

المخيطاليانهاني

لمُسَائلُ للْبِسُوطُ والجامعيْن والسَيْر والزيادات والنّوادر والفتاري والواضات مُدللة بِدَلاثل للتَّقَد مِيْن رحمُهُ اللّهُ

> . مآلیف

الا به مُعرِيعًا مِنْ لِدَيْنِ إِنِي لِمُعَالِي مُعمُود برضِد *الشرعِيّة لبن مَا إِنْ البخسّاري* وحنه المُعقال اهو مر ۱۱۷ م

> ۥۻ_{ؿٳ}ڔڽؠۄۻؠ ڵڡؿؠٲۺڗؘڣؿۅٚڔٲڂۮ

المجلد السادس عشر

المعبُ لِمِن العِبْ لِمِي

إذارَة العَـــزَان

المجيط المرهباني اول طبعة كاملية في العالم الإسلامي سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

جسم حقوق الطبع محلم فقة لإنارة المرآن والعلوم الإسلامية عنساران هيد النسخ مسحله لدى الجهات القلونية الإيجوز إعادة طبع هذا السندة الإسهام ميرا. أو وسيلة بالكرومة كانت أو النسجيل أو حلاقه بدون إدراكة بي مسيق من استاشر



- ۱۹۱۹ من فردن بست نسله کراسی ۱۹۹۹ باکسید.
 ۱۹۹۹ من ۱۹۹۹ وکیل ۱۹۹۹ منځ ۱۹۹ منځ ۱۹۹۹ منځ ۱۹۹ منځ ۱
- اف ارافز دا از ، نیزال ماج زود کا تدن علمون (۲۹۲۹۹۶۳
- الإدبياء فيسل فيصورت وليسل والبيل، 1949 و 1949 و

P. O. Box: ... Johannesburg 2000. South Africa. E-mail: wor@gfdtal.co.za

A: Pola Simila Divi Naccari Gajra 3/8445, India. A.: We fine Disect -Jamehad Road 4.7 Karselis 76800 Privatan

منسخ في مؤخشته لزيسة كشركشي يروت الدينات

الزياضء السعودية



استوزع بالمستكة

القصل الثالث في دعوى الملك الطائر في الأعيان

هذا القصل يشتمن على أمراع .

التوع الأول: في دعوى الخارج مع في البد:

1999 - قبال محمد في الأصل : إذا ادعى رجل داراً في بدى رحل اخراء وخداً اخراء وخداراً أو مغولاً، وأقاما البينة، قصى مستة الخارج عند عام الفرائدات و الحملة في الألبات، فيطلب التوجيع أولاً من حيث الإلبات، فيما كان أكانو إذا أن كانت أولى بناة بول، ومعد الاستواء في الإنسات يفع الترجيع بحكم البد، إذا تبت هذا فنقول البدة الحارج في دعوى الملك المطلق كثر إثباتاً من بنية ذي البد، ولا يثبت ذو البد مثل دئك بيبته على الحارج الأنه بنيك المستحقال على دي البد، ولا يثبت ذو البد مثل دئك بيبته على الحارج الأنه بنيك على الحارج الإلبات الخارج الإلبات على الحارج الإلبات على الحارج الإلبات على الحارج الإلبات على الحارج الإلبات الخارج الإلبات الخارج الإلبات على الحارج الإلبات الخارج الإلبات على الحارج الإلبات على الحارج الإلبات الخارج الحارج الإلبات الخارج الإلبات الخارج الإلبات الخارج الإلبات الخارج الإلبات الخارج الإلبات الخارج الإلبات المناه الما المناه المن

ولا قيق هذا الكلام أن دعوى الملك الطبق وإن كان دعوى أولية لملك من حيث الحكم حتى يستحق المدعى الأحس بالروائد السماة والمفصلة، ويرجع الداخة فهم على المعمى كأن بعن في أولية الملك، إلا أنه يحتمل المملك من جهة صاحب البد من حيث الحقيقة لا النص، فإنه المهنتص على أولية الملك من حيث الحقيقة، وكان واحد من المبتن أولية الملك لصاحبها، فاستوب من هذا الرجع، إلا أن الخارج بيته يستحق على ذي الهد الملك الذات أنه بظاهر الهد، الأن الملك على العين أست الذي المد بظاهر الهدبة والحاب عنى ذي الهد يستحق على دائل: الأن دعواه بحمل العين أست الذي المد بطاهر الهدبيت

الاستخواعلى الخارج من ذلك ، فهو معنى قبائنا ببيئة الحارج أكثر وثبانا مخالات ما إذا وقع الدعوى في الشاح الآن هماك استوات السناد في الإنمان والآن كل ببيه أنست أوليه الدعوى في الشاح الآن هماك استوات السناد في الإنمان والآن كل ببيه أنست أوليه لصب على أوليه الخلك حيث قالت النجب عنده وبدئت عنده و ذللك كل واحد من الحصيين بقي على أولية الخلك حيث قالت النجب عندى وقدت عندى و وهذا الإبحثها الحصيين على أولية الخلك حيث قال: بتحت عمدى وقدت عندى و هذا الإبحثها السناك من حهة صاحبه والمناويات الإبران الإبران والإبران عن عندى والمناويات والمناويات والمناويات عندى من المن المناه من حهة المناويات البيئال في الإبران والاستماغان الآلال بينة أنست المناه المناويات والاستماغان البيئة أنست المناه المناويات المناويات المناويات والمناويات المناويات المن

هذا إذا تم يقفر الريخا، فأما إذا ذكرا الريخا، إن كان الريحهما على السواء، فكذا الجواب أنه يقفى المخارج مهماه الآن عند السما معماهي الشريح بسعط احتبار القاريح . وتبعي الدعوى في غلال المطلق، وإن أراح والمربح المنعمد أمين، فعلى قول الي حتيمه المدريخ عبرة في دعوى الحال الملكن إذا اجتماء أحتيما أمين، فعلى قول الاستقها الريخا إن كان أستقها الريخا الخارج، فلا إلاكان الأنبحا أو كانا في الدارخ على السواء كان أو لها أن الدارخ السقها الريخا أو الما أي التاريخ على السواء كان أولى، وإذا كانا أستقها الريخا أو المنا قالانه أثبت الذلك في وأت سابق حلى وأن احارج الخارج، على حيث إله بستحق ملى صدحا اليد الذلك المات له يظاهر اليا، فاستويا في الاستحقاق من هذا الوسعة والمنافقة في من هذا الوسعة والمنافقة في دعوى الناج، وعلى قول ألى يوسف أولاء وهو قول المحمد في باب حيفة، فيضفي لاستفهاسا تريخا، وعلى قول ألى وسف أولاء وهو قول محمد في باب

الناصري وأحدهمنا وفت فيل وفت صناحته من فتوكه في هذه الصنورة؛ إنه يضفني الأستقيمة تاريخًا، فذلك قوله الأول، أما على قوفه الآجو : يقضي للتحارج روي ذكك أصحاب الأمالي عن محمد

١٩٧١٠ - وذكر في الملتفي : رحل إدعى عبداً في بدي رجر أنه له منفشهر ه وأقام على ذلك بينف وأفام صاحب اليدبينة أبهاله منذ منف وهكر أنا صاحب البدأوالي عند أن يوسف، وقال محمد، المدعى أوبي، وما ذكر من فول أبي يوسف فوله الآخر؛ لأن للتاريخ عبرة على فوله الأخراد في دعوى الملك المطلق، فيقضى الأسبقهما تاريخًا ، وهو ذو البد، وما ذي من قول مجمد قوله الأخر أبضاً؛ لام لا عبرة للتاريخ على قوله الأخراء فيقضى للخارج وجه قول أبي يوسف الأولء وهو قول محمد الأخرة البيان أنه لا عمرة للناريخ في دعوى الملك الطنق حالة الاحتماع أنه احتمع في دعوى اللك المطلق ما يوجب باعتبار الناريح، وما يوجب إلغاه، أما ما يوجب إلغاء. ﴿ إِنْ دَعُوى مطلق الملك بمنزلة دعوى الشاج من حيت إنه دعوي أولية النك والتناريخ في دعوي النتاج لغوُّ حاله الاحتماع، وحالة الالفراد على ما يأتي بيانه -إن شاء الله تصلي- وأما ما به حب اعتماره ۱ لأن دعوي مطبق الملك يحتمل دعوي التملك من جهه المدعى عليه بخلاف دعوي النتاج، وهذا يوحب اعتبار التدريخ كما لو ادعى التملك من حهة للدعي عليه بالسيراء صريحًا، فقد اجتمع في دعوي الملك المطلق ما يوجب اعتبار التاريخ، وما يوحب الغاءه، والعمل بهما متعدر، إذ لا يتصور أنَّ بكون الدريج معتراً وشير معترب فلابد من اعتبار أحشهما وإلعاء الأحر، فنقول: اعتبار دعوى لنتاج فيه أولى من اعتبار وعوى التمدت؛ لأنَّ وعوى النتاج في وعوى الطلق للطلق للمن من حيث الحكم حتى يستنحل العيل بالزم الدالمنصلة والتفصلة جمينكاء ويرجع انباعة بمضهم علي بعص وده وي الدملة الدمن جهاة المدعل عليه في دعوى الملك الطلق غير معشير من حيث الحكم، بل هو معتبر لترحيح بيبة اخارج على بينة ذي البد، فكان دعوى التناح أثب من دعوى التملك، فكان اعتبار دعوي الشاج أولى، وإذا عشيرنا دعوي اللك المطلق بدعوي النتاح يلغو فيه التاريخ كما في دعوي النتاح

والأبي حقيقة وأبي يوسف اخراء وهو قود محمد أولا ليباد أن للتاريخ عبرة هي دعوى اللك الطلق حالة الاجتماع أنه اجتمع في دعوى مطلق اللك ما يوجب اعتبار التدريع ، وسا بوحب إلغاء على الوجه الذي قاله أمويوسف أخرا ومحمد أولا إلا أن العديد ، وسا بوحب إلغاء على الوجه الذي قاله أمويوسف أخرا ومحمد أولا إلا أن حق هذا الحكم أعنى به احتمام التاريخ نبقى دحوى أولية المثلك معتبراً في حق بعض الاحكام ، وهو استحقال الزواند، ورجوع الباعة بعصهم على العضي و لو اعتبرناه بدعوى الناخ في حق حكم ما ه هكان بدعوى النائج في حق حكم ما هكان بدعوى النائج و عن حقا الحكم لا يبغى دعوى النامك معتبراً في حق حكم ما هكان وجه أو من اعتباره بدعوى أوبيه الملك من أن عمل نه وبدعوى أوبيه الملك من أن عن كل وجه الفلك من أن عن كل وجه الفلك من أن عالية أن النائج في يقضى للخارج و الأنه لا عبرة للناريخ في دعوى الملك المطلق حالة الانفراد، فيسقة اعتبار النازيخ ، ويقى دعوى الملك المطلق حالة الانفراد، فيسقط اعتبار النازيخ ، ويقى دعوى الملك المطلق حالة الانفراد، فيسقط اعتبار النازيخ ، ويقى دعوى الملك المطلق حالة الانفراد،

وروى بشر عن أبى حنيفة: أنه يقضى لدمؤرخ فى هذه العسورة، وهكفا روى الحيس فى "للجرد ، فهمده الوراية إنسارة إلى أن الناريخ فى دعوى المنك الطائل حالة الانفراد يعتبر عنده، وروى أبن أبى مالك عن أبى بوصف: أن ابا حيفة كان يعرف بهذا الفول يمى كديمتر الدافية حالة الانفراد، والصحيح من مذهبه، والمشهور عبد أن الناريخ حالة الانفراد فى دعوى المنك غير معتبر.

واتوجه المي حيفة مي دلك. أن لذي لم يؤرخ سابق على الذي أرخ من وجه الاحق من وجه المحق من وجه المحق من وجه المحق من وجه الاحق من وجه الاعتبار بكول غير المؤرخ سابقاً على المؤرخ و الاحق من حبث إن دعوى الملك الحلق الاعتبار بكول غير المؤرخ سابقاً على المؤرخ و الاحق من حبث إن دعوى الملك الحلق بعد تاريخ المؤرخ ، فيهذا الاعتبار بكون الاحقاء فإذا كان عبر المؤرخ سابقاً من وجه ، والاحقاء و وحه كان المؤرخ أبضاً سابقاً من وجه ، والاحقاء و حمد ذلك الاجتبار المحتبى المتازيخ ، فهذا المحتبى فوائد الاحتبار ، بحالة ما إذا أرضاء و تاريخ أحدهما أسبق حبث يقضى الانبرة عبدا تاريخا عنده الان أسبقهما تاريخا سابق من كل وجه ، والاحق من كل وجه ، والاحق من كل وجه ، والاحق من كل وجه .

وعلى قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد أولا الفتاريخ عبرة وغير المؤرخ السبقهما تاريخًا معتى؛ لأنه يدعى أولية اللت، فيقضى لفير المؤرخ، وعلى قول محمد اخراً وهو قول أبي يوسف أولالا عبرة لشاريخ، فيستقط اعتبار الشاريخ ويقضى للخارج.

وعايتصل بهذا النوع:

1971 - إذا ادعى الخارج مع فى البدائي دعوى اللك المطلق فعلاء صورته ما فكر في آخر دعوى الأصل: إذا ادعى الخارج أنه عسده كائب على الف درحم، وأقام على قلل بينته، وأقام على قلل بينته أنه عبله كائب على قالت درحم، قال: جعلته مكائب بينهما بودى البينية، وأقام فو البدينية أنه عبله كائب على الكائنة، فقاء تصادفا على أنه لا يتواحد منهما عليه، وأنه في يد نفسه، فصار مسألتنا عبد في يد ثالثة ينازع فيه الثان، ودعى كل واحد أنه عسده كائبه، ولو كان مكفا بقضى بالملك بيسما، ويكون مكائب نهده كذا هها.

وبر ادعى أحدهما أنه ديره وهو بملكه، وأقام على ذلك بينة، وادعى الآخر أنه كانب وهو بملكه كانت بينة التعيير أولى؛ لأن التدبير بوحب الحرية للحال، وإنه لا يحتمل الفسخ، والكتابة لا توحب الحرية للحال، وإنها تحتمل انفسخ، فكان التدبير أولى، وكان بينة أكثر إنيانًا.

وبمايتصل بهذا النوع أيضًا:

1971 - إذا ادعى الخدرج الملك المطلق مؤرخية، وادعى صاحب البيد الملك المسبب الشواء مؤرخية، صووته: دار في يدى رجل ادعى رجل أنها داره ملكها منذ سنة ، وأقام صاحب الدينة أنه انشراها من فلان منذ سنتين، وهو يملكها، وفيضها منه فصى بها للمدعى الخارج؛ لأن صاحب البيد حصم عن بالعم في إنبات المفت لتحكه إنبات الانتقال إلى نصبه، وكان بانعه حضره وأمام البينه على الملك المطنق لعسه، والمار مى بده الأن بد المشترى بد البائم من حيث اعتقادير، ونو كمان كذلك كنان بقضى بينة

توع أشعوضى

ت دعوى اخارجين في الملك المطلق:

1997 - فيال محصد: وإذا ادعى وحلان داراً أو عقاراً أو منقولاً في يدي رحل ، فأناما البيئة على ما ادعيا وأرضا تاريخهما على السواء، أو لم يؤرخا، بقضى بيسما الاستوامهما في الدعوى والحجة، وإن أراحا وناريح أحدهما أصبق، فعلى قول أبي حيثة وهو قول أبي يوسف أحراً وهو قول محمد أولاً: يقصى، الاسبقهما ناريخاً، ويكون للتاريخ عبرة، وعلى قول أبي يوسف أولاً، وهو قول محمد أخراً: يقضى بيسما، ولا يكون للتاريخ عبرة، مكذا ذكر في الأصل .

وذكر في المنتقى المدينة هي الله تهدا الرسال الإخلاف وإن أرّح الدهما ولم يؤرخ الأخر، له يدكر سحمه هذا الغسل في الأصل ، وفي النوادر عن أبي حنيفة : ينفس بينهما الأنه لا عبرة للتاريخ عند، حالة الانعراد في دعوى الملك المطلق في أصح الروابات، فيسقط اعسار الباريخ، وتبقى الدعوى في الملك المطلق، وعلى قول أبي يوسف : يقضى للذي لم يؤرخ، قالوا: قول أبي يوسف : يقضى للذي لم يؤرخ، قالوا: لا على قوله الآخر : المتاريخ عبرة في دعوى الملك المطلق في حالة الانقراد، كما في حالة الاعتماع، عبكون المؤرخ أولى، وإنه مشكل على قوله الآخر، وينبغي أن يكون غير المؤرخ أولى، وإنه مشكل على قوله الآخر، وينبغي أن يكون غير المؤرخ أولى؛ وإنه بدعى أولية الملك ويؤيده إن في فصل غير المؤرخ أولى؛ المنازخ عبرة أن المعمد إنه يقضى لغير المؤرخ أولى على قوله الاحر على ما مراء وما ذكر من قول سعمد إنه يقضى لغير المؤرخ إقا يستغيم على قوله أول؛ الآن على قوله الآخر على قوله الأخر على غير المؤرخ المؤرخ المؤرخ المؤرخ المؤرخ المؤرخ المؤرخ بعب أن أولى؛ المؤرخ المؤ

نوع أخر:

١٦٧٦١ - في دموي صاحبي الإلد دماً أو مقبولاً في بدي رجلين، فأهام كل واحد سهما البيئة أنه له .

يجب أن يعلم بأن العقار أو المتقول إذا كان في بدى وجلي ، بجمع في بدى كل ورحد منهما لصفه ، ويعمل كل واحد منهما مدعياً فيما في يدى صاحبه مدعياً عليه مبناً في بديه ، فإذا أقاما البنة على ما ادها إن لم يؤرشا ، أو أرضا ، وتاريخهما على السواء يقضى بسهما تصفان

وفي الأصبى" بقول محمد: يقضى لكل راحا منهما به في يدحداحده. وهذه الشاره إلى أن هذه البينة وقمت معتبرة، فراته قال، قيضى لكل واصد منهسا به في يد ما احرف ومنتازج احتافوا في هذه البينة على قولين، بعضهم قالوا: هذه البينة وقمت لمعتبرة واللك بيهما نصفان تاب للنواء الأنها لا توجب اللك بيهما إلا تصفان واللك بيهما تصفان تاب بحكم بديهما، وبحضهم قالوا: لا بل هذه البينة وقمت معتبرة الان قبل هذه البينة يرك الناو في أيديهما قضاه استحقان بالبينة، قباد كل واحد منهما بصبير مقضياً عليه ، فيما كان في أيديهما قضاه استحقاق بعدد ما قضى القامي بالناو بينهما لصفان الوادعي أحدهما على صاحبه النصب الذي صدار لهاحيه، فيما كان النسف.

وإن أو ها ، و تاريخ أحد فسا أسن ، فعلى قول أي حبيمه وهو قول أي يوسف أحراً ، وهو قول أي يوسف أحراً ، وهو قول محبيد أولا : للتاريخ عبرة ، فيقصى لاسبقهما تاريخا ، وعلى قول محمد أخراً ، وهو قول أي يوسف أولا لا عبرة التاريخ ، فيقضى به بنهما ، إن أرخ أحدهما ونم يؤوخ الآخر ، فعلى قول أي حيفة ، لا عبرة للتاريخ ، فيقصى به بنهما ، وكذلك عناهما على الغيل الذي الا يعتبران التاريخ ، وعلى القول الذي يعتبران التاريخ يقضى للمؤرخ عند أبي يوسف ، ولغير المؤرخ عند محمد ؛ الأن غير المؤرخ أسبقهما تاريخا معنى

نوع أخرفي دعوى الخارجين كل واحد منهما

يد عي فعلا على صاحبه من غصب أو إجارة أو إعارة مع دعوى الملك الطلق. وفي دعوى أحد هما ذلك الفعل على صاحبه:

والحكم فيه أنه إذا دعى كل واحد منهما على صاحبه فعلا مع دعوى الملك المقلق يأن ادعى أن صاحبه غصب منه ، أو ادعى أنه أعاره منه ، أو أو دعه منه ، وإنه يقضى بانعين بضما لاستراءهما في الدعوى والحجة ، وإن ادعى أحدهما فعلا على صاحب عا ذكرنا وصاحبه ادعى الملك لا غير ، يغصى ببيئة مادى الفعل ؛ لآن بيئته أكثر إلمانا ، والدار إدا كانت في يدى رجاين ، يجعل في يدكل واحد منهما نصف الدر لاستواءهما في المهد على المدار ، لم يجعل كل بصف من ألدار عنولة دار على حدة ؛ لأن حكم كل نصف يخالف حكم النصف الآخر ؛ لأن كل واحد منهما خارج قسا في بد صاحبه مهاجب بنه فيها في يده ، وحكم الخارج بخالف حكم ذي لهذ في الدعوى وإذامة البيئة .

جند إلى السائل، قال محمة في الجامع : وإذا كانت الدار في يدى رجلين أقام كل واحد مسسابية أن الدار له وأقام أجنى بيئة أن الدار له ، فإن للرجل الأجنى نصفها ، ولكل واحد من صاحبي اليد نصفها ، ولكل واحد من صاحبي اليد نصف الدار، وكل تصفيم برئة دار على حدة ، فيسمى أحد صاحبي اليد أكبر ، ويسمى الأخر أصغر تصف للدار بنازه فيه الأصغر نصف للدار بنازه فيه الأصغر والأكبر والاجبى ، وأقامو، ألبهة وبهة الأصغر فيه غير مقبول ، لكونه صاحب يد فيه فحرج هو من الين بهي بيئة الأجنى والأكبر ، وحما مقبولتان ، لكونهما حارجين من فحرج هو من الين بهي بيئة الأجنى والأكبر ، وحما مقبولتان ، لكونهما حارجين من الحجة ، فيقصى بدلك بينهما ، وفي يد الأكبر سقف الدار أيضاً ينازع فيه الأكبر والأصغر والأجبى وبيئة الأكبر عبر مفولة قم، ومنة الأصغر والأجبى وبيئة الأكبر عبر مفولة قم، ومنة الأصغر والأجبى مقبولتان ، فيقضى بدلك النصف بين الأجنى والأحمى الكل واحد من صحي اليد نصف النصف الذي في يد صاحمه النصف كملا، وحصل لكل واحد من صحي اليد نصف النصف الذي في يد صاحمه فكان لكل واحد ربع الدار .

والواأن الأجتمي ادعى على أحدصا حبي الينديدينه أتدغرهب هذه الدار منه

وباقى المسألة محالها كان تلاقة أرباع الدار للأجبى، وربعها للذي لم يدع عليه الغصب، وخرج الدعى عليه الغصب من أبيز حتى أو كان دعوى الغصب على الأكبر، لا يكون للأكبر في غير مقبولة، وبنة الأصغر وإنما كان كالك لأن النصف الملاكبر في غير مقبولة، وبنة الأصغر وإنما كان كالك لأن النصف المنتوبا في الدعوب، وكذلك استوبا في الحجة الأن كل واحد منهما بدعيه ملكا مطالماً استوبا في الحجة الأن كل واحد منهما بدعيه ملكا مطالماً من غير دعوى الفعل على صاحبه، فيقصى بذلك بينهسا، وأما المتعلف الذي في يد الأحنى خيرة الأصغر فيه غير مقبولة، وكذلك بينة الأكبر فيه غير مقبولة؛ لأن الأكبر مع الأحنى خارجان في ذلك النصف، وقد ادعى الأجنبي على الأكبر فيه قدلا، وهو المنصب، وفي مثل هذا يقبل بيئة الدعى عليه القبل، فيقضى بهذا الدعى عليه القبل، فيقضى بهذا الدعف للأجنبي بكماله، وقد أصابه نصف النصف الآخر، وصار له ثلاثة أرباع الذر من هذا الوجه.

۱۹۷۵ - وفي الجامع أيضاً: وحل في يديه دار أفاه رجل عليه به أب داره. وأقاء رحل اخر البينة أنها داره فعيبها منه هذا المدعى الآخر، فإنه يقضى بالنار لمشهود له بالخصب؛ لأنهمنا خبارجيان ثناؤ عما في الملك المطلق، وادعى أحد صدا الفحل وهو الغصب على صاحبه، وكذلك لوكان مكان دعوى الغصب دعوى الإيذاع.

1971 - ولو أن رجايل في أبديهما عاره أقام رجل أبضى بنة ألها داره غصبها مدهنا الأخبى بنة ألها داره غصبها مدهنا الأكبر، وأقام الأكبر بنة ألها داره غصبها منه هذا الأجنى، وأقام الأصدر بنة ألها داره، ولا يشتل الشار للأحنى نصف ذلك عافي بد الأصدر ولا يتستر أصدا والتعلق الأحر من الداريين الأصدر وبين الأكبر نصفان الآل الأكبر مع الأجنى استوبا في دعوى ما في بد الأصدر وفي دين الأكبر نصفان الآل المتحرجان فيه، المتحب على صاحبه فيه ، وهما خرجان فيه، فيقضى عامي بد الأصغر بنهما، والأصغر مع الاجنى استوبا في دعوى ما في يد الأكر، وفي الحجة أبضاء لأن كل واحد منهما برائح الغصب على صاحبه فيقضى بذلك بينهما نصفان أبضاء فحصل للأجنى بصف ما كان في يد كل واحد منهما، فيقضى بذلك بينهما تصفان أبضاء فحصل للأجنى بصف ما كان في يد كل واحد منهما، في دعوى ما في يد بينهما تصفان أبضاء الأدوى منه المنافق يد كل واحد منهما،

ولو كام الأحسر بيدة أنها دره عصبها مده مد الأكبر، وأقام الأكبر بدة أنها الا المحسر بيدة أنها دارة عصبها مده مد الأكبر، وأقام الأكبر بدة أنها دارة عصبها مده مدا الأكبر، وأقام الأحسب على أحده فكر بديفضي للأحس تثلاثه أرباع الدار، وللإصمر برم الداد بستماما في مدالاكبر، ولا يضمى لا تجديد وعوى الاستفرار موى ولا يقسمن الاستفرار موى الأكبر، ولا الأجتبي، في مداحه وقامتها الأجتبي، وحجة و فقطفي بقال يتبعاه وما في يد الأحسر على فيه دوى الأكبر بها الأكبر، والأكبر، والأكبر، والأكبر، والأكبر، والأكبر، والأكبر، ويتقطفي ويقسمن الاجتبار دوى الأحبى، ويتقطفي الاجتبار، والأكبر، والأكبر، والأكبر، ويتقطفي المتحب على الأحبار، والأكبر، ويتقطفي ويتقطفي المتحبة على الأحبار، والأكبر، ويتقطفي المتحدد المتحدد المتحدد الإحبار، والأكبر، ويتحدد المتحدد الإحبار، والأكبر، والإحبار، والمتحدد الإحبار، والأكبر، والمتحدد الإحبار، والمتحدد الإحبار، والمتحدد الأحبر، والأكبر، والمتحدد المتحدد المتحدد المتحدد الإحبار، والأكبر، والأنبر، والإحدار، والمتحدد المتحدد الإحداد الإحداد المتحدد المتحدد الإحداد المتحدد الأحداد المتحدد ا

حال وليس بلاكتوان بالحقام أنحة الاصلام بيأن يقول بالأصلام أليت الد عليك عصب جميع الدود فأناص حجم الأصلام أن يقول للاكت إلا الثالث المصل على ما في يابي لا ملك يا 10 لأني لا أكون غاصكا بالتي يدك، وما كنت شاصل فيه قد أخذي يقلبها ووما في يدي الأراطِق أصف منت أبها " الأكبر والتوما أبيت المسلم على أن طالا

ولو أقدام الأحسل بنة الها داري عصيبها من هذا الأنسراء واضام الانبريدة أنها ذا ي غصمها على هذا الأصغواء وأدم الأصغوابية أنها داري غصبها مني هذا الأحلى، قال ايتصلى للأحلى وللصف الذي في يد الأصغواء وينصلي بالأصغوا بالتصف الذي في يد الأكواء وحوج الأكبر من البراء الأن العي يد الأكبر على دعوى الأحلى فيه مدعوى الأحلى فيه مدعوى الأصبعر العصب على الأحلى ، وإقامة البيئة عليه، فصل الاكان الاحلى للحلى المحلى المحلى

ولو أمام الاحسوريية الهاملوي وحدم أمن عند الأكبور وأمام الأكبو داري غضيتها مني فقا الأحتى به وأقام الاصغر بيئة أب داري، غضيتها مي فقه الأحس وفاته يقشي للاسعر بالصف الدي في يد الأثر والآن وعوي الأجني فدعل فيه يدعوى الأصخر الفصيب فيه على الأجنبي، وإقيامة البيئة على ذلك، ويغيضى بالحيف الذي كان في بد الأصغريين الأكبر والأحتى نصفان والأنه استوى فيه دعوى الأكبر والأحتى ولأن كل واحد منهما ادعى الملك فيه لنفسه، وادعى الغصب فيه عنى صاحبه، فيقضى بنيما.

ولو أقام الأكبر بيئة أنها دارى فصيها منى هذا الأصعر ، وأقام الأصغر بيئة أنها دارى، غصبها متى هذا الأكبر ، وأقام الأجبى بيئة أنها دارى غصبها منى هذا الأكبر والأصغر ، فللأجبى نصف الدار ، والنصف الاخر بين الأجر والأصغر مصفان .

حكى عن القاضى الإمام أبي عاصم العاموى: أنه قال: ما ذكر من الحوات غلط وقع من الكاتب، ويتبقى أن يقضى بجسميع الدار للاجتبى، الان الأجنبى أن يقضى بجسميع الدار للاجتبى، الان الأجنبى الإجنبي كل واحد مسما لم ينطن دعوى الاجنبي ويبتده؛ لأنه لم يثبت العصب عليه، فيبطل دعواهما ويبتهما، ويقى الأجنبي ويبتده، فيقضى بجميع الذار للاجنبي من هذا الوجه.

وعامة المشابخ على أن ما ذكر في الكتاب صحيح، ووجه ذلك أن الأجنبي لما ادعى النصب عليهما كان مدعيًا على كل واحد منهما الأن يدعى الذصب، فيه على صاحيه، أما الأكبر فظاهر، وأما الأجنبي فلائه لا يدعى النصب على الأكبر فيما في بهد الأصغر، إذا يدعى الذهب بين الأكبر والأجنبي نصفان، رأما انصف بين الأكبر والأجنبي تصفان، رأما انصف الذي في بد الأكبر تنارع فيه الأصغر والأجنبي، وقد استويا فيه دعوى وحجه الأن كل واحد منهما لا يدعى الغصب فيه على صاحبه على نحو ما ينا في طرف الأصغر، فيقضي بذلك انصف بين الأجنبي والأصغر نصفان، فحصل للأحنبي نصف الدار ولصاحبي البدنصف الدار من هذا الوحه، وكان ما ذكر في الكتاب صحيحًا والله أعلم -.

الغصل الرابع في دعوى المثك في الأعيان بسبب تحو الشراء والميراث والهية، وما أشبه ذلك

فقول: هذا الفصل يتنمل على أنواع أيضًا - الأول: في دعوى الخارجين، وإنه على وجهين: إما أذ يدعيا تنفي الملك س جهة انبر، أو من حهة واحد.

1979 - صورة ما إدادعها تلقى الملك من جبهة النين، فال محمد فى الأصل : در فى يدى رجو إدهاما رجالان، كل واحد يدعى أنها داره ورسها من أيبه علان وأقاما على ذلك بينة ، فإن لم يؤواخا أو أرحا وتاريخهما هلى السواء، بأن قال كل واحد منهما مثلا، مات أبى مدسنة ، وبرك هذه الدار ميراثا لى ، فإنه يقضى بالدار بيسماء الأن كل واحد منهما بشت لماك لوركه في الدار لولا، تم بشبت الانتقال من مورك إلى نفسه ، فكان موركهما حضوا، و دعما ملك مطفأ الأسسهما، والعين في يد للنات، وهناه يقضى بالعين في يد

وإن أراحا وناويع العدهما أسيق بأن أقام أحدهما به أن أباه مات مدستة ، وتركها ميراثا له ، وأفام الآخو بيئة أن أره مات مذستين وتركها ميراثا له ، وفي هذا الموجه على فيل أبي حبيقة أخراً على ما ذكر من المشقى ، وهو قوق أبي بوسف أخراً على ما ذكر وهي الأصل ، وهو فول محمد أولا على ما رواه اين سماعة عنه : يقضى لاسبقهما تاريخا و لأن تلتاريع عبرة على هذه الأفاويل ، وأسبقهما تاريخا أثبت الملك لنصه في وقت لا مزاحم له عب حكود هو أوى ، كما إذا ادعيا الشراء من النين، وأقاما البيئة ، وأر خاو تاريخ أحدهما أسبق ، وهناك يشفى لأسبقهما تاريخا بالاحلاف ،

وعلى قول محمد أخراً وهو قول أبي يوسف أولا. يفضى يتهما؛ لأناكل واحد من الوارنين بشت الملك لمورثه أولاء شهيشت الانتقال من مورقه إلى نصمه ، ولا تاريخ في ملك الورثين، فكان الورثين حضرا، والاعبا الملك لأنفسهما من غير تاريخ، وهناك يقصى بيتهما حتى فو أوحا ملك المورثين وتاويح مثك أحدهما أسبق، كاناهم أولي من الأخراء هكذا رواه هشام عن محمد، وأما إذا ادعيا الشراء من وجلين، وأرحا الشراء، وتاويخ أحدهما أسبق وفقد روي عن محمد أنهما إذا لج يؤرخا طاك البائعين يقضي بينهما نصفال، كما في قصل البراث، فعلى هذه الرواية: لا يحتاج محمد إلى القرق بين الشواء وبين المبرات، وفي طاهر رواية محمد في فصل الشراء: يفضي لأستفهما تلا يحًا، فعلى ظاهر الرواية: محمد بحتاج إلى الفرق بين فصل اليراث وفصل الشراء

والقرق: وهو أن ملك المشمري حادث يثبت بسبب حادث وهو الشراء، فكل واحد من المشتوين ينبت لنفسه ملكًا حادثًا لا تعلن له بملك البائم، قمن أنبت لنفسه الملك في وقت لاينازعه فيه أحيد، كيان هو أوني، فيأم معك الوارث فهو ليس بعث جديد. بل هو هيز ما كان ناتَ للسورث؛ لأن الوراية عقد حلاقة، ولا تاريخ في منت الورثين. فلهذا فترقا.

وإن أرام أحدهما ولم يؤرخ الاخراء لم يذكر محمد هذا الفصر في الأصل، و ذكر صباحب الأفضية عن بشر أن على قوله أبي حنيفة وأبي يوسعه " بقضي للمؤرح، وذكر شبخ الإسلام خواهر زاده رحمه الله أن على قول أبي حريفة وحمه الله " يقضى ينهما تصفين، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله: يقضى للمؤرخ، وعلى قول محمد: يغضى بغير المؤرخ ووكر شمس الأثمة السرخسيء أنا هضي بالدار بينهما نصفات بالاتماق، هكذا ذكر الطحاوي، فما ذكر في الأنفسية من قول لي حنيقة إنسارة إلى أذ للتناويخ عبيرة عبدو حبالة الانفيراد في دعوى تلقى اللك من جبهم لنين، وهذا فوله الأول، ثم رجع، وقبال: لا هبيرة لتشاريخ في دعوي نلقي الملك من حجة الدين حالة الأنفراد.

وما دكر شبيح الإسلام من قول أبي حنيفة قوله الاحر؛ لأن على قوله الأخر : بالتاريخ حيانة الابفراد ساقط الاعتبار في هذه الصورة، مصار ذكره والعدم ينزله ، أو يقول: كل واحد منهما يشبث الملك لمورثه، فه ينست الانتقال من صورثه و لا تاريح في مثك الورثان، فكأنهما حضراء وادعيا للك لأنفسهما مطلقاء وهناك يفضى بينهماء

كذا مهما، وما ذكر نبيخ الإسلام من قول أبي يوسف مستعبع على فوله الاحراء لأن على قوله الآخر : لشاريخ عيرة، فيكون المؤرخ أولى، أما لا ستقيم على قوله الأول؛ لأن على قوله الأول: لا عيره لنذريخ، فيقص بيهما كما رو ويشر

رما دكر شبخ الإسلام من قول محمد أنه يقضي لغير النواح مسقيم على فوقه الأول والأنه على قوله الأول الناسعي مورد المورد أسبقهما تدريخا معنى والأنه باسي للك الدين اطريق الخالاة عن الإنه عنى اللك من الله على المربق الخالاة عن الإنه عنى ودعوى اللك من الأصل وما دكر شمس الانمة السرحس أنه بقصى ينهما بالانفاق ألراد به الاخاق بين أبي حنيفة أخراء الأن على ورشة أول أبي حنيفة أخراء الأسرة المي حنالة الانفر داني هذه الصورة، فصار دكره كلا ذكره وعلى قول محمد. الشويح في ملك أنو رئين الأناسقي مدال الورثين وكن واحد من الوارثين يشت الملك المورنة أولاء أم بسباله المي نفسه، فكان المورني حضرا، وادعيا الأنسهما ملك المورني حضرا، وادعيا الأنسهما ملك المورنين حضرا، وادعيا

وإذا دعيها الشراء من النبراء والدر في بد لقالك، فإن لم يورخنا أو أرحانا والريخه ما على السواء، قصى والدارية بداء وإن أرحا وتوريخ أحسما أسبل، فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في البراث، وإن أرح أحتمها، ولم يؤرح الأحراء فهو على حائز را من الميراث أيضًا

صورة ما إذا الاعلى خارجان تنقى الكلك من جهة واحدد دار في يدى وحل ادعاه الرجالان كل و حد منهما يدعى أم الشراها من صاحب البد يكفاء فإذا أوخا و تاريحهما على السواء أو ثم يزوجاء فالدار بينهما نصفان الأنهما استوبا في لذعوى والحجة ويتميز كل واحد منهما إلى لذعوى والحجة الكل واحد منهما إلا النصف، فيخو كل واحد منهما ونشاء أخذ نصفها متعمما المل الدى سماء شهوده، وإن شاء نزك، فإن وصى أحدهما وأبي الأحراء وذلك بعد ما خمير هما الشاصى، ومغلى الكل و حدمتهما بالنصف، فليس للذي رضى به إلا التعلق فقد قسخ بعالاً النصف، فلا يعود بم أحدمنا بعد منهما بالتعلق فقد قسخ بعاداً واحد منهما بالتعلق فقد قسخ بعاداً التعلق فقد قسخ بعاداً واحد منهما بالتعلق فقد قسخ بعاداً واحد منهما واحد منهما والتعلق فقد قسخ بعاداً واحد منهما والتعلق فقد قسخ بعاداً واحد منهما والتعلق فقد قسخ بعاداً واحد منهما واحد منهما واحد منهما والتعلق فقد قسخ بعاداً واحد منهما واحد منهما والتعلق فقد قسخ بعاداً واحد منهما والتعلق فقد قسخ بعاداً واحد منهما و

قال: إلا أن يكون ترك المنازعة قبل أن يقضى القاضي بشيء، فحينتان تكون الدار لملاخر بحميم اللس.

وإن أركما و ناريخ أحدهما أسبق. فالسابق أولى الأنه أثبت شراءه في وقت لا يمازعه فيه أحد، فلبت شراءه من دلك الوقت ، ونبين أن الأخر لشتراها من غير المالك، وإن أرخ أحدهما والم يؤرخ الآخر، فالمؤرخ أولى، فيل المفاجعان النورخ أولى تقابلا لنفض ما هو نابت

بيانه: أنه متى جعلنا المؤرخ أولى، فقد نفضنا شراء الآخر لا غير ؛ لأنه لم يثبت ببينت إلا الشراء، ومتى قضينا للذى لا تاريخ له نفضنا على صاحب التاريخ شراء، وتاريخه بعد ما ثبت الأمران بالبينة، ونقليل نقض ما هو ثابت أولى من تكثيره، وقبل: إنما حعفنا المؤرّخ أولى، لأن أثبت الشراء في وقت لا منازع له فيه.

صورة ما إذا ادعى الخارجان تلقى الملك من واحد أخر : رجل بي يديه دار ، جاء رحل، وادعى أنه الشرى هذه الدار من قلان بكذا، سمى رجلا اخر، وجاء رجل أخر، وادعى أنه الشنرى هذا الدار من فلان ذلك بعيته، فإن لم يؤرخه أو أرخاء وتلايخهما على السواء، يقضى بالدار بنهما، وإن أرخا وتاريخ أحدهما أسق، يقضى الأسبغهما تاريخًا، وإن أرخ أحدهما، ولم يؤرّخ الأخر، فالؤرّخ أولى؛ هذا لذا.

يذيه دار وعيد، جاء رجلان، وادعى كل واحد منهما أنه اشترى هده الداربها العبد من مساحب البد، وأقاد البيئة، فالقاضى يخبرهما إن شاء أحد الماربيهما وإن شاء أحد العاربيهما وإن شاء أحد العاربيهما وإن شاء أحد العاربيهما وإن شاء أحد العاربيهما وإن شاء أحد العبد بينهما والم شاء البد فيمة العبد بينهما ، أما الفضاء بالغاربيهما؛ لأبهما استوبا في سبب الاستحقاق، وهو العبد بينهما، أما الفضاء بالغاربيهما؛ لأبهما استوبا في سبب الاستحقاق، وهو المقامة والمنهماء فقد تعرفت الصعف هلى كل واحد منهما وأما الخيار فلانا أثبت شرء كل العارد ولم بسلم نكل واحد منهما إلا النسف، وهذا تفرق حصل فيل المبد بينهما فيك العارد في العبد بينهما فيك العارد في العبد بينهما ألما لا كان الحداد منهما المار أخذ الدارد أخذا العار مكل الدار مكل الدار مكل

العسد، وتريسلم لكل واحد ميسا إلا تعيف الدار، فكديالكن و حداك يأحد عند الدياحة عند الدياحة عند الدياحة عند العدد وإن احدد وإن احدد بناوالله عن الناواء وكون العدد بناوالله الديامة الدار ويكون العدد بناواله الديامة الدارية الدارة الدار

فإن قدل: كانك يقر في محب أن الارتفاع المدينهما و ويعظم عند الكثر أعلى كل و المدينها كل المجديات القال موقد استعلى عليه عليما الشرى من كل واحد سهما حرب قصى مدلد العابات و المدينة علمان ثلث القاص عاد الكشيران يسع و حوات القيامة عليه علم تقسم

قابل بعم و و كو خلدا الاستحقاق ثبت بعكم إقباروه لأن كل واحد من الدعون سيته الله إقرار صناحت اليد على العديلة حين السواد معادار و واستحقاق المشرق من بلد شنشون باقراره إنستم علم، ولا يتعانى إلى غيره، وإدا تو ينب الاستحقاق في حي كل واحد مهم، جع كل واحد مهما عندالمسخ شمه ما عجو عن تسلمه.

13974 - وإن كانت القارامي ايدي للمعين، والدني بحاله، فكفات الحواله يتبت خير لكل واحد ميحا، والانفرقيق العنفذ على «احد ديما بعد الدم بالقنفر» إذا أن هذا الدريق أوحال عيدا في الدافي، إذا التنبي قا في الأعينا، عيب، والعيم، يوضع اخبار

۱۹۷۷ - وراز كارت الله عن بدأ حدد المدسيني، والباشر بحثاله و قصى بالدار للساحب البدولة الا تدراء أسمق والاز القصص بدر السولة الاز الانسان بقا يضافي من الصولة الاز الانسان بقا يضافي من الصصل في وقت لا منازع له فيه، والاناسبية فوق الأو سبه شر ما الصل له القصورة والأناسبية فوق الأو سبة شر ما الصل له بالمناز الاستحقاق على المدعى عليه لا عبره وفي بيته ما يوجب داك، قاما الحداج فإنه بحثام إلى إنداد الاستحقاق على المدعى عليه وحلى في بينه ما يوجب داك، قاما الحداج فإنه بحثام إلى إنداد الاستحقاق على المدعى عليه وحلى في بالمدعى عليه المدى عليه وحلى في المدع فإنه الحدام في المدينة والمدن في المدعى عليه وحلى في المدعى عليه وحلى في المدع فيه المدينة المدينة المدينة والمدينة المدينة المدينة

بينته ما يوجب الاستحقاق على في البد؛ لأن ذلك إلها يكون بسبق شراءه، ولم يثبت ذلك بيينته، ولا يكون له الخياز؛ لأنه سلم له جسيع سا الششرى، ويكون كل العبد للاحر؛ لأنه أثبت تسنيم كل العبد إليه شمن الدار، ولم يسلم له شيء من الدار، فيرجع عليه يجميع العبد.

1971 - ولو قال المدعى عليه لصاحب البد: إن عوض الدار لم يسلم لي، بل استحق بيئة الحصم الآخر، فإنا أرجع عليه بالدار، لا يلتفت إليه ؛ لأن العبد استحق بما ليس بحجة في حق صاحب البد لترجيح بيئة صاحب البد على بيئة الآخر، فلم يظهر الاستحقاق في حق صاحب البد، وصار كما أبو استحق عليه بإقواره، وهو نظير كافر باع داره من مسلم بعيد، واستحق العيد من بدياتم المدار ببيئة كافرة، لا يرجع هلى المسلم بشيء، وإنما لا يرجع على المسلم بشيء المسلم ب

1777 - هذا إذا ادعي الشراء مطلقًا، فأما إذا ادعيا الشراء مؤرَّفًا، وأقاما البينة على ذلك، وتلويخ أحدهما أسبق، فضى لأسبقهما تاريخًا، سواء كانت الدار في يد المندعي عليه أو في أبديهما، أو في يد أحدهما لأيهما كان؛ لأنه أثبت شراءه في وقت لا مثارع له فيه، فيتبت شراءه من ذلك الوقت، ومن صرورة شوت شراءه من ذلك الوقت بطلان شراء الآخر، وبطلان قبضه بعده، ويقضى بالعبد لماتخر؛ ما قلنا: قبل هذا.

وإن أرخ أحدهما، ولم يؤرخ الآخر، إن كانت الدار في يد المدعى عليه، يقضى بالدار قلدى أرخ الحديما، ولم يؤرخ الآخر، إن كانت الدار في يد المدعى عليه، يقضى بالدار قلدى أرخ الان الشراء أمر حادث، فيحال مطلقه على أقرب الأوقات، واللذى لم يؤرخ أثبت شراءه للحاله، ولهذا لا يستحق الزيادة المتولفة من البيع قبل علما، والمؤرخ سابق عليه، ألا ترى أنه يستحق الزيادة المتولفة من وقت المتاريح، فكان أولى قهذا، بخلاف دعوى الملك المطلق من النبن على ثالث، والعبد في يد القالث إذا أرخ أحدهما قبد دون الآخر، حيث كانا على السواء على قول أبى حنيفة على أصح الروايات عنه؛ لأن هناك ملك المؤرخ ثبت من وقت التاريخ بلا شبهه، وملك الأخر مساد من الأصل مع الاحتمال، فيحتمل التقدم على المؤرخ، والتآخر عنه، فيجمل مساد كا.

١٦٧٧٣ - أما في دعوى الشواء من الواحد أقرا بالملك للبائم، والملك إذا ثبت

بيش بالى أن برجه الناقل، طلورخ أنست النظل في زمان لا يزاحمه غيره فيه سقان، وفي لقل الاخر احتمال والفحنمل لايعارض التيقره أماص الملك لمطلق بخلافه على ما مرًا، وأدا فيضما الأدار للمؤرخ ، فصمنا بالعبد للأخر على ما مراء ولا خيار لواحد متهمياة لأذاء وحب الشراء سلم لأحدهماه وموحب الفسخوسيم للأعرب فانعدم اللم جب كالخبار

وإن كانت النار في بدائذي لم يؤرخ شهوده والباقي بحاله، يقصى بالدار للذي لج يوفت الأن ثاريخ الؤوخ إن الأعلى سيق شراءه على نحو ما ينا فعمص الذي لم يؤرج بدل على سنن شراه مس حيث إن الإنسان إغا يتمكن من القبض في وقت لا صاوع له فيم، فيعارضا، إلا أن دليل السبق في حق الذي لم يؤرج القبص، وأنه معابي، وفي حق المؤرغ الباريخ وإنه محبّر فيه، وليس الخبر كالمعاينة.

وذر استوى الدلولان، لا يجوز تقض فيض صاحب الياد الثلاء فكيم إذا ترجم دليل صاحب البدء ولأن القيض يؤثر في الشراء تأكيطانه، والتناريخ لا يؤثره والترجيع بالمؤثر أولى من لترحيع يغير الؤثر، وكعلك إذا كناك للذي لم يؤرم فيضاً ستهوياً بدركان هو أولى: لأن قبضه تبت بالبية، والثابت بالبيئة كالنابت عبالًا، والو عاب يعه كان هو أولى، فههذا كذلك.

١٦٧٧٤ - وإن شهد شهود الذي لم يؤرخ على إفرار العالم بالشراء والقبض ، فضي تعملحات الشاريخ الأن التابث بالبينة ههنا إقرار المائع بالقبض والانصل الغمص ا قصدر كناتا عناينا إقرار البنائع بذلك، وأنو هناينا إقرار البنائع بذلك لا يحدث في حق صاحب الناريج، فههنا تذلك. والعقه في ذلك أن الاحتمال في بيئة صاحب الرقت من وجهين من حيث إنهم فيمدة ة أو كاذبة، ومن حيث إن حقده يحتمن أن يكون منابض أو لاحقًا، والاحتمال في بيئة صاحب الإقرار من وحوه تلاثة ، من حيث إنهم صدقة أو كالبقاء وعن حيث إن بالعام صادق في إقراره أو كالنب في إفراره، ومن سيت إنا هفاه: يحتمل أن يكون سابقًا. ويحتمل أن يكون لاحقًا، فكال القفء بينة صاحب الوقت أوني.

١٦٧٧- وبركان لأحدمها قيض مشهرديه، وللإنتر قيض معاين، فالذي له

قيمر معايير أولى، لرجحان العيان على اخبراء وإنا شهد شهرد كم واحد مهما على الشراء والغبض محاينة، أو على إقرار البالع بالقبض، وأرَّحَ أحدهما، ولم يؤرخ الآخو . إن كانت الدار في بد البائع، فصاحب الناريخ أولى، وإن كانت الدار في بدي. الذي تُم يؤرَخ مُسهدوده، صهدو أولي بحكم القبض المعاين، ويذك الت الدار في يد المُلموي، وأقاما البيئة على الشواء، والقمض معاين، أو معلى إقراد الباتع بالقبض، ولرح شهره أحدهما دون الاخر، قضي بالدار بينهما بصفين، والعبد لهما أيفٌ، أما القضاء بالدار بتهما فلأنافى بدكل واحد سهما تصف الداراء فالصف الذي مي يد صاحب التاريخ لدقيه باريخ وقيض معان، وليس للاخر في ذلك شيء. مصار هو أولي به، والنصف الدي في يد غير صاحب الناريخ لدفيه تاريخ وقبص معاين، وليس للاعرفيه إلا الناريخ، فصار صاحب القبض أولى ، وأما العبد لهما: لأن كل واحد منهما أأبت على اللاعي عليه شراه جميع الدار بالعيداء ولم يسلم له إلا تصف الداراء وكان له الرجوع في نصف العبد، فلذلك صار العبدليب أيضًا، ويخبِّران أيضًا لعب الخيرية.

١٦٧٧٦ - قال محمد وحمه الله عقيب عده المسائل: وناريخ القبص في هذا جُولِلْهُ تَارِيمِ النَّمِ فِي حَتَى لَو كَنَابُ الدَّارِ فِي بِقَالِياتُمِ، وشَهِدَ شَهُوهُ كُلُ وأحدُ من المدعيين على الشراء والقبض وأرّحوا القبض دون الشراب وتاريخ أحدهما أسبق بأن شهد شهود احدمت أبه اشتري هذه الداربهذا العبده وقيضها مذعشرة أباءه كان حماحيه القيض السابق أولى ؟ لأن سنق التاريخ في القيض دليل سبق السابع في العقد. ولأن العقد متى تبت بالبينة، وهناك قبض يجعل القبض عن العقف وكان سمق الناريخ في الغيض وليلا على سبق الساريع في تعقبه، وسبق الشاريخ في الشراء يوجب الترجيح، فكذ سبق التاريخ في القيض،

وكذنك إذا كانت الدار في يدحماحب الوقت تلاحق فضي بها لصاحب الوقت السابق لما قلناه في الشيرا، وإن أرَّم أحدهما في القبص دون الآخر ، والدار في يدي البائد، قضي لصاحب الناريخ، وإن كانت الداو في بدي الذي لم يزرخ، هور أولي، كا غلنا: في الشراء.

علما كله إدا كنان العسد في يدني التصمي علمه ، فأما أذا كان العابد في أند المصرورة والحارا في بدي المدعى عليه ، والبافي بحاله ، فالدار بينهما ، والعبد بينهما ، ويحبر الله مراء فإن أمصيا العقداء فالقار بينيما للاموار

قَإِنْ قَيِلَ: بَيْغَى أَن يَوْمِوا بِمُسِيمِ الْعِنْدُ إِلَى اللَّاعِي عَلَيْهِ: الْأَنْ مِوضِهِ ع المتألَّة فيما إذا ذان الدياري يدالله عيين وفلم يسلما إلى الدعى عابده وقد سبو لكار واحد مسهمة من المدمين نصف ألدة من جهة الكدمي عليه ، فيتبغي أنا يسلم له من جهة كل واحد من المُدَّمِينَ عَمَفَ مَعِيدًا. قَلَنَا، إنه لم يؤمر المسليم العامر أبي الدَّمي عليه الأمهما كو أمر إبه فُلِكُ لَهُمَا حَقَ الأَمْمَرُ وَأَوْمِنْ مِنْاعِيْهِ وَقُلْ يَقِيدُ الْأَمِرِ بَالْتَسْبِينِ.

بيانه: أن كل واحد منهما أبات بيئته أن ثاناهي دايه و صار منسريًا جميع العبد وكال الدواء فلو أموا بتسليم العبديليه صاربانع الدارقابضا من كل واحدمتهما جميع العمد بجهة الشراء؛ لأنَّا للشدري إذا وصوا إلى المُشتري بأي طريق ما وصل، يعدم واصلامن حهة الشراء ولم بسلم تكل واحد سيسامن حهتم إلا تصف الداره فكان لكل واحد منهما حق الرجوع عايد من العنف علم يعف الأمر بالتمديم من هذا الوحد ، فلهدا لا يؤمر بذلت اوإد احتار مسخ العقد كان لعبد يشهما نصفيء ولا بغرو المدعى عليه فيمة العمد ببنيما بحلاف المتألة الأولين

والعرق أنا هناك كل واحد من ساعيين بسبته أتبت تسليم كل العبيد إلى المدعى علوه محهة التمنية وفعند الفسخ استحق اثرجوع يجسره العرش فلم يسلو تكل والحاد جميع العند معنيء آما فهناكم يسلم كال واحد فسيما شيشا مز العبيد إلى الدعي عليم فيستحق لرجوع يه عند الفسح ليرجع بالقيمة عند عدم سلامة أعين، فلهذ افترق

نوع أخرمن هذا القصل:

في دعوى؛ لخارج مع ذي البد اللك بسبب من جهة غيرهما.

١٧٧٧ أ. وإنه مثل وجهين: إما إن ادعبا تلقي الفلك من جهه واحد، فأخكم فيه أميما إدا أرحان وتاريخهما على السواء، أو لم يؤرخا، فدو البدأولي؛ ﴿لَهُمَا السُّوبَا في إنبات الشراف ولا حدمها بدء والشر ويناكد بالبدء فكان ما احب البدوانويين

أكد الشرائين أرلى .

17774 - وإن أوّح أحدهما، فكفلك دو البيد أوني، مخلاف ما إذا كانت الدار في يد البائع، والأحد المدعيين تاريخ حيث كان المؤرخ أولاء الأن هنا إثما صار المزرخ أولى تغليلا لنقض ما هو فايت، وتغليل النقص ههنا في جعل صاحب البدأولي.

بينة - أنه إذا قضينا نصحب التربح ههذا احتجنا إلى نقض شراء دى البداعع بداء . ويده ثابتة معاينة . ومتى قضينا فصاحب اليد احتجا إلى نقض شراء الأخر و تاريخه تبت بالبينة ، والقامت معاينة فوق الثانت بالبينة ، وكان نقض الثابت معاينة أكثر من نقض الثابت بالبينة ، قيادا في الوضعين يقضى بتقليل بقض مناهو ثابت ، وإن أراحا وتاريح أحدهما أسبق كان أسبقهم تاريخاً أولى .

أما إذا كان أسبقهما تاريخا ذواليد، فلأنه أولى من قير التاريخ، فأولى أن يكون أولى مع التاريخ، وأما إذا كان أسبقهما الخارج اعتباراً للمسبق الثابت بالبينة بالسنق الثابت، معاينة، ولأنه أكثر إثباتًا، وإن لدعيا نعلى اللك من حهة التين، عونه بشضى للخارج، بخلاف ما إذا ادعيا التلفي من واحد، ولم يؤرخا، أو أراحا، وناريخهما على السواء، أو أرخ أحماما ون الأخر، حبث يقضى لذى إليه.

والفرق: الهماؤها ادعيا تلفى الملك من جهة اثنين، فكل واحد منهما بحتاج إلى أسات الملك لبائعه، فكان البائعي حضرا وادعياه ملكاً مطاقاً، وقدار في بد أحدهما، وأقام البينة، وهناك الخارج أولى، فههنا كفلك، فأما إذا ادعيا التلفى من جهة واحد، فكل واحد منهما الابحناج إلى إثبات الملك لبائعه؛ لأن الملك لبائعهما تابت شصادقهما، وإنما يحترج كل واحد منهما إلى إثبات الانتقال إلى نفسه بسبب الشراء، وذو البد ببيئته يشت أكد الشرائين، وانقضاء بالآكد، ولى إدا تعذر الجمع.

توع أخرمن حذا الفصل:

١٩٧٩ - في دعوى صاحبي البد تلفي الملك من جهة عيرهما .

وإنه على وجهين: إن ادعيا تغفي اللفك من حهة واحد، ولم يؤرخا، أو أرَّحا،

وتأريخها على السوال، يقصى بالعين بسهما، وكذلك (دا أرَّع أحدَهما دول. الآخر بقضى بالدار سهما، وإن أرحا، وتاريخ أعدمها أميق بعضى لأسيقهما لاريخا، وإن ادعيا نافي الكند من جهة التبن، فكذلك الجواب على التقصيل الذي للنافيما إذا ادعيا التلفي من جهة واحد

نوع أخر

من هذا الفصل في ذكر تاريخ الشراء مم اجهالة:

۱۹۷۸ - قال محمد في كتاب الدعوى: رجالان اختصما مي دار في يد أحدهما فأدام المنحي سنة أنه اشتراها من فلان مند سنة ، وأقام ذو البدينة أنه اشتراها من فلان مند سنة ، وأقام ذو البدينة أنه اشتراها من فلان مند سنة وأكثر ، ولا يحقطون الفصل، فالبينة بيئة المدعى، وهذ مشكل على قول من يحتبر التنزيخ الأن شهود دى البد أراحوا أكثر مما أرخ شهود اختارح ، وإن نم سيتوا فدره فيبغي أن يترجع سهادة سهوده ميذ ، والجراب التفون عز المتابخ المقدمين أنهم إذا ثم يفدروا الفضل ولم يحتظوه ، كانت شهادتهم على المجهول فيسا يرجع إلى الفضل، فلم بفس شهادتهم على المجهول فيسا يرجع إلى الفضل، فلم بفس شهادتهم على سنة ، وقد استوت البينان فيه أنه الشتراه ، من المبارح ؛ لأن الزيادة على المبارح ، وقد استوت البينان فيها ، فرة في المبارح ، وقد استوت البينان فيها ، فرة في المبارح ، وقد استوت البينان فيها ، فرة في

قال رضى الله عنه وإنه مشكل؛ لآل عند صنواء البينين في التاريخ يقضى بيمة دى السه و مو النوع المكور قبل هد بوع، ولكن المسجح في هذا أن يقال : أن شهود صاحب البد شهدوا على أنفسهم بالسهو" اوالعفلة وشهادة المغفل لا يعبل، فلقت شهود شهود ذى البدمي كل، جم، وصار كانه لم يضم البلة أصلا، ولو وقت شهود الحدمما سنين، وشهود الا تراسنة وأكثر، ولا يحفظون الفصل، أو وقت شهود الآخر

⁽١) وفي ط: الزبادن .

⁽٦) وفي طاوف: أجلتهود الغفلة ..

سنة أو سنتين، وشكوا في الزيادة، قالهينة بينة من يثبت مستين إن كناذ المثبت لسنتين المدمى مبالاتصاف، وإد كان المنبب لسنين صناحب البد، فعلى فول، من يصبر سبق التاريخ: كدلك؛ لأنه ألبت ملكه في وقت لإينازع، فيه أحد، وعلى قول من لا يعنبر التاريخ، يقصى للخارج،

نوع أخرمن هذا القصل:

في دهوي الخيارجين تلقي الملك من جهية صياحت البيد وإقوار صاحب البيد. الأجلعية

1974 - مى أو در هشام قبل سألت محمد أنا عن علام دى يدى رجل أنه اشتراه مى صاحب البد مألف در هم صحح البد مألف در هم مند سنة ، وأقام رحل آخر سنة أنه استراه مى صاحب البد يألف در هم مند سنة ، وأقام رحل آخر من صاحب البد أنه استراه مى صاحب البد يألف دين منافعاتم بالشافة ، وقبل و سلم الغلام إلى ، غير وجد به عيد أورده على الفصى عليه يفصاء القاضى ، فيها صاحب المئة ، وقال: أنا احت نظام و لأنك أقررت أنك بعنه منى ، و صاحب البديالي ، ويقول القاضى ، فيها العقد بهني ويبنث لا يستمت إلى قول صاحب العلام ، ولا يكون شصاء القاضى بالعلام ، ولا يكون شصاء القاضى بالعلام المناحب الفائة أن يأخذ الغلام بإفراد البائح أنه الساحب لألف فيها ولم قبلة الغلام بافراد البائح أنه ملا من معها ولم يسمه من ذلك ، وإن قال صاحب النه حين فضى القاصى بالغلام الصاحب الألف ، ملا من معيلى القاضى القاضى فذ ضحف المبع سنا لم يكن هسخة إلا أن يقول السائع ، وقبك إلى فول السائع .

موع آخر من هذا الفصل في دعوى الرجلين كل واحد منهما البيع على صاحبه، أو الشراء على صاحبه:

١٩٧٨٢ - ما يجب الانتارة في هذا النوع لتحريح السائل على قول أبي حيمة

وأبى بوسف. إنه منى نبارع النان فى عين ادعى كل واحد منهما أنه الشتراه من صاحبه بشم معلوم، أرادعى أنه باعده من صاحبه بشمن معنوم، وأنكر صحبه، وأقام كل واحد صهما الدينة على ما ادعى، ولم يؤرخا، فإنه نهائوت البيتنان، سواء كان المبيع فى بد أحدهما أو فى بد ثالت و التالث بحجد، وسواء شهد الشهود بالشراء والقبض، أو شهد الشهد ابالشراء، ولم يشهد وابالقبض، وسواء كان الشعن على السواء، أو كان أحدهما أنقص من الآخر إلا أن المبيع إذا كان فى بد أحد الما عيين، فإنه يشرك فى بده فضاء ترك على الروايات كلها، وإذا كان فى يد أحد الما فعي يوع الحام فى باب القصر أنه يقضى بالعقدين، وذكر فى باب القصر أنه يقضى بالعقدين، وذكر فى

1944 وما يجب اعتباره التخريج عنه النوع من المساتل عنى دور محمد أن المبع إذا كان في يد أحد المدعين أن شهد الشهود بالعقد دون القبض، فإن القبض المعابن يبعض أو لا كأن دا المبد المدعين أن شهد الشهود بالعقد دون القبض، فإن القبض المعابن يبعض أو لا كأن دا المبد على صحب ما ندعى من الشمن، وينقاصان إذا كانا على السواء، وإن شهيدوا بالعقد والغبض، فإنه يجعل القبض المعابن اعتراً كأن الحدارج المترى أو لا وقبضه، ثم ياعه من صاحبه، وسلم فيقضى بالمبيع لذي البيد يعتبر هكذا إذا كان في اعتبار القبض المعابن أعراض عن ساحبه، وسلم فيقضى بالمبيع لذي البيد يعتبر هكذا إذا كان في اعتبار القبض المعابد أخر المتبوض المنابعة تصحيح البيوع كلها ذكر في أول باب الطويل أنه يجعل أحر القبوص "أعلى في المسائة فوله، وذكر في اخر باب الطويل أنه يجعل أول المتبرض، فالواز وليس في المسائة فوله، وذكر في اخر باب الطويل أنه يجعل أول المتبرض، فالواز وليس في المسائة احتلات الروايتين، لكن ما ذكر في أول الهاب حواب الفياس، وما ذكر في أحر عجواب العباس، وما ذكر في أحره جواب

وأما إذا كان الحبيع في يد التانث، والفسألة بحالها إن ادعى كن واحد سهيما من

¹¹⁾ وفيط: 'الفوض .

⁽١) وفي فأ القوص [

⁽٢) وفي ط: أالقوض .

الناص و الراما الاصاد فيها حدة و مدى قواة البقطيني الدرج بين الما عَبِينَ بقصفان ، سواء شهد السهو د بالمعقد والقيص أو سهدوا بالعقد والقيص الإرامية والانتقاد ولم يشهدوا بالعقد دول القيص بقصى الكل والحد و بده بنظرة النامن على صدحه من مساحره و هذى شهدوا بهساء فيه بعضي الكل و حد المهدوا بالمقد دول الفيض في المحور مقد كل و حا أحد النبس القيص من الأحر إدا شهدوا بالمقد دول الفيض في أبه بحور مقد كل و حا مهما في العصد و وبطل في المصد والا شهدوا بهما فيام بعضى لكن واحد منهما على من بالحديد على المساحدة في المحدد على المديد على المحدد على المحدد على المديد على المديد على المديد على المديد على المحدد على المديد على المحدد على المديد المساود على المساود على المساود على المديد المساود على المديد المساود على ا

2004 في يد أحدهما، وتنهد الشهرة بالتعلق، فتنون على فراد محدد. إذا كال الفيح في يد أحدهما، وتنهد الشهرة بالتعلق عميل المنافع في يد أحدهما، وتنهد الشهرة بالتعلق عالى العقد بن إلا الشهوة مهده الأصل الانافع بو حذين العقد بن إلى بويشهد إلى يكهبنه والاناكال فريو سهد بالتعلق في وقت غير أنوف الذي شهد به الحرام الآن الوقت أواد والحاكان ألا شهداله الحرام الآن الوقت أواد والمحلفظ المنافع المنافع محدد المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع تعراده المنافع المنا

١٩٨٥- وأما إداد به دوا بالدغه والقديس ، فرقا يجعى مشض المعاس خير المتسومي ، فرقا يجعى مشض المعاس خير المتسومي ، لأن الأصل أد المعشد الأنه ظهر صبيع و حكم شي ثبت عقيد عمل بعدل به حلى مد طهر من الديب لا على طهر صبيع و حكم شي ثبت عقيد المب ، فإقا يحال به حلى ما طهر من الديب لا على حيره ، ولأن أن الشرائر تر فدماء بصح المعشاف بيقم سراء المدرج ، حتى لا يحتاج إلى حش الشمال المعالى بالشاف ، ولأن في عنه المسورة الدين في ماك المسرد ، تا يتبت بناء حي ، وقدم القراء تا يتبت القراء والماكن والقيام دليل السيال والقيام دليل النافية والماكن التاخيل التناف و والقيام دليل التاخيل التاخي

هذا إذ كان في جمل الدغم الصابئ أخراص ما الصورة تصحيح العفود وأما الله كان في جعله احرام العقود وأما القباس عاد في حمله الولا تصحيح العقود كله القباس أن يحمل أخرا على فوجه النباس أن هذا فيشر وحمل أخرا على فوجه النباس أن هذا فيشر وحد عنيب الشراء، فيحب أن يكون فيص شراء، وإن كان به إنساد معنى العقود، كما تو شهدوا بالعقد دوا الفيس، ولأد القالس عاينيت بالقائم عن باب الشراء، فينبت مين الشعراء، فينبت مين الدعة عن الدعة عن الدعة عن الذعة عن الدعة ع

رحه الاستحداد أن القيص الوجود عقيب الشراء إنا لحمل قيص الشراء من حيث نظاهر ، لا تعايل يوجد ذلك ، وكذلك النظاهر الفيض بدر على استق من حيث الطاهر ، لا تعالل يوجب ذلك ، وقد قامل عمد الظاهر اظاهر اخر ، فإن الطاهر من حال الطاهر أن القافل أن يقدم على المعقد الصحيح دون الماست والعمل بهما منعذر لا يشهما من الناهي ، فكان العمل بالطاهر الذي فيه تصحيح العمود كلها أولى من العمل بالظاهر الذي منه إنساد يعمل العمود المحلاف ما إذا شهرو بالعقد دون الفيص و الأن الشهود لم يشهدوا للخارج بالقنفل ، ولا يكن إنبات الفيص من عير شهادة ولا معاينة ، فشراء الفارح إذا مناهد و الأن الخارج بصبر إذا التبري قبل الغيض .

وأما إذا كان الجيم في بدائدات إن كان الشمنان على السواء، بقضى بينهما بصماد و سواء به به بينهما بصماد و سواء مهمو بالمشدو القضوء أو بالحقد دول العشوء الأه تعقر العشاء المعدي والقضوء أن كان مقدم أحدهما على الآخر و وهو المعدي والمائد وبداية بعد الفياء بعد المعرب وحيم المعنود، وهي بقدم المعنى إصادال منى وقدة ما فيه تصحيح لكن، إذ الاصل في تصرف العافر أن يحمل على وحد الصحة.

لهنا ، وكان فقك معدوم مهداء لأنه تُبس لأحدهما فيض معاين، وأي العقدين قدمناه إذا كان النمان من حشى واحد، يجوز إذا شهد الشهود بالعقد والقصر ، لأن كن واحد مهمة يصير علماً ما شنري من صحة بعد القض قبل نقد النمن، وإنه جائز، وإذا تعقر التقدم وجب القضاه بالمبع بينهما نصفان ، إلا أنهم منى شهدوا بالعقد دون النبض فإنه يقضى لكل واحد منهما على صاحبه بنصف الثمن ؛ لأن كل واحد منهما ولا مصف الثمن ، ومنى شهدوا بهما ، فإنه يقضى لكل واحد منهما على صاحبه بجميع النمن ؛ لأنه يثبت بالبيئة العادلة أن كل واحد سنهما سلم جميع الميم إلى صاحبه ، يستحق جميع النمن .

وإذا كان أحد التمنين أنقص من الآخر إن لم يشهدوا بالقبض ، فإغا يجوز بيع كل واحد منهما هي التصف المبيع لا غبر ، واحد منهما إذا فدو على تسليم نصف المبيع لا غبر ، وإن شهدوا بالعقد والقبض ، فإنه يقضى بالعقدين ؛ لأنه إن تعفر تقديم أحدهما على الأخر من حيث الفيض المعاين أمكن من حيث إنا إذا قدمنا شراه المدى المسترى بخصصائة يصح شراه الآخر من بعد ذلك ؛ لأنه يصير مشترية ما اشترى من صاحبه بعد بلقض بأكثر من المتمن الأول قبل نقد الثمن، وإنه جائز ، فيجوز العقدان .

والمعنى الأبي حبيضة وأبي يوسف: أنه لم يشبت سبق أحد الشرائرز يحينه على الأخرا الأن الشهود لم يشهدو ابقالك ، و لا يجوز أن يثبت السبق بالقبض إعا بثبت ذلك ، و لا يجوز أن يثبت السبق بالقبض ، مل يقضى إذا ادعيا الشراء من واحد ، فأما إذا ادعياه من الثبن لا يتبت السبق بالقبض ، مل يقضى بالعين بيتهما بصفين ، وعهنا ادعى كل واحد منهما الشراء من وجل عبر الذى ادعاه صاحبه ، فلا يثبت السبق بالقبض، و الا يجوز إنسات سبق شراء ذى البد تحرياً لجواز الشرائين ، لأن التقليم بهذا الاعتبار إنما يثبت من حيث الطاهر ، والظاهر يصلح حجة للاستحقاق ، وإذا تعذر إنبات الشرائين ، تبازمن البينةن .

وكذلك إذا شهدوا بالشراء والقبض بتهاتر البنتان أيضاء الآن تقدم شراء الحارج، هنا لو ثبت إعايشت ننوع من الظاهر على ما قال: والظاهر بصلح حجة لملفغم، والا يصلح حجة لللفغم، والا يصلح حجة للاستحقاق، وإذا تعذّر التقديم يتعذّر القضاء بهما، فيشهاتر البيئتان ضرورة، وهذا إذا لم يؤرخا، فإن أرخ أحدهما، ولم يؤرخ الأخر فكذلك الجواب، وإن أرخا، وتاريخا الخارج، وقد شهدوا بالقيض وإن أرخا، وتاريخا، وهو صاحب اليد، وإن شهدوا بالقيض شهدوا بالشراء، فضى بالمقدير، ويقضى بالدار لأخرهما تاريخا، وهو صاحب اليد، وإن شهدوا بالشراء، ولم يشهدوا بالقيض غلار المائدية، وإن المهدوا بالشيض عليدا،

وهل يقضى بالعظيرا "عني توك أبي حبيه وأبي بوسف يقضى، رعمي قول محمه: « يقضى

1976 - إذا عرف عندالجاملة جنتا الى المسائل القول : وهول محمد في الخام المحافظ المنافة في المراء والمح محمد في الخام المسألة في المراء أولاء فعال: دار في يدي راط ادعاما رجل أم المنز ها من دن الباد بألف درهو ، وأقام أسابة على ذلك ، وادعى در البند أنها داره ، اشتر ها من المدى بألف درمو ، وأقام البيئة على ذلك ، فالسالة على الاحتلاف والتعصيل الدى ذك نا

الله وضع المسألة في البيع، فقال: دار في بدى وحل أفام رجل البينة ألها داره باعها مي دى اليث تألف درهم، وأفاء دو البدينة أنها داره باعها من هذا المدعى بألف درهم، فعلى قبس فول أبي حيمة وأبي يوسف التبائر البينيان لما قطا

وق أشار محمد من الكانار بالتي كنه أحرى ما لهما أن كان واحد منهما أنسك إلوار صياحب الدار له الان كل مشتر مشر أن اللك فيهما السترى ليائمه صراة ما لو ادعى كل واحد ما بد الإفرار من جهة صاحب

عود قبل: على فيدل فوكهما البحيد أن يقبل البيناد إذا شهد كل قريق للاعب ياسيم و الديفر، لأنه لا حاسمه عهد إلى القضاء دابيع و التسليم، ويقا اخاسمه إلى الفضاء بالتين، عنذا كما ذكرنا في عبد في داروحي قنام و حل بنة أنه دعه من دي المد راف درهم، وأقباء رسل أسوييه أنه باعه من دي البديائف درهم، دوله بقضى لكن واحد دنهما على دي الديجمع التمن، وطريف ما فلنا، هذا هكذا وذا صح دعون كل واحد سهما وهنا لم يصح لتصادم لأن كل واحد منهما ادعى على صاحبه مثل ما ادعى

۱۹۷۸ - دار فی بدی رحل بسسی محمداً و وادعی وجل بسمی بکراً آن الدار داره انستر اها من هذه الرافعالف درهم و دعت امراهٔ آنها دارها الشهر تها من مکره وادعی محمد آنه استر ها من مکره و اهاموا حمیماً البیه إلا آن الشهر دلم بور حوام وکم بشهدوا مانفیض، إذا شهدوا بالشراء فعلی قباس قول این حبعه والی بوسما اینه افراه ویشه الیکر باطاشان و لاک کار واحد مهما دعی الشوراء من صاحب، و بقسل بینه محمد، لأنه تقره بإقامة البراق ولا دافع ليبته، فيقبل بيته، ويقيضي بالدار له شرء من. مكر، ويقصى عليه بالثمن تبكر

قان قيل: كيف يقضى مشراء محمد من يكر؟ ولم بهب الملك ليكر .

ظلل طلك بكر قبت بإقرار محمد ناقى الملك من جهة مكر، وهذا الإقرار صحيح لكونه صاحب بدء شريعة المرتبط في محمد بنيت شراه محمد من يكر، وعلى قباس قول محمد على يقبل بينة بكر على المرآن، ويقصى بالدار له شراه من حهة الراق، ويقبل بينة محمد على كر، وبطل بية المرآة على مكر، لا الذاركات في يد محمد من حيث الحقيقة إلا أنها من حيث الحكم والتضيير كأنها في يد مكر، لا لأد محمداً يقر بأد، أبد والناك في هذه الدار كان ليكر، وأنه استماده من جهة مكر، ولم يذع بكر مثل ذلك حتى يبطل إقرار محمد للتحرص والتعافي من جهة محمد، فصح إقرار محمد للكر.

١٦٧٨٨ - ولو كانت الدار في يدبكر حقيقة كان الحواب على لنحو ما بينا أن بينة المرأة وبية بكر باطلتان، وبينة محمد مقبولة

1949 - وإن كانت الدار في مدائرات والباقي بحاله وهملي قولهما المينات كلها ناطقه أما بنة الرأة على بكر وبهة بكر على الرأة، فلا إشكال فيه ، وأما بنة محمد على كر فعيه لوع إشكال، ويجب أن نقبل بنته محمد على كرا الأن دعى حادثًا. وأثبته بالبية ، ولا فاقع لبينته ، قائد: محمد أثبت الشواء ببينه من بكر إلا أن قبض بكر ما اشترى من الرأة كم بيت، فصار بكر بائعًا ما اشترى قبل انقيض

قول قبل " ثبت قبض لكر بإقرار المرأة ، فرب أقرات أنها تلفت الملك من حهة بكر » فتكون مقرّة أنها مستفادت الملك والبد من جهة بكر ، فيحمل كون الدر في يد الرأة كون الدار" في يديكر ، كما في العصل الأول .

قلنا: إنّا إقرازها ثم يصبح لما ادعى بكر أنه تنقى اللك من حهتها، ولا ينت فيض بكر بإقرار المرأة

قبان قبل: كيف بسنتهم أن يقال: هذا لهسماء وبيع العقار قبل القيض جائز عندهماء ومحمد وصع السالة في العقار.

⁽٧) حكة اللي طل وكان في الأصل وقدوم: الكون الغار

قلت الحداد عدوة المندوخ في عدا القام، فعدارة به صهم أنه بحسل أن محمداً حن فراع هذه السألة، وطال شريعها على حسب ما يرى حسب أنه وصع السألة في النقول، وهذه به من قبل إلها موع هذا على فريس أول أبي حدده وأبي يوسه «الأول» عبيع العمار قبل القبض وعلى قول أبي حنيفة الأول. لا يجوزه ومحدد لم يشت فول أبي حنيمة الأول في بع العشار فيل الفيص في شيء من الكسب، وقا أثبته في الجنامج في هذه الشابة، وصهم من قال، أواد محمد وحمد أنه الشريع على قياس قولها لو كانا لا يباد سوار بع العفار صرائقهم.

ون قبل . إن استقام ما ذكر محمد من الحكم على قولهما على ما ذكرت من التأويلات إلا أن التمين الذي ذكر محمد من الكتاب الا أن شراء محمد من لكر لم لم لهم و لأنه الشرى من لكر قبع القبض لا لصح الآن النتاع حوال سراء محمد من لكر علمه القبض . وإلما كان تعلم اللك و كان يسة بكر علم الرأة لما لعلت لم ينت الذلك فكر الا للبية ولا وأقار المرأة على ما ينا

ا قاتا العالان بهم محمد من مكر له علمان الإحداهما العادكو محمد، والتديد ما ذكرت أنه لا يشت المك لبكراء و الحكم واكان له علمان حاز المعملل أن يذكر وحداهما، ويترك الأخرى؛ فأن إحداهما يكفي لإثبات الحكم.

حدًا كله قدلهما، وأما على قول محمد، بحوز شراء المرأة من يكر، وشراء يكر من اقرأة، وأما إذا شهدوا، يعدل الوظفيس، وكانت الدرامي يد محسد، وباقي السالة بحالها، فالحواب عبد مندهما كالحواب فيما إذا لم بشهدوا بالفيض، إن شهدوا بالعدل أنه الإطبر، وعد محمد، يقصى بالبيوع الها، وهكذا الجواب فيما إذا كان الدار في مديكر، وأما إذا كانت الدار في بدا لمرأة، فإن على فولة محمد : بحكم بحوال البيوع كنها، وعلى قولهما: غير البة بكر ومحمد، والإغلى بية لقرأة.

١٩٧٩٠ قانوا وما ذكر أن على قولهما بينة النكر مقبولة مشكل، ويسلم أن لا يقس بينته، كتما في الفصلين الأولين. وهو ما إد كانت العار في يد محمد، أو في يد كر والخواب؛ وهو الدرق بي هذا الفصل وين المصنين الأولين ينة بكر [عا لايفيت

¹¹⁾ عبالين للمقدين بدلط من الأصل، وأنشاه من أعط

بعد الرائد المحمد منه الآن شراء محمد منه البجوز من عبوالية متى كال الدار في بد بحرار شراء محمد منه الدار في بد يكر بطاهر بده الآن الدار في بد الكراية القاهر بده الآن الدار في بد محمد ببيئة الحل محمد تلك الدار المحمد تلك الدار المحمد المحمد

وراة الم الحربيدة أنه حيدة الم عيدى حرر أقام مكاتب البينة أنه تا بده الع من هذه الرأة بألف ورهم . وأقامت المراة بهنة أنه هيدى حرر أقام مكاتب البينة أنه تبده الحرار حنطة وسطه وأة الم الحربيدة أنه حيدة الشتراء من هذا المكاتب بهنذا أنو سف، إلا أنهم لم يشهدوا بالمنه من فإل في حيفة بنة المكاتب وبينة الرأة باطلبال الما المراء وينه المرأة وعلى فول محمدا بقيل بينه المرأة على الكاتب ويعلى فول محمدا بقيل بينه المرأة على الكاتب ويعلى المكاتب ويعلى فول محمدا بقيل بينه المرأة الأن المبدعي بد المكاتب حكماً واعتباراً ، ولو كان في بالم حضية يحمل قبضه أول الشضين المعبدي بد المكاتب المراقب المناب المناب المكاتب والمحاتب والمكاتب والمكاتب المكاتب المناب المناب المحمد والمحمد المناب والمكاتب المناب المناب المناب المناب المناب والمكاتب المناب المن

مى تقعل مناتج به ، والآن الخربيشة آتيت إقرار المكاتب أنه باع العبد منه والمكاتب يسبشه أثبت إقبرار تفسيم أنه ماهم من الرأة ، والأن الحير سيسته أثبت أنه استدرى من المكاتب والمكاتب بهته يلت الإقرارا".

1789 - ولو ادعت الرأة التراه من الكاتب والحر كذلك كانت منة الخر أولى ؟ الأن له قبض كذا ههنا، فإل كان العبد في يد المكانب فا فجواب فيه كالجواب في السألة الأولى، إلا أن ههنا بعداج المكانب إلى نسايم العبد إلى الخواء ولا يحي هها بعض علل المسألة الأولى، وهي العلة الأخيرة، وإن تجي العش البواتي، وإل كنال العبد في يد المرأة، فعلى قول أبي حتيمة وأبي يوسف البوع كلها باطلة لوقوع التعارض بين البنات.

قان قبل: كان يجب أن يقبل بهنة طراة؛ لأن لبينة المرأة زيادة رجحان؛ لآمها تبت جوار بيع المكاتب من الخر

قلنا: ليس كذلك؛ لأن الشهود لم يشهدوا بالقبض، فيصير الحر مشتريًا من الكاتب قبل القبص

فإن قيل: كان بنغي أن تقبل بنة الحرم لأنه لا د فع لينته

قاتا: نعم لا دافع كبيسه إلا أنها قامت على رئيات شراء فاسد: لأه فا بطلت بينة المرأة والكافب، فهو على فولهما للتعارض لم ينبت للمكانب ملك، وثان المت اللك قلمكانب بإفوار المرأة بأنها ناعت منه إلا أنه لم يشت القابض من الكانب لا بينا، مخلاف الفصلين الأولين على ما من

وأما على قباس فول محمد بقبل بينة الكاتب على المرأة، تم يضل بينة المرأة على . إلياب البيع من الكاتب، ولا نقيل بينة الحر على إنبات النمراء من المكاتب.

1979 وأما إذا شهدوا بالمقد والفيص والعبد في يد الحراء فإن على قولهما مينة الحراء فإن على قولهما مينة المرأة والخلاف وطلقات للتعارض، وبيئة الحراء على الأكاتب مقموله، وأما على دول محمد البيئات كلها مقبولة، ويقضى بالبيوع كلها، وإن كان العمد في يد المكاتب، وبفقي الممالة بحالها، فالجواب في متدهما كالجواب في المصل الأول، وعند محمد الجواب في المحمد كالجواب في المحمد علمه المحمد المحمد الجواب في المحمد على المحمد المحم

⁽¹⁾ وفي م. اينيت الشواه ...

الم ١٩٧٩ وإلى الان العدد في بد المرأة، وبافي المسأنة بحالها، فعلى تولهما بنة المحتوية المحتوية المحتوية وبنة المراقة على المكانب جيائزة، وما ذكر أن بينة المرأة على المكانب جيائزة، مشكل اعتباراً بالعصلين الأونين، إلا أنها من منه المراقع أن المحتوية الأواعلى المكانب المحتوية المكانب، ولا نتبت ببعها من المكانب، ولا نتبت جوار شراء الحرامن المكانب جائزاً، وإن لم يتبت بعالمات، في المحتوية المراقع المحتوية المحتوية المحتوية المحتوية المحتوية المحتوية المحتوية والمحتوية المحتوية الم

وأها على قبول متحسد: جنز البيوع كلها لما عبرف من أصله على طرس الاستحسال، وإد كان الحر لم يقم البية على طرس الاستحسال، وإد كان الحر لم يقم البية على الشبر ما لكن أقام البية أنه باع العبد من المكانب عالم (والدفي بحال قلمت بينه و ولا نقبل بية أنكانت على الرأة، ولا بية المرأة على الكانب عندهم حميمًا، أما عندهما بلما مراء وأما منده فكذلك، ويبهى أن منطقى بسع المرأة من الأكانب عند محمده والا يقصى سبع الحرامي المكانب فيما على مسألة أخرى ذكرها محمده ي يبوع أرجام أيضًا في باب لشهادات في النبوع في المنزين والواحد.

وصورمه: رحل في بند عبد دعى أن هذا تعبد عبد باعد من هذه التراقة درهم، وقارأة تجده ذاك، والسياء الفسها، وأذام اللحيان البية على ما فاعياه عباء يقيمي بسح للدعى الذي ليس العبد في يده من الراقة الانسما اعتبد بنع العبد من الراة ودع، فيه ملكا مطلقاً، والماد في بد أصدهما و مكذبك هها يجب أن يقصى بنج طراة من الكانب؛ الأن احرامها أنرأة دعم فيهم من المكساء وادعما في العند ملكاً، والمراة خارج، فيان العبد ليس في يدها، واحراقو الباد، فيمن المشايح من يجمل في المسالة وويتين، واصهم من نفرق بين المساكس،

⁽٢) هكنا في الأصل وفياوم، وكديرهي ط - من .

والفرق: أن تمة الذي ليس العبد في يدم" بحتاج إلى إثبات ملكه في العبد والبينة البجوز بيعه - لأن الثلث له في العبد غير ثابت ، وذو البد أثبت كذلك أيضًا إلا أن الذهب عنفنا أن بينة الحارج أول ، فأما مهما فالم أة الخارجة مستعينة عن إنبات الملك لتقسهنا في العبد ليجور بيعها؛ لأن الماك لها ثابت في العبد بوقرار الحراء فكان بينة كل واحد منهما حضروحة على إفيات البيع لا على إفيات الملك، فكان بينة ذي البيد أولى ؛ لأن بينته أكد ، والآنه أنبث بيع شيء في يده، ويقدر على تسليمه، والرآة تنبت بيع شيء لا تقدر على

وإذكان العبد في بدالمكاتب، والباقي بحاله، فإن علم فولهما: بنة الكاتب والمرأة باطائلاه وبسفاخر مقبولة، وعلى قول محمد يقضى بالعبد كله للمكانب نصفه شراه من جهة الرأة، ونصمه من جهة احر؛ لأن العبد في بده، وقد تنازع مبه خارجان بدعي كل واحد سهما أنه باعه من الكانب، وأقدما البنة، ولا مزية لإحدى البيتين على الأخرى

فيان قبل: لماذا فدَّم محمد بهم الحر ومهم المرأة من المكتب، ولم يشدم بهم الرأة من الكانب

قلناء لأن الأصل عنده ن الشهود متى لم بشهدوا بالقبض بجعل الفيض العابر أول الفيوض "أبحكم البيم، وإنما يصير أول الفيوض "أوذ قدمنا على هذا الوج،، ويفضى لكل واحد منهما على المكاتب ينصف الثمر القاعرف، ثم يقضي سبم المكانب حميم العبد من المرأة ، فيؤمر المكاتب بتسليم العبد إلى المرأة ، ولا خيار تعكاتب ، وإن المشرى من كل واحد منهما جسيع العبد، وقد سلَّم له البصف؛ لأن خياره سقط بالبيع من الفرأة، وكان يحب أن يفضل على المكاتب لكن واحد منهما بجسيع الشمن؛ لأن العبد مسأو إلى الكائب.

١١٧٩٥ - وقد ذكر هذه المسألة في باب الشهادات في البيوع من الجامع أ.

⁽¹⁾ هكذا في فناء وكان بن الأصل وف وم - فر مذكه أ

⁽٣) هكند قورند، وكان في الأصل رف وم أاللموض أ

⁽²⁾ حكد في نف وكان في لأصل ومدوم. ينتقبونس .

روضعها في الدار، فقال: دار في بدي رجل، أقام وجل السنة أب داره ماعها من في البد لكف درهم، وأقام رحل أحر بيئة أنها داره باعها من في البد نبانة ديناو، فالشراء لازم لمملئزي، وعليه الثمنان.

قال مشايختا: ولا ينهيأ له الفرق، فيجعل ما ذكر في باب الشهادات جواب الاستحمال، وما دكر ههنا جواب القياس.

وجه القياس: أد كل واحد منهما يعتاج إلى إنبات اللك فيما باع عند المتزعة ، وقد نازعهما دو اليد في ذلك، فنقبل بينهما، وبذا قيات بينهما، فقد استحل على كل واحد منهما نصف ما باع بينة صاحبه ، فصار كأن كل واحد منهما باع جميع العبد إلا أنه استحق منه النصف، فيسقط عنه نصف الشن في حل كن واحد منهما.

وجه الاستحدان: أنه لم يستحق على كل واحد منهما شيء عاباع من المشترى الأن حاجة كل واحد من البنتين في حده الصورة إلى إلمات الملك على المشترى لا إلى إلمات الملك على المشترى لا إلى إلمات الملك فيما باع الأن الملك فيما باع الأن الملك فيما باع إلحا بحتاج إلى المشترى ، فإذا كان المبع في يلد المستعنى كل واحد من الواتعين عن نسليم ما باع و استغنى عن إلمات الملك لنفسه و وبينة المدعى إقايسمع فيما يحتاج إلى إلمات الملك لنفسه و وبينة واحد من الباتهن على إلمات الملك لنفسه وبينة كل واحد من الباتهن على إلمات الملك فيما باع لم يصر كل واحد من الباتهين مستحفًا عليه في شيئًا على صبيل واحداد جائز على سبيل واحداد المناع المنترى من أحدهما في بيعه من الأحراء أم يشترى مداد جائز على سبيل واحداد بائز على سبيل المراحف بأنذيشترى من أحدهما في بيعه من الأحراء أم يشترى مداد

1799 - وإن كان العبد في بدالمرأة، ويافي المسألة بحالها، فعني فولهما: بينة المرأة وعلى فولهما: بينة الحراد والمكاتب مفيولة، وعلى قول محمد كذلك المجواب؛ لأن الحروالمؤأة ادعى كل واحد متهما أن العبد عبده، وقد باعه من المكاتب، والعبد عبد يسلم إلى المشترى، وهو المكاتب، فكان الحر محتاحًا إلى إليات الملك في العبد ليمكة التسليم إلى المشترى، والحراج والمرأة فو اليد وبنة الحارج أولى.

⁽۱) وقرم: أينت الشراء .

وأم إذا شهد انشهود بالعشد والقبض، فالسالة على ثلاثة أوجد؛ وهو ألا مكون المدد في بد الحرة أو في بد المراقة و تحريجها على محو ما دكرنا، وما ذكر محمد من هذا الجنس، وتخريجه عنى محو ما ذكرنا في أول عدا النوع أن العبر الواحد إدا نتازع في الثان ادعى كل واحد منهما أنه باعه من صاحبه بشمن محلوم، وأنكر صححه، وأقام كل واحد منهما أله باعه من صاحبه بشمن محلوم، وأنكر صححه، وأقام كل واحد منهما البيئة على ما ادحا، ونم يتوخا والعبن في يد الثالث أن على قول أبي حنيفة وأبي بوصف على رواية باب الطويل من بيوع الجامع أيترك العبن في يد الثالث قصاء ترك، وعلى رواية الباب الطويل من بيوع الجامع أيترك العبن بد المدعود في المسألة زوابتان على وراية الباب الطويل المنافقة زوابتان على بهما، وبعضهم قالوا: ما ذكر في الباب الطويل الوضوع وضع المسألة عي الباب الطويل أن كل واحد منهما ادعى البيع على صحبه فقط، وعند التصوص في دعوى الباب الطويل المناف الوضوع وضع المسألة في الباب القصير إذا أدعى كن واحد منهما البيع المودل في دعوى المات منهما البيع بهاتر المستدن، ووصعه المسألة في الباب القصير إذا أدعى كن واحد منهما البيع والمناف من المناف في معان على منه بالله المناف المناف المناف في دعوى المناف المناف في دعوى المناف المناف في المناف في المناف في المناف في دعوى المناف المناف في المناف في دعون المناف في المناف في دعون المناف في المناف في المناف في المناف في دعون المناف في دعون المناف في المناف

وجه ما ذكر في الباب القصير وهو القياس على قول بعض المشابح. أو إحدى الروايتين على قول البعض أن كل واحد منهما أقام البينة على ما يجوز القضاء به وعلى ما لا بجوز القضاء به على قولهما الأن كل أقام البينة أن اللار منكه ، وطمل على يدى التالث، وهذا ما يحوز مه بدئيل أنه لو شم يدّع كل واحد منهما البيم من صاحبه ، قاله التالث، وهذا ما يحوز مه بدئيل أنه لو شم يدّع كل واحد منهما البيم من صاحبه ، قاله الدار ، وقد جهل الشاريع بينهما ، فيجول كالهما وقعا معاً ، بأن قال كل واحد منهما أشت بيع جميع الدار ، وقد جهل الشاريع بينهما ، فيجول كالهما وقعا معاً ، بأن قال كل واحد منهما الدار ، وقد جهل الشاريع بينهما ، فيجول الكلامان معاً ، ولو كنان هكذا كان البيمان بعضائين الأن الشاحم الواحد على وقد واحد لا يتصور أن يكون بالما ومشترياً ثمين واحد كا فيه من النشاء ، ويعوز أن نقيل شهادة الشاهد في بعض ما شهد به كسا لو القضاء به وهو العقدان ، ويحوز أن نقيل شهادة الشاهد في بعض ما شهد به كسا لو شهد العدم بالقب والأخر بالك وخدمانات ، والمدعى يدعى آكثر المالي ، قلت شهادة

⁽¹⁾ مكافا مي فان وكان في الأصل - طبس مقدر أوفي م: ﴿ فَابْسَ مَنْعَدُونِ

الشدهد بالألف واخصيصائة على الألف، كذا ههنا، بخلاف ما لو ادهى رجل دارا في يدى إنسان أنه اشتراها من رجل دارا في يدى إنسان أنه اشتراها من دى البه بألف درهم، وادهى ذر البد أنه اشتراها من الحارج بالله دينار، وأقدما البينة، ولم يؤرجه، فين هناك بنهائر الدينان، وينزاك الدار في بدى في البد تضاء ولي²¹ على قولهما؛ لأن مناك بنية ذي البد يمارص بينة الخارج؛ لأن كل واحد ببيئته أنت؛ لأن كل بيئة أثبت إقرار صاحبها أن القار كانت لهب حبه لأن كل مشتر مفر أن المشتر عفر أن المشتري كان ملك بالمه وأنه بسيل من يبعه وجهل التاريخ بين الإقرارين، فيطلتا وترك الدار في مدذى البد قضاء ترك، فأما ههنا دو البد ما أنت إقرار أحمد المدهين أن الدار له عرجب القضاء بالذار ينهد نصفان

وحه ما ذكر في البناب الطويل وهو الاستنجميان على قول بعض المشاح، أو الدى الروايين على قول بعض المشاح، أو الدى الروايين على قول به ص الشارح : إن الأمر على ما قلتا، إلا أنه نحفر الشصاء بشهادتهم في الكل، لأن كل فريق فيما شهد نسبه إلى السهو والغمله؛ لأنه شهد لدعيه هي غير الرقت الذي شهديه الاخر، إقالو عاينا البيعين معافى وقت واحد لكان لا يحل نهم أن بنسهدو الابيع ؛ لأنه لا يكود اعلا، فعد التل الذروان أن البيعين كان في وقت واحد لكان في بحل نهم أن بنسهدو الابيعين على وقت واحد لكان في بحل نهم أن بنسهدو المابيع؛ لأنه لا يكود اعلا، فعد التل الذروان أن البيعين كان في المحدد المفقى الدار بنبها نصفان، ويقضى لكل واحد منهما بستحق لكل واحد منهما بستحق نصف الذار

١٩٧٧ - وتم يدكر في شباب الفصير أن على قول محمد: على بخير كل واحد من المشتريين؟ وذكر في البياب الطويل: أنه يخيّر إن تساء أخذ تصف التمن وإن شاء ترك.

واحتلف الشابخ فيه منهم من قال " بيه المسكوت يحمل على المنظوق، ومنهم من قال : ما ذكر في الباب الطويل حواب القيباس ومنا ذكر في الباب القصير حواب الاستحمال، وطاهر السكوت بدل على أنه لا خبار لهما.

 ⁽۱) في ند كاه الرد والأصل، قاوط من قول: أخشاه نرك على قولهما الأناحاك بيناه ي اليد بعارض بينا الخارج الآب كن واصديبية أنساء وفي سبخه العارض بيناها الإناكان بيناه في اليد

وجه انقساس في دلك . أنا كل واحد منهما أبت على صاحبه أنه ياع منه حميع الغاراء ولم يسلم له إلا النصاء ما ويخير الما لو ادعى رجالان سراء عين من واحد، ولم يؤرخه، وليس لأحدهما فيصرا، فينه يقضى سنهما نصفال، ويكون لكل واحد ماهما. الحيار ما يبداء كفاههنا.

وجه الاستحسان؛ أن كل ورحد أنت على صاحبه البيع في حميع الدار، إلا أن المنصف من ذلك إنما سنحي على كل و حد منهما إسيعه من دراحه، وإن الأكبر مرالو بالكة تعيف الدار من الأصافر والأصامر كلالك، وفي مش هذا لا ينست الخيار -والله أعلم-.

توع أخر من هذا الغصل في الرجلين بدعيان الملك

بسببين مختلفين في عين واحد:

١٦٧٩٨ - فين حمدة صورة: إذ ادعى أحدهما الهية مع القيص، وعادعى الأخر الشراء، ورثه على وجهون: إن ادعم فلك من مهمة أثبن، والعين في بد تاذب أو مي أبديهما، والحواب فيه كالجواب فيم إذا دعيا ملكاً مطلقًا سواء؛ الأن كن واحد مهم يثبت الخلك لمملكه مطلقاً، قد بثبت الانتقاء إلى عمده، وكان بنزلة ما فو حصو المملكان وادعيا الاعسهما منكاً مطلقاً، وإقام الدينة، على كل موضع دكرنا في دعوى الملك المثلق أنه يقصى مينما يصفان، فههنا بيضى بنهما نصفان أيضاً

عال شيخ الإسلام. الى بقصى منها لصفان إذا كان المدعى به شبك لا حدمل القدامة كالعبد والداية وأشباهها، أما إذا كان المدعى به شبكا يحدمل القدامة كالمبد والداية وأشباهها، أما إذا كان المدعى به شبكا يحدمل الشبراء؛ لأن مدعى الهسة أنبت همة فاسادة؛ لأنه أنبت الهسة في الأكل، واستحقاق بصف الهدة في مشاع يحتمل القسمة يوحب فساد الهياف، فلا تقرير بإقامة الهياف، والمساحة والذي لا يحتمل الفسيمة في ذلك على السواء؛ لأن مدعى الهاجمة في ذلك على السواء؛ لأن مدعى المهاجمة في ذلك على السواء؛ لأن مدعى الهاجمة بالمائية، وكان شياع الكل، ولا أنه لأجل المائحة سلم ثم الدعض، وهذه الأراحة بعد الفيض، وكان شياع طار ثاء وأنه لا يعطى الهياف.

وإن ادعيها ذلك من حمهه واحمد، والعين في يد ثالت وتم يؤرخها ، أو أرخها وراريخهما على السورة من حمهه واحمد، والهيخ والريخها على السورة والمهيخ الوحب الملك بغير عوض ، وإنه احتجازا إلى نقص أحمد كان نقض ما يوجب الملك بغير عوض، وفيه تغليل النقض أولى من نقض ما يوجب الملك بموض وفيه تخلير النقض.

وإن أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر، فالمؤرج أولى أبهما كان، أما إما كان المؤرخ مدعى الشراء فطاهر؛ لأم من غير تاريخ الشراء هو أولى، فمع تاريخ لشرفه أولى أن يكون أولى، وأمارة كان المؤرخ مدعى الهدة، فلان الشراء متأخو معى؛ لأن لشراء حادث، والأصر أن يحال حدوثه على أقرب الأوقات إذا لم ينضمن إحاث على أقرب الأوقات والحكم بإحاد لشراء على أقرب الأوقات وههنا لا يشفسن ذلك، فجملنا الشراء الفلل حادثًا للحال، وهو محنى قولنا، الشراء متأخر معنى، بعثير بما لو كان متأخراً حقيقة، وهناك يقضى لدعى ألهبة تولنا، ولو أراعا ودريخ أحدهما أسبن فهو أولى.

وإن كان المبن في بدأ حدمها، فهو أولى إلا آن يورخه وتاريخ الخارج أمايق. محينية بعضى للحارج، فإن كان العين في أبديهما، فهو بينهما إلا أن يؤوخا وتاريخ أحدهما أسبق، فحينيد يقضى لأسبقهما تاريخ .

والجواب في الصدقة والقيص مع الشراء إذا احتما كالجواب في الهية والقيض مع الشراء وفيد الخلف المبدقة لا تفيد الملك قبل القيض و وفيد الخلك بغير عوص كالهيم الفات ويتممت الهينقان مع القيض فالجواب فيم كالحواب فيما إذا احتمم الشراءان، وإن الجدمت الهينة مع القيض و الصدقة مع القيض، فالجواب فيه كالجواب فيما إذا اجتمعت الثير، «نان، وسنائي حقه المنطقة في أخر الباب -إن شاء في تعالى - .

وكنان بتبخي أن تكون الصدقة أولي؛ لأن الصدقة يوجب ملكاً لازماً، والهيئة يوحب ملكاً غير لارم، وتقض ما ليس بلازم وقيه تقبل النقض أولي، والخواب: أن الهنة إن كانت من دي رحم محرب فهي لازمة كالصفخة، وإن كانت من أجنس (اللم تكن لازمة، فقيها عوض مشروط عرفًا، ولهد، يثبت للواهب حق الرجوح ما لم يحوض علياء ففي نقض الصدفة إن كان نقض اللزوم، ففي نفض الهبة تقض العوض من وجه قاسته با .

۱۹۷۹ - وزدا اجتمع الشراء والمرهن، فالشراء أولى؛ لآن الشراء أقوى؛ لأنه يقيد الملك بتفسه، والرهن لا يقيد الملك في الحال، وإذا اجتمع الرهن والهية والصدقة، فالرهن أولى استحسانًا؛ لأن الرهن يتملق به الصيمان، مكان فيضه مضيوبًا، وقيض الهية والصدقة ليس بمضمون.

۱۹۸۰ وإدا اجتماع التكاح والهيئة والوهن والصدقة، فالتكاح أولى؛ لأن التكاح عقد معلوضة يغيد الملك نفسه كالشواء، ولو اجتمع الشواء مع كل واحد من هذه الأشياء، كان الشراء أولى، فههنة كذلك

1700 - وإدااحتمع الشراء والنكاح، فعلى قول محمد: الشراء أولى إذا لم يزرخا، أو أوخا، و تاريخهما على السواء؛ لأن الشراء مدادلة مال بحال يوجب الضمان في الموضين، والمكاح ميادلة مال بحاليس بحال لا يوحب الصمان في المنكوحة، فكان الشراء أقدوى من هذا الوجه، وعلى فول أبي يوصف: إدا لم يؤرخا، أو أوخا، وناريخهما على السواء، بقضى بينهما نصغان، وصار الحواب فيه كالحواب فيما إذا اجتمع الشراءان؛ لأن انشراء مع النكاح يستويان من حيث إن كل راحد منهما يقيد الملك مناكدا حتى لا يبعل بالهلاك قبل التسليم، ويجوز التصرف في الصداق بشت عمس العقد سنأكدا حتى لا يبعل بالهلاك قبل التسليم، ويجوز التصرف في الصداق بشت عمل المقيض بخلاف حتى لا يبغل بالهلاك قبل التسليم، ويجوز التصرف في الصداق بشدة على المقيض بخلاف

178.4 وإن ادعى رجل هية مقبوضة في دار أو عبد، وادعى أخر صدقة مغبوضة، وأقاما البية، فإن وقت بينة أحدهما، فصاحب الوقت أولى، وإنا لم يوقت بينة أحدهما، أو وقت بينة كل واحد منهما، ووقتهما على السواء، فغيما لا تحشيل القسمة بحو الدار، وأنباهها تبطل التساد يقضى ينهما تصفان بالاتفاق، وفيما يحتمل القسمة بحو الدار، وأنباهها تبطل البيتان جميعًا؛ لأنا لو عملنا بهما قصية لكل واحد بالمنصف والهية والصدقة في مشاع عمل التسمة لا يجوز.

قبل: هذا قول أبي حنيقة ، فأما على قول أبي يوسف ومحمد: ينبغي أن يقضي

لكل واحد بالنصف على قياس هية الدار من رجبين.

قيل: ينبغي أن يقضى لكل واحد منهما بالنصف بالإجماع؛ لأن كل واحد منهما أثبت الهبة في الكل، ثم النبوع بمد ذلك طرئ، وذلك لا يمنع صحة الهبة والصدقة.

قال شمس الأنمة السرحسي وحمه الله : الأصح عندي أدم ذكر في الكتاب قول الكال الأدالو قضينا لكل واحد بالنصف، فإنما يقصى بالمقد الذي شهد به شهوده عند اختلاف المقدين هية الدار من رجلين لا يجوز.

في المنتقى - دار في بدى رحل أفام رحيل بينة ه أتى كنت ادعبت هذه الدار وأن صاحب البد صاطني منها على مائة درهم ، وأقام الذي في بديه الدار أنه أبرأه من حقه من دعواه في هذه الدار ، فيمة الصلح أفرى: 1 لانها أكثر إتباتًا .

> نوع أخر من هذا الفصل في اخارجين بد حيان الشراء من واحد ويدعى أحد همامع الشراء إعتاقًا، ويدخل فيه إذا ادعى رجل الشراء على من في يد ورقيق: وادعى الرقيق الإعتاق، أو التدبير أو الكتابة أو الاستيلاد:

173.47 وجل ادعى أمة فى يدرجل أمه المتواهد من صاحب البديائف درهم، وأنه أعتقها، وأقام على دلك بينة، وأقام أخر بينة أنه الشراها من صاحب البديائف درهم، ولم يذكر الإعتباق، فصاحب العنق أولى، هكذا ذكر المسائد فى أول كتاب المدعوى، وهذا الأن الإعتباق تنفى حكماً لما نبن، فقد ادعيا ثلقى الملك من جهة واحد، ولأحلمها قبض منتهوديه، وهو مدعى العنق، وكان أولى، وسبس شرح هذا الكلام فى المسألة التى تني هذه الملكة -إن شاء الله - ولم يدليل المسألة التى تنيها.

و صورتها الرجل له عداء أقام العبد بناء أن المولى أعنقه ، وأقام رجل أخر بينا ، أن المولى ماع العبد منه بألف درهم ، فإن لم يكل المسترى قبض العبد ، قبيبة العبد أولى ، لأمهما بدعيان تملى الملك من جهة ثالثا ، والأحدهما فيعل مشهوده، وهو العمد ، ولا

المبيض المجاهد والدائد أأن المداد تدمي بالني الملبات في يصيبه من حبيبة موالاه بالاحتياق و والآخر ادعى ننفر اللك في العبدرين حهة مولاء ليصُّ بالشراء غير أن العبدية ﴿ حَاقُ المصار فالمسَّا تصابرا الآلة بقام في بدائنسية فالشهادة على طعنق تكون شهادة على الملك ا والقيفار حميماء والشري يندل الشراء لايعنج فالصاء فانشهاه المي الشراء لالكري متهاهة دري القربص وافهوا مرمني دوست الدعيا فلتني الملك مراجيهة الكالك والأحاد عملا قنص مشهرديه ، وغصي لذي فيص مسهوديه ، فعد في دعوى الشواء من ذلت د كانه لأحز اللدهمين فيعدر مضهدداته سأن شهدا تشهوما أحد القده بين دائد الدوالقدمارية وشبهما شهود الأحر بالشراء دوي القيض

قال: وإن كان الشيرين قالم التعالى، فليلة الشياء أولى • لأن الشيري له فلمان معانيان والحيارية فيص مستقودية والهيار له فيض محدث وعدا لأن العبدات يصبي فالظبا عسد بالإعتاق ووالإعناق مشهودات ونبان فيصر العبد مشهودا يده وناهبش ليعذن وجلحان همي الصلص التسهددية وألاتران أيوس دعوي الشرادة والتاريخ كان الأحد التفاعيين وسيأ معاينًا والإعر فيصًا مشهرةً بدرتر مح من له القنص العايير ، كذا مهول والمعروض ونبث ألواله بي المفرص وهرب قربهم تاسب حضقف وحاجدهمه الأخرابان كان مقدمًا يحب غص هذه المنبقة، وإن قال مناخرًا لا يجب بنصها، فلا يحب مصيفا Collars May Miller

والجواب فيمنا إدا فال العبد أدعى التدبير بقير الحواب فيما إذا أدعى العش إنافم بكار طبارتري فيفي الجبار وبيبة العبد أوانيء وإناكتها فيص الحاء فالحه أواني

والرادعين أمانا أبها والدنتامين مبولاها ووأقامت علي دائك بيبع ووأفاه رحل الحما للمية وأمه المنزاها من مولاها، هيئة الأمة أولى، سواء كالساغي قيص الساوي أوالم تكن م إقبضته أمارة لدنكل في فيص المشرى فلأن باعوة الاستيلاد ودعري التدبير سوامه وبيهة المدبو أدبل ادال بكن معتشري فبض فعابواء الكلداياه الاستيازة

وأما إذا كالأرفى فيمس المشتري فخديك وارهان ينبغي أن تكويد بينة المنبري أولي ال الأن له قبض معايي وقع الشات في نقضه إن كان علوق هذا الويد فيل الشراء بأن حدجت بالوائد لأقوا مراسقة أنسهر مزاوفت الشواده باهب يقعل فسصاء وإناكان عنوفي هدا الولد بعيد الشواء، بأن جيامت بالولد لأكثر من سنة أشهر من وقت الشواء، لا يجب تقفيه، فلا يجب يقفيه بالشكء تصاركما في دموي التقبير.

والجواب من هذا أن يقال: مأن دموي العنق والتدبير إنما لا ينقض تبض المشهري لأن تبضه ثابت حفيقة وقع الشك في نقضه إذا لم يعرف التاريخ؛ لأنه إذا لم يعرف التاريخ يحتمل أن العنق والتدبير لاحقان، وعلى هذا التقدير لا ينقض قبض المشتري، فلا ينقض قبضه بالشات.

وفي دعوى الاستبلاد فر نقضنا قبض المشترى نقضناه بيفين لا باللبك، بيانه: أن **دعوة البائع فد ثبت بالبيئة إلا أنه بحنمل أن يكون دعوته قبل البيع، وعلى هذا التقدير** يجب نفض فيض المشترى ؛ لأنه صار بائمًا أم ولده، وإن كنان دعوته بعد البيع، وقد جه دت بالوقد لأقل من سنة أشهر بمن وقب البيع، فكذلك يجب نقض المشترىء وإن جاءت لسنة أشهر فكذلك بجب نقض فبض المشتري أيضًا؛ لأنَّ موضوع المسألة أنَّ المدعى ادعى شواء الجنازية ، ولم يدع الولد ، فيسقى الولد على ملك البنائع ، وصنار مسألتناه رجل له جارية وللمن ولداء فباع المولى الجارية ، ثم ادعى تسب الولد بسنة أشهراء وهناك تصع دعونه ، وإذا صحت دعوة البائع على كل حال، وجماعت بالولد لأقل من منته أشهر من وقت الشراء أو لمنته أشهر، ورجب نقض قبض الشدري على كل حال، لمقيد تيمّنا ينقض فييضه، والقبض المعابن بجوز أن ينقض، ألا ترى أن في دعري الشراء من ثالث إذا أرَّحَاء وتاريخ أحدهما أسبق، وللآخر قبض معاين، يفضى كلخارج، وينقض فيض الأخر، كفاههنا.

ولم وقنت بيئة للفنري وفضًا قبل الحبل بشلاث منين، كانت بينة المشترى أولى اعتباراً للثابت بالبينة بالثابت معاينة ، وكذلك الجواب في العنق والندبير إذا أرَّحا ، وناريخ أحدهما أميق يقضى لأسيقهما تاريخًا اعتبارًا للثابث بالبينة بالثابث معاينة.

وإذا أقام عبد البينة ، أنَّ مو لاه أعنقه وهو ينكر ذلك، أو يقر ، وأقام أخر بينة أنه عبد، قضى للذي أقام البينة أنه عبده؛ لأن شهود العتل شهدوا بعثق باطل؛ لأنهم لم يقولونا: في شهادتهم، وقلان يملكه، والملك لقلان لا يثبت من غير شهادة، والعنق بلا ملك عنق باطل، فصار وجود هذه البيئة والعدم بمئزلة، ولو عدم هذه البهنة لكان يقضى

لللفني أفام البينة أبه عبده وكذاحهما

وكذائث لو شهدوا أن تجرّنا أعشقه وهو عن يده يقضى قلدى أفام البينة أنه عبده، كذا ههنا؛ لأن نفوذ العنى معتمد الملك دون الياء، والشهر دلم بشهدو اله بالملك، وإن شهد شهرد العبد أن فلاكا أعنفه وهو يمذكه، وشهد شهود الأخر أنه عبده، قصى سنة المنوع لأن إلبات العبد المث لمنفه كإنيات العنق الملك للشبه بنفيه.

ولو أن الرلى أفام بهية ، أنه عنده ، أحقف وأقام رحل أخر بهنا أنه عدد فصى بسنة الاعتقاد الآن السيندي است يا مي إثبات المنتقاء وفي أحدهما إيادة إثبات العتر أنه كذا ههنا، وكذَّتُك لو أقام العبد أن فلانًا، ويُوه ، وهو يمنكه ، وأقام الأخر النية أنه عبده. قصى بيئة الندير كما او أقام الولى بنغسه بيئة أنه عبده ديره ، وأقام الأخر بهية أنه عبده. يقصى بيئة الولى .

ولم أفام العدد ببعث أن فلانًا كانت وهو بملكه، وأكام الآخر ببنة أنه عبده يقضى للذي أقام المبنة أنه عدد، ألا نرى أنه لو أغام الذي في يديد ببنة أنه ملكه كانت، وأقام الأشرابية أنه حدده فضى للدى أفام المبنة أنه حيده، تفاحهنا، فقد فرى بيب إذا ادعى صاحب أليد لنفسه الملك مع الكتابة، وادعى الخارج لفسه ملكًا مطلق، ويتها إذا ادعى صاحب اليد نفسه الملك مع الكتابة، والعير، وادعى اخارج ملكًا مطلقًا.

والفرق. أن دعوى التدبير من دى الهد عنوى الشاح، وقو ادعى صاحب المني و الأنه رجب الولاء، والولاء كالنسب و النسب هى معنى البناح، وقو ادعى صاحب الهد النب حقيقة و وادعى الخارج منكا مطلقاً و وأقاما الهية ، كانت بينة صاحب الهد أرنى ، أن دعوى الكناف من دى أو د فيس بمزلة دهوى المناج ، لا من حيث الحقيقة ، ولا من حيث العين و لأن الكنامة فيست مياً فلولاء في الحال، ولهدا بقيل الفسح ، فيكون عنولة دعوى المبع والإجارة أو البح لا يترجع بينته على بينة دعوى المناج في دعوى النب حيا بينته على بينة دعوى النبك من كذا هها.

و (۱) هكف من آط به و من الأصل سفوط من مواهم أزياء فرايست . . . بني فواه - آلمه منده . (۲) ورايسته مل بر بيس اس .

وعاينصل بمسائل العنق:

١٩٨٤ - عند في بدي رجل، أقام رجل البينة أنه له أعنقه، وأقام أخر البينة أنه حر الأصل، وأنه والا، وعاقده، فصاحب للوالاة أولي، ذكر، في دعاوي المتنقى .

1900 - وقيد أيضاً: عيد في يدى رجل أقام رحل بنة أنه له أعتقه وهو يمكه، وأمام أخر بينة أنه له أعتقه وهو يمكه، وأمام أخر بينة أنه أنه أعتقه وهو يملكه، فإن ادعى العيد عتلى أحد مما فيبنته أولى، وإن كذب حملت والاء منبحا تصفيل، ومو أقدم كل واحد مهما بيئة أنه أعتقه على ألف درهم وهو يملكه أنم بلتفت إلى تصفيل العبد وتكفيه، وقضيت بولا «دبنهما» ولكل واحد سهما عليه الله درهم وإن ذكر إحدى المبنين مالا، ولم يدكر الاخر مالا، ولهية بيئة الحال، وولا ولا ولا ولا أناني أصفافه العبد أو تذبه.

1984 - وفيه أيضًا: تسعدان شهدا عنى رجل أنه غصب هذا عبدًا وأن مولاه أعتقه وقال الشهود عليه بالنهب: ما غصبه عبداً ولا أعتقه والعداس، عابى أفضى معلى العدد، وأبرى الغاصب عن الصحاب، وإن تم بدّع العاصب ذلك، علل، قفال: الأن المنوحي العديدعي، ويقوم به، فأعتقه بالشهادة

1941 - وفي أنواد بن سماعة عن محمد رجل عي يديه عدادي إبن له . وأقام البيئة أن أباء تصدق به عليه ، وهو صمير في عباله ، وأقام العبد بيئة أن الأب قد أعتقه ، فان . أقبل منة العنق، ولو شهدوا أنه تعبدي به أو وهبه لابنه الكبير مدا، وقبضه وعاينوا قبصه إباء ، وشهد شهود العبد أنه أعتقه ، ولم يوقنوا أجرت الصدقة وأبطفت لعنة .

1944 - وفي النتقي : رجل شهد على رجل أنه أعنق علامه وهو مربص. وقال الوارث كان بدئل حبن دخل عليه الشهود، ولم يقر العرف الإعتاق، قال: لقول قول الوارث حتى شهد الشهوداله كان صحيح العقل، ولو أقر الوارث بالعنل إلا أنه ادعى أنه كان يهدى، فالقول قول الغلام، وهو حر حتى يفيم الوارث البينة أنه كان يهدى.

وغابتصل بمسائل العثق

إذا وقع الاختلاف بين المعتق أأو المعتق:

17419 - مشرعان أبي يومه ما يرحل أمني أمناه تم دمي اللولي ولدها، وقال المنتشبا معدما اللولي ولدها، وقال المنتشبا معدما والدين هذا الولد، والولد عبدي، وقالت الأمنان بن أعضني قبل أن كدر، فالتنول من كان أولد من يده، وهذا قول أبي حيفه وأبي يوسف، وقد مرت المناله في كتاب العمالية، وإن كان في أيديهما جميعًا، فيو حراء وكذلك إفاء حفقا في مناع في يعه، فالقبل مناطق في المناسبة، ومدينة بالابنة في المناسبة في المناسبة على الأمة في المناسبة على المناسبة الأمة في المناسبة في المناسبة المناسبة في المناسبة في

الدائمة - وفي الدناب الألصية رحل قدم بلاه ومعد رجال وسناه ومسيان يخاصه ويجهل وسناه ومسيان يخاصه ويه في بنده فادي أنهم و فيغه والعمر قلواء وإن كانوا من السنده أو التوكه في إله بقلك بكلام أن بيح أو غومية عليهم، قالواء وإن كانوا من السنده أو التوكه في إلى الهنده أو الإسلام داو الأسراء فين دعي الخربة فيحه فقد نسك و لأصل و كان القول قوله و وإن كان من جنسه أوقامه فهذا حال القول فوله و وإن كان من جنسه أوقامه الإنواء بالرق في المراة فيهم في احربة بعد قلك سهم بمرئه الإنواء بالرق و تعوم الدينة عليهم بالرق في الإيتين فولهم في احربة بعد قلك محكلة فكر بأو بعوم الدينة عليهم بالرق في الايتين فولهم في احربة بعد قلك محكلة فكر بأو بله إنا جاء بهم غير متهورين من جهده فلا بقيل قرائم المهم المراة المهم المراة المهاد الإنتياء المهم المراة المهاد الإنتياء المهم المراة المهاد الإنتياء المهم المراة المهاد المه

1984 - الاحمى رحل حديثه الأصل، ولنجيئات السوائدة واسم أب أب لجموزة لأنه يجوز أن تعديد الإندان حراء لأصل وأمه تكون، قيقة، الانوان أنه من السولد حارية نفسه، فانولند يعلن مر الأحس ير لأم رقيقة، ووند المراور حراء لأصل والأم رفيقة.

الإقامة المعالج تركان بالغاء ولحوكان الاس بازفر وأقام ليبية أمه الن هذا الرحل بنب أليس أنه بقات مسته منه ، فكذا هيساء وإذا فبت بعيد الخلام تبت في حقهم بطريق الشرهبية . بخلاف مناإذا مربكن سمهم والدة لأن هناك لو قبيلنا يبشهم قبيد على إسات حقيهما مفصوداً، وحقها في عد الداب ليس تقصود، ولو شهدت الورثة أب أ، ولدابيت. قبلت شهدتهم، ولا سيم النعر ماه عليه -وانه أعام

الفصل الخامس في دعوى البيع والمشراء

" ۱۹۸۱ إذا كالت الدار في يدي و بن، وادعي و جل أنه اشترى هذه الدار من ويده و وقام على ذلك بينة و وفر الدو أنام البينة أنه شيراها من زيد و والمدعي هو الاول، أي توريخ الخارج أول، فإنه يقصى بها فلخارج ، وفد مرت المسألة من قبل و فقد قبل : البينة من الختارج وإن فامت على البيائم خائيه إن القبلة المنت على خصم حاضو ؟ لأن الذي في يدية العال يدعى الملك فيسمه ومن ادعى شيراء على عاشب وامين في يد الحاضو و والحاضو يدعى الملك فيسمه ويشصب الحاضو خصصاً عن الغائب عرف ذلك في مواضع كثيرة.

وإذا قضينا بالتبراء لمضارح، على للضارح أن يقيض الدار من صناحب البند؟ قالمسألة على ثلاثة أو حد إلى أن ثبت تقددها التمن عندالقاضي بإقرار الدّنع، أو بمايته القاضي ، أو لم يتت تقدمها، أو بنبت نقد أحدهما الثمن دول الأحر، وإن لبت نقدهما النمن عند القاضي، فإنه بسلم الدار إلى الحارج؛ الأن الشراء أنبته بهة الحارج بالذكرتاء ونقده التمن نبث عند الفاضي يؤثرار الجائع، أو بالمعارفة، ويمكنه العاضي من قبص الدار، والا يكون بأى لها أن يحمل الدار حتى يستوفي ما نقد للبائع، وإن ثبت نقده لتمن عند القاضي؟ الأن ما نقد دو البد للبائع منار دينًا به على اجاتم عند الاستحداق. وما في عدد من الدار مدارع، المدورة، ولو كان ملك الديون لم يكن له أن يحملها خقه، فههة أولى.

وإن لم بنت نقد واحد مهما الثمن بوقراو الدائم، أو بالعاينة، فون القاضي لا يسلم الداو إلى الحارج، حتى يستوفي الثمن منه، وذلك لاد العانسي تصب دطرًا للمسلمين، وكما نظر للخارج وسمع منته على الشراء بحد، أن ينظر للغائب، ويستوفى حد الثمن، شهرة مرة فيض الدار.

⁽¹⁷ مكذا في فدوم، وكان في الأصل: فنا وكان في ظ. أفاء . .

وإن فين فقد أحدهما صدالقنافس إب ياقرار البيائم، أو بالمعابية إن فيت بقيد الخيارج، فونه يسلم العار اليه؛ لأنه لبت الله الجالبينه، ونفيده النمن بإقوار البائع، أو بالمعانية . فيسمب الدار إليه ، ولا يكون لدى البد شيء ؛ لأنه لم منت نفاه ، النَّمس فلها ثع عندانصاصي، والمشتري لا يجب له على البائع شيء هند الاستحقاق إذا لم يكن بفد اكمراره

وأما إذا ثبناء نفد ذي اليد وقد از البائع، أو عماينة العاضي، والمرينين عد الحارج، فران الشافيين لا يسلم العار إليه حتى يست في مم الشمر . لأنه وإنا نب الشراء عند القاصي لمهتبت لفدالتمن والمبيع لايسلم للمفتري إلا بعدلفما لتمزاه فيستوفي الفعل امنه، ثم هل يعطي ذالها شا قرض من النمن من مؤارح ما وحد الدي البناء على البناء من الدين عبد الاستحفاق؟ فأما" إن كان التحدر من حنسر مختلفين، فإنه لا يعطي مث، ودثك لأن البشوان كان حاضرًا لله يكل له أن بأخه ذلك بغير برضي البائع ، فكما إداكان غائبًا. لا يكون للقاصي أن يعطيه و فأما إذا كانا من جسر و حده فرنه يعطيه مما فبض لمام حقه، فيرين فصل على، أمسكه على البانج، وإن في "أمر فين في البلاشي، المرالبائم إداحهم ودلك لأنا القاصي علم بوحوت دين ذي البدخلي البانع وما قبض عنس حقام، فكان له أن يعطيه فكك بغير رضي البائم، ألا ثرى أنه تو كان البائع حاصرًا كان له أن بأخذ بغير رضاور فكذلك هينا

هذا إذا ثبت أقد ري اليد إدوار البناع عند الدخلي او بالمعايث فأم إذا أراد ذواليد أن يقيم البسة على لقده الثمن للمالع، قامه لا يسمح بينه ، لأنه يتبع البيمه على عملت وإنبات دين عليه ، وليس على العائب خصو حاصر ، ولا تصمع بينته ؛ لأن الغصاء على ا العاشب بالبينة باطل و وكنان بمرالة رجل قال: أننا أقيم البينة على غاتب أنالي عايه درراء حتى أخذه من وديعة له عند فلان، أو فالت الرأة: أنا أبيه البينة على أمها مرأة فلان الغائب لأخاه التدقيقه من مال به و فرجة عداء فلات فرنه لا يستمع بيشوا الأخرو وينة قامت على الغانب، وليس هم حصم حاضره فلم تسمع، فكذلك هذه.

⁽¹⁾ لفظ أمر موجودي الأمل فقط ألا في غرومن السخ

 ⁽⁸⁾ من قوله . أول عين . . . إلى توقع ! عنى لباتع البس من الأصل أي من مسجه اب.

وبوكست العار في يعلى فني البديبية، أو صدقة، أو بيع، البريبة ما الذمن، فأذا و حدابينة أبه نشير اهامير زيار فيله وفعتها إليماء وأحلات مه النمن للناتم الأنه فستا بشراه الخارج أولاء والويثات بقد لنمزاء فكان بلقاضي أنابسيوني السيز للنتم أأأه ولايعض ها اليد من ذلك شبُّ ؛ لأن ذا البد موجوب له، أو منصدق عليه، أو مستر لم ينقد الشمن ولاينيت لواحد من هولا وحق الرجوع على المالك عند الاستحقاق

١٩٨٨- قال. وإذا ناع الرجل جارية من رجل وتماغات الشفري، ولا يلاري أبني هوالا دوافع المناه الأمر إلى القاصي، وطلب منه أن بسم الحاربة ، وبوفي تصع، قإل الغاضي لا يجيمه ولي ذلك قبل إقامة البينة؛ لأنه بدعي مفا على الغائب، وليس عبه خصم حاضواء ولأبه يجيزان يكون غاصة الهذه الجارية احتال يطه احدة السراي غاضيه عن ضمانها، ويسقط البققة عن نفسه، فلا يتعرض القاصي لما قاله البائع من غير بينة. ولأنه يذعى إيحاب حنط على القائضي في هذا الذَّل؛ لأنه يرعم أنه مال انفاذ ما رأنه ما بخسي عليه التلفء وعمي الغاصي حفظ مال لغانب إدا قال يخشى عليه النفياء فكان على القاصي أن لا ينتزم الحفظ ولا سينة .

وهو نظير رجل حاء مداية إلى الفاضي، وقال: هذه لقطة مبعها، فإن القاضي لا بيعها حي بيند البيه على ذلك الأبه بدعى إبحاب حفظ على نقاصي ، فكان القاصي أن لايصدقه إلا بيبة ، كنا، فينا .

فال: فإذ أفام لدينه على ذلك ذكر أن القاصي ببيه الجارية على للشنرى، وينفد النفس على البائع، والمتوثق من النائع لكفيار ثقة، وهذا الذي ذكر جواب الاستحداد. والقياس أنالا تسمع مذه البيئة ولا ميع الحاربة على الشنويء نص على هذا الغياس والاستحسان في أمخام الكبير اللي كتاب الإجارات في باب الاختلاف بين انون في نظر هذه المباكد

وحمه القبياس في ذلك طاهم أن هذه بهذه سابب على إنسات حق على الخبائب، وليس من لعائب خصم ماصر و لا قصدي ، ولا حكمي، فوجب أو لا تقبل قياتُ على ما إذا كان يعرف مكان المُشتري، وقباتُ على من أقام بنة على إنات حيّ على

⁽٩) هكت في ظاوم، وكان في الأصل وف: أن بستوفي الدس مه بطأ الفعالب ولا يعطي داالية

غائب لا يعرف مكانه نبزع شبئًا مما في بد الغائب، فإنّ في هانين الصور تين لا نقبل هذه البيقه وإغانقي هذه البينة والمافك

وجه الاستحسان: أن البانع عجز عن الوصول إلى الثمن من جهة المسترى إذا كان لابعوف مكانه، وعجز عن الانتفاع بالبيع؛ لأنه مال غيره، واحتاج إلى أن يظن عليه منا تم يحتفس المشترى [لأن تقلقة المبيع على البائع إلى أن يسلم المبيع إلى المُشتري] **، وربحا يأتي النفقة على الفيوز وزيادة مني انتظر القياصي حضور المشتري، فمني أم تسمع هذه البينة من البائم ادعى إلى إيطال حقه، والقاضي نصب ناظرًا لإحياء حقوق الناس، فكان للقاضي أن يسمع هذه البينة ليدفع الضرر والبعية التي إعلى بها البائم؛ لأن على القاضي دفع البلية عن السم ما أمكنه ، بخلاف ما إذا كان بعرف مكان البائم؛ لأنه كان يكنه دفع الصور والبثية عن البائم بأن بأسر، بالذهاب إلى حيث كان المشتريء وإفامة البيئة عليهم وبخلاف ماإذا ادعى حقاعلي غانب، ولا يعرف مكانه، وأراد أن يقيم أشينة على ذلك نهزع شيقًا من مال العائب، فإن القاض لا يسمع ذلك منه ، ودلك لأن القياس في مسألة البيع أن لا يسمع البينة على الغائب؟ لأنه ليس عنه حصم حاضر إلا إنا تركنا القباس فيها يزجماع العلماء على ذلك، فزنًا والشافعي أحمعت أن في هذه المُسألة بسمع بيئة البائع إذا كان لا يعرف مكان المُشتري، وما ثبت بالإجماع بخلاف القياس لايقاس عليه غيره، والإجماع المتعقد في هذه المتألة ليندفع البنية التي ابتلى بها البائع، ونيس في فيولها إزالة بدالغائب هند في يده؛ لأناحق العائب إلما يستومي من الجارية التي في يده لو ادمي أنها له، كان القول قوله، لا يكون إجماعًا إذا قامت البيئة على انتزاع مال في بدالغانب، وفي ذلك إزالة ملك الغائب وبدء حتى لو ادعى المدعى ولك لنفسه لا يصدق في وقلت ؛ لأنه ليس في يدم، فرد هذه إلى ما يقتضيه الفياس، فإغا إذا استحسنوا إذا كان المدعى لا يدعى انتزاع شيء عا في بد الغائب، وإثا يدعى إبقاء حقه من المال الذي في بده.

فم إذا باع القاضي الجارية ذكر أبه يوفي البائع فمنه ، ونيس طريق الإيفاء أبه ثبت . عَا أَقَامَ البَّائِمِ مِنَ البِّينَةِ الدِّينِ عِنِي النَّمْتُرِي ، ولكن طويقه أنَّ في الإيفاء حفظ الثمن على

⁽¹⁾ ماين القومين من الأصل فقط لا من حوم،

الغائب؛ لآنه بصير مضمونًا على القائض عللي، فيكون تعنى القرض، والقاضى أن يقرض مان الغائب ذا فيه من زيادة حفظ ليس مي الإيداع، فكذا هذا، والفليل على أن البيع وإيماء الشمن كان على مسيل الحفظ من القاضي لا على سبيل القضاء أنه لو فعل ذلك من غير بينة أقامها الخاصر بأن بعرف ذلك من الناس كان له ذلك.

وكذا أو فعل القاضى ذنك بعد إقامة النبغة، فم حاء الغائب، وجحد الشراء، وقال: الخدرة جاريق من الأصل و بحتاج البالع إلى إقامة البيئة ذات، ولو فعل القاصى ذلك على وسع الغضاء، صدر الغنائب مفصيًا عليه بالشراء، ولو صدر مفضيًا عليه بالشراء لكان لا بلتنفت إلى إلكاره بعد ذلك مع هذا صح إنكاره، عرف أدامت فعله الفاضى فعذه على سبيل الحفظ لا على مبين الفضاء، ولنفاضى و لاية الحفظ في مال الفاض.

تو إذا باع القاضى الجاوف وأونى البائع حفه ، فإنه بأخدت كفيلا تنة لحوار أنه أحد النمن من المشترى مرف هستى حضر المشترى احتاج إلى أن يرجع على البائع بالنمن ، وربا لا يحد البائع، فيأخد كميلا نظراً للمشترى حتى إذ تعذر عنه انباع البائع النم الكفيل، فيسونى من الكفيل، فم إذ كان فيه وضيعة فعلى المشترى، وإن كان فيه عضل طلستشرى؛ لأن بيع القاضى وله والاية البيع على المشترى من لوجه الذى ذكرنا كبيع المشترى.

ولم أن المتسرى باع الحاربة ينصب إن كان فيه وصيحة يكون على المتسرى؛ لأن الذين على المسترى، وقد أدى المعض، ولم يؤذ المعض، فإن لم يؤد يكون دينًا على المُشرى، فكذا إذا ياعد القاضي، وإن كان فيه فضل طعاء الأنه بدل ماله، فيكون له

لم وضع المسألة في الجاربة ، ولم يضع في الدار ، ويحب أن يقال: بأنه في الدار الابتعراض الفاضي لذلك، ولا يبيع الدار - لأن الفياس أن لا يبيع الجارية على المشترى، وإلها يبيعها استحسان وإما لدفع الشية عن البائع، وهو إسفاط الفقة عنه، وإنها يحتاج إلى النفقه إذا كان حيوات أو للمحمدة على الغائب، وإنما يحتاج إلى الحفظ إذا كان المبيع شيئًا يخاف فيه لتلك، كالجاربة وتحوها دون العدر، وإنها محصلة البندسها، وإن كان

⁽¹⁾ وفي الأصل: معتقبة ..

يعرف مكان المُشترى، فإنه ليس للقاضي أن يبيع الجارية، وإن أقام المبانع البيئة على ذلك، فرق بين هذا وبيتما إذا كانت الجارية أنفقه فادحى الذي في يده الجارية أنها أنفقه وأفام السبة على دلك، وطلب من القاضي سعها، أو كالت رديعة، أو ضالة كالنجر. والبقراء وطلب من القاضي أنابيع ذلكء أوبأمره بالنفقة على حسب ما يري الأصلح للغائب، والقاضي يعرف مكانه، إن كان يرجو قدرمه عن فريب أمر بالتفقة، حتى لا يزول العين عن ملكه ، وإن كنان القاضي لايرجم فدومه عن قويت ، وخناف أنه مني أسو. اللفي في يفيه الجارية بالنفقة أنها تأتي (١٠ على قيمة الجارية بييع الجارية : و ذلك لان نفقة : الأبقة والوديمة على ربها، فمس لم يبع أتي النفقة على جميع ماله، فيهلك ماله، وعلى القاصي أذ يدفع الهلاك عن أموال الناس ما أمكته ، وكان النظر للغائب أذ يبيع ، وههنا النظر للغائب في أن لا يبيع حتى لا يزول العين من ملكه ؛ لأن بعقة للبيع على البائع إلى أذبيحضر المشتري فيقبض. وإذا هلكك كالت مضمونة عليه، فالنطر للخاتب أن لا يبيم وذا كالديمرف مكانه، ولكن وأمره بطلب المنشري، وهذا إذا جاء المنشري، وأقر بذلك، فأما إذا أنكر النبوء احتاج البائم إلى إقامة البينة على المشترى ثابُّ ؟ لأن البيم ثم يثبت بما أقام من البينة؛ لأن لم يكن عنه خصم حاضر.

قال أبو حنيفة: إذا كانت الدار في أبدي ورنة وأحدهم غائب، فادعى أحدهم أنه الشرى تمسيب الخائب؛ من تقبل هذه السنة على بقية الورفة الذي في أيديهم الدار؟ فهذه على وجهين: إما أن مكون بقية الورنة الذين في أينيهم الدار مفرين بنصيب الغائب، أو كاتو احتكرين تصيب الغائب، وإن كاتوا مقرين بتصبب العائب، فإنه لا تقبل بينة؛ الأنها قامت على إثبات الشراء على العاتب، وليس هنه خصم حاضر، وإغا قلنا: ليس عن الفائل عصم حاضر والأن أحدالورثة إغا ينتصب خصمة فيما يستحق للميت ويستحق عليه، فأما بيما يسبحق على أحدهم لا ينصب البعض خصمًا عن البعض، على ما يأتي ببائه -إن شاء الله تعالى-.

وإن كانوا مبكرين تسمع هذه البينة ، ويثبت الشراء على الغائب حيى لو حضر لا يكلف المدعى إهامة البينة ؛ الأنه أقام البينة على الغائب في إنبات النمواء، وحد حصم

⁽١) هكدا بي تصحيح ط. وكان في التي: "تربي"، وفي م: "تربي .

حاضر جاحد، تهسمع هذه البينة، كسالو كان الغائب وكله بالخصومة، وإغائلنا: ذلك، وذلك لأنه ادعى حقًّا على الخاضر بسبب عنى الغائب، وقد جحد الحاضر ما ادعى المدعى، وصح جحوده؛ لأن البدله، فينتصب الخاضر خصصًا عن الغائب كعبد فعلم يدرجل، وادعى الشعارع بده أن مولاه أعنقه، وأثكر العبد ذلك، النصب العبد خصصًا عن الولى في إنبات العبق عليه؛ لأن المقطوع بده ادعى حقًّا على الحاضر، وهو العبد بسبب على الغائب، وهو الولى، فانتصب الحاضر خصمًا عن الغائب، وهو الولى، فانتصب الحاضر خصمًا عن الغائب، فكذلك

1111- قال محمد فى الزيادات : وجل فى بديه دار اشتراها و جل من غير ذى الدور ما خل من غير فى البد بعيد و رسلم العبد إليه و لم خاصم المشترى صاحب البد فى الدار و الحده منه بهية و أو صدفة و أو شراء أو وديعة و أو خصب و أو ما أشبه ذلك ، قليس له على العبد سبيل و لأن فى زعمه أن الغيض مستحق له بجهة الشراء والمستحق بجهة الشراء ومسلم الدار المستحق و إلى أو فعه المرتم جهة أخرى ، قوقع هذا القيض بجهة الشراء و مسلم الدار المستحرى بجهة الشراء و لا يكون له على العبد سبيل ، أورد هذه المسألة البين أن المسترى بجهة الشراء وحمل إلى المشترى بحبة البائع أو المسترد الدار من بد المشترى و بأن كان فى يد من جهة البائع أو من جهة البائع بالعبد .

قإن قبل: للستحق بالشراء أصل القبض لا إدامته، وبالاسترداد ينعدم إدامة القبض لا أصله، قلنا: يلى إلا أن قبض المشرى تقض بسبب سابق على عقده، خارتهم قبضه من الأصل، وصار كأن لم يكن، ولو انعدم القبض من الأصل، رجع المشترى على الباح بالعبد، فههنا كذلك.

قال. ولوكان مكان الذار جارية اشيتراها بالعيد، فوصلت إلى يد المشترى بالأسباب التي ذكرنا، ثم هلكت في يده لا يكون له حلى العبد سبيل؛ لأنه فيضها بجهة المستحق، وتقرر الشيق بالهالاك، ولا يكون له يحد ذلك على العبد سبيل إلا في صورة، وهو أن الحارية لموكات فصبًا في يد المشترى جاه ذو البد، وضبئه قيستها بحكم الخصب، كان له أن يرجع على البانع بالعدد الأن أخذ الفيدة كاخذ العين لكون القيمة بدلا عن العيل، ولو كانت الجارية فائمة في بد المتشرى، وأخذ صاحب اليم عينها، أنس أن المُشرى برجم على البائم بالجد؟ فهما كذلك.

وكذلك لو كانت الجارية غصبًا في يد الشعرى، فأبقت، فجاه صاحب البد، وضمن الشعرى، فأبقت، فجاه صاحب البد، وضمن الشعرى وضمن الشعرى بالعباء على البائم فا قلت، فإن عادت من الإباق، عادت على ملك الفاصب، وهو المشعرى، عرف دلك من مذهبنا، والعبد سالم للمسترى، لا سبن لبائح الجارية عليه ؟ لأن الفاضي تقض البلغ بنهما حيث فضى له بالرجوع بالعبد، فلا يكون لبائع الحارية على العبد سبل يدفى هذا القدر أن الجارية قد سلمت للمشترى، إلا أنها سلمت له يحكم أداء الضمان، لا يحكم البيع، قلا يمع دلك سلمة العبد له.

13.41 رحل الشوى من أخو داراً بعيد، والدار في يدى غير البائع، وصحب الهديدعي أنها أنه و خلاب المشترى ساحت الهد، فلم بقض له بشيء، وطلب المشترى من الفاضي أنها قده و خلاب المشترى مناحت الهد، فلم يقض له بشيء، وطلب المشترى من الفاضي أن بقسخ العقد يشهما، وأمر البائع برد العبد على المشترى، ثم وصل الدار إلى يد هذا و فإن فسخ ماضي حتى لا يؤمر المشترى برد العبد على المشترى، ثم وصل الدار إلى يد العبد على البنام، وإنحا كان كذلك و الأن الفاضي إننا فسخ العقد بينهما باعتبار عجز الناح عن المسلم، ويوصول الدار إلى يد المشترى بعد طلت بسبب من الأسبب الابتين أن المحجز ثم يكن، فلا يثين أن الفسخ ثم يكن فلا يؤمر المشترى يتسليم الدار الى البائم الإدارة وقت الشواء، يؤمر الأنه أفر بما ثم يكن فلك، فيؤمر بالنسنيم إليه، وإن نالإقرار له وقت الشواء، يؤمر الأنه أفر بما ثم يلك، ثم ملكه، فيؤمر بالنسنيم إليه، وإن ثم يعسرح بالإقرار له، ذكر ههنا: أنه الإيؤمر، فعلى وواية هذا الكناب: ثم بجعل ثم يعسرح بالإقرار له، ذكر ههنا: أنه الإيؤمر، فعلى وواية هذا الكناب: ثم بجعل الإقدام على الشراء إقرارًا بكون الشرى ملكا البائم.

و ذكر في الجامع أن أن الإقدام على الشواء إقرار بصحة الشراء ولا صحة للشراء إلا تصحة البيم، ولا صحة للبيع الا ملك البائع، فصار الإقدام على الشراء إقراراً بملك النائم من هذا الرجه.

وحدما ذكر ههنا: أن صحة الشراء لا تعلق لها بالملك لا محالة، قال الشراء كما

يصبح من المالت يصبح من غير النامك، إما بإنابة المالك تساو كبل والرسول، أو بإماية النامع عن المالت يصبح من المرادة إعراد بالملك المبائلة المناء، والصحيح ما ذكر في الجامع أن الإقسام على الشراء إقراد بالملك المبائع على عتبار الأصل الأن الأصل تصرف الإنسان لنصبه الكن مع أن الصحيح ما ذكر في الجامع الايزمر مساليم النام همهة بالقافي الوالتين؛ لأن هذا أبسي بإقراز مصرح، بل هو إقراز في ضمن الشراء، وقد الشفى الشراء هيئا، وينفص ما ابس في ضمته، ويسى كالإقرار في ضمن الشراء، وقد هيئات عنيان الشراء هيئا، وينفص ما ابس في ضمته، ويسى كالإقرار والتهاف الإقرار، في في كما كان، فعلى قود الكالمين الشراء، استام عيئاً من أخره واستهامه فلم ينتفل بينهما يعم أم وصل إليه ذلك العين وما من الدهر يؤمر بالنسبيم إلى المن استامه واستهام والاستهام إلى المن استامه والمستهام والاستهامة، إلا أنه ليرو في المهام القور، كما كان.

۱۹۸۱ - رحل اشترى من احر داراً بعيد وتفايف به استحق نصف الدار قان مشترى الدار با فيار دال تفرقت الصففة منيه، وهذا التفريق أو جب مياً، في الدائي، إذ الشركة في الإعال عيد، فيكون له الحيار إن شاء، أخذ نصف الدار بنصف العبد، وإن شاء، ترك، والايكون المنترى العبد الحيار، وإن تعرفت الصبحة عليه، وتعيب الباقي بديب اشرافه والايكون المنترى العبد الحيار، على تعرفت الصبحة عليه، وهو يبع كن الدر مع عدمه أنه الا يلك إلا النصف، علا يبغي مستحفاً للنظر، وعلى هذا إذا استحق تصف العبد كان الشربه الحياء، عاد الاعترار أخذ عسف المبد ينصف كدار، الاخبار المشترى الدارة عادار، الاخبار المشترى الدارة الكان عليه المبد ينصف المبد ينصف الدار، الاخبار المشترى الدارة الاخبار المشترى الدارة الاخبار المشترى الدارة الكان الدارة الكان المبد ينصف المبد ينصف الدارة الكان المبدرة الكان الكان المبدرة الكان الكا

وإن استنجل نصف العبيد ونصف الدار، ذكر في الكتاب أدائل واحد من الشيريين بالخيار إلى شاء أحد، وإن شاء، كإلى لوجود علة احياد في اليدين، وهو الشركة، وإن لم يبن قدر الأخود، وقدر التروك من أصحابنا من قال: صلتري الدار بالحيار إن شاء، أخذ ربع للعدم مع الدار، وإن شاء، ترك.

ورج، فكك: أنه استحق من قبل واحد من البدلين نصفه إلا إذ النصف المستحق.

١٤) فكما في ظرر وقال هي الأدبر - العلمي شاكنان، فيمني فرق هذا التعليل ..

من الدار لا يكون بإزاد النصف المستحق من العبد، وغير المستحق من الدار بإزاء غير المستحق من الدار بإزاء النصف الذي هو المستحق من الدار بقابله نصف الديد ساتماً من المستحق ومن الدار بقابله نصف الديد ساتماً من المستحق ومن غير المستحق، فيجعل الدار والعبد كل واحد منهما أرباطا، فإذا استحق وبعا الدار يقابله من العبد بيغ سنحق وربع غير مستحق، فإذا انفسخ العقد في الربع المستحق من العبد بقسخ فيما بقابله من المدار وهو وبع الدار، فانفسخ العقد في ثلاثة أرباع الديد، وفي ثلاثة أرباع الدار، ويقى المقد في ربع الدار، فانفسخ العقد في ثلاثة واحد منهما بالخيار إن شاء آخذ الربع بالربع وإن شاء، ترك، وبعض أصحاب فالواذ كل واحد منهما بالخيار إن شاء، أخذ النصف بالنصف، وإن شاء، ترك؛ الأن كل واحد منهما بالدي ما يملك وما يملك، فيصرف بيع كن واحد منهما إلى ما يملك " طلباً للجواز كعيد بين النور باع أحدهما تصفه ينصرف دلك إلى النصف الذي هو ملكه، وطريقه ما

وإن لم يختر واحد منهما شيئًا حتى جاء المستحق لتعف العبد، وسلم ذلك التعف العبد، وسلم ذلك التعف إلى مشترى العبد بهية أو صدقة ببطل خيار مشرى العبد؛ لأنه استحق جميع العبد بالعقد نصفه من باتع العبد، وتصفه من المستحق، وقد سلم أه جميع العبد بالعقد نصفه من باتم العبد، وقع من جهة المستحق عليه أن المستحق بجهة إذا وقع يقع عن جهة المستحق صو وقع من جهة المستحق عليه أو من جهة غيره، ويكون الخيار لمشترى الدار إذا أنم بسلم له جميع ما استحق من الدار وقد أعلم-

⁽¹⁾ مكدا في الأصل وف وم، وكان في ظ: "ما لا بلنك .

الفصل السادس في الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق وما يجب اعتباره في هذا الفصل؛ وما لا يجب

1944 - واستحقاق المبيع على المشترى يوحيه وقف العقد السابق على إجازة المستحق، والايوجه بعضه على طاهر الرواية، وقاء دكره، وركانه النبوع أن استحقاق المشترى على المشترى على المشترى على المشترى على المشترى على المشترى على المشترى، وحب الرجوع باللمن على المساولة على المساولة المساولة فيما فساء على المسترفة في المستوفقة وحب الرجوع المشترة على المشترى على المشترى الم إدامة بعد لعجز البائع عن ذلك وحد المفتر المشترى على المشترى الا إدامة بعد لعجز البائع عن ذلك وحد المفتر المشتر على أنواع المشترى المشترى المشترى المشترى على المشترى المشتر

البدنع بالنما الم الإندوان بداحتي المشترى استحقاق الشعرى، وأواد لوجوع على البدنع بالنما الابدوان بمسر الاستحقاق، وبين سببه لما ذكر با أن الاستحقاق، إلى يوجب الرحوع بالتس على البانع واكان الاستحقاق بسبب منظر على البيع، أما كان الاستحقاق منطقاً، وأما كان الاستحقاق منطقاً، وأما كان الاستحقاق منطقاً، وأما تحتمل دعوى الاستحقاق منطقاً، وأما تحتمل دعوى الاستحقاق بالنتاج، أه يختمل دعوى الاستحقاق بالنتاج، أه بالمنك المنطق يحتمل الاستحقاق بالنتاج، أن بالنتاج، أن المناسخة الله الاستحقاق بالنتاج، أن بالنتاك المنطق يحتمل الاستحقاق بالنتاج، أن المناسخة على البيع، وأما المشترى البيئة على البيع، فمنت بالنتاج، وأقام المشترى البيئة على البيع، فمنت بالنتاج، وأما المشترى البيئة على البيع، فمنت بالنتاج، وعالى البيد وصفائه، وذكر ملت المناسخ، وبدك المناسخ، وعلى مقام المنتاج، والمناسخة بالمناسخ، وعلى مقام المنتاج، والمناسخ، وادعى حويته على المنتاج، والمناسخ، والمناسخ، وادعى حويته على المنتاج، والمناسخ، وال

بعصهم يشترط حضرته علم إذا قبل بهذا الشغرى ، ورجع الشغرى على المائع بالنس بقصاء القاضي ، وأراد البالغ أن يرجع على بالعدوالدون. كان له ذالك ، وإن زعم أنه لبس له حل الرجوع قد أنكر البيع ، إلا أن القاضى ها قضى عليه بالبيع بالبيمة ، مقدود وعمله ، والتحق بالعدم، ونو أمر أ فيائع المشترى عن النبو ، أو وهيد مبد تم استحق المبلغ من يد المشترى لا لا يرجع على بالعد شيء ، لأنه لا شيء له على بالعد، وكذلك بعية الدعة لا يرجع بعضهم على ليعض .

وإدا استحق البيع من الدالمشترى، وهو لم يؤد النّس ، أو أدى بعضه ، يجبر على أداء النّس في الدّسل الأول، وعلى أداء البائل في النّسل الثاني، محلاف الإدامة فو النّسري هيف حيث لا يحمر على أداء النّمن؛ لأن في قصل العيف لو دفع يسترد ثالبًا لا محانة

وفي فصل الاستحقاق: لا مستردنائيا لا محالة، لجراز أذا الفاضي عسى لا يقضى ببيئة المستحق، أو يجبر المستحق الهيج، وإذا استحل المبيع من يد المثنوي، وأراد المشتري المرحع بالدن على بالمه، وأراد السحل، فأقر بالإستحقاق، وقبل المسجل، ورعد أن يدفعه الشمن، ثم أبي فنك، فالقاضي يحبره على دفع الشمن، ولو أنو يقو بالاستحقاق، ولكن وعد له دفع الشمن، لا يجبر عليه محمدة الوعد لا يارم شكا، وإذا رجع المسرى على باتعه، فصالحه البائع على شوء فنيل قال قلبائع أن يرمع على باتعه بجميع السمن

موج أخرز

۱۹۹۹ انشتری من احر عسقا، وباعد من غیره، قم إن الدشتری الأول استو ، ثاباً ، تم الله الدشتری الأول استو ، ثاباً ، تم اصدحت الدائم الدائم الأول. مكذا حكى فتوی شهیس الأسلام محمود الأوز جدای رحمه الله تعالى، هذا الجو الدائما بستنم علی ال وارة الن تقول دیها في الفضاء بالمك المحسمة ، وجب انفسام البياعات ، فخرج بيج المشتری الأول، وشراء ، فاما على ظاهر الموابة : الفضاء باشت للمستحق ذيرجب الفساع البياعات، فيضى مع المشرى الأول، وشراء.

باليًّا على حالم، فلا تكون له الرجوع على النائع الأول. فيسمى استرى الأول زياً و ويسمى المتندي مناحطراء فيرجع الشتري الأولء وهراريدعش بالعما وهو حعفرات لان جعمو بالعباهي الكوة التابية التم يرجع جعفر على ربده لأن ربطا بابعه في الكرة الأولى. تم يرحم ريدعلي البائع الأول. فقيل يحد أد يكود الخواب في لرد بالعيد تعلير الحراب في الاستحفاق حيل إن في مسألما لو وحد الشنري للشنري الأول، وهو ازيد باللذر عبينًا فلاينًا بعد ما باعه من جعفره الم اختراه ثانيا من حعفر كان لزيد أن برده على جعهر تبه برده حجمر على والده مع بوقه زيد على المنتع الأول الدهلاء لأن حق فإد بالعبب، وإن كان يفطع بالمبح إلا ان الفاضي بالرد على الدنع الأحر بفسح العفد الدي جري ويز الشيئري الأخراء والماتع الأحراء فصار كأنا تعبكي مشي لوكال الوقاس للتنداق الأخويدي أيعياء لا لكران سانعه أن يراده على بالعد

ما في ضرح و كالله الخيامة (من تعليقي في نات تبل باب ما يكون بكالعافي الطلاق على سبيل الاستشهاد، رفيصه ارجل شتري من اجل فيدا، وباعه من نحواه و فيصه لذلك العبراء تو الدنواومن ولك الغير ثانيات ثم صلع على عبد وبعد قد قال عبد السائم الأول، لم يرده على ظفي شتراه منه الأله لا بصد الأنه لوارده عليه كالالشراده دامية أن يرده عليه في الخال علا يعبد الرجوع، ولا يرده على البائع الأول. الأذ عنه الثلث غير مستفاد من حجه الدنع الأولى فعلى فياس مده لمساكة . يحت أن بقال في مصل الاستحقاق الردريد لايرجع على جعفرة لأبه لاينيد.

١٦٨٨١- الدير في من أخر دراً، وقيضها، واستحقب من بده فقال المستحق الله عمري أحد التماع ألذي فعمت الي المائع مني وأحذتم أراد المسجل أنا بستردما ومع اللي المستواري، مثل له ذلك لا فقد قبل بجب أن لا يكون له ذلك على أو ابه يقول فيها " إن مصادا القاضي للمستحل باللك يعسم الساعات التقادت الأنه أدى دبي السام مسترعًا الأن البيع المعابق لذا هدخ بالإحد حقاق وجده حلي المناع والذعن على التنوي. ومن أدي دين غيره مشرعًا لا يكون للمؤدي أنا يرجع فيما أدي ارعمي ضامر الرواية له أن يسمره دلك الأن حالي شاهر الدواية لاينفسج البوع السابق عجره العصماء القمستحن، فلا ينجب اللمن على البائع، فلا نصير سوديًا دين البائع ، فاو أن المسترى رجع بالتمن على الدنام، وطالبه بالثمن، فقال استفحق للمشتري، هذا التمن ملي،

فأخدته أو دائستحق أن بستردمته، ليس له ذلك بالفاق الروابات؟ لأنابرجوع تشتري حلى الناتع بالثمن العسنغ البيع المذي جوى بين البائع، ومين الشترى، ووجب الشمر على المانع، فيصبر المستحق قاصيًا دين النابع على وجه النبوع، فلايكون له أن يستردمنه.

١٩٨٢٣- قال محمد في الويادات : رجل اشتري من رجل عمداً، و قبضه، وضمن رجل للمشيري ما أدركه من درك في العبد، ثيرباعه المتشري من أخر، وسلمه اليه، لم باعدامشتري الثاني من رجل أخر، ثم استحقه مستحق من بدالمفتري الأخر مالمينة، وقصى القاضي بذلك ، يكون ذلك قصاء على المشتري الأحر، وعلى البياعات جميعًا حتى لو أفام المشتريء أو واحد من الباهة بينة على المتحق باللك المتلق، لا بقيل بينته، وكان لكار واحد من المتبدرين أن يرجع على بالعه النمن من فير أن يحتاج التي إعادة النبينة . وإقا كان كافائك ؛ لأنه نبث تلقى البعض عن البعض ، والقضاء بالمك اللعلق مالي في البد بالمهمة قيضاء عليه و على من بلغي ذواليد الملك من حجت الأن العشاء الملك فصاء بالملك من الأصل، ويهذا يقصي للمستحق بالزوائد التنصلة، والتفصله جميعًا. فالفضاء باللك من الأصل على ذي اليد بالبينة قصاء عليه ، وعلى من يلقى دُوالبد من فسرورة أبه لد لم يجعل كذلك، كان الملك باتيُّ في حق الباتم [عدمًا في حن المتنزي. ويستحيا إن يكون اللك من الأصل عدمًا في حق الشتري، ويكون بافيًا في حق الهائد أأنَّ، فصار كن واحد من الباعة مقصوًا عليه، ومستحفًا عليه، فلا تقبل بينة واحدامتهم علمي للمشحق بالملك المطلق، وكان لكا واحد منهم حتى لرجوع على بالعه بالقمن لهذاء ولكن الهابر حم كل مشمر على بانعه إدار هم عليه مشدرته حتى لا مكون للمتستري الأرسط أذيرجع على بانعه فبل أذيرجع فعيه الششري الأخراء ولايكوك اللمشندري الأول أن يرجع على بالعه قبل أنا برجع عليه الشدري الأوسط، والها كنان كذلك ؛ لأن يدي السفيجز عمرك عنديا. فإن العقد على المستجل عندة محقد، أكت موقوف عني الإجازة، فلو رجع على بالعه بالتمن قبل أن يرجع عليه منشوبه، يجتمع النسنان في ملك رجار واحد، وإنه لا يجورا. وكنذلك لا يكون للمشيتري الأول أن يصمن الكفيل بادرك ما لم يرجع عليه إذ ليس أه ولاية تصمين الأصال قبل أنابر جع عليه منشرية. وما لم يجب على الأصبح لا يجب على الكفيل، وهن يحتاج كل منشر الي (1) مامين المفوفين ليرأحد في الأصاب. إقدامة البيئة على الرحوع علمه إذا أراد الرجوع على بالنعة؟ يبطر إن لم يعلم القناصي. بالرجوع عليم ، أن كان الرجوع علم قاص أخو يعتاج، وإن علم القناصي بذلك بأن كان الرجوع على بالله عند هذا القاص لا يعتاج .

وبو أن العبد لم يستحق، وأكل أقام البيئة عني المُنتري الأخر على حربة الأصل، وقصى القاصي بهاء ، حع كل واحد مهم على باتعه بالنمن قبل أنا يرجع عليه مشتريه ؛ لأن القضاء بالحرية بوجب انفساخ البياعات، وبدأر اخر عير محوك ولو رجع على باتمه قبل أن يرحم عليه مشتريه لا يجتمع الثمتان في ملك رحل واحد. وكذلك المشتري الأول يرجع على الكميل فيل أنابرجع عليه؛ لأنه النزم ساعلي الأصيل. وقند تقرر الوحوب على الأصيران وتبت للمشترى الأول حق الرجوع عليه قبل أن يرجع عب مكدلك على الكمير، والوالم يعم العبد البينة على حرية الأصل، ولكن أقام بينة على أنه ين عيدًا فقلاد منذ سيني أعيقه ، وقضى القاضي لذلك ، وكان تاريخ العنق قبل الربخ البياهات ذلهاء أو أفام وحل بهة أن العبدكان له صداسة، أعظه يرجع كم حضتر على بالعبه قبل أنا برجع عليه والأن القائد الدينا وعتي ما ابق على البياعات بوحمه بطلاد البياعات، وبدل العشم بسر بمملوك، فلو رجع كل بالم على اللعه قسل أنا برجع لا بجنمم انتمانان في ملك رحل واحد. وكذلك إذا تُم يعرف التفريح؛ لأنه إذا تُم يعرف التاريخ يحص العني مقارنًا للشراء؟ لأنهما حادثات. والحادثان إذا لم يعرف سهما ناريخ جملا متقارين على ما عرف. واقترات العنق بالشراء يوحب بطلاد الشراء، وكذلك لو أقام العبد البيبة أنه كان عبدًا لفلان منذ منة ديره. أو أقام رحل بينة على دليك. أو كانت جارية أناست بيئة أنها كانت لفلان منذ منة ، استولدها ، أو أقام رحل بنة على ذلك، وكان تاريخ هذه الأسباب قال تعريح البياعات كمهاء أو لم يعرف الناريخ أصلاء وفصى القاضي بذلك، فهذا، وما لو أفام البينة على حربة الأصل، أو على العنق، سو؟ يرجع كل واحداعلي مشمريه قسل أن برجع علمه ؛ لأنه ثبت ليسما حق الحربة بمتزلة حصيفة الخرية

طعي الوحارم الفاضي رحمه الله تعالى في فصل انتمير ، والامتيلاد، وفاق: يحب أن يكون الجواب فيهما كالجواب في استحقاق اللث الطلق، لا يرجع كل مشير على ناتمه في أن يرجع عايم؛ لأن العقد على الدير، وأم الولد منعقد، ولهذ نفذ البيح في المدير بفضاء الفناضي رواية واحدة، وفي أم الولد عنى إحدى الووايتين، وبدلهما عماوك. الآيري أن المدير يفسمن بالقصب عند الكن، وكذا أم الولد عندهما. والجواب أن الدقد لا يتعقد عليهما مع التدبير والاستبلاد، ولا يتعلن المبيع بقضاء القاضي مع التدبير والاستبلاد، ولا يتعقم قصع التدبير أولا، ثم التبير ما لكن قصاء القاضي مجوار بيع المدير يتضمن فسخ التدبير أولا، ثم البيع ملاقيه وهو فن .

وكذتك في أم الولادة هذا المقاصى في الفن، فأما مع التدبير والاستبيلاد العقد الإبعقد، ولا ينفد القضاء والمدل الذي شرط بالعقد في معابلتهما، فصار قصل التدبير والاستبيلاد نظير الحربة والعين من هذا الوجه، وإن قامت البيئة على العنق والتدبير والاستبيلاد نظير الحربة والعين من هذا الوجه، وإن قامت البيئة على العنق والتدبير والاستبلاد بتاريخ بعد تاريخ الباعات كلها، بأن أثام العبد والجارية بيئة على المشترى الأخر، وأقام رجل بيئة على ذلك، وفضى قاضي مذلك كن هذا والفضاء بالملك المشترى الأخر، وأقام عقد حرى كان منعقداً، والبدل الذي ذكر فيه كان علوكا مافيض الأن العنق المشاحر لا بناني الملك المشترع وقع بعصها قبل بناني الملك المشترع على بالعه قبل أن العتق، وبحضها بعد العنق برجع فيه كل مشترعلى بالعه قبل أن يرجع عليه اعتبراً برجع عليه اعتبراً المعقوب الذيل إلى بع عليه اعتبراً المعقوب المنازل والقائم المنافق المنافق بالعه قبل أن يرجع عليه اعتبراً المنتوب المنافق بالكال والقائم المنافق المنافق المنافق بالنام قبل أن يرجع عليه اعتبراً المعقوب الكال بحد والفائم المنافق المنافق بالكال والفائم المنافق المنافق بالكال والفائم المنافق المنافقة المنافق المنافق المنافقة ا

نوع أخر:

1947- قال محمد في الزيادات : رجن اشتري من اخر جارية ، وقيصها ، ثم جاء مستحق ، واستحقها من يد المشتري، وقضى القاضى بدلك ، فهذه المسألة على ثلاثة أوجه اللوجه الأول: أن يستحقها بيبنة "، وفي هذا الوجه يرجع المشتري بالنمن على المائع الآن المبيع استحق على المشتري مما هو حجة في حق الناس كافة ، فيظهر الاستحقاق في حق البانع ، كما يظهر في حق المشتري .

⁽١) مكدا في طوم، مكان في الأمس وف: و لا ينعقد

⁽٢) هذه الكلمه لم أجد في الأصال، لكن ههنا نافسيه.

الوجه الشامي آن يستحقها مافرار المسترى، وفي هذا الوجه لا يوجع انشترى بالثمن على البائع لما عرف أن الإفرار ليس حجة في حق البائع، قلا يثبت له حق الرجوع على البائم

الوجه الثانث: أن يستحقها ينكول النسوى، وهي هذا الوحه لا يرجع النسري. بالثمن على النائع، واعتبر نكوله بإفراره

وفرق بين هذا، وبين الوكيل بالبيع إذا ودعليه البيع بالعيب بالكوله، فوته يعزم الموكل، واعتبر الردعليه للكوله بمنزلة الردعليه بالبنة

والفرق: وهو أن المتنفري محتار في التكول. إذا سبق منه ما يضائل له الهمين الكونها علوكة أنه وهو الشراء، فإن الشراء من أسباب الملك، ولا ضرورة مع قيام الدلول، فلم يكن مصطراً في التكول، بل كان مختاراً فيه، فاعتبر بكوله بإقراره لهذا، أما في فضل الوكالة الوكيل مضطر في التكول، إذا لم يسبق منه ما يظلق له أليمين بانتفاء العيب؛ لأن الذي سبق منه قبول الوكالة بالبيح، والإنسان كما يقبل الوكالة في السليم يشار في المديد، وكما بيع السليم بيع المعيب، وقد يبيع الإنسان، مال نفسه، ولا يعلم فيام العيل، فكيف يعلم الوكيل، فكن مضطراً في الكول، فاعبر الكول مه بمرنة البية حتى لو أفر مالعيب، فرد علم بإفراره لا يلزم الموكل، لأنه مختار في الإفرار؛ لأم

فإن قال المتشرى بعد ما أفر أن مكن: أما أقيم البيئة على الجارية ملك المستحق يربد به الرحوع بالنسن على البائع، لا نسسع بسنه ، وإنها لا يسسع "البنته لوحوه فلاقة: أن البيئة إنما تسسع إدائر نبت على دعوى صحيحة ، والمعوى هذا أم نصح لمكان الساقص ، لأنه جعل "مترا" أن الملك للبائع مقتضى إقلامه على الشراء، وقم يصر مكفيًا فيما أقره فيصير بشعواء أنها ملك المستحق متناقص، والتابى: أن هذه البيئة قامت على إلياب مناهو قامت ، وهو ملك المستحق، فإن معن أنسبحق متناقص المستحق مبت بإقراره أو عني إلياب مناهو قامت وهو ملك المستحق، فإن معنو المستحق مبت بإقراره أو

⁽۱) وفر مقاو آب . لايسم.

⁽۱) وفرج: حصل .

بخصم عن المنتحق في إليات لمنك له ؛ لأن المستحق لا يصبح خصمًا في ذلك بنفسه .

وذكر في البيوع من الإملاء عن أبي يوسف: أن بينة المشترى المستحق، إذا لا يقبل غيسته الأنه ليس بوكيل عد حتى لو حصر السنحق، وصلاقة المسترى، يقبل بيئة المشترى، ويرجع بالتمن على البائع الآن البيئة قامت على إليات الملك في حق البائع من السنحق، وملك المستحق في حق البائع لم يكن أنبئًا، والبينة و، قامت على إليات ما ليس بثابت، وجاب قولها.

ونو أقام المشترى البيئة على إقرار البائع، أنها ملك المستحق، قبت بيته، أما على المعنى الأول؛ لأنه لم يسبق منه ما يجعله متناصعاً في دعوى إهرار الدائع أنها ملك المستحق، وأصاعلي المعنى التسائي، فبلائه بهذه البيئة يثبت إقرار البنائع أنها ملك المستحق، وإقرار البنائع لم يكن ثابتًا، فها، بيئة فاحت على إثبات ما ليس بنابت، فقيلت.

وأما هلى العلى النائث فلاته بهذه البينة بلسك إذ إرد ليرجع عليه بالأس وهو خصم في دلك.

ه كذ ذكر المسألة ههنا، فالوا وذكر من الجلع الصغير : أنابينة الشنوى على الجراد البائع أنها منك المستحق الانقبل، وليس في المسألة احداد الرو يتين، وإنما اختلف الجواب الاختلاف الموضوع، موضوع ما ذكر من الملامع الصغير الأنه أفام البيئة على إقراد السائع مدلك قبل السع، ولو كان هكذا الانقبل بيئته الأراد إقدامه على الشراء ينفى إقراد السائع قبل البيع بها لنمستحق، فيصبر متناقصًا، والمتنافض الا بصع " دحواه، والا يسمع بيئته وموضوع ما ذكر في "الزيادات أنه أقام البيئة على إقراد البائع بعد البيع، وإذا كان هكذا نقبل بيئة والأن إقعامه على الشراء ليس بنفى إفراد البائع بعد المبيع أنها المستحق، قالا يصبر متناقضًا، فتقبل بيئته.

ولر لم يكن للمشترى بينة ، يعنى على إقرار البائع أذ الجارية ملك المستحق ، فقال القاضى: صل البائع عن الجارية أعى ملك المستحق أم لا ، بسأله القاضي ، وهذا لأن المشترى يزعم أنه مظنوم من جهة البائع ، وأن له حق الرجوع بالشمن عليه بإقراره ،

مكفا في طاوف وم و دادي في الأصلي: "لا تسمع دعواد".

فيسأله الفاضي إزالة الطلم عنه ، فإن أقر لزمه الثمن لإقراره بحق الرجوع عليه ، وإن أنكو وطلب من القاضي أن يحلفه أجابه إلى ذلك؛ لأن الاستحلاف مهنا بقيد، فإنه لو استحلف ريحا تكلء فيصير مقرأن

وثو لم يستحق الجاوية أحد، ولكن ادعت أنها حرة الأصل [مأمّ المنية ي مذلك، أو أبن اليمين، وقضى القاضي بحريتها، لا يرجع بالشمن على اليانم، أما إذا أتر فلاند حجة قاصرة، وأما إذا تكل فلأن تكوله عِنزلة الإقراق من مشابخنا من قال: قولم، أو أبي اليسين غلط من الكاتب؛ لأن أبا حنيفة لا بري الاستحمالات في الرق، والدعوي ههنا دعوى الرق؛ لأمها تزعم أنها حرة الأصل آ"، وهما وإن كانا برمان الاستحلاق في دعوى الرق، فكن في هذه الدعوى البدي عليها؛ لأنها منكمة للوق، فلا معنى لقوله في الكتاب، وأبي المشتري اليمين.

ومنهم من قال: لاء بل ما ذكر صحيح؛ لأنه تقدم مها ما هو تظير الإفرار بالرق، فإذ موضوع المسألة فيما إذا يبعث وسلمت، وانقادت لذلك، فلا يقيل قولها في دعوي الحربة بعد ذلك، فإن قبول قولها باعتبار شهادة الظاهر، وفي هذه الصورة الظاهر لا يشهد أهاء وكان دعواها الحرية ههنا بحنزلة دعوى العشاق العارضيء ولو لدعت عنقًا عارضًا على الشنري، أليس أنه يحلف عندهما؟ فههنا كذلك، فإن حضر البانع، وأنكر ما قاله المشترى، فقال المشترى: أمَّا أقيم البيئة على البائع أنها حرة الأصل، قبلت بينته.

فرق بين هذا، وبينما إذا أقام الشنري البينة على ملك المستحق، حيث لا تغيل سِنته. والغرق: أما على المعنى الأول قلان المشتري وإنَّ صار متنافضًا في هذه الدعوي: ولكن التناقض لايمتم فمول البينة على الحربة والعش على ما عرف، وأما على المعني الثاني فلاته بهذه البينة يثبت ما فيس بشابت، وهو غصب البائع النمن؛ لأن الحرة لا الدخل تحت العقد أصلاء ولا يجب في مغابلتها الثمن، فهو بهذه البينة بثبت أنه فيض ماله يغير حق، وقيض مال الغير بغير حن غصب، أما في الاستحقاق فالمشتري سينه لا يثبت أنه غصب البائم الشمن؛ لأنه لا يثبت أن ما أخذ، البائم أخذ بغير حق، لأن بعل المستحل محلوك، ولكن يشت اللك للمستحق ليثبت لتفسه حق فسنع هذا العقد، وفيما

⁽١) ما بين المعونتين سافط من الأصل، وألبتناه من أمظ ..

برجع إلى افتاك الربخةامت عالى إنباب ماهو نامات.

واما على العنى النائث العالمه يتبت مناهو مستاحته والمواخص ما والواقعين المستحق على التعرق النائث العالمية وأله أعلمت أو دراها أو السوائدها وأقر الشارى المنتاء أرائكل الايوجع المنتاري بالتمر على البالغ طاء دراة العرب أدام المنتاري بالتمر على البالغ طاء دراة العرب منز مقال المنتاري بالمناز المرابع بالتمن لل ذات بدالتناصل في علم ألبات لا يجم مستع النائم ولائمة فاست على تباك ما للدر على تحر المناز على تحر المناز المنتارية فلك على تحرار المنازة المنازعات ا

وأمارها نسيدرا معتق مؤرج داريخ بعد النسرات الانتشاق بيسه و لأن هذه البيمالا شت عصب المنح النمول إفرالا شت «مصلات الدولة أو فرات بينه لقست على المكالم واللك الدب للمحد حق مزفر و الماسيري و أو مكوله، «فاصل البدة على إندات مناجو بالت. فلا بقيل.

موع أخر

23.44 - قان محدد رحمه فه في الزيادات العدد أما في بدر حويفا الدا في بدر حويفا الدا عبد الدو مقال رجل بدل مدر حويفا الدو بدل بدلا المحدد الأمثا الذي وي الدا عبد الدو مقال رجل بدل مدر المحدد المحدد اللا في الدو الدو بدلا المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد الدولات الدولات المحدد المح

 مسسد أن يرجع باقتمن على إبراهيم، وقال: الجارية التي بعشها على ورد عليه الاستحقاق على عبد الله اقتصر على عبد الستحقاق على عبد الله اقتصر على عبد الله ، ولم بنعد إلى محمد؛ لأن القضاء بالملك المطلق على ذى البد إغا بتعدى إلى غائب بدعى تلقى الملك من حبته ، وقو البد وهو عبد الله لا يدعى تلقى الملك من حبته ، وقو البد وهو عبد الله لا يدعى تلقى الملك من حبته محمد، فلم يصو محمد البيئة على المستحق أن الجارية جاريته المتراها من إبراهيم وهو علكها، قبلت بينته، وقضى بالجارية لله ، ولو صار مقضيًا عليه لما فبلت بينته، وما لم يصر محمد مقضيًا عليه الا برجع بالنفين على إبراهيم .

وكذلك لو كان الذي استحفها استحقها بالتناج، بأن أقام البينة على أنها جاربته، ولدت في ملكه، وقضى القاصى بها للمستحل لم يرجع محمد بالنسس على إبراهيم، وإن ظهر بيئة المستحل أن إبراهيم باع جارية الغير، لأن الفضاء بالاستحقاق اقتصر على عبد الله، ولم يتعد إلى محمد، فلم يصر محمد مقضيًا عليه.

بيانه: هو أن دعوى النتاج ههنا غير محتاج إليه؛ لأن المستحق خارج، ألا نرى أنه لو أقام المستحق البينة على الملك المطلق، قبلت بينته، فسقط اعتبار دعوى النتاج، وبقى دعوى الملك المطلق، وفي دعوى الملك المطلق لا يصبر محمد مقضياً عليه بالقضاء على عبد الله، فكذا عنا.

قال في الكتاب: ألا ترى أن محملة لو أقام البينة على المستحق أن الجارية جاريته المستراها من إبراهيم، وهو يملكها بكذا أنه يفضى بها لمحمد، ولو صار محمد مقضيًا عليه بالقضاء على هدائه لما فضى له .

فرع على هذه المسألة الاستشهادية ، فقال: قو أهاد المستحق البينة على محمد أنها أمته ولدت في ملكه قضى بها المستحق ، وترجحت ببته على بينة محمد الأن بينة الشاج الاتعارضها بينة الملك المطلق، ويرجع محمد بالثمن على إبراهيم في هذه الصورة ؛ الأن محمداً صار مفضياً عليه بهذا الفضاء، ولو لم يستحق الجارية أحد، ولكن أقامت الجارية البيئة على عبداله أنها حرة الأصل، وقضى القاضى بحريتها، وجم محمد بالثمن على إيراهيم؛ لأن انفضاه بالحربة ريماناً الحق بها قضاء على الناس كافة ، فصار محمد مقضياً عليه مذلك، ويثبت الاستحقاق عليه ، ولهذا بو أقام محمد البينة على الملك والنواء من إيراهيم ، لا نقبل بيته ، ولا يفضى له ، وقر نم يثبت الاستحقاق عليه لقلبت بيته ، واستحقاق المبع على المشترى بسبب سابق على الشراء يوجب الرجوع على البائع بالثمن

وكذلك أو أقامت البينة على عبدان أنها كانت أمنه أعشقها ، وقضى الغاضى بذلك، رجع محمد بالنمن على إبراهيم، الأن دعوى الملك مهناليس بقصود ، وإقا المقصود دعوى لعنق، ودعوى الملك لكونه وسينة إلى المعنق، وفا كان القصود دعوى المعنق، وليس بعض الأوقات القصاء فيه بالعنق بأولى من البعض لما أنها لم تعين وقتًا في الدعوى كان هفا، والفضاء بحربة الأصل سواء ، وكذلك أو أقامت البيئة على عبدالله أنها كانت أمنه ديرها، أو استوادها، كان الجواب كما قلتا؛ لأن الثانت بالتدبير والاستيلاد حق المتق، فيكون ماحقًا بحقيقة العنق، ولهذا لا يحتس التقض والفسخ ، فيعار دعوى الاستلام والتنسر كدعوى حقيقة العنق.

وهذا إذ أقامت البينة على الإعتاق والتدبير والاستيلاد من عبر تاويخ، فأما إذا أراحت ، يأن أقامت البينة على الاعتاق والتدبير والاستيلاد من عبر تاويخ، فأما إذا أراحت ، يأن أقامت البينة على أن عبد الله ملكها منذ سنة ، أو أعلى بدلك، فإنه ينظو إلى تاريخ المهد الذي كان بين إبراهيم ومحمد، فإن كان منذ سنة ، أو أقل من ذلك برجع محمد باللمن على إبراهيم ؛ لأن ملك عبد الله صار مؤكفاً بالمعنى ، أو بما الحق بالعنق ، و لملك المؤكد بالمعنى ، أو بما الحق بالعنق إذ أفترنا كان الملك المؤكد أولى بالإلبات لقوة ديم، فإذ استويا في التاريخ، وصار المؤكد بالعنق أولى ، كان من ضرورته بطلان شراء محمد من إبراهيم

وكذلك إذا كان ناريخ العقد الذي جرى بين محمد وبين إمراهيم أقل من سنة من طريق الأولى، أو نفول: بأن العمق الموقع ينفي ملكًا مضارةً وملكًا مشاخرًا عنه؛ لأن

⁽۱) وفي فذا رياً.

⁽⁷⁾ وفي الأصل: "أونجا"

الحنق معال اللك ، ولا يتصور اقد أن لللك بما ينظم ، ولا يتصور معاه أيضٌ ، وإن كان اللوبخ العقد الذي جري برق محمد وإمراهيم مذاستين، لا يرجع محمد بالقدم على إمراهيم ، إذ ليس من مسروره ملك عمد الله ، وإن صار مهاكدًا بالعنق بطلان عمد الا محمد من إيواهيم فيله بإواداك محملاً الشنراها من إيراهيم مندسيين، ثم القلب إلى ملك عند الله منذ سنة ، وأعتقها ، والأن العنل الوقع لا ينمي ملكًا سالطًا، وبع يطهر بصلاق تساب محمد من يراهيم، فلا يبين له حق الرجوع على براهيم

وبو أنَّ الحَدِية أقامت البيبه على عبدانة أنه كاتبيه، وقصر القاضر بقالك، لا يرجم محمد بالشمن على إبراميم؟ لأن ينقد الكدية حن العبد، وأنه معاوضة كسياني المعاوصات، ولهذا يحتمل النفض والفسح من جهة التعاقدين، فأشبه البيع

و و قامت الدبية على الديم من عبدالله . وقضى بها للمستحق لم يكن لمحمد أن برحع بالتمن على إبراهيم، كذا ههذا.

حالوني الكتاب إرلاء أدب بذل الكتابة، وعنقت فحينتيذ يرجع محمد بالتمن على إبراهيم؛ لأن القصاء بالكتابة عند الأداء قصاءه بالعنق، فينمذ على التاس كافق. فصار محمد مقضيًا عبيه، فرحع بالثمن على إبراهم، ومهدا أو قام محمد بينه، أن الحاربة جاربته شتراها مواليا المسهو إذا كان فسراد منطل الكنانة نفيل ووال كان مداأواه مديا الكذاءة لا تقال، وإلا أقر حبدالله أنه السراها من محيد عالمة فيمال، و فيضيها وعقده النَّمَانِ، وصادقه مجمد في دلك، فهذا على وجود للابة. الوجه الأول. أنا يتصادقا هيده ثم استحقاد اخترية من يدعد الله

الوحه الناني: أنا بنصادقا عبيه بعدما استحقت لجاربة بن بنا عبدات الوحم الثالث : أنا بقو عبدالله بالشواء من محمده ومحمد كان غاشاً أو حاضاً أو فالماسدة، والمراكلية حتى استحقت الجارية مرابد عبدالله المرصدته محبيد بيساقيل وفي الراجه الأول يرجع همداغه بالتسن هني محملك ويرجع محملة بالتمن على إبراهيم، لأن عبد لله مع محمد تصادفا على الشواء في ومان قفكان استثباف أغفران وانتفت النهيمة . فيصح التصادق وافعلز انبيع البذابه حسب تبوته مامايية واواثات اسيع ببنهسا عباثاء الم استحقت رجع عبد لله على محملاء ورجع محمد على إيراهيم، وصار القضاء على

عبدالله فضياء عثي محيمه والأن عيفا لقه يدعى تلفي الثلك من جهة محمده وإدا صاه محمد مفضيا عبيه، بواجع باللمن على إبراهيم ضروره، بحلاف مسألة أول هذا النواع-لأن هذك عيد العدام يتنقي للطاحور حهة محملت فلا يصبر محمد مقصيد خليه والدهدم على عبد الله مرامي أما ههما بحارثه

وهي الوحة الفاتي البرجة سبداله بالتمار على محدده ولا برجم محمد الفعان على بواهيم؛ لأنَّ المصافق وجد في حال لا يُمكان استئناف الشراء؛ لأن المانع من لاستتناف قد أمحقن ، فكان هذا مصادفا في مواضع التهسة ، فيصلح عليهما عنم اكان لعبد لله أنَّ يرجع بالنبس على محمد ، ولم يصح على غيرهما حتى نم يكن محمد أنَّ يرجع مالتمن على إبراهيم، وتنافك الحراب في الوحم التالت يرجع عسدالة بالتمل على محمده ولايرجع محمد بالثمن بصيإيراهمه فلمعشر النصادق عهما ممتند إلى وقت الإقرار ، إذا و اعتبر لطهم أن التصادق كان قبل الاستحداق، وكان بنبغي أن يكون نصير. الوجه لأولين

واحلمت عباره للفايح في تخريج لمتأله بعصهم قانوا التصديق إنما بمندالي وفت الإنوار إلخارشي الإنوار، أما إذا يطل فلانه وههما فلامطل فلك الإنواز - بيانه : هو أن الاستحفاق بالمنة عني عبيد له يفشقو إلى قصاء الفاصيء وقصاء الفاصي بالملك للمستحق بدجاب تكذبها عبدات في إقراره، فكيف بداناه النصديق إليه، وقد نظل في للسبه ولا أنه يعد الاستحقاق ثايث على إفراره، فيستند النصدان إلى هذا الإفرار القاف للحائب فصار كأنهما تدردقا إهد الإستحقاق وفكان نطير الوحوا اثابي لهلنا

ومعصهم فالواز بأن محملاً مقهم في التصديق بعد الاستحقاق ا لأنه فصد به إثمات حتى الرجوع للفيمه على إبراهيج، فلا يتسح تصديقه فينما يرجع إلى الإسناد، وصدر في حق الإسناد، كان التصديق منه ليربو حد، وأبو ليربو جد منه التصديق أصلاء الا واجع محمد بالتمن عني إيراهيم؟ لأنه لا يصيبر معميبًا عابه ، ألا تري أم لو لم الصدق ، وأقام البينة على أنها أمنه نشتراها من إم نعب فضلي بها له على استحق، فذل ألما واليصير مقصياً عليه قبل التصديق و فكذا إذا العدم التصديق مؤلم يصير مقضياً عليه و لا برجع بالنمس على إبراهيم، ثم إدا مع يصدقنا على إبراهمم بي الوحه التامي والتالث

حتى تم يكن قصد أن يرجع بالقص على يُواهدم، فقال محمد: أنا أهم السنة على إيراهيم أن عبد الله أنهم السنة على إيراهيم أن عبد الله المناه بيئته الآن بيع محمد على إيراهيم، قبلت بيئته الآن بيع محمد عن عبد الله سبب البوت حق الرجوع لمحمد على إيراهيم، فصار محمد خصماً خصماً في إثبات هذا البيع، وصور إيراهيم خصماً في إلكاره ودفعه، قصيت بيئته، وإذا قبلت البينة، صبار التابت بها كاناب عباله، كانا لمحمد أن مرجع كاناب على إيراهيم، كذا هها: .

وكذا ثو أقام محمدينة أنه صدق عبدالله في دعواه الشراء من قبل استحقاق الجارية من عبدالله، فبلت ببنته، ورجع محمد بالثمن على إبراهيم اعتماراً للتصادق الناب بالبية الناب عبالاً.

۱۹۸۴ وجل المشرى من أخر كارسًا، أو المشرى الأرص والنخيل حسيسًا وثيضهما، ثم استحقت العرصة وحدها، كان للمشترى أن يرد الأشجار على البائع،

ويرجع عليه بحميع النمسء ويخله أو الممري حماراً مع بردعتهم أو استري خمار والبودعة حمييعاء وفسضها لدامينجو الحامار دون البردعة، يسن للمشتري أديره البردعة ، ويرجع نابي قدتم تحميم القمر بن تميك البردعة تحصنها من الثمن ، والمرق أرامي فصن الكرم اشتري الأشحار النامية والمثمرة، وبعد استحقاق العرصة يؤمر للتسري بقالع الأنبجارة وبالقلع بحرج عن حبدالتمراء ويصمر حطأته وهذا عيمه عاحش، ميشبت ثاء شدري من الود، هذا العني لا شأس في فصل البردعة؛ لأنَّ بالمنتحقاق الحدار لا بصبر البردعة تسبيُّنا احراء فلا يخرج عن الامتماع الذي المسرعا لأجلم فلهذا افترقه

١٦٨٢٦ - احال الدالورحة الاعلى القديري للدمرة وأدى الديري الدمر إلى اللحنال له، لم مشحق الدار من بد المفترن، فالمفترن على من برحم بالتمن! ذكر في محموع موازل على الدبخ الإمام نميخ الإسلام المتعدي: أن المتشري يرجع على السائم قيل له ، فإن لم يقلفر المشتري بالبائم ، هل برجم على المحداد له؟ قال. ١٠٠ راذا النشري سيئًا من الوكنور، فاستحق "الشنوي س بدالمنشري، فعند الاستحقاق برجع المنسوي بالمعن على الوكيل إن كان المنشوى دفع النص إلى الركيس، وإن كان دفع التعن والبي الموكم بيقال للوجيون طائب الموكل بالنحن وحدمه والتفعم أبي للشمريء وتفاوت م لين الصورتين أبه في الصورة الأولى بطالب الوكيل مقد النمن من مالا نفسه ، ولا ينتطر أحدومار الماهل وفي الصورة التالية ينتقر احقه مزا المرقب

و في الججامع ، أن المشمري بالحيار، إن شاء رجع على الشابقير، وإن شاء رجع على الأمراء الشتري شيئًا وقدصه ، واستحق س يده ، ثم وصور إلى التبشري يومًا ، لا يؤمر بالسميم إلى المنابع الأنه وإن حصل مفركا باسك بالنابع الكن مقاصي الشواء والت الصمح الشواء بالاستحقاق، فينفسخ الإقرار، فاحرج لو استرى عبدًا فد قراعمًا أنه صنك المنتج فتح وعمل بالمهو فكمه يؤخر بالتسميم والي بالعاف الأقر يقره بديمظاناك المهيمطان في سرح قسمة سبيح الإسلام وحمه الله في باب المبت عابه ديواء وهي الباب الرامع عشوا عها. طالقهم الريادات، وفي الباب الرابع من دعوي الجامع الشمخ الإسلام رحمه لله

⁽١) وكان في الأصاب الاستعاق شبيقًا

نصرى عبداً آفر تعملك البائع، وتقبضا، تم استحق من يده بالبنة يرجع على البائع ماشمى، وليده بالبنة يرجع على البائع ماشمى، وليس البائع وأد النص صار ملكا النص ومن زعمك وأد النص صار ملكا بي، ومن زعمك أن استحق غاصب. علا ترجع على كما لوغصب منك حقيقة والأن المشترى بفران إغا أفررت لك بالتمن بنبرط أن أملك الميع طاهراً، وباطأ، وقد نفذ على المصاء طاهراً، وباطأ، وقد نفذ على المصاء طاهراً، وباطأ، وتداحد ملكا للمستحق ظاهراً لا بيقى النمن فك منكا ظاهراً، وباطأ منى يستوى "قضية العقد الوجب لفتساوى، بخلاف المعصوب منه ظاهراً، كما لا يزيله من حبيك المعصوب منه ظاهراً، كما لا يزيله من حبيك المنطان.

11474 م وهي المنتفى أعن أبي يوسع عن أبي حيفة: إذا استعن المشتري من بدالمنسري، وأدام المشتري أن يرجع مالفين، فقال البائع لمستمري: قد علمت أن الشيهود شهدوا بور، فإن فليع لي، فقال المشيري: أنا أشهد قلك أن البيع لك، وأن الشهود شهدوا برور، فللمشترى أن يرجع على البائع بالشين مع هذا الإقرار، قال: لأن المبيع لم يدار المشتري.

۱۱۸۲۸ و في خوادر ابن مساعة أعن محمد: رجل اشترى من رجل حارية ، وقيصها - تدجاء رحل والارتبال حارية ، وقيصها - تدجاء رحل والاعاما ، وأفر المنترى أنها لهذا المدعى ، فأرد المنترى أن يرجع على البائع بالفين ، وقا كانت مي لمدعى ، فإنك ومبتها له ، فالفول قوله ، ولا يرحم المنترى عليه بالفين .

۱۹۸۳۹ - مستحی حمار من مدی رجل بیخاری، وقیض الستحق علیه ووحد بالعه بسمرفند، فقدمه إلی القاضی بحصر سمر فند فأراد الرجوع شایه بناغین، وأظهر سجل فاضی مخاری، فأتر البائع بالبیع، ولكن أنكر الاستحقاق، وكون، اسجل سحل قاصی بخاری، فأقام المستحق علیه سنة أن هذا سجل فاضی بخاری لا بجور نقاضی سمر فند أن بعدل مه، ويقضی المستحق عليه باخمه زائدی اشتراه من هذا البائع، وأخرجه من بداری قضی علی المستحق علیه باخمه زائدی اشتراه من هذا البائع، وأخرجه من بدالمستحق علیه، وهذا لأن الخط بند به الخفاه الاجه ور الاه: به ادعای نفس

⁽١) مكدا م إذ و ١٠ وكان في الأصل وف. ايستوفي .

السجل، مل بشترط أنا بشهدر على قضاء الفاصي، وعلى قصر بد طستحق عليه في شهادات المنتمل المستحق عليه في شهادات المنتمل المستحق حماراً بشهادة شاطنين مدلين حالهما الشهود عليه، قال: أسأل عن الشاهدين إن زكيه رجع الشهود عليه على البائع بالشين، وإن لم يركيا قضى على مشهود عليه بالشين، ولا يرجع هو على طائع بالنمن بحد المالاقوار.

نوع اخرني استحقاق البيع:

وقد نقل بالنسق فقيل بالمر المتستري. أو نامر غيره، أو أمر المثنوي رجلا حتى نقد النمن عن الشنوي رجل بقبر أمره

معرفة فضاء الدين عن العرب تتقول: الكنيل بعد الكعالة بصبر ذمه إلى ثقة الأصيل معرفة فضاء الدين عن العرب تتقول: الكنيل بعد الكعالة بصبر ذمه إلى ثقة الأصيل ليحتمل ما على الأصيل على العرب وتقول: الكنيل بعد ذلك ليحتمل ما على الأصيل على وتقام من العيو يقيم مالد مقام الأحيل في ومقاط ما لإصيل من الغير يقيم مالد مقام الأحيل في ومقاط ما منهما أمني الكفيل والقاضي مقرضاً ما بلاقيه بعد والأسماء بأمر الأحيل صبر كل واحد منهما أمني الكفيل والقاضي مقرضاً ما بلاقيه بعد والأسماء بأمر الأحيل عليه وتندين بصبر مقرضاً ما المرافقة الذي أعلى عليه والقانون لما أمر بقصاء الدين عنه وقد حملة بالتائز الإمر بالإقراض و وهو معني قولنا. إن الأمور بقصاء الدين بصبر مقرضاً ما وقع به القضاء من الأمر عن الأمر من الأمر من المرافقة أمر بالاثرة ما في الذمة في حق الكساء من الأمر في المن الما منيو، بقلك إذا صار بالكفيل كذمة الأصيل عصبر مقبوطاً عالم الأصبل وإلقا نصير مشغولة بذلك إذا صار خصا كلا ناضي من الأمر في من المأمور بقصاء الدين، ومنا كان كمن من الأمر في من المأمور بقصاء الدين، ومنا كان الما من عليه ذمة الأمور في هذا الوجه، ومنى كانت الكفيلة، وقضاء الذبين بغير أمر من هذا الوجه، ومنى كانت الكفيلة، وقضاء الدين بغير أمر من عليه المر من هذا الوجه، ومنى كانت الكفيلة، وقضاء الذبن بغير أمر من عليه معي الإقراض من هذا الوجه، ومنى كانت الكفيلة، وقضاء الدين بغير أمر من عليه معي الإقراض من هذا الوجه، ومنى كانت الكفيلة، وقضاء الدين بغير أمر من عليه معي الإقراض من هذا الوجه، ومنى كانت الكفيلة، وقضاء الدين بغير أمر من عليه المورم علية المورم عليه المورم علية المورم عليه المورم

⁰⁾ وفي تسجة أحرى أأالنوح

⁽۲)ويرم نصرت

⁽٣) هكد في الأصل وف وكان في طاف: أبأنًا ..

مار الكفيل والقاصى متبرعا، فيعتبر في حق الأصبل كان صاحب الدين أراه بعير في حق الأصبل كان صاحب الدين أراه بعير فبض ، ويعتبر في حق الكفيل والقاضى أداء "الكال، والنزام، بقطلة إسقاط المال من المنبوء والمتزام المال وأداء، بقابلة إسقاط المال عن غيره صحيح كانفضول بعدالح صاحب المال على مال نفسه يعتبر ذلك في حق صاحب المال كأنه أبراه من عبر قبض، ويعتبر في حق المصافح المتزام المال أواداء، بقابلة إسقاط المال عن الغير، جننا إلى المسائل.

۱۹۸۴۱ - قال محمد رحمه الله أ¹⁹ في الجامع الكبير : رجل الشوى من أحر عبد بالقه درهم، وكفل عن المشعري باللمن كفيل بأمر المشتري، ونقد الكهيل للباتع النمن، تم غاب الكميل، واستحق العبد من بد المشترى، أو وجد حرا، أو مكانك، أو مديرة، أو كانت جارية، توجدها أم الولد، فأراد المشترى أن يرجع على الباتع بالثمن،

قال ينظر إن كان الكفيل قدر حع عنى الشنرى تا نقده للبائع، كان للمسترى أن يرجع على البائع؛ لأن المشترى في مدا الوجه قام مقام الكفيل، وقد كان للكفيل أأ قن برجع على البائع عائقه له من النسن، لكفا لمن قام مقام» أو نقول. الكفيل لا وجع على البائع عائقه له من النسن، لكفا لمن قام مقام» أو نقول. الكفيل لا وجع على النشترى، و أخذ منه مثل ما نقد، صار المنهود ملكا للمشترى، وكان للمشترى أن برجع على البائع ماللمن الأن في هذه المشترى با نقد للمائع، لا يكون للمشترى أذ يرجع على البائع مالنمن الآن في هذه المشترى با نقد للمائع، لا يكون للمشترى أذ يرجع على البائع مالنمن الآن في هذه الكليل جمل كنقد المشترى، وبظهور هذه الأسباب نبى أن نقد الكفيل لم يجعل كنقد المشترى، أو نبين أن نقد الكفيل لم يجعل كنقد المشترى، أو نبين أن النمن لم يكن واجها على المشترى، وأن الكفائة وقعت باطلة، ولأن على هذا الرجوع قطع خيار الكفيل إذا حضر، فإن الكفيق إذا حضر يتغير بين أن يرجع على البائع كما دين بعد هذا، وبعد ما رجع المشترى على البائم باللمن، لا ينفي للكفيل هذا الخيار، وليس للمشترى ال يقطم على المشترى على البائم باللمن، لا ينفي للكفيل هذا الخيار، وليس للمشترى ال يقطم على المشترى على البائم باللمن، لا ينفي للكفيل هذا الخيار، وليس للمشترى ال يقطم على المشترى على البائم باللمن، لا ينفي للكفيل هذا الخيار، وليس للمشترى ال يقطم على المشترى على البائم باللمن، لا ينفي للكفيل هذا الخيار، وليس للمشترى ال يقطم على

وقاة في الأصل رم عالم إدالمال البرامة وفي ف عدا أداء المال .

⁽٢) ما بين المعقومتين ساقط من الأصل ، وأثبتناه من حط

⁽٣) مكما في قلم وكان في الأصل وف وم. أللمكمول أن يرحم

الكفيل حبارده

الم إذا حضر الكفيل وبن شاء رجع على النائع ما نقد وإن شاء رجع على النشرى ا لأنه وحد في قل واحد متهما ما هو صبب الفسان في حق الكفيل و أما الدتع فلأنه قبص مان الكفيل بحكم الكافر إذ الماطانات الان يقه ورحده الأسرار تين أن الشمل لم يكن واحدًا على الأصيل و الكفيل متحسل عدم أو شوال : الكفيل قضى ديدًا على هل أما عليم ولين أنه ليس عليم، وكان له أن يرجم بما فضى علل النابض .

وأما المشترى فلان الشترى لما أمره بالكهائة عنه بالنس، فقد أمره بأن يذهبي ويته مشرط الضيمان، فالأمر بالقضاء إن أمره بعاج إلائه ظهر أن الثمن أم يكن واحبا بقي الامر بالدفع بشرط الضيمان، فالأمر بالقضاء وليه قال: اقدم إلى فلاله أغير دمم على أبي صمن لك، أو تقول: لما أمره مالكك نفسه لمنصة أنه عي القلام وفوي من ملك نفسه لمنصة أنه عي الناح وهو براءة ذهبه فنست له حي الرجوع لما صمن له كالغرور يرجع عبى البنام يقيمة أنا الأولاد والأن البائم أمريج عبى البنام إلى اللام الأولاد والمن عليه النصبة من النامي فإن أخد من البائم أمريج على النامية فإن أخد من البائم أمريج على النامية وإن أحد من المنترى ورجع المشترى على النامية بالنام بلنا الكميل أولاد أنام المنتزى ورجع المشترى على البائم بالمشترى وقال المنتزى على البائم بالمشترى وقال المنتزى مقد من المنتزى على البائم والمنافق المنتزى بعد ما حصر الكفيل البرء البائم وقال المنتزى بعد ما حصر الكفيل البرء البائم منحودة الأن الكفائة إن يطلب من استحاق المنتزى عدد والديناء وقال بنام منحودة المراب المنافق عمره الكفيل كنام بالمنافع صحيحة وهناك الموات

قال مضهم، بقائم يكل المشترى لأنه ليت للكبل اخيار على ما ينا¹¹⁴، وأو أنت للمشترى حز الرجوع على البائع، ينظل حبار الكفس؛ لأنه لا يكن للكفيل معد ذلك أن يسم المانع، ويأخذ منه ما دعم إليه؛ لأنه تضور به ألا البائع؛ لأنه يعام سست

⁽١) وفي الأصل . أعلى فاصبأتي

وعالي بحريرة

. قبض ألف دوجم و احد أنصال، وأنه مأمور إلا في هذا الدنو بشكل" بطعاصب الأول. وإن أم ولاية الناع التماني، ويانحا مده عين ما أعد الناسي مده إن كان فانها أم وقيمته إن كان هالكاء ولم أجد بأن في تضميل الغاصب الأول للثامي إيطال مدائبت كلمالك من الخبار بين تضمي الأولى وبين تصميل الناني.

وبعضه و قالوا. إما لا يرجع الشهرى على البائع الأنه لو رجع إلى أن يرجع بعكم أن الله على البائع الأنه لو رجع إلى أن يرجع بعكم من الكميل مفير حتى أو لأن المنتود صار ملك للمنتوى الا وحه إلى الأول، لأن الهام ما أوال بدالمنتوى عبدا أدعه على الكفيل الأن دلك له يكن في يد المنتوى، والا وجه إلى الثاني الأنه بالاستحقاق بعقد الكفيلة، وبقى الأمر ضجره المدفع إلى اسائع بشرط الضحان، إلا أن في الأمر بلافع بشرط الصحان الم يرجع المأمور على الآمر بالصحان، الإيصيم المدفوع سكا للاحر، وبوله يكن كان أمراً بقصاء النمن، وباقى المسألة بحالها كن بهذا بمئزته الكفالة في حديم ما وصفناه الان بطهور هذه الأسباب يتين أن النمن فم يكن واجبًا، الكفالة حواء.

١٩٨٣٢ - قال: ولو لم يكن شيء عا دكرما من الأسباب في فصل الكفائة، لكن مات العد قبل القبض، وكان الكفيل قد هذا النهن وعات، كان للمشرى أن يرجع على البائع بالثمن، سواء رجع الكليل على المشترى بما نقد أو ثم يرجع.

فرق بين الهالاك وبين الاستحقاق فيما إذا الم برحم الكفيل على المتسرى عافقه ، فإذا في فصل الاستحماد المشترى لا يرجع على السائع ، وفي فصل الموت يرجع المام في أن بهلاك العبد لا سبن أن الثمن لم يكن واجباً ، وأذا الكفائل لم لكن صحيحة - لا نبيلاك العبد قبل القبص لا يقسد البيم من الأصل فحير أدى الكفيل التمن يلى البيام فناه بعكم كمائه صحيحه ، فلا يبني له على النمن سبيل ، وبكود السبيل للمسترى و لأن الكفيل إلى نقد النمن على المشرى بعكم أمر صحيح ، فصار كأن المشرى نقد بنصر و هناك الجواب كما فنا ، فهها كذلك .

أما في قصل الاستحفاق تبر أن الثمن لم يكن واجبًا، وأن الكفالة لم نكن

⁽١) وفي الأصل: مشكل.

صحيحة ، وكان ما قبض الباتع من الكفيل مقبوص بصكم كتالة فاستة ، فكان للكفيل التوجيل المستعدي للفكرنا ، ولأن في فسطر الاستحقاق إنما لا يكون للمشتوى الرجوع على البائع حال فيية الكفيل ، لأم يوجب معلم حيار المكفيل ، وهذا المعمل لا يتأتى في فصل الهيلات ؛ لأم لا خيار للكفيل هها على ما يوز بعد هذا إن شياء الله عواد حضر الكفيل في قصل موت العبد ، أو كان الكفيل حاضراً ، لم يكن للكفيل أن يرجع على البانع بالنص

فر و بين هذا وبين فصل الاستحقاق. والقرق ما دكرنا أن بالاستحقاق يظهر مملان الكفافة، فيظهر أن البائع قبض ما قبض من الكفيل بغير حق، فيكون للكفيل حق استردادها فيضه البائع، أما يهلاك العبد فيل الميض لا يطهر بطلان الكفاف و إلا يظهر أن البائع فيض من الكفيل ما قبض بغير حق، فلا يكون للكفيل حق استردادها دفع إليه، ولكن المشترى برحم على البائع لما فتردا.

ولو تم يمت العدد ولكن القسع اسع فيما دسما بسب من الأساب ون كان الأنفساح بسبب مو قسح من كل و يد نحو الرد بالديب بعد القبض بقضاء أو قبل القضى بقضاء أو تبل القضى بقضاء أو تبل القضى بقضاء أو تبل فرائد القبض بقضاء الموقع في المائد في الموقع في المائد في الموقع المائد في الموقع المائد في الموقع المائد في المائ

متورد الآن الكتبيل ذات التعاقبين، فيعمل في حق الكتبيل عال المتشرى بالله يبعاً متورد الآن الكتبيل عال المتشرى بالله يبعاً حديداً في حق الكتبيل على الذات الذات المتشرى عن الكتبيل على الدائم بقلك و فأن المآتي به مسلم المريكن عمالة الله المحوض، فيحد على المتبيل على الكتبيل على المتبيل المحكما مسلم المتالك المتبال المحكما بالمعوض، فيحد على البائع ردما فيصر وسبب رجوب ردما فيص الفسح و رائشترى على المتباري المنابر المتباري والمتباري المنابرة المسلم، ولكون المتباري على ما مرادة المتباري المتباري على ما مراد ولكن حق المسلم المتباري على ما مراد ولكن حق المسلم المتباري على ما مراد ولا تم حقيقاً والكتبار المي ما مراد ولكن حقياً المتباري على ما مراد ولا تم وحداً الطير الجراب في في حميج ما وصداً على الجراب في في حميج ما وصداً على الجراب في في حميج ما

1947 - قال، ولو كانت الكمالة بأنو المنسري، فصالح الكمي الماع عن المها على حسيس برداراً ، كان المكانية أن يرجع على المنسري بالدراهم دون الدانليو و الأور المقابلة بأن تكفيل وبورا المسترى في إقراض الدهة فالنوام الألف فد قات لكن شرط وحرع الكميل هي المنافع على المنسري، وقد حصل فكل بهدا المقاور ألا ترى أن الكميل أو أدى ناسانع وبوعًا بقيابلة العنوص والنسن حياد ، وتجوز البانع بالرسوف الان تكان بلكميل أو يرجع على المنسري باشراهم الحياد ، فكد هها بجب أن يرجع الكميل هي المسترى بأنبواهم الحياد ، وأدمل عائب أن يرجع الكميل هي المسترى أن الكميل على المنسري ، وقياما نقله ، قال حصر كان له انساع المسابق بالاستواليات والاستواليات المنشري ، وقياما نقله ، قال المكتبل المجاوري في المسترى ، وقياما نقله ، قال المكتبل المنشري ، وقياما نقله ، قال المكتبل المنشري ، وقياما نقله ، قال المنشري ، وقياما نقله ، قال المنشري ، وقياما نقله ، قال المنشري .

والفرق أفر في صمن الامر بالالتوام بالكفالة أمريا لأدام بالاستيحقاق إن بطات الخفالة في الإحمدان إلا أن في الوحاء الأبل لم يطل الأمر بالأدام المرا الادام المرا المتسري، فكان له عن الراضوع على التسري سحكم الامر بالأدام، أما هيما الأدام لم يكل بأمر المتندى؛ لام الذي عبو ما أمر به ، فتمدر أنا جوع بمكم الأمر، حيما لمدر أوجرع محكم الكفائلة فلهذا قال، لا ترجع الكثير على المشرى، ولكن ترجع الكثيل على النائع والأنه إلها أعطاء الدنائير لحكم الدلع و وبالاستحداق طهر بطلان الصلح . ويستوفى في هذا أن يكون الاستحداق في للجلس أو بعد الافسراق عن التحلس والأنه المعلى لا يتفاولت وكدلك لو أن البائع مع الكميل المبراهم التي كمن لها عن المسترى بالدنائير ، أم استحق العبد بطل البيع ، وأواد محمد وحمد الله بهذا التسوية بن البيع كان والصلح التسوية بينهما بعد الاعتراق عن المجلس؛ لألا ما جرى بينهما من البيع كان صرفه وما في تلجلس عمام إذا استحى المبلس على المسوف على المسرف عام إذا استحى المبد وحما في تلجلس بعد بعقل البيع ، أما الاعطال الصلح .

والقرق بن الصلح والديع أن منتي الصلح على التجور بدون الحق، وذلك إغا يكون باستيما، بعش الحق وترك العض، والدراهم والدائير يتعبث في الاستيفاء، فيتعبان في الصلح أيضاً، ولهذا أو صالح من الدراهم على ثوب سبت، ثم نصادة على أنه لا دواهم عليه، يبطل الصلح؛ فأما البيع لا يتملق بعين الدراهم المشار إليها، وإنما بتعلق عطل الدراهم، وصادام المجنس قائلً يمكن دفع أنف درهم إلى صاحبها، فلا ببطل البيع، ولهذا لو باع من أحر دراهم في الذمة شوب بعيبه ثم نصادفا على أنه لا دراهم في الدمة لا يعقل البيع.

100% من البائع بالدراهم خمصين ديدراً وقديمها من البائع ، فيه البائع ، وقد ماع الكفيل من البائع بالدراهم خمصين ديدراً وقديمها من البائع ، فيه للمتشرى أن يرجع على البائع بألف، ولا سبيل للكفيل على البائع ، لأن يعلون لا يظهر أن النمن لم يكن واجاء مصيار الكفيل بهذا ليبع موفيًا ذلبائع ألف دوهم بطريق القاصة ، لأنه وجاء للكفيل على البائع ألف دوهم بش ما كفل به و لأن عقد الصرف لا بتعلق مين ذلك الله بن و خمار الكفيل على البائع ألف دوهم بعضة الصوف وللبائع عليه متله بحكم الكناف فو قت المناصف والإيفاء بالمناصة كالإيفاء بالاستيفاء حقيقة ، وهنا لا يكون للكنال على البائع سبيل في هذا الوسه ، وإنها السبيل للكناس على الشترى ، وللمشترى على المشترى ، وللمشترى على المشترى ، وللمشترى على المشترى ، وللمشترى على المناسوية على المناسوية على المناسوية على المناسوية .

وكذلك لو كالدالكفيل صالح الدائع على حمسين ديناواه لأناء الكميل صار

⁽¹⁾ وكان في الأصار: اللاأن .

ما فيا ألف مراهم بالصبح و فصور الحوامد فيه والجوالب في البدو مواد الا أن الفرو بين الصالح والبيح أنافي الصالح فلعائع وخيار إن شاوره تحسيس ديترأ ووال تهاوره الف درهو ، وفي النيم يرد ألف درهم من عبر حبار . والقرق ما ناكرنا أن مبنى الصنع عالى اللنحوز مدون الحتر، والدنج إنا راسي بدون حقه ليصبع إلى حقه من الدين و لا ليلزمه الله أهم، فإذا أن الأمس إلى أنا يلومه المراهم كناد له حنينار، إن شناء أمضى الصلح واعظم المدن واللك أأب مرهم وإباشاه أبطل الصلح ومناقص من الدنابير يجلاف البيع الأنا مبناه على المعاكمة والاستيفاء، وصار النام مستوديا حدما ديها، لا ينديو هي البيع بل برد على المندوي الدمن وهو الفواهم

أما عني الصلح بحيلاقه على صامر ، مم في الصلح إذ اختيار الماتع و: الدرامير. فالمتصرى هواالفي ومنوفريه ولانعاذا تحتاوره الشراهوي فقد أمصي الصلعي وتعذر إمضاء فسنء فعيدالفساح العفد تبرت العيدفيل القيس يكرن حر البيهو للمبشريء قام أو استرفي البائع لانما من الكميا الحليفة و وإن الحدار و الفاتاني، فالكمرة على الدي يقمعن فلك الأذارة المغابير إما يكوي مطريق مساح الصالح، والكمهور هو الدي مانس العمع محمد فيط انسباخ العمع بأهرناجي الغض للكفلي، ولا سبيل للكفيل على المشتري الأله ما أمره بردالديليو وعند الفيماج الصلح حقدفي النتائيريا فبهداب يكو له وحوع على الشري.

١٢٨٣٥ - ومو كان الفشتري أمر راحلا أن تقصي البائع عنه التمن من عبر كمالة. ف ع المأمون من البائع خمصين فينارا بالسن يحوز ، وكانباه ، أو صاابع فالمور الابالومن اللمان عالى خنصير دينارك وهذا لايسكان في العمام ؛ لأن الدين وإن لم يكن واحبُّ عليه حتى لوا منبع عن الفصاء يترك ذلك إلا أن فأمور بقضاء القبل لواصر أجراءاله عن ادين على غبره بحوره ، وتما بشكل في السبع، فإن القصولي لو بنع مانه بدين على عبوء لا يجوزه فكذ اللامور بفضاء الديل لوباغ مانه بالنمل الذي لبس عليه لابحوره وهذا لفقه أن النص إدائم لكن واحداحلي الألمور للفائد والدين صارعها علكا لدلال بالدواهم المي على عيروه وعبار كسري الدبانير مملكا الإراهم التي هي لدل به على مشتري العبد من عيره، وهو بالخ أندنامير وتمليك الدين من عبر من عليه الدين لا يحور .

ونغواب وم العرق بي العصولي ومر الآمو بقصاء الدين أن مقد لدي لا بدعت نقلت الدين في الأحوال عليه إلا أن لبالغ إذا شار فصولها كان في هذا سرط سبيه النبي على غير الدقد في منا العقد، وهو الشنوى في احتد الأول، فإنه لو صح هذا الدقد بعد، على المسرى في العقد الأول تسليم النبي الذي عليه إلى المعبولي فينا: وشرط سايم النمر الدي عليه الى الفقولي شرط نسب أشنى الي حر العادم و بيسمد العقد، فأما طأمور نقط ، لدين والالهم مله من أبالغ لاستيف الشيق على يتعمل له على الشيوى المواجع الذي المارة من المالة على المشرى الأول، فم يحدل له وصاصا في عليه ، فيعدم الشراء الفاسة فنحوره ورفا صح المسه ، فسح الصلح من المأمور صدر الأمور عباد الشراء الشراء الماسية الدين الاستيف المسه ، فسح

أر غول الأمور فقصه الدين تبرئة الفصولي من وجه ، ومن حيث إمالم يحت للظائف عدم دير، وجمر بة الغالم و مور حيد رماك فضر لجب الطالم على العلوم، يمن حيث إنه فضرلي إلى كان لا يحور هذا البيع فمن حيث إنه الطالوب يحوره فرحما ما وحد الحواة احتراك للجواة عدر الممكل

1979 - ولد كنان الكميم كنان عن المسترى بالناس خيار أمواء مم إذا الكفيل فسالح مع الدائم على خميسو ديارًا من التمان ، أو دع معه خميد بن ديدرًا بالنصوء ثم مات العدد قبل الفيص أو استحل، فلا سببي المشترى على البائع ؛ لأن استرى المرابقة، القبل نصاحه ولا تقددات ؛ لأن الكفاءة كانت ماير أما النشري، ولكو الكفيل براجع على شائع، وشجر البابع في الفيلح من إعطاء النواهد، بن إنظاء الدينير، وهي البح لا ينظير والدرق قد مرافز هذا

ولورف بكن كفارة، ولا أمر بقضاء الدين، ولكن حاء مسومًا، وباع دائيره من ماع الدياء الناس الدي له على الشدى، أو صالح معه من النص على داليوم، فالبيع ماض على كل حال لما فيه من شرط شائيم المن عالى ضر العافد، وإنه معمد أنسع ا وأما الهميج فإن كان شوط أن يكور النمل لمدى على المسترى المسترع بكور باطلاه لأمه يصدر نعلى الدو و الهناج وحد على معلى الدح، فيصدر على الصلح بحكم هذا الشرط، والمهم سواء، وإن في الصلح بشاط براءة المشوى عن النماء الفائمة حالها، والكود هذا عليت العمل بطابلة العراع الذي محصل لا لمن و جدامته التمايلت، وإنه جال كما في الخليف المعالق ورن أحلق المعالق الخليف ولم يصرح ما لإبراء والا بالتحليك يحوز الاذ الصبح يحتمل معنى الإبراء والإمادات والإمادات ويحتمل على الإبراء والإسفاط تحرباً للحوز وطالباً للصبحة ، فإن استحق الديد كان على استام ود الدنائير على الدائير على الانتبار على الدائير على الانتبار على الدائير على الدائير على الدائير على الإنتبار على الكائير على الكائير على الكائير على الدائير على الكائير على الكائير على الدائير على الكائير على الإنتبار على الكائير على الكائير على الكائير على الدائير على الكائير على الكائير على الكائير على الكائير على الكائير على الكائير الكائير على الكائير ا

المسترى بالنمس بأمر المشترى، ثم إن الكفيل أدى الساتع الزيوف، وتحوز به الباتع، للسترى بالنمس بأمر المشترى، ثم إن الكفيل أدى الساتع الزيوف، وتحوز به الباتع، فالكفيل برحم على المشترى بالجياد، الآن رحم الكفيل على الشترى بحكم الالتزام بعقد الكفيلة، لا مبير بلمشترى على الباتع، الأن للكفيل ثو أدى منى المنتزه فد ذكره أن مشترى الابيرم على الباتع، وللكفيل الحيار إن مناه رحم على الباتع، وإن شناه، رجم على المفترى، وعلى أيهما رجع لا يرحم إلا بالزيوف. أما إفارجع على الباتع، وأن شاء، نقل رجم بالقبوص، وأما وقر رجع على المشترى بالأن رحوع الكميل على المشترى عنى المشترى أمره بالأداء، وصمى له بالامناه المؤدى، ويرجم بتال المؤدى

هذا إذا أدى الكفيل انقص مما النزم، وأما إذا أدى خيراً عما النزم، لا يرجع الكميل على نشيري إلا اللزم، لا يرجع الكميل على المشتري بزمادة الجودة، في مدر بالوسيع على المشتري بزمادة الجودة، في مدر بالمتحل العبد من يراده العند، وهناك لا يرجع على المسترى بالملترم، فهذا كفلت. وإن استحل العبد من يا المشترى، في دائم بلا يا خيره بي المؤدى، لأنه ظهر أن لبائح قيض ذلك مير على المشترى، فإن رجع على البائح، وجع يالمؤدى، لأنه ظهر أن لبائح قيض ذلك مير حن، وإلا رجع على المشترى باحر بالمسترى المسترى المسترى المسترى واسمال المشترى السلامة أن، وذلك بقدر ما تشترى

وإفارجع على الششري بالملتوم، رحم المشنوي على البائع عا أهاه الكفيل من

الجيادة لأن الكفيل نا أدى حياده فوغا يتبرع بالجودة على الكفول عنه دون الطالب؛ لأن الطالب في حن الأميال بقيض حقه، قلا تكون الكفالة نبرعًا في حق الصَّال، وإمَّا يكون تبرعًا في حق المكفول، فكذا بالزيادة بكون تبرعًا عنى المطلوب، والأن الكفيل لما رحم على المشتري فقد فام المشتري مفام الكفيل في مال المؤدي، فيفوء مقامه في حق الرجوع على البائم بالجياد، وقو لم يستحق العبد، ولكن معه في بد البائع قبل القبض، وقد كان الكفيل أدى أنقص مما النزم، فلا سبيل للكفيل على اليانع؛ لأن بموت العبد لا يشبين أدالياتم قبيض من الكفيل بغيم حق، ولكن يرجع على الشنري بأنف درهم نيرجة.

هر في بين هذا وبينما إذا سدم العيد للمشارى، وقد أدى الكاديل أنقص عا النزم، فإنا هناك الكفيل يرجع على المشتري بالمنتزم، وهو أن البالمع لم تحرَّز بالويوف فبار صفة الحودة كأنب وهت للكفيل، فيمتمر ذلك بما لو وهب للكفيل كل الدين، وهناك عند سلامة أصد للمشتري يرجع الكفيل على الشتري بذلك، وعبد انتفاض البيم لا يرجع. فكذا إذا وهب له صحة السلامة ر

والعرق الفقهي بين الفصالي أن البيع لمَّا تنفعن، فقد بوي الأصبر عن النَّصر، وبرادة الأصبر عن الشمن توجب براءة الكديل. وبعدما وفعت البراءة للكفيا الايتصور علك ما في ذمته ، فيعتبر الؤدي بخلاف ما إذا ترَّ السِع ، ولو كان الكفيل أدي أجود هما النزم، تم محت العبد في يد البائم، لم يكن للكعبل على البائع سبيل، والكن يرجم المكفيل على المنستري بماكفل عمه، ويرجع المنسري على البائع بمثل الدراهم التي أنعل الخص البائع وهو الجباد

فال محمد وحمه الله في الكتاب؛ ألا ترى أن وحلا لو أمر وحلا أن يعطى وحلا عشرة دراهم فمة على أن يكون فرضًا على القابض للأمر، ويكود فرضًا للسعطي على الأمراء إن ذلك جائزا، قإن أعطاء المأمور دراهم أجود من الدراهم التي أمراب الأمراء لم يكن للمعطى على الأمر إلا دراهم مثل الدراهم التي أمره بإعطاءهم، ويرجع الأسر على القابض عثل ما أعطاه المأمور و فكذا فيما تقدم.

ولو كان المُشترى أمر رحلا أن يبقد عنه الشمن من غير تفائف فنفد المُأمور أفضل عا

أمره به و نسم يرجع على الآمر إلا بحتل ما أمره به وإن نفله أردا ها أمره به ويرجع على لؤدى و لأن هيئا الأجروب و يرجع على لؤدى و لأن هيئا الأجروب الأحاء فلى الوجه الشائى: الأمر والأحاء فلى الوجه الشائى: الأمر إن وجه الخلاف لم يوجه وفي الوجه الشائى: الأمر إن وجه فا فلا أداء لم يوجه الرابع الشائى: الأمر إن وجه فا فلا أداء لم يوجه الشائل الأمر إن وجه على المنترى بالملتزم و لان لمة الوجوع بحكم قراص الخمة والالترام، وإقراض الذمة على المنترى بالملتزم والمنافقة الوجوع بحكم قراص الخمة والالترام، وإقراض الذمة ويين البناع المنترى على ما مرفى الكفيل فلان رجع على المنترى وجع بنقل المنتوض ويين البناع المنترى من وجع بنقل المنتوع إلى والمنافق أرداً ما أمر به وإن كان أجود رجع بنا أمر به المنترى يرجع على المنتع بنال المنترى منام والمنافق المنترى المنافق المنترى المنافق المنترى المنافق المنترى على المنتوع والمنافق المنترى مقام المنافور على المنتوع ولكن المنترى مقام المنترى على المنتوع المنترى منام المنترى منام المنترى المنافق المنترى المنترى على المنتوع المنترى منام المنترى أرداً ما أمره المنافور على المنتوع ولكن ومنافق ما فرديه، وغير المنترى على المنترى على المنترى منام المنترى أرداً ما أمره المنافور على المنتوع بالمنود بها أمرديه، وغير المنترى على المنترى على المنترى المنافورى أرداً ما أمره المنافور على المنتوع بالمنود بها أمرديه، وغيرا محمد على المنترى على المنترى على المنتر على الناترة المنافورى أرداً ما أمره المنافور على المنتر جع بمنافرد به وغيرا المنافورية المنافور على المنتراجع بالمنافق المنافورية المنافورية المنافورة على المنتروب المنتروبة المنتروبة المنتروبة المنافورة على المنتروبة المنافقة المنتروبة المنتروبة

الدور أو يعلى رجال استأخر رجل من أخر داراً جالة دينار، فلم يسكيها حتى أمره وسالدور أو يعلى رجالاً حشرة دراهم من أجرة الدار على أن يكون قرضاً لرجالاً المار على القابض، تم تشقصت الإحارة بنهما عون أحدهما، لا سببل للمستأجر على المستقرص الأذرب الدار يصير كافتحهل القدر من الأجرة، فحد النقاص الإجارة يكون وجوعه من الرجالاً وبادار الاعلى المستقرض، قبعد ذلك إن كان المستأجر النقال المستقرض أرداً من أجرة الداو، وحم على الاحرام أعطى، وإن عند افضل لم يرجع على الأجر على المستقرض بمتل ما قبض من المجاهد من المستقرض المناقدة على المستقرض بمتل ما قبض من المستقرض المناقدة المستأجر، فكذا فيما تقدم

⁽١) حكفا في طار و وكان في الأصل وف . . كالمنتعجل . .

⁽۲) وفي مقد من

الفصل السابع في تكافئ الدعوى والبينات عليها

1984 - زوجان في عار أقامت المرأة البيئة، أن الدار دارها غصبها منها زوجها، وأقام الزوج بينة أن الدار داره مشراها منها، قضى بالدار الشعرأة؛ لأن المرأة والمدار في يد الزوج، فكانت الموأة خارحة، فيقضى بليشها، كذا أحاب أبو نصر الدبوسى، وقال أبو بكر العياضى القضى بالدار للزوج، يجعل كان الزوج غصبها أولا، ثم اشتراها منها بعد دلك.

منذ شهر، وقبضته منه مم أودعته بياه، وأقام رجل أيتام رجل بينة أنه تصدق به على منذ شهر، وقبضته منه مم أودعته بياه، وأقام رجل أخريبة أنه تصدق به على شهرين وفبضه، ثم أودهته بنه والدى من بديه العبد بكر دعواهما، فإنى أفضى بالعبد المذى العبد بلكر دعواهما، فإنى أفضى بالعبد المذى العبد الما أنهم المبد المذى نفست له بالعبد ضمعتهما قبمة العبد المذى نفست له بالعبد ضمعتهما قبمة العبد المذى نوعى الصدقة منذ شهر، والا أكلف إعادة البيئة من قبل أذ شهرده شهدوا بمحضر من صاحب الشهرين، وأنبهما عندى، وقد كنب أعظتها بومئة لو قاب بعد ما شهد شهوده، وام يحضر، لا يقضى على الدى في يذيه الفلام الصحب الشهري الشهرين خصر، وكذلك صاحب الشهر إذا غاب، الم أفضى الشهر، الأن صاحب الشهرية الفلام المحب الشهر؛ الأن صاحب الشهر، الأن جعنت خصماً.

۱۹۸۶ - روى عمرو بن أبى عمره عن سحمد عن أبى يوسف و حمهما الله: في رجل أقيام بينة على رجل أنه قبل أباه علمه أفي شهر ربح الأول، ولا وأرث له غيره، وأقيام المدعى عليه بينة أنهم وأوا أباه حبًا بعد ذلك الوقت في شهر ربح الأخراء قالبية بينة المدعى، ويقضى بالقود.

١٩٨٤٧ - ولو أقامت إمراة بينة أن زوحها، طلقها ثلاثًا في يوم النحر برقّه، وألمّام عمده بينة أنّ مولاه هذا بعينه، أعنقه في ذلك اليوم بني، فالشهادة باطنة، فإنّ صدي إحدى البينتين، قضى بإقراره قيماً أفر به، وقضيت في الأخرى بالبينه، وتو شهدت إحدى البينتين أنه طلق امرأته ثلاثًا بوم النحر عِنى، وتبهدت الأحرى أنه أعش عبده''! بعد ذلك بيوم بالرقه، فإن القاضي بطلق امرأته؛ لأن وقته أول، وببطل الأخر.

1984 - وإذا شهد الشهود على رجل أنه قتل أبا هذا الرجل عدما، ولا وارت له غيره، وأن الفتل كان في شهر ربيع الأول سنة خمس وشعائيز ومائة، وأقام المدعى عليه بيئة أن أباه كان حياً أفرضه في محرم سنة ست وشعائين ومائة نرهم، وإنها له دين عليه، طالبيئة بيئة الابن، قال: لأبهما أمران لا يستغيم أن يكونا، فيؤ عد بالوقت الأول، قال: إلا أن أبا حنيفة استحسن في عدا الباب شيئاً واحداء نقال: إنها أقام الابن البيئة أن هذا أباه عمداً بالبيئة أنه نزوجها منه خمس عشر سنة، وإنه لا وارث نه غيره، وجامت امراق، وأقامت البيئة أنه نزوجها منه خمس عشر سنة، وأن هذا وقده منها، وإنها وأرثة مع بنه هذا، قال أبو حنيفة رحمه الله: أستحسن في هذا أن أجيز بيئة المرأة، وأثبت النسب وأبطل بيئة الوقاء والقت السب وأبطل بيئة

ولو أقامت البيئة على التكاح، ولم تأت بولد، فالبيئة بينة الابن، والبرات للابن دوالبرات للابن دون المرأة، ويقتل القاتل، إغا أستحسن في النب خاصة وهو قول إلى بوسف ومحسن، ذكر ابن سماعة في الوقات: أنه كتب إلى محمد بن الحسن: أرأيت رجلا مات، وباع رجل من تركته متاعاً، فخاصمه وارثه بعد ذلك إلى قاض، وأقام الرجل البيئة أن فلان القاضي أجاز جميع ما باع فلان من تركة فلان، وأقامت الورثة البيئة أن دلك القاضي أبطل جميع ما باع فلان من تركة فلان ونقضه، والقاضي واحد، ولم يوخّب البيئان وتا أو رضًا وقا واحداً.

قال محمد رحمه الله: إذا تم يعلم أبهما أول فالنفض أولى؟ لأن كل واحد منهما ينقض صاحبه، فصار كانه باع ، وقم يجز ذلك القاضى، ولم يرده وهو غير وصي، ولا جائز الأصر، وإن أقاسا أبيئة على النفض والإجاز، من قاضين مختلين، فالنفض أولى إذا لم بدرأي الوقتين أول، وإن شهد

⁽١) همكذ في الأصل، وكان في الثانو آف أو الها: هنده (٢)وفي الأصل: وإن رفّنا وتنا، وثبن أخد بالوقت الأحل

أحد الفريقين أن ذلك القاضي أبطل إجازة ذلك الغاضي الأخبر، وأنه أبطل تقضه، فالقضاء الأخر الذي شهد الشهود أنه أبطل الأول.

\$ ١٦٨٤ - وفي أنوادر المعلى أعن أبي يوسف: رجل في بديه عبد أقام رجل بيئة أنه باع هذا العبد من هذا الذي في بديه ، وهو يملكه بالف درهم ورطل من خمر ، وأقام رجل أخر بيئة أنه باع هذا الفيد من هذا الذي في بديه ، وهو يملكه بألف درهم وخنزير ، ادعي كل واحد منهما بيئا فاسلاً ، قالعبد برد عليهما نصفان ، وضمن الذي في بديه لكل واحد منهما نصف فيمة العبد، وإن مات العبد في يد المشترى ، فعليه فيمنان، وإن كانت العبد في يد المشترى ، فعليه فيمنان، وإن كانت المبد قاتمًا بعيه أحداء نصفان، ولا شيء نهما فير ولا شيء نهما فير ولا شيء نهما فير

۱۹۸۶ - رجل له ابتان صغری وکبری، اقدام رجل بینة علی هذا الرجل آنه زوج ابنته الکبری منه، وأقدام الآب بینة أنه زوّج ابنته الصغری من هذا الرجل، قالبینة بینة الزّرج.

۱۹۸۶ - عبد في يدى رجل أقام رجل بيئة أنه اشترى ملة العبد من صاحب الد بالف درهم، واقام صاحب البديينة أنه باع هذا العبد من ضلان الأخر بآلفي درهم، فالبيئة بيئة مدعى الشراء بألف دوهم، ولو أقام صاحب البديينة على مدعى الشراء بالف درهم أنه كفل بألفين عن المدعى عليه الذى اشتراه بألفين، كانت بيئة صاحب البد أرلى.

1942 - دار في يدي رحل ادعاها وجلان كل واحد منهما يدعى أنها داره أجرها من اللدى في يديه المداره أجرها من اللدى في يديه المدارة دراهم، وأقام على ذلك بينة، والذي هي يديه المدار قد مكتها شهراً وهو جاحد دهواهما، فإنهما بأغذان الدار ينهما نصمان، ويأخذان عشرة دراهم، ويكون بينهما تصفان أيضاً، والقياس أن بأخذ كل واحد منهما حشرة دراهم، وأظن أن هذه المسألة مرت في كتاب الإجارات، ونظير هذه المسألة في دعوى البيع إذا كانت الجارية في يدى رجل أقام رجلان كل واحد منهما بينة بأنه باعها من صاحب الميد وهر يلكها بألف على أنه بالجار، وفإن امضيا البيع زم صاحب اليد لكل واحد منهما

ألف درهما؛ لأنه لا نضابق في الشعراء وإلا أمضى أحدهما دون الأخراء فللذي أمصى الصف النسراء الآن مدرعية الاخم باقية والاسراطيازعة حفه كنان في نصمها الجارية وفيأخذ بدل ذلك ، وهو نصف انشير . وللدي لم يحص أن بأحد الجاربة كلها؟ لأنه انقطع منارعة . والأخراء وحاقبه في قلها لو لا منازعه الند يك و لأن البيته فيامت له عاني كلهياء فبإذة الرنفعين مدزعة الشربك استحقت كفهاء وإنالم يمص واحد منهما البيع وأحذ الجارية ميه ما تصفال ، ولا شيء على المنشري ؛ لأنه فيه بسلم له ضيء من للبيع ، فلا نفر مه شيء مو اشمور

١١٨٤٨ - رجل في بدره عند أقدَّم رجل بنة أنه عنده، وأنَّام أخر بينة أنه عبده باعه من الذي في يديد، ودو البد يحجد دعو هما حميعًا.

قال. بقصر به لندي كام الدالة أنه حده ، وينظل الفعن عن الدي هو في يديه استحق القراس مزيدي المنشري في غير بالد البائع، وحاء استمتري بالمسحر إلى بلد الهانع، وغان الكتوب في السجل صفه القرس لمستحق در ونك مع الكبي، فقال الناتع. الفراس الذي بعنه كميت بلاكي ، وأقاما البينة الطبينة بينة المنشري.

١٩٨٨٩ - وفي الفاوي فعل مجرفنداً الفنتسرة في يدي ثلاثة بعرب بلنجي أحدهم قطبها، ويدعى الاحر بطاشها، ويدعى الأحر حسيعًا، وأقام كار واحد بينة على ما بدعوانه وتقضي والقائسوة الدحى حجوه والدويضيص القطن مثل تعيمه فطلبك وللدعى البطانة قيمة نصف بطائبهاء أما الفضاء مالفانسوة كلها لمدعى حبيعها والأنابيسة أم الظهارة حائده واللمارض، فيحر بالممل بها في حن الطهادة، ولا يحكن المعاربية في حق لظهارة إلا بالعمل منا في حق لكن، وأما القطن فهو في أمديهم، والا مدعية مدعى البطانة، فيكناذ من مدهي الكلء وبين مدعى الفطن فصفين، وقد صار مدعى الكل مستهلكًا لحُصة مناحي الفطن من القطن و القطن من دوات الأمثال. فيصمل مثل تصبف لقطن مدعى القطر الهذاء وأسا البطانة فلا يدعيبها مدعى الفطاره وإقاريه عبها صاحبه أنَّه فيكون النهما، وقد صار مدعى الكل مستهلكًا للسبب مدعى البعدة من النطابة، والنظابة من دوات القيم، فيصمن مدعى لكن تعيف قيمة البطانة لمدعيها لهذا.

وهو فظهر من عصب من رحل بطانة، وغيمت من خر مطأله والطهارة ملكته ميجعل متها فللسوة ، فينه يضمن ليصاحب القطن متل قصته ويضمن لصاحب البطالة فبدة بغالتها وطوشه ما فيتان كدرههنا

وكذلك لوالمامدع مدعى الحسم الفنسموة كمها إعا ادعى صهارتها، وباقي المسألة محالها وقهي كالهالله لكن يصمن للدعي القطن مان قطناه والدعي البطابة قيمة بطائمه لأنه لا يدعى تستَّا من القطن والمعامة وافستم القطن والمعانة لصناحيه .

الفصيل الثامن في مغاسسة المدعى بطريق المنازعة والعول

الدار، وادعى الأخر ثلثاها، وادعى الذا دار في يدى ثلاثة وهذا العي أحدهم جبيع الدار، وادعى الأخر ثلثاها، وادعى الآخر نصفها، قهذا على وجهين أن أقامرا بيت على دهواهم، أو لم يغبعوا، وقد دكرنا السالة بتمامها في كناب الشهادات، ولم يذكر شه ما إذا كانت الدار في يد عيرهم إنما ذكر هنا، وقال: إن لم يقم بينة لهم يحلف الذي كساب في يديه الدار على دعواهم، فيان حلف انقطعت دعواهم، وبغى الدار في يد صاحب البد كما كان قبل الدعوى، وإن قامت لهم بينة، فبينة كل واحد منهم مفبولة على جميع ما ادعى؛ لأن ما يدعى كل واحد منهم في يد عيره، فيكون كل واحد منهم خارجاً في جميع ما ادعى؛ وإذا قبلنا خارجاً في جميع ما يدعى الغلب الفسه، وبينة الخارج مقبولة على جميع ما ادعى، وإذا قبلنا خارجاً في جميع ما يدى الغمر على عبعة أمهم من انتى عشر سهماً من جميع الدار، ويعطى حديفة، فيعطى لمداحى الخارج منبعة أمهم من انتى عشر سهماً من جميع الدار، ويعطى لصاحب النصف نظائة أسهم من ذلك، ويعطى لصاحب النصف عشر سهماً، وعندهما يفسم الذار على طريق العول والمضاوية على ثلاثة عشر سهماً، ويعطى لصاحب النصف ثلائة أسهم من ذلك، ويعطى لصاحب الثلثين أربعة أسهم، والمناحب النصف ثلاثة أسهم من ذلك، ويعطى لصاحب الثلثين أربعة أسهم،

وإذا كانت الدار في يدي رجين: ادعى أحدهما كلها، وادعى الآخر نصفها، ولا ينه كهما ، وادعى الآخر نصفها، ولا ينه كهما ، وإن مدعى النصف لا يدلف لمدعى الجميع لا يدلف لمدعى النصف الأبدى لنفسه شيئ تما في بدمدعى الجميع، أما مدعى النصف ، فإن حلف مدعى النصف ، فوان حلف مدعى النصف مرئ عن خصوصة مدعى الجميع ، وصار الحال بعد الحلف كالحال قبله، وقبل الحلف كانت في أيديهما تصفين ، فكذا بعد الحلف، وإن تكل لمدعى الجميع بجميع الدار، وإن أمل لمدعى الجميع بجميع الدار، وإن أمل لمدعى الخمية بجميع الدار، وإن

الدار في يده النصف و فانصرف دعواه إلى ما في بدده قبلا تصل بيته عبيه و ميدس الجميع ادعى جميع الداراء وتصفها في بادمدهي النصف فنسمع سنته فيما ويصفها في يفهم والم تسمم ببنته ، إلا أن مدعى النصف لم يدَّع شبدُ من دلك التصف لنفسه ، فيتراك في يذه، قصار جميع الذار عدعي الجميع من هذا الوجه

وإن هامت الدار في بد ثانت ، والنافي الحاله ، فإن لو بكن لهما منه حلف الزالية على دهوى كال يا حدمهماء فإن حلف برئ عن خصومه ودره وترته المار في يده كما كان، وإدا أقامًا فيهة قال أبو حيمة : يقسم العار بينهما أرباهًا بطريق المنزعة ، وقال أبر يوسمه ومحمدا يقسم أثلاثا بطريق العول واللضاريف

١٦٨٥١ - دار أي يدي رحل منها منزل، وأي بدي رجو الحبر منها منزل أخبر، ادعي أحدهما أن جميم الدارلة، وادعى الإخر أن الداو بنهمه نصفان، ولا ينة لهما، حلف كل واحدامتهما على دعوى صاحبه، فإن حلفا فللترل الذي في بدعدعي الجليم بشرك في يديمه فأنه فريء عن دعيمي السمت بالحليب، فيعياد الأمير إلى منا كيان فيس الدعوى، ويقصى مصعب المزار الدي في بدمدعي النصف، وبترك بصف المزل في بد مذحى النصف في يلده على حاله و ويقضى بالساحة بينهما، أمنا الفضاء له ينصف النزال اللذن في بد مدعى النصف إفرار بذلك لما قال. الدار بيننا بصفالاً ، وأما نوك النصف في مد مدعى التعليف اللانه بريء عار دعوي صاحبه في ذلك النصف، وخاد الأمر في ذلك التصف إلى ما كان قبل الدعوى، أما القصاء بالساحة بسهما لأن الساحة في أيديهما: على الشيرع، فإمهما يستعملانها، وينصر قال فيهما على السواب

فرق بين هذه المسألة واسما إدا كانت الدار في أبديهما ، و سن في بدو احد منهما شيء بعيده فقال أحدهما الذار بيتنا نصفال، وقال الأخرا: الدار كلها لي، فإنه يقشي لمكل والحد منهما مالالفي يدهم والانقضى للدعي الخبيع بشيء الدعي يداللدعي النصف ا وههنا قال. وقضي للدعى الحسيم بنصف النزل الذي في بد مدعى النصف الأز في ندك المُسألَة أمكن تصحيح إفراره من عبر إثبات استحقاق شيء عسه؛ لأنه أفر لصاحبه بتصف أسم من الدار، وفي بداصا حيه بصف شائع من الدار، وفي هذه المسأنة لا مجكن تصحيح إقراره باستحفاق بصف المتزل الذي في يده الأن المزل الذي في يده من جملة الدار ، وقد أفر له منصف الدار شائعًا ، فيكون مقرًا له بنصف هذا المول شائعًا ، فلهدا المرقل

عاد إلى أول المسألة، فقال: دعى أحدهما حميع الدر، وادعى الآخر نصفها، ولم يزدعلى هذا، يعي قبال الأخور عصف هذه الدارلي، ولم يؤدعل هذا، يعي قبال الأخور؛ عصف هذه الدارلي، ولم يؤدعل المفتى المسبع بشيء عافى يد مدعى المصف، ولكن مما في يد مدعى المصف، ولكن مما في يد مدعى المصف، ولكن مما في يد مدعى المنطق يترك نصف له والنصف الأخر يكون موقوقًا إلى أن يقيم مدعى المهتم البيئة، وإغاجه السرق؛ لأنه لا قال اللهار بيننا تصفال، فقد أقر لصاحب بنصف المزل في بده، وإغاجه بشيء وإقادار الإنسان عاق تصحيح، وإذ قال: عصف الدارلي، فما أقر لصاحبه بشيء من اللهار إعاده على المؤرد أن لا يكون ذلك لمدعى الجميع، لجواز أن لا يكون دلك له، ولا ندعى الجميع، بل يكون لغير عما، وإن أنام البنه في هذه المسورة، فيلت به كل واحد منهما على ما في يكون لغير عما، وإن أنام البنه في هذه المسورة، فيلت به كل واحد منهما على ما في بد صاحبه، بقضى ندعى الجميع، جميم المزل الذي في بد مدعى الجميع،

1904 - دارسفلها في يدي رجل، وعلوما في يدي رجل آخر، وطريق العلو في ساحة السفل، ادعى كل واحد منهما أن جميع الدار له، ولا يبية نهما، فإنه يقعني لمساحب العلو بالعلو، وبحق المسر في الساحة، ويقتمى نصاحب السفل بجميع السفل ، وبرقسة طريق العلو، وبجعل طريق العلو في حق المسركان في يد عماحب السفل، وكذا ذكر المساكة في كتاب العلو، وذكر هذه المساكة في كتاب طميلح، وقال: يقضى بالساحه بينهما، وإنها احتاف إغواب لاختلاف الوصع.

وضع المُسألة في كتاب الدعوى. أن جميع السفل كان في بد صاحب السعل ، فإنه قال: دار سفلها من بدي رجل، والهام " كتابة عند الدار، فقد جعل حميع السفل في يد عماحب السمل، إلا أن صاحب العام كان يمر في الساحة، فيقضي لصاحب السفر. يجميع السفل إلا في حل المرور، وموضوع ما ذكر في كتاب الصلح أن في يد مدعى السفل مازن السفل، والسناحة في أيديسماه عابه قال أعلى دار يسكن فيها رجلال. والمنفل مازن السفل فيها رجلال. والمحدما من السفل، والأخر في علوها، فقد أشار إلى أنافي يد صحب السقل منازل السفل، وكان يد صاحب السفل على الانفراد دينة على منازل السفل. و لساحة في أيديهم الأنهما يستعملان الساحة استعمالا على السواء، فيقضى بالساحة بيهم لهذا.

المحتود الناسب و وحدد بعضهم دعوى المعقى، والاينة لو احد منهم، فقول: والاعى الأخير الثلث، والاعى الأخر السنس، و وحدد بعضهم دعوى المعقى، والاينة لو احد منهم، فقول: يجعل الدار في أيديهم الثلاثا الاستواءهم في اليد، ويقتلى للدع النصف والنلت لكل واحد منهم عافي بلده أنها مدعى النطق فلاله يدعى شف المنا الثار، وفي بلده الثلث، وقوله فيما في بلده مقبول، وأما مدعى الصف طلاله دعى المنا للخمية نصف الدار، وفي بلده الثلث، فكان مدعياً جميع ما في بدء، وزيادة سدس إلى تح مالتصف عافى بد صاحبه ولا يقبل فيما في بد صاحبه، فيقال قوله فيما في يده و ولا يقبل فيما في يد صاحبه ولا يبرئة، وهو صدس النار، ويوقف برحة منا الدار، وهو يليه منذ الدار، وكان مدعي لنفسه صعب المساحب النصف، وقوله فيما في يده مقبول، وأما النصف ، الأحر ، لذي في يده لم يقر به لمساحب النصف، وقوله فيما في يده مقبول، وأما النصف ، الأحر ، لذي في يده لم يقر به عدم حب النصف ، خواز أن لا يكون له أيضاً . ويكون لفيره، فيو فف ذلك النصف عده النصف ، خواز أن لا يكون له أيضاً . ويكون لفيره، فينو فف ذلك النصف عده النصف بية سدس الدار؛ لايه ادعى لنضه نصفاً لمائه، وقد تم له الثلث، فيقى دعواه في سدس الدار، وذلك في بد صحيم، إذ ليس أحدهما أيسرف له الثلث، فيقى دعواه في سدس الدار، وذلك في بد صحيم، إذ ليس أحدهما أيسرف له الثلث، فيقى دعواه في سدس الدار، وذلك في بد صحيم، إذ ليس أحدهما أيسرف له الثلث، فيقى دعواه في من الأخر.

1740\$ هار في يدي رحلين ادهى أحدهما كل الدار، وادعى الأخر نصفها . وأقاما حميعًا البيئة، فشهد شهود صاحب النصف أن الدار كانت لأبيه، وألى الذي ادعى الجميع، فصارت ميرانًا بينهما عيفان، وشهد شهود صاحب الجميع له بالجميع، فإن الدار بينهما يكون أرباعًا؟ لأنهم فاشهدوا على المرات، فقد شهدوا أن له النصف مما في يده ويد صاحبه؟ لأن المبراث في جميعها، فقد شهدوا به نصف ما في يد مماحبه، ولو شهد شهود صاحب النصف أن الدارية، وبن صاحب الحميم عنهان، اشترياها من علان بينهما مصعان ، وشهد شهود الأخر على الجديع ، قال الدو بشهم. تصفال.

قبال أبو حيشة وحيمة أقد: في دار في يدى وجل يدعى لمستمها ، وادعى أحر تعطها ، وأقاما البينا ، فالدار بينهما نصفان ، ولم يحيم أبو حنيفة في هذه المسألة بصيب كل واحد منهما في بصف الدار ، في عبل بينهما بصفائه ، وإن أما أخر بينة هلى جمعها ، فإنه يجمع نصيب صاحى التعلق في لعيف الدر ، و حمل بصاحب الجمع النصف حالها ، ويجمل البصف الأحر بينهم ، فقد برك فوله في هذا ، وكان يشعى أن بضارت كل واحد من صاحب التصف والنصف في جميع الدار ، ويصرب النائد

المحدداً يقول الوادر هرنام الدان سمعت محمداً يقول الني داراس بال المحرير العلى المدان الوادر هرنام الدان المحروب المحمداً يقول الني داراس بال الدان كل بالمحروب المحروب المحروب المحروب الدان كل بالمحروب المحروب الم

ت ١٩٨٥ - وفي أموادر مند و عن أبن يومند ، وجل أف ام به على رجل أن نه عليه على رجل أن نه عليه الله عليه وجل أن نه عليه النف في الله الأنف بيهما مستفاد ، عال في قول أن أبي حيشة وحمه الله الدائم وبعها ، وقال أبو يومنف ومجدد : هي بهما أثلاثًا .

١٩٨٨٧ - وفي المشغر ". دار في يدي رجل، ادهي رحل أسها لينه وبين الذي في يديه نصاه ان، وجدم داذلك الدي في يديه، وادعى أن كلها له، فسأل القناضي الدعي البية على ساادعي، فأدم البينة على أن هذه الدار كانت لأبيه دلان حات. وتركها مبرالًا

⁽¹⁾ وفي الأمان : في الحراثول لبي حلفة

الدخاصة، لا وارت له عبوه، قال: إلى لم يعاً والمدمى أن المستقد خوج بني الدي الدار في يلاو بدرات من قبله و فيهاهؤ شهر دوار طبة واور فال الأد كنت بعث تصفها بألمه درهم وبالصندقة القاصي فلي النبع وأثم يجعله مكانيا لشهوده وقضي الاستعما الهذار مسراليًّا عن أنسه . فإن أحضر به طلق أنه باله التصف من للدعي علمه بألف ورحواه أو أنه فينا لحدهم العاراعلي أن سنبهاله النصف منهاء قشك بينه على ما دعي من ذعاده وقضي قديان الركلها مدراك عن تفويد . وقضي مصمها للمدعي الأخر معادم الدعي إن ك.. الدعى البيخ، وكناه فلمدعى من المناعي عليه الثمن، وإن فعام المبية على ما الدعى من الصابح، أنطقت الصلح، وأودت اللاز كالهند إلى الدخري، الآية لم يأحدة للتصف عوصًا، فإن قال للدع أعليه في الصنع حي أفام اللاعي النبية عليه بالصنع أن الصالح المدي فيس المريض حائزاً أن والم أعلك له من الدار نسبنًا، وقد أقر أن لي عبق الدار . فَأَنْ أَحَقُ مَنْصِيفَ لَلْمَارُ فِيهُ مَحَكُنِ إِنَّ أَوْفَ فَيْ يَوْضَا إِلَى فَهِ أَمَّ ۖ لَأَن للاس أَكُرُم الرِّيمَةُ أَنْ تصف الدار للمدعى من وجه الصلح، فتحجل فوره من قبل بصلح، ألا فري أيامن بالرداء أالمنا رحوا معيف والفايصاف بمرفهو فياده الماراة أن الماراة فقبال العلاق وعني فلنبتري منع والمرائ ببيته فالمت على أب العبد حراء وأعنفه العاجبي بحصرة بالمرالقاراه و قال بانغ الناوز إما أفوت لدوال بادان و لأبي فيت بعيدهم الدام بالعدر، فبالقاضي بجعل إفراره من فبل البيع، وبرد الدار عليه، كنا في مسألننا -والله أعلمو-

الفصل التاسع في دعوى الميراث

١٦٨٥٨ - إذا قال في دعواه: هذا العين ملكي `` ورئته عن أبرى، أو قال: حسار حد الَّمَا لِي عزر أمري، أو كان الشهود شهدوا أن هذا العين ملكه، وورثه عن أبيه، أو قالوا: صار هذه العين ميراكا له عن أبيد، فالقاضي يسمع دعواه، ويقبل شهادتهم.

ولو شهدوا أن هذا العين كان ملك أبيه إلى يوم مرته، هات، وقرك ميرانًا لهذا اللاعران والمرغولون وترفه هذا العن أو تركه مواثَّاة فقد قبال لا نقبل الشهادة، ولا بد من ذكر قوله: وترك هذا العين ميراتًا له، أو من ذكر قوله: وثركه، ولكن هذا ليس بصيرات، فإنهم لا شهلوا أن هذا العين كان ملك أبيه إلى يوم مونه، ولم يتحرضوا نشيء آخر ، فالقاضي يقبل شهادتهم، ويقضي بالدار مبرانًا، نص عليه محمد في الشهادات، وافسألة بتمامها مع مروعها مرَّث في كذب الشهادات.

١٦٨٥٩ - دار من يدي رجل أصام رجل البينة ، أن أباه اشتسري هذه الدار من صاحب البديالف درهم، وقد مات، وصاحب البديجحد ذلك، قال: لا أكلفه السنة أن أماه مات وقر كها مبراتًا قد، ولكن أسأله البيئة أنهم لا يعلمون له واربًّا غيره، فإن تَقامه أمرت صاحب البديدفع الداو إليه، وإنما لم يكتف إقامة البينة أن أباء مات، وتركيها ميرانًا له؛ لأنه لما ادعى على ذي البديبعة من أبيه ، وكل بائع مقر بالملك تُلمشري منه صار دعواه بيم ذي البد من أبيه بمرلة دعوى إقرار ذي البد بالملك لأبيه .

ولو ادعر إقرار ذي البند بالملك لأبيم، وأضاع على ذلك بينة، كنفي ذلك حجة لْلْقَصْبَاء، ولا يَشْتُو مَا فَيْهُ جَوْ الْمِرَاتُ، كَفَا هَهَا، بَخَلافُ مَا لُو أَفَامِ البِينَةُ على نَفْس الملك المُمورث، وإنَّ كانت الغار في بدغير المدعى عليه البيع من أبيه، فالفاضي يسأله البياة. على أن أباه ميات، وترك مبيراتًا له؛ لأن المدعى على صياحب البيد هنا بفس الملك للمورَّث، لا إقراره بالمكك للمورَّث، وهذا لأن دعوى الإقرار على ذي البد في المسألة (1) مكذا في قدوم، وكان في الأصل: حلك لي . الأولى في ضمع دعوى البيع عليه، والمدعى في هذه المسألة لا يدعى البيع على ذي البد، فكان هذا في حق ذي البددعوي نفس الملك للمورث، فلا بد من جرّ الميرات، أو ما يقوم مقامه.

۱۱۸۳۰ - وجل قريفيه دارية عم أنه ورئيسا من أبيسه ، جساء رجل وادهى أنه المستراها من أبي ذي البد في حال حياته ، ولم يقل وهو يملكها ، وكذلك الشهود في شهادتهم لم يقولوا : وهو يملكها ، فالقاضى يقضى بالدار للمدهى الأن صاحب البد مفر علك الأب حيثه ودعى الارت ، وكذلك لو كان الأب حيثه ودعى المدعى الشراء من ألد ذي البد وذو البد بدعى آن أباه وهيها له ، فالقاضى يقضى للمدعى ببيئته ، وإن لم يقولوا في شهادتهم : وهو يملكها ، وإنما يحتاج إلى قول الشهود في شهادتهم : وهو يملكها ، وإنما يحتاج إلى قول الشهود في شهادتهم : وهو يملكها ، وإنما يحتاج إلى قول الشهود في شهادتهم : وهو يملكها ، في المدعى عليه الشواء ، بأن لم يدع التملك من حيد .

1991 - قبال محمد وحمد الجماعة ووراته لا ولوث في يديه دار، اعصاعا وجلان: أحدهما ابن أحي الذي الدار في يديه ووراته لا ولوث له غيره، وأقام كل واحد من الرجلين شاهدين أن الدار دار أبيه، حات وتركها مبرانا له، لا نعلم له ولمركا غيره، قسم القاضى بينتهما، عقيل أن تزكيا مات العم الذي الدار في يديه، فإن القاضى بسلم الدار إلى ابن الأح الانه وارث المبت، فيقوم مقامه فيما كان فيه بده، كما يقوم عقامه في أملاكه، وإن سلم القاضى الذار إلى ابن الأخ، لم وكبت المبتاك، فالقاضى مقامه في أملاكه، وإن ابن أخ في البد وبين الأحبى نصفان، وكان بنبغى أن يقضى بالدار كما المواجعي، الأو الأجبى شارج وقت الفضاء، وإن الأخ فوانيد، ألا ثرى أن ابن الأخ لو أقمام البينة على منا ادعى حان حياة العرة، ولم يقم الأجبى البينة على منا ادعى حان حياة العرة، ولم يقم الأجبى البينة، ولم يقضى البينة على منا ادعى، فإنه يقضى صبة الأجبى، البينة على منا ادعى، فإنه يقضى سبة الأجبى، البينة على منا ادعى، فإنه يقضى سبة الأجبى،

وكذلك إذا لم يفيما البيئة حال حياة العم حتى مات العم، تم أقاما البيئة، فإنه يقضي بالدار للأجسى، لهذا أن الأجنى خارج وقت القضاء حقيقة، فهو خارج حكمًا. وقد اختلف عيارة للشايخ في بيان ذلك، فعبارة بعضهم أن ابن الأخ لم يرث الدار من العم في هذه الصورة، والقاصي سلّم الدار إلى ابن الأخ على وجمه الحفظ بطريق

النيابة عن العم لا على وجه الميراث.

بيان حدا الكلام: أن المار صارت مضغرلة بعن الأحتى حال حياة العم، فإنه البت للأجنى جال حياة العم، فإنه البت للأجنى بإقامة بية صادلة حق الملك في هذه الدار ، وبالتركية ظهر أنها كانت عادلة ، ولهذا لم يجز بيع المدعى عليه ، وكون التركية مضعولة بحق الأجنى يمنع الإرث، كسا لو كان فيها دين مضغرق لأجنى بقيت الدار على حكم ملك العم كأن العم حيّ ، ولو كان العم حيّا ، ودفع الدار إلى ابى الأح على وجه الحفظ بطريق النباية عن العم ، أليس أنه يقضى بالقار ينهما بصفال واعتبر ابى الأح المن الأخ خارجا حكم في حلم المصورة مع كونه صاحب البد حقيقة ، ويكن تقرير هذه المبارة من وحه أخر ، ومنذكر دلك الوجه هي تعريعات عده المبالة في صادق الله .

وليس كما لو أقام ابن الآح البيئة حال حياة العم، وأقام الأحتى البيئة بعد وهاه العم، فإن هناك بقشى بكل الدار للاحتى، وتطل بينة الآخ؛ لأن هناك ابن الآح وقت القضاء صاحب البدحقيقة وحكماً. بيانه: أن هناك الدار حال موت العم مشغولة حن ابن الآخ الذي عو وارث لا بحق الأجنى، وضغى التركة بحق الورث، لا يتم الأرث، أن الدين المستغرق للمركة لو كان للوارث لا يسع ذلك جريان الآرث، فصارت العلا المركة وعكماً، وبقى الأجنى خارجاً حقيقة وحكماً، وليس كما الولم يقيما البيئة حال حياة العم حتى مات العم، تم أقاما البيئة؛ لأن مناك الدار وقت موت العم لم تكن حشغولة بحق الدورة سجري الا مبدو الدعوى، وبه لا بنيت المات، ولهدئ إلى مجرد الدعوى، وبه لا بنيت الحق، ولهذا المرى إلى المدورة الدعوى، وبه لا بنيت الحق، ولهدؤ، المرك إلى المرك المركة لابن الأخ، وصار مو صاحب البد حقيقة وحكماً

وعبارة بمضهم: أن ابن الأح وإن ورث الدار من العمَّ، وحيار ذو البد حقيقة، فقد متى خارجًا حكمًا ومعنّى.

بيمانه: أنه لم يمثك الدار على الوجه الذي ادعى وأراد، قبانه ادعى أن هذه الدار

⁽¹⁾ فكتافر ط، وكالاس الأصل وفاح: المجرم .

موروتة له من جهة الأب، لا من جهة العم، وله في هذه الدعوي قائدة معد موت العمرَّ حتى لا يتعلق بهذه الدار حقوق العم متى ظهر على العم دين أو وصية ، والمرجعةل هذا المفصود لابن العم عوب العمل، وصوره الدار ميرامًا لم، فيقي محتاجًا إلى بنبات ما ادعى والبينة لكونه ناك بظاهر يدما ولبس كما لوالم يقارما البينة حال حياة العبرحتي مات العمره مرأقاما البيئة ، فإن هناك يقضى ببيئة الأجنبي، ولم يحمل اس لأخ خارحًا ، وإن كان ماحة اجًا إلى إنه منه ما ادعاء بالطريق الذي فلناه الأما بقا تحليم الحاجمة إلى إثبات المدعى في جانب ابن الأم إذا كان لابن الأخ منازع في هذه الدار وقت موت العم، ثبت لمنارع منوع خصوصية بهذه الدار من بين سائر الناس، بأن أقام شاهعين أو أفام شاهداً و احداً ، فإن بإقامة شاهدين نبت له حق الملك ، وبوقامة شاهد واحد صدر محال إذ أقام ضاهداً آخر يستحق الدار، ووهت موت العم لم يثبث له ترع حصوصية من بين سائر الديري بأن وجد سجرد الدعوى لاتعتبر مقصوداني الأخابي هدوا تجالة، قالا تقين بيشهم وهذا لأد ماحو معصوداين الأخ تقادعي فديحتاج إليه لبز الأح بأن ظهر على العمَّ دين أو وصيمة. وقد لا يحتام إليه الن الأخ بأن لا يظهر عليه دين أو وصيمه وفقا يظهر وقد لا يظهر . توجب مراعاه مقصوده مي حال دول حال مراعبًا من الوحه الذي ساء ولمس كما لو أقام الله البيته على ما لاعي حال حياة العم، ولم يعم الأجنبي بينة، هونه بقضي بالدار كله للإحشى؛ لأنه لم يثبت لمارعه، وهو الأحمين وقت موت العمأنوع حاصاءها وأقبو عماطفار عزريين سائر الناس الأبع لم يوحدمته إلا سجود الدعوى، وفي هذه الحالة لا يعتبر مقصوده، وإذا لم يعسر اعتبر هو فو البد حفيقة وحكياه يقصى بيبة الأجنبي

تم إذا قصى لقاضى بالداريين الأج وبين الاجنبي تصفين، أقدم الرحل الاجبي مد ذلك بينة على ابن الأج أن الدار داره، ورئيا من أبيه، وأداد أحد "ما صدار لامن الاج، نو بكن له ذلك: لان قل واحد مهدما أقدم السنه على كل الدار، ولو لا بينة مساحبه لم حرم عن الدهن، وعلم أن كل واحد مهما صدار مقصياً عليه فيما صال لصاحبه بالنشاء، وبينة المقضى عليه فيما صار مقضياً عليه لا تقبل إلا إذا ادمى تلقى اللك من جهة المقضى له، ولم يوجد ههنا، فلو أن القاصى ركى شهود الرحل الأجنبي

بعد موت العمره ولم يرفئ تسهوه الو الأخر، فيضى بالدار قليدا للأجبى؛ لأن من الاحتيى قد ظهر من كل وحده وحق ابن الأخ عسى لا ينظهو و وليس لظهوره وقت معلوم، لينقض بالدار فلها للرجل الأجنى لهذا، ونبطل بهذابن الأخ حتى إذا ظهرت عدالتهم لا تقضى له بشيء منالم مقبراتها قالباً ألا أن التاضي لا قضى بالدار كلها للأحنى بالدليل الذي وكرما مع قيام ما يوجب القصاء بالنصف لابن الأخر، وهو شهادة خهودالي الأخ نفضي القصاء بالدار كلها للاحتى إيطال بنه من الأخر، والمقاضى ولاية يطال البيئة في حادثة لا يجوز يطال البيئة في حادثة لا يجوز القضاء بها في تلك خلاتة أيفاً

وإن جاء ابن الأخ بعد دفك بشهود، شهدوا أن هذه الدار داره، ورثها من ابد، قبل الفاضى شهادته، ونفها من ابد، قبل الفاضى شهادته ونفس حكل الدار الاخ الأخ المسواء جاء بشهود الحريف، أو جاء مثلث الشهود؛ لأه لو له بقبل شهادة سهوده إنها لا نقبل تصيرورته مقضباً عليه ببيئة الاجتى، ولا وحد إشاء الأه بية الاجتى فاحت على لعم، لا على ابن الأح، وهذا الحوب ظاهر فيها إذا جاء بشهود أخرين، مشكل عبدا إذا جاء مثلث الشهرد، وبشغى ألا نقبل شهادته في عدد الصورة؛ لأن الشاصى أبطل شهادته في عين عده الحادثة، وإن والدائمي منى أبطل شهادة الشهود في حددة لا نقبل شهادته في عين تلك الحادثة، وإن صادو عدد لا

والجواب عن هذا الإشكال من وجهين، أنصدهما، أن الفاضي ما رد شهادتهم أنهدة الكلماء بن ضرورة الفضاء بلك الذار الأحتير، ورد الشهادة إذا لديكن لتهمة الكذب لا يحم فنوله بعد ذلك، والثاني "إن كان رد الشهادة ليسة الكذب، ولكن ها محدثة أخرى عبر نلك المادتة لا أن للتهود عليه في الكرة الأولى العب والمشهود عليه في الكرة الثانية الى الأخ، والشهادة في الكرة الثانية المادئة المادئة أخرى، ألا ترى أن الفاسق إذا شهاد، وردّت شهادته في باب، وشهد لمشهود له في حادثة أخرى، ألا ترى أن الفاسق إذا شهاد، كذا هها، فإذ قال

⁽۱) كانت فأره العبارة ماكورة.

⁽٧) هكذا في ظاء وكان في الأصل وف وم: ﴿ وَقَصَى اللَّهُ رَا لَالْأَجْنِي سُوَّ ﴾

الأجنبي بعد ذلك: أنا أعبد البيبة على ابن الأخ أن اندار داري ورثتها، فالفاضي لا يصل. بينته؛ لأنه صار مقضيًا عليه من جهة ابن الأح.

قبال: ولو أن الضافسي ذكر شبهود إبن الأخ بعد موت العم، وما ذكى شبهود الاجتبى، فضى بكن الدار لابن الأخ، ويطلت بينة الأجنبي حتى لو ركبت شهوده بعد ذلك، لا يضفي له بشيء، لما قلنا في جانب إن الأخ، قبان أعاد الأجنبي البيئة على ابن الأح بعد ما قضى القاضي لابن الأخ، قبلي للاجنبي، فإن قال من الأخ: أما أعبد البيئة على الأجبي، لم ينتفت القاضي إليه إلما قلنا.

قال: فإن أفام الأجنبي البيئة حال حياة العم أن الدار داره، ورفها من أبيه، والم يقم الرائا البيئة على دعواء حتى مات العم، وصدارت الدار في يداين الأح يحكم الميراث، الم أقام ابن الاخ البيئة على دعواه، وزكيت بينتهما، قضى بالدار بيتهمه، وإن صدر ليد لابي الأخ الذوكرة من العبارتين.

وقد ذكرنا قبل هذا في عبد في يدى رجل أذام رجل بهة أنه عبده الشراء من ذى البد لكذا، ولقده، وأقام ذو البد به أنه عبد فلال الغالب أردعه إياه، لا تندفع الحصومة عن ذى البده لأنه النصب خصصاً بدعوى الفعل عليه، علو أن القاضى لم بغض ببيئة مدى الشراء حتى حضر القرله، وصنتى ذو البدني إفراره، فإنه بدفع العبد إليه، فإل ركيت بيئة مدعى الشراء، يفضى لمدعى الشراء، على المقرله، فلا العبد على المقرله، فلو أن المقرله أقام البيئة أن العبد عبده، كان أودعه الذي كان العبد في بده، يفضى بالعبد تله للمقرله، وتبطل بيئة مدعى الشواء.

وذكرنا ثمة عن العقبة محمد بن حامد رحمة الله: أن ابن سماعة كتب إلى محمد عن مسألة أفيد، ولم يذكر ثمة كيفية المكتوب، وكان كيفية الكتوب: ما بال الغائب المقر نه إذا أقام البيئة أن العيد عيده أودعه المقره قضيتم بالعبد له، ولم تقضوا بها بيه ويين مدعى الشراء نصفان، وأنتم جمنتم البدللمثر في الحكم، وإن كان العبد في يد الغائب المقرك، وإذا جملتم اليد للمقر صار الغائب مع مدعى الشراء خارجين بدعيان على ذي المدعيدة أو داراً. وذكرنا أن امن صماعة: استشهد بسألة تأتي معادهذا وهي المذه المسألة: ابن سماعة كتب إلى محمد: أن الأمر كما تقول: إن العبد يقصى بن المقوله وبين المدعى لنشواه بصغين، كما في هذه المبأله التي وقع الاستشهاد بها، وذكرنا ثمة أن القاضى أنا الهيئم كان يصمعج جواب محمد في مسألة العبد: أنه يقضى بالمبد كله للمغرله، وذكرنا وجه ذلك: أن مدهى الشراء يدعى الاستحقاق من جهه صاحب اليد الأول، والخائب المرقد لا يدعى الاستحقاق من جهه صاحب اليد الأول، ولهذا يثبت الترجيح الغائب المرقد وبين مسألتنا هده؛ لأن لبية الغائب المرقد وبين مسألتنا هده؛ لأن الاجتماع الن الاعتمال على أنعم، ولا يندى أحدها المتحقاق على أنعم، ولا يندى أحدها استحقاقا على عماحيه وبين بن ابن الأح على واحد منها بخاه من جهته حتى يترجح، فيقضى بنه وبين ابن الأح بصفان مر هذا الوجه، وصاحبه من جهته حتى يترجح، فيقضى بنه وبين ابن الأح مصفان من هذا الوجه، ومن مشايخها من انبع التاضى أبا الهيشم في تصحيح جواب محمد: أنه يقضى بالعبد كله للمقر،

وذكر بين مسألة العبد وبين مسألتنا قرفًا أخر، فقال: القرائه في مسألة العبد غير محتاج إلى أثبات ملكه في العبد وبين مسألتنا قرفًا أخر، فقال: القرائه في مسألة العبد عبد ملكا له عنى الوجه الذي ادعى بإقوار ذي الده، فاستغنى عن إثبات الملك لقسم إنما حاجته إلى أن بينة ملاعى الشراء على يبته ملاعى الشراء على يبته الخارج حتى يبطل بينته، وقد بين القرائه بما أقام من ليبية أن بينة ملاعى الشراء فامت على عروعه، وبالمودع لا يكون خصماً فيما يستحن في على صاحب الوديعة، قبطلت بينة الشدري، إلا أن يعيدها ثانية على الفواء هأما من صاحب الوديعة، قبطلت بينة الشدري، إلا أن يعيدها ثانية على الفواء هأما من الله يأداد وادعى على ما مراباته، فبنى مددناجًا إلى إقال، "كما دعى، فاعتبر خارجًا الذي أواد وادعى، فاعتبر خارجًا ممنى، والأجنى خارج حقيقة يقضى بالذار بينهما.

ولر أقام كل واحد مبيما شاهدًا واحدًا حال حياة العباء ثم مات العباء وصارت الدار ميراقًا بين الآخ، تم أفام كل واحد منهما شاحدًا أخر، وزكيت البيتان، فضي

⁽١) هكفا في الأصل، وكاد، مي بفية النسخ: "أو"

⁽٢) وفي الأصل "إنّات اللك ما هميّ

بالذار بينهما نصعان، وهذا الحواب لا يشكل على الرجه الشائي؛ لأن ابن الأح على الوجه الشائي؛ لأن ابن الأح على الوجه النائل اهتار داخار على على الوجه النائل اهتار داخار الإرث على ما مرء أم يشكل على الوجه الأولاد الأن بإقامة الأجنى شاها، واحداء لا يثبت ك حق الملك من الغار حتى يمشع الإرث في الغار حتى العاد مسرانًا لابن الأج، فيعتبر هو دو الهد، والوحد في دلك أن تقول: بإغامة الشاعد الواحد إن كان لا يميع الإرث في الغار لابن الأخ من حب إبد نه يثبت للاجنى حق الملك في المدار، يمنع الإرث الذي يعتسل حتى لا يستن ما أقام: الاحتبى من الشاهة الواحد بمحرد قول ابن الأخ الذي يعتسل المعدق والكدب.

بهاند؛ آن شهادة الشاهد الواحد من الأحنى المقدت معتبرة في الجعلة ، فلو ورث ابن الأخ المدار من انعم، وصدر قو البند لا مدوان يقبل قوله: إده ورثها من أينه لا من عده الأن قول الإنسان في ملكه مقبول في بيان جهة الملك واليد، وهذا العبد الذي في يدبك عبدى رهبه لي عبد الله، وصدا لله ، وصدا فه مبداته ، وكذبه ذو البد ، شم إن هذا الرجل عبدت عبدى رهبه لي عبد الله ، وصدا فه مبداته ، وكذبه ذو البد ، شم إن هذا الرجل قد ، حتى كان لعبد الله الذي البد حتى ملكه ، يحمل العبد في مداكه مفبول في جهة قد ، حتى كان لعبد الله الذي ورضا من أبيه ، ومني قبل قوله . إنه ورثها من أبه لا من عمه بيطل ما أقام الأحنبي من الشاهد الواحد ، وبنومه الإعادة تابياً ؛ لأنه لم يضم مضام العبد في هذه الدار ، ولم يتم بعص إفدة الشاهد الواحد على العم كإنمانه على عمه ، وبطل ما أقام في عده ، وبطل ما أقام في عده ، وبطل ما أقام الإجبي من الشاهد الواحد عبره إبرا الأخ الذي مو محتمل للصدق والكذب ، فالهذه العرورة امتم الإراث ، والتقريب ما فكرنا .

قال: ولو كان كل واحد منهما أقام شدهداً واحداً على العم، فلمدهات العم أقام الاجتمر شاهداً أحر، فؤكل تساهداً، وقضى القناصي له بالدار، ثم إن ابن الأح أقنام شاهداً أخر على حقد مع الشاهد الأول، فالقناضي لا ينتفت إلى دلك: فأن ما أقام ابن الأخ من الشاهد الواحد على العم قد بطل بعضاء الفاصي قلاحتي ببيئته ألا ترى أنه لو

(١) يوكذا بي طاف م، وكان في الأصل. اليام الإرث في الدار لحق الأحسى له من رحه أخر

كان أفاع شاهدين على العم، نبطل شهادتهما بقضاء القاضى للاجنبي بالمدار، فأولى أنّ يبطل الشاهد الواحد، فإن أعاد ابن الأخ الشاهدين على الأجنبي، فضى لدباندار؛ لانه لم يهسر مفضيًا عليه ببينة الأجنى؛ لان يئة الأجنبي فاءت على العم، وابن الأخ لا يدعى تلقى الملك من جهة العم، إنما يدعى ذلك من جهة أيه.

المحالة على محمد على الجامع البقاء المراح وجل بدعى أنها دارد، فأنها وارد، فأنها دارد، وأقام أخرج للدعى أنها دارد، فأقام أخرجة أنها دارد ورئبا من أبه فلان، لا وارث قد غيره، وأقام أخر على ذي البد بيئة أنها دار أبيه فلان مات، وتركها مبراثا له ولأخيه هذا الذي الدار في يدبه، لا وارث له غيرهما، وذي البيئنان، ذكر أنه بقضى باغذار بين الحارج الأجنبي، وين أخي ذي البد أرباط، ثلاثة أرباعها للخارج الأجنبي، وين أخي ذي البد أرباط، ثلاثة أرباعها للخارج الأجنبي، ورئبة على أم خلك، من مشايخنا من قال: ما ذكر في الكتاب قول أبي حيفة وحمه الله، أما على قولهما: يجب أن يفضى بالدار بينهما أثلاث، تلثاها للخارج الأجنبي، وثلثاها الأخي ذي البد، ومقا القائل جعل هذه السالة فرعا لمسألة أخرى ذكر ما في كتاب الدعوي.

وصورتها: رجل في بديه دار تنازع فيها رحلان أحدهها ادعى كلها، وادعى الآخر نصفها، وأقام حيمًا البيت، ذكر أن الدار بقضى بينهما أرباهًا عند أبى حتيفة على طريق المصاربة، فههنا بجب أن يكون كذلك؛ لأن الخارج الأجنبي ادعى لنفسه كل الدار، وأخو دى البدادعى لنفسه بكون كذلك؛ لأن الخارج الأجنبي ادعى لنفسه كل الدار، وأخو دى البدادعى لنفسه نصف المدار، ومنهم من قال علم المسالة على الموفق، وما ذكر من الجواب قول الكل، عرف ذلك برواية ابن سماعة في أنوادر، عن صحمد: أن القاصى يقضى بالدار بين الخارج الأجنبي، وبين أخى صاحب المدارياتكا.

ويبان ذلك: أن الأجنبي مع أنمي في البند كل واحد منهما يدعى جمعيع الدار لابيه ؛ لأنه يدعى الملك لنفسه بطريق المبراث عن الاب، وصع دعوى أنني تي البند جميع الدار لابيه ، كما صع دعوى الأجنبي ؛ لأن أحد الورثة ينتصب خصماً عن المبت فيما يستحق له . وإذا صع دعوى قل واحد منهما جميع الدار، صار كأن أبا كل واحد منهما حي، وادعى لنفسه كل الدار، وشهد الشهود له بذلك، وهنك يقضى بالدار بين الأنوبين نصفان، تكذا مها بكون نصب الدار الإبي الأجنب، والنصف الأبي أخي ذي الدولية وهو ربع الدولية وهو ربع الكل ، فإن في زعمه أن هذا النصف له والأخوه كل واحد نصفه ، وهو ربع لكل ، وأخوه الكل ، فإن في زعمه أن هذا النصف له والأخوه كل واحد نصفه ، وهو ربع لكل ، وأخوه الابدعي ذلك الربع لمضمه ، فيستحفه الأجنب ؛ لأن الأحنبي أثبت كل الدار تنفسه الكن لم يفض له بجميع الدار لمازعة "أخي ذي البيا" إيام، والاستازعة الأخي ذي البيا معه إلا مي مقدار الربع ، فيسلم ما وراء الربع للأجبي ، بخلاف مسأنة الدعوى ؛ الأن هماك مدعى الجمع يدعى النصف لا عبير ، هماك مدعى النصف يدعى النصف لا عبير ، هماك مدعى المعلوف ؛ أما مهنا بخلاف .

فون أولد فو اللهد أن بدخل مع أخبه في الربع لذي صدار له، وقال له: قد أقررت مأن المنصف الدي أصناف الأبينا من حده الدار بني وجلك نصف لا فيصا ورد طبعه الاستحماق يكود مستحماً على الكل، وما نفي يبغى على الكل، فلس له ذلك: الأنا من حجة أخبه أن يقول: الاستحماق ورد عليك بجمودك، وجمودك حجة في حقك خاصة، دول خبرك، فهو بمنزلة بصرائي مات عن النبل، ثم أسلم أحدهما، ثم شهد نصوافياذ على أجه المصرائي، ولا يرجع مو على أحبه المسلم بني، الأن الاستحقاق وقع عليه بما هو حجة في حقه دون غيره.

أو نقول بعدارة الخرى: الأخ يقون الذي البسحة في وده عليك الأطلاك من دا البد، أما أقافكت خارجً، وما كان المقاضى أذ يقض بنصيبي لاستواها في كوننا خارجين، أو نقول، عبارة أخوى : الأغ يقول قلى البدا فضاء القاضى بالرام ألاجتنى انصرف إلى نصيبك حاصة الآن تصحيح فضاء القاضى واجب ما أمكن وإغايصح فتساء الفاضى بكل الربع للأحني إذا كان كل الربع لذى البد، أما إذا كان مشتوكًا بيته وبين أحيه الا يضح في نصيب أخيه الأن الأحيى ضور مقضيًا عليه فيما صار الأخى ذى البد بالقضاء، وبينة المغضى عليه الا نسمح على المنضى له إلا إذا دعى تلقى الملك من جهة المنظمي له، فعلم أن القضاء انصرف إلى نصيب ذى البدخاصة.

⁽١) هكندا في الأصل، وفي أبط ال لمنازعة.

⁽٣) مكانا في حط ، وفي الأصل أخر الباد

قال: ولم كان الذي في بديه الدار أفي أنه ورثها من آيية بعد ما أنكر الي اتف ويعد م أقامًا البيئة. فالحواب فيه والحواب فيما إذا تديغر بالوراثة حوام، بقض بثلاثة أرباء الدار للاجنس، ويربعها لاخي دي المدة لأنّ فراره لم يصبح في حق فحمه و لأن أخياه استنحق ربع الدار بالبيئة ، ويزفون صباحب اليد يبطل ذلك الاستحقاق ١٠ لأنه يصبير صاحب البدامع صاحب البدالة الأن التركة في بدأ صدالورثة فنها في بدالكر حكما على ما عرف، وبينة ذي البد في دعوى اللك الطلق والبراث مريسة الخارج لا غيرا عندناه فلم يصح إقرار ذي اليدفي حلى أخيمه وصار وجوده والعدم بمنزلف ولو العدم بإفراره ألسن أنه يقصي بالداو سيبما أرباعات فكفاحها

وإن كان رفر او ذو السامالوراثة قبل إفامت البينة، ثم أقامنا البينة ، يقضى بكل الدار للأجبيع؛ لأن إقرار ذي البد في هذه الصورة صحيح في حق أخيه ؟ لأنه لا ينض عليه حقه؛ لأنه بمجرد لدعوي لا يستحق شيئًا ، فإذ صح إقراره في حق أخيه صارا جميعًا ذا البدعلي ما ذكرناء وكان بهة الخارج أوليء فاهذا فصي بحميم اللدار الأجميل

قال: ولو كان دو البد مر الاعتداد ادعى أن هذه الدار كالت لأبيه، سات وتركيف مها لكَا بينه وبين أخيه قبلان، وأخوه غانب، فأقاه الأجنين ليبيئة على أنها داره ورثها من أبيه ، وقضر بالماضي بالمدار للاجنس سنيه ، أبو حضر آخو دي البد ، وأثام البينة أن الدار كانت لأبيه فلان مات، ، تركه مدانًا بنه ، وبين أخيه دي البد، عان القاضي لا يقيل بينته: إذَّن إقرار صاحب البد قبل إقامة الأجنبي البيئة صحيح في حق أحيه على ما مر . وثبت رافياره كون الدار مبراتًا منه ومن أخبه الغائب موأحد الورثة بنتاصب خصامًا عن الميت وعن بافي الورثة فيسا بكون ميراقًا عن الحيث، فعسار الغائب مقصبًا عليه بالقصاء على ذي البدر فلإ نقبل بينه بعد ذكك

وإذ كنان إقوار في البد أن الدار مبيرات بيه وبين أخيه العانب قلان بعد ما أفام لأجزيل طليه البيدة أبها داره ورتهة من أبيعه وقضي الفاضي عليه للأجبلي بكار الذاراء أمر حصر أخو ذي البد، وأقام لبينة على أن الدار كانت لأبيه، مات، وتركها مبراثًا ب ومِن أحيم، قبل القانسي ببنه؛ لأه إقرار ذي اليد على أخيه في هذه الصورة لا يصحره

⁽¹⁾ هكذا في الأصل وف. وكان في ظاوم اللانه بصير صاحب البدمع صاحب المدا لأن المركة

لأن الأحسى سنته استحق الفاضر على صاحب البديج سع أسار على الذيكو لا المقصى على الذيكو للفضى عليه والمدالة في المنظمة عليه مناحب البديك في المنظمة على المنظمة المنظمة

1744.7 قال، وإذا قالت الدار في بدي رجل مدس أذها له حق الأحد الاحق الأحد فيها، حاد رجل و دعى أنها دو و فعلى الماضي الماضي و دعى أنها دارو و دعى أنها دارو و دعى الماضي الدار في بدياء و الدى كانت الدار في بدياء أن الدار في ندياء في الماضي بنفضي بدها من فنار الأحر عن البده و بدع نسمه الذار على حاله في إد المقدس أنه و و في البده و بدع نسمه الذار على حاله في إد المقدس أنه و بدع نسمه الذار على حاله في إد المقدس كون الدار عبر أناد وإنما فعلم الديارة و الماد الدارة و الماد الدارة و الماد الدارة والماد الماد الدارة والماد الماد الماد الدارة والماد الدارة والماد الماد الدارة والماد الدارة والماد الدارة والماد الدارة والماد الماد الدارة والماد الماد الماد

11.418 - إذا كانب الدار بين ثلاثة نقر غمو مقسومة، منت أحدهم، وأقام رجن البيئة أنه أحواليك ووارثه، لا يعتمون له وارثا غيره، وقصى التاضي له معارب البت . تما جاء وجل أخير، وادمي أنه ابن لبت، والنقر، لاح، وصدقه الشريكان في الهاره فأراد أن بدع في تصبيها، لا البهة أثرا مشركة في الاار، ليس له دلال

و كالذات لا يدخل في فصيف الأخ القصي له تنصيب البت. أما لا يدخل في تصيب الأج: لأن دلك صار ملكًا له ظاهرًا بعكم القصاء، والبك الذاب للإنسان لا يستحق إلا لإمراره أو يبيه تقوم، وموجد شرء من ذلك مينا.

وبو تين. و حدت البيئة هيت الآن الشريكان شهدا بدلك له الامان المدكور على الكتاب أنهام سهدا به وزهر الإسماد ليس بحجة على غيره الرأم الايدعن في تصيب الشريكين الذاكر أن له شركة في الدار الأنهاما إلى أقراله مصيب البيت، وبصيب أنت المدحية الأرام عميد الدائم والأن كشاء الذاعبي الصرف إلى تصيب البيت تصحبكا للمضاء، هوها أفراله بما في بدالأخ الاما في أيسم ما أ. فيلا يكون له أن يدحل في ا تصييمها

خال هي الكتاب: ألا نوى أن وجلا بو أقام بيمة، أنه السفري من المب في حيباته تصحمه بالف هرهم، ومقد الاسن، وقصي الفاضي له بالملك، وجمعه ونوث بليث أن البيع لم يكن، وأن المناعي سطل في دعواء، وأن سهوده لسهدوا بزور، أكان لموارث أن بلخل في نصب الشريكين؟ لا شك أنه ليس له ذك؛ لأن التابت بالبينة كالثابت هيالًا.

ولو عابنا أن المبت باع مصيم من الدار ، لا يكون لوارث اللت أن يدخل فيما في بد الشريكين ؛ لأن المبع الصرف إلى نصبيه خاصة ، فلم يكن له أن يدخل بعد حدا فيما في يد الشريكين ، فكذا إدا انصرف القض ، وإلى نصر ب المبت لا يكون للابن أن يدخل في نصب الشريكين .

قال: ولو كان الأخ أحد نصب غير نفيا، بأن على عليه واخله والمحله والمحله والمحله في حقه وحل واحمى أنه أمن الميت، وصلاقه الشريكان في ذلك، وتعليه الأخ، دخل الابي في نصب الشريكين، أن وكونا أن قفل القاضي الصرف إلى تصبب الميت حاصلة، ولما تميز نصب الميت عاصلة، ولما تميز أعدب الميت والمحلة والما تميز أبيه الميت عن نصب الميارقة فيما في ينا الشريكين، أما فهنا أم يوجد ما يرجب غير تصبب أغيث عن نصب الشريكين وهو قصاء الفاضي، قبضت الدر مشاعاً بينه، على الشريكة، وما على يقي على الشركة، وها في منه بالاستبلاء للاغ عليه يتونى على الشركة، وما على يقى على الشركة، وما المي يقى على الشركة، وها في المناس على الشركة، وما في يقي على الشركة، وما في يقي على الشركة، وينا السنافي على الشركة، وينا السنافي على الفسركة بن الشريكين ويور الميت، فقول: الشريكان أقراعا هو للسيت في أيديسا لمدعى البوة، فيصور ذلك له بإدارة هما . وله خلى ما في يد الشريكين لهذا.

۱۹۸۹۵ - قال: ولو أن العار كانت في بدائلانة، فعات واحد منهو، وأقام وجل البية أنه أخو البيت ووارته، لا وارت له عبره، وقضى الفاصي بانتشت نهذا الاغ، ثم إن هذا الاع مع الشريكين اقتسموا الدار بعضاء أو بغير فضاء، وأخذ كل واحد سهم منؤلا

⁽¹⁾ هكذا في هـ. وعاد من الأصل مدرج. الأحوار

⁽٢) هكدا في تنا. وقاد في الأصلي وف وم الأب

مبياه اتبراحاء واجرال وادعى أبه ابن ملب وصادفه الشابكان ورادلك واكتابه الأخرا فإن الأبل بدحار مع الشريكين فينافي أبقيهما

عرق بين هذا والبنما قبل تفسمة ، وقد أخذ الأخ تصبب البلت طفياء الفاضي، فإله لاندخل الابر في تصيب الشريكين والفرق وهو أن بين التسميدات لا مدخل الإس في تصيب الشريكان؛ لأنهما أفرائه مصيب البتاء ، هيب اللب في يدالأم لسر في يد الشريكين من ذلك شيء، فأما بعد الفسيمة وصد ولي كل واحد من فشويكين ثلث ما كنان من بصبب المبت و لأن كار منزان أخذه كان واحد من الشريكين بالقسمة على تلاثة أسهمه منهم مراذتك ملكه في الأصار، وسهم منه من بصيحه ثم يكه بإراه للث موال تركه على شريكه مراحص بيعد وسهيم منعمن بصنب الأح ملكه بإزاه ما تراك عني الأح من تصيم، فإذا قرا بالأبي، فقد أقر أن النفك عافي ليدبهما له، فيؤمراك بالتسليم إليه : وإغافاتك وأمرومها إلى كار واحتدموا الشاولكان تلك ماكنان مزابعيسا والأخواذان القسمية في الوائميا، التفاوية إفواغ لعين الحق من وجه، ومبادلة من وجه، إمراز من حب إن الفسمة في الأصار وصعت لإفرار الأحسبان كما في فسمة الكيلات والورونات، والهدا بجبراكل واحداس الشركاء على القسمة، وسادلة من حيث إلياما بأخذ كن ورحد من الشركاء بعصبه ملكه في الفذيرة وتعصبه ملك صناحته بإراء المعص الذي فراته على صوحية من مذكرة. وهذا هو معني المادلة، والعمار تلعني المادلة و ﴿ قُولُ مُتعدُ فِي حَيَّ تَالِ شَيخُهِنَ لِكَانَ النَّمَاقِي ﴿ فَأَعْتَبُونِا مُعْلَى الزَّاقُونَ فِي حَلَّ الشُّوكَاءِ، فَأَحَمُ باكا واحد منهو على الفسمة، واعتبر للحملي الأنزاة في حتى البلث و إداليت هذا، فضول - لاس المقرالة تألث، فيعتبر القصمة مبادنة في حقم، كأن كن واحد منهمه المترى ثمت الفزل. القاي أحدمه بالفندسة من الأخ سف الفرال الدي تركه حليه و فوجي، على كل واحته منهما تسلسرتيت تبنزل الدي أصابه بالقسمة رأي الأبن

فإن قبل العلم القسمة شماعتبرت إهراراً في حق الشرشاء اعتبرت إفرازاً في حق القالف والم يعتمر منافلة، ألا ترى أنه لا يتحدد للشفيع حل الشمعة" ، فإلى من ماع تصف الدار ضائعًا وله ضعيع و فصلم الشعيع التسجود تداري الشتري فاسم اسائع والايتحادة

و () هكذه في طرد وف وجد وكان في الأصل () حل الشلامة (لأن الفسيمة كانت بليشنز في في الرام المذي ملكه المنتري

الخصم حق الشععة في الرمع الذي ملكه الشتري من بصيب البائم بإزاء الرمع الدي تركه على البائج، ولو أعتبر مباهلة بتحدد للشفيع حق الشفعة، والمليل عليه أن ليس للشعيد نفص قسمه المشتريء ولر اعتبر مبادله في حق الثالث كانا للشميع حق لقضيها، كما كان له حق نقض بيعه .

فلنا الإمام يتجمد للشميم حق الشمعه لأن حالة القسمة، كنان لمنششري القاسم المريكة له في الداراء والشفيع حاراء والشربك مقدم على الحاراء وإنجا لا يكون للشفيع أن بتعضر المساعة والأن مضهة لا رفيد الأحار تقضيها احتجبا إلى إعادتها ثانيك والثاميات القسمة عابزكما قبص المسريء لاتهامل قام القبصء لأناقش القسمة يكون القبوص بعصه حقه، ويعصه حتى عبره، وبالفسمة يصير المبوض كله حمه، وليس المتفيع أن بفض فض المنسول حيى بأخذ الدار من البائع للكون المهدة له على المائم من حيت إن البات أملي من المتشري، فكله: لا يكون به تقص ما يؤكله.

فون قبال ما ذكرتم أن القسمة في الأفساء المفاولة تعسم مهادلة في حق الذات مستعيم على قول محسد، عير مستغيم على هوا، أبي حثيها وأبي يوسف، فقاد ذكر با في كناب الإهوار إداكات الدوابين وحبن تصفوره وأوصى أحدهما تهول بعيمه موالدار لمُسْتَوى، فَمَ مَاتَ المُوصِيرَ، فاقتنعت فيريك المُوصِي مِنْ رَبَّة المُوصِي، إن وَفَمَ المُثِلُ لموضى به في قسم درتة الموضى ، فينه يصبح الوصيبة في حسيم المؤل، على قبول أبي طيقة أبي بوسف: إذ كان جميع المزل مخرج من نلت ساله، وإن وقع في مصاب شروك الموصي كالزالفه وحلي العبالمراث أنا وأحذ حموم درعايا ادتول الوصيي مي تلاث ماته على قولهما، ومو كانت هذه القصمة منافلة في حي لتالك، والموقيل له تالك، كالناه يجدمان بفالان بالمعرذا وقع الشول الماصي بعافي اصاليب ورثة الموصي أفارعها الوصيبة في نصف المرك الموصى م كما قال محمد الأن عمم المرار الموصى به ملك الوصي وفت الوصيف ويصفه ملك شويكه بإراء بصف النزاء اللتي نزقه على شريكه بالفسيدق.

١٩٨٨١ - ومن أرضي بعين لا يلكه، فم ملكه ، فيزة لا يصح الوصيحة به، وإن ملكه بعد دقك، إلا أن تكون الوصمة مضافة إلى حالة الثلث، بأن قال. إن ملكب فد. العين، فهو وصيبة نش، تم ملك العين، والوصية عهدا غير مصافة إلى الملك، وفاد قالا: يأنه يصبح في حسيم المتزل إذا وقع في تصبب ورنة الموسى، واعتبراها إفرالاً في من الشاقت، وهو الموصى له، وإذا وقع المتزل الوصي به في نصيب شريكه، كان بجب أن يقال: يستحق الموصى له الاحد يتصف ذرعان المتزل لا يجميعه الأن صف ما أصاب ووثة الموصى عدل الحرل الموصى به الأن نصف المتزل الموصى به كان ملكاً للمسوصى، وتصعه ملك شريكه، وهو إلما يستحق العدل بإزاء ما كان ملكاً له، الا بإزاء ما كان مشك

والأصل أن من أوصى يعين ملكه، ثم رال ملكه عن العين من غيير احتياره، وأخلف بدلا يتعلق الرحمية بيداه، كان أو أوصى مدد معينه لإندال، فقتل أبل موته خطأ، حتى يرجبت الفيمة، يتحول الوصية إلى مدله، فكذا هها، تتحول الوصيه إلى بدل النسف الذي كان ملكا فه، فأما النسف الأخر من النزل الموصى به كان منت شريكه، فالوصية بذلك النصف حصل في ملك الغير، والرصية في ملك الغير الا تصح، لا في عيد والإ في تبيء آخر؛ فكيف يستحق الوصى له الأخذ بذرعان ذلك الصف؟

قداد من الشابع من قال: مذهب أبي حيفة وألى بوسم أن هذه القسبة ومراز محض، والبدن بمنزله الوصيه، وهذا القائل يقول: ما ذكره من الجامع أفول محمد لا فولهما، وبعد أن سلم أن المذكور في الجامع أقول الكل، فالجواب لأبي حنفة وأبي يرمف أن المنزل الوصي به جميعه عنوك لكن واحد منهما يكماله من حيث الحكم، من حيث إن تصرف شربكه لا يهد فيه، لا في جميعه ولا في نصفه ضاماً كأن الكل ملك لا خر، وإذا كان الأمر حكماً اقول: إن وفع المراف في نصيب ورنة الوصي، يعتبر المنزل لكماله علوكا أشريكه من أصبه مثل لكماله علوكا أشريكه حكماً وقف الشراء الوصي بالزاكه على شربكه من أصبه مثل ذلك، إلا أنه مع هذا نصح الوصية منه في حصيمه، وإن أرضى السركة في المنازل، وقت الوصية وقمي الشركة في اللذار، فإن الشركة في الدار، فإن أنسب الملك منام الملك، في المنزل بالقسمة، فقام سبب الملك منام الملك، فسحت الوصية مسبب الملك منام الملك.

⁽١) حكفا مريش وكاز في الأحس وف وم النعبي أ.

وإذا وقع المترل الموصى به في نصيب شريكه ، يعسر المرل ممتوكاً لعموصي بكمائه من حيث الحكم، ثم حدر تشريك الموصى لما أخذ الموصى من شريكه مثل المك ، دكان جميع فرعان المتول بعلى المرابي بهذا الاعتبار ، فينحول الموصية إليها بالما ذكرنا أن الموصية بالمهن منى صبحت ، ثم وال العين عن ملك الموصى من غير العتباره ، واعتلم مدلاً أن الموصية تسحول إلى المدل . فإنه وجب تعبد الموصى أنى جميع المؤل ، واستحق الموصى اله الأحد بحميع المؤل ، واستحق الموصى الما الأحد بحميع المؤل ، واستحق الموصى الما المعرف عند أبى حنيفة وحمه الله الهدا ، لأن عند القسمة ثم تعبر ما الغالب ، وهو الموصى له .

وإن كان مكان الدر عبروت أو نباب، أو ما أشبه ذنك عا لا يكال ولا يورد، فالجواب فيها كالحواب في الدر عبروت أو نباب، أو ما أشبه ذنك عا لا يكال ولا يورد، فالجواب في الدرد عن جنس واحده أو كان من العدديات التنظارية التي يصمن مستهاكا بالمثل من جستها، وفسموا ذلك وأخاء كال واحد النك بغضاء أو معير فصاء وفإ الابن المثل به لا بدخل في تصبب المفرين ولأن اقتسمة مي هذه الأنبية وإوار لعين الحق عن حز الناس كافة وبس فيها معنى المادئة لعدم النفاوت بين الأجزاء، ألا لهي الحق عن حر الناس كافة وبس فيها معنى المادئة لعدم النفاوت بين الأجزاء، ألا تول الكن واحد أن بالحد نصيبه من غير فضاة ولا رضي وألا ترى أن تلاثة لو اغتروا ترا من حال على النات على الله أن يبيع تصبيه وهو الناك مراجعة على تلك الذار على نحر ما بينا حراجة على تلك الذار على نحر ما بينا

۱۹۸۹۷ و في الدود المعلى اعن أي يوسف: رحل أقستم بهنة على صيات أنه أحره لأبيه وأمه ، لا بعلمون له واردًا غيره ، وأقامت المراة بهنة أنها بشت المبت : إنه جعلت المبرات بهمها نصفت و لا أسألها "أبية أنهم لا بعلمون نها واردًا غيره الالل ألا ترى أن وجلا لو مات ، وترك ابنا فشهد الشهود أنه و رثه لا يعلمون له واردًا غيره ، وكل أحد أفا وبينة على سده أشركته في الميراث ، ولا أسأله بينة على عدد جديم الورقه

١٢٨٦٨ - وفي أنرافز بشواعل أبي يوسف: رحالان في أيديسما دار، أقبام

١٦) وق فارو: المثلهما ..

أحدهما بينة أن عذه الدار كانت لأمه ماتت، وتركنها ميرانًا بيني" وبين أبي أوبات في فيم مات الأب، وترك ذلك الربع بيني وبينك، وأضام الأخو بينة أن هذه الدار كانت لأبي مات، وتركها ميرانًا بني وبينك، قال: أخيد بينة التي ادعى ثلاثة الأرباع لنفسه، ولا أقبل بينة الأخر؛ لأن الأخر بدعي النصف لنفسه، وهي في يدبه، فيكون ثلاثة أرباعها فذلك من قبل أمه، ونصف الربع الأخر له من آبيه، ونصف الربع الآخر بحكم إفراره.

۱۹۸۹ - رجل ادعى على امرأه أمه تزوجها وأنكرت، نم مات الرجل، فحادت تعلقي صبراته، فلها البراث، وكفلك لو كانت الرأدادت النكام، وأنكر الزوج، شه مات الرأد، فجاء الرجل يطلب ميرانها، وزهم أنه تزوجها، فله الميراث، ذكر المسأنين في البيني من غير ذكر خلاف، وفي المسأنة الثانية خلاف بين أبي حنيفة وصاحبه، على قول أبي حنيفة: لا ميراث له البراث، ذكر الملاف على هذا الوجه في إفرار الأصل .

۱۸۸۷ - ولو أن امرأة ندعت على زوجها أنه ظلفها ثلاثًا، و أنكر الروج ذلك، أبو مات الزوج، فجاءت، وطلبت ميراثها منه، قال: لم أورقها منه، وكذلك إن كانت أكليت نفسها، وزعمت أنه لم يطلقها قبل موقها، وكثير من هذا الجنس من هذه المسائل ذكرناها في كناب أدب القاضي والمتهادات -والله أعلم-.

(۱) وفي الأصل: "بينر. ويبتك وبين أبي".

⁽٢) وكذا في نذه وكان فر الأصل وف وم: "لها وهو خطأ

الفصل العاشر في دعوى الرجل النكاح على المرأة وفي دعوى المرأة النكاح على الرجل الإخر

۱۳۸۷۱ - قال محمد وحمده الله العلى وجل ادمى من الرأة أنه تزوجها، وأقام على ذلك بينة ، وأقامت الرأة بينة على رجل أخر مكر أنه تزوجها، فالبية بينة الرحل. قال: لأن المرأة أكامت بينايا التي شهلت فهاعلى الزوج ، حيث شهلت شهود الرجل عليها بالزويج، وإذا شهدوا عليا بالتزويج، فقد شهلوا على كلامها.

ه قبال لو حسمة رحمه الله : لو أنام رجل بنه على المرأة أنه تروجها ، و أنامت أخت بنه على هذا الرحل أنه تزوجها ، فالبنة بنه الرحل ، يود، به إذا تم يوقت المبتنان و فناء و أشاء إلى المحلى ، فقال الأنها تقدر السنة على كاح لا ينسب ، يفسد ، ولو وقلب بنة الرأة وقدّه ولم يوقت بنة الرجل ، فدعوى الرحل حائزة ، ويثبت لكاح الرأة التي الاحاما ، وينطق لكاح اللحية ، وأواحل ثامع ، ضف ، فهر

17.071 - وفي الوادر هشام أفال: سيألت محمداً عن رجل وامراة في دار.
ادس الرجل أد الدار داره. وأن الرأة الدارة وأنه الم سلى داك وينه، و دست الرأة أن الدار دارها، وأنا الرجل هبارها، وأقامت على ذلك بينه، قال، أقبل بينة المرأة على أن الدار دارها، الأي أصحر الدار في يدى الرجل، وأجعل البينة بينة الروج في المتزويج، وأجعلها المرأة، وترويحها نفسها مه إفرازاً مها، أنه ليس بمنوك لها

۱۸۸۷۳ - وروي بشر على أبي يوسف اللي رحل وامراة الى أيفيهما دراء أقامت المراة الدينة أن الدار الهاء وأن الرحل عبدها وأقام الرجل بيئة أن الدار له ، وأن الرأة زوجمه تزوجها على ألف درهم، ودفعها إليها، والمريقم بينه أنه حراء وينه يقصى بالدار للمراف ويقضى بالرجل عدائلها.

ومراقام الرحل بهنا أندحر الأصاراء والمسألة بحامهاء كانت فلرأنا امرأته ويقصى

بأنه حراً ، ويقضى بالدار للمعرأة من قبل أن الدار والرأة كانت في بدى الروح ، حيث جمعها الرأت ، فالرأة عي المدعية المدار ، فيقضى بالدار الها كاروجين في أبديهما دار أقام كل واحد منهما بهة أن الدار داره ، وهناك يقضى بالدار للمرأة ، كما هها ، قال ا وهكذا قباس قول أبي حيفة ، ولز لم يكن لهما يهة كانت العنو الزوج ، وقال محمد في الوادر الراسماعة الدارة مورية الرحل بنه أنه حراً ، فالدار للمرأة ، وهي المرأته في هذه المشأنة

وفي أنواهر الن نسجت على ثو أقسم الرجل البيئة أن الدار داره، والمرآة أستند. وأقامت المرأة البيئة أن الدار دارها، والرجل عبده، فالدار بيتهما بصفائه إذا لم يكن الدار في أيديهما، وإن كانت في يد أحدهما تركت في ينده ومدرضت البيئان منهما، ويحكم لكل واحد مهمه بالحرية، ولا تغلل بيه أحدهم، على صاحبه بالرق

1748 - وروى بشرعى إلى يوسف: في رحل وامرأه المتعف في مناع من مناع النسام، فأقامت الرأة بيئة أن الناع مناهها، وأن الرحل حداد، وأقام الرحل بيئة أن لمناع الله وأن الرأة المراكم، نزوجها على ألف، ويقدما، دبل الرجل يقضى به عمالة المرأه، ويقصى بالمناع لها، فإن شهد شهود الرجل أنه حر الأصل، فضي بأنها المرأله، ويقضى بالناع له، هكذا ذكر، رعلي أياس السائه الأولى: يسعى الذيقعلي بالناع لها

ولو اختلفا في ذلك، وذلك المثاع في بد غرأة، ومثل ذلك في بدائر حل، قبهذا الأمر عبر الوحه الذي كتاعيه، بقصى بالنكاح، ويعتق الوحل، ويقصى ياهي بدكل واحد منهما للأخر مناع النساء كان أو مدع الرحل"، أو مناعهما حميهما إذا كان الناع في بدأ حدهما خاصة، دون الاخر، فالبينة بينة الدعي.

۱۳۸۷۵ - وفي التنظي ، لو أن مراة أقام مليها رجائية، لكل "واحد ميسا بينة أنها أفرت أنها امرأته احتلفت منه بأنف درهم، ولو يوفتا، فعيما أن تؤدى إلى كل واحد منهما دناه، وإن وفتا مردها دنل الوقت الأول، ويسطل عنهم مال الوقت الأخر، إلا أن

⁽¹¹⁾ وفي الأصل : إذا لقاع متاحه

اً) وفي الأعلم الوحال .

⁽۳) يوس سفاكي

بكور بيسهد وعن تنفضي في طلها العامة وبنروج، فيارمها المالان جميعًا، وإن لم يدخل مها أحدهما درم الكالان حميمًا إن وقتا أو فعربه قتا.

1947 . وهي المشبقي المطَّناة رحل قبال لاسترأة: زواحتيك أبوك، والت صغرة، وقالت المراه، رواحتيك وأما كنبره، فالقول قول المراق، والبند بيد الزوج.

1949 - مراة ادعت على وجل أنه تروجها وهر بكر به موادعي نزويجها بعد وقت وأقام البينة ، قبلت بينته ، وبثبت النكاح ، قال والنكاح مى هذا لا بشه السع ، ألا نهى أن رج لا او ادعى أد متر رج هذه المراة على ألف درهم ، و حسمات المراة ذلك ، نم الحاف بيئة على أنه تروجها على أنذان ، فيفت البينة ، وسعلت المهر أنفيز ، وكذلك لو أهامت البينة له تروجها على هذا المدن ونو كان ما الني البيع لا يقبل بينته ، لأن ولا . أكاليم .

الفصيل الحادي عشر في الرجلين بدعيان بالأبدى

1947 - إذا باع مستأجر الحالوت سلم الخالوت "ا من رجل، وقيضه المتنزى، فجاء صاحب الحالوت، واستحق السلم" من يد مشتريه ، فالسالة على وجهين : إن كان السلم" من عاد مشاعة المستأجر ، فالقول قول كان السلم" منطقة المستأجر ، فالقول قول صاحب الحالوت مع يجبه ، وإذا الحتلف، وجع المسترى على السناجر بشين السم" ، وإن كان من آلات صناعة المستأجر ، فالقول قول المستأجر ، ولا سبيل لصحب الحالوت على السلم" ،

وهي "فساوي أبي اللبث": إذا أنكر الدس عدمة أن يكون المحدود الدعي به في يده، فالفاصي يحلفه على البدأولا، فإذا حلف الدفع عنه الخصومة، وإذا تكل يحلف على الملك"، وهذا عالا يكاد يصح الآن فاندة البكول الإقرار، والبد على الصفار لا يثبت بصريح الإقرار، فكيف يثبت بالنكول الذي هو قائم مقام الإقرار.

رجل ادعى صحدوداً في يدى رجل أنه ملكه، وأن صاحب البد الخدم منه عبر حق، فقال صاحب البدة إن هذا المحدود كان في يدهده المدعى؛ لما أنه أخذه مثى بغير حتى، فأعالته إلى يدى، هل يؤمر المدعى عليه بالنسليم إلى المدعى، فقد قبل: لا يؤمر، وقد ثير : يؤمر بالنسليم إلى المدعى.

٩ ١٦٨٧ - وإذا تنازع رجيلان في دار يدعى كن واحيد منهما أنها في يديد، فيان

⁽١) هكذا في ظاء وكان في الأصل وها رم: اسكني احانوت .

⁽١٢ هكدا في ظ، وكان في الأصل وف وم. الكني احالوت .

الله) حكدا من طاء و ذاق عن الأصل رف رم السكني احالوت [

⁽¹⁾ مكانا في ظاء وكان في الأصل وف وه استكن العانوات!

⁽١٤) مكلة في ظاء وكان في الأصل وف وم السكني احاموت ا

⁽١) مكنا في الأميل وقد وجد وكان في ظ - المالات -

عرف الفاضى كون الدار في يد أحدهما، جعله لصحب البد، ويَن لم يعرف كونها مي يد أحدهما، وعن لم يعرف كونها مي يد أحدهما، وكل واحد منهما منح ومدعى عليه، فإن أقاما البيئة على البد، قضى بالبد لهما، ويجعل الدار في أبديهما، وهذا لأن دعوى البد مفصود، كما أن دعوى الملك مفصودا لأن بالبد يتوصل إلى الانتفاع بالملك والنصرف، فكما يتسح دعوي الملك يتسح دعوي البد، وبعد إقامتهما البيئة على البد يقضى بالبد لهما، لاستواءهم في الدعوى والإتبات.

فإن قبل: أي عائدة في إقامة هذه البيئة وفي هذا الفضاء؟. فلنا: فاندته أن القاضى إذا سمع البيئة على البد لهماء وقضى بالبد لهماء لو¹⁷⁷ وجدها في بد ثالث ينتزعها من يقه عمد طلبهماء وقبل ذلك لا ينتزعها من بد التالث.

وإن قامت الأحدهما بيدة نضى بالبداله، وإن لم يكن لهما يبنة، ولا لأحدهما يعلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه، كما لمو ادعيا الملك في هذه الداره ويحلف كل واحد منهما البيئة بالله من عي يد صاحبه، قبال حلفا برئ كل واحد سهما عن دعوى صاحبه، ويل حلفا برئ كل واحد سهما عن واحد منهما البيئة بالله منهي الدار إلى أن يظهر حقيقة الحالة، ولا يجعلها في يد وصاحبه، وقد برئ كل واحد منهما عن دعوى صاحبه بالحلف، فيوقفها، هكذا قاله بعض المشابح في تشرحه، وذكر مضهما عن دعوى صاحبه بالحلف، فيوقفها، هكذا قاله بعض المشابح في شرحه، وذكر برئ شرحه، أنهما إذا اختلعا فالغاض لا يجعلها في يد واحد شهما، ولا ينزهه من أيديهما، وإن نكل أحدهما عن اليمين، وحلف الأخر، لم يجعلها أو إقرار، والبدل والإقرار، من المناسلة بالما يعمل عبدا في بد الناكل الأمدلة وإقرار، حجة أو إقرار، والبدل والإقرار، من الإنسان إنا يصع فيما في بده؛ لأن مدله وإقرار، حجة على عبد، ولكن يمن النائل من أن يتعرض الدار؛ الأن يكوله حجة في حقه، وإن وجد القاضي المناه في بد النائل، لا ينز عهما من يد النائل بما أنفذه بين عدي، الأن النكونه بذل أو إقرار دلالة، ولو وجد الإقرار صديبك، الو وجد البدل على مدين، فالقائم على لا بنزم النائل من إن النكونه بذل أو إقراره دالله ولو وجد النائل، الإقرار دلالة، ولو وجد الإقرار صديبك، الو وجد المنافي على بنزم النائل من إن النائل، الإنهاد وإفرارهما يعمل صديبًا بين هدين، فالقائم على لا بنزم النائل من يد النائل، لا ينهد وإفرارهما يعمل

⁽١) حكفًا من ظاوم، وكان من الأصل وق: "أو". "

⁽¹⁾ وفي الأصل: في بداخالف الناقل:

فيعاليتهماء ولامعمل فيرحق غيرهمان كذاعهت

ثم إذا تعلق و جلال بعيل، ولم يقع البينة لأ مدهما حتى حصامه في أيدبيساه لو أقدم أحدهما بنه أن العين ملكه قضى له بالتصف الذي في يدحيا حسه، وزنك الصف الذي في يده على حالم، هكذا ذكر في بعض الراضع، وذكر في بعض الواضع إذا أقام الله تدي عالم أهام أحدهم والبينة أن المين بدرة على كلد بدرة هيئة على ما في يده بتصلى ما في يده بين صفح البيدة وينة صحد البدعلي الملك المطلق المطلق الريف.

الجواب. أنه مَا أقام البيئة على الملك معد ما اقام البيئة على البيق، فقد أعراض عن ثلك البيئة، فبعظت بيته على البيد، وصارت مسالتك رحلان تنزعا في عين، وأقام أحدهما البيئة على البد، والأحراطي، فقت، يقعلي ليماحب الدك، كذاهت.

۱۹۸۸ وقل واحد بدعى أنها في المحديد إذا شارع الشائع باراء و كل واحد بدعى أنها في بدء و أقاما البيئة على ذلك، ثم إن أحدهما قال أنا أقيم البيئة على ما هو أجود من هذا، وقال الأخراء أنا أقيم لبيئة على أن أبن مات وترك هذا لعين ميراك، والا و رك له عبرى، وأقيام بيئة على ذلك، تقبل في في في قصاء على الذي حاصمه وقوله في الكتاب أن أقيم أنبية على أجود من هذا إعراض عن بيئه الذي أقام قبل ذلك، حتى يصر حريرة و قبل أن بند على الملك.

1980 - وفي المنتقى الرجل ادعى" فيها رجل درا، وأفاه البيت فيقال المدعى عليه : إنها وأفاه البيت فيقال المدعى عليه : إنها ليست في يدى، فأقام الناس بدأ، فاشهادا أن الدار في يدالله عليه وفي ملك، فقد أفر بالدار للمدعى عليه ، فيالفني بالدار لله ، وإنا قال السيدهم أنها في بدء ، لا أضافهم أنها في بدء ، لا أضافهم أنها في بدء ، لا أضافهم أنها في بدء ، لا

۱۹۸۸۳ - و افا الحشيط وحدان مي دار بدعي أحسط النهما ماقه وفي بده. والأخر يدعي أب في يديم، وأنه أحق مها من عبره و ما اب كانت في يده وجرو من حهة علايه وقد وفعت مال الإجارة إليه ، أقا مات فلاق الأجراء ولي حق حس الذار إلي أن

 ⁽⁴⁾ وفي الأصل الدسي على قبر رجل!

يستوني مال الإجازة، فالدار يحمل في يده، كنان الشبح الإسام طهير الدين لل عيناني و حدمه الله يعني بأن الدار تحمل في أبديهما، و معنى منسامج زمانه كنان نفشي بأن الدار أحمل في بدهدعي الإجازة

المحدد المراقع الدعور على رجل في مقار في يديد وأن والم المدعي يبد على دعواه الابدوان بدير الشعود في شهاديم أن في يدالمدعى علياء والإفرار الايكني حوة الإنسان بدء حتى إن غاص والدعي علياء وإذا الرائا على ما في يد المدعى علياء والإفرار الايكني المدنى عايد والفاص لا يقور الدار مدخ الدن عايد والفاص الايقامي بديرة النار المساعى بشهادة شهروه على كون الدار في منذ الدول الشهادة الما في يده اليواد هكا. فكر الحصاف في أدب الماضى به في يده والمقرل في منا يحالف العقارة في الدار الشهادة أن أول المدعى عليه إذا أمو أن المنظى به في يده و مداك يكنى والا بحقال العقارة ويم الدعى ولد المدي ولا يوانعي عليه أن المدعى بدار الدعى عليه أن المعالى ولا يوانعي عليه أن المعالى ولد المعالى المدار في يده ولا يكون في يده ويكون في يده ويكون في العالى تمان المعالى في المائي بدار المدار المائية العقار المدين شهاده المهار المائية العقار المدين شهاده المعال في يده ولا يكون في يا الدار ويكون فيده ويكون في العالى في المائية في المائية أن ناحشا والمائية المائية المائية العقارة ويم المائية أن ناحشا على المائية المائية

فاما في المفول الإبنائي هذه السيمة فيه الأن المفول إن كان مسيهكا، وإقراد المدسى عليه والا أن المدين عليه والا أن المدين عليه والما في الدين و وقد أو المدعى عليه ما الله و وقرار الإبنائي المدين المساورة والما في الدين والما أن الله والما أن المدعى عليه والمدعوي والشهادة، وعند الإحضار بعراد القاصي معابلة أنه في بدالله على عليه ولا حاجة إلى الشهادة على دلال عهاد عهاد هو الفرق، وقد ذكر في كنات الأفصية عليه المسالة التي وأدكرها قبل هذه السالية التي وأدكرها قبل هذه السالية، ويجوز القصاه بالمدك، وإذا لم يشهد الشهود على بدائد على عليه، حوار الشهادة من عبر أنشهد الشهود على بدائد على عليه، حوار الشهادة من عبر الشهود على بدائد على عليه، حوار الشهادة من عبر

۱۹۱ وقی الأصلی ... بند هندهٔ مدهو فه عمل کاون اشار منگهٔ اما و تما یهٔ صلی ایرا مدهمارت و کلون فاضات عمل المانت ...

فقال، ما فكرنا احصاف توقعه وما خذ بعض طفايح، وما دكو في الأصيه قول محمده به أخد بعض خصيخ ، وقيل في المسألة بوايدن ، وانعنوى على أنه لابدأن يشهد الشهود على يذ المدعى عليه في العفاو، ثم على ما ذكره الخصاف إذا شهدوا أنها في يد ادعى عليه بسألهم العاضي من مدع يشهدون أنها في عدد أو عن معايد.

حكى عن القناضي الإمام الحين بن أحسد ألا العاشي بسألهم عن ذلك، وهو الصحيح و إلهم و بالسمعو وإمراوه أنها في يدوه فقترا أن دلد، وطاق أنهو أداء الشهادة على بده عليها و ربع موضع الشياف فقد انشيه على كثير من القفهاء اشتراط إقامه البيته وإنهات يده عيد ، فيها لم يعاينوا يد المدعى عليه لا يعن لهم أداء الشهادة على أنها في بعد ، فنهذا وجب السؤال

قال القاصر الإسماء هذا وهكاف إذا تبهدوا على السع والتسليم، فالتنافس سمال الشهيدون على المسليم إفرار الباتع، أو عن معادلة البيع والأسليم بها بختاف الماسه والتسليم بالمراز الباتع، أو عن معادلة البيع والأن الحكم وبها بختاف، فإلهم إذا شهلوا من معابلة البيع والتسليم، كانت شهادة علك بياته يوم البيع ، فرجب السيال إذ له لهذه الشار في بد الدس سب، فإن فقال المدعى الذال بيان بها والإن الخاص أخرى يشهدان أن عاد الدار في بد الدس سب، فإن القاصي يقلل المقاصي في الدارا في بد الدس سب، فإن القاصي يقبل ذالت على وياب الناف على على المدعى عليه البناسي بحسبناً لمعدعى الإنبات دعوام، فلا فير وابي ويان المدعى المعافي عليه البناسية على المعدود، وها المعدود، وها المعدود، وها المعدود، وشهد أحران بحدود المعدود، فالقاضي يقبل شهادة في ترافي حيداً والمهادة في توري والحدود بشهادة في توريد المعدود، والمعدود، والمعدود والحدود بشهادة في توريد المعدود والمعدال المعدود والمعدود المعدود والحدود بشهادة في توريد المعدود المعدود المعدود والمعدود بشهادة في توريد والحدود بشهادة في توريد المعدود المعدود والمعدود بشهادة في توريد المعدود المعدود والمعدود بشهادة في توريد والمعدود المعدود والمعدود بشهادة في توريد المعدود المعدود المعدود والمعدود بشهادة في توريد المعدود المعدود المعدود والمعدود المعدود المعدود المعدود والمعدود المعدود والمعدود المعدود المعدود والمعدود المعدود والمعدود والمعدود المعدود والمعدود والمع

 يعرف الملك فيها لواحد منهماء ومالمربعرف القاصي لانقضى به إلا بهذه ولكن يجمله حي أبديهما؛ الأنه عرف يدهما عدم، كذا ههذا.

وإدانة العلام تسرأ بتكلم أو صعيرًا يعير عن نفسه ، فقال أنا حر ، فالقول قولف ولا يقضى الغاضي لهما يشيء لا بالملك ولا بالرد ماكم ، ويقيما أبرنة على ذلك

ولواقبال. أناعب أحدهما ليريضدي، وهو عندهما الأله لما أفر جائزي فقد ثبت يدهيه عليه حفيقة وحكمًا؛ لأنابد الحرانشب على الرفيق. فهو بقوله. أنا عبد أحدهما رابد إبطال البدالتانية عليه لأحدهما حقيفة وحكمًا، فلا يقفر عليه بخلاف ما إنا قال: أناجر الأصل والأنه أنكل تبوت المداعلي نفسه وافادما لانثبت للحراعلي الحراء مكان لقول تولى، أما مهنا مخلافه.

و كذلك إذا كان العسد عي بدي رجل ، فأقر أبه لاخر ، لم يصمق ، والقول فول صاحب البدور ثم شرط في الكتاب أن يكون العلام كسراً بتكفيره وريديقول في معمى النسخ: ودا كان يُعمَر على نفيت، وإعدائشرط أن يتكلم ويعفل ما يقول، فإدا كالرجهذة العبقة ، يرجع إلى قوله .

وإذا كان العبد في إذ رجل وهو لا بعدً. عن نفسه، قال صاحب البشأنه عبسي. فالقول قوله، ويفضى له باللك، فإن كبر الغلام، وقال: أما حر الأصل، لا يصدق إلا لحجة ؛ لأنه يريد يطال ملت جرى القضاء به ، وكذلك إذا قال: أنَّ لقبط ، فهذا كقوله : أنا حراء فإن أقام ذرائيه بينة أبه عنده، وأقام العبد بينة أنه حر الأصور، فبينة العبد أرثي

١٦٨٨٥ - وكبر في الدبيس: رجار من أهز الحرب، وخن دار الإسلام بأمان، وحرج معه مسلم، ومن أيديهما بفل عليه مال كثير ، كل واحد منهما بقول. هو ملكي ومي يدي، وقدمت سة من السلمان أن البخل وما عليه للمسلم أو للمسدَّاس، قالته يقصبي به للذي شهد الشهود لعاكما لووقعت مثل هذه عنارعة بين المطمين أوابين الله ديني والدشامس الأنماء السارحسي رحمه الله: وبهذه المسألة طهر حطأ بعص مشابعنا فيما إداقال كر واحد من التداهيين؛ مالي وملكي، وفي بدي، أن اهاشي لا بلنمت إلى هذه الخصوصة ، ويقول: إنّا كان ملكك ، وهي بدّك ماذا تطفُّ مني ، فقد تص فهما على مسماع الدعوى حتى قال. بقاولها البنة الوالم حدق ذاك أنه يحتاج إلى

دفع سازعة الأخر، والبيئة قهذا المقصود، فمولة، وإذا قال له القاضي: ماذا تطلب مني؟ يقول لَنْقَاضَى: أطلب منك أنْ تمنع هذا من منازعيء وتقرر هذا الشيء في يدي.

١٦٨٨١ - وفي "نوادر ابن سماهة "عن محمد" في أجمة أو غيضة تنازع نيها فريقال، كل فريق يدعى أنهاله، وفي بديه، فضهد الشهود الأحد الفريقين أنها في يدور أر شهدوا لهما أنهما في أيديهما، فإن لم يسالهم القاصي عن تفسير ذلك، ولم يزيدون، فهو مستفيمه وإنا سألهم عن تعسير ذلك، فهو أوتق و أحسن، وهذا لأن اليد عس الأجمة والغيضة، إنما ينبت بالدليل، وعسى يرى الشاهد شيئًا يظنه دليلا على البد، ولا بكرد كما ظن، فإنا سأله ليزول الاشتباء، فهو حسن، وإنا لم يسأل، واكتفى عا قالوا، عَلَهُ ذَلِكَ ؟ لأَنْ السوال صبى مقضى إلى بطلان الشهادة مع كون الشهادة حقًّا، وهو نظير ما لو شهد الشهود بالملك الطلق، أو شهدوا بالدين الطلق، وقضى القاضي بشهادتهم هن غير أن يسألهم عن بيان السبب جاز، كذا ههنا، تُم نين ما يعرف به البدا^{ر، ع}على الغيصة والاجمة، فقال في الغيضة: إذا كان يقطع الأشجار منها ربيعها، أو يتعم بها منفعة تقرب من هذاء أو أشباهم بمسطل به على أنها في يده، وقال في الأجمة: إذا كان يقطع القصيء ويأخدها للصرف إلى حاجة نفسه أو للبيع، أو ما أشبهه، بـــــــــــــ عالى البغه الذي هو دلين الملك، وهذا لأن البد الذي هو دليل النك هو الغدرة على النصر فات التي تختص بالملك، ومعناه الانتقاع المطلوب من العين، وهذا لأن الحلك لا يراد لعينه، وإنما يراه اللائتفاع بالعين، فإذا شاهدنا فدرته على الانتفاع الطنوب من البد من غير منازع، علمنا أن البد التي هي دليل الملك ثابت في حضه، قلنا: و لاتنفاع المطلوب من الأجمة والغيضة والحطب والحشيش والقصب لاالزراعة والسكنيء فإذا شاهدناه يقطع الشجر والقصب وينتمع مها سِمَّا وغير ذلك من غير المنازع، فقد علمها باليد ناتي هي دليل الملك ، فيقصى ته بالملك .

١٦٨٨٧ - وفي كتاب الأقضية : وإذا تنازع الرجلان في دار ، وكل واحد منهمة يدهى أنها في يديه ، فأناع أحدهم بينة أنهم رأوا دوابه في هذه الدور ، ورأوا عدمانه يدخلونها ويخرجون منهاء فالفاضي لايقضى بالمدللذي شهدله الشهودي وصف له

⁽١) هكذا في نذوم ربي ب: "الدليل" وفي الأصل: "تسبب.".

حتى بقوتوار كالوا سكانا فيهاء فإدا فالواز دلك تضيت بأنها في بد صاحب العلمان والدوائب، وهذا له ذكره أن العبرة للمددرة على الطلوب مر العن، والدار لا يتبحد لنخول الغلمان وخروجهم ولربط الدواب فيهاء وإنما يتحذ لمسكني فيهاء فسدلم يشهدونا على ذلك لو بشهدو، بالبد عليها بدأ عي دليل الللك.

١٩٨٨٨ - قال في الفدوري: وإداشازع رجلان في دابة، وأحدهما راكب في السرج، والأحر رتبعه، قسم بالدابة للراك، في السرج، وثو كا، اراكبين في السرح، قضعي بالذابة بينهمال ولوكان أحدهما يقود للابة والأحر بسوقها وفصي بالدابة المفائدة الأن للقائد يدآء فإنه بسبك للحام الدابة، والسائل لا يدلم إذ المربكن واكبًا.

علِن قبل: إن لم يكن نشبانني بدعلي الدابة، فهو مستعمل لها بالسوق، وكما أن البدادليا اللك فالإستعمال دليا إلفنك أيضار

علم، الاستعمال إنما يكون دليلا على الملك إذا كان استعمالا يختص به المالك في الغالمية ومعنه أن لا يوحد ذلك غيلًا، إلا من الثالات أما زيا كون يوج مامو الثالث وغيره، فهذا لا يدل على الملك، وسوق الدَّنة كيما بكون من الملك بكون من غير. المالك، قبلا يكون وليلا على الذلك. ذكر هذو للسألة في النمير في أنواب الإعان، والم يذكر تمة ما إذا كان أحدهما تمسكًا وتجانها" أو والأحر متعلقًا بدنيها و قال متمايخة . ينبحي أن يقصى لعذي هو عملك بلجامها؛ لأنه لا ينعين باللجاء غاليَّة (١ الدَّلك، ٥ كيما يتعلق بالذب الملك بتعلق به غير المالك ، فكان الإحساك بالنجام أدن على الملك .

١٦٨٨٩ - قال في الجامع أن بساط عليه رجل جالس، ورجل أخر متعنق به، وكل واحد منهما بدعي أن الساط به ، فإنه بقضي بالساط بليما بعيفان ، فر في بين هذا وبين دار فيها رجلان فاعدان، وكال واحد منهما يدعيها لنفسه، عايه لا يعضي بيتهمه، وذكر مسألة البساط في القدووي، وقال: يترك السباط في أيديدها بيتهما تصفال، مريد به لا على طريق القصاف؛ لأن القمود على المساط ليس بيد على البساط كالتعلق به • فامينورا فيه

تُم الفوق بين البساط والدار على ما ذكر في الجامع أن أن في البساط ما فضينا

١١١ وفي أمط ، بلجام الدانو.

ينهما نصفان « لأن الجلوس والتعلق دليل البده بل لأنه كما علم أن البساط ليس في البيامات المراجع في يد الثالث ؛ لأن البد على البساط لا بنيت إلا تأحد الطريق ، إما وتبات البد عليه حسا بالنعل والتحويل » أو بعمل يفصد به النفل والتحويل » إما بكرته في يده حكماً » لأن كان في بيته » ولم يوجد شيء من ذلت في البساط ، في النواء موضوعاً عنى قارعة الطريق ، وإذا عدم أنه ليس في يد غيرهما ، ولا في أبديهما ، وهما بدعيان ، يقضى بيتهما لاسواءهما في ال مون ، وفي الدار إن عام أنه ليس في أبديهما ، وهما لأن أخلوس في بيا لا يدل عنى ليد لم يعلم أنه أيس في يد غيرهما ، ولأن البد على الدار إغا تكون بالسكني فيها ه و الاحتفاظ "أنه والناصي إن عدم أنه ليس أحد في الدار على المحبط عابها له يتحون عن دك المكان إلى مكن اخر ، فيكون يد فلم طلح فيها لدار حكماً ، إلا أنه حهل صاحب البله و والقاضى إنا مقضى عاو فع فيه الدعوى بين المدعين بحكم الدعوى إذا هلم أن الدعى عليه ليس في بد فيرهما ، ولم يثبت مذا الدن الدعين بحكم الدعوى إذا هلم أن الدعى عليه ليس في بد فيرهما ، ولم يثبت مذا الدن على لعقار ، ويتبت في الشول .

وفي أضرح الجامع : جعل دقيق البادق التقليات فعالا لا يتصور شواه بدون اللقل، كالمبس والحسل، أو معلا يحصل عادة للشيء كالركوب في الدواب، وفي غير القليات جام دليل البد فعلا يوجد من الملاك في العالب، كالسكتي في الدار وغير فلك ، وصليس بدليل البد في العالب، ولا يحصل في الغالب النقل كالحمومي على لبساط، وما ليس بدليل البد في غير التقليات فعل يوجد من غير اللك، كالحمومي والترم في الدان، وأنا بادداك، وقد دكراً عدم الجماة مع مسائلها في كتاب المتهادات.

١٦٨٩٠ - سنل التبغ الفاضي لإمام شمس الإسلام محمود الأوزجندي عن

⁽١) رمن الأصل الماأنُ

 ⁽¹⁾ مكد في ظاهره، وكان في الأمراء أو والأحياط

⁽٣) هكذا في طاف ما وكان في الأصل: أبالاختباطات

⁽٥) وص ف. اللخيط

ضياع في يدى وجل أثبت وجل آخر يده عليها بطريق التنلب، فأقام لأدى كان الضياع في يدى وجل أثبت وجل آخر يده عليها بطريق التنلب، فأقام الذى كان الضياع مذكه، وإنه أحذ من يده بطريق التغلب، قال أي يتنه، قبلت بيته، وتصمى بالضياع له، وامتزع من يد المتفلب، وصلّم إليه، ولو لم يكن له بينة، وأراد غرابة التغلب، وحال أخذت منه بطريق الكتاب، ذلك.

وكذلك لو ادعى على المتغلب إقراره أنه كان في بده، وأراد أن يعلقه على ذلك، قال له: ذلك، وطن بعض على ذلك، قال له: ذلك، وطن بعض مشايخنا أن في الشحليف في عدّه الصورة توع علم الأن التحليف في عدّه الصورة توع علم الأثرار، فلا التحليف فرجاه التكول الذي هو الإقرار، والمهد على العقار لا يثبت بمجرد الإقرار، فلا يكون في التحليف فائدة، وليس الأمر كما ظنواء الأن تحليف المتغلب ههناليس لأجل إثبات كون الضياع في يده؛ لأن ذلك تابت ياتفاق الدعى والمتغلب، وإنما التحليف لأجل إثبات التغلب والانخد من جهت، وأعد العقار، والتغلب عليه عاينت بالإقرار، لأبل فراد بغصبة "العقار، والغصب ليس إلا الأخلبطريق التغلب.

۱۹۸۹ - وسئل هو أيضاً عن رجل ادعى على اخر أن هذا للحدود الذي في يد هذا كان في يدى منذ عشر سنبن، وأن هذا الرجل أحدث يده عليها، وأقام على دلك بيئة، قال: يأمر القاضي الدعى عليه بالتسليم إليه، فكن لا يصير المدعى عليه مقضبًا عليه حراله أثر بالحجة، قبلت بته.

ولو أن المدعى صليه أقام بيئة أنه هذا المحدود كنان في يده منذ عشرين سنة ، وأن هذا المدعى أحدث يده عليها ، هل تقبل بيئته؟ فقد فيل : بنبغى أن لا تقبل ، وقد قبل : يتبغى أن تقبل ، وينوك المين في يد لملاعى عليه ، ويكون هذا من باب انعمل بالبيئين ، وذكر في المأذون أجير الخياط مع الخياط إنا ادهيا مناها في يدى الأجير ، فإن كان المتاع والأحير في دار الخياط أو حانوته ، فالفول قول الحياط ، وإن كانا في دار الأجير ، أو هي السكة ، فالقول قول الأجير ، أو هي

۱۹۸۹۲ - وفي القدوري: لو أن خيباطًا يخبط تُوبًا في دار رحل، وتناز عبا في الثوب، فالقول قول صاحب الدار. وفيه أيضًا: لو خرج من دار رجل، وعلى عائقه

⁽¹⁾ وفي الأصل: "أنه يصبح الإقرار بقصب العقارة والعقار والغصب ليس. . ﴿ إِلَّهُ * .

متاع. فإن كاذ هذا الرجل الذي على عائف هذا المتاع يعرف ببيعه وحمله، فهو له، وإنّ لم يعرف بذلك، فهو لرب الدار، وحكذًا روى إيراهيم عن محمد.

١٦٨٩٣ - وفي القدوري أيضًا: في حمَّاك عليه كارة في عار يزاز، المحتلفا في الكارة، فإن كان من حمال البز والكارة عا يحمل، فالقول قول البزاز، وإلا فالقول قول الحمال.

۱۹۹۸ - وفي أنواه ابن سساعة عن أبي يوسف: رجل دخل في دار رجل فرجد معه مال، فقال رب الشار: هفا مغل أخذته من منزلي، قال أبو حيفة رحمه الله: القول قول رب الدار، ولا يصدق الشاخل في شيء ما خلا نبايه التي عليه إذ كالت النباب عا تلبس، وفال أبو يوسف وحمه الله: إن كان الداخل بعرف بصناعة شيء من الأشياء، بأن كان سمالا يحمل الزيت، فدخل وعلى رقبه زق" زيت، أو كان عن يبع الجين، ويطوف بالمناع في الأمواق، قالقول ثوله، ولا أصدق رب الدار عليه.

١٦٨٩٥ - رجل آجر عبده من قصار أو خياط، ثم لغي مولى العبد عبده في الطريق، ومعه مناع، فرعم أنه له، وقال المستأجر، هو لي، قال أبو يوسف رحمه الله: إن كان ذلك المناع من صناعة المتأجر، فالقول المستأجر، وإن لم يكن من صناعة المستأجر، فالقول قول رب العبد، فإن كانا في منزل للسناجر، فالقول قول المستأجر في القول قول المستأجر في القول قول المستأجر في الوجيين جميعًا.

17893 - وفي أنوادر المعلى صن أبي يوسف: رجل اصطاد طائراً في دار وجنء قان انتقاعلى أنه على أصل الإباحة، فهو للصائد، وإن قال وب الدار: كنت اصطفته قبلك، أو ورثته، وأذكر الصائد، فإن كان أخذه من الهواه، قالقول قول الصائد، وإن كان أخذه من شجر في الدار وفير ذلك، فالقول قول رب الدار.

قال أبو الفضل وحمه الله : هذا خلاف جواب الأصل.

۱۹۸۷ - وعد أيضًا: وجل يقود قطارًا من الإبل، وعلى بعير منها وجل واكب، خادعي القائد والراكب كل واحد منهما البعير كله، قال: إن كانت على البعير حمولة الراكب، فالإبل كلها للواكب، والقائد أجبر، وإن كانت البعير عرى عن الحمولة،

⁽١) مكذا في ظه وكان في الأصل وف وه: `زق زيت`.

مثلر كب النعير الذي هو عليه ، والنامي الصاند

وسنقها راكب، وعلى المنتفى: فطار بعير على أول بعم منها راكب، وعلى معمر هي وسنقها راكب، وعلى معمر هي وسنقها راكب، وعلى معمر هي وسنقها راكب، وعلى بعير هي بعص السبح، وقد بلكمة والمواجئة المراكب النابي سالا، والدعى كل واحت من الراكب النابي سالا، والدعى كل واحت من الأوسط والآخر تصعاف، وأنام البيئة على ما ادعوا، ذكر أن الدعو الدى عليه الأول من الأوسط والآخر تصعاف، والسعير المدى عليه الأوسط الأخر بين الأحربين الأول والأوسط بصفاف، والإبل الذي يون المحبر الأول الي الأوسط، والإبل الذي يون الأحربين الأوسط، والأحربين الأول والأوسط تصفاف، والإبل الذي يون الأحربان الأول الأوسط تصفاف، والنابية والنابية والإبل الذي يون الأحربان الأول والأوسط تصفاف.

وذكر عندالمسألة في موضع أخر بعسها ، ولم يقع في ضرء من النَّسخ تمنة أن الرائك الشاني منافزه لاب وقع في معص النسخ هها ، وأجاب تمية أن كان بعير عليه الكب، فهو لرائبه خاصة ، وما من البعير الأول إلى النجر الأوسط الذي عليه الرائب، عهر كاه الأول، لأن الأول قائدها والأرسط سائل، فلا شيء له منها، وما بين النجير الأوسط بلي الأخراء عهو بين لأول والأوسط نسعاره لأن الأوسط فاند لها كالأول

وما دكر الى مرضح الدران الحوام بواساما إذا لم يقم لواحد منهم يبيغ، المإن لقام كن واحد سنة أن السعيد كلها فله الدينجير الذي عنيه الأولى بن الأوسط والأخر بصفاد الأنها فيه خارجان، وراكم فل لهدا فتر حجت بيهما على يبته والدير الذي عنيه الأوسط بن الأولى والأخر الصفائات، والدير الذي عليه الآخر من الأولى والأوسط لما ذكرنا في البعير الأولى، والبعير الذي يبن الأولى والأوسط، فهر بن الأوسط والأخر الصفاف الأحر بان الأولى فيه دو البد، وهما حارجان، والذي من الأوسط والأحراء فللأخر على نصفه فو البد، وهي تصفها خارج، والأوسط نصفات الله خرابها عليهما، فكان في يدكل واحل سهما بصفها، وكانا مع الأحر كحارجين، فيكون النصف أيهما، والتعلف بالأخر، ثم المعند الذي كان للأوسط والأول، فكل واحد منهما عارج فيما في بد ۱۹۸۹۹ - وقال أبو بوسمه رحمه الله: في رجل يقرد عبد أو بقراء ورجل أخرها مسوقهما، قادعي الفائد والسائق ذلك كله، قال الون كان الفائد والسائق أمرهما مشكلا الابعرفان، عدلك كله السائق، وأيس المقائد منها شيء إلا أن يكون يفو دها شياة سمه، فيكون له النسة وحدها، وقال في مقائدة الدعاها وجل هو راكسها، ورحل هو مسك يسكامها، ورجل يحقف قيها، ورجل يهذها، فالسفينة بين راكبها ومن يسك بسكامها، والذي يحذف فيها، ولا شيء للذي بهدها.

1990 - وعلى محدد: في عبد لوجل موسر في بنه رجل مصره ليس في بنه الإباوري منقى، وفي عن العبد بدرة فيها عشرة الأف درهم، فادعى كل و حد منهما البدرة، عالبدرة، عالبدرة، والمسارة، وهي المزارعة الصحيرة إذا دفع إلى خساط فويًا ليخيطه، تم اختلفا بعد ما صار النوب مخيطًا، فقال رب النوب: أنا خطه، وقال الحكومة على المالاتوب في بدراخياط، فالعرا، فول الحياض وله الأجر، وإن كان النوب في بدراج النوب في مالاتول فول صاحب التوب، وإن كان النوب في أبدا المول عالم النوب، وإن كان النوب في أينيسا، فالقرال فول الخياط، وعلى صاحب النوب الأحر.

مقصرها، وقال رب النوت: ابعث إلى من يتبعن النبت، فده إلى معنا، أديع تباب ليقصرها، مقصرها، وقال رب النوت: ابعث إلى من يتبعن النبت، فدقع النصار النب إلى من بعث، فجاه بها إلى رب النوت: ابعث إلى فإذا هي تلاثة، فعال الفصارا : فعت إليه أربعة، وقال الرب الثوب: صداًى أبيما شبت، فليما صدقه، وإن نكل لزمه من الخصومة، وأبيما كذبه حلفه، فإن حلف برى، عن الخصومة، وإن نكل لزمه ما ادعاء، فإن صداًى فقصارا، وإن كذب النوب الرامع تلقصار، وإن كذب النوب الرامع تلقصار، وإن كذب النوب الرامع وطف، وإن كذب على أجو رحلف، فلا يعرف على الأحر، فإن حلف، رى، على أجو النوب الرامع، كان خلف، رى، على أجو

١٩٩٠٠ - ادعى داراً في يد إنسان أنها ملكه، وأن أباه باعها منه في حال باوغه مغير وضاء، وقال صاحب ليد: إن أبك باعها مني في حالة الصغر، فالقول قول الالي: لأنه ينكر زوال ملكه، وإن أقام صاحب اليدبينة أنه باعها في حال صغرك بنمن المثل، قلل يسته، والسعم عنه خصومة الالز، وإن أقام صاحب البداسة، أنه باعها في حال صغرك بقمن الخل، وأقام الآس بنة، أنه باعها مديلوغي بعير رضاهي، يجب أن تكون البنة بنة صاحب البدء لأنهاهي المثبة.

۱۹۹۴ - بشرعن أبي بوسف قال: قال أبو حنيفة وحمه الله: المرأة أترت بعد وفاة زوحها أله: المرأة أترت بعد وفاة زوحها أنه كنان طلقها ثلاثًا في مرض موته، وأنه لم تنقض عدتها حتى مات. وفئات الورثة: طلقك في حالة الصحة، فالقول قول المرأة، والمسألة مرّت في كتاب الطلاق، وإقا أوردنا ههنا لزيادة تغريع لم نذكرها شعة، وقال: لو أقاموا بيئة، ووقتوا وفئا واحداً، وشهدت بيئا الورثة أنه كان صحيحاً بومثة أخذت بيئا الورثة.

١٩٩٠ - وفي توادر هشام "قال: سألت محمداً عن رجل في يدوه توب، قال له رجل" بعثك هذا الثوب بخمسين درهماً ، وقال صاحب اليد: وهيته لي، قالفول أوله ، ولا ينزمه الخمسون.

1940 - وفي توادر بشر عن أبي بوسف وحمد الله. دجل انسترى من رجل عبداً وقيضه، ويقده الثمن ، ثم أقر بعد ذلك بالعبد للبائع، فقال: هذا العبد لقلان، فأراد البائع أن يقبضه وقال: العبد عبدى، فقال المقر: (قا بعتك العبد بألف درهم، فالقول قوله، قال من قبل: (نا العبد وصل إلى المقر من قبل المقرله ، فيكون القول فيه قول المقره قال: ولا يشبه هذا إقرار الرجل بعبد في يذبه لرجل لم يصل ذلك العبد إلى المقر من قبل المقرله قال: وكذلك وجل أفر يعبد لم يقل أمس، وأقر المقرله بالعبد اليو للمقر الأولى، فقال القرله الثاني: العبد عبدي، وقال المقراطاني: إنما أقورت بذلك الابم بعث منك البوم، وإنما وصل إلى من قبلك، قالقول قوله، ولا ياغونه من الماهور.

1999 - وإذا أوعى على أخر عوصة كذا بالمبرات، وقضى القاضى للسدعى بالعرصة ببيئة أفامها، ثم اختلف المقضى له بالعرصة، والمقضى عليه بالعرصة في الاشجار والسكنى، ولا ينة لواحد منهما، فقيل: القول قول المقضى عليه؛ لأنه صاحب بدفى الاشحار والسكنى حقيفة، وقيل: القول قول المقضى له بالعرصة؛ لأنها اختلفا فيما هو متصل بملك المقضى له، وهو الأرض، فيكون صاحب البدفيما اختلفا هو المقضى له بالعرصة.

1799 - أنّا و الوجل لو رئم بشيء، ومسات المفر، ثم اختلف المفر له وبافي الورثة، فنال غلقر له رئال الورثة، والله وبافي عليه وبالله الورثة، فن حالة المرض، والقول قبل باقي الورثة، فالبنة بيئة المقول المعتملة وبان أفاما البيئة، فالبنة بيئة المقول له، فإلى الم يكن الممقر له بيئة، وأراد استحالاً وبائي الورثة، فله ذلك، أشار إلى هذه القصول في أول وصابه الجامع الصحير "في باب اعتبار حال الوصية، فقال: مويص أوصى فرجل موصية، ومات وتفن الوارث والموصى له أنه فد كان أعلق هذا العبد، فعال الوارثة وأنى الوارث والموسى له أنه فد كان أعلق هذا العبد، فعال الوارثة وأنى الوارث المعتملة، فانقول قول الورثة وأنى الموارث المعاللة

1994 - رحى مات، ونرك بشاو أنها ومتاعاً، فقائمت البنت الناع كلهالى، وقد كان اشتراه لى من مالى بأمرى، والأغ يقول. الأمتعة كلها للمعيت، فالقول قول الأغ و لأن البنت تدعى وكانة الأب عن الشراء، والأغ بتكر، ألا ترى أنه أو كان الأب حبًّا، وو مع الاختلام بينه وبين البنت في الشراء، وقائمت أنست: كنت وكيائي في شراء هذه الأمتعة، والأب بنكر قلك، كان لقول قوله، والمعنى في قال أن الأصل تصرف الإنسان لتقسم، قالاب بإنكار الوكانة متعسك عا هو الأسل، وكان الغول قوله، فكفا

179.9 - رجل ادعى على أخر أنه كان لفلان عابث كذا وكذا، وقد مات تلان، وصار مانه عليك مير قالى، وقال اندعى عليه الذا أدفيته هذا المان المدعى، وذهب لباتي بالبينة، فلم بأت، لم إن للدعى أهاد دهواه فاليًا في محلس أحر، فقدل المدعى عليه: لا علم في ورانتك، سمم ذلك منه.

 ١٣٩١ - ومن أو العدل الناطعي . إذا أنام البينة على عبد في يدى رجل أنه كان عبده، وإنه كان في يدومنذ سنة حي اعتصب هذا الذي هو في بديه ، وأدّام دو البدالمينة أنه عبده منذ عشرين سنة فهو نو في يدبه: الأدربينة أسين تاريخًا.

١٩٩١٩ - وفي المبيون ٢ تبازعا في شيء، فأقام أحامه البينة أنه كان في يذه منذ شهر، وأقام الآخر بينة أنه في يذه الساعة، أقره القاضي في يدمدهي الساعة؛ لأن بدالآخر منقضية، واليد شفضية لا عبرة لها عند أبي حيفة ومحمد، ولو أنم أحدهما بينة أن في يديه منذ شمهس، وأقيام الأخير بينة أنه في بده منذ جمعية، فيضي مه للدعى الجمعة.

1994 الموده العيون": رجل في يديه أرض لفيره أجرها، وقال بالأرض للآجرة الجربها، وقال بالأرض للآجر: أجرتها، فالقول تولرب الأرض للآجر: الجرنها، فالقول تولرب الأرض؛ لأن الأصل أن يكون بدل منافع الأعيان الألك الأعيان، فالأجر يدعوى المخصب أولا يدعى ذلك لتقسه وكوسى فيها ذو اليد، ثم أجرها، فقال رب الأرض: أمرتك أن تبنى فيها لى، وتؤاجرها، وقال دو اليد: غصبتها منك وبنيتها، ثم آجرتها، يقسم الأحرعلى الأرض منبة وعلى الأرض غير مبية فلاة، فسا أصاب الأرض، فهو لقساحي الأرض، ومناقسات الباء، فهو تذي اليد، لأن القول في البناء لنتى اليد، إذ

ولو قال صاحب الأوض: غصبتها منى بينية ، قالقول قوله ، وإن أكام البينة ، فيئة الفاصد أولى ، وأن أكام البينة ، فيئة الفاصد أولى . وأو قال الغيرة الان وقال الفرلة ، لا ، بن أصرتك به فالقول فلسفر له ، ولو قال الفرلة : بل غصست الألف والعشرة ألاف، فالقول للمقرلة ، ولم قال: غصبت منك ثوبًا ، وقطعته وخطته بغير أمراك ، وقال المقرلة ، فالقول للمقرلة ، وقال المقرلة ، وقال المقرلة ، فالقول للمقرلة ، وقال المقرلة ، فالقول للمقرلة ، فالقول للمقرلة ، فالقول للمقرلة .

17917- قال محمد وحمد الله في الخامع الصغير : في بسر لوجل إلى جنبه مسافة " وأرض لوجل إلى جنبه مسافة " وأرض لوجل السهاة له وادعى صاحب الأرص أن المسافة له وادعى صاحب الأرص أن المسافة له وادعى صاحب الأرص أن المسافة له وقده المسافة على وجهين : إما أن كانت المسافة في يد أحدهما وارم أحدهما عليها، وفي هذا الوجه يقضى بالمسافة لصاحب البد ، وهذا ظاهر ، وإما أن لم تكن المسافة في يد أحدهما الله ، وعند أبي والمحدد وحمهما الله ، وعند أبي وصف ومحمد وحمهما الله ، وعند أبي حنيفة : يقضى بها لصاحب الأرض ، حكم فكم المسافة في الكتاب ، بعض مشابخة قال المتاب ، بعض مشابخة قال المتاب ، بعض مشابخة قال المتاب ، بعض مشابخة

 ⁽¹⁾ مكانا في ظاف م، معدله " مديني فحجز ماه السيل أو النهو، به مقائم للماه على قدر الحاجة، وكان في الأصل [حناة].

هذا إن حملنا مسألة فلساة بناءً على مسألة الحربر، وإن جعلناها ابتداءً كما ذهب إليه بعض المشابخ ، فوجه قوفهد عن المسألة: إن الطاهر اساعد لصاحب النهر ، فإن له عليها بداستحمال ، فإن ملفي طبقه ، ألا ترى أن صاحب الأرض لو أواد أن بمنعه عن إلقاء الغبن عليها، ليمن له ذلك، والقول فول من شهد له الطاهر .

وجه قول أبى حيفة: إن الظاهر في جالب صاحب الأرض أقلوى، فيكون هو أولى ، بيانه: أن الحرج أنبه بالأرض من النبر صورة ومعنى الما صورة فإلهما مستوبان بوازى كن واحد منهما صاحبه ، بخلاف النبر ، وأما معنى فلائه كل واحد منهما بصلح للزوع وانغرس ، والنبر لا يصلح لللك، مكان القضاء لصاحب الأرض أولى ، كما قلالة في السنة أجر مع رب أقار إن اختلفا في لوح ، وهو ينائل الألواع الركبة، قيانه يقضى لرب الداره كذا ههنا، ولأن يد صاحب الأرض إلى هذا الموضع أمين ، لأن هذا الموضع أمين ، لأن هذا الموضع أمين ، لأن هذا لو

تنازع المائد في حانص، والاحدامة الصال برسم، والاحراعات جذوع، كال القصاء الحراط لحد حيد جذوع، كال القصاء المحلق المناجب الارامي أن يتم صاحب اللهر من إلقاء الطبي عليها عند ألى حتر مقارحات الله والتاليم عليها عند ألى حتر مقارحات الله والتاليم والتاليم الله فقال المناجب المراجب المناطقة على حسب ما ظهرة وقله ظهر أن المساة لصاحب الأراض، ولعماجب النهر حق لف الطبي عاب وهم نظير ما فلنا في مسألة تحالط إذا قضى به لصاحب المربع، لا يؤمر مساحب الحرب الإراكات الملح لإبطال حق الراجات المراجع، لا المناجب الحدة عرفه احداع، والقفة منا ذكرة الله الطاهم لا يصلح لإبطال حق الهراكات.

ثم وكر في الكتاب أن على قولها: يقفيي بالسناة الصاحب اليوا، وحربين أه بأي مقدار يقصي له وي المنافئة الشاخلية فيه، بعضهم قالوا. يجعل له بعضهم قالوا. يجعل له بعضهم قالوا. عقدة أحراب و معقدهم قالوا. عقدة حالي عليه العراب و معقدهم قالوا. عقدة حالي عليه الموادرات أنه يسلح على النبورة فيجعل له من كل جالب عنله و والعرف الخلاف للكور في هذه المنافة الإنقيم في هذم المنافة بولاه المنافة وإلى كانت بصاحب الأراض عند أبي حتيمة الربيان العربية الحلاق في شيئير، في الاية العرس على المساقة عند أبي حيدة فراح على المناقة الموادر عن شيئير، في الاية العرس على المساقة عند أبي حيدة فراح على المساقة الموادرة والايدرس من غرسها، وعلى قول أبيرة والكناني في أنه إذا كان على المساقة المناحرة، والايدرس من غرسها، وعلى قول أبي حقيمة الانجاز لصاحب النبرة الموادرة المالية وعلى قول أبيرة الموادرة المالية الموادرة والايدرس من غرسها، وعلى قول أبي

لم إن أما حيمة فرق بين المساق، وبيدها إذا حفر الرحل مي داره يقرآه وهو عا يصل جاره، هاته لا يسع دلك، وهال في مسأله المسئلة إلاه تسبيف صاحب لأرض في تسئلة عصرف ينضرونيه صحب النبر بعد الهدم، فتمع عده، وفي الفرضيون حسبتًا حصل مقصر شافي خالص ملكه، والعرق: أن همم المستادليس بالشعاع بالمسئلة التماع المتي بالمسئلة، لأن التفاع مثل بالمسئلة الرواعة وعرس الأسحار، لا الهاج.

⁽١) فكلا من طاء وكانا في الأصل وم الناو لم يصح بها لو عرف السهود ..

ومن عظم مجلكها عفائة لاينتمع وشهر ودم من قللات وإفا تمادي إلى ماك الفهراء صار ضاما، كما لوسقي أرض نفسه سقاً غير معناد، فأما إذا حفر النتر في دروه ونتهم بالدار التفاع منعه ، ومتى التفع بملكه النفاع مثله لا ينع عنه ، وما يتولد منه لا يكول مضهونًا عليه، كما إذا سفى أرض نصه سفيًا معالدًا.

بعي ههنا فصل أخراء أن صباحب الأرضارد أواد أن يمنع ف حب النهر عن المرور على المساءً ، هن له ولك عند أبي حبيمة رحمه الله؟ بعض مشابخها فإل: فيس له ذلك ، ويعصمهم فالوازاله دلك إدالم يكن فيه ضرر ظاهراء وهوا لأشبه الراله أحلم

الفصل الثاني عشر في دعوى النتاج

حدا العصو بشنمل عالي أمراع أبضأ

الأول: في دعوى اخارج مع ذي البد .

1945 - قال محد واقعام عليه البينة واقعام صاحب اليديية عنو والدامي بدرانسان ألما المكه و لنجت عنده واقعام عليه البينة واقعام صاحب اليديية عنو وذلك الفياس أن المفتس ووالمعاهر عن وهي الاستحسانات وقصى الوالمات النياس في دلك الفياس في دلك أن المفتسانات وقصى الدالمية على دعواء قبل المفتسان بها للخارج أو معنو واحد القياس في دلك أن بينة احارج المنت المنتحفان أو بينة الملك والمناح المنتخفان أو بينة الملك والمنتخفان أو بينة المنتخفان المناح المنتخفان المناح المنتخفان المناح المنتخفان المناح المنتخفان المناح المنتخفان المناح المنتخفان الم

وجه الاست حسان حديث حالم رضى الله عنه الله سبول الله تهذه له المستول الله تهذه فضى في عبل هذه الصورة لصاحب الشنه والمعنى في المسائلة أن حاجب البدسية كمه الا بستحل على صاحب البدشية أنضاً. بيات تأكر الحائج يدعى أولية الملك في البدشية أنضاً. بيات تأكر الحائج يدعى أولية الملك منها الساح الأن بعدم بيت الملك على أبد بسبب الساح الا يتصور أن يصبح المنات على البحد وجه ساح الأن بعدم بيت الملك لذى أبد بسبب الناج الا يتصور أن يصبح المنات تذكر المنات على المنات على المنات على المنات على المنات المنا

أن يكون لدمن جهة صاحب البداء والهذا يستقب التصريح له ، كما يستفيم أن يقال: هذا لى ﴿ لاَّتِي عَلَكُتُهُ مِنْ جِهِ فَاللَّمِينَ ، فَأَمَكُنَا أَنْ عَمَلُ مَا سَتَحَقَّمَ الخَارِجِ من لمك التذب لذى البد مقاهر البد استحقاقًا على دي البد، فحملنا، كدلك في حق مرحمج سة اخارج صلى بينة ذي البند إذا لم تجمعته كمالك في حل الحكم، فإنه دع واي مطاق الملك جمعن دعوى أولية اللك حكمًا، حتى بطهر ذلك مي حق استحقاق الرئد.

وعن هذا قاناً. إنَّا في فصل الشاح لو تقره الخارج بيقيه البينة، وفضى له. ثم أباح فساحب البعد فبينة عسى المقاجاء تقبيل ببيئها ويقضي فامالهابة؛ لأن الخارج سيئة ليو يستحق على من أديد شكَّاء فلم يصر هو البداءة فالله و فسنام بينه و كما السمويية أحشى احر

وفي دهاجي الملك المطفق اللواتم ودافة الرحاطة الدائف المفاد وفاضي لعدائم أفراع صدحب البعابينة الله لم. لا تسمع بهنه • لأن الخارج بدينته أستحق على في البد الملك الذابت المنظاهر وهما فصار دو الهدمة ضيأه عارب فلا تسلم بيتاه بمدقاتك هداهوا الحرف العسمد الموروث من أسمناذي في الفرق بيز فيصل الشاح، وبين مصل اللك الطائي

فإن قبيل ما ذكوتهما العنة في مصيل الشام بشكل له إذا ادعى الحيارج ملكًا مطالفًا ، والدعى فو البيد النتاج ، وأقاما البينة ، وإن في هذه الصورة بينه في اليه أولي. وفي بينة الحارج مهمة زيادة أستحشيق على ذي البيد. قيناة نعم في بينة الحارج زيادة استحمقاق على ذي البدعي هذه الصورف إلا أنه في بيعة ذي البدحيق التاريخ الأنها تبت أوفيه الملث على وحه لا بحدمل النسلك من حهة الغيراء فكان در المد أستفهما باريخًا، وإغا قضي لذي البد في هذه الصورة لهذاء الابوي أنهب لو ادعيا ملكًا مطلعًا. وأراحًا وده البقالمسفهما لل محًا ، بقضي بدي البند. وإن كناه في بية الخنارج (بادة استحقاق على ذي البدئهذا إن اسبقهما تاريخًا ذر البد

١٦٩١٥ - نو اختلف الشابح بعد ذلك أنَّ القضاء لذي البد في هذه الصورة قضاء نوك أن قصياء استحقاق. قال عبسي مي أدن وحمه الله اجه قضاء نوك، حتى يحمم ذو اليد للحارج؛ لأن المبشرن تهاترناه لأن الفاضي بمبقى بكذب رحد همه على وحه لا بحد لذلك محملا - لأن الملطلق لأداه الشهاده على النتاج معاينة الولادة لا ظاهر البداء ولا تتعارف للخااه ولا النساء ع، وولاءة دبة واحا قاس دابنين أو دابة راحدة دراراً لا نصور الهاء وفي مثل عذا تشهائر السندال، كما في مسألة الكوفة ومكة، وإذا لها رث البينتان، عمار، كأنهما لم يقيما البينة، ولو لم يقيما البينة به ضي اذى الرد فضياء تراد معاماً يستخلص المخارج ويحلس، كذا فهنا، وعلى فياس ما دكر، عيسى، يحب أن لا يقبل بعد القضاء للحارج، كما في مسألة الكوفة ومكة من قضى بسهادة أحد الفريقين، لا نسم شهادة الفريق الأخر معد ذلك.

وقال عامة المُشامخ، قضاء استحقاق حتى لا يحلف دو البدالليفارج. ووجه ذلك أن أتماضي وإن تبغن يكذب إحدى لبينتين، إلا أنه لا يحد بكر بينة محسلا يطلق لها أذاء التسهادة بالنتاج بأباعابن إحدى البستين بصرا الولادة مي بدالضاهسياء ورأي العاصب بتصوف فيها نصرف للذكء إلا أنها فيريعهم غاصياء فيحزانهم أداء الشهاده المغاصب بدء على ذلك، والبيبة الأحرى علمت حقيقة الحال. وتم ناالذي في يده الذابة غاصبًا، فيحل لهم أداء لشهاده للسغصوب مع بالشاج بناء على ذلك، أو عاين إحاني للبينتين والولادة مرزدانة زيال والبيئة الأنحري عابنت اتباع مشا الوامدهابة عمروه والارتضاع منهاد وإذا وجد القاصي لتبهادة كل فابن محملاء بطلق بهأداء الشهادة كانت الله يهادة على التدبير من الخاتر حين، والله يهادة على بطلق المات من الخاتر حين سواءه وهنك لا تشهائر البينتان، وإن نبقن القاضي بكذب إحدى البيمتين؟ لأن العين الواحد لا يتصور أن يكون محتويٌ لشحصين في زمان لكن و حد متهما بكماله لهذا: وأن الفاضي وجد لكل قربل محمللا بطلق به أداء الشيهادة بأن عابن أحد لقريقين أحم الخصمين باشو سبب الملكء وعالين الفريق الأخر الخصم الآخر لصرف ليه لصرف اللاك، كذا عهما، يحلاف مسألة الكوافة ومكة ؛ لأن همك القاضي تقن بكذب إحدى الليفتون عش وجه لا يمدد لها محملا يطلق له أداء الشهادة والأن للطفل للشهادة باللطلاق والعناق معاينة الشهود يفام الطلاق والعناق، لا طريق لأداء الشهادة منك عبر حده. والاينصين مساع الفريقين إيفاع الطلاق والعتاق في بوم واحد من شحص واحد لكوفة ومكفه لأن الشامخص الواحد هاعلي مناعلهم العادة لا يناصاور أن يكون في يوم واحاله بالكوفة وبحكف فتهانرت البينتان، أما ههنا بخلاف.

1991 - هذا إذا لم يترخناه أو أرخنا وقيضي تصحب البده إلا إذا كنان من الدائة مخالفاً لوقت حباب البده إلا إذا كنان من الدائة مخالفاً لوقت صاحب البده مرافقًا فوقت اختارج، فحينتغ ينضى للخارج، وإذا كنان من الدائة مسحلفًا للوقتين، لم يقكر هذا الفيصل في الأصل في الدائة، وعامة النشايخ على أنه تتهانو البيتان، ويتوك الدائة في بدها حب البد قضاء ترك، وحكدا ذكر القدوري في شرحه

1994 - وذكر محمد رحمه الله في الأصل في اخر دعوى النتاج ، عبد في يدى رجل أقام رجل يبه أنه صدء ولد في ملكه ، ورات الذلك وفقاء وأقام صاحب البديية على مثل ذلك ، والعبد أكبر من الوقير، أو أصغر، تباترت البيسان، فنصير مسألة العبد روية في مسألة الدابة إد كان من الدابة على خلاف الوقيين أنه تبهائر المائنان .

وعايتصل بهذا النوع:

إذا الدعى الحارج فعلا مع النتاج وأو الدعى كل واحد منهما نعلا مع النتاج

محمد وحمه الله في " الأصل " في سب وعوى الفعل مع النتاج من جهة الخارج ما ذكر محمد وحمه الله في " الأصل " في سب وعوى المن : عبد في بدي وجل أقام رجل النبئة أنه و لذا في ملكات وأنه أعنفه أو ديره، وأقام الذي في يديه بينه أنه عبده، ولذ في ممكه، قضى للمحارج ، وإن ادعيا الشاج و لأن في وعون الناج ، وغا دسوى الفعل من الخارج إلى في وعون الناج ، وغا دسوى الفعل من الخارج إلى المينة نبي الإثبات قيما وقع فيه الدعوى ، فإن كل بينة نبيب أولية الملك لصاحبها مالى وجه يناع استحقاقها إلا من جهنه ، فرجحت بينة صحب البد بحكم البد، وههنا بينة الخارج اكثر إثبانًا فيما وقع فيه الدعوى ؛ لأنها نشب أولية الملك للخارج على وجه يناع استحقاقه أصلا ؛ لأن المنت بعد المنفى يعيير بحال لا يستحق أصلا ، وفو الهو بينته بشت أونية اطلك على وحه بتصور استحقاق ذلك بحال لا يستحق أصلا ، وفو الهو بينته بشت أونية اطلك على وحه بتصور استحقاق ذلك عليه وحه بتصور استحقاق ذلك

١٦٩١٩ - وهذا بحلاف ما لو الاعلى الخارج مع التناج البع أو الإجارة أو الكتابة،

فإن فيك بينة في البد أولى: الأناهناك بينة الحارج فيست أكثر إنبائه الأنها بشت أولية الملك بعد البيع الملك للحد البيع الملك للحد البيع والإحارة لا يصبر بحال لا يتصور المنحقاق عليه، فرجحنا يبنة في البد يحكم يده، ويخلاف ما إذا أدعى الخارج العنق مع مطلق المان، ودر البدادعي المناج، فإن هنا بية من في البداعة عنى البداعة في البات الملك، هي البدأ ولى المناودة البينتان في إليات الملك، وما استوت البينتان هها في إليات الملك، الأن الخارج بشت أولية الملك، مع الاحتمال، وفوائد بشت أولية الملك، مع الاحتمال،

۱۹۹۳ ولى هذا الوجه اختلف لووايات ذكر في رواية أي سليمان أنه يقعلى للدهاريم الأ ضراء وفي هذا الوجه اختلف لووايات ذكر في رواية أي سليمان أنه يقعلى للدهاريم، وجمله بخرالة المعتاق، وذكر في رواية أبي حقص: أنه يقضى للاي البد، وجمعه بمنزلة الكتابة وجمه رواية أبي حقص أن التدمير يقبل الفسخ بقضاء الشاضي، هصور كالكتابة، وجمه رواية أبي منابسان: أن التدبير بفيد حق العنق، ومهذا الا يجوز إعداق المدبر عن كمارة يجبه والحق ملحق بالحقيقة، فصدر دعرى التدبير ودعوى الإعتاق سواء، بخلاف الكتابة؛ لأبيا لا تفيد حق العنق

۱۹۹۲ - وأو وعن الخارج الندبير أو الاستيلاد مع الناج، وأدعى فو الهد عنفًا بالنامع النتاج، قنال بيمة في الهدأولي؛ لأنه لو أدعى الحارج في هذه الصورة عنفا بالله. كان دو المد أولى؛ لأن البيتين نستوتا فيما وقع فيه الدعوى، هر جحنا بمنة صاحب اليد بحكم اليد، فكذا وذا أدعى الخارج الدبير أو الاستيلاد.

1997 - ولو ادعى دوليد التدبير أو الاستيلاد مع المناح، وادعى الحارج عنفا باناً مع التاع كانت بينة الخارج أولى الاذبية الخارج اكثر رنباناه لأبها نثبت أولية ملك اللخارج على وجه لا يستحق عليه من جهته أصلاء لا رضة ولا يقاً، ودو البدأنية أولية المنك على رجه ينصر المدمقات عليه رقية ويذا لشفياء الشاصل في الدبير والاستيلاد. ويقاً لا رقية بالإجارة والإعارة والذكاح

۱۹۹۲۳ وفي كتاب الولاء في ناب الشهيادة في الولاء : إذا ادعى دو البيد التناج ، وادعى خارج أنه ملكه صصيبه منه ذو البيد كانت بينة الحارج أولى ، و كانما إذا ادعى ذو الميد النتاج، والامل الخارج المماكم أجراء، أو أو دمه منه أو أعاره مم، كانت لهمة الخارج أولى، قال شيخ الإسلام رحمه الله . الحاصل أن منة ذي الما على الناج بما يشرجح ملى بهذا الحالوج على الله اح أو على مطلق الملك، بأن ادعى ذو البد المساج و دعى الخارج التناج، أو ادعى الخارج المال ذي اليد و دعى الخارج التناج، أو ادعى الخارج الملك الطلق إذا تم يدع الخارج لعلا على ذي اليد نحو النصاب أو الوديمة أو الإمارة أو الرمان أو المعارية، أو ما أشيه فقك .

غ ١٩٩٤ - أما إذا دعى؟ قارج الذك الطلق، ومع ملك ادعى فعلا، وبيئة الحارج أرالى، وأشار محمد رحمه الله ثمة إلى المعنى، وقال الآن بيئة الحارج في عدّه الصورة أكثر إثماثًا؛ لأنها تنبت النعل على دى البعد، وهو الغصب أو الاستنجار، وما أنسه اللك، وإنه لبور بتالت أصلاه وذوالبد وعي أركبة الملك، والبدرة كانت لا طلاعلى المؤلفة الملك على وجه وظاهر بعمه، وما الولية الملك تدل على أصل الملك، فكان ما ادعاه ذو البد ثابتًا على وجه وظاهر بعمه، وما الخاه الحارج من العصب والإعارة، وغير ذلك غير ثبت أصلاه الخارج مع دى الميذ إذا إليانية المنازع الما على المنازع الما عن الميذ إذا العبدا التاج لا عبر، فإن عنك يقضى مبية في البدمج أن أصل الملك تاب ثنى البد بحكم بدي، وذكر في تاب الذي المن المحكم بدي، وذكر في تاب الذي المنازع من من الأصل على منازعة المنازة طبقاً أخرار

۱۹۹۳ - وصوره تانك المسألة ، عبداني يدي رحل أقام رحل بينة أنه هسده ، عمدانه فو البدامه ، أو قال: المسأجره دو البداعته أو استعاره منه ، أو از نهته سه ، وأقام فو البدائية أنه ملك أعتقه أو فيرده أو كانك أنه أقام فو البدائية أنه استولدها، كان جنا الحارج ، وفضى بالعبدائه ، وكان أن يكون بيه في البدائولي * لأن دا البدائدة والتاشاح ، معنى لا لأن التكام والإعتاق والتسبير والاستبلاد في معنى النام، ودو البدإد الاعل

ذكر محمد رحمه الله هذا السؤال، وذكر حوامه ، فقال الدوالله إذا ادمى الساح إذا يكو الله إذا ادمى الساح إذا يكون أولى من الخارج إذا صبح مه دعوي النتاج ، ولم تصبح دسوي النتاج من ذي البد مهد ي أثبته الخارج على ذي البداء الأن الخارج لا أنسا على دي البدا الارتبالة أو الإجارة أو الاستمارة منه، عند أتبت إفرار ذي البند أن الآلك به للخارج و فأن الاستنجاء والارتبال إفرار ذي الإستنجاء والارتبال إفرار ذي الإستنجاء

للخارج لا يصع دعوى صاحب البد التاج ، والبينة لا تسمع بدون الدعوى ، وإذا لم يسمع بنة ذي البد صار كأنه لم يقم البنة .

المعدوا بالنصب على في البداء الخارج عليه الغصب الأن من الجائز أن شهرد الخارج المهدوا بالنصب على في البداء لأنهم عايوا أخذ في البد من الخارج ، ويجرز أنهم شهدوا بالغصب على في البداء لأنهم عايوا أخذ في البد من الخارج ، ويجرز أنهم شهدوا بالغصب و فباعتبار الأخذ إن كان هموى التناج من في البد صحيحاً ، وباعتبار الإقرار لا يصبح ، كما لو عاينا إقرار ، أنه غصب منه فلا يصبح دعواه مع الشك ، فقد تمكن من جانب في البد ما يبحل دعواه الناج ، إما من كل وجه ، كما في الإيداع والإعارة والإجارة ، أو من وجه ، كما في الناج ، والما من كل وجه ، كما في الإيداع والإعارة والإجارة ، أو من وجه ، كما في العصب على في البد ؛ لأن دعواه العصب على في البد ؛ لأن دعواه العصب على في البد ؛ لأن الشهود حقيقة الملك لذي البد حتى بنتفي "أغصب في البد ، ولا يتصور فلك ؛ لأن الشهود لا يعرفون حقيقة الملك لذي المنابع و بالمنابع و بالمنابع و بالمنابع و بالمنابع و بالمنابع و بالمنابع على في البد المنابع و بالمنابع و بعدة دعوى في البد المنابع ، وهو إفراره بالملك للحارج . لا من كل وجه ، ولا من وجه .

فإن قيل: لاء بل أن في تلك الصورة وحد في بينة الخارج ما يمنع صحمة دعوى ذى البد النتاج، وهو الشهادة باللصاب على ذي البد النتاج، وهو الشهادة باللك للخارج شهادة بالنصب على ذى البد إذا كان العين في يد ذى البد اقتضاء، والثابت النخارج شهادة على غصب ذى البداؤة اللك للخارج شهادة على غصب ذى البداؤة الكلك للخارج شهادة على غصب ذى البداؤة الكلك للخارج شهادة على غصب ذى

⁽¹⁾ مكذًا في الأصل وطاء وكان في ف وم: "يتبعي أ.

⁽٢) حكفًا من الأصل وظاء وكان في ف وم: يبيغي -

⁽٣) حكفاض ظاء وكالإنى الأصل وقدوم : الاستأر

E) حكة التي ظاوم، وكان في الأصل وف: " فوق الإقرار .

بفدر الضرورة والضرورة ترتفع مني أثبتنا غصب ذي انبد بالاحف فلايثبت الإقرار بالمصيب مقتصى شهادة الخارير، لأن الإفرار بالمصيب فوق العصيب الثابث بالأخذ؛ لأن الغصب النابث بالأخد يوجب الضمان ، أما لا يتع دعواه الملك لنفسه بعد الأخذ بالتنباج ولامطلقاء وإفراره بالغصب بوجب الضيمانء وعنع دعوي المث ليفسه يعد فلفات وإذا لم يتبت إفرار ذي البقاياة فصب بشهادة الخارج، لم يتمكن في جالب ذي البداما بمع صحة دعواه النتاج ، وقد صار بدعوى الإعتاق والتدبير مدعيًا النتاج معني ، فتقبل ببنته ، بحلاف ما إدا شهدوا هليه بالعصب؛ لأن هناك الغصب يشت بنص الشهادة، وكما يحمد الفصيد والأخذ يحمل الفصيد بالإقرار ، فيصر الإقرار ثابًا لما كان الغصب الإنباريس الشهادة، ليكون النابت بالنص ما هو أقوى، فياحتبار الإقرار لايصح دعوي دي البدائماج، وباعتبار الأخد يصح، فلا يصح بالشك

وعايتصل بهذا النوع:

١٩٩٤٧ - ذكر ما حالم على الأصل الذالة في يدي رحل أذاتم وحل البيئة أنها غُمَانَه ، ولدت في ملكه ، وأقام صاحب البدينة أبُّ غُمَانَه تَلَكُها مِن جِهة قلال ، وأبها وقدت في مقك فلال فألك الذي فلكها منه، فضي بها لصاحب اليده لأن صاحب اليد حصم عمل للقي اللك من حهته، ويده بدالمنافي عنه، فكأنه خضر، وأفام البيبة على النتاج، والشاة في يده. وهناك يقضر بالشاة له. كذا ههما.

وفي الأصل أيضًا. شاة في بدرجل: خاه رجر، وأقام بــة أنها شاته، ولدت في ملكه، وقضى القاضي بالشاة له، ثم حام أخر، وأقام بينة أنب شاته، وثلاث في مفكه، قضي بأن له إلا أن يعبد صاحب البد، وهو المقضى له بمبنة" على النتاج حينتذ الندفع بينة الثاني ببينته ، وسالمت له الشاة أما بدوق ذلك ، لا يتدفع بيبة الناني، وهذا لأنا لو دفعه بيمة النالي بما أقام الأول من البيمة . فقد دفعها بمة أحد مدعى النتاح ببيمة الدعي الاخراء وهما خارجان؛ لأن الأول حين أقام البيبة كان حارجًا، ولا يجور دفع بيئة أحد مدعى التناج بالأخراء وهما خارجان، فإذا أعاد صاحب اليد، وهو المقضى له البية على

⁽١) مَخَذَا فِي هُمْ وَكَانَ فِي الْأَصِينِ وَضَاوِمٍ . أَسَمَّ .

النتاج، لو دفعنا بينة الثاني بهذه البينة، نفذ دفعة بينة الخارج في دعوى النتاج ببينة ذي البين، وذلك جائز، وإن لم يمد المقضى له البيئة حتى قصى القاضى بالشاء للتاني، ثم أعاد المقضى له البيئة على النتاج، ذكر في كتاب الأفضية هذا الفصل في البيد، وقال: لا ينقض القيضاء عليه، وأشار إلى المعنى، فقال: لأنه إغاضاء ما حبيب يحكم القيضاء الأراء، وقد انتقض ذلك البد بالقضاء الثاني، وصار المقضى له الثاني واالبد، فكانت بيت أوني بالقيبول، وذكر في الأصل: أن القاصى ينتقض القيضاء على الثاني، ويقضى للمقصى له الأون، وهو الصحيح.

۱۹۹۸ - فرق بين هذا ويبنما إذا وقع دعولي الملك المطلق، وأقام الخارج البيئة على ذلك دور، ذي البد، وقضى القاضي للخارج على ذي البد، ثم أراد فو البد أد بقيم البيئة أن الملك له، قال مناك الفاضي لا يقبل بيئة ذي البد.

والغرق: أنا من دعوى النتاج ذو البد لا يصير مفضيًا عليه بالقضاء للخارج؛ لأن التصلك بالتعام للخارج؛ لأن التصلك بالتعام لا يكون قلكًا على أحد؛ لأنه بعدما ثبت الفلك بالنتاج لشخص لا يتصور أن يصير لغيره بالنتاج؛ لأن النتاج عا لا يتكرز ، فلا يكتنا أن لجعل ما يستحقه للخارج من الملك استحقاق على ذى البد، بن يكول بياتًا أنه كان له من الأصل ، إلا أنه صار لذى البد، بن يحوى الملك الطلق ذو البديصير مقصيًا عليه بالنشاء للخارج من وجه؛ لأن دعوى الملك الطلق يحتمل دعوى التملك على ذى البد، فلهذا افتراق.

17974 - ومن هذا الخسس ذكر في اللنفي الدعية في يدى بحارى مثلاء أقام عليه سيموقندى البيئة أنه عبده، ولد في ملكه، وأقام البيغارى بيئة بمثل ذلك، وقضى القاضى دلعيد للبخارى، وأبطل بيئة السيموقندى، ثم حضر خجندى، فأقام البية على البخارى أنه عبده، وله في ملكه، فإنه يستحفه ببيئة إلا أن يعيد البخارى البيئة على البخارى البيئة على وظاهدة البيئة، وقضى القاضى بالحبد للخجندى، ثم أحضر البخارى بيئة أن العبد على إهادة البيئة، وقضى القاضى بالحبد للخجندى، ثم أحضر البخارى بيئة أن العبد هيده، ولد في ملكه، قصى للبخارى، وإن لم يعدد البخارى بيئة أن العبد هيده، ولد في ملكه، قصى للبخارى، وإن لم يعدد البخارى بيئة أن العبد

⁽¹⁾ حكما في الأصل رف يع ، وكان في ظ بينة

م و أقام بية أنه عبده، والدفي ملكه، فإن الفاضي طول اللخجيدي. أعد بينتك على أنه عبدك والدفي ملكك محضر من الأرسى، فإن أحضرها كان هو أحق بالعبد من الأوسى، فإن أحضرها كان هو أحق بالعبد من الأوسى، فإن حضر السمر قدى وهو المناعي الأول، وأقام بينة أنه عبده، والدفي ملكه لم تقبل بينته على أحد بعد دلك، قال: أنمة وهذا قول المي يوسف و محمد، وهو قياس قول أبي حينة.

۱۹۹۳ - ومن هذا الجسي ذكر في المنتقى أيضاً عن محمد، وجن حيايه عبده أنه م رحل يبنه أنه عبده، ولد في المنتقى أيضاً عن محمد، وجن جن وقضى عبده أنه م رحل يبنه أنه عبده، ولد في طكه، وأقام رحل أخر بينة بمن ذلك، وأقام الفنانسي بالعبد بينهما نصمين الما بين بعد هذا -إن شاه الله تعالى - ثم جاه ثالث، وأقام طكهما، وإن أعاد ذلك أحدهما، وإن أم لم يعد القضى لهما بهذا الذي في يدى الذي أعاد مبنه له، ولم تقبل فيه بيئة النائت، ويشخى المثالث على المقضى له الأخر الذي أعاد بينه الأكر الذي أعاد بينه الأكر الذي لم يعد حي قضى أول مرة بالحيد بن القضى لههما، فقد قصى ثكل واحد منهما على صاحبه بينصف، فلا نقبل من كن واحد منهما يبنة بعد ذلك على ما قضى به لمساحم، فإن وجد بينما الأول، وهو الذي كان العبد في واحد منهما يبنة بعد ذلك على ما قصى به لمساحم، فإن وجد أن العبد في واحد منهما يبنة بعد ذلك على ما قصى به لمساحم، فإن وجد المقضى عليه الأول، وهو الذي كان العبد في بده بينة أن العبد في ولد في ملكه، وأنامها عند القاصى، فضى القاضى بالعبد له الأنه لو أقام يومئذ بينة على ذلك.

وعايتصل بهذا الفصل أأيضاً:

1999 - ما دكر في أالأصل": أمة في يدى رجل أفام رجل بينته أن فاضى يلد كذا، قضى له بها على هذا الرجل الذي هي هي يديه، وأقام ذو البدسية أنها أمنا، ولدت هي ملكه.

فهذه المسألة على وجروا الأول: أنا يشهد شهود المدعى أناقاضي بلدة كذا قصي

تُهَاذُ اللَّهُمُ يَعْمُهُ وَمُ شَهِدُوا عَدُولُهُ الشَّرُ العَامِنَ فَيَ البِّدِيا أَوْ وَهُمَهَا رُوا البَّذِيَّةِ ﴾ أو تصدق مهافه البدعليده وعي فشاالوحه القاصي يمصي قصاء ولك الماضري ويدفعها ولى المدعى .

الوحه النائي أذيتهم شهوه أبدعي أراقامي بلدكما قضيب لهذا المدعي وأماريبو المست أغضار وفي هذا الهاجه العاصي يقضى فلك لفصياء أيضك ويدفعها إلى المدعى؛ لأن ذلك تفصاء قد صبح ظاهرًا ، ومن لحان أن يكون القاصي إنا فصر الشهاده ضهود شهدوا عدد، إذا للدعى نشد إها من ذي أرباء أو وها بها ذر اليد ، أو نصدق بها عليه، وعلى هذا الخدير سيداً" في أبند على الولادة في ملكه، لا يبطو ذبك الفصاف بل يفرره

الوحم فغالث: أن يشهد شهم داساعي أن فاضي عد كفا فضي بها لهذا الدعي يشهادة تبهواه شهدور عنده أشالك الواستهادة شهواد تبهدوا أتها يتبجت عيدود وغي هيره الوجه الفاضي مضي ذلك القصده أبصاحه أبي حبعة وأسي يرسف وحد محمد بتقضه ووحه كولو محمدة إب صاحب البدلو أقام البينة على للناج عبد القاصي الأول يعد ما فصى القياصي الأول المندعي بالتناح، أو بالمنك المغلق، غصر القاصي الأول فصياه للمناعيء وقضي بالصاحب البدادات دكرهاأنا بينادي اليدعلي المتاج أولي ص بيئة الذعبي على السناح، وعلى مطلق الملك، فتسين أن معميا، القياضي مصية الحيار م وقع خطأه والحطأ مردودا فإداأفام ذواليد لينة سدانق صيالفالي يعددأن بادالتاني فضاه الاول؛ لأنَّا للعن الموجب الرب وهو حصًّا العاضي الاول في فصاءه لا تتماوت، ولأبي حنمة وأبي بوسف. أن قضاء الفاضي الأول نفد من حبث انطاهي، صيس للتابي أن يطله مع الاحتمال و كاما لو بيوا سبب الفضاء الفاضي من الاحتمال من وجهول: أحدهما أماؤدات وموااله قصي له بسهادة سهواد لسهدو اعتدد لهاله والأنه يحشل بخهادة تبهود سهلوا عده أبهاته والنتراها مرادي البنده وأما إدا شهدوا أبه فضي أواب بشهادة شهرد شهدوا عنده أنبا سجت عندوه الأنه محسل أن هؤالاء الشهواد عاببوا شهاده الشهواد عبد الفاصي بالتباح وانبه عابتوا قصاء الفاضي بعد فلك للمدعي برمان ومشهدوا

الكنا مكتباجي الأصل والديروط أأساميان البيبان

كما عايوا، وقد تخلل بيهما شراء، أو إفرار من جهة في البد بالشراء، علم الفاضي مثالث أو تم يعلم الشهود، وقضى القاصي بالذي عابن من الشراء، ولم يعلم الشهود مثالث، فهذا لاحتمال ثابت.

الوجه الثاني تبيان الاحتصال المحتصل أذاذا البدأ قام هذه لبيئة عند ذلك القاضي، والاح اجتماد ذلك القاضي على يتحتصل القاضي، والاح اجتماد ذلك القاضي على ترجيح بيئة الحرج على بيئة ذي البلي، فإنامن مذهبه أن الخرج إذ أذم البيئة على المتاج، أو على مطلق اللك، وأقام دو المدالية على السناج، فيئة ذي البدأ وثي، وعلى هذا التفارير، فيكود قضة الأول بالذلا لازم بحيث لا يجوز لجرد نفضه الحمولة عن مجار محتهد فيه.

الوجه الرابع: أن يشبهد فسهود المدعى أن فاضى بلد كنا، أقر عندنا أنه فضى للمساعى بهذه الحاربة بشهادة فسهود فيهدوا عنده الها أن أو بشهادة سهود فسهدوا أنها ننجت عنده، وهي هذا الرجه ذكر شبخ الإسلام وحده نشه أن الفاضى الثاني بشعى ذلك المتعاد بالإجماع، وعلى مدعليه إشارات شهمى الأنمة احلواني وحده الله، فالمسألة على المتعرف الذي ذكرة،

نوع أخو

من هذا الفصل في دعوى الخارجين المتاج:

۱۹۶۳۳ - زدارسی الرجالان دارهٔ فی بدی وجل ۱۶ کل واحد منسب بدعی آنها ملکه ، نتابت عنده و أقاما البينة ، فإن لم يؤرّحا فضي بيتهما، وإن أرّحا، وتاريخهما على السمان بنطر إلى من الداية إن كان مشكلاً، أو موافقًا للوقت الذي ذكرا نقضي

بينهما، وإن قال محالفًا للرفت الفتي ديم الدفيرية كرا محمة هذا العمل في اللَّامِ [1] قال عامة الشايخ : الصحيح أنه تنهاتو المبنتان، ويترك الدابة في عاصاحب البدء وإل أراحاء وناريح أحدهما أسبق، قصى لصاحب الوقت الذي سر الذابة عليه، وإن كان من الداية مشكلاً، قضي بنهما، فقد أنفي الناريخ في دعوى النتاج، والدنبوه في دعوي الللك الحطيء لاد التاريخ إنما بعتبو ترحيحاه لاذ السائل بلينته يتبت زيادة استحفاق حلى صناحيه، وهو منصور في دعوي الملك الطلق؛ لأنَّ في دعون الملك الطلق ينصور أملل الاستحقاق لأمدهما على صاحب بدون التاريخ ، فيتصور زيادة الاستحقاق بزيادة الشريخ، وإن كان من الفارة على عبر الوفتين الذكر في الأصل: الديقضي بسهما، وإليه ذهب بعص المضايح وحميم النسية الإصام سمس الأنمية السر تممي واصمه الله وعامة المنديح على أن ما دكره في الكتاب غنصه والصحيح أما نتهانز أ اللهندي، ومكله ذكر القدوري في كتاب

ومسألة العنداء فاي فكرها محمدهم أخراباب دعون الشاجء وفيد نقده دكرها في أول النوع لأون بشهيد لعامة غشابخ في هذا الفصل. وروى بشرعن أبي يوسف مسألة الفالف وذك هي عبير هذه العبيوية أبها لتبهائو المبتتان، وذكر في هذه الرواية زبادة، عقال: إذا علم الرسن الدالة محالف لأحد الوقتين، وهو مبتكن في الوقت الأحر، قضي بالعابة لصاحب الوقت الذي أشكل من الدية عنيم، وإن أرام أحدهما، ولم بدأخ الأخراء وكاناسن النابة مشكلاء قضى بسيماء

نوعأخر

من هذا الفصل في دعوى صاحبي البد النتاج:

١٣٩٣٣ - دية في بدي رجايل يدعي كل واحد منهمه أنها دايم، نتجب هنده، ويقيم البنة على ما يقاعي، فإن لع يؤرَّح يقضى تُكلِّ واحد منهما بالنصف، ولكن إنا يغصى لكل واحد سيما بالصف لدي في بدءًا لأنه احتمع في كل بصف بينة دي اليد وبهذه الحدرج في دعوى النماح، وإن أوَّخاء وتوبحهما على السواء، ينظر إلى سن

الاعتكام الأصل وجاوكان في طاوف أيدك .

الدابة ، فإن كان مشكلاً أو كان موافقاً كموقت الذي ذكرا ، يقضى بالدابة بيسهما ، وإن كان مخالفاً للوقت الذي ذكرا ، فهائرت البينان عند عامة الشايخ ، ويتوك الدابة في أبديهما كساك الذي قبل هذا ، وإن أرّح أحد عسله ، ولم يؤرّخ الآخر ، وكان من الدابة مشكلا ، يترك النابة في أبديهما كما كانت .

نوع ُعر

من هذا الفصل في المتفرقات:

17972 - ادهى وجل جاوية على بدارسان أنها ملكه، ولدت في ملكه من الأمة الني في بديه، وأقام على ذلك من به إرسان أنها ملكه، ولدت في ملكه من الأمة من بالأمة التي في بديه، قصل بالحاوية لصاحب البد: لأن الولادة في بني أدم كالنتاج في المهاتم، ولو أفام المدعى بهذه على أمها التي هي عند المدعى عليه أنها أمته، وأنها ولدت هذا لوقد في ملكه، وأقام صاحب البديبة على مثل ذلك، قضى بها وإنها" للمدعى؛ لأن أصل الدعوى في الأم ودعواهما في الام دعوى مطاق للملك و أذلم بالكورة" للملك في الأم سبباً، وفي دعوى مطلق الملك الحارج أولى، وإذا صاد الحارج .

13970 - قال محمد رحمه الله في الأصل عقيب هذه المسألة: وكذلك الاحتلاف في الصوف والشاة على هذاه يربد مه إذا وقع الدعوى في صوف، فأقام الخارج بيئة أنه صوفه جرّه من شاته هذه لتي في يديه، وأقام صاحب البد بيئة أنه صوفه جزء من شاته الآخرى التي في يديه، بالصوف لذي البد.

11971 - ولو أقسام المدعى بينة على المنساة التي هي في يدى المدعى عليه آنها. شاته، وأنه جزّ هذا الصوف في ملكه منها، وأقام فر البدبينة على مثل ذلك، قاصي بالشاة والصوف للمدعى؛ لما ذكرنا في احارية والولد.

١٦٩٣٧ - عبد في يدي رجل جاء رجل وادعى أنه عبده ولد من أمنه هذي ومن

^(*) فكد في شاء ركان لن ف وم: أمها وفي الأصال: أشها .

 ⁽٢) هكذا في ظارم، وكان في الأصل وهـ . وعوى مطلق الملك إدا لم يكن كاسلك .

عسده هداء وأقيام على ذلك بيئة ، وأقيام صياحت البدينية بمثل ذلك ، قضل بالعسد الصياحت الدناء وبكون الل أمنه وعيده ، ولا يكون الرزأمة الاخواء ولا ابن عبده ، هقد قصل بالعبد قصياحت البدافي الملك والنسب جميعًا ، أمنا في الملك مطاهر ، وأما في السبب ، فلاتهما دارعا في منت هو تعلى النتاج ، لأن سبب النبب الولادة ، وأحدثها صاحب ليد وهذاك يقصل لصاحب البداكة هها .

1994 - عبد في يدى رجل أنام رجل بيه أنه سند، ولد في منكه، ويد يستوا أمه وأفام رحل بينة أنه عبد، ولد في منكه، ويد يستوا أمه وأفام رحل بينة أنه عبده ويد في ملكه من أمنه هذه، فإنه يقضى بالمبد لذفي أمد في ينه لأبهما أدعيا أنتاج في تولد، ولا بد لأحد هما على الولد، ولا حدمها بد على الأم، فيترجح الذي له بدعتى الولد، وهذا لأن الولد لا مدله من الأم والواد الإبتصور علونها ، وإذا جاز أن بترجح أحدهما على الأخر في الولد بسبب البد على الأخر في الولد بسبب البد على أما أخرى، غضى به لذي البدرية على أم خيام، ولا في ملكه من أمنه عده على أما أخرى، غضى به لذي البده لأن لدى الله ديا الهد والأم ويا الأم حييمًا، فيكون هو أولى على الإعراق على الإعراق في الولد والأم حييمًا، فيكون هو أولى على الإدارة عليما و والراحة على الإدارة على الإدارة على الأخرى، فيكون هو أولى

1979 - رحل في بديه أن السوداء التي في ينتي صاحبي ملكي، والدت في منكي من هذه البيضاء، فأقام الفي البيضاء وأقام الفي السوداء التي في ينتي صاحبي ملكي، والدت في منكي من هذه البيضاء، وأقام الفي السوداء في بنيه أن البيضاء فتي في يدي صاحبي منكي ، ولدت في ملكي عن هذه السوداء ، فإنه يقصى لكل واحد مسما عافي يد صاحبه ، فأبها عي يدى وادعى النتاج فيما في يد صاحبه ، ففيها عي يدى وادعى النتاج فيما في يد صاحبه ، ففيها عي يدى وادعى النتاج فيما في يد صاحبه ، ففيها عي يدكل واحد منهما المناتج ، ودعوى النتاج ، ودعوى النات وهذا إذا تنان من الشائين مذكلة ، فكل و حد منهما بصلح أما للاحرى ، أم للاحرى عد أم للاحرى ، وأما إذا كانت علامة الصدق طامرة في شهادة شهود احده، والاخترى بشهادة شهود احده، بالتناسي بشهادة شهوده .

وعن أبي يوسف رحمه الله ٢ فيما إذا كان من انشانين مشكلا أني لا أنس بسيما ،

ويقصى لكن واحد منهما بانشاه التي في يده، وهذ قضاء نرك لا قضاء استحقاق، ثم يا كانت من الشائرة واحد منهما بانشاه التي في يده، وهذ قضاء نرك لا قضاء الشهادفان، وإن يقتل القاضى بكذب إحدى البيتين؛ لأنه وجد لكل فويل سحملا يطلق له أداء الشهادة بأن عاين أحد الفريقين ولادة أحدهما الانترى، فكبرت الانتة، وولدت، وترك لها الن أمها لم يترك عادتها في الارتصاح، فاتبعت ولدعا، وارتضحت منها، فعاين المريق الأخر ذلك.

١٩٩٠ - ونو أقبام الذي البيضاء في يده أن البيضاء شاتي ولدت في ملكي، والسوداء الذي ولدت في ملكي، والسوداء الذي يد صاحبي شاتي، وقدت من هذه البيضاء وأدم الذي السوداء في بديد السوداء شاتي، ولدت من حذه السوداء شاتي، ولدت من حذه السوداء، فإن يقضي لكن واحد منهما بما في يده الأن في حده السائة كل واحد منهما بما في كل شاة بيئة ذي البد مع بيئة الخدرج في منهما ادمي الشاح، في الشائين، فاحتمع في كل شاة بيئة ذي البد مع بيئة الخدرج في التناج، فيقضي لصاحب البد بيئة .

1993 - عبد في يدى رحل ادعى رحل أنه عبده اشتراه من فلان، وآنه قد ولد في مثك فلان الذي ياعه و فأقام على ذلك بينه و أقام صاحب البدييند أنه عبده الشتراه من فلان، بريد به رجلا أخر، وأنه قد وقد في منك فلان الذي ياحه، قضي به الذي ليده لأن كل و حد منه بيت يثبت أولية الملك بالولادة، ثم بتت الانتمال إلى نفسه، فكان المملكين حضوا وادعيا ذلك، وأحدهما صاحب يد، وهناك بقضى لصاحب ليد، كذا ههنا وإنه أعمم بالصواب .

الفصل الثالث هشر فيما هو في معنى النتاج

۱۹۹۶ - قال محمد وحمد قه في الأصل : وإذا ادعت امرأة عزل قطى في يد امرأة أخوى أنه ملكها غرفته ، وأقامت على ذلك بينة ، وأقامت صاحب البديبة على مثل ذلك ، فضى بالعزل لصاحب البداء الآم بمتى دعوى التاج

بيانه : أن كل واحد منهما ادعث مبيب الملك لنفسها في المين المدعى به : وهو الغزل؟ لأن الغزل سبب ملك ، فيان من غصب من أخر قطنًا ، وغزل الفطن ملكه ، وغزل لقطن لايماد ، ولا يكرر ، وكان يمنزلة دعوى النتاج من هذا انوحه ، فيقضى بينة صاحب اليد، كما في دعوى النتاح .

على ذلك بينة ، وأقام صنحت البدينة على مثل ذلك ، فضى به لصاحب البداه لأنه على ذلك بينة ، وأقام صنحت البداينة على مثل ذلك ، فضى به لصاحب البداه لأنه بمنزلة دعوى النتاج؛ لأن الحزفي محزوز واحد عا لا يتكرر ، وكذلك إذا ادعى سمنا أو وينك ، أو دهن سمسه في يدى رجل أنه له ، عصره وسلاه ، وأقام على ذلك بينة ، وأقام صاحب البداة لأن هذا عالا يشى ، ولا يتكرر ، صاحب البداة على مثل دلك ، قصى لصاحب البداة لأن هذا عالا يشى ، ولا يتكرر ، فيكون بمنى دعوى النتاج ، وكذلك الدقيق والسويق على هذا ، والراحد في يني أدم بمزلة النتاج في البهائم ، حتى إذا تنازع النائقي غلام ، كن واحد منهما يدعى أن المغلام ملكه ، وللدفي ملكه ، والله على دعواه ، وقام كل واحد منهما بينة على دعواه ، فضى بدينة صاحب البدا ، والولد في يد أحدهم ، وأقام كل واحد منهما بينة على دعواه ، فضى بدينة صاحب البدا ، وسيائي الكلام في يد أحدهم ، وأقام كل واحد منهما بينة على دعواه ، قضى بدينة صاحب البدا ، وسيائي الكلام في يد أحدهم ، وأقام كل واحد منهما بينة على دعواه ، قضى بدينة صاحب البدا ،

1998 - وإذا تنازع النان في غزل صوف، والغزل في بدأ حدهما، فأقام كل واحد متهما بينه أنه ملكه عزفه، عضى بالغزل للحارج ؛ لأنه بعني دعوى ملك المطلق؟ لأنه بثني وبكرر . 1948 ويد وقع الدعوى في حلى مصول و فهو عبرية وهوى ملك شعف، الأن العباسة عاليك وها و بعد الله على المعلق الأن العباسة عاليك و و إذا كانت لدار في إدى وحد أدم وجل الخواسة أنها دار حداء الخطها وساق طيرات حتى النهي الياء وأقام صاحب النه البيئة عال دلك وقيله بفضى بالدار المستقاط، والاحتطاط عكرو الأن الاحتطاط قسيمة الإمام عبد المتح بحط فكل واحد من العامين حطافي موضع معلوج، ويزاكه دلك بالعسمة ويكون خط له، وهذا فديكون عبر مرة بأن برند أهنها و وعدر فدار شار مجلومة بأنها و المدنية المستقول المست

1990 - أرض في يدي رجيل، وعيبها تخيل ادعى رجل أن هذه الارضى وهذه التخيل ادعى رجل أن هذه الارضى وهذه التخيل له عرسها وأقام على ذلك يبنه، وأقام سدحب اليدينة على مثل ذلك، فصل الأرض والدخيل لله دعى، فإن المحيل عبراة الديم الأرض حتى يدحل في يعم الأرض من غير ذكر، ودعم اهما في الأرض دعوى مطلق المالات، ويسهما فو يذكر الملك الأرض سدياً. فكان الدخيل مثول دعواه دعوى مطلق الملك عربة التحية الأن غراسة المخيل عا يتكرن، ديد المخيل يعرس، لم يقلع ويعرس المياني عرب عام يقلع ويعرس المياني عربي، وعوى المطلق الدخيل المؤلدة وعوى مطلق الدخيل المؤلدة المحتمد المهانية المدخيل المرادة المحتمد المهانية المدخيل المدخيل

۱۹۹۴۷ - وكتلك لو كتابا في الأرض روع، وأنام كل واحد بينة أن الأرض لم. والزرع لم ذرعه قصى بالأرض، والزرع للحارج والدكتريا

واذ الاعلى حنصة في يدي وحل أنها له. ورعها في أرضه، وكمام على ذلك بهذا. وأنام صاحب البدلينة بمثل ذلك، فصل المحارج؛ لأنها ممزلة دعويي معمل النك.

معانه . أن حاصل احتلافهما يوجع إلى أن زواعة أصل هذا المنطقة التي وقع فيها المراع للحادج أو صدحه الجدد وزراعة أصل عام الحلطة عا يلكوك بأن مراج دو البد أصل علدا الحيطة ، تدييغوبل اخارج الأرض، ويجمع الحيطة ، ويرزعها عرة أكوى،

و إذا التحق دارًا في مدي رجل أمها داره، وأنه بني هذا البياء من مدافعة وأقام عمل. ولك بينة ، وأقاء حد حب البداينة على مثل ذلك و قضي `` بالدار والناء للحارج - لأن

⁽١٦) هكذا عي طُ وصاوعِ وكان هي الأصل - فصلي المجارج، الأمها عنولة الدو والمناء للخارج أ

1798 - وإذ ادعى قدا و يحقيها في ددرجي أدات فطه و في طكاه و وحدا او وحدا او وحاطه و وداعي صاحب اليد مثل ولكن وأفاما البينة و فصي سبة الخارج و هذا بنزية دع وي الخلك الطائق الأن الفالع واحتمل والخياطة كانس ويكار وكان الداهرة المحتوة و الحرب وكان الناة المسلوحة في يدى المحتوة و العرب وكان المسائة المسلوحة في يدى وجل ادعا المسائة المسلوحة وأفاه على دلك بينه وأفاع صاحب البدية على دلك بينه وأفاع صاحب البدية على دلك بينه وأفاع صاحب المداه في مثل دلك والسلح فيسا بسبب ملك الإلاانية على دلك وعدم عنواله وكان المساحب الانجائة وادعارها والدارة على هذا سبب ملك صدر ذكر دوعدم عنواله وكانها ما الملك في منكها .

وكذلك إداده عيدا طبق متسويا أو مدهك مشريا عيدي رجل أداب شوادهي مذكه وادعي صحيح البدعيل للتسويدي وأقوما البينة وقضي للحارج أداعي ما روده هشام عن محيد ألل من عصب من أحر لحما شواده الايتقطع عن المائك فالشواء ليس مست ملك، وحياو ذكر وادا مجراته وعلى ما دكر دفي فاهر الرواية أن حن لمائك يتقطع بالشيء الأن لشراء وإن كان سب ملك، وهي بشي والا بكراء فاستح إلا كان الاشهاء فها ليس عبد ملك، وإن كان سب ملك، وهي بشي والا بكراء فاستح إلا كان مهما البينة أنه له كتب في ملكم، فغيل للحارج ، وذكر شيح الإسلام في شرح قناب المحين أن عاب بناهما بنظم حق المائك عنها عند بعض المناه بخيا وعدد بعض المناه بخيا الإسلام على السحيدي: أنه لا ينقطع حق المائك عنها عند بعض المنه بخيا وعدد بعض المنه بخيا بناهم لا كان الدولة من المراك الإسلام على المحين بالله في قبل من هذا الأناهم له بناء كان الحدد المهما مبيا بالله في الدولة كرد سواء وعلى في ل من هال الإسلام المائل الذات إلى المهما المبيا مبيا ملك الاله بنان ويكرد

٩ ١٩٩٥ - ولو ادمي ترباً في بدي رحل أنه منكم، نسجه هو ، وأقام عليه السنة ، وأقام صناحب البدائية على مثل دلك ، فهذه المسالة على رحاه ؛ إن كان يعلم قطعاً ويقياً أنّ هذا اللوات وهذا النصل ينسج ويضرب مرة بعد مرة ، فإنه يقضى سبة الخارج، يعربها يترية دعوى الملك المطلوم الأله في الفصل الأول ادعى أولية النات بسبب لا يحتمل الدملك على ذي البدالذلك السبب؛ لأن التوب الذي لا ينسج إلا مرة إذا صار لذي البد بساح عام لا ياضور أن يصاور الذكارح بنسجه ، فيكون في معنى دعوى الناج ، وهي المصل الدني ادهى أولية الملك بسبب يحتمل المثلك على ذي البداء الآن الثراب الذي بنامج مرة بعد مرة يجوز أن يصار لذي البد بالنسج ، تم يقلف الخارج منه ، وينفشه ، وينسجه مرة أخرى ، فيصير ملكاً بهذا السبب بعد ما كان لذي البدا، وكان ععى دعوى الملك المطلة من هذا المرجه

ورد اشكل على القدامي دلك سبال أهل العلم عن ذلك ، برعديه العدول منهم ، ويني الحكم على فراهم الواحد منهم يكمى ، والإثنان أحوط ، وإن اختلف أهل العلم بذلك ديسا بينهم حتى بقى مشكلا ، فقيه روايتان ، في وواية ، يقضى للخارج كما في دعوى اللك الطلق .

۱۹۹۰ - وإذا رقع الدعوى في كور أو طشت من صفره أو إناه من حديد، أو حدة راء أو شابع، والدعى كل وادعى كل واحد أنه له صنعه في ملكه، فهاذا ومسالة السيف التي ذكر ماها على السواء .

وإذا كان في يدى رجل حيمام أو دحاج أو طير عمايضرخ، أقام رجل بينة أنه له، قرخ في ملكه . وأقيام صياحت البندية على منتل ذلك، قضى لصياحب البدد الأن التعريخ في الطيور ينزلة النتاج في العواب

۱۹۹۵ - وإذا ادني للله في بدي رجن أنه له، ضربه في ملكه، وأقام علمه لبينة. وأصام مساحب الب. ولذ على ماثل دالك، فاضي المحارج : لأنه مما يعاد ويكور، فكان بجولة دعوى النظام.

وإذا التدلقا في جين، وأقام كل واحد منهما البينة أنه له، صنعه في ملكه و قصى نصاحت البيدة لأنه بمراة دعوى الساح ، لأنه تما لا بعد و إلا يكرار، ولواقام كل واحد منهما بينة أن اللين الدي صمع منه هذا الجين كنان له، بقصى به للخارج ؛ لأن أصل المازعة في الدر، وبينة كل واحد مهما في الدي نامت عنى ذلك الطائق، ولو أقام كل واحد منهما البينة [أن للمن حلب من نماته، وفي ملكه، وصنع منه اجين، فإنه يقصى بالحين لذي البد؛ لأن الحنب في الله، لا بتكرر، فكان على دعوى للمدح. رنو أفام كل واحد منهما البيئة) * أن النهاة التي حلب منها اللن الذي صنع منه هذا الجي [منكه قصى به للمدمى؛ لأن المنازعة ههنا في الشاف و بينة كن و، حد منهما فاست على الملك الطلق.

ولو أقام كل واحد منهما بينة أن الشاة التي حاب ميها اللبن للذي الصنع منه هذا الجين [** ولدت من شاته ، قصى بالجيل لذي البده لأن كل واحد من البينول قامت على التناج في الشاة التي وقعت النازعة فيه .

1997 - وإذا كانت شاة مستواحة في بدي رجل، وسقطها وجلدها ورأسها في بدي أخر، فأعام الذي السقط اورأسها في بدي أخر، فأعر الذي الخر، فأعام الذي الخر، فأعام الذي في يدبه الرأس والسقط أو الجلديتل ذلك، قضى لكل واحد منهما مما في يد صاحبه الأل كن واحد منهما أم يد صاحبه ويكل واحد منهما في يد صاحبه ويتم الخارج عما أنه في يد صاحبه ويبية الخارج في دعوى المك لكففن أولى.

والراقام كل واحد منهما بنة أن التاة التي هذا وأسها وهدا سقطها نتجت عنده على منكه، وأنه لمبسه وسلحها وله جندها وراسها وسقطها، بقصى بالكل للذي الله أن يدبه الأنهما أثبتا أثبتا إلتاج في المك الشاقه وأحدهما ذو البده فيكون ذو البد أولى بها، وإذا صدر ذو البد أولى بالشاة فسار أولى الجلد والرأس والسقط لكون هذه الأنساء نابعة فلشاة، فقد جعل السقط أصلاعي دعرى الملك المطلق على ما مر، وجعله شعا في دعوى المناج، فكان ذلك من باب العمل بالتسبين؛ لأن السقط أصل من وجه معمل بالشبهين، فجعلة أصلاحي دعوى المناج،

قال في المُنظى ". والصوف ويرق الشحر وتموة الشجر عبولة الناج، وغصن الشجر واختطة ليس عنزلة النتاج، حتى لو أقام اللاطى بينة أنّ هذا الصوف صوف شائه، وهذا الشهرة وهذا الورق من شجره، وهذا الغصى من نحمه وهذا الحاطة من حنظة

⁽١) ما بين القوسين في ها وم فقط

⁽¹⁾ وفي م: الذي ،

⁽۴) ما بن القرسين بي فذو م منط

⁽⁶⁾

بدرها في أرضه، وأقام صاحب البد البية على مثل دلك. قعي القصل والخنطة يقضى للمدعى، وفي الصوف والنمر والورق يقضى فعماحيه البد.

وعاينصل بهذا الفصال:

۱۹۹۳- بقا أقام الرجل بية على قوت في يدى رحل أنه نسعه، ولم يشهدوا أنه أد أو ادعى داية في يدى رحل أنه نسعه، ولم يشهدوا أنه أنه أو ادعى داية في يدى رجل أنها شجت عنده، ولم يشهدوا أنها أصنه، فإنه لا يقصى للصدعى في هذه السائل؛ لأن شهوده لم يشهدوا النب له لا نصاء واله فذهر، ولا مفتصى شهادنهم بالولادة والسبح؛ لأن الإسبان قد ينسج غرال غيره بأمره الجير أو إعانة، وقد تقد أمة الإنسان عند غيره.

وكدئك في مصلى الأمة إذا شبهدوا أنها الله أمة المدعى، لا تفضى بها للمدعى؛ الأسم لم يشهدوا باللك للمدعى فيها، لا نصال وإنه طلعي، ولا معتضى شهادنهم أنها ابنة أمنه، إدليس من ضرورة كونها ابنة أمنه أن يكون ملكاً له، فإن المولى إذا استولد أمة بعسه، وولدت بنتاء فهذه إبنة أمنه، وليست بمملوكة له.

وكذلك الأمة إدا زواجت نفسها بغير إدن مولاها على أنها حرة، فوقدت مثاء فهذه ابنة أمة هذا الرجل، وليست بمشوكة له، وكملك الرحل إذا باع ابنة أمنه من إسال، فهذه ابنة أمة الماك بعد البيع، وليست مطوكة له، وفي بن هذه المسألة وبين ما إذا شهد الشهود أذ هذا العبد وقدته أمة هذا الدعى، وإن هناك يقضى بالعبد للمعمى.

والفرق: أن في مسألة العبد النمهود شهدوا بملكية الولد حيث قالوا: هذا العيد، وشهدوا بملكية الولد حيث قالوا: هذا العيد، وشهدوا بملكية المدعى وقت الولادة والأمة المبلوكة للإنسان لا تلذ ولنا علوكا لغير المالك، فإنهم شهدوا بملكية الولد للعدعي، أما في مسأله البنت ما شهدوا على ملكية البنت؛ لأمم شهدوا أنها بنت آمته، وليس من ضرورة كربها ابنة الأمة أن نكون علوكة أصلا، فحواز أنها علقت حرة الأصل، طاحاصل أن السهدة بولادة العبد والأمة من أمة إنسان شهادة بعلادة الان والانتة من أمة إنسان طيست بشهادة علك الان والبنت قولي الأمة.

١٩٩٨٤ - ولو شهدوا على ثوب في بدي رجل، أنه غزل مي قطر ولان، ونسخ معه عوانه لايفضى مالتوب لملائه لأنهم لم بشهدوا بالملك لفلان، فقد بغزل الفطن وينسخ ولا يكون المنسوج ملكاً قصاحب القطل بأن عزار ونسج بغير أمره، هكذا ذكر في أالأصل أه ودكر بعد هذه المتألة مسائل:

١١٩٥٥ منها: إذا شهدوا أن ولاتًا غزل هذا الترب من قطى فلان، وهو بملك الفطن ويسح الثوب، على للمدعى أنا بالحدّ الثوب؟ وجعنه عني وحمين: إما أن يدعر. المدعى الأسر بالعزل والسبج أو بنكره فإن كنان يكو لا يكود له أخبذ الثوب، ولكنه بصمه قطأ مثل فطه ؛ لأنه تبت ملك القطل للمدعي مبذه الشهادة، وتبت غرل في البد فألك الفطن ونسحه والمربثيت أمر المدعى بذلك، فكان العزل وانتسح بغير أمر المدعى، وهذا فايقطع ملكه عز العين، فلايكون لنمدعي حق الأخذ، ولكن ثمان يضممه قطأ مثل قطنه، وإن ادعى الإذن، فالقول قوله مع اليمين، وقه أن يأحد الثوب.

١٣٩٥٦ - وقو شهدوا أن هذه الجنعة من زوع حصاء من أرض فلان. لا يقضى لصاحب الأرص بملك الحنطة بانقاق الروايات؛ لأنهم ليريشهدو، له بملك الحنطة، فقد يحصدهن أرض إنسان ما لا يكون علوكا له و مأن كان الزارع غاصبًا للأوض وحل يقضي له بأخد اختطة؟ فقد ذكر في رواية أم رسابيسان أنه لا يقصر ، وهكدا ذكر الكوخي في كتابه، وذكر في رواية أبل حفص: أنه يفضي، وجه ما ذكر في رواية ألى سليمان أنه كما لم بثبت الملك لصاحب الأرص في هذه الخنطة مهده الشهادة، لم يتبت الأحدّ من يده بهذه الشهادة؛ لأن الشهود لم يعيّنوا الأخذ، وكان المتهود عليه بالأخذ محهولا ووجهالة الشهود عليه توجب يطلان الشهادة

وجه ما ذكر في رواية أبي حفص: أميم شهدوا بالأخذ من يده؛ لأن الحصاد أخذ وقد شهدوا بالخصياد من أرضه ، وأرضه عن ينه، فكأنهم شهدوا بالأنحذ من بده فوله . بأن المشهود عليه بالأخد مجهول. ظلال لا، بارهو معبَّى، ولكن اقتضاه لا نصاة لأن المأخوذ في بند، فيكون هو الأخذ. قالوا "وما ذكر في رواية أبي سايسان أصح؛ لأمه ليس من صوورة كون المأخوذ في يعد أن يكون هو الأخذ، لجواز أن يكون الأخذ غير ذي المداء وقادأو دعدهب حب البداء وصاحب المدالم يحوله عن موضعه حتى لم تصر قال للبيخ الإسلام رحمه الله الفائسيدو أله مدا بشيء أنحد من متحقة الخاص. والم مجلوا الاشفاء يعدب أن تكون المماله على الرواجين أرضاً، على رواية ألى معيسات لا يقصى بالأحد من المدعى، وعلى رواية أبي حصل بقصي.

هذا وهذا بخلاف ما تو شهدو، أن ف التوب غول من فطر دخال و فسلط حيث الايكون لفلاق أنه بالمحدود و تسلط حيث الايكون لفلاق أنه بالمحدود التوب بالماق الروادات والأن حنك أخد المسلوج من مده وإذا تسهدوا أن الحد المدن وجو يريد أخد السلوج من مده وإذا تسهدوا أن هذا الله من تحدل عثم المدن عمل المسلوج من مده وإذا تسهدوا أن من تخير منها دقيلك المسركه والأن ما يكون على محيل إنسان من المسركون ملكاً له والم أن سبكه من عيره والمحدود المناف الني في أرض إسمال الماقية التي من روح كان أن المدن المحدود التي من روح كان في أرض فلان وهذا الريب من تجرح كان في أرض خلال والا يقتصى والمنطقة والزبيب في أرض فلان وهذا الريب من تجرح كان في أرض خلال والا يقتصى والمنطقة والزبيب المنافة والزبيب

قرق بن هذا ويبنما إذ شهدوا أن هذه اختطة من أدع كناه عن ملكه ، والتعرق أن هي إقراره جان أندك زافي بدء في هذاء الكافئة فيك كناه في بدء أمس، وهناك يؤمر

عالم د عليه، وفي الشهادة أيضُ بيان أنه كان في يده قبل هذا، إلا أنَّ الشهود لو شهدوا أنه كان في بدهذا أسر. لا تقبل الشهادة عند أبي حنيفة ومحمد، ولو شهدوا على حلد أو صوف أو خيرين بدي رجار أنه صوف شاة هذا الدعى، خير شاة هذا المدعى، جلد شاة ها. اللدعي: لا يقضي به للمدعي.

١٦٩٥٧ - قرى بين هذه المسائل وبينما إذا شبهدوا أن هذه الخنطة من زرع فلات، هذا التمر من بخيل قلان، وهذا الزبيب من كرم فلان، فإن في هذه الفصول مقضى بيذه الأشياء للمدعى، قال عيسي بن أبان رحمه الله: كاناينسي أن يقضى للمدحى في جميع القصول أولا يقضى له في جميع هذه القصول . فأما القرق قلا وحدوله ، وتابعه في دلك بعض المتنايخ، وبعض مشايخنا قالوا: إنما اختلف الجواب لاختلاف الوضوع في يعض الواضع، وضع السألة بحرف من (١٠)، وإنه للتبعيض، فقد جعلوا المدعى به بعض ملك الدعى، وبعض ملك الإنسان منكه، فقد شهدوا للمدعى بملكية المُدعى به، فقضي لديده وفي بعض الواضع لم يذكروا حرف من علم بجعلوا المشهوديه معض ملك المدعى إغا نسبوه إلى ملكه حيث قالوا: جلد شاته صوف شاته، وليس من ضرورة كون الشيء مسويًا إلى ملك الغير أن يكون علوكًا لذلك الغير ، فلويشهدو اللمدعى علكية المدهى به، قلا يقضى له به، وهذه القائل بقول: لو ذكر را حرف أمن آخي المسائل كنها لكاذالا بقضى للمدعى في المسائل كلها، وإلى هذا ذهب شهس الأثعة الحلواني رحمه الله ، ومن الشابخ من فاق: لا، مل بين هذه المسائل فرق، وإليه صال تسخ الإسلام المعروف بأخر هرؤاده .

و الفرق: أن في مسألة ! فنطة وأخواتها شهدوا عنك حدَّه الأشباء فلمدعى ؛ لأنهم شهدوا له بملك النخيل وانكرم مطلقٌ ، وهذه الأشياء من نوابع النخيل والكرم لا محالة ؛ الأمها متولدة من النخيل والكرم، والشهادة علك مطلق في الأصل شهادة بالك توابعه. فأما الجُلد والرأس تبع للشاة من وجه، وأصل من وجه، تبع من حبث إنها من أوصاف الشاف وأصل من حيث إنها نغوم بعد الزابلة بنفسها، وكفائك لم يحدث هذه الأشباء

⁽١) مكداني طوم وكان في الأصل وهـ. الأنه مكان. ألا أن

⁽٢) مكذوني طونه م، روان في الأصل: من مسألة .

من الشافة على كان حدوثها مع الشاة معاه فيهذا الاعتبار بكون أصلاء والشهادة علك أحد الاصلين لا يكون شهادة بملك الاصل الآخر إن كانت الشهادة علك الاصلي شهاده بملك النبع، قالا نثبت الشهادة بمكية هذه الأشياء مع الاحتمال.

مذا المدى، الإيقامي بالدقيق لنمدى، والجواب فيه كالجواب بيما إذا تبهدوا أنه غلال مذا المدقيق من حنطة هذا المدى، الإيقامي بالدقيق لنمدى، والجواب فيه كالجواب بيما إذا تبهدوا أنه غزل هذا النوب من فطن قلان، ونسج منه بسوء أنه بالو تبهدوا على دحاحة في يدى رجل أن البيضة التي حرجت منها هذه الدجاجة كانت للماسي، ولم يشهدوا أن هذه أنجاجة على الذي يقد أن البيضة كانت المدى، إذ ليس من فعرورة كون لبيضة علو كة لإسان أن تكون الدجاجة الحارجة منها منكا له، وله يذا عصبها خاصب، وخرج منها دعاجة، فالدجاجة نكون للعاصب، والا يكون نصاحب البيضة كحنطة غصبها غاصب، وزرعها، قان الحبال الذي يحصل يكون للعاصب، كذا عنا، ولكن يقصى فلمدى على صاحب الديمة حنها والذي يصعب البيضة كونها.

1999 - فرق بين هذه السائلة، وبنت إذا شهده الديانة و شاق، وقالوا: الأمة خرج مها هذه الخاربة، والشاة في حرجه مها هذه الشاة ملك المدنى، فؤله يقصى بالجاربة واقتلاله للمدنى والقرق أن كون الأمه، وغرال الشاة علوكة لإنسان ملكاً مطلقاً بوجب حدوث الولد على ملككه لا محالة، سواء كانت الولادة في يده أو في بد المناحب إذا ثم يوجد من الخائث عليت الولد، ولم يطهر ههذا قليك الولد من صاحب المهد، ذكانت الشهادة بملكية الأمة والشاة مطلقاً شهادة بملك الولد، أما كون الميضة علوكة لإنسان ملكاً مطلقاً لا يوجب حدوث الدجاجة الحارجة على منت فساحب البيضة، فلم تكن الشهادة بكون البيضة علوكة تسمدعى شهادة بكون الدجاجة الخارجة المناجة بالمنافقة بكون البيضة علوكة تسمدعى شهادة بكون الدجاجة الخارجة مناطقة بكون الدجاجة الخارجة

قال أثوب مصبوعٌ بالعُصف في يدى رجل شهد الشهود في هذا العصفر المدى في هذه الثوب لهذا المدعى صبح هذا الثوب به مرزب الصبغ بدعى على رب النوب أنه هو الذي صديفه ، ورب الثوب يجحد ولك ، حالقول قبل وب النوب ؛ لأن رب العصمو

⁽١) عكدا من طوكان في لأصل رف وم اسواء

بدعي عليه فسمدن عصفره، ورب اللوب يتكره وليس في شهادة هؤلاه ما يوجب ذلك ، قيان تُوبِ الإنسان إذا هبُت به الربح، وألقته في صيغ إنسان، في س اللوب لا يضمن الصبغ، ولكن يقوم التوب أبيض، ويقوم مصبوطاء فإن شاءوب التوب هسن الرب العصقر ما زاد العصفر فيه، ولا يباع التوب، ويضرب الصحب التوب في الثمن بقيمة تُوبه أبيض، ويضرب صاحب الصبغ بما زاد العصفر فيه .

١٣٩٦٠ - قال مشام: قال محمد: سممت أبا بوسف يقول " رَمَّا كَانْ فِي يَدَى رجل أسة وابنة هذه في بشاخر ، جاء رجل، وأقام البيئة أن هذه أمنه ، وأخرذها منه، لم يكن له على الابنة سبيل. ولو أقام البينة على تخل في يدي رجل أنه تخله وتصرة هذا النخيل في بدي الرجل الآخر أخذ الشرة والنخيل، ولا بشبه الثمر الولد، ألا تري أنه تو أوصى بعلة نخلة عشر سنين جاز، ولو أوصى بما نصبغ" تبايه عشر ستين لا يجوز.

وقال هشام أيضًا: سألت محمدًا عن أرض مزرعة حنطة أنام أخربينة أن الأرض له، وقالت البيئة، لا نعرى ثن الزرع؟ قال: إذا لم يعلم الزنوع فالزرع ثيم الأرض، قلت: فإن أضام الدي في يديه الأرض بيئة أنه هو الذي زرع، أيجمل له الزرع؟ تبال: نعم، قلت: فإن كان الزرع محصودًا أو كلسًّا، والشهود لم يشهدوا بالزرع لأحداً " قال * الزرع لمن في يدبه الأرض.

⁽١) هكذا في ظرف وكان في م: المصرف أوفي الأصل: أفيصير

⁽٢) مكذا في الأصل وم وف م وكان في ظامِا تصبغ ثباته أ.

⁽٢) ما بين المعقونيين ساقط من أمط .. وأثبتاه في الأصل.

[الفصل الرابع عشر في دعوى الحائط]***

1951 - بجب أن معلم أن الحائط النتارع قبه لا يحلو إما أن لا يكون متصالا بينا معما ، ولكن يكون بان معلم أن الحائط النتارع قبه لا يحلو إما أن لا يكون متصالا بينا معما ، ولكن يكون بان داريهما . أو يكون متصلا بينا محما ، والانصال نوعان ، اتصال تربيع والصال محاورة وملازقه ، ولا يخلو إما أن لا يكون الهما عليه صدوع ، أو كان لهما عليه حدوع ، أو كان لهما عليه حدوع ، أو كان لهما عليه متحوي ، أو كان لهما عليه متحوي ، وللآخر هرادى ، فإن لم يكن الحائظ متحصلا بينا معما ، ولم يكن لهما عليه شيء من الجدوع ، وفيره ، فإنه يقضي بالحائظ بينها ما يكن الحائظ أنه من يتنازعهما فيه ، وليس أحدهما يأولي من الأخر ، فيقصى بيسما ، ومعى قوله ! بغض بينهما أنه ما كون في بديه يحمل في أبديهما ، ومرف كونه في أبديهما .

هذا كذار ادعاها رجلان بدعى كل واحد منهما أنه ماكه وفي بدنه ، فإن لم عرف أنها في أيذيهما يحمل في أيديهما ؛ لأنه لا منازع لهما فيها ، لا أنه يعضى يشهما ، وإن لم عرف عرف أنها في أيديهما على ما كان ، كذا مهنا وكذلك إن كان عرف عرف أنها في أيديهما على ما كان ، كذا مهنا وكذلك إن كان لأحدهما عليه هوادي أو يواري ، ولا شيء للإنجر عليه ، يقصى يشهما الآل يوضع الهر دي لا يسب على الحائط بد استعمال الآن السائف بملى الهوادي والبوادي والهر ادى ؛ لأن السائف على الهوادي والبوادي لا يكن وهو يمكن ، وإذا يوضع الهوادي والبوادي للاستطلال ، وهو يمكن وإذا يوضع الهوادي والبوادي للاستطلال ، وهو بما أنه كذا هنا ، يخطى هما على الحائط توب منسوط ، ولا شيء بلاخر ، وهذاك يقضى ما خلاط ينهما ، لأن فيا حد ، التوب عبر منتعمل للحائط بالطريق الذي قلنا ، كذا هنا .

⁽١) ما بين المقوضين معافط من الأصل، وأنبيناه عن أمظ .

١١٩١٧- وإنكال لأحدهما عنيه جذوع، ولا شي، للأخر، فإنه يقبضي به لصاحب الجدوع؛ لأن لصاحب الحدوم بدأ يستعمله ، وللاخر محرد استعمال، فيكون صاحب اليذ المستعملة أولي، كغابة تنازع فيها تنان، أحدهما راكب والأخر أخد بنجامه فالرائب أولى وكذلك إداكنان لأحدعلها حمر وللأحر مخلاف فصاحت الحمولة أولى؛ لأناله بدمستعملة والبير فلاخر إلا مجرد بدبلا استعمال، وكتوب تنازع فيمه اثنانه وأحدهما لاسمه والأحر متعلق بطرف منه كال اللابس أوليء فكذنث مذار

وإلغا اعتبر الاستعمال ترحيحًا إذا مسويا في البلاء لأذ للإستعمال زبادة دليل على الصدق ليس من جنس البد، فيصلح للترجيع كبددي البد في دعوي المناج والنبر، ممر فَالْثُونَ فَإِنْ بِينَهُ فَيَ الْبِدِينَ جِمْ بِالبِدِ ﴾ لأن البددلي، رائد على الصدق، أنه مرا خلاف حسر البية، فعيلم أنا حيم إحدى البينين، فكذَّ الاستعمال دليل والد على الصدق؛ لأن الظاهر أن الاستعمال إلها يكون من المالك، كما أن الظاهر أن البد تكون للمالث لا العبره، وإنه تبس من جمس البد؛ أنَّ الاستعمال انتفاع معد نبوت البدء فكان جنبُ اخر سوى البد، فيصلح للترجيح ، والذلك إذا شان للآخر عليه هرادي، لأن الهرادي ليس باستعمال لمحالط على ما يبُّل فيكونا وحوده وعدمه بمؤلق

وإن كنان لأحدهما عليه جنفوع وللأحو عليه حائط ستراته هالحائط الأسمل لصاحب الجدوع لكونه مستعملا بوضع حمل مقصود علمه والصاحب السترة السترة على حالها يخزلة سفل لأحدهما ، وعليه علو الأخراء وإن كال لأحدمها عليه سندة . وللآخر عليه هرادي، فالحائط لصاحب انسترة، فأما إذا كان لأحدهما حذم واحد، ولا شيء للأحراء أو للأخو عليه هرادي، على يقضي لصباحث اجداً الواحد؟ لديدك محمد رحمه اقدهدناني فلنعر الروايق وفاله بعض مشابحنا البدلا يقضي لصاحب الحدع الواحد: لأنَّ الحائط لا بمني بوضع جدَّع واحد، وكان كما إذا كان عليه هرادي، وروي إس سماعة عن محمد الله بقضي لصاحب الحدم الواحد، وذلك لأن لصاحب الخدم مع البد بوغ استحمال؛ لأنَّ وضع الجدوع استعمال لفحائظ حتى قضينا نصاحب الحذوج، فيكون وضع جذع واحد استعمالا للحائط بقدره، وليس للاخر ذلك. فيكون صاحب الجَدْع الواحد أولي سبب الاستعمال، كما يكون أولى، لو كان له حذوع، والا

شيء للاخر، أو كان للاخر عليه هرادي وبوادي.

هدا وذا لم يكني الحالط النبارع فيه متصلا ببناءهما، وأما إذا ذاك الحائظ التنازع فيه متصلا بيناءهما إن كان انصالهما حمعة انصال ترسم، أو انصال ملازفة، فإنه بقضي يينهما بصعاد: لأنهما النتويا في الدعوي والانصال بالأرض والباه جميعًا، فيفضى سيسنا بصيفان، وأما إذا كان انصال أحدمها انصال ترسير، وانصال الآخر الصال ملازقة ، فصاحب التربيع أولي • لأد صاحب التربيع مستعمل لفحائط المتارع فيه • لأد قوام الحائط بقدر البربيع بالحائط المنازع فيهم لأنا تصمير البربيع إذا كانا الحائط من ما رأو الجرآ أن يكون أنصاف ثين الحائط الشارع فيه داحا؛ في أنصاف لير العبر الشازع فيه ، والصلة والبن هير التنازع والخلافي المنازع فيه . وإن كان الجفار من خف مه فالتربيع أن بكول ساجة أحدهما مركبة في الأخرىء فأما إذا لفب وأدحل لا يكول لوبيعاء فإذا كان تفسير التربيع هذا كال لصاحب التربيع مع الاتصال نوع استعماله وللأض مجرد انصال من غير استعمال، فيكون صاحب الانصال أولى، وكان تنزلة لراكب على الداية، والمتعلق باللجام، فإذا الرائك أولي الأدالة مع الانصاء استعمدال، فكذلك هما، فأما إذ كان متصلاحاته أحدهما نصال ملازقة. أو انصال ترجع، وليس للاخر اتصال ولا له عليه جذوع، فوته يفضى عساحت الانصال إذاكاذ انصال تربيع، فلا إشكاف، وإذ كمان انصبال مبلاوف فكذلك الأتيم، استوما في حن الانصبال بالأوض الملوك، ولأحدهما رباده مصاياهم خلاف جس الأولء وهو الانصال بالباءه فيشرجع على ئۆخى

وكذلك إذا كان متصالا بهذه أحمدهما، وللأحر عليه هر دى، يغضى نصاحب الانصال؛ لأن الهرادن وحوده كما مه، وإن الذلا لأحد عما انصال تربيع، وللأخر عليه حذرع، وإن كان الأعصال أولى عنيه عامة المنازع، ونان كان الانصال أولى عنيه عامة المنازع، وعكر الانصال أولى عنيه إن كان لنحا لظ المنازء، وعكر المنازء فيه تساحل بحداهي لأحدهما، والحائفان مسطلان لحائظ اخر لصاحب الخاتفان فيه النبازع حتى يعير مربحاً فيه القباه هجيئن بكون الكل مى حكم بناء واحد، فضا حب عدًا الانصال أولى على ما ذكره الكرعى، وهي أبر يوحف رحمه الله أن العنبر النسال جابى الحائظ المنازع حيه بحائظين وعي أبد يه الحكوم الكرعى،

لأخدمية، أما الصدال الخالفين بحالف أخراته غير معتبر، وإن (كان) [11] لو وحد تأكد به قال غيسي الأنسة السرحيي، عليه عامة المسابخ، فقد ترجح صاحب الاندال على صاحب الجفوع، وإن كان لكل واحد مهد، على الحائظ بداستعمال والأن الإستعمال بالتربيع سابق على الاستعمال باجفوع والأد التربيع بكون حالة لبنا، وحالة البنا، يكون سابقًا على وضع الجناوع، فالاستعمال بالتربيع بكون سابقًا على الاستعمال بوليم بعقوع الاستعمال بوليم بكون سابقًا على الاستعمال بالتربيع بكون سابقًا على الاستعمال بالتربيع بكون سابقًا على الاستعمال بالتحال الذي الهناء برقع جناوع الاسر، بديات الإنجاب تتربع بعالى أن الماتها له المؤلم بالذي الإنجاب الإنجاب على أن الحابط له الإنه يرفع جناوع الاسر، بديات الإنجاب على أن الحابط له الإنه يرفع جناوع الاسر

والفوق، وحران البينة حجة مطافة عظهر في حق الدافع والإنطال والاستحفاق على الغياء ألا ترى أن اللك الناسب البينة، كما صلح للدفع صلح لاستحفاق المشعة على الغيار، فأسا انصال الشربيع فهو لوع ظاهر، فباللك الشاسب باست بنوع ظاهر، والطاهر يصاح للدفع، ولا يصلح لإنطال حق صاحب الجدوع.

1997 - وإن كان الانصبال في طرف واحد، ذكر شيخ الإسلام أن صحب الانصال أولي، وما أخذ الصحوى والشيخ الفقية فيذالله الدين، ودكر شمس الأثمة السر حسى رحمه الله: أن صاحب الخلوع أولي، وإن كان في غلاد" الخانط المتازع فيه عبد مركب على عود هر على حرايم أحدهما خاصة، وللاحم عنيه جناء م. فأنهذا أولى، الخالف الشابخ رحمهم لله فيه، ولو كان لا حدمم الصال ملاوقة والأخر عبيه مذرع، فيساحب الجدوع أولى؛ الأن صاحب الحقوع استعمل للحائط بحدر مه.

1993 - وبقا كان الأحدم اعلى الخالط عنو عنبيات واللاعو تلات عنيات المعادلة واللاعو اللات عنبيات المصاعداً إلى العسمان الذي بي احاط الأحداث الذي العشمان الذي بي احاط الأحداث الذا الحائط بني للتسفف "ما يحين بالعشرة بحصل عادره ذلك الرباط الذات فاصوره في اليد أكثر ما في الباب أن لهماجه العشرة في ذورة استعماره الأد

⁽۱) زندس ف

²¹ عكد غي ط مركان في الأصل وف الرعامات

⁽۳) ونوع الشافيف .

الجنس واحد، والترجيح لأبنت بالريادة في الحس الواحد، فلهذا يقضى بنهما، هذا هو جوب ظاهر الرواية، وعن أبي يوسط في الأصالى الراباجية كان بهول أولا كما هو ظاهر الرواية، فم رجع، وقال: يقضى لكل واحد سهما عائمت حشة في بدء، وساحية خارج به، والقول قول صاحب ظيد، والباقي بنهما لاستوادهما فيه، وعن أبي يوسط أنه كان يقول أولا هيما إذا كان لأحدهما عليه عشرة خشست، وللأخر ثلاثة، كما عو ظاهر الروية، نم رجع وقال: يقضى بالحائظ فنه لهما حب العشر؛ لأن بد الاستحمال أقوى، إلا أنه لا يؤمر الاخر برفع الجلوع، والصحيح ما دئم في ظاهر الرواية

عبد التلاث عشبة أو حشبتان، فالحائط لصاحب التلاث بهما التهرف، والأخر عليه ما دون الثلاث عشبة أو حشبتان، فالحائط لصاحب التلاث فصاعماً إلى العشرة، ونصاحب دون الثلاث موضع جدوده، هكذا ذكر في بعض المواضع، وذكر في يعض المواضع، ودكر في يعض المواضع، ولصاحب من دون الثلاث موضع حقمه مع أصل احالط، ومعنه أنه يقضى علت الحائظ بيب ما عنى فدر جناوعهم، لا أنه يقضى علك الحائظ لصاحب العشرة، وللأخر موضع جذعه مع أصل اخائظ لصاحب العشرة، وللأخر من وضع جذعه مع أصل اخائظ، علما أنه أواديه أن الحائظ بعنها على عدد احتاههما، حتى إنه إذا كان الاحلاما على عدد احتاههما، حتى إنه إذا كان الاحلاما عشر جذع، والذخر حائم بينها على أحد عشر سهما، وهذا قول أبى جذوع، وللاخر عن أبى يوسف، عن أبى حيفة، وهو قول أبى يوسف، وكان بنبعى الاطلامان أن يقضى بينهما، حكلًا ذكر الكرحى في مختصره أبى يوسف، وكان بنبعى ال

1999 - قبال في البوازق : وكنان أبو حيضة وأبو يوسف يقولان الماقيا الله الإلاء تم رجعا عنه، وذكر الحاكم الشهيد في محتصره أبو كتاب الدعوى أنه إذ كان الاحدمنا عليه عشرة خشاب، والمزخر عليه خدية واحدث وذكر في كتاب الصبح أن الكل واحد منهما ما تحت حشية ، ولا يقضى بنهما نصفان ، يستحسن ذلك في الحشية البراحاة وتحوها، ذكر في كتاب الصلح، وقال في كتاب الإفراز : هو لصاحب العشرة إلا موضع الخشية . قال المقدوري : أراد بقرله في كتاب الإفراز هو لصاحب العشرة إلا موضع الحشية ، وضع خشيته .

11977 - وفي الخشفي : قبال أبر يوسف: وإذا كنان الأحديمية على الحيالط لمجتلعاً "، وللآخر عليه أكثر من ذلك، اجعله بينهما نصعات، تم قال بعد دلك. إذا كان الأحدهما عليه ثلاثة، وللآخر عليه عشرون، فاخاتط تصاحب العشرين، ونعياست التلاثة موضع جذوعه، وإنما أجعله بينهما نصفي إذا تقاربت، أو كان تصاحب الآفل أكثر من نصف جذوع الآخر. وجه القيام في التسوية بين اجذع الواحد والثلاثة عصاحباً على الماتط، فقض بينهما بصفان، أن الاستعمال بوضع الخنية بتبت بد صاحبها على الحاتظ، فلا يعشر المكرة بعد قالك ذلترجيع، كما لو تنازعا في توب وعمامته في بد الحاتظ، فلا يعشر المكرة بعد قالك ذلترجيع، كما لو تنازعا في توب وعمامته في بد الحدهما، وطرفه في يد الآخر.

وجه رواية النسوية بن الثلاث، وما زاد عليها، وترجيع الثلاث فصاعداً على ما دون الثلاثة أن صدحب الثلاث يساوى صدحب ما زاد على الثلاث، كما يتأتى عا زاد على الثلاث، كما يتأتى عا زاد على المنافظ لأجله، وهو السفيف، فإن السقيف يتأتى بالثلاث، كما يتأتى عا زاد على الثلاث، وأما صاحب الواحد، وأن كان يتأتى، و وتكي بطريق الندرة يظهر الفرق من هذا الرجه، وفي يتأتى دلواحد، وإن كان يتأتى، و وتكي بطريق الندرة يظهر الفرق من هذا الرجه، وفي يعفى المواضع حدمل الحسسات بمنزة الثلاث، ويه أخذ بعص المسابغ و لأنه يمكن التسقيف بهما، كما يمكن بالثلاث، لم على رواية كتاب الصلح إذا قصى لكل واحد منهما عالم عشرة، وللاخر عليه واحد، كف يقضى بن اخشيت المدينة واحد، كف يقضى بنا

وقلد حتلف الشايح فيه ، بعصهم قانوا ، يقضى على أحد عشر سهما، وبعضهم قالوا - يقضى بسهما نصفان لاستوامهما في ذلك ، ألا ترى أن هى الداو التي جها منازل، وفي يدرجن منزل ممها، وفي يد آخر باقي المنازل إذا احتلفا في الساحة ، يقضى بالساحة يتهما الاستوامهما في الساحة، كذا هها، وقال بعد يهم بمنزلة الواحدة، إد الا بمكن الشيفة بها إلا غنى مبيل الدوق.

وعايتصل بهذا القصل:

¹¹⁾ وفي الأصل: جدوع!.

الده ۱۹۹۵ - قبال أنوا فيضة رحمه عافي حصراً بين رجلين والقبط إلى أحدهما والتحك كل والمدمه الحساء المدمون التحك كل والمدمون التحك المواقع كل والمدمون المحكما ا

والأبي حبيقة أن مضعة بعض الحصل، وأنصاف لبان واطاقات يعص الخاطء. وأكر والا يكون دار لاحلي تصدم، ومد وأن لا أيدان على اللت، أما لايدان على اللت بالحصوص قالانسان تصايرين وجه وحه جدار خاص يربى وامه حدار مشتوك لأول النظر والاستراحة، وكذلك في الخص تحدج بن المعط إلى جنب جارد ليسوى جانيه حي تعقد وسقط الاحجاج به ربقي ما ذكر با من تغليل حالياً عن المعارض

١٠) مكذا في م، وشايعي الأصل وهاوها . وباغلا ابدل

الغصل الخامس عشر في دعوي الطوق ومسيل الماء والجازي والتنوفات

وكدالك إذا الهيت احدوده والاطواء والاعراضية على التهاديم ويعضى به المناو المهاديم ويعضى به الشاوع عرض الديب الأعلم عرضا والها في المهداء طرالا المخداة كرافي الكتاب من الشاوح مرافات السائم مؤوّلة والويها أب شهدوا على الشات إلا تشال سهدتهم الالا مقدا والطويل يتعاوت فهذه شهدد المحمول والشهدد بالمجهول باطاء والاسمع أن هده السهدة مقاولة على كل حال والا المخهول المعام قرن الشهدة المدور القدام المنتهدة المدورة القدام المنتهدة ال

فيان الشبيخ الإمام لم العدائي حفيل الكبير : المقارد كم يبينوا العربي والعول -الأن الشهادة بدول الفول والعرائي حائز، ورجا بسبر ابناد لالك مداكم و اكتبهادة - وذكر أبو سعيمان راحيم الله أنه إذا بيّن العلول والعرض، فديت الشجار، واقعد فكر بالسشّا من

أنا هكذا في الدوم، وكان في الأمس وف ال فكدلك .

ذلك من العصل الثاني من الكتاب.

۱۹۹۷ - وكذلك لو شهدوا بأن أمامات، ونرك طريقًا في هذه الدار ميواتًا له، قيلت الشهادة، وكدلك على هذا إذا كان له باب مفتوح من داره على حدثط في (فاق، والكر أهل الزقاف أن يكون له حق الرور في زفاقهم، فلهم منعه إلا أن تقوم له بيئة على أن له طريقًا نابئًا قيها على نحو ما دكرنا في الدار.

1954 - وإذا كاذا لرجل مشرّاب في دار رحل، فأراد رب الداو أن يتمه من أن بسيل قبه الماء، فله منعه حي يقيم البنة أن له حل تسبيل الحامقية، ونبس لصاحب الدار أيضًا أن يقطع الشرّاب، وهذا لان المتراب في الأصل محتمل بحتمل أن يكون بحق بأن شرط في القسمة لهذا الرجل حق تسبيل الماء في دار هذا الرجل، وبحثمل أن يكون يغير حق، في الشمة لا يشت لصاحب المتراب حق تسبيل الماء، ولا يتبت لصاحب الدار حق قعلم المرّاب.

وذكر في كتاب الشوب في نهر في أرص رجع يسيل فيه الماء واختلفا في ذلك ، فالقول فول صاحب الماء وإلى أرض مسألة كتاب الشرب وضع المسألة فيما إذا كان جاريًا وقت الحصوصة الا شك أنه يكون الشول قول وقت الحصوصة الا شك أنه يكون الشول قول صاحب الماء و لا تشك أنه يكون القول قول في هذه الحالة صاحب الماء في النهر، فيكون القول قول في به وكان له حق تسييل الماء في هذه الحالة صاحب الأرض بهذا أن النهر ماكم، وكان له حق حاريًا وقت الخصوصة ، إلا أنه هم أنه كان يعبوى , في أرض هذا الرجل قبل فاته ، كان المقول قول صاحب الأرض بهذا أن النهر المكن الماء جاريًا إلى أرض هذا الأرض بهذا أن النهر ملكه ، حتى إن في مسألة لنهر إذا أنه بكن الماء جاريًا إلى أرض هذا الروط وقت الخصوصة ، ولم يعلم مجرياته إلى أرضه فيل ذلك ، فإنه يقضى لصاحب الأرض بانتهر والكه ، وهي مسألة المتزاب وضع المراحب الده بهذا أن النهر ملكه ، وهي مسألة المتزاب وضع المألة وهاؤذا لم يكن الماء جاريًا وقت الخصوصة ، ولا علم جرياته قبل ذلك .

وإداكان هكذا قصاحب الماء لا يكون صاحب بد في ها، ها خالة ، فلا يقبل قوله ، وهذا بلا خيلات بن النسايخ ، صاما إذ كيان الماء جياريًا في المنزاب وقت اختصب منة فقعا حتلف المشايخ فيه ، منهم من قال : القول قول صاحب المنزاب كما هي مسألة النهر ، ومنهم من قال: لا ينبل دول صاحب اغتراف، مرى هذا القائل بين مسألة النهر وبرر مسألة النوب، ودكر النفوه أبو الليث عن التأخرين من أصحابها أنهم استحسنوا في الشراب إذا كان تصويب مطح صاحب اغتراب إلى موضع غنزاب، وعنه أن انتصوب قديم لو محلته صاحب السطح، وعلم أن اغتراب قديم ان يحمل له حن نسبيل الله؛ لأن اظهام أن شاهد له والقدم أن حجه شرعية، فإلى جنه صاحب المتواب بيبه، منهدوا أنهم رأوه بسيل فيه الماء فيست هذه الشهادة شيء، وهذه قول أبي حيثة ومحمد وحمهما أقه الأكهم شهدوا أن له مسيل ماء في هذا اغتراب فإن شهدوا أن لا مسيل ماء في هذا اغتراب عبد منفية وين شهدوا أن لا مسيل ماء في هذا اغتراب عبد منفية أو لاء لا عنسال، ملا شعث أن هذه المسهادة مقبولة ويكون أنه ما شهدوا أنه بان شهدوا أنه غاه الوضوء والاعتسال، ولين شهدوا أنه غاه الوضوء والاعتسال، قهو غاه أنوضوء والاعتسال، ولين شهدوا أنه غاه الوضوء والاعتسال، وليس له أن شوضوء والاعتسال، وليس له أن

ذكر في الكتاب: أن الشهادة مقنوات، واحتف شايخ فيه، منهم من قال: المسألة مؤولة، وتأويلها آنهم شهدوا على إقوار صاحب للدار أن له مسبل ما وفي داره من هذا الفترات، ويأو كان هكذا لا شنك أن الشهادة تقبل الأنه ثبت إقراره باللبنة، وإقراره حجة عليه، ويرجع في اللبان إليه أنه لما الفظراء أو للاه الوضو والاغتسال، فأما إذا شهدوا حلى النتات، ولم يبينوا شبئًا من ذلك، لا تقبل انشهادة؛ لأن المعل بإطلاق اللفظ هنا عبر عكن الأن ضرر ماء المقفر وماء الوضوء جنسان مختلفان الأن ماء المطر يكتر، ولا بدوم، وماء الوصوء يقل وبدوم، وإذا كان الفسر محتلفًا كان الخسر مختلف، واللفط الواحد مجهول، فلا يتنظم أمرين محتلف، والمام أنفره وأنساهه، وإعايت ول أحتماء وذلك الواحد مجهول، فلا تقبل الشهادة.

ومن المشابخ من قال انقال الشهادة ، إن أب بيبوا شيئًا، واحتلفو، فيما بينهم أبه إذا قبلت هذه الشهادة ماذا يفيت بعضهم ، قالوا ، يفت حق تسبيل ماء الطر، ومهم من قال: يفت كلا الأمرين حق تسبيل ماء المقرء ومن نسبيل ماء الوضوء والاعتسال حميمًا.

⁽¹⁾ مكتافي لأصل وطاوف. وكالناص م العن نسبيل الماء بلمي الظاهر ..

⁽٢) هكد في طاوم، وكان في الأصلوف أو لقدير . .

ومنهم من قال: يومر صاحب الدار بالبيان؛ لأن بالشهادة بشت حق مسيل الماء، أما الكريعية لم تنبت، فيومر صاحب الدار بالبيان، فلذا قال: لماء الوضوء فهر لماء الموضوء لا غير، وإن قال الماء الملوفهو لماء المفر لا غير، ويحنف على الآخر؛ لأن حذا أمر يحرى غيه البنل والإقرار، فيحرى فيه البعين، وإن شهدوه أم مسيل مده دائم للوضوء والاغتسال، ومده لمطرفهو جائر، ويتنت جميع دلك، ولو ثم يكن لمعدمي بيئة أصلاء استحلف صاحب الدار، ويقضى فيه بالنكول.

الشرب لأعل قرى المنتقى أفال هشام : سألت محمداً رحمه الله عن اور عظيم الشرب لأعل قرى لا يحصول حيسه قوم من أعلى السرعن الأسهلين و قالها . هو لنا وفي أبنينا، وقال الذين في أسهل للنهر : هو لنا كنه ، ولا حق لكم فيه ، قال: إذا كان النبر يحرى إلى الأسفلين يوم يختصمون ، ترك على حاله يجرى كما يجرى و وشريهم حسيمًا منه كنان وليس بالأعلين أن يسكروه عيهم ، وإذا كنان الماء منقطعًا عن الأسفلين يوم يختصمون ، ولكن علم أنه كان يجرى إلى الأسفلين يهم يعيم ، وأن أهل الأعلى يحيسونه عنهم ، أور أقام أهل الأسفل بينة أن النبر كان يجرى إليهم ، وأن أهل الأعلى حسود عنهم ، أمر أهل الأعلى بإرانة الحيس عيهم ، وهذه المسألة دنيل على أن النهاده عنى يد منفضة صحيحة عند محمد .

قال هندم: قلت لمحمد: أوأيت هؤلاه الذين لا يحصون بنه ادعى معصهم هذا النهر، وأقام الدينة أنه قفرى معلومة لا يحصون أهلها القصى به لتلك القرى بدعوى هذا، وإقامة الدينة، والناعى عليهم لا يحصون وقد حضو بعضهم وقويم العرفي والكبير، قال محمد رحمه الله: إذا كان هذا على ما يصف، وقال هذا النهر عنزلة طريق من ظرق الدلمين نافا، وإن أفام قوم الدينة أنه أهم دون عبوهم مشخفوه، وخرح من أن يكون فهراً لجماعة المسلمين، وصار لأهل تلك القوى حصة، واكتفى القاضى واحد من من المدعن، وبواحد من المدعى عليهم، وإن كان النهر خاصاً لقوم معروفين يخصون فم بغض عليهم بحموم وقض على من حضر منهم.

11974 - قال محمد رحمه الله في الأصل الرافا كان الدار التي يدعي فيها. السيل أو الطريق بين ورفة ، فأقر بعصهم بالمسين والطريق ، وجحد ذلك الباقوس، لم يكى للمقر به أن يمو فيه، ولا أن يسيل فيه الماء؛ لأن الإقرار بالطريق والمسيل من بعض السركاء إقرار باطل؛ لأن الطريق والمسيل إغايكون في مكان بعينه، وإقرار أحد الشريكين بمكان بعينه، وإقرار أحد الشريكين بمكان بعينه من الموضع المشترك إقرار باطل؛ لأن الساكت يتضرو بهذا الإقرار أحد زبادة ضرو؛ لأنه يحناج إلى قسستين، قسمة مع المقر له حتى بنميز نصيبه، وقسمة أخرى مع المقر في هذا المكان المقربه، وهند ذلك فسي يتقرق أنصباه، وهي ذلك ضرو المحرف بعض الشركاء وهي ذلك ضرو بالباقين باطن، وإذا بطل هذا الإقرار، صار وجوده وعدمه بمنزلة، ولمو عدم كان الجواب كما قلك، فيهنا كذلك، وهذا بخلاف ما لو أقر بعض الشركاء بعيره شائع من الدار المشترك ينه وين فيره حيث يصح الإقرار؛ لأنه قيس في هذا الإقرار زيادة ضرر على ما في يد الشركاء؟ لأن المساكت لا يحناج إلى الفسمتين، إنما يحتاج إلى قسمة واحدة بيه وين المشركاء؟ لأن المساكت لا يحناج إلى الفسمتين، إنما يحتاج إلى قسمة واحدة بيه وين

وبخلاف ما لو أقر بعض الشركاه بنصبه من كالشرب أو بعض نصبه حيث بصبح هذا الإقرار ، وإن أقر بإجراء الله في مكان بعينه ، وهو النهر كما في الطريق ؛ لأنه ليس في الإقرار ، وإن أقر بإجراء الله في مكان بعينه ، وهو النهر كما في الطريق ؛ لأنه تكون من حيث الهابأة ، كما قبل الإقرار ، ويصير توبة لقر له إن أقر له بجميع تصيبه المؤا أقر له بيعض نصيبه يدخل المقر له عي نوبة المقر ، قلا بلحق المساكث زيادة ضرر بهذا الإقرار ، أما مهن بخلافه ، هإن قسم الورثة هذا الدار بعد مقاالإقرار من بعض الشركاء ، فوقع الطريق والمسبل في مصيب المقر ، يؤمر بتسليمه إلى القر له ، وينقلب ذلك الإقرار ضحيحا الروال المانع من صبحت ، وهو ضرر المساكث ، وإن وقع الطريق والمسبل في نصيب غير المقر ، فالمقر يصوب بنصيب إلا قدو الطريق والمسبل ، هول أي حقيقة وأبى يوسف ، وعلى قول أي حتيقة وأبى يوسف، وعلى قول محمد يضرب المقر له بنصف قيمة الطريق والمسبل ، والمقر بضرب بعصته ، لا فدر قيمة نصف الطريق والمسبل على مسألة كتاب الإقرار ، فإنه ذكر في يوسف ، وعلى قول محمد يضرب المقر الهوست المن أحد الشريكين بيبت معيته لآخر ، لا كتاب الإقرار ، دار بين رحلين فيها عشرة بيوت ، أقر أحد الشريكين بيبت معيته لآخر ، لا يصح إقراره المال، فإذا نسم المغر والساكت المهار نهما بيتهم بعد ذلك ، إن وتع المبت

⁽¹⁾ مكذا في طاوم، وكانا في الأصل وف " أفكفك .

القراء في تصبب القراء فياه تؤمر بسليمه إلى القرائه وإنارقع في تصبب صاحبه .

ذكر أن على تولى في حيفة وأي يوسف الغرب القرائه جميع فرعان البت في نصيب القراء والقرايصات حقيق إلى إنصاف فرعان البت القراء والقرايصات الحيث المعتمرة والقرائم والقرائم بعضوا والقرائم والقرائم والقرائم بعضوا القرائم حيفة أفرع .

والقرائم بضرات المقراله بجميع فيمة الطريق والحبيل وضلى قول محمد : بضراب بصعف يوسف بضرات المقرائم بعضائم البيائم والقرائم والطريق حق المحمد : بغراب بصعف المعتمر الفرائم والقرائم والقرائم حيالة السيل والطريق حق المولى حق تسييل الماء الا المتبارة المتارة بالقرائم والمقريق حق المريق الحيارة المحمد المحمد المحمد المتبارة والمقرائمة والمحمد المحمد المحمد

وطريق معرفة قيمة حق اللوور، وتسييل الده أن ينظر إلى قيمة الدار، وفيها حق اللوور للغير، وإلى يعتبه، وليس فيها حق الوور الأحد، فإن قالت فيمتها، وليس فيها حق اللوور الأحد تحسمانات، وكانت فيمتها، وفيها حق المورد للغير أربع مائة، طرفت أن فيمة حق المرور مناة، فيصرف المراله بانة عند أبي حنيفة وأبي بوسف، والمرابأريع مائة، وعد محمد: يضرب المراكة بخمسين، والمترابئ بها ناتة وخمسين

4348 - وإذا كمان مسميل مماه في دار رجل في فناة، هاأراد صاحب الفقاة أن يحمد منز باً، ليس له ذلت إلا برصاء صاحب الدار، أما إذا اراد أن يجعد منزاً، على الهوام، علاله يريد أن يشغل شبئاً من هراه داره، وأما إذا أراد أن يجعد منزاً، على وجه الأرض، فالاله يريد أن بزيل صفحة وجه الأرض عن صاحب الداراء لأن الماه في الفناة عمري نحت الفناة، والان تجري هي وجه الأرض.

و أو كان منز أبّاء فأراد أن يحمله قناة ، فإن كان في ذلك ضرو على صاحب اندار . بأن احتاج إلى حفر حافتي النبو لجملة فناة ، فليس به دلك إلا يرضاه صاحب الدار . وإذا لم يكي في ذلك ضرو على صاحب المدار ، بأن لم يحتج إلى ذلك ، بأن كان منزاب عربضاً ، فله ذلك . وذكر ، لكرحى : أنه إذا بساوي الأمران في الضرو ، فله أن يحمل الفياة منزاباء والمتزاب فنان، ومن التأخرين من قال: ما ذكر محمد في الكتاب محمول على ما إذ كان له حق السميل لا غير ، فأما إذا كانت البقعة التي تسيل فيها الماء ملكه، قلم أن ينصرف فيها بما شاء.

فالد في الكشاب: وإن كنان المشراب على الهواء، فلبس له أن يجعله فناة، ولم يفصل بينما إذا كان فصاحب الأرض فيه ضرر، قر لم يكن؛ لأن مهنا يحتاج إلى حفر الأرض، وإنه لا يخلوعن الفسير، وقو أراد أن يجعل مشؤالاً أطول من مشؤاله، أو أعرض أو أفصر، أو أواد أن يسين ماء سطح أحر في ذلك، نيس له ذلك إلا برضاء أهل المدار، وكذلك لو أواد أن ينقل المنزاب عن موصعه، أو يرقعه، أو يسفله، لم يكن له ذلك إلا يرضاء أهل الذار، ولو أراد أهل الدار أن يشوا حافظ ليسدر السيله به، لم يكن له لهم ذلك.

وفويتي أهل الدارينة البسبيل سنزايه على ظهره، فلهم ذلك، ولو كبان لرجل حربي في دار رحل، فأراد صاحب الدار أنا يني في ساحة الدار ما يقطع طويقه، لم يكن لمه ذلك، وينيغي أنا يتركو (في ساحة الدار عرض باب الدار

الا مجرى ما دفى بستانه و لم يكن الماه جارياً برم اختصما، عن رجل ادعى على رجل الا مجرى ما دفى بستانه و لم يكن الماه جارياً برم اختصما، فشهدا شاهدان أنه كان أبو حارياً إلى بستان هدا الله أس، قال: كان أبو بوسف يجيز هذه الشهادة، وكان أبو حنية لا يجيزه ما كم يشهدوا بالملك أو الحن، وهو قول سميد وحسه الله وقو شهدوا على إقرار الله عن عليه ، فتذلك جائز في قولهم، وهو تغلير ما أو ادعى وحل داراً في يدى دين وشسهد الشهود أن هذه العاد كانت في يد المدعى، قبلت الشهادة عند أبى يوسف، وقسمي بالدار للمادهي، وعلى قول أبى حنيفة وسحمد: لا يقضى بالدار للمدعى، وعلى بالدار كلمدعى، ولم شهدرا على إقرار المدعى عليه أبها كانت في يد المدعى، قضى بالدار كلمدعى، الشهر بالدار

۱۹۹۷ - قال أيضاً : وسالته عن من ادعى قبل آخر ناوقة موضوعة على نهر هذا أصل ، جاه السيل حتى قلعها امس ورمي بها، قال سحمد رحمه الله : إذا شهدرا طلك أمرته أن يعبد الناوفة كما كمت موضوعه ، فلت : فإن أواد أن يجرى فيها الماء فمنعه صاحب المبراء وجحما أن يكون له فيها محرى قال له: أن ينمه حتى يقيم البية على أن مجرى مامه فيها، فلت فعا منفعته في دنك إدالم بسيل؟ قال يقول فساحب التراب: إما كان مركبًا فرعاً ⁽⁽⁽⁾ جديدة في الحال على أن مسيل مامي فيها، فيسكني نسييل المله فيها من غير ترافف.

1947 فكر بن سماعة في أبوهره في التراب الذي كان يحرى فيها الماه في در رجل الانقبل الشهادة في حقا في قول أبي حتيدة حتى يشهدون أنه حتى أده وهاك أبو يوسعه الخالف و الشهدون أنه حتى أده وهاك أبو يوسعه الخالف و الايشتم ط أن يتهدوا به بالملك أو المقال وهذا ما أنه وهما أنه مهما أن يحرى الماه في السندان سمامه في الله يكن لصاحب المعرى بينه في هذه السيال و يحلف صاحب الغاز وصياحت السياد طاقة لبين لهم المدين وهذا قول أبي حتيمة ومحمده وعلى قول أبي يوسف اليحلف أبه ليس هذا محرى ماه والله أطلع الم

لأدا مكد في طوكان في الأصل ومدوم - أحضًا.

الغصل السادس عشر في القضاء لأحد الخارجين عند ظهور العدالة لشهوده ثم ظهور العدالة لشهود الخارج الاخر أو إقامة الخارج الأخر شهوداً بعد ذلك

١٦٩٧٨- رجيزن ادعينا عيمًا في يدي رحيل يدعى كل واحد، أنه ملكه ورثه عن أبيه أوا دعياً نفتك مطلقًا . وأقام كار واحد منهما سنة على دعراء، فظهرت عدالة شهرد أحدهماء فالقاصي بقصي بالعن كنعلل ظهرب عداية شهيره والأناحق قدظهر من كل رجمه وحق الأخر عسي يظهر بالا يعدل تسهوده وعسى لا يظهره بأن لايعدل شهوده وارتيار معرفة عدالة شهرده عاية مداءمة، ووقت معلوم، والابجوز تأخير حق ظاهر لحق موهوم به عسي لا يظهر وعسي يضهراء وليس لظهوره وقت معلوم، ويبطا بيئة الأحرى حتى داطهرت عداكهم عانقاضي لايقضي لمبشريه الأد الناص الم قعبي بالعبر كله للذي ظهرت عمالة شهرده مع قباه ما يوحب القصاء بالنصف الأخراء وهم شهادة شهوده نفسين الفضاء بالغار كنعيه إبطال بينه الأخرى والقياص لمولاية يطال البيمة إذا لاح له دليل الإنطال، والشاضي إذا أبطل البيئة في حيادته. لا يجبوز القصاء بها في تبكء فادفة أصلاء فإن أقام الاخراسة بمنادثك على صاحبه القضي نه أن العيل له قبل الشاخين بيشه ، وفيضي بكل العين له ، سواء حاء مشهود أخرين أو ينلث الشهودة الأنه لوات يغبن شهرده إنما لم يقبل لصير رارته مقصياً عليه ببيتة المصيي بدء ولا رجه إليه الأنابية تاغض أه قفات مني صاحب البناقة ول لا هلي المدمى الأحراء وإن قبال المقتضى له الأول بعد ذلك. أنه أصيد البيئة على الفيضي له التالي أن العين بيء فالفاضي لا ينفضه إلى بينه ١٠ لأنه صار مفضيًا عليه من حهة الفضى له الثاني

ولم طهرت علمانة فمهودهما، وقصى بالعن بيمهما لاستواءهما في الحجف ثم ين أحد المدعين أدم بنه أن العبد عبده والابتدع بهذه البينة والا يقضى أنا على صاحمه بشيء ؛ الأن كل واحد من المدعيين أقام بنه أن العبد عسده الابتلع بهذه البينة، والا بفصى له على صاحبه يشيء ؛ الأن كل واحد من المدعين سدر معصبا عليه في النصف الذي قفى به نصاحبه؛ لأنه بيته استحق الكل، ولو لابينة صاحبه لقضى له بكل الدينة والمواحد لقضى له بكل الدينة صاحبه عن المعف بينة صاحبه، وصار هو مقضيًا هيه من جهة صاحبه، والإنسان من صار مقضيًا عليه في شيء لا يصير مقضيًا له في عين ذلك الشرع.

فإن قبل: كيف يجعل كل واحد من المدعيين مغضبًا عليه في انصف الذي فضي يه تصاحبه، وثم يكن له في ذلك النصف منك قبل القصاء لصاحبه، قدا: إن ثم يكن حبه ملك، فله حق الملك ؛ لأنه أنام البينة أن الكل له، وأنها موجب حقيقة الملك عند اتصال انقصاء بها، فقبل انصال القضاء بها يوجب حق الملك، وحق الملك معتبر بحقيقة الملك، وثو ثنت الحقيقة يصبح مقضيًا عليه، كذا ههنا.

ولوغنكت بينة أحدهما، ولم يُعدل بينة الآخر، أو لم يقو الآخر شاهداً أصلا، أو أقام شاهداً واحد، فقضى به فن حدثت بينته، فم جددا لآخر بيبنة عادلة، أو جاء بشاهد اخر عدل، قضى له بالعين، وقبل بينته الأنه لو لم يقبل بيننه إنما أنه بقبل لمناهد اخر عدل، قضى له بالعين، وقبل بينته الأنه لو لم يقبل بيننه إنما أنه بقبل لأنه لم بكن تدفى القضى به لا حقيقة الذك ولاحق الخلك، لانعدام اخجة الموحبة لنقضاء والقضاء على الإنسان بإزالة الاستحقاق الثابت له، فاحد عواد، وبينته معد ذلك. كف ينصور إزالته، فعلم أنه لم بصر مفضها عليه له، فسمع دعواد، وبينته معد ذلك. فلو كان كل واحد من المدعين ادعى أن العين له أودعه من صاحب البد، وأقام أحدهما المبينة، فقسل أن يزكى بينته أفر قو البدأن العبد للذى لم يقم المبينة أودعه إياء، ودفع القاص العبد إلى القرائه له موركيت بينة الذى العامها، وأخذ صدحب البينة ألعبد من المقرله، لم إن المقرله له يصر مفضيا عليه أودعه إياء ذا الهد، قبلت بينته، وقبضى له باغبد؛ لأن القرائه له بصر مفضيا عليه الان بينة غير القرائه قبلت بينته، وقبضى له باغبد؛ لأن القرائه له بصر مفضيا عليه الان بينة غير القرائه قبلت بينته، وقبضى له باغرائه له والم بصر مفضيا عليه الان بينة غير القرائه قبلت بينته، وقبضى له باغرائة له دا بصر مفضيا عليه الان بينة غير القرائه قبلت بينته، وقبضى له باغرائه له دوجها المقرائه كالوكيل حنه

فإن فيل: الملك قنة ثبت للصفر له بإقرار ذي البدء ويتصديق القوله إباه ، ثم استحق عليه بالقضاء ببيئة المُنحى ، فبجعل المقر له مفضيًا عنيه . قلّه: { قَرَارُ ذِي البِدِ كَانَ بعد إقامة المدعى البينة على ذي البدء وعند ظهور عدالة الشهود بنيت الاستحقاق من وعت الشهادة، فطهر أن إفرار دي أساكان باطلاء الأنه ظهر أنه نبر يكن مانكا تلعيدو ورة العقل إفسرار مي البسا بطل نصيديق المقسر له - الأمه بناء عليمه، وإذا بعلم الإفسار والتصديق صار وجودهما والعدم بحزلد

ولو عدم، وباقى السألة بحالها، كان انقصى عليه اللبي كان العبد في بده دوق اللعرامة، كداه بهذا أو كذائك تو أقام الغرالة الدينة على أما ذكرنا قبل القبف والصاحبة بسنته يقضى للعفراله، ويبطل بنة صاحبه؛ الأنابية الفرانه ظهر أن صاحبه أنام البينة على مودة المفرات وهواليس يحصموه والبيئة المائمة على غير اخصم إطلع

فإن فيل. بينة المدعى متى قامت على المودع، إنما يبطل إذا المودء عالمًا وقت إقامة المبنة وأساإد كالرحاضوا كانت البيئة مقنوقاه ويكون إذاءة البدينة على الودع، والمودع حاضر عنزلة إقامة البيبة خلى المودع، وههما للقراله حاصر وفت إفامة المدهى البينة على مودعه، فصمر بحرفة بالو أفام المدعى البينة على الفراله.

قلناه المقواله وإناكنان حاص أوقت إفاسة المبنة على الدي كإن العبيد في بده حفيقة. فهو خانب حكمًا: الأنه ليس بخصم للمدعى وفت إقامه البينه؛ الأنه لم يكي له في العمد طلك ولا حل ملك وقت إقامة للدعل لينة . وكذا لم يثبت له زيادة خصوصية الهذا العين من بين سائر الأجاب، وهو كوله بحال لو أفاع شاهماً يقضي ما، قصار هائنًا حكمًا حتى لو شان المقر له أنام شاهمًا واحدًا فيل إقرار ذي الند تعبالعين، وشت لدن ادة حصوصية بهذا العبن مزيين سائر الناسء هو كوبه بنعال لو أقام شاهداً واحداً يستحق أأقضاه حتى كالت حصومة معتبرة وفت إفامة للدعي البينة على مودعه ووكان حاضرًا حقيفةً وحكمًا، كانت للبينة الغائمة على مودع المفرانه عنزله القائمة على القراله، فتقبل بينته وينصير المقرائه مقضياً عليه والمثلا تسمع بينته اعلاواتك

فإن قال غير الغرائه: أنا أعيد شهودي عني للفراله، هن تقبل بينته، فهذا على وحهين إذ قال: ذلك يعد ما فصي الفاضي سنة اللفر له لا تسمم بيته • الأله صار مفضيًا عليه بسبة القراله، وإنه قال. ولك قبل الفضاء ببينة للفراله، قبلت بينه؛ إلأنه لم يصل حقصينا فقيده ثم يعضني للديحتميم الحندي لأبدلنا أعلا البينة ومفد أمرآ ذا اليساعين الخصومة، ورضي بماذ إفراره، ، استأنف الخصومة مع المفوله، وله ولاية إبراء للقو عن الخصومة واستثناف الخصومة مع المفرقه ؛ لأنَّ ما يدعيه غير المقدر له في يد المفركه ، متغورت بدالمقمر له، واجتمع بيئة الحارج وبيئة ذي البدوهو المقرله، والدعوى في الملك المُطَلَّق، فكانت بنة الحَارج أولي -واله أعلم- .

الفصل السابع عشر في دعوى الدين

1999 - إذ أردت الرأة بتبات بقية مهره، على الروح، فلهة ذلك، وإن لم يكى المناحق الطالبة سقية ذلك، وإن لم يكى ولك حق الطالبة سقية ألل وكداك من له الديل المؤجل إدا أراد إليام، فله دلك. وإن لم يكل له حق الطالبة في الحال، وهذا لأن إليات أحق لا يعتمد الطالبة للحال، لا محاله، ألا برى أن إليات الديل على المين، وعلى وارث لم يعمل إليه شيء من تركة الدين عالجوج، وإن لم يكن قرب الذين حق الطالبة من هذا الوارث إذا مو يصل اليه شيء من تركة الدين عالم بعد الما المؤلفة والمعالمة مهرها في الحال على الما يقو جل في الحال المنافقة والمعالمة، في إليات الدين عنه محل الأجل والمحمل على عبر عشوة وراهم دين، وشهد الشيار على إليان الدين عنه محل الأجل، ادعى على عبر عشوة وراهم دين، وشهد الشيار في الدين عنه محل الأجل، العمل على عبر عشوة وراهم دين، وشهد الشيار في الدين عنه محل الأجل، النبيل الشهادة الأن دم العشوة قد يكون بجهة أمرى غير الدين.

1790 قال فشام فشام في الوادرة : ولمن لحاد الرجل لي عديد ألف درهم.
وللرجل على الرأة ألف درهم. ومعاصمها فيه، فأناست الرأة شاهدين والا غانسه إلى قد أثر راء أن الدراهم التي على هذا الرجل الذي يطالهما ملكها لهذه الرأف الا شيء له عليه و إلى حل الذي يطالهم الرأف الرأف الا شيء عليه ألف درهم أو منكوره وأدمت الرأة المبتة أن في عليه أنف درهم، وأن أفرزت أهما "الما لها، وإن اسمى " في تلك مارية، قال محمد رحمه الله " هذا أمر جائره وشهدة.

⁽۱) ركان في الأمل . المعد

⁽¹⁾ مكدا في هذا وكان في الاصل بالدارم! وأعا أثر إسا أنا ملكها إلى .

^(*) هكذا في الأصل ود، وم، وكان في ط " صمي

أو أحاد الورثة، وأثبت الدين عليه، وقبضي القاصي بذلك، كان ذلك فضيه. على الكان.

ولو أن أحدث ورنة شالت، يازمه الدين في حسب حين يستد في جسيع حصيف هكذا ذكر الخصاف في الدين والخفوق، فهذه شاره إلى مكذا ذكر الخصاف في الدين أدب الكافئي في ياب إليات الدين والخفوق، فهذه شاره إلى قضاء أن يحرد إقرار بعض الورنة ينزمه كل الدين في نصيه من عبر أن يحتاج فيه إلى قضاء القامي و أثلاثري أنه قال الراق فيه فنساء الفاضي و وبس الأمر كذلك، ولي يحت جالى تضامه للزوم الفر كل الدين في نصيبه و إليه أنسر محمد رحمه اله في الزيادات حيب قال الراق أفر الورثان لرجى بالدين على البتاء ومعهما ورنه أخرى، فلم يعشى حيب قال الراق أفر الورثان لرجى بالدين على البتاء ومعهما ورنه أخرى، فلم يعشى التبادية في النباء الدين، قبله المناسى بشيء بحكم إفر العما حتى شهده أدلت الرحى على البت بدلك الدين، قبله شهاديه،

وقو مضى القاضى بالله بن على المقربان في تصديهما ، نوشهدا بديك الديل لذلك الرجل على الميت الانتقال الديل لذلك الرجل على الميت الانتقال شهاد نهيا الميت الأن في الوجه الأول نم يدهمه الإنهاء وهي الوجه الذي حولا إلى عبرهمه بعض ما أرمهما ، ثم يقالا لا بارم المئل في نصيبه خاصة بمجرد الاقرار قبل قصاء الفاصي توجهبات المنافذة لا تصبير مرجبه إلا بقضاء القاضي ، فكذا الإقرار الذي موفى معى الشهادة .

والتناتي؛ أنه يحتمل أن رب المستدين يجدد بينة عن دلاك، أو بصدة منه .. في الورثية عن دلاك، أو بصدة منه .. في الورثية عن المورثية عند أو صنعه ذلك مع الاحتمال، وبلومه كل المال بقصاء مع الاحتمال، وبلومه كل المال بقصاء المناصى.

على فين : إذا قال لا يلزم الفر في اللين في مصيمة بمصرد إقراره، فعالى طريق يقضي القاضي علمه لكل الدين؟ قائد الطريقة أن الدين منصى من أسر العابن قضاء، ألا نوى أنه إذا قال في التركة عين ودين، فالدين يقضى من طنين دون العين، ألا نرى أن معض التركة إذا كال حاصراً، والبعض عائلة، فالدين يقضى من الحاضر، إذ تبت هذا، قتمول. الدائم بحدوب الدين للدين بينة، وتوييسفة باقي الورنة، فأيسر المائن قصاء تحسيب الثراء بسقفي عدد بدلك حتى بوقي من بصده، وإن كان الدين متعلّقاً بكل الذي كان الدين متعلّقاً بكل الذي كه.

1994- وفي تساب الأقضية ، رجو ادعى حتى رجع أن ته على فلان لك درهم ، وأن قلانا أمر هذا أن يدفعها إليه من هذا الألف الوديمة لتي عنده لده و جحد التودع الأمر بذات ، وأن لم الذيل بينة على الأما والوديم في والأمار بذائدهم، وذ صلى القاصل عليم، فإنه يكون دعل فضاء على العانيم، وينتصب الحاصر حصت عن القائل

13934 - رب الدين إذا أقام البينة على أن الورثة باعوا عيمًا من التركة، والنوكة مستغرمه بالدين، وطالب الورثة إن أبانا باع هذا العين في حياته، وأخذ النمن وأقاموا حميمًا البينة، فيورة وب الدين أولى • الأن رب الدين بعينه " بثبت الضمان عليهم وهم يتمون.

١٩٤٨٤ - في فنارى الفصلي وحمه فه الدعى بعض لورثة على مور بدينا، وصدفه بعض الورثة على مور بدينا، وصدفه بعض الدين من تصيب من صدفه بعد أن يطرح نصيب المدعى من ذلك الدين، وقد ذكرنا كثيراً من مسائل هذا المصل في اكتاب أدن الناصي .

۱۹۹۸ - ادعى على ميت أنف درجه دين، وقصى الفاصى له بذلك بينة أقامها وأخذها، ثم حاء أحل احراء وادعى على نفت ألك درهم دين، ولكوت الورثه، وأفر العربير، الأول، فإندما أخذه الأول يكون بن الأول وبن النانى، دعرى الدين على المودع الابصح بحلاك دعوى فوراته عليه

1947 - الفركة إذا كانت مستخرفة بالدين، فجاء قرير خو، وأزاد إلجات دب ياليبنه، وإنتاجتي دبنه على الوارث لا على عربي اخر، ولكن لا يحلف الوارث الأن هاندة الحلف المنكول الدي هو إهراز، والوارث لو أقر بالدين والسركة مستخرفة بالدين، لا يضح وقراره، ولا يظهر الدين في حق غربر أحر، هذا هو للدكور في سائر الكشب،

⁽١١) هكذا بن الأصل وم، وكان بي قال: البنته نتلك أنصمانه هابهم : [أح.

ولويدي من شيء من الكتب أنه هل يصح إقراد هذا الوارث في حق نفسه؟ حتى لو ظهر للميت مال انخر مستوفى دين هذا الفريم من نصيب الواوث المقرء ويبعى أن يصبح٠ ولكن لا يعلف لهذه القائدة الموهومة -والله أعدم-.

الفصل انتامن عشر في إقرار المدعى ببعض ما فضاء للمدعى عنيه أو نفى ذلك عن نفسه وفي دعوى المدعى عليه لنفسه بعض ماقضى به عليه

1994 - قال متحسد رحسه الله في الأصل أن رجل في يديه فار ميسة، جاء رجل في يديه فار ميسة، جاء رجل، وأهام به أنها فارها وقر لبناء في شهادتهما، أو لم يذكرا، تم مانا، أو عابا قبل أن يسألهما الفاصي عن أشاء، فإذا الماضي يعضي بالدار بيناهما للمدعى، أما إذا ذكروا لماء فج شك فيه، وأما إذا لم يدخروا البناء فلال الله مرتب في الأرض تركيب فوار، فيدخل غيب ذكر الأرض خصوصاً في ذكر القارة الأذ في الغائب بستعمل المار في منى، درايا أضى القائب بستعمل المار في البناء في، وإنا أضى بعد ذلك، وقبال ليس البناء في، وإنا مو للمدعى عليه، ولم يزل له، أو قال ذلك حد الشهاد، قبل النفساء، فيا النفاء، والاحارة جوها، وإن فالله الشاء، وعليه، فهدا ليس وكذاب الشهادة والنصاء في البدء والدارة جوها، وإن فالله الشاء للشائبة في الأنفسة

ودكر في أحر شهادت الأصل : أنّ الشهود إذَا ذكره البده في شهادتهم، وقاضي القدص بشهادهم، ثم أكر لماضي معد ذلك اللبناء للمدعي عليه، كيان ذلك إكفاياً بالشهود، وبطلت السهادة والفضاء، وإن لم يدكروا البناء في شهادتهم، وفضى عليهم بالمادة. عشهم بالدار والساء، ثو أقر البناء للعدعي عنيه، لا يكون ذلك إكد با نشهرده.

وجاء القارق على رواية شايد الأصل الأناس التاليقا الفريكن مصرطًا في الشهادة الفريكن مصرطًا في الشهادة الفلاطة بالبياء ما كان لكونه مشهودًا البياسة للأرض الأراض الأراض الأراض التي يرجب علم الشمية الهذ أفر فعد على اللهاء بعد دلك للسبت على البياء الهذا أفر فعد على اللهاء بعد دلك المكون المداعى عليه الهذا الفراد حجة فطعه عن الشهادة الوحدة أصلته في تلك لا ألم بكون الكذابً لتنظيمات المناسبة بالبياء لكوله مشهودًا به على الشهادة فالقصاء بالبياء لكوله مشهودًا به علاقية بالمداعى عليه بكون إكذابً للشهود، فيوجب بطلان الشهادة.

ووجه التسويه على رواية هنات الأقضيه: أن مطلق اسم الدار في الفالب من كالم الناس وفي عاداتهم يستعمل بإزاء الأوص و الداء، و الشرع يسهد لذلك حتى إن من حلف لا يدحل داراً، قد شل صحراه كنائت داراً، وقد الهده بدامه لا يحتث، والثانت دحمار العادة وعلية الاستعمال كالناب عطلي اللهظ حقيقة، فاستوى دكر الساء وعدمه، ثم على رواية كتاب الأقضية: عرق بسما إذا قال المقصى له، ليس سباء لى، وإنا عو للمدعى، ويسمأ إذا فاله : البناء المحمى عليه بوم شهادة الشهود، أو قال: لم يراد ملكة للمقصى عليه، المديمتو الإفراز الأول تكذيبًا للشهرد، وجمل الشامي والقالب تكذيبًا لشامه رواية كتاب الشهادات لم يقصل، وجعل مطلو الإفراز اللتاء للمدعى عليه تكذيبًا لك مدينا كان شاء مذكوراً في الشهادة.

وجه ما دخر مى الشهادات: أن مطلق الإف او بالناء فلمفضى عليه يدفض شهادة الشهود للمدعى بالساء، والإكداب من حكم الفاقضة، وحد ما ذكر في الأفضية أن قوله السناء إسن في. وإذا هو المدعى عليه كلام محتسل يحتمل أن للدهشى عليه الأمه كان له يوم سهد الشهود، فلكون وكد أنا سانهود، ولحتمل أنه به الأمه يوم بعد ما شهد الشهود، فلا يكون إدفايً بالاستمال، ولا كفات قوله: كان البناء له يوم شهد السهود الم طلأ نه.

هذا إذا أم القضى له بعد انتصاء له أن البناء ليس له ، وأنه تستضى عليه ، ولو أن القضى له له يقر سلك، لكن القضى عب ادعى الداء للفسية و مثى وواله كه اله الأقصية ، لايستج دهواله ولا تستج بنته ، ذكر السيود البناء عي سهادتها أو تر بذكروا، وطي رواية كتاب الشهادت تستج دعول القصى عليه إذا ادعى الساء عصله إلا لم يذكر الشهود البناء في شهادتهم، وإلا لم يذكروا للريسج دعواد.

۱۹۹۸۸ وهی المنتقی ، وغی الإملاء عن محمد رحیده الله ، رحل ددمی دراً هی بدی راحل ، وآگر الذی فی بدید الدار حق المدهی ، مشهد للمدعی شاهدان آن الدار داری، ولم یزیمواعلی ذنک، طمال کو اقال المدعی عیب السنه سادی آن سیمه و آراد آن بقیم البید همی دلک، قال ، إن کاد، شهر داملاعی حصوراً ، هانقاصی بسالهم عن البناء ، قال قالور الساد لمسلامی مع الدار ، فارقاضی لا بلست یلی قول المدعی عید، واد عالوه: الاندرى لمن استام إلا أما متسهد أن الأرض السندعى و فليس ذات و كذاب مشهم بشهاد بهم ، ويؤمر و الهدم و نسلهم الأرض إلى الدعى، وإن الم يحصر الدعى عليه بيئة على البناء ، فلصى عليه القاضى الأرض إلى الدعى، وإن الم يحصر الدعى عليه بيئة على البناء ، فلصى عليه القاضى بالأرض بيئه على المناء ، فلصى عليه القاضى بالربية أن كناء بناء أحده و الان الفاضى لم يقض على المدعى عليه البناء السهادة اللهود، وعده الرواية تمهادات الآصل .

ولو أن شهود المدعى شهدوا أن الدار للمدعى و ثهم النواء أو خابوا و ظهر المدينة المراقة و خابوا و ظهر المدينة الم عليهم، واحدا أراد القامي أن يقضى بالدار بماها للمدعى و هذا الشعى عليه الذا أقيم أن المدارساوي و مويميل ذلك مه و ويقصى بالدار للمدعى بينامعا و الأن الشهود حين شاء دوا بالدار فقد شهدوا المدولا أن يوينوا أصم لا يقرون قن السام فيكون على ما وصفت لك في أول المسألة .

قال : ألا فرى أن القاضى لو فصى بالدار الى هذه الوجه بنا معا فلسد عن ، فع حصر شهروه ، وفاؤوا : إن البناء لم التي للمدعى ، إنها كان للمدعى عليه ضمارا البله للما الله للمدعى عليه ضمارا البله للمدعى ، ولا الله الله الله الله الله الله على الشهرة الله الله الله الله الله على الشهرة الدين شهدرا المدعى ، فإل أنها عليها الله عليها أنها على الشهرة الدين شهدرا المدعى ، فإل

ولو شهيدوا شها دامدعي أن الدار له ولم يزيدوا على هذا، ثم مانو الو غالوا، نم جادوجي أخراء والاعلى الدهد الدار تصديد وشهدانه شاهداد أحراك شلك، هإن القاضي يقصى بالأراس للمدهى الذي شهد شهاره بالداراء ويقصى بالبدء للمدهين ممفي أن وإن أنام نندعي علم بينة أن الداء بناء، على ذلك منه

و به أن شبه و داندهي للمار تسهدوا أن الأرض للمستعير ، وقالوا: لا ندري لمن المناع قصى بالأرض له ، وتضي دات ، للنص البناء حاصه ، قال: وكذلك في جميع ما وصفت الى الأرض يكور فيها للنحيل والأشحار ، فشهد شهود المدى أماحمه الأرض

⁽١) بن الدسير نصفيل حكما في الأصل وفي أحظ .

له، فهذا بمزلة شهادتهم بالدار إذا لم يفسكروا، فالفاضى يقضى بالأرص، ويتبعها الشجل والشجر حتى لو رجعوا بعد ذلك الشجل والشجر حتى لو رجعوا بعد ذلك عن النخيل والشجر، ولو أنهم حين شهدوا قالوا: لا علم لنا بالنجيل والشجر، فلا صحانا عليهم في النخيل والشجر، فلا صحانا عليهم في النخيل والشجر، فلا صحانا عليهم في النخيل والشجر،

و كدلك إذا شهدوا أن حدًا الحاتم لفيلان، ولم بذكروا القصاء أو شهدوا أن هذا المسيف لفيلان، ولم يذكروا الحلية، فانقاصي بقض بالمسيف وبالحلية وبالخاتم والفص لفلان من غير أن يكون القص والحلية مشهودًا به حتى لو أفام المشهود عليه بيئة أن البناء والقص والحلية له، قبلت شهادتهم كان القاضي قضى بذلك للمدعى أو لم يقض.

١٦٩٨٩ - وقب أيضًا: إذا شبهد الشهود على رجل بجارية من يديه أنها لهذا الدعى، وقضى القاضى لديها، ثم غاب الشاهدان، أو مانا وظهر للجارية ولد في يد الشهود عليه، لم يرً، الشهود أخذه المدعى.

وكذلك لو كان الوقد ظاهراً ، وشهد الشهود بالجارية للمدعى ، ولم يتحرضوا للوئد ، فالفاضى يقضى للمدعى بالجارية : أنا ألوئد ، فالفاضى يقضى للمدعى بالجارية : أنا أليم بيئة على أن الوقد في الم يلتقت إلى يته ، ويقضى بالجارية ووقدها للمدعى ، وإذا قضى الفاضى بدلك ، تم حضر الشهود ، وقالوا : لم يكن الولد للمدعى عليه ، فإن أقام البيئة على الولد ، وقو كان الشهود حضوراً ، وسألهم القاضى عن الولد قبل الفضاء ، فقالوا : هو للمدعى عليه ، أو قالوا : لا ندوى قن هو ؟ فالقاضى لا بقضى قى الولد عنى الولد على العلامى عليه ، أو قالوا : لا ندوى قن هو ؟ فالقاضى لا بقضى قى الولد مثى ، ويقضى بالجارية للمدعى .

قال ولا بشب الوقد في هذا الوجه البناء، وعلل نشال: لأن الباء موصول بالدار، فقد أشار إلى أن شهرد المدمى في مسألة الدار إذا قالوا وقت الشهادة بالدار: لا ندرى لن البناء، إنه يقضى بالبناء لدعى اندار.

وإذا شام دالرجل بجارية في يدى رجل أنها له ، وفسفى له يها ، ثم ضاب الشاهدان ، وظهر للجارية ولد في بدالشهو دعليه ؛ توير ، الشهر د، وأنحذ الدعى الولف شم رجع الشهود عن شهادتهم، صمنوا فيمه الأم والوقف قال: لأو الولا يُنزلَدُ الأم

و قدلك او قان الولد ظاهراً ، وشهدوا بالأم، ولم يتعرضوا للولد ، ثم رجعوا عن شهاه تهم ضمنو فست الأم و لولف وإن قالوا ، الأم لهذاء والولد عبد للذي في يدياء مهم كما قالواء قال ابر مساعة في انوادره أن فلت تحمد رحمه الله أولا أ يسألهم عن أي وجه صر الولد عبقاً له ، قال: بعم، فإن أبوا أن يخروا قبلت سهاه تهو .

1999 - هشتم في آنو درما عن محمد أنه الله المدمت أبا يوسف يقول إلى كان في بلتي رحل أمة والله هذه الأمة في يدى رجل أخراء أقام رحل بينة أن هذه أشمه وأحدها المه يكن له على البنت سبيل، ولو أقام البيئة على دخل في يدى رجل أنه لخله ، ونمرة هذا التحل في لدى رجل آخراء أخذ النمرة والدخيل، قال، ولا يسيه النمر الولد، ألا ترى أنه لو أوضى بعلة بخله صبر سنين حاراء وبو أوضى عائضع شاته عشر سين لم يحرا،

1994 كال هشام: سالت محملة عن أرض مزروهة منطة أفام أخر بينة أن الأرض قاء وقال الشهود. لا نعوى فن الزوع؟ قال. إذا لم سلم الزارع، قال ع بنيم الأرض، قلت: فاإن أقيام الذي في يديه الارض بينة أنه هو الذي زرع، قيال: أجمعل الرح له، قلت: فإن كان الرح محصدة أو كديدً والشهود لم يشهدو بالزرع الأحد، قال: الروايل في يده الأرض -والله أعلى-.

المفصل الناسع عشر فىبيان مايقع به التناقض فى المدعوى وما لايقع

۱۹۹۹ - اوعى عيباً في بدى رجل آله له ، نم ادعى بعد ذلك أله لفسلان و كله ما الاعلى بعد ذلك أله لفسلان و كله ما لخصورة فيه ، و القبل الملاق و كله و كله بالخصورة فيه ، و لا ، ثم ادعى أنه له ، و أقام البينة على ذلك ، يصبر «شافف ، و لا تغير بيت إلا أن يوعق ، فيمو ل : كان نقلان و كانى بالخصورة فيه ، فم الشريته مه بعد دلك ، و أقام على ذلك بينة . فحيينة تغير بيته ، هكدا ذكر المسألة في الأصل ، وقد دكرا وجه الفرق في كتاب الشهادات من هذا الأصل

قال في الأصل البضال البضال ولو يومي أما لفلان وكله بالحصومة قيمه لا نفس بينهم. ويصبر متناقصاً إلا أن يوفق قال قيد أيضاً ، والدين في هذا طلبر العبر ، حتى لو ادعى على رجل دين ألف درهم في صت جماء به بالمسممة ، فيها دعى أن قالك المال، ودفك الصل مهنه لفلان وكله بالخصومة فيه، قبلت بينه ، فلا يصبر مناقصاً.

1994 - أحد النورة إذا أتر أن مذا التحديد مبرات عن البناء ليم ادعى أنه وصبه عن أبي لابتى فلان. وأفاء البيدة، فينت بيسه، ولا يصهر مشاقصًا ؛ لأن الكل مبرات. والمراك متروك الميت، والكل متروك لمبت.

1993 استأخر من أخر مجدودً داراً إحارة طويلة مرسومة، وأجره من صر مقاطعة، وقر السناخر الذي بالقبص، تم إن السناجر الأول مع السناجر النسي فسحا الإحدرة النائية بينهما، وطالب المسناجر الأول المسناخر النائي بمال القاطعة، فقال استأجر النائي: إن هذا المحدود ذان للأجر الأول من يوم الإجارة الذيهة إلى هذا البرم، ولم يحت على مال القاطعة، وأقام البيئة، فقد قبل: بصح دعواء، وتقبل بسته على ذلك، كأنه قال: خصب مني الأجر الأول، ولكي هذا بعيد، والصحيح أنه لا يصح دعواء، ولا تفيل ينته، لكان الناقض. ولو أقام المبدأجر الأول بينه على أن الثاني فد فنض المستأجر ، وأفام الشني بينة على أنها كنانت مي بد الأول تمام الدن، فسينة الأول أولى ﴿ لأنه بنست الأخرة قررهمة القاني ببيناء والتأني سيته ينفي ذلك.

١٩٩٥- إذا استحق العمد من بدائشتري، وقضي الفاضي بالعبد للمستحق، فأراه المفشري أفايرجع على بالتعاء هادعي البائع أندنتم عنده وليه يمكنه إنباتها ورحم التسنري عليه باللمن مقضاه القاضيء فأراد البائع أنا يرجع على بانعه باللمن، وصدقه بالعه بالشراه مبعدله أنايرجم على بالعه ، وإنازهم أن العبد لتج عنده، فيكون دعوي المشتري "" من خبر وتباقضا منه إلا أن الننافض مرتفع بنصفيق الخصب، ولأن تقاصي لما فضي عليه بالثمن للمستحقء ففنا كذبه فيما رعم من نتاج العبد عندوء والتحق دعوي التناج بالعدم، وكدلك لو أذكر والعمالت والمصم، وأذا ومبنة مو على التمواه من مرجع علبه بالنمن وإن صار مشاقضًا ؛ لمازهم أن العبد شج عنده؛ الأنه صار مكدبًا فيمازعم على ما ذكر بار

١٩٩٦ - سنل" الشبه الإسام الأجل نجم الدين النسفي عن رجل ادعى على وجه وينَّا من الدرافيو أو الدنائير ، فقال للدعى عليه: قد فيصنها من سوق سموقيد، وطلب معاليها وفلوسجه بهاعلى ذلك وبمرادعي القصاء بعد ذلك في فرية كذار أو أقام على ذلك بيمة، هل يكون ثنة ضأ؟ وهل يبطل دعواه؟ قبال. لا يبطل دعواه إذ وانق. ولم يبين رحمه النوافيون، وارحمه دلك أنَّ يقوال: فيضيها في سواقي سمر فنذ كهما الاعيث أوالاً، فحجد في الفضاء، وعجزت عن إثباته بالبينة، فقفيتها لانبًا في فرية كذا، وقبل على الروابة التي لا يتسترطأ أالمتوفيق ويكتفي بإمكان التوفيق ينسغي أن لا تنطل دعواه. ويقس ذلك بينه من غير نوهيق.

١٦٩٩٧- إذا ندعى رجل دارًا في يدي وجل أنها داره، ووثبا من أخيه، ثم ندهي أبه الشتراها من أخيبه في حياته وصبحته، فأفام عالى دلك بينة ، لا تقبل بيته ، وعثله لو

⁽١١ وفي الأصل. الشري

⁽٢) هكند عي م، وكان مي الأصل وظامره: أنان أمكان. سئل!

⁽٣) وكفاص دوالأصل، وفي فنوف الانسرط

الاعلى النبراء أولا من أخبه في حباته وصحته، ثم ادعى الأرث، وأقام على ذلك بهنة، تقريضاته والأن قي الفصل الأول التوفيق بين الكلامين عبر مكن. فبت الناقص، وفي الفصل المنافي التوفيق بين الكلامين عكن و فلا يتبت الناقض إذا قال المدعى عليه الذين: أي مبنع مال كه دعوى مي كان بنو رسانينه المء ثم قال: ملان حوالة كرده بودم وأو رسانينه است، فقد قبل: لا نسبع هذه المقالة الثانية لكان الناقض، وقيل. تسمع ولا تناقض: لأن إيده المحمدال عليه إيضاء لمحبل معنى، ألا ترى مي حلمه ليحلين فلائل لوحلف، فأماله على قبره، وكمد لله لوحل لا يعطى ملائا حقه، فأحاله في عبد، وكمد لله لو وجعل إعطاء المحتال عليه بأمر المحبل اعظم المحبل معنى.

1998 - في أصحبوع المتوازل : ستل تجم لدين النسفي عن وجل ادعى دياً الله تركة ميت. وصدقه الوارث في ذلك، وصمن له إيقاء الدين، تم ادعى على الوارث معد دلك أن الميت قاء كان قبضي المال في حرياته، وأراد إليات ذلك بالبيئة، قبال الابصح دعواه، ولا تسمع ببنته، وحدًا ظاهر؟ الأنه مستافض د الأنه أغر يوجوب المال أولاء وبدعوى القصاء يدعى أنه عبر واجب، وجدًا تناقض طاهر.

1999 - بينل هو أيضًا عن رجل حمع امرائه، وقبال في ذلك الجالس؛ مراه و يتنال في ذلك الجالس؛ مراه و ابن خاله هيج چيز نيست، نم ادى عليها لشيه من الأقسشة التي في هلك البيت، هل يصح دهو و اقبال إن كان قبال الأست، لا الشخطة لا التي وقت الخلع لا بصح دهو و اقبال النائقي و و هذا ظاهر ، وإن كان لم يكن هذه الأشياء في ذلك البيت وقت الخلع مصح ده واده وعندى أن فيصا إدا أنكر الزوج كون هذه الأشياء في البيت وقت الخلع، مصح دهواه ، وعندى أن فيصا إدا أنكر الزوج كون هذه الأشياء في البيت وقت الخلع، بيجب أن يكون الجواب على انتقاصين ، إن كان دعوى الأقصاف في البيت و تتك طلقة لا يصح دعواه ؛ لأنا بيت بكون هذه الأشياء في البيت وقت الخلع إذا كانت الخلياء في البيت وقت الخلع إذا كانت الخلياء في البيت وقت الخلع إذا كانت الخلياء في البيت في خلك المدة ، يصح دعواه ؛ لأنا لم ضيعن بكون هذه الأشياء في البيت في خلك المدة ، يصح دعواه ؛ لأنا لم ضيعن بكون هذه الأشياء في المبت في المنت في خلك المدة ، يصح دعواه ؛ لأنا لم ضيعن بكون هذه الأشياء في المبت في المنت في خلك المدة ، يصح دعواه ؛ لأنا لم ضيعن بكون هذه الأشياء في الموت في المنت في الميت في المنت في المن

١٧٠٠٠ - الاعم على رجل مفداراً معلوماً مرمال الشاكة في يدي وأبكر الله عن عبر فالشركة والثال، ثم إن اللاعل ادعى فكك للل القمار بحهة اللبن، يسمع وصواه فَالْهَا، والا تعليم خناقصًا ، الآن مال الشركة يصير مصمولًا على الشريك ديمًا في دسه عند حجوده، فيسكن الحود وإن الدحم ين، إذ يكنه أن يقال كان لي في بدوهم الفيدر. بحهة السركة، وصدر فيتُ عليه حين أنكل الشراكة والذين، ولو كال أدعل ذات الذهار الحهة الدين أولاء انماد عاه بجهة الشرائة الايسمام دعواه ثابله ويتلت الدائص الزار الدين لا يصبر مان الشركة لحال

١٧٠١٦ - ادعى على أخر أن له في بدوكاها كما من مال الشركة، فأنكر المدعى حب الشركة. قم إن المدعى حبيم الاعلى دفع ذلك المال إلى لمدعى، فإن كان أنكر الشيركة أصلاء بأن قال: ألم بكل بيتنا شركه أصلاء وما دومت إلى أشيئًا من المال أصلاء لا مسهو. ماء دعوى دفع المآل، مكان النتاقض، وإن أنكر الشركة والذي في الحال، بأن قال: الا خوكة بيننا، وليمن لك في يدي مال السركة، يسمم منه دنم المال، و لا تنافض عهد

توصيحه . أن مثل الشركة وهيعة في يدالشرك، والحياب في المودع إذا ألك طوفيعة أغرادهم الوه على التقصيل الفني وقدمه كذا مهند أوان ادعي الأولى في فصله الوفيعة والنشر كه فيحا إذًا أنكر الإيداع أم الشرقة أصلام وقال: إنك أبراسي عن دعواك. فيل، صح الدعوي، الألذبا فحود مصير الوديعة وسال الله. كة ديَّا، فيد. نيم دعوي. الإبران إدلا تناقض ثمة، ولا كَلْطُكْ في دعوي الدفع.

١٧٠٠١ عسبي له محفار مبرورثة ادعى عبد بلوغ مأل وصياما الإعامة الممكرها ومسلَّم في هذَّاء فلم يُسكِّه الشَّيري وعاليه ودع من عاليه الاعلى أنَّ الوحيس قُد كان ماهه ا بعين هاحش ، صمر منه الدهوي الثانيه ، وليلت بينه لعدم التنافي ، يجوز الدباع مكرها القبل فاحشى، فأتجوع بين الدعوبين تمكن من هذا الوجه.

٣٠٠٠٠ - وإد١١٠عي عيدًا في إدي وجل مفكًا مظلتُ تم هماه في وقت أحر علي وقلك الرحل عند ولك الضاصي بسبب حيادث، صح دعمو ما وقو دعي أولا اللك مسميده أمو افتحاه بعدد ذلك على ذلك الرجاح ملكنًا مطلقًا عند دلك الذاخس، لا يعام دعواه، هكفا ذكر في دعوى أجناس الناطفي ".

والقرى: أن الخلك القديم يجوز أن يصبر ملكًا حادثًا؛ لأن المعلوك أول من أصل بجور أن يصير عموكًا أمس ملكًا حادثًا بسبب حادث، مأن يبعه ثم يشتريه، فالتوجق بن الدعويين محكن، فيصبح الدعوى التبائي، فأما المث الحادث لا يجور أن يصبر ملكًا ضديًا: الأن المعلوك أمس لا يتحصوو أن يكون عملوك أول من أسس، فبالتوفيق بين الدعويين عبر محكن، فلا يصبح دعواه المثنى.

والعرق: أن دعوى التناج على دى البدلا بعتمل دعوى ملك حادث من جهته ا إذ البنصور النملك بالتناج من جهة غيره، ألا ترى أنه لو كان ادعى أن هذه الدابه ملكه بالنتاج من جهة ذى البد، لم تكن دعواه صحيحة، فلا يمكن أن يحس كلامه الثالى بيانًا تكلامه الأولى، بل مكون كلامًا احر مخالهًا بكلامه، فيصبر متنافضًا، أما دعوى الملك المطابق على ذى البد يحتمل دعوى ملك حادث من حهة ذى البد، فأمكن أن يجمل كلامه الثالى بيانًا لكلامه الأول، وبالبيان بغور الكلام، ولا يتنافص.

وإذا قال عند عبر الفاضي: هذا العين ملكي بسبب الشراء من فلان، أو فال:

مسبب الإرت من فالان في العبي ذال العين عند قدافي من الفسف، ملكاً مطلقًا،

فالفاصي لا يسمع دعواه إذا ثبت عنده، أنه قد قال قبل عذا: إن هذا العين ملكي سبب

كد، وعذ إذا كان ادعى الشراء من وجل معلوم، بأن ذكر اسم ذلك الرجن واسم أبه

واسم جده، أو ما أشبه ذلك من الأسباب التي بقع بها التحريف: فأما إذا كان ادعى

لشراء من رجل مجهول، بأن عال: اشعريته من محمد، ولم يزد عليه، ثم ادعاه بعد

ذلك عند القاضي ماكمًا مطلقًا، فالقاصي يسمع دعواه، وإن ثبت عند القاضي أبه قد قال

⁽¹⁾ وم الأصل: أجناس الناطفي: وفي الصورة وعليه الفنوي .

⁽٢) هكذا في ظاوم، وكان في الأصل وف. "تم ادعاها ملكًا مطابقًا عند ذلك الفاضي " اللح".

والفرق: أنه إذا ادعى الشراء من غيره، فقد أقر بالملك لذلك الغير؛ لأن كل مشتر مقر لبائمه فيما أشتري منه، وقد صبح مذا الإفرار منه إذا كان البائع معلومًا؛ الأنه إقرار بالمعلوم للمعلوم، في فيت به الملك لقبلان بإفرائره، وبعد منا بثيت المثلك لفبلان لا يحكه إلياته لنفسه إلا بسبب برجب الانتقال، ودعوى الملك المطلق بعد ذلك لا يتعرض لسبب الانتقال، فلا ينبت به الانتقال، وهو للحناج إليه، وفيما إذا كان البائع مجهولا لم يصح منه هذا الإقرار؛ لأن الإقرار للمجهول لا يصح، فصار كأنه لم يدع الشراء أصالا: وهناك يصبح منا دعوي اللك المطلق، فيهما كذلك، وإذا ادعى داراً في يدي رجل ملكاً بسبب الشراه، وظهر أن الدار المدعى به يوم الدعوى لو تكن في يد المدعى عليه ، بل كاثب في بد غيره، ثم هذا للدعى ادعى هذه الدار في سجلس أخر على صاحب البد ملكًا مطلقًا، فقد قبل: بسمم دعواه؛ الأنا الدعوى الأول وقع ماطلا، فعبار وحوده، والعندم مُنزقة، وقيل: لا تسمع دعواه، وهو العنجيج؛ لأن بنصوي الأول ادعى استحقاق الدار لنفسه بسبب، وهذا أمرائه، وأقر أنه ليس حق دعوى الداريعد ذلك لنفسه ملكًا مطلقًا، وهذا أمو عليه، فإذ له يعتبر دعواه الأول، في حق إثبات استحقاق الدار تنفسه ، يعسر في حق بطلان دعواه الثلك المطلق لنفسه بعد ذلك.

توضيحه: أن دعواه الدار على عبر صاحب البديسيب كذا لا يكون أدني حالا من إفراره أن القار بسبب كدا عند غير صاحب البدء وذلك بطل دعواه الدار ملكاً مطلقًا بعد ذلك، وكذلك دم او.

١٧٠٠٤ - سئل القاصي الإمام شمس الإسلام محمود الأوز جندي عمن ادعي تصف دار معين في بدي رجل. ثم ادعاه بعد ذلك جميعًا، قال: لا بسمع دعواه، ولو كان على العكس بسمع معواه، والصواب أنه يسمع في الوجهين جميعًا، إلا إذا كان قال وقت دعوي النصف: لاحق لي فيها سوى النصف، فحبنته لا يسمع دعوا، جمهمها لمكان النتاقض، ويدونه لا تناقض، فيصح الدعري

١٧٠٠٥ - وذكر في أخر بيوع الريادات": رجل اشتري من رجل هيداً، أم إن المناثع ادعى أنه كان فضوليًا في هذه البيع، وأراد استرداد العبد من يد المشتري، وأنكر للشعري ذلك، أو ادعى المشتري أن البائع كان فضوفيًا في هذا البيع، وأرادود للعبد واسترداد النمن، لا يصح دعواه؛ الآن إقدامه على هذا المقد إدرار منه يصحه هذا العقد ونفاذه، وذلك ياسك له أو بالأمر من المالك، فالفي يدعى كوته قضونياً في البيع ينكر نصافه بعد ما أخر به، وإنه تنافض غاهر، وإن آواد أن يعيم بينة على ما ادعى من كومه قضوائيا في البيع، لا تسمع بينته، وكذلك تو فم بكن له بينة وأراد أن يحلف صاحبه عنى ما ادعى من كوته فضوائيا في البيع، لبس له ذلك؛ الأن سماع البينة والتحليف يشرف على صحة الدعوى، وهذه المدعوى لم نصح مهنا لكان الناقض.

1999 - فكر في الأفون الكبيرا: انعيد المأفون إدا اشترى عبداً رفيضه، لم أفر أن هذا العبد الذي اشتراء من فلان قد كان فلان أعنقه قبل أن يبيعه منه، فاشتراء وهو حو، وأنكر البائع ذلك، فإن العبد علوك ك على حاله، ولا يصدق المأفون فيما أفريه على البائع؛ الأن المشترى من البائع لو كان حراً ، وأفر بمثل ما أفريه المأفون، لا يصدق فيمه إذا أفريه على البائع، مكذا إذا كان المشترى مأدونًا، إلا أن المشترى إذا كان حراً ، قالعبد يعنق علمه محكم إقراره، وإذا كان عبداً مأذونًا، قالعبد لا يعنق عليه؛ إذا ذذ هذا إقرار يحرية طارئة بعد الرق، وإذا صحيح من احر غير صحيح من العند المأذون.

وثر كان الصد الأنون تم يقر بذلك، وإلى أقر آن البائع كان وع مذا العبد من فلان قبل أن يبيعه أن من وصدقه فلان في ذلك وكذبه البائع، قزن الأنون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسترد اللمن من البائع، ويعا دنى مى حق نص حتى يؤمر بلفع المبد إلى فلان؛ لأن المأتون أقر بعين في يده أنه لأجتى، وإقرار المأفون بذلك صحيح في حق نفسه.

وإن أقر البائع بما ادعاه المأذون، رجع الفأذون على البائع بالنمن، وكذلت لو أقام المأذون البيئة على ما ادعى على البائع أو حلف المأذون البائع على ما ادعى ونكل، وجع المأذون على البائع بالنمن، فقد جمع صحمه وحمه الله بين ذلالة فعمول إقرار البائع بما ادعى المأذون، وإصاحه المأذون البيئة على البائع، وتحليف المأذون البائع حلى ما ادعاء، وأجرب في الكل أن المأذون يرجع على البائع باللمن، وهذا الجورب ظاهر في فصل الإنوار، الأن أكثر ما في الباب أن دعوى المأذون لا يصح، لمكان التناقض، وصار من

⁽١) مكه التي ظاف م. وكان مي الأصل. أن يعتقد آ.

حيث التنفذير كنانه لم يدع. هوامرار السائع يصح؛ لأنّ الدعوى ليس بشوط لصحة الإقرار، وإذا صح إقرار البائع لزمه ود النعن؛ لأنّ البيع لم يسلم للمأدود من جهة البنع بزعمه والمأذوذ صدّة في ذلك، ذكان له أنّ يرحع بالنس.

أما مشكل في فصل إقامة البنة وفي تحلف البائع، وكان ينبعي أن لا يسمع المينة من المأذون على ما ادعى، ولا يكون له حق تحليف البائع على ما ادعى؛ لأن مساع المينة يترتب على دعوى صحيحة، وكذا حق المحليف يرتب على دعوى صحيحة، وهذا الدعوى من المأدون لم تصحح الكان التناقض الأنه يدعى أن البائع بع منه المغصوب، وإقدامه على الشراء إقرار منه أن المشترى ليس بقصوب، فهو معنى قولنا: إن المأذون متناقص في هذه المعوى، والتغريب ما ذكرنا.

وقد وضع محمد رحمه الله عده المسألة في الزيادات اوفي الجامع الصغير ""، وذكر أذ المشترى أو أفام البيئة على ما ادعى من بهم البائع البيع من غيره قبل أن يبيعه منه، ربه الا يسمع دعواه، ومو أواد أن يحلف البائع على ذلك، لبس له ذلك؛ الآن دعواه لم يصح لمكان النائفس على ما ذكر م، فلا يترنب عنيه مسماع البيئة والشحليف. فسن مشايخنا من لم يصحح ما ذكر في المأذون، وحهم من صححه، واختافوا فيما ينهم، قال بعضهم، في السألة روايتان، على روامة الزيادات أو الجامع الرائبية والتحليف البيئة.

و جه ما ذكو في المأذون أن التناقضي ثابت من حيث الطاهر ، لا من حيث النص ، فإن المشترى لم يقر تصا أن البائع ليس معاصب، وإنها أنيتنا هذا الإقرار من حيث الظاهر ، فإن النظاهر ، فإن النظاهر ، فإن النظاهر أن العافل المسلم لا يشترى من الغاصب، والظاهر يصلح حجة للدنع ، لا الإيطال ، فلم يحز إيطال بينة النشترى بالمنافضة الفايتة من حيث الظاهر ، فكانت البينة مقولة ، والهمين مستحقة حتى لو أفر المشترى فصا أن البائع ليس بغاصب ، وأنه بسيط من بيحه ، ثم لدعل أن عال غاصباً ، ولم يكن بسيط من بيحه ، ثم يعسم دعواه ، ولد يسمع بيته على ترو بات كلها ، وقال بعضهم : ما ذكر هي المؤيادات أو المامم عياس ، وما ذكر هي المؤيادات أو

⁽¹⁾ مكذا في ظاف به وكان في الأصل: أن يصفه ،

١٧٠١٧ - وفي الأحدس". مشترى الأيض و أثر أنَّ الأرض الشئراة مقبرة أو مسجد، وأنفذ القاصي إفراره محضرة من يحاصمه، ثم أفام المتشرى البنة على المائع لم جم بالشن عبه، فبت بته

۱۹۰۰۱۸ - وفي افتاوی أبي اللبت أن دار في بدي و طل ادعى أحوه شركة فيها من جهة أنهما و رئاها من أبيهما فلان، فقال الذي في يديه الدارات ما كان لأبي في هذه لدار حتى، أو قال: ما كان الشيري هذه الدار من أبيه في حياته وصحته، فبلت ونته الأن التوفيق بين الكلامين عكن، فإنه يمكه أن يقول. له يكن لأبي وقت الموت، ولم يصر مبراتًا بيننا الذات قد كان باعها مني فبل ولك، ولو ذال الم يكن لأبي وبه حق قط، ثم ادمى الشواء بعد ذاك من أبيه الم يكن لأبي وبها حق قط، ثم ادمى الشواء بعد ذاك من أبيه الم يسمع دعواه، ولم تقبل بينه الا لأن التوفيق هها عبر عكن.

وان ادمى فرار الأب في هذه الصورة بعد ذلك ، تسمع دعو مه الأن التوفيق بين دعوى إقرار الأب داندان، ومين ما نقدم من مقالته : إنها مو كن لابيه مكن : الأم تك. أن يقول: ما كابت لأبي ؛ الأنها كانت في ، وقد أقرالي بينا، ويقرار الإنسان بالدين لديره إذا لم يكن عمومًا صحيح .

40.09 - وفيه أيضًا : رجل اشتري كرمًا من امراك وادعى ابنها وهو عير بالغ أن هذا الكرم له ورثه من أبعه و صفائته الأم، وزعمت أنها ما كانت وصية بجهة صحيحة يوم البح، وقال كانت أقرت يوم البيع أنها كانت وصية من جهة أبيه قال: دعوى الابن باطل إلا أن يكون مأذو لا في التجارة، أو مأدولًا في اخصومة من جهة من له عليه والاية، ونصدق المرأة على الاسهاء فتضمن فيمة ما باعثه، والا يتسدى على المشترى، ووحوب القدمان عليها فولهما، وإحدى الروابيان عن أبي حيفة ننا، على ما مرفيل مقا أن في وحوب وحوب صماد العقد بالبع والتسايع ووابنان عن أبي حيفة.

١٧٠١ - رحل مات و نرك سين وبنين، عادعي أحد الإيبان مع إحدى البنتور أن أيلة باع مدّه الدار منا في حال صغراء وأبر أما من الثمن، والميوم هذه الدار مذكما أبلانًا، تكم ذلامن ونشاها لمنت، عقد قبل الا يصبح هذه الدعوى؛ الأن فوالهما في الابتداء ماع هذه الدار منا يوجب النسورة يسهما، وقد صرحًا بالشافة في الاستياد، ولكن هذا بعيد؟ لأن تولهما في الابتداء باع هذه الدار بحدمل الثالثة وألا ثرى أن من قال لرجلين : بمت متكما هذا العين على أن للثاه لهناء وثلثه بالشائنة في الاعتباء تعين ما احتمت ابتداء الكلام، وإنه لا يوجب تتاقضًا ، ولكن يتبغى أن ببينا أن البيع كان في حالة العصحة. ويلومه لا تسمع دعواهما ؛ لأن البيع من الموارث في مرض موت الموارث لا يصح عند أبي حنيفة أصلا.

١٩٠١ - ادعت انرأة مهم النبل، ثم ادعت بعد ذلك المسمى، يستمع دعواها الذابي، ولو ادعت المسمى أولا، ثم دعت مهر النال لا يستمع دعواها الثاني؛ لأن في الوجه الأول الجمع بين الدعويين محكن، ولا كذلك في انوج، الثاني.

19-17 في "مجموع النوازل": رجن دعى على رجل علي احجاء فاعسب منه غلاماً تركياً وبين صفاته وطلب إحضاره ليدعيه ويفهد عليه احجة وفاحسه المدعى حليه غلاماً يعض صدائه يخالف بعض ما وصفه الدعى خادعى على هذا العبد، وقال: هذا العبد ملكى، وأقام عليه البيئة اسمح دعواه وقبل منه البيئة المكلة دكر، وهذا الجواب مستقيم بيما إذا قال: هذا العبد ملكى، ولجوزد عليه ورج مل كاله أنشأ، وكذات مذا الجواب مسقيم أبضاً فيما إذا قال: هذا العبد ملكى أبضاً، ويصبر مدعياً عبدين، وأما إذا قال: هذا العبد عوالهد الذى ادعيته أولا، لا يسمع دعواه لكان النافذ

14°14 - وإذا ادعى رجل على عبر- أنه أخوه، وادعى عليه النفقة، فقال المدعى عليه : هو لسن مآخر، ثم مات المدعى، فجاء الدعى عليه بطلب ميراثه، وقال : هو أخى، لا يعتبر ذلك منه، ولا يقضى له بالمير نف. ولو كان مكان دعه ي الأخوة دعوى الجنوة، أو دعوى الأبوة، وبافي انسألة بحاله، يقبل ذلك منه، ويقصى له مالمراث.

والفرق أن دعوى الأخوة وأشباهها والإقرار بها العبرة لدعوى لمال الا ترى أن من أثر أن فلاتُ أخوم ولا يدعى عليه مالا بسبب هذه الدعوى. لا تصح دعوته، فعلم أن العبيرة في الإمراز بالأخرة وأشساهها، وفي دعوته وأشباهها في دعوى المال، والتناقض في دعوى المال مائم صحة الدعوى.

أما في دعوي المنوة والأبوة والإقرار بهما لا عبرة لدعوى ملك، يل هي محرد

دعوى المنسب، والتناقص في دعوي النسب غير مانع صحة الدعوي.

1991- إذا ادعى المقيوات القسفيات و أنكر رما الدين دنك، وحلف تم إن المقيوات الدين و حلف تم إن المقيوات حيات المقيوات حيات المقيوات المقيات المقيوات المقيات المقيوات المقيوات المقيوات المقيوات المقيوات المقيوات المقيات المقيوات ا

1994 - وفي المتنفى الرجل له على رجل ألف درها، فقال المدعى عديد : ما كان لك على ألف درها، فقال المدعى عديد : ما كان لك على ألف درها قصل والدارعيت هذه الألف أسراء فلدفحتها إليك افقال المدعى : ما قبضت مك شبيئاً الوإن في عليك ألف درهما، فصالحه من دعواه على خمسالة درهم المراك المدعى عليه خمسالة درهم المراك المدعى عليه داريم ألب المدعى أمن ألف درهم المراك ألفت إلى هذه الشهادة الأن هذا إنها العترى عنه بها.

ولو أن المدعى عليه قبال للمدعى جبر ادعى: صدفت قد قبان لك على ألف درهم، لكني قد فضيتكها أمس، وقال الماعى، ما فضيتي شيئًا، فدفع الألف إله، أو صداحه على خمسمانة، ثم شهد الشهود للمدعى عليه أنه دفع إليه الألف بالأمس، كان كه أن يرجع عليه عنا أعطاء، والصفح باطل

۱۷۰۱۹ - وفي دعوى النتقي : رحن ادعى داراً في بدى رجل، وهو يجعد. وقال الله عن للقاضى العدداري وشهره ي عيها غيّب، فأسأله أن يبولها عنى معاناً عالماً الفاضي، فأبي أن يبيعه فالمدعى على دعوال، فكذا حكاد عن محمد رحمه الله فلم يجعل طفيه المدار عنه من القاضي من القاضي على دعوى رقبة الدار بعد ذلك، وأشار إلى العني، فقال: الآنه فسير ذلك، وقاسها على مسألة ذكرت في شفة المنتفى الله مسألة ذكرت في شفة المنتفى الله مسردتها، وجل ماع داراً في جوار وجل هو شفيعها، والشعيع يزعم أن العار المبيعة له، فقال الشفيع للقاضي، هذه داري أنا أدعى وفيتها، لا نبطل شفعتها للعوام الرفية آن في مسألة الشفعة في المنتفى ذكرت في موضعين في باب واحد على أول الباب ذكرت أن يدعوى الرفية تبطل شفعته، فعلى قياس ما ذكر في أخو الباب؛ ينبغي أد يبطل دعواه في الرقبة في المسألة شبطل البيع،

۱۹۷۱ - وفي دهوي الشقى عن أبي يوسف: في الشفيع إدا ادعى أن الدار الشتراة ته، وأن لي بهة قيب، أو قال الاينة في ولكن أحده بالشفعة، قال طلب الشفعة إدراد بأنها ملك البائع، ولا أدبل بينة على الملك إن جاء بها، فعلى تياس هذا: يتبعى أن تبطل دعواه في الرقبة عند أبي يوسف سنؤال البيع في المسألة المتقدمة؛ الآن سؤال البيع إقرار أن الدار ملك البائم .

1991 - وفي المنتفى في كتاب الدهوى في سماعة عن محمد. وجل ادعى على وجل أما أحد مده مالا، وحر قفا قدام الله وصفة بصفة مدودة، فأقام المدعى عليه سه أن هذا الدعى أقر أن هذا الحل المسمى الهسر أن أحد مه قلان، وأنكر الدعى ولك ولك ولك بالمدينة والأراب الإكتاب إله بشت لكان النافى، ولا طافاة بن الأحذين إذا خفت الشهادتان عن الوقت، فيجوز أن يكون فلاناً أخذ، فيرده عليه، وأخذه ما المدعى عليه.

١٧٠١٩ - وقى أقضية الكنتقى ابن سبطاعة عن أبي بوسف: رجل ادعى على رجل ادعى على رجل الاشيء وجل الاشيء وجل ألف درهم وصالة فينار، وكانت الألف يصلك قد كتب عليه، وكتب أن لاشيء عليه غيرها، عليه غيرها، والموقت واحده أن لا وقت قيهما، فالمال كله لازم، قال: آلا نوى أنه لو قال: أي عليه ألف درهم، ولا مال في عليه عبر دلك، أو قال: لي عليه مانة دينار، ولا مال في عليه عبر دلك، أو قال: لي عليه مانة دينار، ولا مال في عليه عبر دلك، المحتل المح

⁽١) هكدا من مط ، وفر الأصل في شمعة مسألة النتفي

⁽٢) وفي الأصل: العشرات

قير ذلك، نم أدهى عليه ألف درمم، حادير بنه عنى ذلك أنى أقبل النيئة، وألزمه المائين، ويكون معى قوله: في هليه ألف درهم، والا مال لي عليه عبر ذلك من حتى الدرهم، ومنعى قوله: لي عليك مائة دئار، والا مال في علمه عبر ذلك من جس الدائل، كذاههنا

۱۷ - ۲۷ - ودكر العبي القال سبال محمدًا عن رجل ادبي على رجل دائه ديبار في صلك وألف درجم الي صلك، وفي كل واحد من الصكير قدد كتب: وهو حسمح مالي عليه، وأقام بنة على كل واحد من الصكين، قال: عليه أحد عاين يعطيه أيهما شاه، وروى هشام عنه: أنه لايلزمه شي ه.

لو أدعى هذا أنعن بعد ذلك رجل وهو بقول العدا أله بن أيس أي الا بصح عليه حتى لو أدعى هذا أنعن بعد ذلك رجل وادعاه ذو البد أيضاً، وقال هذا العين ليس في هناك البداء وهنا ماتمن ألم والإعاه ذو البدا أيضاً، وقال هو ألبدا هذا العين ليس في هناك عنارة بدعى العين ألبس في هناك عنارة بدعى العين ألبس في هناك عنارة بدعى العين ألبس في هناك عنارة على المنازع الإينان عنارة منا العين وحوده، والعداء عراقه على نفيه عنال منازع الإينان على ألم المنازع الإينان على ألم المنازع بدعى هذا العين لغسه على ألم العين على ألم العين المنازع بدعى هذا العين لغسه على عناك منازع بدعى هذا العين لغسه على عناك على المنازع بدعى هذا العين لغسه على عناك على المنازع بدعى هذا العين لغسه على عناك على المنازع بدعى هذا العين لغسه ويقصى عناك على العين للهناك على المنازع بدعى المنازع بدعى عناه ويقسمي عناك على العين المنازع بدعى المنازع بدعى عناه ويقسمي عناك على العين المنازع بدعى المنازع بدعى المنازع بناك العين المنازع المنازع بناك العين المنازع بناك المنازع بناك العين المنازع بناك العين المنازع بناك الم

و مله اصل أن قول صاحب الهد هذا : العين ليس ملكي عبد وجود المنازع على روية الجامع إلى عبد الهدود المنازع على الروية الجامع و ودكر عدد المائلة في 25 الروية في الموضوري، وجمعل قوله هذا العين ليس بملكي عبد وحود المنازع إقراراً بالملك فه أللي أحد الموضوعين، ولم يجمعه إقراراً وبالملك في الحصر عبد وحود المنازع بقراراً وقيد كان صاحب البدهو بيس عدكي، وليس تسعر في المدعوي المنازع بيان عبد في المدافق المدعودي المنازع بيان عالم المنازع المناز

⁽١/ مركة) في طاورت والود وكان في (لأصل: "إقرار باللك ثه فيه للمنازع في أحد المرحمين

مرات بدم هو ماكنه أمره بالتسليم إليه ، وإن قال: ليس بملكه ، وليس في يده، فالمدعى يتبت بده ماليدة . يتبت بده ماليدة .

1997 - إذا قبال الوارث: هذه الذار لم يكن لأبي، وإنهما كنانت ودبعه هي بده العلان ملي وجلا معروفًا ، ثم أفقه البيئة أن الدار كاليت في بد أبوه أأخذها الذي في بدية معدمونه ، أو أقام بيئة أنه أحذها منه في حياته ، ودت الدار إلى الأبل إلى كالدموضعًا لها حتى غدم المستودع، وإن لم يكل موضعًا لها جمعه في بدي عدل.

هذا إذا أقر الرجل مسروف، وإن لم يكن أقر للعروف، لكن قال الم يكن هذه الدار لأمي، لكن قال الم يكن هذه الدار لأمي، شم فال معددلك : كذبت في عولي أنها لم يكن الأمي، ما كانت لأمي، دفعت إليه الدار مداما تلومت، فيم يحقير أحد يطلبها، كمن في يده دار لوقوب، قبلاً: ليس هذا لي، فالفاصي لا يأخد ذلك من بده حتى يحتصر أحد يدعيها، وإذا قال: لاحق لي قبل علان، نم ادعى حيثًا في بديه، لا يسمع دعواد، ولو أفر له تلان بعين في يده، صحر إفراره.

٣٠٠٧٣ - وفي الباب الشامي من صباح شيخ الإسلام " وفي أنوافر هشام " قال: سائل محمداً عن رجل قال: لا حق لي عن هذه الداره ولا خصومة ولا طلبة ، ثم حاء يزعم أنه وكنيل ملكان في دعون عده الداره قبل ذلك منه : إذا قبال المدعى عليه وقت القضاء : العبن بقدعى أبيس ملكى ، ولا هو في يشيء وقد كان قبال وقت الدعوى : هو ملكى وحتى ، لا يسعد منه هذا الكلام لكان الشاقض.

الفصل المشرون فيما يبطل دعوى المدعى من قوله أو فعمه

1994 - رجل ادعى على رجل مالا معلومًا ، وأقام عليه البينة ، ثم شهد على المدعى فوم جاه بهم المدعى على دجل العالم على الملاعى فوم جاه بهم المدعى على الملك كنة وكنة وحملًا ، هل يبعل يفلك دعوى المدعى ويبت ؟ فالوا : نفسالة على وجهين : إن كان الإفرار بالمعل بدل على استيفاه على المعلوم والبينة ، وجهين : إن كان الإفرار بالمعل بدل على استيفاه على الفرر على هذه الدعوى والبينة ، بأن فال ما فيه بودم ازين مال أو بدى بافتم ، أو قال : بافتم ازين مال أو بدى ، لا يبطل وعواه ولا بينته الالله يمكنه أن يقول : استوفيت هذا القدر من المال بعد ما ادعيت وأثبته ، وأثبته .

تا المحادث المحل المحل على رجل أوبعد مائة دوهم، وأنكر الدعى عليه ذلك، فأقام " المحل ال

¹⁴⁾ هكدا في طوم ، وكان في الأصل وف - فإن أفاط

⁽٢) هكذا في ظرم، وكان في الأصل ف: "لم إن المدعى أقر أن قلمدعى عليه مائة"

⁽٣) مكذا في الأصل و نساوم، وكان في ظ: ` لا كما يستط `

١٧٠٢٦ الفاصر الداهر ص التلفة تلد أذهان الروح وصفيت مدة، واجتمعت علمه النفيفة، والدين أن طرأة كانت حراها سيم عند المرضى، وأنام السنة وفهما انقدر لا يبطؤ النمقة: الأبه يحول أب كانت حرامًا خنبه، إلا أب كانت في العداء فيستقيم فرص الفقة

ولوافدعي أؤوج الحلم معهدعتي لمهراه ويفقة العدة قبل مرصي الفاصيء صح الدعوي، وإذا أقام لية على دلث، قلب بيه، وبطل الفراض

١٧٠٢٧ في المُتفي بشرعوا أبي ومف رحمه الله: رجل مشعار من أحر توبُّك لهم أقامِينة أنه انتمات لاسه تصاهبون قينت بينجه فلم تكن لاه، تعمره على همه الروابة الفرق أعلت المستعار مته ورذكر بعد هذه السألة عسائل والزافا فالراث حاربعها وا أملكني فده الداراء أعرني هذه الدابق ثيرادهاه بعد دلك تنصيه والم تشل حجته ووجعل الاستعارة إلى أرا بالملك للمستعار التعا والواقان: الدفع إلى هذه الداراء اسكنها، غلبي أن بعطيه وتمرزن درا بسائل ادعاها بعددلك لنعسم فهوعلى حجمه ووكدلت إذافالها فمطنى هذا الثوات أليسه أعطني فأمه أبدانة أركبيان

١٧٠٢٨- وفي أبواد البراهيم عن محمد: إدا شهد شاهدان أن لهمه الرحل على هذا الرحل ألف درهير، وعلى هذا الرحل لاخر سانة دينار . فغال الشهودات أما ألف درهم فنعموه وأما الماله المبتار فناطل فالل البطل الشهادة في الرحلين جميعًا، وكدلك لو شهد أنه غصبه مدير التوون و فقال الشهردنة : أما، حدمما فلم بعصبه ، بطلب الضيادة

وقراسهما أذالفلاد عني فلادالف درها وارفضاه مب حسسمالة والوقذيهما المدسى في الفيضاء، فادنه جادة جالدة، وروى بشار من الوادرة عو أبي يوجعه العي رجدن شهدا أن لهذا على هذا ألف درهم فد اقتضى مبية مالة ، وفال المدعى : لم أقبص تهرئاه فالرائم حنيهم وحمم نفه الفضي له بالألف وأحمله مقصبا الكاتم والربش الرهوا قول أن يوسفون

١٧٠٢٩ - رحل أدخي داراجي يشني رجل أسها داره، السنه بي منه منما تسهير، وأقام شاهدين. فشهده على وقت الشراء، او أقل ، فشهدتهم، جائرة، ولو شهدا على اقتر

من ذلك، لم تجر شهادتهما.

الدنالة الما المراته والاربشراعي ألى يوسف شاهدان شهداعلي رجل أنه طلق المرأنه ثلاثًا، فأنفذ القاضي شهادتهما، تجادعي أحد الناهدين أنها امرأنه تووجها قبل الذي طلقها، وأني على ذلك ينق، والمرأة تجحد، لا تقبل ذلك منه، وكذلك توليم يكونا شهدا أنها امرأنه، وإلها شهدا أنه طلق هذه تلاقًا، وكدنت هذا في العنى والبيع وضير ذلك، إذا جحد البائع دعوى الساهدين، وقال: الساعلي، وكذلك إذا فال الشاهدان؛ نحن أمرناه دليع والأن ما نقط "أمن احكم بشهادتهما عزلة الإقرار منهما بأنه لا حل لهما قيه، ولا في ثمنه، وسواء كان البائع جاحدًا تلبيع، أو كان المشترى بأنه لا حل لهما قيه، ولا في ثمنه، وسواء كان البائع جاحدًا تلبيع، أو كان المشترى خواف لعنها والمراد عوى، قان لم يشهدوا عبه عند الحاكم، ولكن شهدا المابعة، وختما على الشراء من غير إفراد بكلام، قان هو من في الإيقال فهما دعوى.

۱۷۰۳۱ - وروی عن محمد: فی رجل شهد هلی رجل آنه طلق هذه المرأنه، ولم پشهد آنها امرأنه، وقال: لمرأعولها، ولم آکل دخلت بها، قبلت بهنته.

وكففك لو شهده على إقراع المرأة أنها امرأته، ولم يشهده أنها امرأته، فأجاز العاضى عليها إفرادها، وجعلها امرأته، نم أقام الساهديد أنه نؤوجها منذ سنة، وإلى لم أعرضها، قبلت بيشه ويبطل قضاء القاضى، ويردها على الشاهد، فصار مسألة الطلاق مختله بن أبي يوسف ومحمد.

۱۷۰۳۲ - وجل في يديه ملوك، ادهاه رجل أنه ملوكه و والذي في يديه يحمده و ادعاه نتصده فحطه القاضي عليه المحدد و ودعاه نتصده فحطه القاضي ما هو نهذا للذعي، فيهي أن يحلف و وقضى الفاضي عليه متكول ، فقال الذي كانت في بده: قد كنت اشتريت من قبل الخصومة ، وأقام على ذلك يبت فيلت يبته: وقضى فه به ، ولا يكون إيام اليمن إكذاب للشراء ، ولو أقام بينة على أنه الشريت من قلان ، يوبد به رجلا أخر سوى الدعى، وقد ولد في ملكه لا تقبل منه البينة ، وإذا شهد ف هدان أن الدار التي في يد علل الفلان، فقال الشهود له : هذا البيت من هذه الذار نضلان، فيس هو لي ، هفد أكذب

⁽¹⁾ مكفًا في ظاء وكان في الأصل وفيدوم . ألأن ما بعد أن الحكم بالبهادنيما .

شهوده فإن كان هذا في النشب ثم أقض لا له ولا لفلان بشيء، وإن كان عدد الفضاء شال: هدا البيت لقالان، ولم يكن لي، أجرب إقراره لفالان، وجعلت البيت له، ورددت ما بغي من الدار عني المدعى عليه، وضعت فيمه ذلك البيت، يعني للمشهود عليه، ويكون ما يغي بي تعمل فيمة البيت للمشهود عليه، ويكون ما يغي من الدار له، يعني للمشهود عليه، ويكون ما يغي من الدار له، يعني للمشهود له.

۱۷۰۳۳ - وفي آخرملاء عن محمد: نوب في يدي رحل أفر أله لفالان، ثم قال بعد ماسكت. بعنه منه يمانة درهم، وقال فلان، هو لي من غير البيع، قبلت بينه، ولم يكن إفراره إكذاً بالبينة، ولو كان انفر وصل كلامه، فقال عدا لفلان بعنه مه بمائة دينار، قبل قوله، ونم يخرج من يدولا بما فال

۱۷۰۳۹ عبد في بدى رحل قال لصاحب البدا: هذا عبدك : ثم ادعى لمقر بعد دنك أنه حبده عبد في بدي رحل المقر بعد دنك أنه عبده عامه من المقر له بالمد درهم ، لم يصدي على ذلك ، فإن قال المر أن بقر لي به ، فقد وجب حق القر الأول في العبد ، فيقال للمقر له : أقم البيئة على العالم منه إلك .

1997- وفي الوادر عيسي بن أدان : تلادة نفر أقاموا بينة على رجل عال لهم قبلهم من مير الهم عن أبيمه و هفيي القاضي به أهم. ثم إن أحدهم قال بعد دمان المالي في هذا الله الذي فصي لنا به على هلان من حق، وإنه هذا لإخوالي. قال. لا ينطل مهذا القول عن المقصى عليه ضيء إلا أن يقول من كان في أصلا في هذا الكال شيء، ومنا هو إلا لإخوالي، فحيثة بنطل حقه عن المقضى عليه.

ونو قبال أقبل أذ يقسى القاضر له بالمال: مالي في هذا المال حق، وما هو إلا الإخواقي، فيسأل عن ذلك بأي وجه صار لهما دونك، وإنما دعيتم من مير من أيكم، هون جاد بوجه يكون له فيه من نوله " صحرح قبل منه، وإن قبل: هذا القول، ثم مات، فضى القرضي للأحوين بالثبث، وترك نصيب الفر

ولو كان الذين أقاموا البيئة هم الذين ولوا معاملتهم، ولم يدعوا المال عليه من الميرات، ولكن من شيء مايموه له، ف قال أحدهم: ما المال إلا لهذين مالي فيه حق، كان المال كله لهذين، ولم يطل عن المدعى عقبه شيء؛ الأنه قد يكون المال لرجل ماسم

رجل، فقال رجل: بعمل به رجل أخر.

النبت، وأرضى له بلته، وقال، هذا العبد تركه قابان مبران، ثم ادعى أن قابان النبت، وأرضى له بلته، وقام على ذلك بينة، قبلك بينه، ألا ترى أنه يقال، نركه مبرانًا، ثم ادعى هنته في صحته لم أسمع مبرانًا، ثم ادعى هنته في صحته لم أسمع دعواه، ولم أقبل بينته، ولمي أنواد هشم قال، سألت سحسها عمن تروح امرأة تم ادعى أنه المتراها عن فلكها، قال؛ لا أقبل بينته على ذلك حتى بشهدوا أنه الشراها من قلان وهو يملكها، قال ألا قبل بينته على ذلك حتى بشهدوا أنه الشراها من فلان وهو يملكها، لم أقبل ذلك "منه حتى بشهدوا أنه اشتراها من فلان بعد الشراها من فلان بعد الشراها من فلان بعد المتراها من فلان بعد المتراها من فلان بعد التم أقبل ذلك الموكيل البائم

19-77 جارية منفية في يدى رحل اشتراها منه رجن وهو تحصر نهما " ، فلما حلت تقايمة ، قال المفترى : هذه جاريني ، وتم أعربها للفقات ، لا يقس دعو ، ولا بيشه ، وإن ساوت بمناع في جراب مفترج ، وقال المانع : هذا هروى ، فلمنا أحرجه من جرابه ونشره وزاءه قال " هذا مناعى ، قبلت بيته ، وكذلك لو القبرى منه موباً في مديل فقال اله الرفاع : أبر مك هذا التوب الذي في هذا للذيل ، فلما الشتراء فرأحرج له التوب من المديل ، وقال المفترى : هذا نوبي ، ولم أرد ، قال " أقل دعواه وبيته

قال محمد وحمه الله: أنا أنظر في دلك النسء، قان كان يمكن أن يكون ساومه وهو يعرف من الجارية المنف العائمة بال يديد، فهان يمكن أن يعرف به، ويمكن أن لا يعرف، فلايشيل قول: إلى لم أعرفه إلا أن يصلقه الذي في بديه أمه لم يعرفه، فتشبل بينته حينظ، وإذا كان شيدًا لا يمكن أن يستوه، وهو يعرف مثل ثوم على مسيل لا يراك، أو حاربة فاعلة على رأسها كساه وغطاء لا يرى مها شيء، أقبل بينه عليه.

۱۷۰۳۸ وفي الوادو ابن سلماعة النان ألى يوسف؛ في رجلين شهدا لرجل. وقالاً: تشهد أن فلادً غصب عبده هذا، ولكنه قدره عليه بعد ذلك، قسات عند مولاه، وقال الغضوب منه: مارده على، وإنا مات عند الغاصب، وقال المشهود

⁽¹⁾ وفي الأصل الماقيل بينه حتى ... إلخ

⁽¹⁾ وفي الأصل: الحضوليا ..

عليه العاعضينه ولا وددته طليف وها كان في هذا شيء قال: إذا لم به ع شهادا وما: يعلى الرد، فيسلمان القيلة

و كذلك لو شهدا أنه غصب حيداً له، وأن مولاه فتله في يد لغاصب و وقال المغصوب منه. ما قتلته و كذل المغصوب منه. ما قتلته و كذل المغصوب منه. ما قتلته و كذل المنهود له علماً له في يدى، و كنائك لو شهده الدائم لهذا على هذا ألف درهم، ولك قد أثر أدمنها، وقال الشهود عليه: ما كان له عنى شيء، و لا أمرأني من شيء، قال الإدام بيدّج سهادتهما على الموادة، قصبت عليه ما لالعد

۱۷۰۳۹ - وجل شده دب الدورة على وجادين، أن له منيهما ألف درهم، مقال الطالب: إن مالي على فلال هذا وحد، خصيصالة، أو فال: إن مالي على هذا وحده، ذال أنو يوسعه: ليس هذا إكدابًا نابئة

۱۷۰۵ - بنسر عن أبي بوسف هي رجل ادعي شيراه جناريه من رحل و راد رده ايمب العور، فحجه البائم، وقال الم أبعث، فأني للمنزى دنيهو دله أنه الناطهة منه وهي عوران، وأقام البائع بينة أنه قديري إليه من العورة لم نفس بينته على البراءة في عبرل أبي حسفه، وقال أبو يوسف: أفسها، أبس حذا إكذابًا لتسهوده، وإنه يمكنه أن يقول: أبراني، وثم معه حين طفعه، فضيت إنه وأبرائي.

١٧٠٤ - رجل ادس داراً سيمه في بدي رحل أنها داره، وأقام السيم على ذلك ، وذكر الشهرة الله على ذلك ، وذكر الشهرة الله على الله الماسية على ذلك أن الشهرة الله صلى بقصل بالدار بنتاها للمسخى ، قال أنو الدعى بعد ذلك أن الساء للمدعى عليه ، فهاد أكداب لسهوده بالعلل الشهادة والقصاء في الله و القال حميماً ، هكذا ذكر على الأنفسة .

رفي أخر شهادات الأصل فال: إذا ذكر الشهود الناء في شهادتهم، ثم أثر أن الباء للمدعى، فهذا إكداب لشهوده، وقد دكرنا قبل مذا في فنسل على حدة، ويما اوردناها مها لمفرق بين مسألة الدار وير مسألة الخابوت، فإن من ادعى حاوق في بدي

و المرادي الأصاروف العسليب

. حن و قسهنا الشهود مخانوت للمدعى، تم غاب الشهود، أو ماترا قبل أن بسألهما القاصى عن الساء، فإن اتفاصى بقصى بالخانوت بلذاء للمدعى، فإن أقو اللاعل بعد دلك، فقال السناله ابن دكان مدعى عابه كرده الست، مهذا منه إذا ب تشهوده، وإن الم بذكر الشهود السامى مهادتهم، أما على روابة كناب الأفصية، لا يحتاج إلى الفرق. وأما على روابة لاصل، بحتاج إلى الفرق.

والفرق أن الحينوت اسم ليعرفية والبناء حيميات، فالقاضياء بالبناء في احالوت لكون البناء من إحالوت الكون البناء من والما الدعمي عايمه وهير عكفاً شهوده. ولا كذبت اسم العاره فإنه اسم للعرضة، والساء بدعل فيه بعريق النبعية، لا لكون الساء مشهوداً به عليه بعريق النبعية، لا لكون في عده الصورة لو أن الملامي عليه ادعى كل الساء، أو بعضه لمسه بعد ما قضى القاصى عليه بجميع الحالوت، لا تسمح دعواه، وإن ثم يذكر شهود المدعى الساء في شهادتهم، بخلاف مسألة المارعة في واية الأصل، والبيت في هذا نظير الحالوت، لا نظير الدار، حتى ثو ادعى وحل بيئاً "في يدى وحل، وقصى القاصى له بالبيت ويناه، ثم ادعى المدعى عبيه الناء لمنية وأقام على دلك بينة، لا تقبل بنته، دكر الشهود الساء في المدينة أو لم يذكر الشهود الساء في شهادتهم أو لم يذكر الشهود الساء في

وكذَّلُك له أقر الضعبي له في هذه الصورة أن الذاء لناء على ، فهدا إكدَّاب من المشهود، كما في مبالة الخاروت ؛ لأن البيت المباللع صة والبناء كالحارث .

هي المجموع التوازل الفيمن أوصل ارجل بأنه ، درهم، قادعي الموصل لدأته ابن الميت ، ولم تقم له بينة ، فنه أفي من الميرات ومن الاقت، وقال محمد رحمه الله: الوصية باطله ، ولا شيء له -والله أعلو -

۲۱) رس د دار

الفصل الخادي والعشرون فيما يكون جوابّ من المدعى عليه وما لا يكون وما يكون إفرارًا منه وما لا يكون

19 - 19 - رجل ادعى ضبعة في بدى رجل أنها ملكه ، فقال المدعى عبد . تأمل كنم وبكاه كنم مهذ لبس بحواب و بجبره القاضى على الحواب و بعدًا لأن الدعوى رقم في الملك ، فجواله أن يقر الدعى عليه ، فيقول: نمم على المكنه ، أو ينكر ، فيقول: نبس هذا ملكك ، وإذا كان الماهى عليه : اين محدود من يتو سير دي نبست، أو قال: بنو تسفيم كردني لبست ، فهذا ليس مجواب عند بعض مشابخنا ؟ كافلنا ، وعديعضهم عنا جواب ، وهو الأصح ، وفي دعوى الدين إذا قال المدعى عليه : من يتو جيرى دادني لبست ، فهذا ليس مجواب عند بعصهم ، وعند بعضهم هو حواب ، وهو الأسم .

1998- الاعلى صيعة في يلدي رجلين، فقالاً: دو نير او سه بيرا رين صياع مثك ماسات ودر دست ما المدت ويك تير ملك دلان، هائب ست ودر دست ما الدان الست. فهذا حواب تام، ولكن لا نندفع الخصومة عنهما عن المنهم الاعراما لم يقيما بينة على الويفة على ما عرف.

49.88 وإذا قال في دعوى الدين بسبب لبيع، أو ما أشبه لك من بين والمبلغ مدين ما ما ددي تستم، فهذا نيس بجواب هكذا فيل، وقد فيل: هذا إلكار الأصل الدين، فيكون خصماً في أصل الدين، وإذا قال في دعوى الدين، فيه علم نيست مرا نيست، فهذا ليس معوات.

49.40 - وفي دعوى المقار إذا قال، هذا المحدود ملكي، ولم بقل، هو في يد المتحى عليه، الأبارم الدعي عليه الحوات، وإذا قال: هو ملكل، وفي يد هذا المدعى عليه، فقال المناعى عليه للمدعى: ابن محدود ملك تو تبست، فهذا على رجهان: إذ قال: دردست مست وملك تو نيست، فهذا حواب، وإذا لم يقل: دردست منست، فهذا ليس بجواب ، وقد قبل إنه جو عنه وهو الأسبه؛ لأن قرل المدعي عليه في والعذر درافست مست عبر معتمراه والابتدات بداللدعي عليه على الدعيء فالابدمن وقدمية الدعى البيبة مثن كبونه في بدالمدعى عليه ، وإذا أقيام البيبة على دلك بصبير. حصماً ، سوادهال اهو في يدي أو نم يقل.

١٧٠٤٦ - وإذا ادعى منزلا في بدي رحل. فيقيال الدعى عليه اعترضته منك حسبت، فوداليس حوات ما لجيفل: هرصه ابن مزر كه دعوي مي كني، وكذلك إذا قال الشاهد أأعرضه ملك مدعى أستراه فهده الشهادة ليست شامة

١٧٠ ٤٧ - وإفا الاعلى ذكرج الواقع فعالت. من إلى الين ما عن بيع، فيهدا جهات، و في قالت. من زال مدعى نبوء أم قاتلت من ذار وي كه مدعيست نبيه، فإن أشارت زايه ، فجوانت، وإن بم تشر إليف فقد قيل: إنه ليس بجوانت، لجواز أن يكون في المجلس مدة أخرن وهمي أرادت بقولهال ولك الماعول الاحذا الملاعل فدي ادعا لكاحها

وعل وارا في بدي رجل ، فقال المدي عليه : اين حالة حق مست ، فهذا ليم لحواب؛ لأن لدعوي وقع في اللك، والمدحى عليه لم يتعرض للملك، لا بالفي عن للدعل ولا بالذهوي للمسه والزاؤعي أنها حقده ويجيل أن نكون حقاله ولا يكان ملكًا له، بأن كانت في بدويو جارة أو رهن. أو ما أشبه ذلك، وفهد لا يصبر الحصيمًا.

والذائك إذا عالها؛ الله على عليه اللمه على: أثر الدر ابن خالج حال تهملت ، فهذا الرس لحوال 1 لأن غدهي ادعى للبك، وتحليد إلَّا اللَّذِي تَلِيهُ أَ الدِّيقُولُ * ثُوا در وي حن فيست الحق محه والإجارة أو بجهه الرهور وأو ما أثماء دالك.

٨٤٠٤٨ - الدعل دارًا على بدي رجل الها داره، عصيها دو ألبد مها، فقال دو البدر كفيداين حاله درادست منست به صنبي تسرعي وحل برين مدعي سيردني بيستم وافهاله خواب نامَّ في حل إنكار الغصب، غير تامَّ في حل للمناء الأبه لم يتحرض للملك لا بالنص ولا بالأثباث

٤٩٠٧٠ - و حل لاحي دراً في بلايء جل، فيشال المدحى عجيمة إلها فاوريء تو هال إنها وقعب ههذا حراب كالريقيل ببيئة المدعى عليم، وكدبك لو فازرهي لاشدام همه الدار وقف و وفي بدي بحكم النولية و فهالد حراب تام. وأبو أقيام للدين الديمة ۱۹۰۵ و ده قبال الله عليه العنفيان هذا العنفيان المناعي به ليس في يدى . يحتاج القدس إلى إثبات بده بالمناه عادا أثبته أن الان بغيم ليسة على سلك ، حدا حكم يخص بالعقار، قبال الدعوى إدا وقع في النقوال، الا يسبع الدعوى إلا يحصر المنقول، وحد إحصار لمنا ل يعرف بد الدعى عليه ، فلا حاجه إلى إباله باليبية .

في افتتاوي الأصل . إذا أنكر الهدعي عليه أن يكون المحدود المدعي به في يده. فالقيامي بحلمه على البدأولاء فإن حلم يندفع عنه الخصومة، ويذ ذكل يحلم على الملك ، وهذا عا لا يخاد يصح ؛ الأن قيد على العقار لا يتست بصريح الإقوار ، فكيف بنيد بالكول الذي هو فائم معام لإفوار؟

ونو قائل: لا أدى أهو منك هذا الندعى؟ فهذا ليس بحواب، ويحيره الفاصى على الجواب، فإنه لم يجب يجعله منكراً، ويسمع البينة عليه، وبين ما يكون إثر اراً وم لا يكون، وسيأتي هي كتاب الإفرال.

اللهُ عكما في طن و قال في الأصل و عن رم. المؤواللة تري الأبن مديم الموته

الفصل الثاني والعشرون في بيانا من يصلح خصماً ومن لا يصلح

هذا الفصل بشنس على أتراع:

بوع منه:

۱۹۰۱ - قال محمد و حسه الله في كتاب الإجازات إيزا بكوى الرحل ثلاث دوات بأحياري الرحل ثلاث دوات بأحيانها من بعد أدالي مدينة الري حس حدرت الإجازا، تمرك ذكرى واع هذه الدواب من رحل الخبر، أو رهما، أو نصد في الجازاء أو أعمار، أو أوج، فيحاء المستكرى، ووحد المدواب، فراد أن يقيم البيئة على منظرات، فهذا على وجهين بعا أن كان المكارى حاضراً، وفي منا الرجه نفل بسه على الأكارى الان المستأخر مع لذى يده الذاوة نصد في أن الملك في الدارة كان لمبكاري، وتذكري صدفهما في فيات و بشداء المئال المكارى عاماً نامد الحرب في منا المارة بنف حقوم وكان المكارى عاصاً نامد الحرب في الدارة المبكري أن بكون المكارى جاماً له كنوى المارة المبكري أن بكون المكارى جاماً له كنوى البدرة ويكون و دود هذا الإقرار والا عدم الحق في البدرة ويكون و دود هذا الإقرار والا عدم الحق في البدرة ويكون و دود هذا الإقرار والا عدم الحق في البدرة ويكون

ونظره المجرياع من وحق شبك هجه حل أخراء وادعى أن هما أسنع باع هذا الشيء من قبل أن يهيا أسنع باع هذا الشيء من قبل أن يبيعه من هذا المفترى، وصفاق البناع المدعى في ديات، لا ينتفت إلى الصديق المدترية الدائع وأو أفاح المدعى بهده على دعواه، فيلت بينه، وطريق الفلول أن المائع وإن كان مقراً الحقوى المدعى ، إلا أن الإفرار منه لا مصح لحق المشترى الظاهر، فيلسبر وجد وهذا الإقرار والعدم بمنزلة الكناء عليه وين قيادح لا وعداله إلا من فيل المدوات، أو يكان البيع بعدر بأن كان عليه وين قيادح لا وعداله إلا من فيل المدوات، أو يكان البيع بعدر بأن كان عليه وين قيادح لا وعداله إلا من فيل المدوات، أو يكان المبيع بعدر بأن كان عليه وين قيادح لا وعداله إلا من فيل

معدر ، وهذ على الرواية التي لا تشترط لفسيخ الإجارة حالة العدر للقضاء و الرضاء. وإن كان باعها بغير عدر. كان المستأخر أحل بها إلى أن انتقلي مدة الإجارة.

و إن قبال المكارى أجرها من غيره ، أو أعار أو نصدق كان المستكوى أحق بهما إلى أن يستوفى إحاراه، سواء باشر هذه التصوفات بعذو أو بعير عذر؛ لأن العذر لا ينقصى في عام الأسام ، ولا تنفض الإحارة بماشرتها .

وإن كان الكاري غائدًا. فعينة المستكرى على الذي الدراب في يده مقبولة. إن كان الذي الدوات عن مده مشبراً له أو مرجوبًا، أو متصدقًا عليه والأم بدعى لملك للفسه فيما هي بدد، فيشصب حصمًا له لكل من ادعى حقا فيما عن بده، والمستأخر ادعى حقاً فيما إلى بده فينصب حصمًا له

بعد هذا إن كان المكارى مع الدواب بعدر، فلا سبيل للمستكرى عليها، وإن كان بدع مغير صفر، أو وهب، أو تصافى كان المستأخر أحق به إلى أن يستوفى إحارته، وإن كان الدى في يديه الدواب مستحيراً لا ينتهب حصمًا للمستكرى، وإن كان مستأخراً، هن ينتسب حصمًا للمستكرى؟ عبه احتلاف، لمشابخ

قال بعضهم: ينتفس حصداً ، وإنه مال النيخ الإمام الراحد أحمد الطواوسي والنيخ الإمام الراحد محر الإسلام على البردوى ، وقال مصهم الابتصب حصماً ، وإليه مال الشيخ الإمام شيخ الإسلام المعروف ما حواهر واده ، ويعهى مشايخ رصاب غالها: إن كان المشكري ومن معلامان المناجل ، مأن قال استأجرتها وقافت الماء في قال: شعبتها منى ، يتهب خصماً له ، وسبع بيته عليه ، وإن لم يدع عليه معلاء ، واكن قال: استكريه، قبل الاستأجرها أداد ، لا ينتب محاسماً له ، ولا تسمع بيته عليه .

18-97 - وإذا ادعى وحل داراً هي يدى وجل أنها في إصارتي اجرابها علاده وادعى در لهد أنها في إحارتي أحربهما فالان أخراء بمدمع دعوى اللاعى و وبشعب مساحب الهد شعيفًا، يخلاف ما إذا دعى الملك الطلق، وصناحب الهدادهي الإحارة، وهذا الحواب وافق قول الشيخ الإمام الراعد أحمد الطواريسي والنسج الإمام الزاهد نخر الإملام على نردوي في المثالة التقدمة. وبغا الاهي المستأخر بعبر حضوة الأحراء سمع دعوامه الأي سك المصعة لعا، وإبعا يوافق فبوكر الزامام الزرهد أصمد السراويسي والشبيح الإساء انواهد فبخر الإسباء مملي الزودي، وكذ افاادعي الأجر انسأجر بغير حضره لسنأجر وسعم ومواود لأن مالك الرقية هي

نوع أخر:

١٧٠٥٠ قال محدد رحمه لله في النوبيوع الخامع المرا المتري من المر حارية بأعد درهم، والم ينقلا تُصها، وضعيه معير إدن الدائم، و١١عه، من وحن أحراه اله هندره وتقابصه وغلب للتمزي لأواره وحضر مانعه وازاد سبربادها مزيد لمستوي لقامي، فيان أفر المتشري لتابي أن الأمر هما وصف البائد الأرب، كان فيانع الأول أن بمسردها من المشري فعاني، وإن كانت المسترى الناس المائه الأول. او قال، الا أفرى أحوامه قباله البائع الأول أزاءهنل اللاحصومة بينهما حتى يعلصه المشتري الأولى الأن لحبريه صدوت تملوكه للمشتوي القاليء والمناتع الأون مقر بدلك، تم بدعي هو على العابب حقَّاء فلا يصدق إلا تحجه والحجة لا تسمم على العانب ولا وأن يكون عنه غصبو حاضراء ومندري الثالي ليس بخصور مز المستري الأولير

\$14.4 قال محمد رحمه الله في الايادات أن واراقي يدى رحل بدعي أخر أب بهم وأفيام حلى ذلك بينه، فقال فو البناء إن وكانت لي و يعتبيا من فيزي منذ سهير. وسلمتها إلياء تم اودعتهها وغالب وفانقاصي يسأن المدعى فن دعدي دي الدارا الدسانة في ذلك و فلا خصوره بهمما و الأنه لا تساق الناص و فقا أثر أنه بيس وحصمام والخصومة لاغواهم إلاعلي الحصيره فقداق يطلان حصومته وإقرار الإنسان ببطائن حقه إفرار محتبر ، وزد كذب بأدعى د اليما بيما دعي . إلا أنَّ القاصي علم أنَّ الأمر كما فكال فو البناء فقد علم أنه اسافي الدنا ارسات ووالخيصوفة ، وعمو الغاصي فوق تصيدين مدعى، تولما الدفعت الحصومة عند تصديق المدعر، فهنا أولى، وإن قال القاضي لا معلم بدلك ، وا تسعم الخصوصة ؛ الأنه لما أفر بالملك لنسبه أو لا، نشد أفر أنه خصيم، وأن حصومة الدعى متوجهة عليم فإذا ادعى البيع والإيداع بعد ذلك، فقد ادهن ما يحرجه

مَنْ أَنَّا بِكُونَا خَصَعَكَ، وَلاَ يَصَدُقُ فِي رَعَوَاهِ

وإن قال دو الهذار الما أقبع المهلة على ما الرعبات ، ومقاصل لا يقبل بهته ؛ الأمه لو قس منه ، فقلي بها كان ديك قضاء على الغاتب بالسع ، «اله لس يخسم في إثبات السع على العائب « الأنه لا حاجة له إلى ذلك « الآن حاجته إلى دفع الحصومة عن نفسه ، وهذا عامة ، جدائده ع بإنباك وصول الله إلى يدمه ن جهه عام ، « ما خاج حاج إلى بقائب السك والسبة كا السك والسبع على العائب، فتم يقسم حصيف في إسات السبع على العائب، والسنة لا شاهة إلا من خصور.

وإدالم تقبل بنة في بيد، قصى القاضى الدار المدهى، فإن مغير الخانب معد ماه صلى القاضى بالدارة بساله القاضى من أي وحد ماه صلى القاضى بالدارة بساله القاضى من أي وحد مارت السرامة فإن لم يبيل بسأ يقبل بينه، ويقضى القاضى بالقال له بيزلة أحيل اخر يفسر السة على المنت عظل، وهذا الأه لو به يقبل بنته، إقاله يقبل تصبير رئه مفسيا على من للبند القلس، وي البده والقضاء بالملك القللل على في البد الأمكون قضاء على من يدعى للبن القلس، وإلا يكون فصاء على من يدعى تدين الملك من حسبة في البد يوضحه أن القصاء بدء على الربية، والمنتة جحة صروا بقاء وللقصاء الذي هو ساءً على ليبنا الإعدو موضع الصرورة، وموضع الصورة، فقي البدا المناهدة الذي هو ساءً على البينة الإعدو موضع الصرورة، وموضع الصورة نقي المناهدة المدى هو ساءً على البينة الإعداد موضع الصرورة، وموضع الصرورة المناهدة المناه

وإن قال، صارت لذا في معهة السراء من في الده عالقاصي لا ينس بينه على ظلام الأو للعصام بالملك الطائر على دي البد فصاء على من تلقى الملك الطائر على دي البد فصاء على من تلقى الملك مدر البدة في معمد الخالف مقطية على وقي البدة في يدلك الفائل للمدعى و فقد حمل بدن البدة بعد دلك مدر دن البدة بعد عمل بدن البدة بعدت و الشراء من العاصب لا وكون سبناً المالك، ويم يدكر في الكتاب عا مدار العدل دوم بدكر في الكتاب عا مدار العدل دوم بدكر في الكتاب علم مدار العدل ويم يدكر في الكتاب المثلل مدار العدل المدعى تشريف في تدعيم دول المعلى المدعى البدة بعد المدار المدينة على هذا الذي حضر إداشت المدينة على هذا الذي حضر إداشت المدينة الأول نديطت إداشت على فيراضيات المدينة الم

مدسنة بكذا، وتعد النسن، ولم يعنه دارا، حامو على وردعى أنها له، النسراها من ذير البد مدسنة بكذا، وتعد النسن، ولم يعنها من خاب بالقاضي بسأل للدعى من دعوى صحح منذ شهر، وسلمها إله من أوسعبها وغاب، فالقاضي بسأل للدعى من دعوى صحح البدان سدقه في ذلك، فلا حصومة إيهها؛ فا من وكذلك إن كفده ولكن علم القاضي أن الأمر، كما فاله فساحت البداء فلا خصومة الهساء فا مراء وإن موبعلم القاضي دلك أيضاً، فأراد فو البدإقامة البية على البيع من العاصب، فالفاضي لا يقبل بينته، ولا تنامع خصومة مه المدعى؛ فا مراء وإن حومراً بينته، ولا تنامع خصومة الدعى؛ فا مراءى المسأله الأولى، ولان العائب لو كان حاضراً وأمام المبية على السراء صد سهر، كانت بنة المدعى أولى، وقصى بالدار المحدى؛ لا ما أسبقها تاريخا، فهما كانك، وإذا لم تندنع حصومة الدعى في هذه الصورة، وقضى القاضي بينه بالبع ما مداست، لم حضر الغائب، وأقام بينة على البع ما مداسة على المدعى وقضى القاضى لا يسمع بينه، ولا يقصى له بالدارة الان من ضرورة الفضاء للمدعى بالشراء عند سقومة المدال المناسة على المدعى والمدالة بالاناسة على المدالة على المدعى بالشراء عند سقومة المدالة على المدعى بالشراء عند شارة على المدعى المدينة على المدعى المدينة بالمدالة بالدارة الاناسة على المدعى بالشراء عند شارة على المدعى بالشراء عند سقومة المدالة على المدعى بالشراء عند سقومة المدعى في المدينة بالدارة الاناس ضرورة الفضاء للمدعى بالشراء عند سقومة المدالة بالمدعى بالشراء عند سقومة المدالة بالدارة المدعى المدينة بالدارة الاناس ضرورة الفضاء المدعى بالشراء عند سقومة المدالة بالمدعى بالمدعى بالمدالة بالقاطة المدعى المدعنة بالمدعى المدعنة بالمدعنة بالمدعنة بالمدعى المدعنة بالمدعنة بالمدعنة

وإلو أن القاضى سمع بينة المدعى في هذه الصورة، ولكن تم يقص بها حتى حضو الغائب، وأقام بينة على ما قال صاحب الهذاء قيمت بينه مي دفع بينة المدعى، واحراجها العبامها على عير الخصيم، وليس للمدعى بيه ضور ١٠ الآنه يتحدل الحسومة إلى الدي حضيره وبشال المستعى: أعد بينك على الذي حصير، قبل أعاد كال أولى تسبق باريخه، وإذ لم يعد لا يقعى له بشيء.

والراف الغائب حير حصر فرق القصاء بنية المدعى لم يقم نية على ما قال صاحب البدء ولكن صدى صاحب الهد فيما قال، لا يتفقع الخصوصة، الأن المدعى عا أقام البيئة على ما ادسى، فقد استحق القضاء بهاء فلا ينظل هذا الحق عجره تصديق المان حصر .

ولو أذا العالب حضو بعدما تضي القاضي بالذاء المعدعي ببيئته، وأفام يبة على أن شراعه كان قبل شراء لمدعى، فيت بيشه، وفضى بالداو له؟ الأنه أسبق في الماريخ، وأنه بيس بقضى عليه؟ الأن فضاء الفاصى على صاحب اليد بالشواء منه مندسنة يكون فضاء على من يدعى نلفي الملك من جهنه بعد سنة لا فنها

۱۷٬۵۱ رجل اشتری من أخر داراً، وقبصها، فجاه رجل، و دعی آنه شفیمها،

رافع على دلك يبق فقال صاحب الردا فلامنه من دلائه وقبضها من ما أودعنها وغالب فالمستمد في المستمد وغالب الردا فلامنه والمستمد والمستمدة المن علم المستم هر دعوى صاحب فيد، وإلى صدفه و ذلك أو لم المستم منته الكل علم الشخص عا قال صاحب البداء فلا خصومه بسماء الما فلاه وإن لم السمم سنته و لا ينافع خصومه الشعيم الما وقد ما وإذا لم تنادع خصومه الشعيم في المداه المنتم وإذا لم تنادع خصومه الشعيم في المداه المنتم المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع على ما المنافع خصومه الشعيم في المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع على حق المنتم وحد المنافع المنافع على حق المنتمري فياد المنافع على حق المنتمري، فياد المنافع على المنافع المنافع

وثر مسع الفاضي بنته الشفيع، ولكن لم يقص به حس حصر الغائب، فأقام منة على ما ادعاء هم حساليا، فسنت بنته في حق دفع بنة التفهيع وحرجها؛ الآذ بهداء النبية نين أن النفيع أقام البنة على غير الخصص، ويذل الشفيع أفته بينت الدي حضر وما لم يعد البيدة لا يقصص له بالتمفيعة؛ لأنه نين أن الباعة الأولى قامت على غير الخصص.

مال في الكتاب: ألا ترى أن التصيع لو أنه بها ادعاء المشترى بعد ما أفام الهيئة فان الفصاء له الإيكان بنهمه المعمومة ، ولا يقصى القاضى للشيخ حتى بحصر الغائب ويبعيد اليسه عليه ، دكان إذا أنسا الغائب ديك بالبيئة ، فإن أعام الشميع البيئة عنى لدى حصر ، قصى المداخذ على الماليقية ، فكان له أن يأخذ أنه إلى أن الباء إن شاء الأن شداء الأول كان نابقاً ، ولمراء أنها ي قد لبت إنقامة الذي حصر البيئة عليه ، كما عابنا المعمين ، أن عابداً حمد كما عابنا المعمين ،

وله قضى العاضى النمفيج بالشمعة قبل أن يحضر العائب، ثم أفر الشمع بعد القضاء بالدعاء المشرى الأول، لا يلتمت إله فاذكرا أن أصاء الناصي بالشفعة لنشعج يوحب انتفاص كل عمرت باشره الشترى، فالشفيع بيامًا الاقرار وبد إظهار بيع ألعم القاضى الوابس لدعاء الولاة والهاء لا بلعث القاضى لى إفراره،

ت منا لاهر من الخبوات طاهر على قول إلى حيسة وحجه الله؛ لأن القبقاء

بالشفعة، وإنه في معنى عقد ينف ظاهرًا وباطأً ، فلا بمكن رده، أما على قول محمد لم ينفذ باطأً ، فينهني أن يرده، وإلى لم يرد؛ لأن بيه قصاه بالنقص على العانب، والقضاء على العانب لا يحوز .

14.00 رجل في يديه دار، ادهاها رجل إلا أنه لم يقم المنية على دعواه، ثم قدا من عند الفاضي، ومكا زمانا، ثم تقدما البد، وجا- المدعى عليه: إنه كانت لي إلا أنى يعتبط من فلال بعدم قمنا عن مجلس لفاضي، وفرقال وهنو، من دلاله، وسلمتها إليه، ثم أو دعنها وعاب، فإن أو الماعى بما فال قر البد، أو لم يقر يذلك، ولكن علم القاصي بذلك، أو لم يعلم القاصي بذلك، أو لم يعلم القاصي بذلك، يكن شيء من ذلك، وأقام صاحب البدية على أفراد المدعى بالناضي لا يسمع بينه، ولا يكن شيء من ذلك، وأقام صاحب البدية على ما ادعا، فالقاضي لا يسمع بينه، ولا ينده الخصومة عن ذي البد، وقال مراحاً في المسالة المتقدمة.

وكذلك لوكان المدعى حين ادعى الداره أفاع تماهداً واحداً، ثم فاصاص عند لقاضى، ومكنا زمالًا، ثم تقدما إلى القاضى، وجراء الدعى بشاهد الخراء وأقام صاحب البديينة على أنه باع الدار من فلان معدما قاما من عند القاصي، أو قال: وهسها منه و ومشمها إليه، على أفر المدعى بدلك، أو علم الفاضى به أو لم يعلم به و أقام ذر البد بية على إقرار المدعى بدلك، فلا خصومة بينهما، وإن لم يكن شيء من ذلك، وأقام ذو البدينة على ما صماء فالغاصى لا يسمع بينه، ولا يندفع الخصومة عنه.

ولو كان الدعى حين ادعى الداره أفام شاهدين فيدلا، فقيل أذ يقصى الغاضى بالله المدادي، فاس من عند الفاصى، فيكذا وساله في إسبا تقدما عند الفاصى، وادعى صدحه البيد أتماع الفار من فيلان بعيد من قاسا عند القياضى، أو وهسها له على مسحه إليه من إن فلا أو وهسها له على المناه إليه من إلى فلا أو دعيها منه ، وعاب وأقو الله عن بذلك، أو علم به الغاضى، وإنه لا يندم الخصوصة من فن الرف، بخلاف ما إذا كان المدعى أقام شاها فأواحدكم وفت الدعوى، ودفى المناه بالمناه والمناهدي، أو علم القاضى بذلك، فإن هناك لا خصوصة أو علم القاضى بذلك، فإن هناك لا خصوصة بين المنعى ويين صاحب أيد

والعرق : أو وقامة الشاهدين إن بديسه المساعى حقيقه الملك في المدعى به فقد المسالة حق الملك في المدعى به فقد وحق المسالة وحق الملك وحق الملك في المدعى في المدعى في المدعى به ينع صبحة بع المدعى حالم وحسه كبلا بطل حق المدعى الما أقر بهدة عبر صبحيحة ، والقاضى علم هيئة عبر صبحيحة ، فلا يصلح ذلك داعمًا خصوحة المدعى أما بإعامة أشاهم الواحد كما به ينبب للمدعى بحقيقة الملك في المدعى به نه يست في حق الملك ؛ الأم لديتم سبب الملك ، وهو شهادة شاهدين عدلية الملك والاحق الملك ، ولا حق الملك ، كان شاهدين عدلية والمحتوية في خالص ملكة ، فيصح ، طائم أقرأ الدعى بهية فسميحة ، فيصوف عن ذي البدر كما قرأ رفاحة الشاهد المدهد وعمدالفاصى هذه صحيحة ، فتندم المصوفة عن ذي البدر كما قرأ رفاحة الشاهد الشاهد.

قبرى بن هذه المسالة ويند الإداده ي وحل داراً في يدى وجل، وجنه متسعد واحد. أو ساحدين إلا البسالة ويندا إداده على وحل داراً في بالدو للدورة بي الإراراً المحلا على حلى المدين إلا البسالة ويعللا على الما المدين الما المدين على المسالة وين المدين على المدين المدين وين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين إحاق المسرر بالمبر إله يعتبو كذارا في حلى دادك المنين الإرارا بالعين المدين بعد المسالة المواحد بنقدي إلى المدين كذار على حليه على وسع إقراره بيطل ما الما المدين عن المسالة المواحدة فيحتبر كذارا على حليه علم المسالة المواجدة والمدين عن الإرابات المدين على المدين المسالة المواجدة والمدين عن المدين المدين المدين المدين على المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين وإدالم يكن الرديدة المواجدة على المدين المدين المدينة على المدين المواجدة على المدين الما المدين المدين الما المدين المدين الما المدين المدين الما المدين ال

۱۷۰۵۸ - دو می بدی رحل ادعاه رحل، و دهم البائی باشهود، و اعها الله می علیه من رجل، آو و میبان ، و سلمها إلیه تم ان نفسیری، آو افوهوب له آو دعها منه ، نم تعدما إلى الفاضي، عبد كان القاصي بعلم با صنع صناحت الله ، أو اقو الذعر بذيث، أو أقام صاحب البديدة على قرار الدعى بذلك، ندم الحصومة عن ذى البدء وقد مرا مداع ما تون البدء وقد مرا مداع مداحب البديدة على ما مسعم، لا يناخع حصومة الدعى من صاحب البدء فلو أنا انفاضي لم ينفي الدعى من صاحب البدء فلو أنا انفاضي لم ينفي الدعى الندعى بالد رشهادة سهوده حتى صغير العالم، وصفى صحب البد فيما قدريده الدريم الدول المنائث لاقرار صاحب البد فيما حسماً محمدي، ولا يتكلف الدعى إلعاد البيئة؛ لأنا إعامتها على صحب البد صح ظاهراً، فلا يسئل بإقرار من البدء ويجعى المقرلة وهو الشنوى كالوكيل عن دى البد، وقد مراً حتى هذا فيما تعدم، وينغض البيع، ويرجع الشنوى بالنسن عنى المائح الاستحمال لبيم من بد المشنوى، ودمع المناف المواد، ثم حضر المشنوى، ودمع العد إليه، فأنام المدعى شاهداً أخر على الماشوى، قصى بالعبد من ولا يكلفه وعاده المنافد الأول، فأنام المدعى شاهداً أخر على المنافذ لأول، قصى بالعبد من ولا يكلفه وعاده المنافذ الأول،

وكذلك لو كان دو البدياع الدار من غيره، ولم يسلمه حتى حصر الدعى، وأقام المذي في يديه الدينة أنه إدع العبد من فلان، وألم يسلمه إلى، لا يلتقت إلى بينة في البد. ويكون الجراب فيه كاحوات فيما إذا أقام البية على البيع والقبض، ثم الإبداع

۱۷۰۱۹ - عد دادهی علی رجل آنه کان مذکه، و آنه أداده، فقال الولی حین أعتقه الم یکن مذکی ؛ لما آتی بعته من طلاق شم اشتریته سه و أقام البینة علی بیمه قبل الإعتاق الا تغیل صنه ، ولو کان المولی قال له : أعتقتك قبل أن الدرینك ، وقال العدد: لا ، بل أعتقتنی بعد ما الشتریش ، فالفول قول اتصده الآن العبد یدعی علقاً جائزاً ، والمولی بدهی علقاً فاسلاً .

موع أخرمن هذا القصل:

۱۷۰۸۰ قال محمد وحمه الله : رجل ادعى على وجل له فقا عن عبد لى قيمته ألف درهم، وجحد طلعي عليه دعواده و للدعى مقر أن العبد حلى، فأذنم الندعى بينة على دعواد، فانقاصي لا يسلم بيشه و ولا يقصى بالأرض على المدعى عليه إلا بمحصر من العبد، فإذا حضر العبد، فالمدعى يقيم البينة أنه علمه، وأن هذا فقاً عبنه، فيقصى القاضي له بالعبدء ويقضى على الفاقئ بأرش العبد للمدعى.

قال محمد رحمه الله في الكتاب وقد قال يعض فقهاءنا. إن القاضي يقبل بينه، ويقضى بأرض العبد على الفاقي، وإن لم يحضر العبد، فإذا حضر العبد إذا "كاتكر العبردية، وقال أنا حر الأصل، أبطل القاضي ذلك الفضاء، وبرد الأرض إلى المدعى عليه، وإذا أو بالعبودية للمدعى، أمضى ذلك الفضاء.

وجه قول هذا القائل: إن المدعى ادعى الأرش دياً في ذمة الخاضر يسبب جائز في محل عفوك له وفي مثل هذا لا يشترط حضرة المحل للقضاء بالأرض، كما لو ادعى أنه فقاً عبن برذون له قيمته ألف درهم، وأنكر المدعى عليه دعواه، فأتام المدعى بيئة على دعواه، فالقاضى يقضى له على المدعى عليه يربع قيمة البرذون، وإن لم يكن البرذون حاضرًا، كذاههنا.

وجه ما ذكر محمد في الكتاب: أن النشاء بالأرش همنا متعذر؛ لأنا أو فضينا بالأرش همنا، إما أن يقضى بالأوش وجلك العبد للمدعى، أو يفضى بالأوش لا غير ولا وجه إلى الأولى؛ لأن البيئة في حق العبد قامت على العبد؛ لأنه في يده فضه من حيث الظاهر حتى كان القول توله أنه حر الأصل، وإنه غلب، والقضاء على الغائب، وليس عنه خصم حضر لا يجوز، ولا وجه إلى الثانى؛ لأن ملك الطرف وملك بدل الطرف لا يقبل الضعل عن ملك الأصل على ما مره وإذا تعذر القضاء بالأمرين الطرف لا يقبل الضعل عن مثل الأعمارة الإعمارة ولا يقبل الفصاء بالأرش مكن من غير أن يقع القضاء بالبرذون على غائب؛ لأن القول قول المبرؤون في ينذ ثالث، وليس للموذون بد نفسه، وكنان القول قوله: إن الموذون له المبرؤون في ينذ ثالث، وليس للموذون بد نفسه، وكنان القول قوله: إن الموذون له فأمكن الفضاء بالأرش من غير أن يقع القضاء بالبرذون على الغائب، مخلاف العبد؛ على الغائب عتى لو كان العبد ميثاً بفضى بالأرش للمدعى « لأنه لابد للمبت على الغائب عتى لو كان العبد ميثاً بفضى بالأرش للمدعى « لأنه لابد للمبت على الغائب .

⁽١٥) وفي الأصل: أنكر العيودية بعود أبنا

وكذنك إذا كال العبد صغيراً لا يعير عن نفسه: قائقاضي يقضي بالأرش للمدعى عنى الفاضي بهضي بالأرش للمدعى عنى الفاضي، ولا يشترط حضرة العبد، عكذا حكى عن الفاضي، لإمام أبي عاصم المدامري؛ لأن الصغير الذي لا يعير عن نفسه لبس له بد نفسه، مل هو يمتزلة التوب واللابة، حتى كان القول فيه قوى صاحب البدائه ملكه، وأمكن الفضاء بالأرش من غير النقاضاء بلك العبد على انقائب.

قان قبل: هلا انتصب الفاقئ خصصاً عن العبد للمدعى الأنه ادعى حفًّا على الفاقي، وهو الأرش، ولا يكن إثباته إلا بعد إثبات الخلك لنفسه في وقبة العبد، وفي مثل مانا بتنصب الحاضر خصصاً عن الفائب. قلنا: لا يمكن أن يجعل الفاقي خصصاً عن العبد حكماً؛ لا يمكن أن يجعل الفاقي وبين العبد فيما يربد المدعى إثباته من ملكه في رقبة العبد حبب، ولايد من سب يكون بين الحاضر والغائب حتى يجعل الخاضر حصماً عن الغائب، وأحد لم يقن: به.

قال: ولو أن الله عن عليه أقر لله فقاً عين الحيد، وأنه عيد هذا المدعى، والعبد خالف، فإنه يقضى بأرش الحيد نه و يخلاف فصل البينة.

والفرق أن الإقرار في حق الأرش دون نفس العبد، فيمكن الفضاء بالأرش فلمدعى من غير أن يكون تقساء مالأرش فلمدعى من غير أن يكون تقساء على الغائب، وهو العبد، فأما البيئة فحجة متعدية، فلا يمكن إنبات منث العبد بها في حق الأرش ورقبة العبد؛ لأنه يكون على الغائب، فهذا هو الغرق، وذكر بعد ها: مسألة البرؤون التي ذكرناها على سبيل الاستشهاد، وأجاب على نحو ما بينا أن القاضى يقضى بربع القيمة فلمذعى على المدعى عليه، وإن لم يكن المرؤون.

وقيه توع إفكال، يتبقى أن لا يقضى الغاضى المساعي بأرش البرذون حتى برى المُدعى البرذون القاضى، فينظر إليه القاضى حل فقاً عينه آم لا، ألا ترى أن من ادعى على أخير شيخ وأسه، فالقاضى لا يقيضى للمقاعى على المدعى عليه بشيء حتى برى المُدعى وأب للقاضى.

والجواب: وهو الفرق بين العصلين أن في قصل الشجة المدعى حاضره فيمكنه إراءة رأسه من غيو كلفة ومشفة، فأما البرذون فغائبه ، فلا يمكنه إراءة البرفون إلا بكلفة قبال: ولو جداء رجى معد ذلك، والسرفون الشقوءة عبنه في يده، وهم يزعم أن اجردون له، وطلب من الفناضي أن يأمر المقضى له بالأرش حتى يدمع الأرش إليه م فالفاضي لا يأنفت إلى فوقه، ولا يأمر القضى له بالأرش حتى يدمع الأرش إليه مذلم يقم البينة أن البردون له، وأد المدعى عليه فقاً عبنه وهو يوسئوله مع أن القول فوله أن البردون له، وإنها كان كذنت لأن العبن لبس في عده لمجعى القول فيه موقه، محلاف البردون مثل البردون في يده، مامكن أن يجعى القول فيه قرئم، وقمل أفذى في يديه بالبردون مثل الردون من حهة المقضى كه بالأرش بعداء فقنت عبه، ولأنا إنه حكمنا له بالبردون يظاهر يده، والطاهر لا يسلح حجة للاستحداق، والأرش والغاهر لا يصلح

همان آقام المدى في يديه البودون بينقان السردون لهاء وأن هذا المدعى عليه هفا عيده و هو يومثغ لماء قضى بالأوض عاد الأماظهر جينته لمه كان صاحب ملك وبد المراون يوم الففى ، وظهر أن بينة القصص له بالأرض قامت على غائب فيس عنه خصم حاضر ، إذ المينة حجة في حق الناس كانف وطال بينة الفضى لعالارش .

وإذا قبل : ينبغى أن لا تغيل بيئته اللذي جاء بالبرخون أن البرخون له الأنه صاحب المهد في حق البرخون الدالات الأنه صاحب المهد في حق المرخون الدالمها لاستحقاق ما في يده، والذي جاء بالبرخون إنما أقام السينة لاستحقاق الأرش وهو في حق الأرش حارج، الاثرى أن المتشرى الندر إذا أنكر كوك الدار في بدا الجار ملك الجار، فأقام الجار البيئة أن الذار الذي في يده داره، فيلك يبته، وإن كان هو صاحب بدا الأن غرضه من إقامة هذه البيئة استحقاق ما لهم في يده، وهي الذار المستراة "الكذلك في مسألتا، فإن عارضه الناشعي عليه وها عيد،

(۱) وبي ط: الشتركة

وهو بوستاد لما فليلة مقطع لدمالاً بش أو براه لأنه حارج في حق المرفوق، والأحا صاحب لهد في حق الهرفوق، وبهنة احتراء في مطافق لمنت عندنا أو في.

عن قيل. الأخرون كان صاحب بدهي حق البرقاون، عبد حارج في حق الأيش. والمذمني لديا الأرش إن شار صاحب البدائي حق الأرش فهم حياج في حق البردون. فالماذا ترجمت بهم المقصر له الأرش؟

هندا ، برفون أسل، والأرش تبع، فسمعلنا الأرش من حيث الخكم كانه في يد لذي المردون في يده، وكان المفضى الأرض حارجًا في حل الأرش حكمًا، أر نفوا ال الفصل ته بالارش فاكان عارجًا في حل الأصل، وهم البرفون فعند تعذر الجمع بدوما كان المرجوح لينة مراهد خارج في حل الأصل

قبان فين: إذا أقدم الديبة توجع بينة المنصلي له، وتصيير دافعة بيئة الذي حاء بالمراون إذا لم عمر بينة الذي أقامها الفضي له قبل هذا دافعه بنه الدن جاء مالمراورة مني لا نفس بيئة الذي حاء بالبردورة الله وإن لم بعد القصى له سنة

قلية: الأن ذلك اللهبة فرمت على الفاقع لا على الدى أحصر المردوب، وبينة الفي المنصر المردوب، وبينة الفي المنصر المردوب المقصى له عمل المنطق المردوب والمنطق المامين الأرش على إلى المردوب والمريض عليمه وجودها والمدم عنزلة .

موع الخو:

١٩٠١ - وكتر، فيصداف إلى كندب الحيل المحدد في بديد وهذه والره هي عالية وهذه والره هي عالية في بديد وهذه والره هي عالية في بالمراحة الرهان عاد القاصي حتى يسجر له بذيت، ويسخم بكونه ومد في بديد في بديد في في بديد في فالك أن يأمر المرتبين وحال عربياً عربياً حي يدعى ويقوه هذا الرهان، ويده بدير القاصي المرتبية على الرهان مقبولة ويدفع مده خديد وما الغريب، وهذا التصييم من المصاف أن البيئة على الرهان مقبولة واران كان الراهان خالياً، وحكماً (١) بابار المحكومان إذا الراهان خالياً، وحكماً (١) بابار المحكومان إلى أحد في الأمن والداء في اللها المحافدة المرتب المحكومان ال

ذكر محمد رحمه الله في الجامع" في المسألة المحسسة.

قالوا : وما ذكر محمد هذه الممألة في كتاب الرهن ، وشوش فيه الجواب في بعض الخواضع نسرط حضرة الراهي لسماع البينة على الرهن، وفي بعضبها لم ينشرط، والمشابخ فداختلفوا فيهاء بعضهم فالواز الصواب أته لابشترط حضرة الراهن، وما ذكر في بعض المواضع في كتاب الرهن أنه يشترط حضرة الراهن وقع غلطا من الكاتب، وجعل هذا الغائل مسألة الرهن نظير مسألة الوديمة والإجارة والمضاربة، قبال صاحب البد إذا أقام بينة على أن هذا العين وديعة عنده من جهة فلان، أو مضاربة أو غصب أو إجارة، فالقاضي يسمع بيته، فههنا كذلك، ويعض مشايخ: قالوا: في المسألة روايتان: في إحدى الروايتين: تقيار هذه البيئة؟ الأن الراهن لما رهنه فقد استحفظه، فإذا تعذر عليه الحفظ إلا بإقامة البينة وإثبات الملك للراهن، صار خصمًا في ذلك، كما في الموديمة وأشباهها، وفي رواية أخرى: القاضي لايقبل هذه البيئة لإثبات الرهن على الغائب، وإليه أضار شمس الأبمة السرخسي رحمه الله، وهذا لأن في فيول هذه البيئة قضاه على الغائب، ولا حاجة لصاحب اليد على إنبات الرهن لبدفع الخصوصة عن نفسه ، فإن يُمجرد الميد يندفع عنه الخصومة كما لو أقام بينة أنَّها وديعة في بده ، وقد أجاب بهذا في نظائره في المسير الكبير، قف ذكر في السير الكبير العبد الحرهون إذا أسر تم وقع في الغنيمة، فوجد الرئين قبل الفسيسة، وأقام البينة أنه وهن عنده لهلان وأخذه، لا بكون هذا قضاء على الغنائب بالرهن؛ الآنه لا يحشاج إلى إنسات الرهر؛ الآن الإيداع كاف له، فتبين بهذا أن قبول هذه البينة لإشات الرهن على العانب، ولا وجه إليه.

نوع أخر

۱۷۰۱۳ - قال محمد رحمه الله في وصابا الطامع : رجل هلك ونرك ثلاثة الاف درهم، وترك، وارثًا واحدًا، فأصام رجل البيئة أن الميت أوصى له بنفك ماله، وجعد الوارث ظلك، فالقاض يمسع بيئته على الوارث، ويفضى موصيته، فإن دفع الوارث النك إلى الموصى له، فع جاء رجل أحر، وأفاح بينة أن الميت أوصى له ينك

⁽¹⁾ هكذاتي طوكان الأصل وف وم: انصاب

ساله، وقد غياب الوارث دلك، في أحضر الموصى له إلى القياصي، في القاصي يحمل الموصى له خصصاً ويسمع بهنته عليه ، ويأمره أن يدفع نصف ما في يده إلى الماعي الثاني ؛ لأن الناني يدعى لنفسه بعيف ما في بد الأول و والأول بحجد ذلك ، فينتصب حصاً له ، وإذا قبلت بينة التاني و النابت بالبينة كالنابت عباناً وصار كان العاضي عابي وصبيحا أه وهناك يجعل الثلث بسهما حصفان ، كنا ههه ، فإن لم يكن عند الأول شيء ، بأن هلك ما في يلده أو استهاكه وهو معدوم أله ، فأحصر الناني الوارث ، وأراد أن بأخذ منه بعض ما في يلده أو استهاكه وهو معدوم أله ، فأحصر الناني الوارث ، وأراد أن بأخذ منه بعض ما في يلده فيجحد الوارث وصبيه لم يكلف الناني إعادة البينة على الموصى له الأول ، وإذا صار المهاب مقتل عليه أن الناني أن يأخذ من الراث تعديم ما في يده ، فم الثاني مع الوارث يتبعان الأول ، فيا عدان منه في عصمة أسهم المهم لمسرصي له الناني ، وأربعة أسهم للوارث ، والخصومة إلى الناضي الذي قضي مهم لمسرصي له الناني ، وأربعة أسهم للوارث ، والخصومة إلى الناضي الذي قضي منه المائن ، وألى فاتي الناني ، وأدم أنو سواء الأن الأول إنما صار خصماً للناني بحكم يده ، وفي حق نظ المائي عدى هذا الذي حض منا المائي من وناص أخر سواء النان الأول إنما صار خصماً للناني بحكم يده ، وفي حق عن المائية علم النائي محكم يده ، وفي حق

ولو كان الموصى له الأول هو الغائب، فأحضر الثاني الوارث، فالقاضي يقضى على الوارث؛ لأن الوارث خليفة الميت، فينتصب عصب عنه فيما بسنحق عليه، ويكون ذلك العصاء على الوارث قصاء على الموسى له الأوز ؛ لأن الوارث كما نتصب خصباً عن البت، صار الموسى له بمنولة أحد الورثة، وإن كان الفاضى قصى يوصية الأول، مفضي عليه أ لأن الموصى له بمنولة أحد الورثة، وإن كان الفاضى قصى يوصية الأول، ولم يدفع خصباً الأن ذلك القاصى عرف أن نلث التركة ملك الموصى له الأول، إلا أنها الما أن يدا الموصى له الأول، إلا أنها الما أنها الما أن يدعى الموصى له الأول، إلا الموصى له الأول، ولا عرب المفتير كانه في يد الموصى له الأول، ولا عرب له الأول، ولا حاصمه إلى قاض أخر لم يجعله تحصيباً الأن الشاني يدعى عيم الفلت نقصه، ولم يعرف هذا القاضى كون الفلت في ياءه لا من حيث الحقيقة،

⁽١/ عكفًا في طوم وكان في الأصل وف: ﴿ وَصَيَّبُهُمُ * .

⁽¹¹ وفي ف: أمليم ..

ولا من حبيث الحكم، ونو ثبت ذلك إن يشبت بإفرار الوصى به الأول، هيانه يقبول: التلت ملكى، وهو أمانة في بد الوارث، إلا أنه بهذا الإفرار لا يصبير خصصًا؛ الأن في الحقيقة هذا دعوى على الوارث، فلا يصدق في ذلك، وإذا لم يصدقه القاضي في ذلك، لم يتبت ما يرجب كونه حصكا.

ولو كناف الوصى له الأول هو الغنائب والوارث حاضر، ولما يقام الشاصى إلى الموصى له الأول شيئًا، فالوارث خصم للموصى له الثاني، وإن حاصم الثاني إلى فاضي آخرة الآن القاضى إلى الخروة الآن القاضى إلى الموصى له إلى يعتم الوارث خصماً عن المبت لكونه خلفًا عنه، والقاضى الذات عالم وذلك، وأما تقوضى له إلى يعتم بدلك، وهذا كنه إذا أخر الموصى له الأول، وأن المال الذي في يديه بحكم الوصية من المبت، أو كان ذلك معلومًا ناتفاضى

أما إدالم يكن شيء من ذلك، والأول بقول: هذا مالي ورفته عن أبي. والمبت ما أوصى إلى بشيء، وما أخذت من ماله فيئا، فإنه يكون خصصاً للموصى له الثاني مجنزة ما لو ادعى رحل عبدًا في يدى رجل أنه اشتراه من فلان، وقال در البد هم عبدى ورفته من أبي، وإنه يكون خصصًا للمدعى، ويفضى عبيه ببينا المدعى، كذا ههذا

فإن قال: هذا المثال وديمة عندى من جهة فلاد الميت الذى يدعى التائل الوحية من جهته و أو قال: غصيت منه فلا حصومة بينهما و الأنهما نصافة أن هدا المثل وصل إلى المؤصى له من جهة الميت، وكان باره يه وديمة ، أو بارغصب، وأيا ما كان لا يكون يد خصومة في حل من يدعى تلقى طلك فيه من جهة المالك، كما في مسألة التدرا وإذا الاعلى الميكن المدعى به يهته و وديمة عندى من جهة فلان ويمى به رحلا أخر غير الموصى و أرقال: عصبته منه فهو خصم إلا أن يقيم بينة على ما قال و الأن تنصب خصماً بظاهر الهد، فيمحره وعواد أن يده يد وديمة أو يد قصب لا تنفع المعمومة ، وكان المفيه أو يكر البلخي وحمه الله يقول: لا تنفع المعمومة ا

⁽¹⁾ وهي الأصل: "إن العبد الذي في بدء ودبعة

⁽٢) وفي نذ: أعند .

في هذه انصورة، وإن أقام البيئة، وقاصه على ما إذا ادعى عبدًا في يد إنسان أنه الستراء من فلان الغائب، وهو تبلكه، وذو البدادعي أن اللانًا أخر غير دلك الغائب أو دعه بهام. فإن هباك لا يتدفع عنه الخصوصة؛ إلان المدعى يدعى تلقى الحلك من جهة الغائب، ولم يدع ملكة مطلقً، فلم تتلجع عنه الخصوصة، فههنا بجب أن يكون كافلك.

۱۷۰۹۴ - رجل هلك، وترك سالا ووارقًا واحدًا، فأقدام رجل بينة أن له هلى البيت أنف درهم دين ، فقض القاضى له على الوارث، ودفع إليه ألف درهم، وعاب الوارث، فحضر غرج التو للميت، وادعى عليه ألف درهم، فإن الغرم الأول لا يكون خصمة للغرج الثانى، فرق بن الغربين دين الموصى لهما، فإن هناك إذا قضى القاضى المعاصى له الأول بالتلك، ودفع إليه الثلث، فحضر الثانى، فالأول بالتلك، ودفع إليه الثلث، فحضر الثانى، فالأول بالتلك، ودفع إليه الثلث،

والغرق: أن المستحق للموصى له بالقلث عين التركة، ولهذا بيطن الرصية بهلاك الدركة، وله أو بدالو الرصية بهلاك الدركة، وله ذا لو أراد الوارث أن بعطى له النفت من ساله، لا يكون له دلك إلا برضا الموصى له، ولما كان المستحق عين التركة كان الناس مدعل بعض ما في يد لأول لفسه من جهة الميت و فانتصب الأول خصماً للثاني بحكم بنه فأما العرم قلا يستحق فين الشركة، ونهذا لو أرد الوارث أو الوصى بعد نبوت دينه قضاء دينه من مال أخو، كان لهما ذلك من غير رضى الفريم، وكذلك لا ببطل حقه بهلاك الملك، وإغا حفه في ذمة من طلبه الدين، وهو المبت غير أن بعد موته يتعين تركته المنتشاء من لا أن يكون حقه في عين التركة، ود كان هكذا لإيد من إليات الدين في ذمة الميت ليتعين تركته المقضاء ... لا أن يكون حقه في

وفي دعوى الدين على البت الخصم وارثه أو وصيه دون الغرج، ولو كان الغرج الأول هو الغائب، قاحضر الثاني وارث البت، كان خصماً له الأنه ثانب عن البت فيسه يدهى على البت فأمكن جعله خصماً بطريق النبابة عن البت، أما الغرج فليس بنائب عن البت، ولا يكن جعله خصماً بطريق النبابة عن البت، ولا يكن جعله خصماً بطريق النبابة عن البت، ولا يكن جعله خصماً بطريق الأصاف، ولا يده على ما مر تم إدا فضى الساضى على الوارث، وقد ترى ما أخذه الوارث، وجع النبرم الشائي على العرج النبرم الشائي على العرج النبرم الشائي على العرب بالإدار، وقد ترى ما أخيض، في يتعالى في الوارث، وجع النبرم الشائي على العرب

كالفايت بعلم العاصلي، ولو علم الفاصلي بأن لهما على الميت دين، وفد قبض الأول قاء ح قم، وتوى الباقي، فالماضل يأخذ بمنصص ما أحدم، ويسمعه إلى الأخد حشي يستويان، مرينهمان الوارك تا يقي لهما، كذا ههنا.

والوالم يكن الأولى "غرياً، وكان موضى الاناللت، والبشاء وغالب الوارث، وأقام وحل البية أن له على الليت دياً، والموصى له ليس لخصيا له والانه لا يدعى بعض ما في يده، إذ لا حق للغرام في عبن التركة على ما صراء إنه يدعى دياً على البيت. والموصى له بالثلث إلى ينتصب خصااً عن الميت فيما بدعى في الذا الذي وصل إليه ملف بخلاف الوارث حيث يتصب خصااً فيما يدعى في مال الميت، وفي دمته الله حلف عن الميت قالم عقام الميت مطبقاً فحاجه إلى ذلك. أما الموصى له بالثاب محلاله على ما مر قبل هذا، وكانك فواتان الأول عوالاً والتالي موصى له بالثاب لم يكن العرب وأن لا حق له قيما في بده، وإل كان منكراً عدى كان في زعمه أن حقم في عن الدس ، ويد وأن لا حق له قيما في بده، وإل كان منكراً عدى كان في رحمه أن الأول غاصب، ويد الغاصب لا تكون ية حصومة ، وكوارث خصم في ذلك كله و لما قال .

17 (۱۷ و حل أقام بية على وارت ميت أنه أوصى له بهذه الجارية بعبها، وهي المن ماله و قصى القاصى ما بند ، و فهما إليه و غالب الوارث : م أقام إلته أنسر الدية على الموصى له أن المهن أوصى له مهناه وهي الموصى له أن المهناه وهي الموصى له أن المهناه إلى المهناه وعلى حميه ما أن بلد الأوان الفسه إن ادعى الموجوع ونصفها إن لم يدع الموجوع و وفو البديد بدعى كرنها لنفسه وهي مثل هذا ينتصب خصسا كرجل ادعى أنه كان اشترى هذه الخارية أو نصفهه من البت قبل موته النصب الموصى له خصساً كناه فإن فكرو، وجوعاً فصى القاصى المكل الجارية للثانى، وإن لم يدكروا وجوعاً فضى سطفها المالي للمزاحمة والمساواة ويكون هذا فضاء على الوادث غاب أو حضر حتى إن الموصى به الأول إذا بض حقه كان ويكون هذه المناه و وقد صار المن عليه المناه على الوادث وكان من شفى المناه من جهماً البدة و وقد صار المن عليه بعيم مقميًا عليه أيضًا .

٧٠) هكفا في الأصل وف رم رئاد في ملى: اللأول ..

فإن دفع القاضع الجدارية إلى الأول، فع غاب الموصى له، وحضر الوادث، لم ستعيب الوارث تحصمًا للموصى له الأخر خاصمه إلى الفاضي الأول أو إلى غيره: لأن المدعى به الجارية ، والجارية لبست في يد الوارث، لا حقيقةً ولا حكمًا ، والوارث إعايصلح خصماً فيما يصلح المررت خصمًا حال حياته، والورث لا بصلح خصمًا في حال حياته فيما والرعن ملكه ويدر، فكفًّا الوارث، بخلاف ما إذا كان التاني يدحي وصبة بالثلث، وأحضر الوارث حيث يصبر حصمًا؛ لأن هناك المدعى يدعي قفسه شركة ويما في بدالوارث على ما مراً ، فينتصب الوارث خصيمًا في إليات سببه عليه ، أما ههنا فيخلافه ووإن كان الفاضي قضي للأول بالجارية فلم يدفعها إليه حتى خاصم الثاني ال إرث، فإن خاصمه فيها إلى القاضي الأول، لم يجعله خصمًا • لأنَّ الفاضي عرف كونه لغيره، وهرف كون الوارث أمينًا فيها، ويد الأمين لا تكون بد خصومة، وإن خاصمه إلى قاض آخر جعله خصماً؟ لأن القاضي الثاني لم يعرف كونها لغيره، وكون الوارث أمينًا، بل عرف كونها في يده من التوكة، فلا يصدقه في أنها لملاك، وأنه أمين طبها إلا ببينة بقيمها على ذلك، وإذا لم يصدقه قضى عليه، وحمار الوصى له الأول مقضيًا عليه؛ لأن الموصى له الأول بدعي تلقى الملك من جهة الميت، والميت صار مفضيًا عليه بهذه البينة، فصار من يدعى تلقى اللك من حهة المبت مفضيًا عليه أيضًا، بخلاف ما إذا ادعى رجل عينًا في يدى رحل ملكًا مطلقًا، وصاحب البدادهي أمه مودع قلان، ولم يفم البينة على ذلك، وقضي القاضي على صاحب البد للمدعي، لا يكون ذلك فيضاء على الذي ادعى صاحب البيد أنه أمينه ؛ الأن هناك مودع صاحب البيد لا يدمي ذلقي اللك من جهة القضي عليه و وو صاحب البده فاقتصر الفضاء على صاحب البدر أما ههنا بخلافه .

لم القاصى إذا سمع بينة الثانى على الوارث في هذا الفصل، وهو ما إذا محاصمه الثانى عند فاضى أخر قضى للثانى بنصف الجارية، سواء شهد شهوده على الرجوع عن الأول أو لم يشهدوا على الرجوع، وهذا لا يشكل فيسا إذا لم يشهدا على الرجوع إنحا يشكل فيما إذا تبهدوا على الرجوع، والوجه في ذلك أن الموصى له الناني أثبت الوصية لنصب في العين، وهو استحقاق على المبت، والوارث خصم في ذلك، أما إلبيات كر جوع عن الرصية الأولى ديس بمنتخذى على المسادن هو منتخذى على الوصر!" له الأول عصمة الايفع ذلك على الميت ولا على الوارس، و توارث ليس بخصم عن الوصل له الأول، فينصم القضاء على أو رئ بالوصلية، ولم يصح التحد، عليه يارجوج، فلهذ كانت الخارية بيتهما بصعب، قاذا حصر الأول فإن أعاد الثامي البيئة على ترجوج، أخذ الكل، وإلا أخذ بصعبه، كافلاً

رين أقام الأول بيدة أن الميت أوصل له عدت ماله ، ودفعه الفاضي إليه ، الم أقام الأولى بيدة أن الميت أوصل له عدت ماله ، ودفعه الفاضي إليه ، الم أقام المنتي الدره على الأولى ، والوصل المد المنال . فالفاصل بأ الا الناف من الأولى ، والأولى بجدد داك ، وبدفعه إلى الذي الا لله بدعى استحد في جميع ما في يد الأولى ، والا انتصب خصمًا كان الذي منتي استحقاق نفيه ، ويطلان حق الأولى على من هو حصه فيه ، فلهذا كان كما قلد ولد كان الوارث هو الخاصر فصر القاصي بالوصية الثانية دون الرحوع عن الوصية الاولى حلاما

والواكان الأول موصل له بعد بعيده و المدد مدعوع إليه يقصاء القاصل عام أعام النبية على الرضى له بالمبد لا يكون على الرضى له به أمن والمبد والمبد والمبد والمبد الأول ميلة والمبد الأول ميلة والمبد الأول ميلة والأول على يد الأول ميلة والأول على يد الأول ميلة والأول على يد الأول والمبد والمبد والمبد أول منا الله والمبد والمبد المبد والمبد المبد المبد المبد والمبد والمبد المباه والمبد المباه والمبد المبد المبد

12 - 12 - وجل الدعلي وجل ألد درهم فرص، أو كان عصر، مه ألف درهم. وكانت مي بدالعاصب قائمة معينها، أو استودعه ألف درهم، وهي قائمة معينها عي بد المودع، وأقام رجل البنة أو صاحب المال نوفي، وأوصى به يهدمالالف عن قبل هذا

والأراهكا في ظروف م وكان في الأصل الرعلم الوحم إناون

الدول و الراجى مقر بالدى الكنه بقول. الأأثرى أمات قاتان أوليه عنا الرائحان المولية والراجى مقر بالدى الكنه بقول. الأأثرى أمات قاتان الرائعة والعقب، والأنهاء الفقا على أن يدون الأخلوب المائة أو الديمها والأنهاء الكن الألكون الدخلومة على ماؤرا. والقيام أو المولية المولية في المائة أو المائة أو المائة المائة المائة العالماء وصاحب البلاطول. أن موردم العالمات وصاحب البلاطول. أن موردم العالمات وصاحب البلاطول. أن الموردم العالمات أو المائة على والكناف على والمائة المائة على المائة على المائة المائة المائة على حالمائة المائة المائة المائة على المائة المائة

مرق بين هاما و سولة و حدة رجل وقد على أنه و رياد والاندار و أو أحرف وبالمافسة. او مودع مصر بالمال، والكنه فك الا العربي أصاب فالان أو المرسلة الواق أن الأ أمري أ الذي واربه أم لا؟ فراقام المبنة على مواته و على الدواز بعد نفس المست. وينتصب هو خصمًا لذا أث

الدوري: وهو أن الوارث حليقه بين فاتو مدم البت وكرته مودها ترح العبالا البديع حصومة عدام الوارث حليقه بين فاتست حتى لو قال البودع او الخاصف. لا أدرى أفرت لدى أوده تمي أو المستب عدالة هذه الخصوصة بينا أدرى أفرت لدى أوده تمي أو المستب عدد أد الا الإبساع عدد هذه الخصوصة بينا المتول عليه حصومة حليقته أما الموسى له بيس بدائلة عن المدى عليه منساً له باعتدار بدود و بعضر حمور المدعى عليه حسالة به باعتدار بدود و بعضر حمور المدعى عليه حسالة المواقد.

هذا الله ي فاتر دارد فال الدي قبله لقال صفر بالدل، فرد قبال الذي في يعه المال معدا المكني و يلد المال الدي قبله المال المن و منا الرحم عالمًا الله تدريع الأد تاريخه بدعوى المكنى، ولمن المستوي المكنى، وصبار فراجع الامن المن المراك ولي المناز و من المن المراك ولي المناز و من المن المناز و من المناز و مناز المناز و مناز المناز و المناز

هذه الالف، وأن الوارث قد في ذلك، فحيئة بقضى الفاضي للسوصي له بكل هذه الألف؛ لأنه أثبت استحقاق قل الألف لنفسه بالبينة العادلة، فاو حضر الوارث بعد ذلك، وقال: أم أقسض من مال البت شبك، لم يتنفت إلى قوله؛ الأنه صار مقضيًا له عليه بوصول الهي درهم إليه في ضمن ثبوت الألف للنا اثر كة.

ولو كان مكان الموسى له غرباً بادعى ديناً على المبت، والمسألة بحالها: لديكن الذي فيله المال خصف سواء كان صاحب اليد مغراً بالذل أو جاحاً ، أما إذ كان مقراً ، فلان فلانه لا ينتصب خصماً للموجى وإنه لا يدعى هذا الوجه مع أنه بدعى "أشركة في العين ، فلان لا يتصب حصماً للموجى وإنه لا يدعى شركة في العين كان أولى، وأما إذا كا جاحاً؛ لأنه لا يدعى عبداً في يد صاحب البار، وإنها يدعى ديناً عنى المبت، واستحق ق العين تابع له، فإذا لم يعمل عبداً في يد صاحب البار، وإنها يدعى ديناً عنى المبت، واستحق ق العين تابع له، فإذا أنه يصلح خصماً في التع أيضاً ، وإن أثام هذا لا نقبل هذه المبت ولم يدع وارثاً ولا وصباً ، يقس القاضي سننه ، وكان ينتني أن لا نقبل هذه المبت على حصب، لا نقبل هذه المبت على خصبه والجواف: لا ، بل قاست على حصبه وهو القاضي ، لأن المسهود لا شهدوا أنه لم يتوك وارثاً ، فقد تسهدوا أن تركة المبت وهو القاضي أن يقد المبلمين ، ولا يكنه الخصومة مع حصافة المسلمين ، ولا يكنه الخصومة مع حصافة المسلمين ، ولا يكنه الخصومة مع المسلمين ، وينا وحوب نصب الوصي على انقاضي حصة ، والقضي فيما على نفسه يصلح فرضياً ، وإذا قصى القاضي بهذه البنة ينتصب عن المبت وصياً ، ويأم المدى أن يقيم البية عليه مذلك المدين ، فإذا فعل قبل بنه على انذين ، وأم اللدى قبله المدى أن يقيم البينة عليه مذلك المدين ، فإذا فعل قبل بنه على انذين ، وأم اللدى قبله المدى أن يقيم الدين إلى الغيري إن كان الذي قبله المال هضاء المدين ، وأم اللدى قبله المال هضاء المدين إلى الغيري إن كان الذي قبله المال هضاء المدين .

ثم عاد محمد رحمه الله إلى صدر المسألة، فقال: لو أن الوصى له أقام المبيئة أن فلائاً سات، ولم يدّع وارئا، وأوصى له بالألف التي قبل علان وديمة أو غصباً، وقال الشهود: الانطم له وارثاء والذي قبله المال مقر بالذال الذي قبله، قالفاصي يقضى بالمال للموصى له.

عرف بين هذا وبينما إداكان لمعبت وارث ، والعراق : وهو أنه إذا كان للمبت

⁽۱) وفي م. الايدعي

وارث لا يكن أن يجعل الموصى له بمنز ثة الوارث؛ لما فيه من إيطان وواثة من جعله الشرع وارث لا يكن أن يجعل الموصى له بمنز ثة الوارث؛ لما فيته من إيطان وواثة من جعله الشرع قلم يكن قلم يكن قلم يكن في قلم المراب الموصى من مدعكًا على المبت عنز نة المرهوب له والمششرى، فلم يكن الموصى له نبّ عن المبت فلا يضعب المودع وانف صب حصبهًا له، فأم إذا لم يكن للمبت وارث، فأمكن جعلم وارثًا؛ لأن الموصى أنام مضام نفسه مما يتركه وهذا هو نفسيم الوارث، وأمكن جعلم وارثًا؛ لأن جعلم وارثًا لا يؤدى إلى إبطان ما أنبته الشرع، فجعل كالوارث، وقد بينا أن ينا المودع الانفاع خصومة الموارث، والهذا قلتا إن الموصى له حال فيام الوارث، وقد بينا أن ينا المودع الانفاع خصومة الموارث، والهذا قلتا إن الموصى له حال فيام الوارث.

استشهد فقال: ^الا ثرى أن الشهود لو شهدوا أن اليت أفر عند مونه أنه أخوه لأبيه وأمه لا يعلمون له وازقًا غيره، جعلت البراث له، وصار المودع خصصًا له، وإن تم يثبت نسبه من أبيه حعله وارثًا، وأمكن جعة وارثًا لما تبريكن المقر وارث، قلةههنا.

1991. وذكر في الأقضية عن محمد. إذا مات الرجل، وقد كان أوصر إلى وجن، أي جعله وصياً وقبل الوصي الوصاية في حياته أو بعد موته، وجا، إلى القاضي يريد إبات وصايته، فالقاضي ينظر فيه إن كان أهلا للوصاية، يسبع دعواه إذا أحصر مع نصه من يصلع حصماً له، قال: واقصد في ذلك وارث أو موصى له، أو رجل للعيت عليه دين، أو رجل لله على اليت دين، أسا الوارث فلان الوصى ينتعى أن يده فرق يد الرائث في مال للهت وإيا وتعبيراً وتصويف، والوارث ينكر ذلك، فيكون خصماً له، وأما الموري للعبت عليه دين فلانه يدعى عليه حق استيفاه ما عليه من الدين للعبت، وهو ينكر، وأما الغرم الذي للعبت عليه دين فلانه يدعى عليه فقد قال بعض مشايخا: إنه لا يكون خصماً له؛ لأنه لا يدعى عليه شيقاً ه فكيف يكون خصومته في الدين، خصومته في الدين.

۱۷۰۹۷ - وفي آلفت في آوالية إيراميم و حسمه الله : وجل مسات وعليمه دين. وأوصى بنك ماله أو مدواهم مسماة ترجل: فأخذها الرصي نّه ، لم جاه الغرم والورثة شهود أو عبيب، وقدم الموصى له إلى القاضى، فالموصى له لا يكون خصصًا، وأشار إلى أن الموصية منى حصلت مقدر الثلث، فالموصى له لا يعنبر بالوارث، وإدا حصلت اللوصية ما زاد على الثلث، فالموصى له لا يعنبر بالوارث، وإدا حصلت الموصية ما زاد على الثلث، فالموصى له حصم للغرم في مذه الحالة، ويعتبر الموصى له في هذه الحالة بالوارث؛ لا استحقاق ما راد على الثلث من حصائص الوارث، والوارث يشعب خصمة للغربي، فعي حتى الوارث، والوارث يشعب خصمة للغربي، فعي حتى الموصى يجب أن يكون الجواب كذلك، وصاحب الاقضية ذكر الموسى له مطابق من غير فصل يين ما إذا كان موصى قد موصى له ماثلث أن بالزيادة على الثلث، وبحسل أن يكون غراد منه، إذا كان موصى قد مالؤيادة على الثلث،

نوع اخر

من هذا الفصل في المنفرقات:

۱۷۰۱۸ - في المتنفى : رجل مات وله إينان، آخذهما غالب، فادعى احاصر أن له على أبيه آلف درهم دين، ولا مال للميت عير ألف درهم على رجل، فإني أقبل بيئة الاين الحاضر في إنبات الدير على الأجنبى، ولا أسمع بت على أبيه بدينه؛ الأم ليس ممه خصم، ولا أفضى له من الألف التي قضيت على الأجنبي بشيء الأنه يزعم أنه لا ميرت له، فأوقف الألف حتى يجيء الأخ.

١٧٠٦٩ - وفيه أيضًا: رحل في يدبه دار السنراها وطلب الشفيع الشفعة، فقال المشترى: السنريت تفلاف، وأقام بيئة أنه قال هذا القول قبل أن باستريها، وأقام البيئة أن فلانًا وكله بشراها منذ سنة، قال: لا أقبل بيئة والأي لو قبلتها، ألومت العالب البيع.

۱۷۰۷۰ و أيضًا أرجل في يديه دار ادعاها رجل أنها له، وأقام الذي في بديه السار بينة أن مذه اللمر الغلال الشتراها من فلان هذا اللمعي، ووكانس بها، فياني المالتي المبار بينته، وأجمله وكبلا، وأدفع الخصومة عنه، ولا أثرم الغائب الشراء عن هذا المدعى، لأن هذا أذام البينة على شراء الخانب، وعلى أن يد، فيست بيد خصومة، والمدعى خصم له في أحدهما دون الأخر، فيفيز بيته عليه فيما هو خصم فيه، ولا نقبل بيته فيما ليس

⁽٦) ويرطل فأبي

بخصم به .

19-19 وقالد: الدار في استواها فلان العائب منك الأحلى، وجمعه دار، ادعى رحل هذه الدار، وقالد: الدار وقالد: الدار المي استواها فلان العائب منك الأحلى، وجمعه الذي في يديه المدار المبتح، قال : أقبل بينة المدعى عليه أأ) وكذلك لو كان المشترى حاضراً منكراً المشراء، وهذا تعزلة وجال دعى داراً في يدى رجل، وقال : مشتريتها من فلان، وكان علان اشتراها منك. قال أبو حنيقة رحمه الله: إذا ادعى أنه اشتراها من فلان، وفلان الشتراها من من الذي في يديه قد من الذي هي في يده في عديد منها من قلان الذي في يديه قد المدعى وبينه، وكذلك لو قال: قد كنت بعشها من قلان المدى نزعم أنك المشتريتها منه وهي يدي حتى يدهم النمن، أو قال: أو دعيها

1994 - ولو أن رجلا جاء بصف باسم فلان غيره على رجل إلى ذلك أنرجل، وقال: هذا الله انذى في هذا الصاف باسم و الان عليك قد أن رفي به فالان وفي البيئة يذلك، فإن أنكر الملاعي عليه أن يكون تفلان الضف عليه بالمال للم جل الذي الصف باسمه ، هذا فلدى ، وأقضى له بالمال، وإن أقر المدعى عليه بالمال للم جل الذي الصف باسمه ، وإني لا أنبل بيئة هذا على الخالب الذي الصك باسمه ، فإنه أقر أن المال له حتى بحضر ، هذا هو قول أبي يوسف و وروى عن أبي حنيف : أنه قال، لا أقبل بينشه ، وإن أنكر المكرن لفلان العاتب عليه شي ، .

۱۷۰۷۳ - ذكر عن ابن مسماعة في الرقيبات: آنه كتب إلى محمد بن الخسن رحمه الله في رجل ادمى داراً في يدى رجل، وقال هذه الداد كانت لفلان من فلان الفلاني، وأنه ياصها من ملان ابن فلان الفلاني، وأنه ياصها من ملان ابن فلان الفلاني، وأنه ياصها من ملان ابن فلان بالشفعة، وقال الذي في يديه هي داري لم يلكها ملان وفلان قطاء وأقام الدعى عليه بينة على ما ادعى من ذلك، قال: أما في قولي وهو قباس قول أبي حنيفة: فلا حصومة بينة على وحضو المشتري إن كان فرض الدار من البائع، وحتى يحضو جميدًا إن ام يكن المشترى قبص الدار، وأما في قبول أبي يوسف. فالذي في ينهه الدار خصوم

⁽١) هكذا في طوف وج وكان في الأصل أأبدعي .

ريقصور الغاصي فانشقيع بالدار، ويتلاممها إليه، ويأخذ النمن من الشفيع، فيتسعد على ولتى عاليه ويكون، لك فصاء طي الفشري والبائع، وإن كان النسري أيضًا حاضرًا مكرًا للشراء، قال محمد وحدد لله أقضى بالدار للشهيع، وأحمل العهده على المشرى، وأدمع النس إليه

9/۱۷۱ - ابن سيماعة عن محمد التي رجل أمر رحلا أنا يشتري له عشرة دالير بمانه درهم، فقطل دلك، وفيض الدناليو، ونعم الدراهم، فجاه رجل بدعي الدناليو. والمسترى محمم له، ولا أقبل بينة للشنري أنا فلاله أمره، واشهري هذه الدناليو له، وإلا أفر مدعى الداليو بللك، لم أجعل بيتهما خصومه.

۱۷۰۷۵ - وعنه أيضنًا. و على ادعى على وجل أنه مع هذا العبد بألف درهم بأمر مولاه فلان، وهو بضاعة في يديه، فقال المدعى عليه: مديم غير أمر صاحبه، فيمي أحمله خصراً وأقضى عليه بدفع العبد إلى المشتري، لأمي إعا أقصى عليه بالميم.

1999 - رجل ادعى تارق له ورهم أنه اله، وقائل، ليس هو السوم في يدى، وقائل المدنوك الداموم في يدى، وقال المدنوك الداموك فلات العالم من بداء المدنوك المدنوك الموقد والدام يقم على دلك يبته وشلك بينة المدن عديم، وقال الموقع على دلك يبته وشلك بينة المدن عديم، وقال الموقع بدائل الموقع مكل له على المعلد سبيل، فون الدام يبته قيمت يبته، ويقصى له بالعبد على القصيت بلاول على المعلد معيم، ولو أدور حلا ادس عدا في يدى عدد، أو ادعى شراء عدم ولا أن يدر الدي يتما عليم، أو ادعى شراء شيء منه، فهر حدمه ولا أن يدر الذعر أن محجور عليم، فلا أسعل يتهما خصومة .

1997 - رجل في يديد دارد حدد وقال وادعى أسها دار فيلان، وأنه له عليه المرافعة المرافعة الله عليه المرافعة المرافعة بالألف وثيلة عليه هذه الدار منذ شهرا وارده المرافعة أم إله المرافعة للمرافعة المرافعة المرافعة

ولو كان مكان الراحل، أو السناح وجل يدعى ملك الدار، ويزمم أنه النفراها من صاحب الدار منذ شهر قال شراء الذي الدار في يديه، فإنه خصم يفضى له بالدار، وينقص البيع الثاني، وإن كان شهود الدعى لم يشهدوا على قبض البائع النص، فإن الحاكم بأخدمه النمن، فيكون عنده للبائع، ويستم الدار.

1994 قال هندام: سالت محمداً عن رجل اشتریت منه جدینه و تقدته الناس، وقدهند اجاریه و تقدته الناس، وقدهند اجاریه و تقدته الناس، وقدهند الناس المعتبرت الله علی آن الله الناس المعتبرت الناس با المعتبرت الناس المعتبرت الناس المعتبرت والناس المعتبرت والناس المعتبرت والناس المعتبرت والناس المعتبرت والناس المعتبرت الناس المعتبرت المعتبرت الناس المعتبرت المعتبر

14.74 - رجل أقر بدار في يديه أنها لفلان ، سمى رجلا عائباً غيبة منقطعة . وأنه أمر فلاناً أن يحفظها على القراله ، ثم إن ذلك الرجل حديها على يدى ، وقد مات ، فإن المجمول بيده أنا يكون خصماً لكل من ادعاه إلا أن يقيم البيئة على أن الغائب فلان بن فلان، وقد أن أنتها الذي هي في ينيه فلان، وقد أنتها الذي هي في ينيه وغيب ، قاذا أنام على ذلك بيئة ، فلا خصومة بيه وبين المدعى ، قال ، ولا أجعله وصباً لي لا فيها خاصة في قول محمد ، فأما في فياس قول أبن حنيقة : ينتفي أن يكون وصباً في كل شيء .

۱۹۰۸ رسل ادعى رجل آن له على فسلان ألف درهم، وأنه سات فسيل أن مودهم، وأنه سات فسيل أن مودهم، وأنه سات فسيل أن مودهما وإلك"، وأن له في مدلك من سالة ألف درهم، وطائبه بفضاء الدمن من دلك الطال، مالفاضي لا يسلم دعواه، ولا تقبل بيته، ولو طلب من القاضي أن يحلف المدعى على ه فالقاضي لا يحلف، وعدا لأن الدعوى إنما بسمع على الخصص، والدعي عليه ليس يحصم له في هذه الصورة؛ لأنه لا يلاس عليه، ولا في يديه شبشًا، وإنما بدعى ديًا على العبر، وإنه ليس يخلف عن ذلك الغبر؛ ليسمع الدعوى عليه عطرين

⁽¹⁾ هكداني طاء وكاردي الأصل وصاوم: ابيده حتى يكون حصيمًا .

⁽٣) مكدا بي الأصل، وكان في مدرم ... إب

الحلاقة، قبلا يسمع دعواه، وإذا لم يسمع دعواه، لا يسمع بينة، ولا يخلف المدعى علمه

1974 - رجل ادعى عمامة في يدى وحل رفاه، وقال: هذه عمامني بعنت بها على يدى تلميذ وقال: هذه عمامني بعنت بها على يدى تلميذ وقال: هذه عمامني بعنت بها الدعوى من علما المدعوة وقلاره الرفاء أو الانتجاء أو أن العمامة وصلت إلى بدالرفاء من جهة الغير، علم بكل بدالرفاء بداعمومة بحكم إفراره، هذا إذا استحق مال المضاربة ، فإن كان قيم ربح، فالمضارب خصم بغدر حصنه من الربح، ولا يشترط حضرة رب المال، وإن لم يكن قبه ربع ، فالخصم رب الحال دون المضارب، وإن كان مال المضاربة ألفاء هاشنرى بكن قبه ربع ، فالخصم درب الحال دون المضارب، وإن كان مال المضاربة ألفاء هاشنرى المعارب بها صدين أو جاربتين قيمة كل واحد منهما ألف، فإن ههنا لا يطهر الربع، ويكون الخصم هيها رب المال، ويشترط حضرته عند استحقاقهما، وعند استحقاق أحدمه.

1994 - هشام قبال مسمعت منحسداً يقول في وحل على طريق من طرق السلمين نافقة فيني فيه أو روح ، لم خرج ودقعه إلى إنسان، فيجاء أهل الطريق، وخاصموه، فأقام الذي في يديه بيئة أن في يدى فلان وكنه بد، ودعمه إليه، قبل: إن كان طريقًا عايشكل، ولا يعلم أنه طريق إلا بيبة، فلا خصومة بينهما حتى يحصره الدام، وإن كان شيئًا لا يشكل، فهو خصم

1948 - اين سماعة في نوادره اعن أبي بوسف وحده الله: وجل اشترى من الخرصدانه وفيضه و وقد النعرى من الخرصدان، وفيضه و وقد النعرى في المشترى بالعدد للمدعى و أو أقر أنه حر الأصل، فإن أبا حيفة رحمه أبه قال: إقراره جائز، وليس له أن يخاصم البائع ببيئة بشهدون أنه حر الأصل، يربد بهذا أن المشترى لو أضام ببيئة بشهدون أنه حر الأصل، البائع، لا تقبل ببيته، علل أضام ببيئة على البائع، لا تقبل ببيته، علل فقال: لأن هذه البيئة إما يشهد للعبد فلا أقبلها، وكذلك لا يقبل من المشترى البية على أن المسد ملك المقبل مدا الدعى الرحم بالنس عليه، لا تقبل بيته.

وقال أبو يوسف رحمه الله: إن اشترى المشنري العبد من لمقر له بالكلك، وقبضه

منته من المبد المبدع من قبل أنه يطلب الثمن، والعبد في يذبه بريد به أنه بعد ما أقر معلمه حبيبة المبدع من قبل أنه يعلم من ألم بعد ما أقر مسمحت خصومته و وخلك أقبل منه البينة أن العبد حر الأصل ، وإن لم يحضر العبد يدعى الحربة من يدى الحاقم ، وإن لم يحضر العبد يدعى الحربة من يدى الحاقم ، وإن لم يحضر العبد لم أقبل منه البينة أن العبد حر الأصل ، وإن لم يحضر العبد لم أقبل منه البينة على أن العبد للمدعى ، وأقول في هذا مثل قول أبي حنيفة ، قال : وإن جب المبد المدعى وأقبل ، هذه على البينة بيئة المدعى أن العبد عبده ، فإنى أقبل منه البينة على البائع بهذا إذا كانوا جميعًا ، البيئة بيئة المدعى أن العبد عبده ، فإنى أقبل منه البيئة على البائع بهذا إذا كانوا جميعًا ، وكذلك إن خاصم المشترى البائع في ذلك بعد ما دفع العبد إلى الدعى ، فجاء المدعى يزعم أن العبد له ، قال : لأنى لا أمرى لعله يكر أن يكرن العبد له ، وقال أبو يوسف : يزعم أن العبد له ، وقال أبو يوسف : وأمرائهم ،

1944 - إبراهيم في خوادره أهن محمد وحمه الله: وجن أعنى عبداً، ومات الرجل، فجاء وجل وادعى أتمان الرجل الميت الذي أعنق، وليس للميت وصي، مل يكون هذا المن خصماً؟ قال: إن كان أعنقه في حالة الرض يكون خصماً، وإن كان أعنقه في حالة الصحة لا يكون خصماً.

14.43 - بشر عن أبي يوسف في رجل له عني رجل ملك، فأرصى به ترجل، شم إن الذي عنيه المال جمعد المال، قبال الورثة بضاصيدوندا"، فإذا أراد الفاضي أن يقض لهم، قضى بها لصاحب الوصية، وأحاله بها من النلث، وعنه أيضًا: تقبل بينة الوصى على وصية الجن إليه بحضور وارث مضر بالوصية إليه، أو طالب دين أو مطلوب بدين، أو صاحب وصية مغر بالوصية، وكذلك تسمع بينة مدعى الدين على الجيت بحضور وارث مقربه، ويكون ذلك حكمًا على سائر الورثة.

۱۷۰۸۱ - رجل في يديه دار، وهو مقر بأنها لعلان مات وتركها ميرالله وسمى المروقة، وبعضهم خبب، وادحى الشراء من الغيب حقوقهم، وسأل أن يترك ذلك في يده إلى أن يحضورا لم أتركه في بده، فإن أحضر بينة على الشراء، سمعت شهادتهم،

⁽١) وفي الأصل: "قال فإذا أراد .

ولكن لا أنفذ البيع، ولا أقضى على العانب، ولكن أثرك ذلك هي بده، وأستوثق منه كفيلا حتى يقدم الغائب، ميسانك الخصومة معه.

۱۷۰۸۷ - رجن وکل رجلین بعصومهٔ رجل، عاقام المدعی علی أحدهما شاهداً واحدًا، وعلی الآخر شاهداً آخر، قال: هو جانز، وکفلک نو آقام علی الوکیل شاهداً، واحدًا، وعلی الموکل شاهداً واحداً، وکذفک لو آقام علی الحی شاهداً، وعلی الورثة بعده، ته شاهداً.

هشام عن محمد: في رجل عي يديه دار، قال صاحب البدارجل: هذه الدار لك ورانتها من أحيك فلان، وقال الفرائه: لا، بل هذه الدار الرجل أخر ررتها من أخيمه قصى بها لذه قرائه الآخر إدا كان كلام المفراله موصولا، وجنس هذا في كتاب الإقرار، فإذ غاب المفراله الأول، وحا، المفراله الأخر إلى الذي الدار في يديه، وأدم السنة علمه بإفرار، للخانب، وبإفرار الفائب له، لا نقل بيته.

۱۷۰۸۸ - إبراهيم عن محمد الرجل باع داراً من رجل رقم بدفعها إلى المنشري حتى قصيبا غاصب، فمن يكون الحصم فيبا؟ قال: إن كان المشرى بقد التمن، أو كان النمس إلى أحل، فالخصم هو الشاعري، وإن كان المسترى لم يقد النمن، فالخصم هو البائم.

۱۷۰۸۹ - مشام عن محمد: وجل أحر داراً من رحل، وقد علم القاصى بدلث، ثم إن المستأجر غياب، ووكل رجلا بالدار بشهادة شهود، فغدم رب الدار الوكيل، وادعى أنها داره، فادعى الوكيل الوكالة، وقال: لمي بينة على دلك، قال، لا أقبل بينة الوكيل، قال هشام: وإلها داك لعلم القاصى به

۱۷۰۹۰ - رحل اشترى شبئة بهيئة أو دم أو حصر أو حتوير، وقبض المتشرى، ثم حاد مستحق، واستحق النسترى بالبيئة، فقى الشراء بالبنة والدم لا يكون المشترى حصمًا، ولا يسمع البنة عليه، وفي الشراء بالحمر والخنزير يكون الشترى خصماً، ويسمع لبينة عليه.

۱۷۰۹۱ - قال محمد رحمه الله في الخامع : رجق النتري من أخر إبريق فضة بدينارين، وقيص لابرين، ونعد ديناراً واحداً، ثم تقرقا فيل أن ينقد الدينار الأخر حتي فسد العقد في نصف الإبريق، لا يتعنى الفساد إلى الصف الاحر، وهذا جواب لا بشكل على فولهما، وإما يشكل على قول أبى حيفة الأدار مدهر، أن العقد إذا كان صفقة واحدة، فقسد بعصه فسد الباقي ؛ الأدارك إما يكون إدا كان فساد العقد في السخص يقسد مفرن أله تدر، أن إذا كان العساد يمسد طارئ لا إنه من العساد إلى الباقي، كما إذا اشترى صدين، وهنك أحدهما قبل القبض، فإنه لا يفسد العقد في اخر سهما، وإنه لا يفسد العالما.

فياذ حضير رحل هذه على الإبريق، وادى أن صف الإبريق المشترى خصماً له وادى أن صف الإبريق له كذا المشترى خصماً له الآن المسترى طالعات والمربق الأناء وإلى فسد السبب في الإبتداء لا السبب الكان الافتراق، لا بيطن ملكه في ما لو برده أأه الأن مساد السبب في الإبتداء لا يحتم فيوت الملك عند انصال القيص مه و عأولي أن لا يتم شاء الملك عن التبوض، وكان الإبريق ممكا للمشترى، فيكون حصماً للمدعى، فلو حضر الغائب أن بعد المستحق البيئة على النصف، وقصى الناصي بالمصف له، ودو المستوى على البائح ربع الإبريق الأن النصف المدت حق شائع في انص بدر بعد المدينة، وهو الربع في النصف الذي صح سببه، والمستف الأخر، وهو الربع في انتصف الذي همد سببه، والمائن في بد المسترى عا هو مضوفي بالسبب الماسد على النصف، وهو الربع، فله ما و ملكون بالمبيئة على المستوى على من المستوى على المستوى على المناسب المائن المبار حصة ما استحق عا هو علوك بالمبيئ المستحج و ولا بيث فلمستوى حيار، وإن ما از قمل شريكا له في الإبريق، الأدو في المستحدة ولا بيث فلمستوى علمه أن لبائع أن بالحد تصف الإبريق، فصار واصبا بالشرية

١٧٠٩٣ - ولو أن رجالا السنوى من رجل عبداً بصففة وتحدة بصفة بالله دينار حالة، وبصفة بالله دينار إلى العظاء، فقبض المنتوى العسف، وغاد، المالع، وحضر رجال، وأقام البيئة أن له نصف العبد، كان الجواب في عدد المسألة والجواب في المسألة الأولى مواد في الفصول كنها؛ الأد فهنا فسد عنف السبب، وصح بصفه، فعنك كل

⁽١) مكذا في ظاءون ف: حاشه يره وفي م. حاشه ره مني الأصل حال برته. (17 مكذا في الأصل بالدركان في فيايا - البلتار

العد يصفه سبب فامده ونصفه سبب فتحيح وكما في ممالة الإيريق وإلا أنا العساد منا تكان اخهالة ، وهي مسأله الإبريق لمكان الأصراق قيل فيض بعض بعل الصرف، أما فيما عدا دلك هذا والأول سداءه ولا يتعدي الفساد إلى النصف الثامي عند حيفة، وإن كان الفياد في أحد النصص سيب مقارن للعقد، إلا أن الفيب القارب ههنا عبر متقرر، والهذاالو أميقطا لأحربقي لعقد صحيحاء وإفانقرر هند حبول الاحلء وكالالغميد اطارنا معنىء وإداكان مقارفا صورف

١٧٠٥٢ - ولو الشينوي لصف عبيد من رجل، وأودعه البائع النصف الأخر، وعاب الدنعء ثبرجاء رحل وادعى نصف العبده وأفام أنبية ، وأفام ذو البدبية على أنه النبزي من فلان بصفت وأودعه فلان بعينه بصف الم بصح الدعوي، والمابصر اللنبزي خصيفاه الابالو صححاهذه الدهوي التثانا أبطاسها النياب والوح ملنا المتتري خصما في لابتداه أحرجياه من أن يكون حصيعًا في الاشهام.

يمانه : أنا لو فضيها عليه بالنصف فين أن طعمة كنان مضغركًا مِن أسائع وبإن فلستنجل، وإذا بم المائم انصر ف إلى تصبيب، والإيداع في الصف القضي بد، وبد الوديعة ليست بيد خصومة ، ولو ثنان الفتري بصف العبد من رجل و أودعه رحل احر بصف الصده والمسألة بحالهاه كان ذو البداحصة في العرافيد - ١١١٤ حملية خصماً في الربع في الابتداء لا يحرجه من أديكون خصمًا في الاشهم.

بيناء: هو إنا إن صححنا هذه الدعوى ظهر أن العبد كانة بين المستحق وبين البائم والمودع أرباعاء النصب للمستحق والربع لكن واحد متهماء فالصرف بيع الذي باع في الربع إلى ما يملكه، فيزد أفام دو البيديية أن فيلانًا باعثه يصمحه و فلانًا أخر أودعه بعيامه وادعوي المستحق وافعة فيهما على سبيل الشيوع، كانا الاستحقاق وارعًا على لصف ما ورد عيبه البيع ، وعلى بصف ما وود عليه الإبداع ، فبتصب الحيزي خصمًا فهما وردعتهم لاستحفاق من المبع، ودنت قدر الربع، لا فيعا ورد الاستحقاق علم من الوديعة، تديدا كان المسترى خصيمًا في اصف ما أشرى، وهو الربع، فإذا حصد البائع كاد حصمًا للمستحق في الربع الأحراء ورجع المنشري على بالعه مصف التمز ؛ لأنه لم يسلم أم من الميم إلا نصفه 17.48 - ولر أن رجلا اشترى من رجل نصف عبد، ثم اشترى منه نصفه الأخر أحدهما صحيح والآخر قاسد، أو كانا صحيحين، أو كانا فاسدين، ثم جاء رجل وادعى نصف العبد، وأقام البينة، فالمشترى خصم له، ويقضى القاضى عليه بالنصف اللني، يعنى النصف الذي ورد عليه البيع النائى؛ لأن المنعى لما أقام البينة ظهر أن العبد كان بينه وبين البائع تصغيف، وأن البيع الأول انصرف إلى ملك البائع، صحيحاً كان أو فاسلاً، وانصرف البيع اللك في هذا فاسلاً، وكان خصصاً لمن نازهم، ولو كان البيع الأول صحيحاً، وأنبيع الثانى، وكان خصصاً لمن نازهم، ولو كان البيع الأول صحيحاً، وأنبيع الثانى عبدة أو دم أو خمر، لم يكن بينهما خصوصة حتى بحضر البائع؛ الأن المشترى بدم أو حيد أو بية فرعلوك بالانفاق، وإذا اختلفوا في أنه مضون أوأمانة.

قال أبو سنيفة : هو غير مضمون ، وقال محمد رحمه الله : هو مضمون ، وقا كان حكفاء فطنتري لا يدعى الملك لنفسه في النصف فلنشري باكينة والدم والخمر ، فلا يكون خصمًا لمن نازعه ، بخلاف الوجه الأرق على ما مر .

۱۷۰۹۰ - وإذا ادعى على اصرأة أب أمنه، وهي تحث زوج، والزوج خانب، فدعواه صحيحة، ولا يشترط حضرة الزوج.

وفي بعضها لم يجعنه تعصماً عن عبده، فقال: رجل ادعى على رجل أنه قطع يدعيده وفي بعضها لم يجعنه تعصماً عن عبده، فقال: رجل ادعى على رجل أنه قطع يدعيده فلان خطأ، وله عليه نصف فيسته، وذلك خمسمانة شلاء وادعى أنه زرج أمنه فلاتة منده وقها عليه الهر، والعبد والأمة حيان غالبان، فقال المدعى عليه: نعم، لكن لا أمطيك الأرش والمهر محافة أن يحضر العبد والأمة، فينكران الملك لك، فيضمنان، فالقاضى يلزمه المهر والأرش بإقراره؛ لأنه أقر له بالملك واستحقاق البد، أما الملك قلان على الرقية يوجب ملك الأرش والمهر لاسحالة وإذ يستحيل أن يكون العبد والجارية على أجزاء على أجزاء العبد الإسان وأرش البد والمهر لاسحالة وأن أن من ادعى حقاً في حيد إنسان، العبد المواني لا للعبيد والإماء، ألا ترى أن من ادعى حقاً في حيد إنسان، فالعبد لا ينتصب خصصاً له ، وإنه ذلك للمولى، ألا ترى أن في عين مسألت عن فالعبد لا ينتصب خصصاً له ، وإنه ذلك للمولى، ألا ترى أن في عين مسألت عن

⁽١) وقان قر الأصل وضاوم: أعلى أخر وكان في ط: أعلى أجزاه لعبيد . . إلخ [. .

المقصومة في الأرش والمهر للمولى، وإن كان على العبد والأمة دين، بذليل أنه لو كان الأمر معاينًا، فالمولى هو الذي يقيض ذلك، ويسلم إلى الغرماء، فيتبت أنه أقو بالملك واستحفاق البد للمولى في الأرش والمهر، فيزمر بالسليم إليه كما في سائر الأعيان، وكذلك الجراب فيما إنه كان المهر عرضًا من العووض؛ لأن المعنى لا يتفاوت.

وإن كان للعبيد وديعة ألف درهم عند هذا الرجل، أو غنصب هذا الرجل أف و غنصب هذا الرجل ألف درهم من هذا الرجل من قرض أوبيع، فأقر الذي عنده الخال الذي دفع إليه الحال عبد هذا الرجل، وصدأته المقر له، لا سبيل للمقر له على خلاد الأل القرام يقوله الحال عبد هذا الرجل، وصدأته المقر له، لا سبيل للمقر له على خلك المال، لآن القرام يقوله لا بالملك، ولا ماليد إما بالملك، لأنه ليس من ضرورة كون العبد الدامع ملكا كه أن بكون ما في بده ملكا له، بحواز أن يكون وديعة أوغصاً عند المبد، وطواز أن يكون وكيلا فيصاً عند المبد، وهذا لكن من ضرورة كون المذات ملك الإسمان أن يكون الأرش والمهر هلكا له، وكذلك لم يقول له بالد، ولا العبد من المبلد، ولهذا يعتبر فيه يد المولى، وإغا يعتبر فيه يد العبد، ولهذا ولهذا

وكذلك ثم قال الذي في يديه أن هذا المال حال هذا الرجل عصبه منه عنده ، ودفعه باليه ، وحدثه بذلك الغرائه، فلا سبيل للسفر له على الماك حتى يحضر العبد؛ الأنهما الصادق على رصول هذا المال إليه من قبل العبد ، فكانت بد العند ثانة بتصادفهما ، فلا يصدقان على إبطال يد العبد ، وإثبات الحق فيه للمغرانه .

وكذلك إن أقر رجل أن فالأبا أمر عبده بيبع أمة له، فيناعها بالف، ولم يقض الشمن، وصدقه وب العدد بذلك لم يجبر على دمع النمن الولى ؛ لأد المؤرم المغذ له لما نصادفا على أن العدد هو الذي ياع، فقد أقرا أن الخصم في اللمن هو العدد دون المولى لما عرف أن حقوق العقد ترجع إلى العائد إذا كان العاقد من أمل النزام المخول والمأنون أهل لذلك، قصيع أبيسا أقرا أن الخصم في النمن هو العيد دون المولى، فلا يكون للمولى ولاية الأخذ، مذا كان إذا كان المال قاتماً في يد المقر، وإن كان مستبلكًا بأن قال المقرفة: إن عبدك فلان المصبك ألف درهم، فاستودعيها، فاستهلكتها، أو خصيتها من وصدقه المفرد، فللمقرئة أن بأخذه

فرق بين هذا رياضا إذا كان المال ما تما به والقي المسألة بحاله حيث له يكل المعرفي أن بأخذه بذلك. والعرق : هو أن المال إذا كان قالفا بعينه وقد أقرب لغصب والويعة من عبد قال، فقد أقر أن للفاصب عن استرداد هذا العين، ولهد لو حضر كان حق الاسترداد به فلو دفسما إلى القسر له هذا العين، عشد لبطلنا حق الغائب في الاسترداد، وقدات هذا الإقرار معصمة إلى القسر له هذا العيد. مالا يصح أما المال إذا كان مستبلكاء فقد انتقل حق الغائب، والنقل إلى مشه ديناً في الثمة، فتم يصر خم ألما لمال بعن العين، والنقل إلى مشه ديناً في الثمة، وقلك مشركاً للمولى معير فيه حق للغائب، وإلى صار معراً بمثل المهبوض ديناً في الدمن، وقلك خاص مذكم، وكان مقرأ للمولى بها الاحق العائب، في العائب، في المعرف ديناً في الدمن، وقلك أن مكون عبداً الفائل، ولا يكون شصب قلالاً شيئاً، كان القبل قوله، إلاه أمكر الرق، والاصرال والاصرال القبل أن القبل فوله، إلا وصرال المال والاحمل في الأدمين المفر من المال الذي أفر مقبصه؛ لأن القرام على بأن وصرال المال تغير أنه بدعى عليه أن الأصل المناف تغيره ولم يصدى في هذه الدعوى شاحكم بحرية الفنائب، فلهذا كان عليه المال عليه المناف شم على يرجع المفو على بنفرة الاعميان الخدائم له من بلغر الأرش والمهبر شامنان، ثم على يرجع المفو على بنفرة الاعميان الخدائم له من بلغر الأرش والمهبر منفرة الدينات، وأمكر الامر عم المفو على بنفرة الاعميان، فيها عداد الام حم

والفرق و يعوان حربة الفائد وإن ثبت يعونه هيدة لا يووالله من فنائد بالبيغة وحربة الخائد أو قبت بالبيغة عندا الارش والمهر لكون سائماً المفهر له والحواز أن يكون الفائب حراء والحال الفتى دفع إلى الفو للسفر له عدم يظهر بهذا فساد الإواره فصار الحالية بما الحكم بالحربة كالحال قبل الحكم بها ، أما لو نسب حربة الغائب بالبيغة فالأرش والهو لا يكون سائماً للبشر له ، إذ لا يكون العائب حراء وأوشه ومهره الغيره وبعلم به فساد إفراز المقربة مكه ابذ لت يقوله ، ولو قاف إن نبية فلان أفرضني ألفاً قد غصب من مولاء، وصدقه الفرائه في ذهك، والمال قائم بعيته ، كان للسولى ان بأحذه يذلك .

٥٠) هڪڏا هي ظ ره ۽ کان هي الأحيال الا نويس

قرق بين هذا، ويبسائر قال: عصبت من عبد معان، أوقال: استودعنها"! وصدق الولى بنكك، والمال هائم بعينه حيث ثم يكن للمولى عليه سبل. والفرق: ومو أن في العصب والوديعة حصل مقراً للمولى بعين فيه حق العائب، وهو حق الاستردد على ما مر ، فلا يصح الإقراء أما عي تقوص لم يقر للمولى بال يقائب، وهو حق العائب، وهو حق العائب، إد لم يقر للمقائب سحق في هذا الخلا بعينه والله زعم أن ملكه الخال ببدل والقطع حقه عن العين، الأن الغرض وضع لللك، فلم يحصل مقراً للغائب بحق في هذا الخال فيها أو أقر المر أن الغرب عبد القراف، فأما إذا قال القراف فيها للعائب فيه حق فيصح وهذا كله إذا أقر المر أن الغرب عبدك أم لاء فأقام المذعى بيئة أن العائب ملكى، لم مقبل بيئته حتى لا بقضى له على المقر بشيء ما لم معضر العدد وقو العبد، وقعد متقول، معضر المعدد الأن عدد متقول، والقراف المناف عن المغائب، وهو العبد، وقعد متقول، وإثبات الخلك في المغائب، وهو العبد، وقعد متقول، وإثبات الخلك بالمغلق عنه المناف العبد، وقعد العبد والأن عدد بنة قامت للفضاء بها على الغائب، والقرافيس بخصم عنه الأل العبد العائب ليسل في يدائل الاحتياذ ولا حكما

رمن ادعى حقاعى عدد فيها بكون خصماً للمدعى من كان العبدائى بدا حقيقة أو حكماً وإفاد بغيل هذه البيئة الا يقصى على القريشيء الانه لو تضى إلا يقضى بإقراره ، وهو يحصل مقرا المدعى بشيء حين قبل الاقورى أن الغالف عبدك أم لا ، عبال أو دالدعى استحلاف المدعى عليه في هذا القيسل ، وهو ما إذا قبال الدعى عليه للمدعى: لا أورى أن الغالف عبدك أم لا ، قبال الا يستنجفه المنافس على ملك المناتب الانهائية والناسب بخصم في ذلك عن الغالب، ولكن بستجفه على المهر والأرش والوديعة المنافس على ملك والوديعة المستهنكة والناسب المستهلك والفرص المستهلك، والقائم بالله ما المدعى قبلك حذا المال المذي يد على ما مراء فإذا أنكر يستحلف وعده على ما مراء فإذا الناتب الإستحلف و كان القر أقر أن الغائب أو عمده عن نام الغائب الإستحلف وي دعم عن نام المناتب الإستحلف و عدم عن نام المناتب الإستحلف الإستحلف في دعم المناتب ا

⁽١) وهي الأصل: استودعتها ..

ولو قال الذي في يديد الخال: الذي في يدى مالك؛ الأني قصيتها من عبدك، أو ودعتها عبدك، وأو دعتها عبدك، وأبي أن يدع الخال الموردة على ما أخذته من عبدى، وأبي أن يدع الخال المولد، كان العبول الذي يعتبد الغلل المولد، كان العبول الإأن لقيم القريبة على ما زعم! الأن إقراره بالخلك المستحق يو حب التسليم إليه، عبر أنه يدعون المعتب والوديمة من العبد يويد إبطال استحقاق التسليم إلى لقر أه إلى أن رحضر العبد، ولا يعسد من غريبة، ولم يذكر في الكتاب أن المقرك، على يعلم أن العبد، أن المعتبد عبد على المناه المناه الكف عن مطاليه، فيها أنكر يستحلف على الخلسة الكول من الفائد، ولكن يستحلف على المعلم؛ الأن هذا استحلاف على فعل العبر، فإن لم يكن بهذ، وقبض المولى المالي، ثم المعلم؛ الأن المقرن يقضى للذي حضر الغائب، وجحد أن يكون عبداً فقبول، فقى العصب، الفاضى يقضى للذي حضر على المقرن شعل ما أقر أنه غصبه، سواء سنّم القر المعصوب إلى المقرنه يقضى للذي عصر على المقرن شعل ما أقر أنه غصبه، سواء سنّم القر المعصوب إلى المقرنه يقضا، أو بغير قضاء.

وفي الوديعة كذلك الجواب عند محمله وعند أبي يوسف رحمه الله: لا يضمن شيئة إلا أن يكون سلّمه معير تضاه ، وهذا الاختلاف خطير الاحتلاف فيمن قال: هذا العبد في يدى لفلان، ثم قال بعد ذلك . لا، بل تفلان ، غصبتُه منه ، أو أو دعني، ودفع إلى الأول نفصاء أو مغر قضاء، فهو على التفاصيل الذي قل، والمسألة يحجب في الجامع الكبير في كتاب الإقرار . فإن أرد العنت في هذا الوجه أنه بستره الذل من الغر له . ليس له دالا يا لاج ماع : لأن الإقرار المقو له قد ما يعلل أنك يجرد إنكار الغنث ، كما أو قال: هذا عبد فلان أو دعته فلان

وإن كان الذي في يديه المال إلى أو فقال المذا المان أو مديه المداك ، أو تحديد من المداك ، وهو مائك ١ الأن العبد عباك ، فعاله لك ، فقال المقر له . هذا عبدي كما فلت ، وهذا المال الم إثنائية على ما الاعيث ، وهذا المال الم تأخذه من عبدي فلان ، فإنه يقال المعشر : أقم البينة على ما الاعيث ، وإلا فهو قلمنتر قده الأن حق المفر ته قد ثبت ، وحق الغائب إلى المفر له ، قيان لم يكن له بينة ، وطلم المقر على المناس المقر له على ما زعم من الغصب والوديدة ، استحلفه الفاضي على ذلك على علم علم علم على دلك على علم علم ما نافذا في الفصول الأول . فإذا حلف المقر في هذا الفصل ، وأخذ المال ، تم حصر على دائلة على علم علم المانان على المحسر على دائلة المانان تم حصر على دائلة على علم ما فلنا في المناس المانان المانا

الفائب ، وأكبر أن يكون عبدًا فالدقر لما وطنب مناه ، كان له أن يسترد الألف بن القر له ، وهو الولي من عبر بينه ، مذلاف المسأنة الأولى ، فإن ثمة الغائب لا يأخد المال من المولى ما تم يقو البينة على الغصب والإبداع سه .

والفرق؛ وهو أد من المسألة الأولى المعرفة بالإقرار المكات للمساضر، شم شي بالإقرار للغائب، فتصديق الغائب وإن سند إلى وف الإقرار لا مصير سابقًا على الإقرار المداعي، فيقى الحكم الإقرار الأولى، فلهذا لم يكن للعائب والاية الأخذ سون المحجه، أما في مسألتا بدأ ما الإقرار المعائب، وإنماء جب النسلم إلى وقت الإقرار له، وذلك المكذب من الخائب، فإذا صدقة العائب استد النصفين إلى وقت الإقرار له، وذلك سابق، فيهذا صار الدش أولى ومنى، منره الفائب في مسألتا الذل الذي من المراقه . لا يصمى المفراة الما يعره، ودفعت الإيصابي المفراد المحرف طبيل الكاطل في عالى عالى أمن عالية المحرب الإليان، وتعالى المحرب وتعالى الله على أنها المحربة المحربة

الإن قبر : إنما استحق العبن من يد اللفرائه وإفراق الفر الخالب، نصار الفر مستبلكًا العبن على الشرائد، فيشفى أن يصمن . قتل عجم إلا أن الفرائق المدالب أو لا أنه له، وأنه خصيا منه، واقر المولى الآب وله يقر أنه عصمات، ومن أفر بعيد في بلده أنه لهذا، شم أفر أنه لملات، وديم إلى الأهل تقضال، الايضمن للثاني عندة حلافًا لزهر، والمسأله في كتاب الإفرار من القامع على سبق الاستفصاء

ولو قال المقرا علما المال مال عبدك ولايا، عصده منه أو أو عليه وقال المولد المثل لم ينبغه عبدي، فلا سبيل له على المال حتى يحصر العالم، أو يقيد البيه أن المثل لم ينبغه المولد القاصلين الأولى أقبو فو البيد بالملك المسولي، لكن في الفرصلين الأولى أقبو فو البيد بالملك للسولي، لكن في الفرض في أن كلام، فأم بالمسليم إليه، فأم ههت لم يقبر بالملك للسولي في هذا المال إنما أفر أنه أحد من فيلاذ المسائل، وزعم أن فلان المال من في هذا المال المالمال المال المال

_

⁽١) فكذ من طاوف وم، وتدافق الأصل. الايصمل القرلة بإقرار المرائدة إله فيدًا...

اححة

وهذا كنه إذا كان العدد العائب و الأمة العائد حبّان، فأما إذا كند مبتون، فود ادعى لرحل فين رحن مهر أمه له، أو أرض حناية على عند له، أو لويعة لعبده في يديه، أو غصبتك، أو دينًا من شمن يعم، أه غوص، وادعى أن العدد مات، وصد أنه الدين عنيه بدئك كنه، فإنه يقصب أنه يقرم الذي قد بدغ المان البه في الوجه الذي كاها، ويؤمر الذي قد بدغ المان البه في الوجه الذي لا كاها، أمان أو حدالة في الوجه الذي لا يقرم الدينية على موت العبد، فقد تصدف على برحوب الدينية والمائم إلى الفراه الإنها في يديه في الوجوء الذي يا كان هي يديه في الوجوء الذي المواه المن يا كان هي يديه في الوجوء تله بيا، ناولي صدحته، إد لا يتقي لبد العدد عده بعد موته، وحداد ناولي كالمن عنده بعد موته، وحداد ناولي كالمن عن المورث، فقده أنه لو ادعى المدار عن عن المورث، فقده أنه لو ادعى المهاؤ عن عن المورث، فقها كذلك بخلاف حل المؤرث عن عين ، وحدكه الذي قبله المان يؤمر بالساليم إنه، فهها كذلك بخلاف حل

قار قال نقر، على الديد دبي محيط عالم، لا بانفت الى ١٥٥٠ - الله سب دبوت الحق قال و ١٥٥٠ - الآل سب دبوت الحق قال و المعرف المعرف المعرف المعرف المعرف المعرف المعرف و المعرف المعرف و المعرف الم

وكدلك هي سائر الصور فرق بإن هذا، وبينمه إذا كان العبد العالب حيًّا، وأحكر الدي قبله المال أن يكون الخالب عبداء، وأو دالدعي إقامة البية على أن العالب عبداء، وإنه الانقور البينة، ولا يغضي المدعى شيء.

والعرق ما دكرة أن هذه بية قامت على إنبات الملك في الغائب، وهو العبد، وإنه متقول، وإثبات الملت البيئة في الغليات حال غينه عن محلس الفضاء لا يصح، أما بعد الفرت مقل أحد إلى مجلس الذف الدفر، عكر، علم معتبر دلك شرطًا تصحه الفضاء بالبية، فهذا العرق ينهما

وقرق أحر أيصًا ما مرأل العانب مني كان حياه فببية اللاعل على أنه عنده فأست

على الغائب للقضاء بها، وليس عه خصيم حاضره الأن المتراتس بخصم عنه على ما مرد وليس للفاضي أن يعسره عنه خصمًا مادام هو حيًا يرجي حضوره.

أما إذا كان مبنًا كان للفاضى أن بصب عده حصمًا فيما يدعى عليه إدالم يكن له وصى، ولا وارت، الأنه لا يرجى حضوره، ولو لم يغفل ذلك أدى إلى تضييع حضوق الدام، وإذا كان للخاصي ذلك، كان حعل الذي قبله المال خصممًا -والمال في بده- أولى، وكانت عدد مبنة قامت على خصم، قفيلت.

1994- وحل في يديه مال، قال وحل لف حب البدا: غصبني عبدك هذا الخاله: فأودعها إياك، وقال صاحب البدا: صدفت، لكن لا أودها عليك؛ الأبي أضاف أب بجحد العبد أن مكون عندي، لا سمت إلى قوله، ولجس على دفع الألف إلمه، بخلاف ما تقدم من المناتل.

ونفرق. أن فيسا نقدم تصادفا أن الوصول إلى يد صاحب ليد كان من جهة العد، ويد انعيد لا تصل بانسليم إلى عير المولى ، وهناك حاجب ليد غير مولى العيد، فيطل حق القرائة عيانية غا تصادفا عني عيد العيد، فأن هها فقد تصادفا عني يطلان يد العيد؛ الآن يد العيد على العيد دين ، أو ثمت أن يد العيد ؛ لأن يد العيد عين إلى الفرائ ما تبيك على العيد دين ، أو ثمت أن كن المال المقرو ، وأم ينب فقت ، وقهدا قالوا : إن المند المقدون إذا أودع مولاه من كسيه ، أو غصب مولاه تبيئا ، ولا دين عليه أن العيد في المال المتى أودع مولاه من عولاه ، أو غصب مه مولاه ، لا نفذه ، ولو كان حكم يذا العيد في المال المتى أودع مولاه أن على أن العيد عن المال المتى المتافظ على مصادفاً مال لدين ، وقت هذا الإقرار مصادفاً مال نديه ، وقض المال وعيد والمو بالمسيم إلى القيال ، فيها المتن المال وعيد فات فات المال المال أن العيد من حهة الذي حضر ، فإذا حلما القوان فوله أوله أن وصول هذا المال إلى المده المال في المدن في المال في المدال في المدال في المدن في المدن المال في المدال في المدال في المدن في المدن المول في إلكان المول في المدن في المال في المدن المال المال والم يصح ، في منا الحال بد معتبرة الال بد الموصح ، في حرا المقام يد وقائمة مقام يد المور ، فالمد أن تصادفهما صادف محل العل مع المير ، وإنه لم يضح ، في حرا المها الموسح ، في حرا المال الموسح ، في حرا المور ، وإنه لم يضح ، في حرا المور ، فالمد أن تصادفهما صادف محل العل مع العير ، وإنه لم يضح ، في حرا المور ، وإنه لم يضح ، في حرا المور ، وإنه لم يضاء المال مالات محل العير ، وإنه لم يصح ، في حرا المور ، والمول هذا المورد ، فالم المال المال المال المعادف محل المورد ، فالمورد ، فالمورد ، فالمورد ، فالمورد ، فالمورد ، في حرا المورد ، في مدا المال المورد ، في حرا المورد ، في المورد ، في حرا المورد ، في المورد ، في المورد ، في حرا

⁽١) وفي الأصل: أحدًا ..

له برد الحال على الدى حضر إلا أن يقيم المقر له للحال بنة أن الحال ماله ، وإن كان المغر له المستهدك ذكك العال الذي أحده ، هأو ، د الغالب أن يصمعن المغر الذي كان عي بديه المال . كان له ذلك ؛ لأنه صار متاها له بإفراره للمدعى .

قال بعض مشابختان هذا على قول محدد أمّا على قول أو سف السالة ذلك: الأنه أفر المداور عال معالى، تم أفر بعد ذلك أن فلالا أو دعه ، ومن أهر علمت مطلو الإنسان ، لم أقر بالوديمة لذير ، ووقع المان إلى الأول شضاء بضمن للثالي عند محدد خلافا لأنى بوسف، ويعفى مثابحة قافرا: لا ، بل يصمى ههنا عندهم جميعًا ؟ لأن الفر أقر للمدعى علك مظلل، تم أفر بعد ذلك أنه غصبه من غيره ، الأن المولى فيمه يودعه العبد لا يكواد مودها حقيقه ، بل يكون قالصاً لتقسه ، وكان يعمى الخاصب ،

ومن هذا المصل: إذا فقع بني الأول، يصمن للشاني عند الكل، إنه الخلاف بين أي يوسف ومحمد فيما إلد أقو الإنسال علك معلق، ثم أقر بالوديعة من عبره، ودعع إلى الإذال.

ولو شان القبر ، هذا المال أو دعيه عبدي فلان، ولا أدرى أهو الله أم لاه فأضام المدعى بينة أن إمال ماله، هالغاضي بقيل منه مذه البينة، ويسقع أمّال إليه - الأن الولى فيم العشوس العبد على مبين الوديمة لا يكون دودعًا، بن تكور، قابضًا لنضمه

ومن ادسى مالا فى عيره، وهو البديز عبدأنه مالك له يتنصب خصصًا له، فإن حصر المائب، وأفكر أن يكون ضعًا للمقر الحداماله، ويقان للمدعى المداجئة عليه، وإلا دلا حق لف؟ لأنهما تصادفا على أن رصوبه إلى بلد، كان من ههة الدى حضراً الله قإذا لم يشت الملك للدى كان هى عده في وصه الدى حضر لبين أن يد صاحب البده. هذا، كانت يد حفظ لا يد حصومة، وظهر أن تلك البنة قامت على غير خصم، فقد مكن معبراً، فأمر الظر له بإعلاد البرة فهذا

وإن قبال علمه . وهو الذي في بديه الماليه هذا المال لك، أودعته فبلان، وشلان ليس يعبدي، فأدام المدعى بينة أن الإذا عبده، أم يكن بيهما خصوصة، ولا تقبل بينته،

⁽١٤ مكانا الله ملاء وقان في الأصل و د، وجه علم مكانا: الحصر

أما لا حصومة بينهما فلامهما نصادقا على أن الوصول إلى بدوى الهادس يد غيره بطريق الوديعة، فقلدعي بعد دلك بدعوى كون المودع منكاً للمودع بدعي أن بده بدنف حتى يحمله خصماء فلا يصدق على ذلك، وأما لا يقبل بينه على كون الغائب ملكاً للمغراء لان هذه البينة فامت على إلبات اذلت في عين عائب عن مجلس الفصاء، وإمه بحتمل الفل، فلا يقدمه منه أن المؤلى فيد وقت مدت، قبل النقل، فيلا في البد، وقم قند مدت، قبل القاضي البينة، وفضى له بالمال، بحلاف حالة الحيات، والفرق فد مرأ.

الم ١٩٩١ - رجل وهب لعند رجل حرية وقيضها العدد ثم أد د الواهب الرجع من الهدة والولى عائد، وإن كان العدد مأوناً كان له دلك. وإن كان محجوراً عند الم يكن له ذلك. وإن كان محجوراً عند الم يكن له ذلك. وإن كان محجوراً عند الم يكن له ذلك حتى يحضر المونى، أما الأول قلان الراهب يدعى حق فيما هو كسب الله ون بعضر جوى بين المدعى وبين المأون، ويتعسد المأون خصماً له كما لو ادعى عبداً في يد المأون أنه ملكه مطلقاً انتصب حصماً وهو كان على مطلقاً انتصب عبداً من بده أنه الشراء من المحجور وبيما في يده أو ادعى علكاً مطلقاً. الإيتصب خصماً له وران كان من تصب المحجور ، كان الفقه قيم أو ادعى ملكاً مطلقاً. لا ينتصب خصماً له وران كان من كسب المحجور ، كان الفقه قيم حز بيعه ، وليس للمحجور على ما في يده كالمكاتب ولهدا لوجع المأون من في يده حز بيعه ، وليس للمحجور على ما في يده بد محتبره ولهذا لوجع ما في يده لا يجور ، وإن كان من كسبه عافى بده لا يجور ، وإن كان من كسبه عافى بده لا يجور ، وله كان من كسبه عافى بده لا الموس في الوحه الأول منتشماً ابطال بد العدد ، فكان هو وله كان مكنه كان رجوع الواهب في الوحه الأول منتشماً ابطال بد العدد ، فكان هو الحسبه في ذلك، فينسرط حضرته .

وإن قال العبد: أنا محجور، وليس لك أن تاجع فيها قبل حضور مولاي، وقال الواهب. أنت مأذون، ولى أن أراجع فيها قبل حصور مولاك، فقلول قول الواهب مع فينه على علمه. قالوا: هذا استحسال، والقياس أن يكون الفول قول العبد؛ لأنه مسمنك بالأصل، وهر احجر، وكان الظاهر شاهدًا له، إلا أنا استحساء وقد: القول قرل الواهب عن وقعت موجبة للرجوع، فالعبد يقوله، أنا محجور بدعى تأخير حل الواهب في الرجوع إلى حضرة المولى، والتأخير فوع إنطال،

فيكون القول قول الراهب مع بينه ، ولأن الهبة تقع للعبد، ثم ينتفل الوهوب من العبد إلى المؤتري، إذا كان العبد محجوراً له فالواهب يدعوي الإذن يدعي شاءه على سلكه كما كان والمستابد عوى الحجر بدعى الانتقال، وإنه عارض والفواء قول من تحيك بالأصار، لا قول من يدِّعي العارض، ولأن الواهب ما أقر بروال ملكه إلا بصفة، وهو أن يكون له حل الرجوع متى شاه، وأو أنكو الزوال أصلاء كان الغوار قول ، فكذا إذا أنكر الزوال بصفة.

وما يقول بأن الظاهر شاهد تلعبده قلنا: بعمه ولكن إغا يجعل القول فول من يشهد له النظاهر إذا كان مالظاهر بدفع شبئًا عن نفسه، وحهنا هو مهذا الظاهر يعطر حقًّا مستحفًا للواهب، وهو حق الرجوع في الهيبة، فلا يلتفت إليم، ثم يفا حلفنا الواهب على العلم؛ لأن هذا تحليف على فعل الغير، وهو حجر الولى والتحبيب على فعل الغير يكود على العلم.

وأن أقيام العبداسنة أنه متحجرون لا تقيل سنته، وأنو أفاء البينه على إفرار الواهب أنه محجول والفيل منتهج الإن الواهب بدعي حفًّا على العبد بعمد جرى بينه وبين العبدة والعبد بهذه البينة ينبت كونه مودعًا من جهة الولي ٠٠ لما مرُ أنَّ لمحجور فيما في يده بمنزلة المودع من جهة الموتى،

قلتا: ومن انتصب خصماً الإنسان شعوى الفعل عليه إنا أقام بينا على أمه مودع فلان، جدفع الخصومة عن نفسه، لا تقبل بينته، ولا تندم عنه الخصومة. أما إذا أقام الدينة على إذرار اللدعي أنه سودع ملان، فقد أقام لبينة على أنَّ المُدعى إبراء، عن مذه الجيهدومة معنى؛ الأنه يربد إسقاط خصومة المدعى لمني وُجد من حهة المدّعي، وهو إفرارت

ومن انتصب خصمه بدعوي الفعل عليه، لا نفين بينته على إحالة الحصومة إلى غيره، ويقبل على إبراء المُدعى إياه من الحصومة، طهذا الترفاء هر في بين هذه المسألة وبين مستأنة ذكرها في كشاب المأدون: أن العبد إذا باع واشترى، ثم أضام البيسة على أنه محجوره أوعلي إقرار العاقد الأخر بفلك، حبث لا تقبل، وإعاكان كذلك لأذهناك إغا لا تقبل؛ لأنه يسمى في نقض ماتريه، وأراد إثبائه بالبينة. ومن سعى في نفص ما تركيه، وأواد إثباته بالبينة، لا يسبع ذلك منه، لصيوورته متنافضًا، وفي حق هذا لا خرق بينما إذا أقام البينة على كونه مصحوراً، وأقام البينة على البينة على إفرار العاقد يكونه محجوراً، ألا ترى أن الدائع لو كان حراً، وأقام البية على أن ما بابع كان حراً، لا يسمع ذلك منه؛ لا أما باع كان حراً، لا يسمع ذلك منه؛ لا تمان أما في مسألة الحام الهائم الإعلى المبينة على المحجر لكونه مناعاً إلى نقض ما تم يعه لا له ساع إلى إنفاذ ما جرى بنهما من الهيئة، لكن إنما لم تقبل الأنه قامت على إحالة الخصومة على الغير، وهذا المعنى معدوم فيما إذا أقام البيئة على إثر ال الواهب بالحجر، مهدا العرفا

هذا كله إذا كان المولى غائبًا، والعدا حاضرًا، فإن حضر الموثى، وغاب العدد، فأراد الواهب أن يرجع في هيمه فإن كان الموهوب في بد العيد، نم يكن الهوس عهدمًا؛ لأن الواهب لا يدعى على مولى العبد عينًا في يده، ولا حقّا في هين في يده، ولا دينًا في دمته، والإنسان إعمال عمل مولى العبد عينًا في يده الوجود، وإن كانت الهنة في يد المولى، كان خصمًا؛ لأن المولى يزعم أن ما في يده ملكه؛ لأن ما بأخذ الولى من عداه يكون ملكًا فه إذا لم يكن على العبد دين، ولم يصرف شوت الدين عمل العبد، ومن ادعى حقّا في عين إنسان في يد إنسان، والذي في يديه الدين يزهم أنه مالك له، ينتصب خصمًا للمدعى، كذا ههنا

فإن قال الفولى: أودعنى هذه الجازية عبدى فلان، ولا أدرى أوهبتها له أم لا، خاقام المناعى بينة على الهبة، فالولى خصمه الأن المولى فيما بودعه عبده بكون مالكا، ولا يكون مودعاً على ساسر ، فالمولى يدعواه أنه أودعها إياه عبده يزعم أنه مالك لها، فيتصب خصماً لمعدس في إلبات حق جوى بين المدعى وبين الغالب؛ لانه يدعي حقا فيما في ينه بسبب جرى بيه وبين الغالب، فيتصب خصصاً عن الغالب كوجل في ينبه عبد، جاء رجل وادعى أنه فدا شتراه من فلان بكدا، وهو تهلك، وأقام على ذلك ينته غضى له بذلك، وصار الحاضر خصماً على الخالب، كذا حهنا، فإنا قضى القاضى بالحارية للواهب، فقيضها الواهب، فرائد في يدي ألواهب، لم حضر الموهوب له، وأنكر أن يكون عبداً، فالقول قوله لكون الحرية أصلا، وكان له أن بأخذ الجارية الأوالد، وكان له الفول قول الذي حصر في أنه حراء ظهر أن الذي كانت الجارية في يعدكان مودعًا لا مالكاً ، فظهر أنه ما كان خصيصًا ، وأن بيئة الواهب قدت على غير خصم ، فالتحقّ بالعدم ، فرد القاضى الموهوب على الموهوب له بافرار الواهب أنه كان في يد الموهوب له فيما مضى ، ولا بمنع الرد على الموهوب له بسبب وبادة متصلة ؛ لأنه نبين أن الزبادة حصلت على ملك للوهوب له ؛ لأنه طهر أن وجوهه في الهبة لم يصح ، واسترداد المعلوك لا يمنع بسبب الريادة المصلة .

قم ليس للواحد أن يرجع في الهيئة إلا أن الرجوع الأول لما بطل كالت الزيادة المتصلة حاصلة على حلك المرحوب له، وحلة يمنع الرجوع في الهيئة، جان كالت الجارية قد مانت في يد الواحب كان للموحوب له الخيار، إن شاء صحن المودع، وإن شاء صحن المواحب في يد الواحب وان أنه لما طهر بطلان الرجوع في الهيئة ظهر أن الفايص فيض مال الهير بغير إذن المؤلف، فصار كان واحد في بغير إذن المؤلف، فصار كان واحد في حق المانت بمنزلة الفاحب، فلهدا كان له الخيار في الناصفين، وإن شحن الواحب لا يرجع على المودع بما ضحن؛ الآن المودع غاصب، والواحب بمنزلة غاصب الفاحب، وحاصب الفاحب لا يرجع بما ضحن؛ طبي المفاحب، والواحب بمنزلة غاصب الفاحب، وحاصب الفاحب،

وإذا ضمن تلودع لا يرجع على الواهب بها صمن أيضًا باعتبار أن في رعم المودع الدوع صحيح ههنا؛ لما أن الخاصب "احسادى، وقد أخذ معفى مالى، حيث صحتى، وما بأخذ العبد من مولا، لا بزول عن ملك مولا، الملم بنحن المودع عوم بما دهم إلى مولاً، الملم بنحن المودع عوم بما الكتاب على المودع، ولم يحك فيه خلافًا، وذكر الكرخي. أن هذا قول محمد؛ لأن المؤدع بما أقر من وفي الغائب صار مسلطًا القاصى على الوديدة، فصار مضيعًا لها، وأما على قول أمى يوسف: لا يضمن الأن المذفع حصل بقضاء القاضى، وفي منا هذا لا يبجب الضمان على المودع على ما مر قبل هذا لا

رإذا قال الرابي: قد علمت أنك وحسبها للذي أودعني، إلا أنه فس بعسد لي. فأمام المودع بينة على أن فلانًا الغالب عبده لا تقبل هذه البينة، إن كان العبد حبًّا؛ لأن

⁽۱) رقي ظ التفائب

⁽٣) حكفة في الأصل وفياره وقال في ط: أصاحبه .

هذه بينة فاحت على إثبات الملك في تقلي غانب عن مجلس القضاء، فالا تقبل، وإن قال الواهب: ليست في بينة ، وطاب يين المودع بالله أن الشائب ليس بعيد له ، استحلف الشاضي؛ الأنه ادعى عليه معنى أو أنه به لزمه، فإذا أنكر يستحلف رجاه النكال، فإن حلف برئ عن الخصومة، وإن نكارلزمه الخصومة • لأن النكول بمنزلة الإفران، ولم أفاع المدعى بهنة على إقرار الموكن أن فلانًا عبده، تقبل بهنته، وقضي بالرجوع؛ لأن هذه بهنة قامت على إثبات كلام الخياصر ، وهو الإفرار ، والإسبال خيصه فيها بدعر عليه من الإفرار والقضاء مذلك والأمه يتعدي "إليه، فيقضى الفاضي عليه بدلك. كما لو أقر بذلك بين يدى العاضي.

وإلى أقام المدعى بهنة على أن الغائب عبد هذا الرحل، وأنه قد مات، فالمت مبنته، وصيار فو البد حصمًا له، وقد مرَّ هذا فيما تقدم. وإن أقام المدعى بينة على أن الخالف كان عبده، وأنه قد باعه من قلان بأكمب درهم، وقبضه فلان منه، ليم تقبل بينته؛ لأن فيه إنباث الملك في المنفول، وهو خالب عن محلس القضاء، وذبه إتمات اللك للمشتري بالمبيع، وهو حائب، فلانقبل

وإنَّ أَقَامَ الْمُدَعَى مِينَةَ عَلَى إِقْرَارِ اللَّذِي فِي بِدَيْهِ الجَارِيَّةِ أَنَّهُ قَدْ بَاعْ قَالان الغائب من فلان، ولم يقم البينة على إفراره أن الغائب عسم، فلاتقاضي لا يقبل هذه البينة، ولا يجمل الدي في يديه حصمًا ؛ لأن هذا الإقرار لو ثبت معاينة لا يصبر صاحب المد خصمًا؛ لأذا لإفرار بيم الغائب لا يكون إفرارًا بأنه عبد، لا محالة؛ لأن الإنسان كسا ببيع عبد نفسه ببيع عبد غيره أيضاء وإذا ليربكن هذا الإقرار ملزما إياه شيئاء ليربكي في إنَّمَاتُهُ بِالَّبِينَةِ مَعْنَى وَمَاتِلُتُ عَلَيْهُمُ لَا يَشْيِلُ الْفَاضِي هَذَّهُ الْبِينَةِ - والله أهلم - ر

⁽١) هكذا من طي وكان من الأصل وف وم - الابتعدي .

الفصيل الثالث والعشرون فريبان مايندفع به دعوى المدعى، وما لايند فع

هذا الفصل بشنمل على أنواع:

نوع منها: في دهوي الخلك الطلق، ودهوي المدهى عليه كون المدهى به في يده. وديمة من جهة غيره، أو عاوية أو إجارة أو رهنا، أو ما آشيه ذلك.

هذا النوع ينقسم أنسامًا: الأول: إذا وقع الدعوى في العبن حال قيامه.

1999 - قبال محسد وحسه الله: وإدا ادمى رجل عبدًا في يدى وجل ملكًا مطلقاً و داراً ، أو لوبا ، أو ما أشبه ذلك ، وأقام بينة على دعواه ، فقال فو البد: إن هفا الدين لخالان الغائب أو دعنيها ، أو قبال : آجرنيها ، أو فال : ارتبائها عنه ، أو فال الغنية فيان أغام بينة على دعواه ، فلا محسومة بنهما ، وإن لم يقم ، فهو محسم النسومة بنهما ، وإن لم يقم ، فهو محسم المسلوم في في ظاهر الوواية عن أصحابنا ، ووجهه أن الحصومة بنهما ، وإن لم يقم ، فهو محسم المدعى وبين المدعى وبين المدعى وبين المدعى وبين المدعى وبين المدعى وبين المعام به ، ولهذا كان على القاضى إحضاره وتكليفه باجواب ، فهو بدعواه هذه يويد إبطال الحصومة التوجهة عليه ، فلا يقذر على خفار من غير حجة ، وبعد إقامة الحجة طريق الدفاع الخصومة أن صاحب البد ببينته بثبت سيق الملك للغائب ، وهو ليس بخصم فيه ، وهو أسقاط الجواب عن نفسه ، وهو خصم فيه ، وهو إليات الملك للعائب .

وعن أبي يوسف: أنه رجع عن هذا حين ابتلي بالقسفساء ووقف على أحسوال الناس، وقبال: إذا كيان المدعى عليه معروفًا بالاحتيال" والتزوير، ووقع في قلب القاضي أنه قصد الاحتيال" مبذا لينظل حق المدعى، لا تندفع الخصومة عنه مهذه المبتة؛

⁽١) مكذا في الأصل وف ومه وكان في ظ أ بالاقتعال

⁽٢) هكذا في الأصل وف وم، وكان في ظ. أبالاعتمال .

لأن مثل هذه الاحتيال" يوجد" فيما بن الناس، قالإنسان يأحد مال غيره غصبًا، ثم يندعه سراً إلى من يريد أن يوجد" فيما بن البلدة حتى يودعه علائية بشهادة الشهود حتى إذا حاء المالك، وأراد أن يشبت ملكه. فالمدعى عليه يقيم بينة على الإبذاع من العالب، ويدفع خصومة المالك بذلك، والمقاضى نصب باطراً للمسلمين، فينبعي أن ينظر في حق المدعى، وذلك بأن لا بانفت إلى بيئة المدعى عليه إن غرف بالاحتيال" والنزوير، ووقع في وأبه" أنه قصد بهذا الإضراء بالمدعى، وهذا الذي ذكونا في جواب ظاهر الرواية إذا عرف شهود صاحب إليد المودع باسمه ونسبه ووجهه.

فأما إذا قالوا: أودعه رجل لا نعرفه أصلاء فالقاسي لا يقبل شهادتهم، فلا فندفع خصومة الدعى عو صاحب اليد بالإجماع، أما على قول محمد. فلا بمها و قالوا تعرف الموذع بوسهه ولا نعرف باسمه وسمه لا تقلق الشهادة، ولا نتدفع، قصومة عنه عند صحمت، فهها أولى، وأما على قولهما الفلان مبده الشهادة لم يشت وصول المين إلى صاحب اليد من جهة غير المدعى بيئين، أجوار أذ يكون الدافع هو المدعى، وعلى هذا المتدبر لا تنافع الحصومة عن دى البد، فلا تندفع الخصومة عن دى البد

وإن قاترا، تعرف الودع بوجهد، والاندرة باسمه ونسبه، فعلى قول محمد: لا تقبل هذه الشهادة؛ لأن الخصوصة على دى اجد توجهت بظاهر بنده قالا تندفع عنه الحصوصة إلا بالقوائة على رجل بمكن تباعه ليكون تحريلا للخصوصة لا إنطالا، وثم توسد الحوائة على رجل بمكن اتباعه؛ لأن الغائب لا يعرف إلا بالاسم والنسب، هافا كنان المدعى لا يعرف تلودع بوجهه، والشهود لم يذكروا السمة ونسبه، لا تتحمل الخوائة، وعندهما: تقبل الشهادة؛ الأن حاحة صاحب البد إلى دفع الخصوصة عن تصمه، وإذا ثب أن يده ليست بيد ملك وخصوصة عن تصمل

⁽١) هكذا في الأصل وت بم، وكان في ظ. بالاضعال

⁽٢) مكدا في الأصل وم، وكايا في ظاوف " بوجه .

⁽٣) مكنة من في موكان في صوم والأصور: "الافتحال.

⁽٤) هافلة في في طام ، وكان في الأحمل: "قلمة"

ذات ههذا - الأنا علمنا أنا شيرن وصل إلى بدهماجت البدامل غير هذا المدعى مقيل، ومه عرق ما إداقال: الانعرج أصلا.

ولو قال الذي في يديه أودعتها رسل لا أعرفه، وقال السهود الردعة قلاتا بن اللان وكر الخصاف في أنت القاضي أل أدا القاصي لا يقبل هدوالتهادف ولا تنام الحصومة هن في اليده الأنا دعوى مدعى عنيه الإشاع مهما عبر مسحمحة لجمهالة المودع، والشهادة لا تضار مي نبر دعوى بالمهاد

ولم أقر الدعى أذار خلافقهما إليه، والمدعى لا يعرف عال خصومة بشهما الأبه تهما واقرار المدعى أنه والمق العلم إلى المدعى عابه من جهه عبر المدعى ينفين. وكشاما قرائهها شهود صدحت البدعني إقرار المدعى أنار حلا فعلها إليه اعتبارًا الإقوار الناب وإلى قابلان عبداً

ولو هال النهود المدس عبد العرف الودع باسمه ونتب و قا بعرفه و حهه ، فها ا مصل لم يذكره محمد رحمه الله ، وقد اختلف الشامخ فيه بعضهم قالو . الا يتدفع ، المتصومة عن دي البند ، خو و الذيكرين لدائم هو المدس ، وقال بعضهم ، سندم . وهكذا ذي مي كتاب الأقصاف الأرائة مي بعث الدامي هي هو مهد الاسم والنساك فين قال: الا ، ظهر أنه فير المودع ، وظهر بهذه البينة وصوله إلى يده من حهه عمر المدعى

ولو قال الذي في بدم أرد سبها فلان توجي معرد بدر مشهد مهوده تاريخلا أودعها إياد، طالعا من الايد إلى مذه الدر وعدم الموطقة بين الدعوى والشهادة، والاجتمال أن الدافع هو الدعى، ولو قال شهود مناجب الرف تعرف تؤوج بوجهه ومسه وتدييم تكان لانتهاده والانتفاع الحسومة أيضاء الايم أخبروا أن عبدهم سهاده، ولو يشهده لو خلا الشاهد الرغامة شهروق الانسان شدةً ما لم شهديه.

ولي تبهد شهر و صاحب البدأل فلاقًا فعهم السه و لم يقوله . رساطك فلاق أر قالون لا ندري في هي؟ ١/ فعت الخصورة عن دي البداء لانه قد ثبت البهاد الشهادة ألم وصل إليه مي جهة فلات وأن يده يساطة . ويدالنياية ليست بد حصومة ، وكذلك و

ذاة فاندافي فنا وكالدفن الأصل وفنارم الأفا تدليت سراء

ضهدو، على إثرار المناعل أنها لقالان، ولم يزيدوا على هذا، وذو الهديقول: قالان أودعنهما: المفعد الخصومة على ذي الهدة الأن إفرار دأنها لعلان بالنض دعواء الملك الناب

ولو ضهد شهود فني البدعلي إفرار المدعى أما فقلان، إلا أن صاحب البد لم يقل بعد ذلك أن قلالاً أودعنها، لم يذكر محمد هذا القصل أيضاً، قالود: وبحب أن تندفع الحصومة عن صاحب البدء لانه "أثبت وصول العبن إلى صاحب البدس جهة ملان، رفد طهر أيضاً بإقرار المدعى أن خصومة لمدعى كانت مع قلان، وبعد ذلك إن تحول ملك الرفيه إلى صاحب لليدينحول خصومة إليه، وما لا فلاء فلا تتحول خصومة إليه ماشك والاحتمال.

وإن أثر المدعى أنها كانت في يد فلان، ولكن قال: لا أدرى أ دومها إلى هذا أولا؟ أو سهد الشهر دعلى إفراد الدعى أنها كانت في يد قلان، ولا أدرى دفعها إليه فلان أم لا؟ وذو البديقول: دفعها إلى فلان، فلا خصومة بينهما ؛ الأنهمة الفقاعل أنها كانت في يد فلان، والأن ير هافي يد صاحب البد، ولم يعرف بدئات، فالظاهر أنها وصلب إلى يد، من جهه فلات ليثبت تصادفهما على وصولها إلى هذا من حهة فلان يحكم الطاهر، فيعتر إذا وثبت ذلك صريحًا.

وتو شهد شهرد صاحب الهدائم الفلان، ولم يشهدوا أن بلادً أودعها إياه ، فاتقاضي لابقيل هذه الشهادة الأنها قامت على إثبات الملك لعقائب، وصاحب المد ليس بخصم عنه في إنبات الملك لهم الأنه لا حاجة له إلى إبيات الملك لنشائب و إنفا حاجته إلى رصول العبن إلى يده من جهة ملان، والشهود الميشهدوا بدلك، والاشامع عنه الحمومة، ولو أقام المدعى بيئة في هذه المسائل على سبيل دفع بيئة صاحب البد أن صاحب البد ادعاها نصاحه، لم يعيل من صاحب البدينة على الإيداع أصلاد الله يشت بيئة المدعى إقرار ذي البد بكونه خصماً، فصاحب البديسمة على الإيداع تعدد دمك برياد إحراج نقسه عن المحسومة بعد ما علم كوته حصيماً، قلا ينبدر عليه ، ودقير في المنتفى مسألة ندل على أد المروع ينتصب خصيماً لعمدهي .

قال اخاكم أبو القصل: لم يرد بشواد: وكل فيها وكيلا لوكيل بالحصومة، وإقا أراد به الوكيل بالحفظ، والوكيل دافقظ النواع مع هذا جعله حصمًا بالمدعى، قالورد وقد دكو محمد رحمه الله مسألة في الخامع الدل على أد النودع بشصب خصصًا للمدعى.

وصورت : وسل مات وترك تلاث بدو وداراً و فذات النال ميهم و مقل واحده صحاء رجل و ادعى أن الدار له عمال الخاصر . عالت الدار لابينا، سات و تركها ميوالا في ولا خري فدال و للاف فالتسمة الدار سنة أتلاناً و وسفى كل واحد سها نصمه ، تم إنهما غابا، و أو دعالي نصيبهما ، وقال المدعى . هذه الدار كانت في بد أبيكم إلى أن م ات ، قصام الذار يبكم ، تم إن أخواك أو دعاك نصيبهما ، ولكن الداو لمي ، وأمام المدعى البية أن الدار دارد ، قبلت بينه ، وقعى بالدار فلمدعى ، وإن تت يتصادفهما كون بنى الدار وديعة في بد لاس الحاصر ، وبد المراح ليست بد خصوصه ، وليست الأمر

والوجه لممالة الجمع " أن كون الودع عبر خصم مي حق المدعى حبت إنه مودع لابهي كونه خصماً في حقه من وحه آخر ، الاترى أن من أودع صد إنسان شبئا، شوإن المودع وكل المودع بالحصوصة مي دلك الشيء، ثم فسمت ألبسة على الوكبيل المذي هو مودع، قبلت بست.

وفي مسأله الخامع ١ وجد ما يجعل الابن اختصر حصمًا في كل الدار ؛ لأنَّ

الدعوى في خفيقة على الميت، والدينة قامت عليه، وأحد الورقة بتصب خصمًا عن الميت، وعن سائر الورثة فيسا يدعى على الميت، بخلاف المسائل التي تقدم ذكرها في أول هذا الدوع؛ الأن هناك لم بوج، ما يوجب كون المدعى خصمًا من وجه أخر، وص حيث كونه مودعًا لم يصبح العسمًا.

وعايتصل بهذا النوع:

دواليد: أنها دار فالان، وأنه أسكنها وعها بشاه او و وأقام البية على ذلك، وقال يواليد: أنها دار فالان، وأنه أسكنها هذا الذي في يده وسلمها إليه. فلا حصومة بيهها الني في يد علّا داوه، وأنه أسكنها هذا الذي في يده وسلمها إليه. فلا حصومة بيهها الانه ينت وصول الدار إلى يد المدهى هنيه من جهم عانب على وجه لا يفيد الملك في الم وضعة الأن الإسكان و الإعاوة لانفيذ الملك في الرقبة، وإن شهد أن فلانا أشهدنا أن النار إليه أم لا، فكن علمنا أن المسكنا "هذا الذي هي في يديه الا وم يو منذ، فلا الدار إليه أم لا، فكن علمنا أن المار كانت في يد هذا الذي في بديه الو وم يو منذ، فلا الدار إليه أم الم في علمنا أن الشهادة بالاسكان والدار في بد السائل يوم الإسكان شهادة بالتسليم، خصر أن الشهادة بالمهاز ويلدار في يدى الموجوب له يوم يوم الإسكان شهادة بالتسليم، خصر فن الشهادة بالمهند وبلدار في يدى المهند من هذا المهند من هذا المهند من هذا المهند من هذا المهند المهند و كدار المهند في هذا المهند من هذا المهند المهنية و كدار المهند في هذا المهند أن الشهادة المهند و بعيد المهنية و كسائر المهند المهنية و كسائر المهند و كان المهند في هذا الدعل و هم عنه المهند و حدار المهند في هذا الوحل و هم عدا المهند المهنية و كسائر المهند و كان المهند في هم المهند و حدار المهند و كان المهند و كان المهند في هم المهند و حدار المهند في هم المهند و حدار المهند و كسائر المهند و كان المهند في هم المهند و حدار المهند و كسائر المهند و كان المهند و

ون شهدوا أن قاتاً أشهدا أبه أسكنها هذا الذي في بديه اندار اليوم، ولم نعلم بوم الإسكان أن الدار في يد من الموم، ولم نعلم بينه الإسكان أن الدار في يد من الخصومة بينهما أيث حتى بحصر الغائب الأنبو تمهدوا بالإسكان، والفيض ثابت تستمهوه له مماية، ولم يعرف نتبوت بده جهة أخرى مموى ما شهديه الشهره وهو الإسكان، في حال به على قلب علم على الإسكان، وهو معنى قول انشابح : إن الصفى إذا طهر عليم عقد يُحال به على الإسكان؛

صار كأنهم شهدوا بالإسكان والسليم، وهو بظير ما ذكر في كتاب الهنة لو أن و خلا في يدره عبيد ادعي أن ملاك وهب هذا العبد مين، وشهد الشهرد أن فلاتًا وهب هذا العبد مته والبريز بدواعلي مداه فالقاصي يقبل شهادتهم وبجعل كأنهم شهدوا للهبة مع القضى كفاحيت

والوالشهدوة أن قلالًا أشهدت أنه أسكتها هذا الدي في لديه الدوم، وينحن عست يوم الإشهبات أمها ليوتكون في يدانسكر، ولا في يدهفا الساكل، باركانت بي يدهلان، بعنورية إنسانا اخراء ومن هذا الوجه لا تنديع حصومة عن دي أنيد - لأن الشهود إنه شبهدوا بإسكاد وطراه الأذ الإسكاد إعايصح بالقيص من جهة المسكن، ولم يشبث القيضي من جهة للسكن، لا بالشهادة ولا بالمعايية و أدا بالشهادة فظاهر ، وأما بالعابية فالإن ما بيت من القيض المعاين للدي الدار في يديه تأبث من حيث الضاهر من جهته من شهره التالها ود أمها كانات في إنمام لا مارج يا فالمسكوم فككون هذه شابها دة بإسكان باطلالاً عيكون وحودها والعدو تبدرله

فإن قال الدعى في الوجه المتقدم، وهو ما إذا شهدوا أن وفراً أشهدنا أنه أسكما هِمَا الذِي في يديه الدار"؟، ولم يعلم يوم الإسكان أن الدار في بد من؟ أنا أقبم المبنة أن هذه الداوجوم الإشبهاد على الإسكان كان في يدي وجل أخر غير الدي أسهارهم على الإسكان. يريد بفلك إمصاد الإسكان حسى لا مغسرج الدي في ملامه الذار من أن يكوب خيصما للمدعىء فالقاضي لايضر مذه الشهادة

واختلفت عماره المشايح في تخريج الممألة ، فعباره بعصهم أنَّ المشهود له بالبدعي هذه الشهادة أو حصر . وأقام أا باء أن هذه الدار كالت في يلده ألا دفيو مه هذه البيئة ، والاستقص بداذي البداء الأنا يداذن المدائات معايث اقإذا كانا يدعلان بالعلك واجت ، فقل بداذي قبد . وإن كانت بدا فسيال، لا يحب تنص بدادي الباد، فلا يحب طفي يدومالسك، وإذا كانت هذه الله إذه لا نقبل من الله وادله في هذه الشبهادة، فلاك لانفيل من للدعى أولى، وعمارة معصهم أنه ليس عرص المدعى من هذه تشهادة إلياب

⁽¹¹ وفي الأصل أباطل لاد الإسكان إنا يصبح بالعلقي فيكور وجومع - أبلغ أن (١٤) وفي الأصل. الخار عن أنه يكون - فيلم سه فعل منام تعلم موم الإسكال السابليج

البدالغير المسكن؛ لأنه نيس مختصم عنه في إنسان البدله؛ وإنما غرضه تغي البيد عن الفسكل يوم الإشهاد من الإسكان، والشهادة على النفي لا تقبل

وحكى أن مشايخ بخارى سنفوا عن رجل الأعل أن أرض هذه خراكه واقام على هذه المستهم بعده خراكه واقام على على هذه السيفة و فاحت بعد بعد قد لها وقال على على هذه السيفة و فاحت الشيفة الأرض من شهادة على حربة الأرض من شهادة على حربة الأرض عن الأرض عن الأرض عن الأرض عن الأرض عن المسكر بوم الإشهاده فكانت هذه الشهادة قائمة على النفى و تطر إلى المقصود، فرحموا إلى فوا هذه الشهادة و أنا أخوا عند العربة النائية وجواب مسألة الحراج يشكل بالشهادة المقائمة على الإفلاس، وبها مقبولة ملا خلاف مع وجواب مسألة الحراج يشكل بالشهادة القائمة على الإفلاس، وبها مقبولة ملا خلاف مع أنه قامت على الفي و مؤلالي، ما هو المقصود.

۱۹۹۰۱ و می آخراد و عیسی من آبان تر جل دعی دار فی بدی رجم أب دارم، فقال اللذی می بدیه أن للانا أو عنیه، فقال اللدعی: قد کان بلان أو دعکه، ولکته و همها لك بعد دلك، أو با حکها، فإن الفاضی بستحله ، اللدی فی بایه الله را الله ما و همها فلان لك، ولا ماعها ملك بعد ما أو دعها ميك، فإن مكل من اليمن جمعه مصماً فيما قال، ألا تری أن اللاعی لو أقام بينه أن فاراناً ماعها من الذی می بده بعدما کان أو دعها إياه، فيلت بينه، و حمل الذي في بديه خصماً له، فكد إذا نكل عن اليمين.

غالدًا ولا يشبه هذا الوكاله، بصورتها: رجل أني رجلا، وقال: إن لعلان عبدك أنف درهم، وأنا وكمله في فيصها منك، وقال الدعى عليه مسدفت لفلان عبدي أبد درهم رديعة، إلا أمك لست بوكيل بي تبضها، فم يكن المدعى أن يحلفه على الوكامة، لأنه بدعى لغيره، وإعا استحنفه في الأول؛ الأنه ادعاء لنصب ، فادعى أن هذا انصبه، فيه.

۱۷۱۱۰ - رحل في بديه وديت نرحل، حسه رجل، وادعي نه وكسيل المودع بقيصها، وأقام على فلك بينه، وأقام الذي في بديه الرديمة بينة أن المودع قد آخرج هذا ص او كاف قست بينه، وكذا إدا أفام بينة أنا شهود الوكيل عيده. ۱۷۱۱ وفي موادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله: رجل في يديه دار ادعاها رجل، فأقام الذي في يديه الدارينة أن فلال النفائب ادعى هذه الدار، واستحقها من يده، ودفعها إليه الغاضي، ثم إن المستحق أجرها من لذى في يده، فيه لا يقبل منه هذه البيئه على ما ادعى، علن، فقال: لأنها في يديه، وهو لا يدفع من نفسه الخصومة منا.

والوجه في ذلك: أن صاحب البد فا قال: إن فحالة المانب ادعى هذه الدار، واستحقها من بده، فقد أقر أن بده يد حصومة في هذه الدار، مم يقوله: أحذها فلان منى، يريد إخراج نفسه عن الخصومة، فلا يصدق على ذلك: ولا يسمع يبيته عليه -والله أعلى-.

القسم الثاني

إذا وقعت الدعوى في العين بعد هلاكه: -

1910- قال محمد رحمه الله في الجامع أن وإذا كان العبد في يدى رجل وقد مات ، فجاء رجل وقال محمد رحمه الله في الجامع أن وإذا كان العبد كان وديعة في يديم من جهة قلان أو عاربة ، فإنه لا يندفع عنه الخصومة ، ويقفى القاضى المداعى .

قرق بين هذا وبينما إذا وقع الدعوى في العين حال فيام العيم، وداني المسألة بحالها، فإنه يندفع الخصولة عي ذي البدء والفرق: أن العين إذا كال فائمًا، فالدعوى يقع في العين بظاهر بده، فإن ظاهر البد يقع في العين والمدى عليه إلا ينتصب خصماً له في العين بظاهر بده، فإن ظاهر البد بدن على الدلاء إلا أنه يحتمل أنه لبس يد مثل، وبإقامة البيئة على أن العين وديمة عنده، ظهو أن يده لبست يد مثل، فيندفع عنه اخصصوصة، أما إذا كان الدين هائك فيندفع عنه اخصصوصة، أما إذا كان الدين هائك فالدعوى نقع في الدين، وحمل الدين الفحة؛ فالمدعى عليه ينتصب خصماً للمدعى فله نقم موجع الدعوب، وإن بقصه على موجع العاصب، وإن كان في يده ودعة لا شين أل ذمته لغيره، فلا تتحول العاصب، وإن

مإن قبل. كان يتمعى أن لا يقضى القاضى يقيمة العبد ههنا الآنه لا يمكن القصاء يضيمة العبد للمدعى إلا بعد الفضاء له يملك العبد - لأنه لا يجوز أن تكون فيمة العبد لإنسان، ومكون الثلث في هذا العبد لنهره، وقد تعذر الفضاء ههنا للمدعى بملك العبد على ذي البده لأن ما البد أثبت أنّا بده في العبد ليست بد ملك، وأن الملك في العبد لفغائب.

وهذا كما قال محمد رحمه عه في عبد في يدى وجل ذهبت عينه أو يده ، أو فتنت عينه ، أو نصحت بده ، أقام رجل مينة أن هذا العبد عبده ، وأواد أن يأخذ العبد ، وأن يضمن الذي العبد في يديه نصف فيمة العبد عبده ، وأداد أن يأخذ العبد به أن فلائا قد كان أوج هذا العبد في بديه نصف فيمة العبد ، فأنام الذي في يديه العبد به أن فرش اليد كان أوج هذا العبد إله فيما وهات العبي والبد ، وإن ادعى الأرش وينا في ذهبه الأمال لا يحكه القصاء بالأرض للسدى إلا بعد الفضاء بالأرض للسدى والمعد لغيره لأن الفضاء بعد المعد لغيره لأن القصاء الأرض بدل انفرف ، ولا بجوز أن يكون الطرف لإنسان والعبد لغيره ، ولا بجوز أن يكون الطرف لإنسان والعبد لغيره ، ولا بجوز أن يكون الطرف لإنسان والعبد لغيره ، ولا المقداء بالأرش ، كذا عبده الإناضاء العبدة الأن صاحب الهد أنس بده في العالم والمدر وقصاء بالأرش ، كذا

ظنا: اختلف عبارة المتنابخ في الحراب عن هذا الإشكال، فصارة وعصهم أن هذا الإشكال إغابت ألى إذا تعذر القصاء علمك تعبد للمدعى، كساني المسألة التي وقع الإشكال إغابت ألى إذا تعذر القصاء علمك تعبد للمدعى، كساني المسألة التي وقع الإشهاد أن يها، ووديعة مقبولة الأن العبد قائم في يده، وإغابتهب خصصاً هو يظاهر يده، فإذا تبت أن يده يد غيره ، اندفعت للخصوصة عنه، وتعدر القصاء بالأرش أبضاء لان الأرش لا بملك إلا بملك الأصل، أما هنا لم يتعدر وتعدر القصاء بملك العبد للمدعى، الأن يبد هلاك العبد للمدعى وإغابته بعد هلاك العبد غير مسموعة الآن بعد هلاك العبد غير مسموعة الآن بعد هلاك العبد غير مسموعة الأن بعد هلاك العبد غير بتصب خصصاً للمدعى، وإغاباتهب خصصاً للمدعى، وإغاباتهب حصاً له بذمته الأناد وعي فيمة العبد دينًا في قعته بعد هلاكه، وإذا لم يقبل بنق في البد

⁽۱) هکذا می ظاوم طط

⁽٢) هكفا في سبحة ، وفي بسبحه أخرى : الاستشهاد ..

صار وجودهذ، البينة والعدم بمنزلة .

وأو عدمت سة ذي البدر كان يقضي عدم علك العبد للمدعى، كذا هياء وعبارة بعضهم: هذا الإشكال إغابتاً في إذا تعذر الفضاء بحث العبد للمدعى، كما في المسألة التي وقع الإستشهاد بهاء لأن هناك تمفر القضاء يملك العبد للمدعروه لأن العبد حرأ فاثيره وقد ثبت منته ذي البد أن الملك في الحيد لنفائب ، فلو ففيننا بالحيد للمدعى و كان في هذا استحقاقي على الغائب، والاستحقاق على الغائب لا يجوز، وإذا تعذُّر الفضاء والعبد للمدعى تعفر القفياء مالعس الفائنة للمعاعى إذ يستحيل أن يكون العبد لإنسان و وتكول عيبه لأخرى وإفا تعقر الفضاء بالعين القائنة للمدعى تعفر الفضاء بالإرش لهاء أما في مسألتنا أمكن القضام بالعبد للمدعر، وإن ثبت بينة ذي البد أن العبد للغانب، فيكون القصاء بالعبد للمدعى قصاء على الغائب إلا أن الفصاء على الغائب إغا لا يحور إذا كان فيه استحقاق شيء على الغائب، وإيجاب شيء على الغائب، فأما إذا لم يكن فيه استحقاق شيء على الغانب، يجوز القضاء على الغانب؛ لأن العبد ميت، والميت لا عِكنَ أَنْ يَسْتَحَقُّ عَلَى الفَائِبِ، فَظَهِرَ الفَرقَ بِينَ الفَصِلَينَ مِن هذا الرجِم، وعبارة بعضهم لبس من ضرورة القضاء يقيمة العبد للمدعى القضاء بنك العبد للمدعى، إذ يحوز أن يكون العدد لإسبان ونفاه لغيرهم ألا تري إلى ما فال أصحبنا في رحل فال لغيره: بعث منك هذا العبد الذي في يديك بألف درجير، وفي عليك ألف درجير، فقال ذلك الرجل: " ما بعثه متر، وها اشتريته أنا، وأمّا يرىء فا تقول، لا علم لي به قط، عاقام المدحى بيئة على ذلك، وجب على المنكر نعن العبد، ولم يكن العبد ملكًا له.

وكذلك قالوا: في وجلين ادعى كل واحد منهما على رجل واحد أنى يعت منك عذا العبد بألف درهم، وكان الدعوى منهما في عبد واحد بعيد، وأنكر المدعى عليه البيع والشراء، فأثام كل واحد البينة على دعواه، ازم المدعى عليه '' أنفا درهم لكل واحد منهما ألف درهم، ولو كان وجوب البدل باعنبار العين، الوجب لك درهم بينهما، فعلم أن وجوب البدل لبس باعتبار العين، فلم يكن من ضرورة الفصاء بالفيمة التضاء بمك العدد، فأما من ضرورة الفضاء بالأرش للمدعى القصاء والعين الفائنة لمه .

⁽١) هكذا في الأصل، وكان في ظ. أكرم عنيه الماعي عنيه

و من صورورة الفضاء بالعين القائلة القيم، بكل العبد له، إذ يستحيل أن يكون كل العبد الإنسان وصبه بكون لآخر، وتعدر القضاء مكن العبد للمندعي، لأن قبه قصاء على الهاليم.

ته إدا قضى القاضى بالقيمة المدعى، وأخد المدعى الفيمة من الدعى عليه، حضو العاتب، وصدى المدعى عليه فيما كان الأعلى أن العبد كان عنده ودبعة، أو إجازة، أو رامنًا من جهنه، كان له أن برجع مما ضمى من القيمة على المانب الذي حضرر، وهذا الجواب لا يشكل في الرحن أن الوديمة؛ لأد المودع في فيض الوديمة عامل للمودع من كل وجه، فإن مفعة الحفظ عائدة إليه من كل، جه

والرئين في عن الرحن كالموره، وظهه الذلك غرم، يرجع بالغرم على العدول له والمرئين في عن الرحن كالموره، وظهه الذلك غرم، يرجع بالغرم على الحدول له والمرئين في عن الرحن كالمورد؛ لأن المستأجر في الإجازة الأن المستأجر في قبص السناجر عامل الفيه من كل وحد؛ لأنه قبصه ليستوفي منفعته وكان يحب أن لارجع بما فيمن على الأحو كالسنعم والمحسب، إلا أن الجواب عبه أن المستأجر في قبص المستأجر عمل المعمة أكر ؛ لأنه يحصل له الأحر، وإنه عن مال، بالسيعة المناف المنافحة وكان الرحجان حبب الأحر، واختمر قبض المستأجر المفعة، والعين حير من المعمة وفكان الرحجان حبب الأحر، فاحتمر قبض المستأجر وانعا للإجراس هذا الوجه، مخلاف ما إذ كان العباد في بذ هاحب العدد عارية أن عصب، حيث لا يرجع تا صمن على العنصب؛ لأن الفاصب في الفيض عامل للمسته من كل وجه، وكذاك المستعير في الفيض عامل للمسته عملاء وجه، لأن منعة كال واحد مهما حاصة العن كل وحم، ومن عمل لمسته عملاء وطفة علك عهدة، كان فرازا المهمة علية.

هذا إذا صدئل العائب صاحب ليد في إقراره أن العدد وصل إليه من حهته، فأما إذا تحليدهي إقراره أن العبد وصل إليه من جهة الغالب موجه من الرجوه التي دكرناها، فلا يجوح له على الغالب ما لم يقم البينة على ما ادعى من الإحارة الدلوديمة أو الرهن ه الأمادعي نصبه دياً على الغالب بسبب عس عمل له، والعالب يتكر ذلك . شا ۱۷۱ - ادهى عبداً فى بدى رجل، فضال المدعى عليه: هذا العبد وديعة فى يدى من جهة فلان، فضال المدعى - الله العبد وديعة فى يدى من جهة فلان، فضال المدعى - الله العبد إلى وأحضر علال حتى أقيم البية عنيه، فلان، وأقام العبد فى يد المدعى ، ثم جاء فلان، وأقام بينة أنه صده كان أودعه صاحب البذ، وأقام المدعى بينة أنه عبده، فالبيئة بيئة فلان؛ لأن فلانا أنبت الضمان بيئه محتما بالأحذ بغير حق، والمدعى ينفى ذلك، ولو كان العبد حبّ، وإلمان للقدعى ينفى ذلك، ولو كان العبد حبّ، ويقال لنعدعى: أقد البيئة عليه.

النسم النالث

إذا وتعت الدعوى في العبد بعد إباته:

1919 - عبد في يدى رجل أبق من يده جند رحل وادعى أنه عبد، وأقام على ذلك بيئة، وأقام صاحب البدوية على أنها ودوعة في يدي من جهة قالان، إلى أخر المسألة، قاطوب فيه كالجواب في فعيل الوت؛ لأن الإباق يوحب ضمان القيسة كالهلاك، وليقه الخصوب إذا أبن، فكل جواب ذكرناه في الموت، فهو اجتواب في كالهلاك، وليقه الخصوب إذا أبن، فكل جواب ذكرناه في الموت، فهو اجتواب في كالهلاك، تم في فصل الإباق إذا قصى القاضي يفيحة العبد للمدعى على الدى كان العبد في يديه، ثم عاد العبد من الإباق، ففي فصل الوديعة والإجارة والرهن يعرد على مفك الفائد، وفي الخصوب والعاربة يسود على ملك الذي كان ني يده الأن الملك في المصدرين إنها ينبت بمن كان قراراً المسان على الذي كان العبد في المصدرين إنها ينبت بمن كان قراراً القصيب قرار العبدمان على الذي كان العبد في يديه.

فإن قبل " كان يشغى أنا يؤمر الذي كان العدد في يديه يرد" العبد على الغائب في فصل الغصب والعارية " لأنه للأفر أنه غصب من الغائب أو استعار مند، فقد أفر أن رده واجب عليه، إلا أنه كان عاجزًا على الرد ما دام أبضًا، فإذا حاد إلى يده، وقدر على الرد لزمه الرد عليه، فهذا كما قالوا فيمن الشرى عبداً قد أقر أنه ملك الباتع، واستحق العبد

⁽۱۱ اومی الأصل وم: أوقوار"

⁽۱) رمی شنبرد

من يد انششرى بالبينة ، فهم إنه عدد إليه بسبب من أسباب الملك" إن كان بعد ما فضى انقاضى بعسخ البيع ، لزم المشترى ودائعت على البائع ، وإن كان قبل أن يقضى الفاضى معسخ البيع ، فإن الشترى يرد التمن على البائع إن كان قد وجع على البائع بالثمن .

فلناء الأمر كما فقت، إلا أن القاضي لم قضي على صاحب الله بالعبد للمدعى حين قضي عليه يقيمة العبد، فقد كذبه في إقواره أن عليه رد العبد عنور الغائب بسبب الغصب، وفيضاء القاضي بالعبد للمدعى في هذه الصورة تفيد ظاهرًا وباطفًا؛ لأن صاحب البدائق ولغصب من الغائب، أما ما أقر بالملك به، وليس من ضرورة الإقرال بالخصب من الغائب الإقرار باللك للغائب؛ لأن الإنسان كما يغصب من المالك يغصب من غير المالك، كالمودع والأب والوصى والخاصب، وإذا تصور من غير المالك لم يكن في زعبو صاحب البدأن العبد ملك العانب، وأن شهره للدهي شهره زور، ويتنع شاذ القصاءمها باللك الرسل للمدعى باطناء فتقذ القضاء ظاهرا وباطنا بالعبد للمدعورة وثبت تكذيب الشاخس المدعى في إقبرازه أناود العسندوا بب عليه ، والإقبرار بيطل منكسيت القاضي، مخلاف تلك المسألة؛ لأنَّ هناك النَّسري أفر علك العبد للنائم نصًّا، وكان في زعمه أن شهود للدعي شهود روزه وقعاقات على ملك مرسل، والقضاء مشهادة الزور في الأملاك المرساة لا ينفذ باطناء وإذا ليرينفذ قضاه القاضي باطنا تمة في زعم المُشرى، لم يصو المُشترى مكذبًا من حهة الفاضي فيما أفر من الملك للبائع بزعمه، فيقى إفراره صحيحًا كما كان، فوجب الردعلي البائع إذا وصل المشتري بحكم إفرازه، وزان مسالة الشرة من مساكنا أن فو افترى ولم يقرأ بالملك للبائع نصاء فهناك إذا عاد العبد إلى بدالمشتري يومًا من الدهر ، لا يؤمر بتسليمه إلى البائم.

القسم الرابع

إذا وقع الدعوى في العين بعد ما ذهب طرف من أطرافه وإذا وقعت الدعوى في الجارية بعد ما ولدت وماتث الجارية:

١٧١٠٧ - صورة الأول: هيد في يدي وجل، ذهب هيه عند،، فأقام رجل البينة

⁽¹⁾ وهكذا في ظوم، وكان في الأصل: "الملاحق وفي ف: "بسبب من الأسباب".

أنه عبده ، وأراد أخذ العبد ، وأن يصمن الدى في يديه العبد نصف فيمة العبد بدهاب العبر في بده ، فأنه ام الدى في بديه العبد بينة أن فيلانا أودعه فيل ذهاب سبته ، قيل خصومه بينهم ، لا في العبد ولا في الأرش حتى بحضر الغانب ، وفد مرا الوجه فيه .

1930- صورة تشانية: حارية في بدى رحل وثدت ولنا، وسائب الجارية، وأقام المتى الجارية، وأقام المتى كانت الجارية، وأقام المتى كانت الجارية المجارية المجارية المجارية المجارية المجارية المجارية المجارية المجارية المجارية المحتى بده المجارية المجارية المحتى بعضر العائب؛ المجارية المحتى بحضر العائب؛ المجارية المحتى بحضر العائب؛ المجارية المحتى بعضر العائب؛ المجارية المحتى بعض المحتى المحتى بعضر العائب؛ المحتى ال

قال محمد رحمه الله تغيب ذكر هذه المسألة: ولا يشبه الوقد في هذا أوش العين، وعلل مشان: لأن الولد يحوز أن يكون الإنسان، والجاربة لآحر، ولا يجوز أن تكون المجاربة لإنسان وأبغاربة لأحر، ولا يجوز أن تكون المجاربة لإنسان وأرض عين الآحر، وريده بهذا أن القاهدا، بلك الجاربة للمدعى عكن بدون الولد الأنه يتجوز أن تكون الحاربة لإنسان والولد الأخر، ألا ترى أن من أرسى بالى بطى الجاربة الإنسان، صحت الوصية، وكانت الجاربة للموصى، والولد للموصى المناف مرودة تعذر الفضاء بالجاربة المعاربة، ولا من ضرورة الفضاء بالولد، وكان يمنزله ما قو ادعى عبدين أحدهما عبر حولد من الأخر، وقد هلك أحدهما غير حولا من ضرورة الأحر، وقائم المناف بين المدعى، والمناف بين المدعى، والمناف في بدء للمدعى، والا يقضى عليه بقيمة ما هلك في بدء للمدعى، ولا يقضى المراف وأنام الأرض غير عكن، إذ لا ينصور أن يكون العبد لإنسان، وأرش عينه لأخر، وكان من طرورة تعلى العبد للمدعى بلون ضرورة تعلى العبد للمدعى بلون المراف غير عكن، إذ لا ينصور أن يكون العبد لإنسان، وأرش عينه لأخر، وكان من طرورة تعلى الغضاء بالدلا بنصور أن يكون العبد لإنسان، وأرش عينه لأخر، وكان من

فإذ قبل: من ضرورة القصاء بطلق منك الجارية بالبيئة السدعي القصاء بالولد للمدعىء ألا ترى أله من ادعى جارية في يشهد من منكا مطلقا، وأثبت ذلك بالسينة. ولها ولده فإنه يستحل الجارية مع الولده قدل أن من ضرورة القضاء يطفق ملك الحارية

⁽¹² هكذا في طرف م، وكان في الأصل: أوأنام الذي في يديه الحاربة أساكانت

المُستاعي بالبيئة القضاء بالولد للمدعى ، وإذا تعدر القصاء بالولد للمدعى ؛ لأنه أنيت توقه مودمًا في الولد ، يجب أن يتعفر القضاء بملك الجاوية المصاحي أيضًا.

قف . من ضرورة الشفاء بمطلق ملك الحارية للسدمي بالبينة القضاء بولدها للمدعى إليه كان الرائد في ملك المقضى عليه بالحارية من حيث الظاهر وفت القضاء بالجارية قائمًا إذا لم يكن في ملكه بأن كان ياع الولد، أو وهبه من غيره، فإنه يقضى بالجارية والمكه بأن كان ياع الولد، أو وهبه من غيره، فإنه يقضى بالولد، وعذا لأن القصاء بمطلق ملك الجارية إلا يكون فضاء بأولية المك، وإذا قضى للمدعى بأولية الملك في الجارية إلا أن القصاء الطلق بالملك في الجارية إلا يكون فضاء بأولية عبه بالجارية، لا في حو من يكون فضاء بأولية الملك، لا في حو من كان مقضيًا عبه بالجارية، لا في حو من ليك يكون فضاء بأولية الملك في الجارية في حو من كان مقضيًا عبه بالجارية، لا في حو من ليك يكون فضاء بأولية الملك في الجارية في حو من المنا بكون فضاء بأولية الملك في الجارية في حو من كان مقضيًا عبه بالجارية . لا في حو من

آلا تربى أن غير القصى عليه إذا ادعى الحارية بعد ذلك مذكا مطلقاً بسمع دعواه طنا والمصفى عنيه بالخارية من قامت طبه البينة بالجارية . أما من لم نقم عليه البينة بالجارية لا يكون مفضياً عليه بالخارية ، والذي صار الولد له بالبيع أو الهمة قبل القضاء بالجارية للمدعى تم يقم عيه البيئة بالجارية ، فلم يصر مفضياً عليه بالجارية ، فلا يظهر القصاه بأوكية المثل في الجارية للمدعى في حقه ، فالا يظهر تواقد من ملك المناص في حقه ، فشرصنا كون الولد في طلك القضى عليه بالخارية وقت القضاء بالخارية لصيرورة الولد مفضياً به من هذا الرجه .

إذا تبت هذا فنعول في مسالته : الولد ليمو في ملك القضى عليه بالخارية وقت الفضاء بالخارية لممدعى الأنه آتست الإيداع من القائب في الولاد ، فلم يش الولاد في ملكه من حيث الطاهر ، فأمكار الفصاء علك الأم دون الولاد - وانه أعلم-

المقسم الحامس

منهذاالنوعة

١٧١٠٩ - حاربه في يدي وجل قتلها عبد وحل، فأهر الذي الجاربه في يديه أسها الفلان الفائب أو دعها إباء، كان له أن يخاصم والي الحيد الجائق بالدقم أو الفداء، وهذا لأن الودع بسعب حصماً من الودع فيما يستحقه المودع والأنه أمر بالمنقط والحسومة فيما يستحق للمودع من حفظ الوديعة و فينتصب خصماً فيده ألا ترى لو عصب الوديعة من مناصب كان له أن يخاصب ويسترد الوديعة من يده وطريقة أن استرداد الوديعة من الماصب من بات الخفظ والوديعة مأمن بالخفظ، وقد دعع مولى العبد العباء الجدايم تم أخاه وحل السنة أن الخارمة كانت جاربته وأقام الذي أن كانت الجاربة في يديه أنها كانت وديعة عنده من جهة فلان، فالقاصى يقول المداعى ومادا تريد أخذ العد أو تريد الحد أيمه الحاربة و واغا حرمه الأن المدعى والماست أن الخاربة ملكه ظهر أن قالليد كان خاصبة أن الحد الماسب العدل كان خاصب العدل كان

قبان قال. أريد أخد عن العيد، فلا حصومة بشهمنا الأذ العيد الدفوع بالخناية بقوم مقام الجارية فرتمة في يدخى البد، وأقام ذو البد يبد على البد، ما كانه من وأو كانت الجارية فرتمة في يدخى البد، مقامها، البد يبد على الإيدع من العالب مهيكن ذو البد مصالاً له، فكذا إذا قام البد، عن دياً في وأن عال البد، عن دياً في الله تسبب عين كانت في بده، وعلى هذا لا تندفح الخصومة عن ذي البد، وبن أقام البيئة على الإيداع، وقد سراً علما من قبل، وإذا فضى نقسمة الجارية على دى البد، وأخذها المدعى من ذي البد، وأخذها المدعى من ذي علم البد، في حضو الغائب، وأثار دلوديمة أحد المدعى من فيمه البدة الله قام مقام مكام، ويرجع ذو البدعلى الغائب بالقسم للمدعى من فيمه المارية.

وثو أن الجنارية لم يفتلها العمد، ولكن قطع بدها، وددم العدد بالزه، والسائلة وحالها، لم يكن بنهما حصومة حلى يحضر الغالب، لا في الجارية والا في العبد، أما على بحدرية فطاهر، وأما في العبد لأن العبديدة البد، وكان كالأرش، ودكر، أم منى تعفر الفضاء والم الأصل تعفر الفضاء ولك الأرش حرائة أعلى-

النوع الثاني من هذا الفصل

أنابدعي المدعى مع دعوى الملك المطلق فعلا:

وهذا النوع بنفسم أنسامًا أيضًا: القسم الأول: أن يدعى على ذى البد بأن قال لذى البد: هذا العين ملكى، خصبته منى، أو قال: أودهته منك، أجرته منك، أو ما أشبه ذلك، وقال در البد: إنه لفلان الغائب، وصل إلى من بنه بجهته كذا على تحو ما ببننا، وفي هذا الوجه لا تندفع الخصومة من ذى البد.

فرق بينما إذا ادعى فعلا على ذى البد، وبينما إذا ادعى ملكاً مطلقاً، ولم يدّع الفعل على ذى البد، فإن حناك إذا أقيام فوالبد بينة على أنه لفلان الغائب، وصل إليه بوديعة، أو إجازة، أو ما أشبه ذلك، فإنه تندغم الحصومة عن ذى البد.

والفرق أن في دهوى الملك المطلق صناحب البد النصب خصماً بيده؛ لأن دهوى الملك المرسل لا يصحح إلا على ذي البد، فإنه تو ادعى داراً في يدى رحل، وليس في يده دار، لا تصح دهوا، فعلم أن في دعوى الملك للطلق صناحب البد إلا ينتصب خصماً اللهدوى إلى المحمودة وينه اللهدوى إلى المحمودة وينه الله ينتصب خصماً للمدوى إلى المحمودة وينه اللهدوى إلى المحمودة وإنها ليست بيد لغيره، فلا يكون خصماً، وبما أنام من البيئة أثبت أن يدويل فيره، وإنها ليست بيد خصوصة، إلفا هي يد حفط، أما في دعوى الفعل صناحب البد إلها يتصب خصصاً بدعوى الفعل عليه، وهو الغصب، لا بحكم البد، ألا ترى أن دهوى المعمب كما نصح على ذي البد يصح على غير ذي البد، حتى إن من ادعى على آخر أنه غصب عبد، وين أن بكون له وين أن بكون لغيرة، فلما غيره، يل فعلم وين أن بكون لغيره، وبهذه البيئة لا ينبون أن الفعل صاحب البد فعل غيره، يل فعلم مقصور عليه، وبهذه البيئة لا ينبون أن الفعل لم يكن موجوداً، فلهذا قال: الا تتدفع مقصور عليه، وبهذه البيئة لا ينبون أن الفعل لم يكن موجوداً، فلهذا قال: الا تتدفع مقصور عليه.

عبارة أنحرى في الفرق: أن بينة صاحب البدإنما تقبل إذا كان ببينته بعيل خيصومة فلدعي إلى غيره؛ أما إذا كان ببيته يبطل خصومته، فلا تقبل ببته؛ لأن البدللإسالة لا

⁽١) مكتا في م ، وكان في ظ: "قلناو ، وكان في الأصل: "ولنا" رفي ك: " قال".

إنا ثبت هذا فنقول: إذا وقع الدعوى في الخلف الطلق، والمدعى بديشه يذبت استحقاق ملك الرقبة، فإذا أقام ذو اليد البيئة أن الرقبة لغيره، وأن بده في الوقبة بد عيره، تتوجه الخصوصة على ذلك العبر، فستى فبلنا هذه الهمة، كان في هذا إسالة الخصوصة إلى غيره، وذلك صحيح.

أما إذا وقع الناعوى في القصب على صاحب البناء قالماعي ببيت لا بشت استحفاق الرقبة، وإغابتت وجوب الردعلي صاحب البدء فإن موجب الغصب وجوب الردعلي الغاصب، وظرد الواجب على الغاصب عا لا يمكن إحالته على غيره، فمني قبله هذه البينة، كان في هذا إيطال خصومة الدعى أصلا، وإنه لا يجوز.

توضيحه: أن الدصوى إذا وقع في الغصب، فالمدعى بدعى على صاحب البد فعله، وهذه الدعوى لا تصح على غيره، فلا يصح إحالته على عيره، أما الدعوى إذا وقعت في الخلك الملق، فالمدعى رقبة العين، وهذه الدعوى صحيحة على غيره، فيصح إحالته عليه.

عبارة أخرى للفرق: أن الدعوى إذا وقع من القعل على صاحب البد، عالم على وباحب البد، عالم على ببيئته يثبت على صاحب البد أخذاً منه، أو نبول عقد منه، وذلك كله يناقض دعواه أن ولانا أودعه وأما إذا وقع الدعوى من الملك الطلق، فالمدعى ببيئته يثبت ملك الرقبة المقسم، وذلك لا يناقض دعوى صاحب البد أن فلانا دقعه إليه بلواز أن يكون الشير عندا القصل، وقضى القاضى للمدعى بالعار، ثم حضر الغائب، وأنام بئة أب داره، عاد القصل، وقضى الفاضى للمدعى بالعار، ثم حضر الغائب، وأنام بئة أب داره، كان دقعها إلى صاحب البد وديعة، فالقاضى يقضى للذي حضر بالملك القطان على حضر لم يصر مقضيًا عليه بالقضاء على صاحب البد؛ لأن القضاء بالملك القطان على خضر لم يصر عمة ذي البد، وإلى "أ من حضر لا يدعى تلفى الملك من حمة ذي البد، وإلى "أ من كان ذو البد خصمًا عنه في الخلك، والذي حضر لا يدعى تلفى الملك من حمة ذي المهدى القضاء إلى المن عصمًا عن الذي حضر و كذلك ذو البدلم يكن خصمًا عن الذي حضر و هذات عدى القضاء إلى

⁽۱) وهي ۾: ''و سکان ''ولو'.

الذي خضر.

وكذلك لو أن صدحب البدلم يقم يبنه على ما ادعى ؟ لأن ما لا يقبل وجوده عشل عدمه أنه إن محمداً رحمه القاصح دعوى الغصب في العقو في هذا الفصل في المدوي في الملت المطبق لو إده قول محمد، وقبل : إده قول الكن، وكذلك فيما إدا وقع الدعوى في الملت المطبق لو لم يف حساحت المدامنة على ما ادعى من الإمداع وقبضي الشاخي ما المدامن لو حضر الخات، وأذام بينة على أن الدار دارده كان دومها إلى صاحب الهدوديمة ، واذام بينة على أو الدار دارده كان دومها إلى صاحب الهدوديمة ، واذام بينة على أو الدار دارده كان دومها إلى صاحب الهدوديمة ،

1911- قال: عبد في يدى رجل، أقام المهدينة أنه عند الذي هو في يدى وأنه أنافته وأنه عند الذي هو في يدى وأنه أنافته وأنه ما تحصره عن صاحب البداية أن عبد فلان أو دعه إيان فالقاضي يقضي بعثي الديد، ولا تنتفع الخصومة عن صاحب البداية على البيئة وإما لأن صاحب البدائنصب خصمة للمهد بدعوى الفعل عليه وهو الإعتاق، وفي مثل هذا لا يندم الخصومة عن صاحب البدالله بإقامة البيئة على الإيضاع من الغير وأو لأن بيئة سدعي أثبت يعتاق صاحب البدر وإعتاق عن بلدك للماحب البدر عني بنفض عليه بالعنق، وإن كان هو يجحد فللك عصمه الأن العبد يدعى العنق من جهة فتى البدر لا يثبت للماك لذى البدر عكان تقصيم بدئ البدر في رقيته لدى البدر وإن كان در البد مكراً و ثم إذا قصى بدئ الفاضي بهذا البيئة والا الفضى بدئ العبد لو حصر العالب، وأنام بيئة أنه هيده فإنه الا ينتفع بهذه البيئة والا در البد

فرق بين هذه المسألة وبين منا إذا ادعى رجل هبئا في بدى رجل ملكً مضفّاه وادعى أن صحب اليد غصب منه و رأقام على دنك بنه ، وأقام صاحب البدينة أن هذه العين ملك فلان أودعنيه، فيانه لا يندفع الحصومة عن ذي اليد بهذه البيئة، ويضصى للمدسى وبيته، فإن حضر والقالب معاررات، وأفاح بنه أن هذا العين المه أو ومع مناحب البدء والفاصى يقصى للذي حصر بذلك العن أنها داره قبلة بينته، وقصينا بالنار له.

و العرق من وجهان أحدهما أنّ البينة حجة شرعية، قبحب العمل بها ما لم يتضم ذلك يطلك بنة اتصل بها قصاء القاصي ؛ لأنّ لبية التي اتصل بها قضاء القاضي صارت حجة كاملة لترجع جهة العمدق فيها على حهة الكذب، فلا بيجرز الطالها.

إذا ثبت هذا، فنقول: في مسألة العنق لو قضينا للخانب بيبته، ثيطل البيئة التي أفامها العبد على العنني ضرورة؛ لأن المعنى لم بين محلا خدوث اللك قيه، فلو تضيينا مللك للغائب يظهر أن العش لم يكن، فيظهر بطلان تنت البينة ضرورت، وقد انصل بها القضاء، فلايجوز إبطالها، وهذا العني معدره في الملك الطلق، فإنا لو قضينا ببيدة العائب، لا يظهر بطلان تلك البينة، إذ لا يظهر أن الملك تع يكن ثابتًا للمدعى بالقصاء الأول: لأنَّ للحل يبقى محلا لحدوث الملك فيه لغير المدعى بعد ما ثبت للمدعى. ولعل كان الملك للمدعى، ثم حمار للغائب وقت إذامة البيئة، فلهذا افترق.

والثاني من الفرق: أن الفضاء بالعنق على ذي اليد فضاء على الناس كنافة، والقعماء بالملك المعلق على ذي البيد ليس بقيضياء على الناس كافية ، وبيسان ذلك من وجردنا أحدهمان أن العبد بالعنق يستحل رق للسمه والرق واحد في حق الناس أحمج الأبه محل الملك ، وإغا يختلف حكماً دختلاف سيم وسيب الرق لا يختلف. يل هو شير، واحد، وهو السبي الأول والولاية من فيف، ألا ترى أن الحكم المتعلق بالملك ببطل بنحديد سبب الملك، كاثر وبالعبب، فإنه إذا باع المشتري، ثم اشتراه لا ير د على البائم الأول يعيمه كان فيه ينمه والحكم التعلق بالرق يعوده آلا ترى لو حلف بعنق عسده، ثم ماعه ثم انستراه ثم حنث، عنق العبد، وإذا كان واحداً، وقضى القاضي به لمددعي، يتأوَّل" قضاء الناس أجمع الآنه واحداء فلاينصور مقضيًا به للمدخي فيحقه غير مقضى به في حق غيره مع كون الحجة حجة في حق الناس أجمع، والذلك إذا اختلف جاز أن بقضي للمدعى بما كان لزيد، ويبقى فيه ما كان لعمر وغير مفضى به.

والغاني: أن القضاء بالعنق قصاء بسقوط مائية المحل، وهذا لا يتصور أن يكون تُبِيًّا لَذِي البِّدُ وليس من ضرورة عدم الملك لذي البِّد أن لا يكون ثابًّا لغيره.

والثالث: أن العنق تعلل به أحكام متعدبة إلى الناس كافية من أهمية الشهادة، وثيوت الولايات وغير ذلك، فالنصب ذو البد خصمًا عن الناس كافة، وكان الفضاء على ذي البد فضاء على الناس كافة، فصار الغائب مغضبًا عبيه، والإنسان مني صار

(١) وقرر الأصل: ننادل

مة قبلًا عليه في حادثة لا ينصبون أن يصبير مقضيًا أحقى ننك احادثه أنها اللك الطلق م يتعنق به أحكام متحدية إلى الناس كافقه علم يكن القصاء به على ذي اليند فصاء على الناس كافقة فيقي العانب على عمود

والرابع: في دهون العنق حق الله تعانى، لأن حق الله تعالى بزداد بسبب المتقام برقامة الحيمة والإعاد والحدود والركاة الحج، ونهدا لا يحور استرقاق الحرير هاه الأن فيه إيطال حق فه تعالى ، وحسع الناس كالدئيل عن الله تعالى في زئيات حقوقه من حبث الهو عبيده كالورثة بتصب حصداً عن الباقين فيدنا بدعي على البت وله فكفه مناها ده بكون كللت ميهده الإعبار يتصب الخاض حصداً من المتقادة ويصير المناب المناب على الموارية من المناب ويمان المناب المناب المناب المناب المناب على المناب المناب والمان المناب والمناب عن المناب عن المناب على المناب على المناب على المناب المناب المناب المناب والمناب على المناب على المناب المناب

فضول: ترجيع من التدنياني أولى لوحهون: أحدهما: أن في مراعاة من التداهيات وفي مراعاة من التداهيات المالي من العدالي ومو صبرون له أهلا لدملك والشهادة، وفي مراعاة حالت المدينة مراعاة من والحد من والحد من والحد الحريفة والشائل التوجيد الرقية على المسلمة على الاستلامة وفي المدينة المعلق المسلمة على المسلمة من التعلق المالية المالية المسلمة على أن العالم المعلق الإسلامة ولم يوجد خلاف المسلمة ولم يوجد خلاف المسلمة على في البدة رائم بصر الغائب عقص عليه .

واستشهد محمد وحمدانه في الكتاب لإنشاح ساملاء فصل الاتري أن وجلا

⁽¹⁾وهي الأسري: أنها

لو ادعى عدلًا في درى رجل أنه عنده، وأنام النبية ملى دلك، وقصى القاصى له بالعبد، لم صاه رجل وأفك بهذا له عنده، فضلى الفاضى له العدد، وله كال الأول أنام البينة أنه عنده أعتقه، وقصلى القاسى لعدنه، تم حد أشر، وأنام بهذا أنه عبده، للمشخى بهينه، لأنا في الفعلى الأول الثامي لم يصر مقعبً عليه بهينة الأول، وفي الفصل التابي صال الذي دفعيًا عبه بهذه الأول على ما ذكرة.

الاندائة مدوهم، وهذا الذهر، حرد حدور على وأقام بينة الدولية أله عبده الشداه من الديائة مدووهم، الشداه من الديائة مدووهم، وهذا الذهر، وأقام مناجد البدلية ألم وللدعم للدول حيث فلان الاندائة وهو الليم المصرمة عن في البدلالان البدائة ميدعوي الدولية وهو الليم، وهو الليم المصدر حيدالله هذه الشائمة في الإلا وقر المدي في دعو ولفد الثمن وولم يدكر فيص محدر حيدالله هذه الشاعى و ولا في تنهدة شهود المدي، ولا تلك أن في هذه الصورة المنائمة في البدائل الدي تنهدة في الدين ولا الشراء الله وهو الم المدين المدين

ترصيحه النا فدهى يدعى عمد محوب للمسهد وهو لعرافي عدد ما الأفعال الواحلة في اللحة لا يتصور تحويلها إلى علوه فلا يقدر على تحويل هذه العصومة إلى حيره، فأما الااحم، الشراف والغيص منه، وقد شهد الشهو دياللم أو لقيض من دي البداء المدتى بحالم ها مدفع الحصومة على ذي ليد؟ لم بدكر مجمد هذا الخصاراتي مسألة العد، وقد الخلاص الشابخ فيه .

حائل الفاصل الإمام أبو الهيتم عن القصاء مثلالة أبل حازم وأبي سعيد البردعي وأبي طاهر الدائس وحمهم الله: أن خصومة تدفع عن دي الداء وعارهم من متديعت قالوال الانتدفع، وقد وقتع محمد وحمه الله عند المسألة في أحر دعوى الطامع أبي الدار في دات ما يكون الوجل فيه خصياً ، وما يتدفع عن نفسه، ونص أبي عد المص

⁽۱) وهي م النام .

عربي أمه تنديع الخصومه عرزوي المدائما هو مذهب القصاة كتلاثه ، يوجه يول القصاة أنَّ هُ عَوْيَ الشَّرَاءَ مِمَ الفَّيْصِ دُعُويَ المَلْكِ المُطلِّقِ، أَلا تَرَى أَنْ إعلامَهُ فَيِس بشرط لصفة البينة حتى إلى من قال لحيره: يعن مال عبداً بألف درهيو، وسلمته إلين، وأهام البينة على ذلك، قبعت بينه، وإن كان العبد مجهد لا الآنه أقام البيبة على البيع والتسليم، مكان دعوى النمن لا عيراء وهذا لأن الشراه بشبي بالصفنء وبعد اشهاءه لا يعي حتى تكول دعوي العقاب فلبت أنه دعوي معلق الملكء وحده الدعوي تتدفع عرر صاحب البدياحانة البديلي غبره

وجه قول غيرهم من المشابح من وجهيل. أحدهما: أن دعوى العقد الذكور وهو الشراديني معتبراء ولديصر كدعوي ملك مطلق ونهدا لايقصي الفاصي للمدعي والرواث للشصلف ولابرجع ساهة بعصهم همي المعصرة ولواحمر متزلة دعوي اللك لمفلى، لكان لأمر بمنزفه، لوجه الناني، أن المدعى بيته أنبت الفراء من بساحت البقاء وبيع فللحدة البدالعبد من الندعي إقرار من صاحب البد أن العبد علوائدية ، وأن البيع قد صم، وأن العبد صار مداكم للمسترى، فيصبر مناقضاً في دعوي الإيداع من العائب فإذا صارمتنا فهبالا يسمع دعواه الإيداع، ولا معتبر بالمنه بدون الدهوي، صفيار واصودها والعندم عنزلة . ولو العنديث البيمة على الإيدام، أليس أنه لا تنادفع الحصومه عراذي أليف كداههنان

مم إذا لم تندفع الحصومة عن صاحب البدفي هذه الممأنة على ما هو موضوع محمده وهو مالإفاذكر اللنصي غدالتمل والهربدكر فبص البيع والمريديد الشهود بغيص البيم أيصاء ووحب انقصاء بالعبد لمدعى الشراء، فقبل أنا يقصى القاصي لدعي الشراء بالعبد حضر الفرالد، ومبدئ بالبدويمة أقراله به، فإن القاصي بأمرادا البديدوم. العبد إلى القواله، فم يقضى بالعبد للذعبي الشراء على الثير لمم والا مكلف معاجي الشراء وعادة البينة على المقرق، أمَّا يؤمر صناحت ليد بدفع العبد إلى القرلة؛ لأنَّ الإفرار من حماحيه البدايكون الممها علاك للمشراء وحداني حاليانه بشعلكه ظاهراً وحكم بدعم فاعتبر إقراره في حق نفسه، فأمر بتسليم العمار إلى القوله، وأما لا يكلف مناعي الشراه إعادة السنة على المقر له في لأن دينته فيه صبحت ظاهرًا لكوم صباحث الله حصيك له من حيث الظاهراء واستحق هو القضاء بهذه البيئة ، فصاحب البداء قراره بربد إبطال البينة

الفائمة عليه. ومريد إيطال استحقاقه الفضاء بهذه ألبينة وفالا بقدر عليه، واعتبر إقرار صاحب البدقير عليه، واعتبر إقرار صاحب البدقا أقر بالملك للغائب والخمصرمة أبدا بالخصومة عن ذى البد، وهذا الأن صاحب البدقا أقر بالملك للغائب والخمصرمة أبدا تكون إلى الملك للغائب والخمصرمة أبدا تكون إلى الملك، فقد وأص الخصومة إليه، وصاو حاصل مسأنتا في حق المدعى كأن المدعى أقام البيئة على ذى البد، فقبل أن يركى شهرد، وقضى له بالعدد وكل ذوالبدر جلا بخصومة المدعى، ودفع العبد إليه، وهناك إذا زكيت الشهود، يقضى بالعبد للمدعى، ولا يكنب المدعى باعادة البيئة كذا ههنا، ويكون القصى عليه في هذه الصورة صاحب البد دون القبر له بمنزلة الوكيل عنه، والاجل مذا المحى ظراً بعض مشايخنا النوكيل ولمزومه من قبر حصم، وأبو حنيمة الا يرى ذلك، وليس الأمر كما طنوا؛ الأن أبا النوكيل ولمزومه من قبر حصم، وأبو حنيمة الا يرى ذلك، وليس الأمر كما طنوا؛ الأن أبا للإقرار بالملك، وكم من شيء بنبت حكماً والا بثبت قصداً، وأبدا يشبت حكماً للأقرار بالملك، وكم من شيء بنبت حكماً والا بثبت قصداً، فطهدا قصى الغاضى للمنافي على صحب البد من غير إعادة البينة، فإن قال الملاعى: أما أعيد البينة على المقر له، كان أبد المادى، وكنان المقصى عليه في هذه العدورة ذو البد لا المقرنة. المقبل ما إناقال المادى: لا أعيد البينة على المقر له، كان أبد ذلك، وكنان المقصى عليه في هذه العدورة ذو البد لا المقرنة.

والغرق: أن الملاعى إذا لم يرض بإعادة البيئة، لم ينف بقرار في اليلا في حق الملاعى، كيلا يلزمه إعادة البيئة، فكان رسود إفراره كمعلمه، ولو عدم مه البيئة، كان المقضى عليه ذو البدة لأن المبئة قامت عليه، وهو لم يكن وكيلا عن القرائه، فأم إذا قال فأن إذا أعيد البيئة، فقد رضى ينظلان ما قام على ذي البدس البيئة، فقفة إقرار دي البد على المدعى، وبثبت الملك للمقرقة في حق المدى، وصار المقضى عليه في هذه الحلة نقر له لا صاحب البد، قلم أن الفاصى الم يقص بالعبد للمدعى على الذي حضر حتى ألهام الذي حضر بيئه على المدعى أن العاص الم يقص بالعبد للمدعى على الله يحتم البيئة على الإيداع، قالنا بيئه، وقضينا بالعبد له، وأبطك بنة مدعى الشراء؛ لأن الذي حضر ألبت بيئته أن مدعى الشراء أقام البيئة على على المسلمة على على المسلمة على على المسلمة على المسلمة على المسلمة على المسلمة على المسلمة المسلمة على الشراء؛ لأن الذي حضر أذبت بيئته أن مدعى الشراء أقام البيئة على غير الخصم.

فإن قبل المنطق أن لا تقبل بينة الذي حضو على مدعى الشراء؛ لأن العبد في يد

الله ي حصر ، وهو البلد إذا أقام بيئة على أن ما في بدر ملكه ، لا نصل ببته ، لاستعداء هي. إقامة البينة ، لكون الطلك بابنا له بخاهر البدر.

قله . بينة الذي حصر عندنا لا تقبل لإثبات الملك لنمسه ، وإعانقبل لإنطال بينة مدعى لشراء والانقبل لإنطال بينة مدعى لشراء والأن الذي حضر بينة ينبت أن المدعى أقام البينة على غير الخصم، وبنة ذي البد على إبطال بينة المدعى مقبولة ، كما لو أقام ذو البد بينة أن شهو والمترى عبيد أر كما ، وما أشبه ذلك ، فإن أقام المدعى بيئة بعد ذلك على إفرار المران ، قبلت بيت ، وبقضى بالمبيد له والمحارج ، والمقبر له فو البيد ، والحيارج مع ذي البيد إذا أقيام البينة ، والحيارج ، ويقضى به على ذي البينة ، والحيارج ، ويقضى به على ذي

هذا إذا أقام المفر له بينة قبل القضاء للمندعي، فياما إذا أفيام ميية بعد القيضاء للمندعي، لكن مالينة التي قامت على صاحب البدء بأن لم يعد المدعى بينة على صاحب البدء قبلت بينته أيضًا، ويقصى له بالعباء على المدعى • لآن اللفرقة لم يصر مقضيًا عليه ، إنا المفضى عليه در البد على ما مر.

فإن قال مدعى الشراء : أما أفيم البينة على العراقه أن الحدد كان لصاحب البد، وأمن الشريته مد، فهذا على وجهين - إما أن أهاد البية بعد ما فصى القاضى لمذى حصر بييته ، أن قس ذلك، فيذا أعاد بعد القضاء لا نقبل بينه ؛ لأن المدعى صار مقضيًا عليه من جهة الذى حضر بينته أقامه عليه، ويت القضى عليه فيما صار مقضيًا عليه لا نقبل، وان أعاد قبل القضاء، فيلمن بينته، وقضى بالعبد له ؛ لأنه لم يصر مقضيًا عليه، فيشغى أن العمل بينته.

• إن فين: كيف نقبل بينة المدهى في هذه الصورة، وأن الملك فد ثبت له مقضاء التنافى، وكان مفيمًا البينة على إثبات ما هو نابت؟ قلنا: إنما قبلت بينته ليصبر القراله مقصبًا عليه يهذه البينة، فلا تغيل بينة المقراله بعدذلك على هذا المدعى، لا لإثبات الملك له مفصورةً بالبينة، الاثبات الملك، إنما قبلت للصير المقراله، قبلت، قالا نقس بينته بعد محتاجًا إلى البينة الإثبات الملك، إنما قبلت للصير المقراله مقضبًا عليه، قلا نقس بينته بعد ذلك على المدعى، كنا ههنا. فَمْ إِنْ مَحِمَنَا وَحِمَهُ اللهُ فَانَ فِي الْفُصِلِ الأَوْلَ. وَهُوْ مَا إِذَا لَمْ يَفْضَ لَقَاضَي بالعباء تُلَمَدُ فِي عَلَى الذَى حَضِرَ حَتَى أَفَامَ اللَّّى حَضِرَ مِينَهُ أَنْ العبد عبده كَانَ أُودِعُهُ مِنْ صحب إليف قبلنا بينه ، وفضينا بالعبد له، وأنطله بينة ما عن الشراء

حكى عن الفقية متحمد بن حامد : أنه كان يقول : بنيعي أن يقضى بالعبد بين الذي حضر وبين مدعى الشراء مصفان ، ووجه ذلك أن البدائين لدنى حضر في العبد غير معتبرة. ألا ثرى أن بيئه فيلت فيلي مدعى النبراء ، ونو كانت بده معتبرة ألا قبلت بيئه الأن بية ذي البد على دعوى الملك بيئه ، خصوصاً إذا كان ثمة بيئة تعادضها ، أو نقول معبارة أخرى العبد وإل ثلاث في يد لدى حصر حقيقة ، فهر في بد صاحب البد الأول حكماً ، ألا ثرى أن المدعى لا يكلف إعادة البيئة على الذي حصر ولو لا أنه جعل في احكم كأنه في يد نقتر قه ، وإلا يكلف إعادة البيئة ، فيثبت أن العبد إذا كان عي يدى الذي حصر حارجاً في العبد إلى الشراء ، وقد أدم كل واحد منهما البيئة على أن العبد أنه على أن العبد أنه على أن العبد أنه على أن العبد البدة على أن العبد أن يدفي النسان المبدؤ أن يدفي المبدؤ البدة على أن العبد أن العبد أن العبد البدة على أن العبد أن العبد أن العبد البدة على أن العبد أن أن العبد أ

وقيال العقيم محسد من حاصد: هيفا بلغين أدابس سيساعة كسب مسادة إلى محد دابن الحسن، واحمح علمه بمسألة يأتي دي ها بعد هذا -إن شاء الدنعالي وكسب في الجواب: أن الصحيح أن يقضى بالعبد بنيمة تصفان

حكى عن النبخ الإمام أمن نصر المستكار أنه كان بغول: إن شبحنا أبا أهيشم ما كان يحكى لنا الطعن بكلام ابن مساعدة في هذه المسائلة وإنما بحكى عاباتي بعد هذا -إذ شاء الله نعالى - وكان بغول: ساينهمي أن يكون في هذه المسائلة طعر؛ الأن أكثر سافي الباب أما بجمل الذي حصر خارجًا حكمًا، والمدعى خارج حقيقة مع هذا القصاد بيئة الذي حضر أولى، ويجوز أن يترجع أحد الخارجين على الاخر على ما عرف.

وبيان وجه الشرجيح ههنا: أن مدعى الشراء يسعى الاستحقاق من حهة صاحب الهدالأول، والذي حضر يدعى الاستحقاق على صاحب الهدالأول، ولهمنا أثبت الترجيح لبيئة المدى حضر الآل الدي يذعى الاستحقاق على صاحب البديشت بطلاك تصرف صاحب البديشت بطلاك

ونظير منا قالو في عند في بدى رحل. حاد رحل و أقام سه أنه عسده. ورته من أبيه، كانت بينة عدمي الشراء أولى ؛ لأنه يدعى الاستحقاق عنى العبد، وهذا بدعى الإسحقاق بن جهة الاب، كذاها.

فال: وإن كان مدعى الشراء أقام ضاعلاً و. حداً على الشراء من ذي البدد فأقر صاحب اليد أن المدد تقابل الغائب، أو دعنيه، وقبل أن يقيم ضاحداً أخر حصو فلان، وصلحي صاحب البد فيما أقر، أمر بتسميم العبد إلى الذي حصر حلى ما مر، ثم إن المدعى أقام شاعداً أخر على الشراء ففي بالمدان، ولا يكلف إعادة الشاعد الأول على اللي حضر و لأن إقامة الشاعد الأول على ذي البد صع من حيث الطاهر، واستحق الدي حضر و لأن إقامة الشاعد الأول على ذي البد صع من حيث الطاهر، واستحق فأثر الرقى الشعر للمقار له ، ويكون المقضى عبه صاحب البد، لا الذي حصود لأن فساعد الثاني مناهد الثاني الشعد الثاني مناهد الثاني الشاعد الثاني المساعد الثاني المناهد الثانية المناهد الثاني المناهد الثانية المناهد الثانية المناهد الثانية المناهد الأولى عن منفية المناهد الثانية الثانية الثانية المناهد ال

بيانه. أن الشاهد الآون أقام على من هو حصم من حيث الظاهر، وهو حده حب البد، والشاهد الذي أقام على الدى حفر، وأمكن أن يجعل الذي حفر عابدً للماحد البد، والشاهد الذي أقام على الدى حفر، وأمكن أن يجعل الذي حفر عابدًا للماحد البد، وساحب البد، وبعانا الذي حضر كالوكيل عن صاحب البد، أما لو ضممنا الشاهد الأول إلى المناهد الناني. لا يكن النضاء الأن الدى حضر مرض يخصومة صاحب البد، أما وضممنا الشاهد الذي تضر، عليما صحب الشاهد الثاني إلى البد، فلم مكن أن يحمل صاحب البد بها لندى حضر، عليما صحب الشاهد الثاني إلى الشاهد الأولى عليما صحب الشاهد الذي حضر، عليما الساهد على صاحب البد، ومنانا المقضى عليه صاحب البدلا لذي حضر، كذا مهنا

وما يعول محمد في لكتاب. إنه يعضى بشهادة الشنعاءين على وب لعمد أر دبه القضاء في حق الاحد والانتراع من مدم الافي حق الهاك، مدمل أنه ذكر معد هدا أن الذي حصر وهو القراله تو أقام البنة أن العبد عدم، قبلت بينته، ولو صار مفصيا عليه لما قبلت بينه .

ولو أن مدعى" الشراء لم يقم على صاحب البدعلي الشراء لا شاهلين، ولا شاهدًا واحدًا حتى أقر صناحب البيد أن مليًا عبد فيلان أودعنيه، فم حضو المفرقه، وصدَق صاحب البد فيما قال، ودفع العبد إليه، تم أقام اللاحي شهودًا على المفر له أن هذا العبد كان لصاحب البدأني اشتريته منه، وقضي القاصي بذلك، في يذكر صحمد رحمه الله هذا الفصور في الكتاب، قيل: يتبحر أد يكون الفضر عليه في هذه الصورة المُقرِ له 5 لأن إقرار صاحب البدقيل إقامة المدعى البية أصلا صحيح في حق المدعى، إذ ليس فيه إضرار بالمدعى ، قصح ، فصار الثابت بالإقرار كالمثابث بالبينة ، ولو ثبت بالبينة أن العبد للمقر له ، وقضى القاضي له بالعبد . ثير أقاء مدعى الشراء بينة أن العبد كان لصاحب البدء وأنه اشتراء منه، وقضى القاضي لمدعى الشراء، كان المفضى عليه المفرقة دون ذي البد، كنا ههنا، بخلاف القصل الأول والناني؛ لأن ثمة إقوار ذي البد لم يصح في حل المدعور أصيلاة لأنه لو صح بطار ما أقام المدعى من البيئة ، فتخمر ربه المدعى راعادة السنة، أما ههنا فيخلافه.

١٧١١٢ - قال محمد: في دار في بدي رحل. فأضّام رجل البينة أنساداره، اشتر اها من في البدء ونفذه التمور، وقيضر الدار، وأقام الذي في يعيه بينة أنها دار فلان أردعنيها ، فلا خصومة بيتهما ، وهي المسألة التي يشهد للقضاة الثلاثة في مسألة العبد ، ولولم يشهد شهود المدعى على قبص البيم، وباقي المسألة بحاله، لم تندفع الحصومة عن ذي البدء ويغضى الفاضي بالبيم عليه ، ويأمره يتسليمها إلى المدعى .

قال: ولو ادعى المشتري على صاحب اليد المشتري والقبض، وصداّته صاحب البيد في ذلك، ثم ادعى صباحب البيد أنها وديمة لفيلان، وأقيام البيية، فيلا خصوصة منهما؛ لأنَّ النابِت يتصادقهما كانتابت بالبينة، ولو نبث الشراء والفيض بالبينة، وبافي المسألة بحالهاء فدذكرنا أنه لا خصومة بينهماء مكدا إنا ثبت بالتصادق.

وأو ادعى المشتري على صباحب اليد الشراء بلون القبض، وصدقه صاحب اليد في ذلك، تم أقيام صباحب البيديينة على أنها وديمة عنده من جهة فلان، لا تندفع عنه الخصومة؛ لأنه لو ثبت التمراه بدون القبض بالبينة، وباقي المسألة بحالها، لا تندفير

⁽١) وكان في الأصل: ﴿ رُو أَنْ صَاحِبَ مِلْعَي الشَّوالِ

المصومة عن صاحب البد، فكذا إدا ثبت بالتصادق.

توضيح الفرق بيهما أن معديق صاحب البد المدعى في الشراء والفيض لا يناقض دعواء الإيداع من العاتب و خواز أنه اشتراها من صاحب البد، تم اجرها من الغائب، أو رهنها سه، أو ماضها سه، شم إن الغائب أو دعها من صاحب البد، وإذا لم يوجب ذلك تناقضا في دعواء الإيداع من الغائب، لا ينام ذلك سهاع دعوان الإيداع من الغائب، أما تصديق صاحب البد المدعى في الشراء يدون الغيض يناقض دعواء الإيداع من الغائب؛ لأن المفترى لا ينصور الإيداع من الغائب؛ لا ينصور الإيداع من الغائب؛

مكى هذا الفرق عن الفاضى الإسام أبي عدصم الدندري، لكن هذا الدرق إذا استقيم على قول محمد رحمه الله الأن وضع المسألة في الدار والتصرف في المقار قبل القبض غا لايجوز على فول محمد، أما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله: التصرف في المغار قبل القض حائز، فلا يستقيد عذا الفرق على قرابهما.

1911 - وإذا دعى داراً في يسى رجل أن سياسب البدو وبها منه أو أجرها منه أو رهنها منه أو تصدق بها عليه وأنه قبضها منه وأقام فو البدائية آنه دار فلان أو دهنها فيه لا لندفع عنه الخصوصة حكمًا ذكر محمد وحمه الله في الجامع أو دعها إياده فإنه الانتفاع عنه الخصوصة حكمًا ذكر محمد وحمه الله في الجامع أو المنطقة الثلاثة : أن ما ذكر في الكتاب أنه الا تدفع الخصوصة عن دى البد قول محمد في الرهن و الإجارة، فأمه في الهوة والصافة بنهي أن تندفع الخصوصة عن دى البدة الأن في الرهن و الإجارة الذي المنافقة وقم الأراغ عن حميم أحكمها، فإن من حكمها الرهن والإجارة الذي المامة القبض، وأنه لو عاد ولى بد الراهن أو الآجر بسقط حكم الرهن والإجارة الذي المام الفبض معتبراً عام في ناهية والصدفة وقع الفراغ من حكمها الأن لمرط صحتها أصل الفبض الإيامة الفبض، فإنها لو عادت إلى يد الواهب والمتعدق، الإيطال حكم أصل الفبض لا إلحامة الفبض، فإنها لو عادت إلى يد الواهب والمتعدق، الإيطال حكم أصل الفبض في فينها وحي الفعن.

ومن المشابح من قال: ما ذكر جواب الكل، وهو الطاهر، فإن محمداً رحمه الله

⁽۱۰ وقرف أهيرات

حمع بين الكل. وذكر عقيبها جواباً ، والظاهر أنه أراديه حواب الكل، ووحه ذلك أن ذا البد التصب خصصًا للمدعى بذهوى الفعل عليه، ولم يسقط اعتبار دعوى الفعل [إله] أن وإن استوهى أحكامه، ولم يصر مجرلة دعوى ملك مطلق، بدلين أنه لا يفشى للمدعى دار والدائمه عنقالاً ، ولا ترجع الباعة بعضهم على البعض، فيقى دعوى الفعل معتبراً ، ولا تنافع الخصومة عن صاحب البادراتيات الإيماع من الغائب.

الغسم الثاني من هذا النوع:

1919 - أن بدعى المنطق المعن على غير صاحب البد الصورمة الدعى عبدًا في يدى رجل أنه له الضريعة الدعى عبدًا في المكان وجل إنه كالجواب وما الإدارم والمال المعلى المكان المكان

وجه الاستحدال: أما مو دفعنا الخصومة عن صاحب البدامية يصبر ذلك سببًا للم جوب المدامية يصبر ذلك سببًا للم جوب الخدام على المغالب؛ لأن المدعى سبحه و شبت السرفة على و يقصى عبه بالفطح و لأنه طهر سرفته قبل أن وصل العبى إلى المالك، فأما إذا أم تصوم الخصومة عن دى المده وقضينا بالفوب فلمدعى و لا بجب الفطع على الغائب بعد ذلك، وإن ظهر سرفته؛ لأنه إنما يقدما وصل العبى إلى المالك، ويحمال بعره الحداما أمكن، عدم تنديع الخصومة عن ذي البدق على الخدامية على ذي البدية أثبت المدعى بعد ذلك المؤمرة على الغائب، ولا يازم الفائد و دفعت الخصومة عن ذي البدية أثبت المدعى بعد ذلك المؤمرة على الغائب، لا يازم الفائد و حداً.

١٧١١٥- وفي كنت ب العلل أيضًا. رحل ادعى ثوبًا في يدى رحل، أنه تربه

⁽¹⁾ منا اللفظ في الأصل وف: نفط.

⁽٧)وفي الأصور: المتصان

غصبه مع فلان الغالب، وأقام على ذلك يبته، وقال صاحب اليد. علان دليا، أودعنه، فلا خميسومة يسهما، وإناثم يفه صاحب البدائية على الإيدام.

١٧١١٦- وفي أنجامم أمن هذا الحسن. رجل ادعى داية في يدي رحل، وقال في دعوه " هذه المدانة كالبت دية فلان، وقد اشتراعها مم. وقال دو اليد " فلان رنك أودعيهاء فلا خصومة بنهماء وإناكم يقم ذو اليديية على دعواه: لأمهما تصادقا على أبايله بدعبيره، والمناعي عليه بدعل ذلك صايحًا، والدعو يدعل ذلك في غلب دعوى الشراء مه د لأن الشراء لا يصح إلا من صحب البدء فدعواه الشراء من الغائب إفرار منه بالبد فلغائب، والأي براها في بذعب مند البد، فالطاهر وصوفها إلى دي البد من جهه فلان، فعلم أن كون هذا البديد عيبره تبتت بتسابقهما، فاستغنى عن إنباته بالسنة .

عبدٌ في يديء وجل، أقام سة على ذي أنبد أيه عبد فلان، وأن فلالُ أعتفه، وأقام عمى ذلك بينة ، وأقاع صباحت لبديبة أن دلايًا ذلك أودعه إياه، بالقاضي لا يعضي ومنق العرف لأن العدد مع صاحب البد تصادفا على أنه ملك فلان ، وأن بنة العيد على العتل غير مقبولة علمه؛ لأن بينه على بعثل قامت على عيد حصيم؛ لأن صاحب اليد لبس بحصم على " القائب في دعوى العنق عليه، فصار وحود هذه البنة والعد برنيز لق. والكار الفاضي يقف العبده ويحول بيبه وبين صدحب البدء وهذا استحسال ، والفياس أذ لا يحوق

وحه القباس في ذلك " أن العدد فد أفر على نفسه بالوق، وبايه أفر أنه كان لفلان. علو وحب الحيلولة إفا وجدت إدا ثبت العنق بيذه الدنة ، وثم ينبت على ما ذكرنا .

وجمه الاستحماد أدافي فده البيلة شبتين أحدهمان العلقي، وذو البدائس محمده فيه، والأخر: قصر بد صاحب الله، وهو خصم في ذلك، وأحدهما مفصل عن الآخر ، لجواز أن يكون عبدًا، ولا يكون لصاحب البدحن إمساكه، فضل السنة فسا هو خصم هيه، وهو قصر يقت وإن؟ال لا بقبل فيما تيمي بخصم فيد، وهو العنقي. ونظير هذا ما أنو وكل: جبلا بنقل "المرأنه إلى موضع، فأضامت المرأة السينة أنه طفقها، والموكل عائب، فإنه يُقبل هذه اسبة في حق قصر بدالوكيل عن نقلها، للسعبي الذي ذكرنا، كفا ههنا، فلم يجعل دعوى العنق على الغائب في هذه المسألة دعوى على ذي البد، وفي المسألة التقدمة جعل القضاء بالعنق على ذي البد فضاء على الخائب، وجعل بو البد خصمًا على الغائب في الإنكار.

والقرق: أن في دعوى العنق على الغائب أمكن مراعاة الحقين مي فيه بعظال الحربة للعبد، بأن يقصر بد في العنق على الغائب أمكن مراعاة تعالى، حتى لا يستعمل قو الهربة للعبد، بأن يقصر بد في الهد عن العبد باعتبار حق الله تعالى، حتى لا يستعمل قو الهيد حواعلى في يعصر الغائب، وهو الملك حتى يعصر الغائب، وهيس في مراعاة الحقيم إبطال حتى العبد عي الحربة، بل عبه تأخير إلى أن يحضو العاتب، فيقيم البيئة عليه، فيقصى له بالعنق، قاما في دعوى العنق على في البد عني راعية جانب الملك ولم تجعل الغائب مقضى عديه، أدّى أأ إلى إيقال حق الله معالى، وحتى العبد في الحربة، فإنه برد وقيقًا بعد ما حكمتا بعنقه على في البد، بعجت لا يكته وأن العنق بعد داف، فتعاتر مراعاة الحقيق، ووجب مراعاة أحدهما، وكان مراعاة من الله تعلى أن العبد وبن بعجت لا يكته بين العبد وبن صاحب البدعي، وإنه قصد بهذا أن يريل صاحب البدعي نفسه حتى يستوثق منه المحتولا في هذه الدعوي، وإنه قصد بهذا أن يريل صاحب البدعي نفسه حتى يستوثق منه بكتيل حسبانة لحق الغائب، وإدا حضر الغائب، كلف الفاضي العبد إعادة البيئة ؟ لأن البيئة الأولى لم خق الغائب، وإدا حضر الغائب، كلف الفاضي العبد إعادة البيئة ؟ لأن البيئة الأولى لم نفسه مواها على ما مر، فإن أعاد كفي بعنقه وإلا دفع إلى مولاه.

وكذلك مو أقام العبد البيئة أنه عبد فلان العائب، وأنه أعطه، وأقام ذو البدينة أنه عبد فلان لإنسان أخر دفعه إليه وديعة، أو (حارة أو رحمًا، لا بغضى القاضي بعثه، وفي الحياولة قياس ومستحسان على ما مر، ولو زحم فو البدأيه عبد، فلاد العائب أودعه إياء، وقال العبد: كنت عبدًا له، إلا أنه أعنفني، أو قال طعيد: كنت عبدًا لفلان الآخر أعتفني، لا يقبل قول العبد في العنق، قوق بين هذا، ويبسما إذا قبال: أنا حرً الأصل

⁽١) حكةًا في طوف وم، وكان في الأصل: قو نعل:

⁽⁷⁾ هكذا في ظاء وكان في الأصل وف م أحري

حيث يقس قويه في دلك . والقرق أن العبد في دعوى الإعشاق أقر عني غلب بالمك والرق وودعي زرانه الإعشاق و فلايصلق إلا وجوية .

وفوله: أنّا حراً الأصل إلكار لهوات الملك والرق والهد على نفسه ، والشول قول الشكر في الشرع ، ألا ترى أن فلائا لو كان حاصراً ، وادسى أن العبد ملكه ، وقال العبد : أنا حر الأصل ، فالقول قوله ؛ لأن الأصل في الأدمى الحرية ، فكان منكراً ثهوت الملك ، وأبهد على نفسه ، ولو قال: كنت عبداً له إلا أنه أعتقني لا يقبل قوله ؛ لأنه (دعى روال الملك بعد أفريه ، كد هها

م لذ قبل في قوله : أنا حو الأصل ، يديمي أن يكون القول قول ذي طبد ؛ لأن الدسد في يدي في البند من حيث الحضقة ، وقول الإنسان فيسا في يد، مضول، ألا فرى أنه لو كان في يده قوت أو داخ، وقال في أنه لفلان ، وطريقه ما الذن

فند: نعم العرب في بدى في اليد حقيقة ، إلا إنا نطم بيقين أن ينده على العراد. حددته الأن يد ظلف على الأدمى بكون حائثة لام بحالله الان الأصل في الأدمى المقربة ، وإنها تنفى بد الغير ، فيكون القول فور، من كان أيد له في الأصل الا فول من كان في بنه في الحال، ختوب عرفته في يدوجل ، ثم رأيناه في مذى رجل أخراء وشارعا فيه، كان القول فول من كان العبد في الأصل له ، لا فول من له البد في إحال الأن نبقه بعدوت بله ، كذا ههنا .

والواقبال العمد. أنه حو الأصوب وأقام الذي في بديه بينة أنه عبيد فلان. أودعه مني، قضيت بنا" عبدًا لذلان، ودفعت إلى الذي هو فرارديه

قرق بين هذا، وبيتما بدا ادعى رجل هذا العبد ملكا مطلقاً، وأفام فو البدائيينة أنه عبد للان أردعه إياد، و نشاعت الخصومة عن دى البد، فإنه لا يصير العمد مقضيًا به الغائب، حتى لو حصر، وألكر أن يكون لعبدله، لا مترمه العبد، وههنا لو حضر الغائب، وأكمر أن يكون العديم، فرمه العدل.

و لعرف: وهو أن هناك تعبد في يدي دي البد حقيقة؛ لأنه عموك مرقوق "محل

٢٠) وفي ف. . قصيت له

٣٠) هڪدا تي هند ۽ هان جي لائينڙ وجياوم آ بيانوڪ .

اللبوات بداعيره عبياه وقدائت بداهماجب البدعية حقيقة وفسكنه حفظه وعلا حاجة الورائسات الملك للغائب فراحق في الهدائيمكنه الحفظ وواتما حاحة في الهداإلى معجه لمحقيها مة عوا نصمه ما ويحكته لذلك بإنساب وحمول العمل إليه مهن جهية الغالب واملا ضراورة إنى أسات الملك للعائب.

أما في مسألتنا الميشانية وي حربة الأصل صاريق بشنفيسه ، وزال عنه بدوي البداء لها من أن القول قوله قرر أما حر الأصل، والأو البد محتاج إلى إعادة بدا عليه ليمكنه وقياسة مبلاهم سأمرو بعد وهو الحفطاء ولايكنه إصلاة بده عليه إلا يعبد إنسات الملك فلغائب، قصار هذا مأموراً من جهة الغائب بإنبات الملك له؛ لأن الأمر بالشيء أمر به، ويما لابد لومنه ، فصار وكبلا عن الغائب في إثبات الملك له ، فالبينة الفائمة من ذي البد كالسنة القائمة من الغائب.

أما في نقك المتأله فلا حاجه إلى إنسات الملك للغائب، فقو تكن البينة العائمة من ذي البد كالبينة القائمة من لغائب، فيغضى باللك للغائب هيما، ولم يقض له حماك لهذا

وفي في أيضًا من هذه المسألة ، ويتما إذا ادعى رجل هذا العبد أنه له ، وأقام على ذالك سنة ، وأقام صاحب الدرسنة أنه عبد فلان أودعه ، فالقاصي لا يقصى ببينة المدعى ، فلم يعيمل إقامة البيئة على دي البند بالملك بمترلة إقامة البينة على المالك، وفي هذه لمسألة جعل إفامة البينة من ذي البدعلي رق العيد مجز لة إهامه البينة من المالث.

والمرق: وهو أن الودع خرص، فيما بــ: حق عليه، وإقامة البينة على رق العمد استبعقاق له، فصبح من المودع، وإقامه البينة من العبد استحقاق على المودع، ثلا تصبح عني الودع.

بيان هذا الكلام: أنَّ لمودع مأمور بالحفظ، فيملت ما يرحم إلى لحفظ، ولا يملك ما لاير حو إلى الحفيظ، والاستحفاق عليه نسس من الحفظ في سيء، فلا يكون ناف عام في ذلك، فأما الاستحقاق له من الحفط ، فيكون ماتبًا عنه في ذلك.

قال: ولو أفام ذر المدينة أن فلانًا أو دعه إباد، وقم يشهدو أنه له، لا يُنتخب إلى هذه الشبهادة. حتى لا يُعاد العمد إلى يده؛ لأن الفابت بهذه الدية مجرد الإيداع، والإنسان كما يودع ولده عند صديقه، وقد يطلب منه أن يحفظه، علم ينسك الرق مهدد

ولو أقام ذو البدينة أنه عبد ملان أوده مريات أو أحراه، أو رهمه منه، وأقام العمد سنة أنه حر الأصل، أم يقلت قط، لا يقضى بعنق العمد، كسالو أقام العمد البيئة على العنق العارض على الغالب على ما مراء وفي الحيلولة فياس واستحمال، كما بياً، فإذا حضر المفرك، وإن أعاد العد البيئة على أن حر الأصل، يقضى بكونه حر الأصل، وإن لم بعد بقى وفيفًا، والإيكلف المفركة إعادة البيئة أنه عدد؛ فا مرأك المودع خصم عنه في إنبات الملك خرجة إليه فيتها له الجمعة، فكأنه أنام البيئة لتصدر

فرق بين هذه المسألة، وبينما إذا ادعى العبد على صياحت البد أنه أعتقه، وقضى القاضى معتز العبد، وذا عنظم ويقضى القاضى معتز العبد، وذا عنظ لا يقصل مكومه عبداً، والعرق: أن هذا فند قصينا بعرق العبد على صياحب البد؛ لأن العبد اذعى العنق عليه، وبدا قضيه ملكان على العدم العبد على العدم العبد على العدم وذا العبد بعد وذو البدليس محمل في هذا، فلا يقصل ببينه، وبذا الم يغص مجربة مهدفها دعوى الرق من العالم،

۱۹۹۱۷ - قال محمد: رحل في يديد دو ، أقام رجل بيئة أنها داره ، اشتراها من عبد الله بألف درهم ، ونقده الثمن ، وقال ذو البدا أو اعبها عبد الله الذي يدكمي الشراه منه المؤلد لا حصومة بمهما حتى بحضر عبد لله ، ولا بخص الذي في يدله بيئة على ما الاعلى المدعى أقرأ بالملك للمبدالله ، والأعلى الاستحفاق عليه بالشراء ، والدعوى لا تسمع إلا بخصم ، وفو البدليس معصوله في ذلك .

تو صبيحه : أن الله عن يداعى نظى اللك من جهة عبد الله، وذو البد ليس بخصيم الصدانة في هذا العبر بعد مرافر به العدالة ، ألا برى أنه لو حصر عبد الله يؤمر بالتسليم إليه من غير بيئة ولا تجبره وإذا لم يكن حصف لعبد الله : كيف يكون خصصاً لم بدعى تلقى الثالث من جهدته؟ ولا ميشت وصول لدار إلى يد ذي المدمن عهدة عبد الله خصادتهما على ذلك من حيث الطاهر ؛ لأن الدعى لم ادعى الشر ممن عبد الله، فقد أمر أب كاف في بده ؛ لأن الشراء لا يضع إلا من صاحب البده وزو البدئا أفر بالإيداع من عبد الله، فقد أقر له بالبد ايضًا ؛ لأن الإبداع من عبد الله لا يتصور إلا معد أن يكون في يده، وإذا ثبت البد لعد الله بتصادفهما يثبت تصادفهما، عنى الوصول إلى يلد دى البد من حهة عبد الله من حيث الظاهر ؛ لأما لا سرف بنا تالثه فيها حتى تحيل وصولها إلى يد دى البد من يد ثالثة ، فذمين وصولها إلى يده من جهة عبد الله، مه ومنى وولنا: إنهما تسادفا على وصول هذا المين إلى يدفق البد من جهة عبد الله من حيث الظاهر.

وهذا بخلاف ما لو قال دو البد: أو دعنيها عسرو ركل عبد الله، حبت لا تنسط الخصومة ما لم يقم البينة عليه ؛ لأنه لم يثبت وصول عند الله إلى بده من حهة عبد الله برجه ما ؛ لأن الله على إلى حصل مقراً من حبث الظاهر بوصول الدار إلى بده من حهة عبد الله ما ادعى الشراء منه إلا أن صاحب البد كذبه في ذلك، وقال ، ما وصل إلى من حهة عبد عبد والم يثبت الوصول إلى بنه من جهته عسرو بإقرار ذي البد، الإمكار المدعى ذلك ، بحلاف ما محن قوم على ما يبذاً .

وإن قال المدعى للخاضى: حلف الذى من يديه الدار أن عبداته أو دعها إباء كسا قال، فاتقاضى بحلفه باله لقد أو دعك هذه الدار عبد الله، وفيه مع إشكال: أنه قبل قول الذى من يديه الدار من غرجين، والجُواب: يجود أن يحلف الإنسان على غن، مع غن فن البد لو صول الدار إلى يده من جهة عبدالله من حبث الظاهر مع احتمال أنها وصف إليه من جهة غاصب عصب الدار من عبدالله أو من جهة وكبل عبدالله، فيصع منه دعوى وصول الدار إليه من جهة غاصب عبدالله، أو من جهة وكبل عبدالله، البدلو أقر أنه وصل إلى بده من جهة غاصب غصبا من عبد الله، أو من جهة وكبله، وفو بينجلف إليه على ذلك، وقد ادعى على ذي البد معنى لو أقو مه يلزمه، فياذا أذكر بينجلف، فإن حيف قال عصومة بينها، وإن نكل جعله الفاضى خصمًا للمدعى إلا

فياد قبيل: بسيعي أن لا يحلقه القناضي: لأن اشتخليف بشرئب على دعوى صحيحة ، ودعوى المدعى أنها وصدت إلى صاحب اليدس جهة عير عبدالة بعد دعواه الشراء من عبدالله وقع فاسدًا ؛ لأنه بدعوى السراء من عبدالله صار مقراً بوصول إلى صناحي البد من جهة غير، الله، فيصور بدعوى الوصول من جهة غيره مشافضًا » والشافصة تمع صبحة الدعوى، فأمّا إفرار الدعى يوصول الدار من حهة عبدالله ، ثابت من حيث القاهر مع احتمال الوصول من جهة عبره ، فلا يصبر بدعوى الوصول من حهة الغير بعد ذلك متنافضًا ؛ لأنه ادعى ما هو الحتمل ، عصح دعواه ، ويترثب عليه الاستحلاف ، فلو أن القاضى حين استحلقه ، قال ، ما أودعسها عبدالله ، ولكن فال غصبتها من عبدالله ، وحلف على ذلك ، جعله القاضى حصمًا له ؛ لأنه متناقص في الدعوى من حيث إنه أدعى الإبداع أو لا ، تم الغيصب ؛ لأن الإيداع عبر الغيصب ، والشاقف لا يسمع كلامه ، فيجعل كأنه لم يوجد منه دعوى الوديعة ، ولا دعوى والتسافف ولو لم يوجد واحد مهما لكان القضى يجعله خصمًا ، فكذا ههنا .

قبل قبل "كيف بحدثه القاضى حصماً ههذا، وقد وصل الدار إلى بداء من جهة عبدالله بصادقهما طاهراً إلى بداء من جهة عبدالله بصادقهما طاهراً إلى الدار إليه من جهة عبدالله إلا أنهما اختلفا في جهة الوصول، ولا معتبر باختلاف جهة بعد الاتفاق على الأصل، كما في باب الإقرار إذا قال الرجل لفلان على ألف درهم من ترض، وقال المورق، لا بل هر من قصب، فالقاصى يقضى على المورالبالاف الفقاعلى المراشد الفقاعلى أصل الدعوى، واختلفا في الجهة، فكذلك على المقرآ" بالالف، المنها على أصل الدعوى، واختلفا في الجهة، فكذلك على الم

قلبا في مسألة الإفرار الكلامان حصلا من تنبي، فلا ينقض حدهما الأعرة الأن الإنسان لا يلك نقض كلام غيره إلا أن نقر أقر بوصول الألف إليه من جهة المفرطه فيكون القرل قول القرلة أندياي جهة وصل، فلهذا لا يصير والآالإقرار، وههنا الكلامان حصلا من واحد، والإنسان علك نقض كلامه، وبين الكلامين صافحة من حيث الظاهر، فينقض كل واحد سهما صاحبه، ويحمل كأنه لم يوجد منه دهوى الوعيمة، ولا دعرى النصب.

ونظير هذه المسألة، مسألة الوديعة إذا قال المودع: هلكت الوديعة، ثم قال: لا ، بل ودوتها، كان ضاهمً، وإن كان كل واحد من الامرين ثو كان لا بكون ضاهمًا؛ لأنه ثم بتست و حد منهما لكونه متنافضًا، فكذا ههنا لوينيت كل واحد من الأمرين، لمكان

⁽١) هيما تكوار المباوة

المناقضة، وجعل كأنه سكت ولم يَدُع واحداً مسما، ثم إذا جعله القاضى حصمًا للماقضة، وجعل كأنه سكت ولم يَدُع واحداً مسما، ثم إذا جعله الذي كانت هي يده و أواد أن يأخذها من المدعى حتى بعيد المدعى عليه البينة، لم يكن له ذلك و لأن المشترى من عبد الله صار مقضبًا به لما جعل القاضى صاحب اليد خصمًا لمندهى، وقصى عليه بيطلان يدد.

ولو قال الذي في بديه النار : أو دعنها عمرو وكين عبد الله الا تنافع الخصومة عنه ما ثم يقم البيئة عليه ، وقد ذكر نا وحد ذلك ، فإن أغام ذو البدية ، فشهدو أن عبد الله دمعها إلى حمود ، وقالوا الا نمرى دعمها عمرو إلى هذه الذي في بديه أم لا ؟ فهو خصم المدعى الأن المدعى الذا الذي الله الا دفع عبدالله إلى عسرو ، ولم ينبت دفع عمرو بهيذه البيئة ، فيإن قال الذي في ينبه الدار لتشاخى : عسرو ، ولم ينبت دفع عمرو بهيذه البيئة ، فيإن قال الذي في ينبه الدار لتشاخى : استحلف المدعى على ذلك ؟ لأن ألذي في يديه الدار ادعى عليه معنى أو أقر به بلزمه ، فإذا ألكر استحلف رجاء النكول ، ألا ترى يلديه الدار بدعوى المدعى على ذلك ؟ لأن ألا توى المدعى ادعى عليه معنى أو أقر به بلزمه ، فإذا ألكر استحلف رحاء النكول ، فلا عهنا ، ألذى الدار على البنات ، وهنا يستحلف الذي على العبر من كل وجه ، لأنه المدعى على العلم ؛ لأن مهنا المدعى استحلف على دفع عمرو الدار إلى ذي البداء ولا فعل للمدعى في ذلك ، وهناك ستحلف ذو البد على إبداع عبد الله الدار منه له المنار منه له الصال به وستحلف ذو البد على إبداع عبد الله الدار منه له المنار منه له الصال به وهنا المدعى في ذلك ، وهناك به منال المدول كان للاستحلاف على إبداع عبد الله الدار منه له المنار منه له الصال به وهنا المدول كان للاستحلف ذو البد على إبداع عبد الله الدار منه له المنار منه له الصال به وهنا المدول كان للاستحلف ذو البد على إبداع عبد الله الدار منه له المنار منه له المنار منه له المنال به وهنا المدول كان للاستحلاف على البنات ، كما لو ادعى أنه الشراء منه .

رنو أن الذي في يديه الدار أقام الجيئة أن عمر و أودعها إياد، وقالوا: لا مدري من دفعها إلى عمرو، وقال الذي في يديه الدار دفعها إلى عمرو وعند الله، فلا خصومة بنهما يثبت وصول الدار إلى ذي اليد من حهة غيره، وإنه كاف لدفع حصومة المدعى، ولا يمين على الذي في يديه الدار؛ لأنه أثبت ما ادعاء بالبينة، فهو نظير الودع إذا ادعى

⁽١) كذا في مطاء ومن نسخة أي تسخة الأصل: حلف

⁽٢) كذا في سط ، وفي نسيخة الأصل أي نسمة بغدادة حلفتاه .

الردُّ، وأثبته بالبينة، وهناك لا بمين على المودع، كذا ههما.

القسم الثالث من هذا النوع:

1914 - الخدعى إنا ادعى الفعل إلا أنه لم يسم فاعله ، بأن قال: هذا المين لى معرق منى ، أو قال: أخذ منى ، أو قال: غصب منى ، وأقام صاحب البد بينة على أن هذا المبن ودبعة في بدى من جهة قلان ، ففيسا إنا قال: غصب منى ، أخذ منى ، قند فع الخصوصة عن ذى البد بلا خلاف ؛ لأن دعوى الفعل على المجهول باطل، والتحق بالعدم، فيبقى هذا دعوى الملك المطلق، وفيسا إن قال: سرق منى ، القياس أن تندفع المعصوصة عن مساحب البدإذا أقام البيئة على منا ادعى وهو قبول منحسد، وفي الاستحسان الإستحسان .

وجه القياس ما ذكرنا أن دهوى القفل على الجهول باطل، فالتحق بالعدم، وصار كما لو قال: غصب منى أخذ منى، وللاستحمان وجهان: أحدهما: أن الخاصب له يد صحيحة، والسارق ليست له يد صحيحة، ألا ثرى أن السارق من الغاصب يقطع؛ لأنه أزال بدأ صحيحة والسارق من السارق لا يقطع؛ لأنه عازان بدأ صحيحة.

إذا ثبت هذاء فتقول: إذا ادعى اللدعى الغصب، فقد أقر بيد صحيحة لغيره فيه، و ذو البديبيت أثبت أنا ذلك البد للغائب، وأنا يده ليست بيد عصومة، بل هي يد حفظ على الغائب.

وإذا ادعى الله عن السرانة قسا أقر بهد صحيحة للغير في هذا العين ليضال بأنّ صاحب البد بينة أثبت أن تلك البد للغائب، فإن بده ليست بيد خصومة، وقد توجهت الخصومة على ذي البد بدعوى انفعى، فلذلك افترفاء هذا هو طريق العامة، وإنهاً " مشكل عندي.

الوجه انشاني: أن المدعى لا لم يُسمَ السارق، فه ذا بمنزلة تحيّن صباحب اليد للسرفة ، ونوعبه لذلك أليس آنه لا تندنع الخصومة عن ذي اليد؟ وإن أقام ذو البديينة على ما ادعى، فههد كذلك.

⁽¹⁾ وفي الأصل أله أ.

بران ما المأكلام؛ أن المدحى لم يسمَّ السائري احدَ مل أن السائري فو البشايلا أن الكدعي أواد الستر عليه انتدابًا إلى ما ندت الشرع إليه ، ويحتمل أنا السارق غيره إلا أنه الرجح احتمال كون ذو البد سارةً لوجهون: أحدمه: أن في حمله منارقًا احتيال تدهم الخياً • لأما إذا حمداه مبارعًا لا تندفع الخصوصة عند، ويقصى القاضي بالمين للمدعى • ويسألم العبن إليه ، فإذا ظهر السنارق بعد ذلك بيقين لا يقطم بده؛ لأبه إنما ظهر سرفته بعد وصول المبروق إلى المالك، ولو لم تجعله سار فانتدهم الخصومه عنه، ولا يفضي بالمبن للمدعى، ممنى ظهر السارق بعد دلك بيفين بفطع يده؛ لأنه ظهرات سراقته قبل ال يصل العين إلى المائك، فكان في جعله سارفًا احتيالاً لللوب، ونحق أمر ذبك مكان تعبيله سارقًا أولى من عبره، بخلاف ما إذ قال: أخذ مني، غصب مني، لأن هناك لبس هي تعيين ذي البيد حنيالا شرء الحد، إذ لم يتعلق به عشوبة سوى الصحاف، أما عي المرقة، فيخلافه على تحر ما بنًا.

الرجة الثاني " أن في تعين في البد مدر فا إيصال الحق إلى مستحقه ، بيانه : أن من عادة السارق أنه إذا سرق بنواريء ولا بخرج للحصومة خوفًا من القطع، فلو لم يعين صاحب البد سارفا لدفع الخصومة عنه، وللدعى لا يحد السارق على ما عليه عادة السراق، فلا يصل الذعلي إلى حقد، أمَّ إذا عبناه سارقًا، لا تندفع الخصومة عنه، فيصل الحل إلى المدعى، وتحين أمرها بإيصال الحفوق إلى أربابها، فكان تعيين دي البد سارقًا أولم يخلاف دعوى القصب والأخدم لأن همك لوالو يتعلل صاحب المدخاصيا والخذا لا يبطل حق القدعي، ودليس من عادة الغاصب والآحذ الانحنف، والتواري، بل من عادتهم الخروح المحصومة ، فبحد المدعى ، وبحاصم معه ، فلا يؤدي إلى إبطال من الدعى لو لم يجعل صاحب اليد غاصاً وأخاً، فلهذا الترق.

نوع أخرمن هذا الفصان

١٧١١٩ - فرم على اليوع من هذا الفصل إذا انتعى الدعى أن هذا حيده، وآفام عليه البينة، وقال صناحت البلد: هو عبد قلان أردعتيه، ولا بينة حتى لم مندفع الخصومة تنجره قوله على ما سراء ولو أن القاضي لم يقض للمدعي ببينته حنى حضو القراله ه وصدك صاحب اليد بسافال، ودفع العبد إلى المترفه، وقضى القاضى بالمدعى الباسك الساعل المباسك المسكن المدد المدد المدد المدد والما المترف المدد المد

وحكى القناضي أبو الهيئم عن القنصاة الفلالة: أنّ ما دكر من الحواب ليس مصحيح، والصحيح أميقضي بالعدين الدي حضر وبين المحي نصفان، ذال الفاضي أبو الهيئم رحمه الله: بلغنا أن ابن سماعة كثب إلى محمد بن الحسن رحمه الله في هذه المُسَالَة، فكتب إليه محمد: أنّ الصحيح أنه يقضي بالعبديهيمة.

قال الفاضى الإمام أبو الهينو رحمه الله الوالطعن في هذه الممالة أقوى من الطعن في مذه الممالة أقوى من الطعن في تلك الممالة الإبتصور حهنا؟ الأن في هذه الممالة كل واحد منهما يدعى ملك منهيا، فالإيكنا أن مقول: حقايد على المنك من جهة صاحب اليد، وذلك يدعى الملك لا من جهة صاحب اليد، فهو أولى، ثم إدا أقام المشر له بينة على دعراه، ومطلت بينة المدعى، فالقاضى يشول الممدعى، أعد بينك على الذي حصر والا فلاحق لك.

حرق بين هذه المسألة ، ويبسما تقدم وهو سا إذا ادعى المدعى الشيراء من صباحيه الله ، فإذا هنائك وإذا أدام الدى حضو بيئة على ما ادعى لا يكلف المدعى إعادة البيئة ، والفرق: أذ ههتا المدعى عربسحق القضاء بهذه البيئة على البنائت، بدليل أن ذا البدلو أفاع هذه البيئة ، يطل به استحقاق المدعى ، وإذا بطل استحقاقه يكلف إعادة البيئة ، بخلاف ما تقدم الأن هناك المدعى قد استحق القصاء مهده البيئة قطعاً على كل حال ، ألا أبي أن ذا البيئة على أنه ملك المقرله ، لا تندفع اختصومة عنه ، ولا ببطل به استحقاقه ، فكذا المقرلة إذا أنام هذه البيئة ، يبطل استحقاق المدعى ، فيهذا لا يكلف المدعى ، فيهذا لا يكلف المدعى إعامة البيئة أنباً .

و لو أن الضاضي مسمع من المدعى البيئة على الحبيد الذي في بديه، فلم يقض بشهادتهم حتى أفام للدعى في بديه العبديية، أنا دلالًا دقمه إليه، قان القاضي لا يقضى

⁽١) هكدافي الأصل وف وم، وكان في ظاء أبالماعي .

بشهاده شهود المدعى. وإن لو لقو الذير في دايه العبد على دلك حتى قصلي القاصي متهادا شهود المدعى. ثم أقام الذي في بديه العبد بينة أن فلاذًا دفعه إليه، فإن الفاضي لا منفث إني ذلك و وقضاءه ماض.

قرق بينما فين القصاء ويرسم حدالة صاف والمرق من وجود: أحدها: أن صاحب اليد صار مفضيًا عليه بالملك وافت في هذا العين نقضاء القاضي به للمدعوم. ودعوى الخصم لا نفيل. وهذا العني لا يشأي قبل القضاء.

الشامي: أن قبل انفضاء إنما قبديات صاحب البد على ما ادمى؛ لأنه بهذه الدينة يدمع الخصوصة عن نصبه ، وهذا المتن لا يشأني بحد الفصداء، لأن خصوصة قد النهت مقضاء الفاضي بالعبد المهدمي، فلا احدام هو إلى دفع الخصوصة عن نصبه

التالت: أن كوله مودها من جهة الغائب لا ينفي شواء الملاعي منه و إد ياحور أن بعث هوالوديمة من جهة صاحبها برجه من الوجود، لم إن تلاعي بشتري ذلك شه بعد ما يُنك، ديكون خصماً، فبعد العصاء لا ينتفي القصاء بالشك، وقبل القصاء لا يجرز القضاء بالشك، و تو حصر القراله، وأقام بنة على أن العدد له كان ودهم من صاحب البد، وذلك بعدما قصى لقاضي للمدعى، قبلت ببنته الأنه لم يصر طفسواً عليه الأن القضاء بلمدعى بالبيدة الأولى وقع من صاحب البد، لا على الدي حضر، قفيل بينة الدي حضر لهذا،

نوع أخر

مي مسائل الدفع في دعوى البيع والشراء:

۱۹۷۳ - في أدوب الفاضي الإواديقي عنى أبي الله يمت منك هذا العبد بكفاء والشائع محدد السع علما العبد بكفاء والشائع محدد السع علما المدعوبية على فاسراء فقال الدائع في دفع دعواء الشائع وددت على هذا العبد على فائك ليبة وصح صد دعوي هذا الدفع وصححت بيسه عبده ورعا صحح ت هذه الدعوى الأن الوازم بعد حرفا المربع عائما المنافعي الأن جالا المنافعية والمائمة المنافعية والمنافعية والمنافعية المنافعية المنافعية والمنافعية المنافعية والمنافعية وال

التناقض?

الابن ولم يعلم بما صنع الآب، الصغير من نفسه، وأشهد على ذلك شهوفا، وكبراً الابن ولم يعلم بما صنع الآب، شهران الآب باع تلت الدار من رجل، و سلسها إليه، تم وقال: الابن استأجر الدار من المشترى، ثم علم بما صنع الآب، فادعى الدار على المشترى، وقال: كان أبي اشترى هذه الدار من نفسه لى مي صغرى، وإنها ملكى، وأقام على ذلك ويتا، حقال المدعى عليه في دفع دعوى الدعى: إلى سنناقض في هذه الدعوى الأن المستجارك المدار منى إقرار أن الدار ليست لك، فالعواك بعد ذلك الدار لنفسك، يكون تناقضا، فهذه المسالة صارت واقعة الفنوى، وقد اختلفت أجوبة المفسيين في هذا، والصحيح أن هذا لا يصلح دفعاً لدعوى المدعى، ودهوى المدعى صحيحة، وإن ثبت التناقض منه، إلا أن هذا التاقض عبد المبلوغ، قلا يعرف الإين كون الناو ملكاً ب، فيقل صحة للمبتبر، وعسى لا يعلمه بعد البلوغ، قلا يعرف الإين كون الناو ملكاً ب، فيقل صحة بيع الأب معد ذلك، فيقدم على استشجار الناو من المشترى ظنا منه أن الدار ملك المبتبري، وفي الحقيقة الدار ملك، تم بعد ذلك يعلم ما صنع الآب، وكون الدار على كان فيدعيها، فهو معنى قولنا أن هذا الناهي فيما طريقه طريق الحقاء (والتنافض في منا لا يقد عربة المدارية، والتنافض في عنا المية عربة المناء (والتنافض في عنه لا يعم صحة الدعوى.

آلا ترى أن المرأة إذا احتلعت من زوجها على صال، ودقعت المال إليه ، لم إنها ادعت أن روجها كال بنية فيلت يبتها ، ولها ادعت أن روجها كال طلاع، وأقامت على ذلك يبنة فيلت يبتها ، ولها أن تسترد بدل الحلع ، وقد صارت متناقضة ، فإن إفعامها على الحلع إفوار منها بفيام النكاح ، فتصبر بلحوى وقوع النلات فيل ذلك مناقصة ، ولكن قبلت ، لأنها تناقض فيما طريقه طويق الحفاء ؛ لأن الزوج يستبد بإيقاع الثلاث ، فلمل أوقع الثلاث ، ولم نعلم للم أة بذلك ، فاقدت على الخلع ظناً منها أن النكاح قائم ، ثم علمت بعد الخلع بوقع النلاث سابقاً على الحلم ، فادعت ذلك .

وكذلك إذا أعنق الرجل عمده على مال، ودفع العمد المال إلى الولى، ثم إن العبد ادعى بعد ذلك أن المولى كان أعتف قبل ذلك، وأقام البيئة عليه، قبلت بيئته، وله أن بسفره بلل العتن، وفد صار متناقضًا مع هذا قبلت بيئته، لأن هذا تأكف فيما طريقه طريق اخفة الله؟ لأن المولى بسند بإيقاع العلق على نحو ما يبنا في مساله أخرمع ، الله: من مسائدًا

۱۷۹۲۷ - (و می احتاوی النسقی ، سئل عماً رادعی داراً فی بادی وجل آنها داره الشراها می دلارا و وسا صب البد بدعی اغتراه می فلان خلک آینداً، ولکن تاریخ اطارح مستی، و آفاع البید، فقال صاحب لید می وقع دموی احارج آن دعواه منطل می قبل آن شراء بذلك التاریخ وقع ماطلا؛ لأن الدار كانت رها فی ذلك الوقت من جهه فیلان الدی اد عبا فی ذلك مرابع عبر می به و بطله، فله یعمد ضراءه ما الدی اد عبا فلان مرابع، و مساوی لا استی شراءی الدار کانت الدی می با کان شراءی در در باید شراه کان شراءی در اینا فلان افران افران افران و ابطله، فله یعمد ضراءه، وصلح الدار کان لا حق شدی البد فی دار بعد ما فلان افران افران و ابطاء، فکیف یعمد دعسوی الرامن، وهذا الحسوات صحیح، وله علی السمام ادار نال.

الثانية: أن بيع المرهون عمقه بوصف الصحة فسما من الراهن والمنشري، وأبس المراتين عن الفسخ.

الفالغة: أنه لما أقر يفكاك الرهي، فقد أقر بنفاد البيع السبق، لأن البيع كان معقداً بوحيم، المدحة ويما بين الراهن والمشتري، لكن امشع النفاد في حل سرتهن لحقه، هؤذا بعد الرهن فقد ذلك البيع في حق الماس كافة أ¹⁹.

۱۹۹۳ - وهي "مجموع النواول": وجل ادعى على أخر آنه اشترى مني ساوية صفتها كذا كذا درها ، وقبصها واستهلاكها، ووجب عليه أداء هذا طلمي إلى وهو قد أفر غذلك، وشهد الشهود على المدعى عليه بذلك مدر إنكاره، وقال المدعى عليه في دفع دعواء. أنه مبطل في دعوى الاستهلاك؛ لأن الجارية فائمة، ومي في بلد شذا في بد فلان، وأمام شهراً شهدوا أثار إشعا حية فائمة في طد ندا، مل يصبر ذلك دفعًا لشعوى المدعى، قال: لا، وطول الكلام في بيان العدة، والمريضح لنا وجهها.

الوحه في نفك أنا الاستهجاك أمر رائد في مطاقبة البائح لمشتري بالقمن، وسموه

⁽١) ما بن المعرفين ما تطامي الأصلي، أتيت من المغال.

⁽²⁾ ما بن المفرقين سائط من الأصور و أنت ومن أمط أ.

القمض يكمل، أكثر منافيه أنَّا دعوى الاستهلاك قد بطن بني دعوى القبض، وإنه كالم. في الطالبة بالثمن

١٩٦٣٩ - ادعى داراً في يدى رجل شراء من رجل آخر بشرائطه ، فقال المدعى عليه في دفع دعوى الدعى; فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى: إلى كنت الشريت عده الدار من هذا المدعى، فقال المدعى في دفع دعوى المدعى عليه ، فيدا دفع صحيح ، وكذلك لو كان المدعى من الابتداء ادعى الدار على صحب البد ملك مطلقاً ، وقال المدعى عليه في دفع دعواه : أنى كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى ، فين دفع دعوى المدعى فيه : قد كنّا أقلة البيع الذي جرى بينه ، وبين هذا المدعى عليه ، كان هذا دفعاً صحيحاً .

و كالفائك إذا قبال المُفاعي في دفع دهنوى المدعى عليه : إنك قبد أقررت أبك منا اشتريتها مني، كان مقا دفعًا صحيحًا .

نوع أختر

في الدفع في دعوى الميراث:

1917 مرجل الأعلى داراً في يدي رجل، أنها كانت الأبيه فلان، مات وتركيها مبر الآله، وألا أنها كانت الأبيه فلان، مات وتركيها مبر الآله، وألا أنها كانت الأبيه فلان، مات وتركيها في دقع دعوى المدعى أن أيا هذا المدعى أقر قي حال حياته أن هده النام البست له، فهذا يبطل شهادة شهود المدعى، هكذا ذكر محمد رحمه الله في أخر الجامع الكبير، وهذا الأن حاجة قراوت إلى إثبات الملك فورته في الدار منذ موته حتى بخامه فيها إراكًا، وقد ثبت بنة اللهى عليه إقرار المورث ألى النار فيست له، وإقرار المورث بهذه العمقة يمنع المرارث عن دعوى الملك العسم بعد ذلك، وسنع الوارث عن دعوى الملك المطلق المرئة عدد هوته.

وكفلك لو شهد شهو د الهدمي عليه آن الوارث أفر قبل موت المروث أو بعد موقه. أنها لم تكن لأبيه ، كنان ذلك دمعًا لبينة الوارث؛ فا ذكرنا أن حاجة الراوت إلى إثبات المنك لهمورت عند موقعه وكان مدحية أنها كانت لأبيه يوم الموت، وهد ثبت بينة الدعي عليه إقرار الوارث أمهالم تكن لأبيف فجده التنافص.

و كفائك أو شهد شهود المدعى عليه على إقرار الوارث، أن أباه صات، والدار السبت أنه، كنال دالك دوماً لسنة الوارث، وأما إذ قال شهود المدعى عليه، إنا الوارث قال، حال أبي والدار ليسب له «الأنه وحيه أي في حياته وصحت» أو بالحهة حي في حياته وصحته المركى ذلك دفعً لينه الدعى، الأن الديث بالينة العادلة كالنابث عيالًا

وتو عياية إقرار الوارث، أن أباء منه وهذه لنار نيست لده لأنه وهنها في أو باعها مني من سال سياته وصحته السادي المراث من الأب بعد دلك السع دعوى الميراث منه الأن التوفيق بين الكلامين عكن الأنه يكته أن بشول : جمعد في الهسة والسيع وعجزت عن إثباته بالبينة فيهي الغار على ملك الأب ظاهرة وصار مبرالًا لي عنه ظاهران وقد مراجبين مفافق كتاب الشهادات

توصيح "أما فكرنا: أنا الكلام يتم باحره، وإذا وصل بضوله: مات أبي والدار فيست له فوله والأنه يادها من عدمه أنه ما يرد بأول الكلام على مدارا الأما من الأصل، فيمكنه دعوى الميرات بعد ذلك ، مخلاف ما إذا على: ليس لأبي، وسكنت؛ لأن طاهر هذا الكلام يوجب غلى اللك للأب في من الأصل، ذلا يكنه دعوى غيوات بعد ذلك.

الا ۱۹۱۳ واز في يشي رجل، جده رجل، وادعى أن أده مات، وتوك هذه الدار في يديه و فاحد هذا الرجل هذه عبراً لله و واقام بنة و وشهدوا أن أده مات، وهذه الدار في يديه و فأحد هذا الرجل هذه الله و من توكته بعد وهاته ، أو شهدوا أن هذا الرجل أحد هذه الدار من أت هذا الدعى حدل حدالته و إقام دو لهد البيعة أن لوارث أو أبود أقر أن الدار لبست لله ها عاماسي يعصل بدفع القار إلى الوارث و الأورث أن الدار لبست نه لو كان معايدًا بنفائيس و فذيت لا ينمه من إثبات الأحد بطريق العصب من يعده على ذي السده والمعنى في ذلك أن الجدم من الكاد بين عكن منا يقول الوارث: قد أفرارت أن الدار لبست الأمن، وإقاعى المدرولة أن دائد هدسها من أبيء طرمه الرد بعد وفاة أي عالى شاكان أولومه الرده الدورات أن الدار البست الأمن، وإقاعى المدرولة أن عالى شاكان أولومه الرده الدورات أن الدار البست الأمن، وإقاعى

⁹⁹ هكدا في الأصل وف رب، وقال في ط. موضح

¹¹⁾ونورم النابلوسة

على أبي حال حياته؛ لأبي قائم مفام أبي في حياته ، فصار استحقاق هذه الذار ميراثاً. لي ، فإذ أمكه الجمع بسهما لم يكي بينة ذي اليد مبطئة بينة الملاعي .

1911 - ادعث الرأة على ورنة روجها المهر والميراث، فقالت الورثة في ديج دعواها الميراث: إن أباتا قد حرامها على نفسه قبل مونه سنتس، قالت. هي في دفع دعواهم: إن الزوج أثر في مرض الموت أني خلال عليه، عبدًا دعم صحيح.

۱۷۱۲۸ - ادعى داراً في بدي رجل سيرانًا عن أبسه، وأقيام المناعى عليه بينة أنه اشترى هذه الدار من هذه المدعى، عقال المدعى في دفع دعوى المدعى عليه: قد كنّا أذلنا البيم الذي كان بينا، فهذا دفع لدعوى المدعى عليه.

١٧١٢٩ مات الرجل ونوك أولادًا صغاراً وكياراً، فكير الصغارُ وادعو داراً في يعنى رجل مردنًا عن أبيهم، فادعى الذعى عيد في نفع دعواه أثن اشتريت عمية الكار منهم، وحصة الصغار من وصيهم من جهة أبيهم، أو من جهة العاضى بنمن مناه، أو بغيز يسير عند حاجة الصغار، فها، دفع صحيح.

۱۷۲۳۰ و أقام طبعه البيئة يندفع دعواهم، ولو كنان مكان الدار عرضاً له لا بشترط فكر الحاجة، قالوصي يمك بع عروض الصغير من غير حاجة، ولا يملك ببع عفاره إلا يحاجة.

۱۳۷۳۱ - رجن مات عن اولاد، فنادعت امرأة ميرات، وقالت: كنت ميكوحة له، وأنكرت الورثة عي دفع دعواها: له، وأنكرت الورثة دعواها، وأقامت البيئة على النكاع، فقال الورثة عي دفع دعواها: إن أناد قد كان طلقها فلائل، والفضت عدتها قبل موته، هل يكون مذا دفعاً لدعواها؟ ينظر، إن أنكروا نكاحها أصلا، بأن قالوا: لم يكن أبو نا نزوجها، أو قالوا: ما كانت هي زوجة لاينا قط، لايكون هذا دفعا لدعواها، وإن لم ينكروا نكاحها أصلا، إنجا أنكروا ميبرات، أو فالوا: ليس لها ميوات بالزوجات، أو فالوا: ليس لها ميوات بالزوجة ، أو فالوا: ليس لها ميدات

۱۷۱۳۲ - الآعي على عبره أنه كان لأبي عليك كدا وكذا من المال. وأنه قد مات قبل استيصاء شيء من دلك، وصيار جميع دلك ميواذًا في لما أني وارثه، لا وارث نه غيري، فقال الدعي عليه. الدين الذي نذَّعيه قد كان لأبيك على بحكم الكفائة عن وكسفك لو قبق المدعى عليه في هذه العسورة: أنحر جي أبوك عن الكفسالة في حياته أو قال: أخر جنني عن الكفالة بعدموت أبيث، وأقام بيهة على ما دعى، تشفع دعوى الدعى.

1979 - ادهى على غيره أنه كان لأبي عبيك كذا وكذا، منت أبي قبل أن يقبض غيرية من ذلك وصدر حميع ذلك مير أنا يقبض غيري، في أنه كان لأبي من جهة أني، في أنه لا والرث لأبي غيري، وفقال المدعى عليه هي دفع دعواه : إن أباك قد أحال فلات بما كان له همي ، وقد قسلت للخوالة ، ودعمت جميع ذلك إلى الحال اله ، وحد ذاة الحدال له عي ذلك كذه الا التنفع الخصوالة عن المدعى حالم يفج البيه على الخوالة ، وراد أدام البية على المعوالة الناسعة على الخوالة ، وراد أدام البية على المعوالة وكيلا من حهم الموت بالقبض، وقد أفر بالقبض معابلة والوكيل بالعبض، إذا أفر ويبرأ الغرى عن الغيل.

1438 المراقع التنا، وتركن إخوة وأمو الالهي أسيم، جنا، وجل وادعي أن المراقع التناه فقالت الاحوة مي دام المراقع وفي لكاحة إلى يوم مولها، وطلب ميرائها، فقالت الاحوة مي دام دعواد: إنك فقت قبل هذا الفنار سنة: اكر اين سرده ونامن بودي من سيرات بودي وقوي، والمتوادلك بالبينة، هل بكوان هلنا دعمًا للاعوى الروح، فقد قبل : بكوان دفعًا، وقوله : كوان مي يودي، إقرار سنه الهازن وي نه يوده اسب الله بقيل الديم يودي، إن يودي البيار إقرار المهارن وي بوده اسب الله ليوجي المهارن وي بوده است كنول الوجل ، إن كان غلان في المقار لذهبت إليه، الايكون إقرارا أن ذلالًا إليال مي الدار الاحدالة على أن ما ذكر محمد مناه وظاهر الدهب عندنا أن المهوم تبس يحجه ، وإن ذكر محمد رحمه شاني السير أنه حيان دكر محمد

 ⁽¹⁾ مكدامي الأصل وللسوم، وكان في ضار الأمان تدفع
 (11) مكذاهي مظاروين الأصل الريود، است

وتر فالم في دفع دعواء إيك قبت . إنها كانت المرأى إلا ألى طفتها، فهدا لبس بدعم، هكداً " فيل الأدائروج بيئته أنبت لك حها يوه الموت، ومطلبة، وبعا لا يُداف بكاحها يوم مونها حواد أنه طلقها، تبرتروحها، لم مانت، وعلى قياس مسألة السبر التي ذكرناها في كتاب النكام عند دهم صحيح

۱۷۱۳۵ - ادعى رجل دارً فى يداهراة أبيه الها تراكة أبيه وفالت المراقر أد. هذه الدار تركه أبيك وإلا أن المنافس اعتها من تههري، وأنت صغيرًا كنار ذلك دعمًا فاعتوى الهدمى، وهو الاس. لو البيت دلك بالبينة والأن للقاصي والانة بهم التركة بالدين إذا كان الوارث صدر ، والمربكان الديت

1999 - وبي رحل مات وزك المن صحيرين وتكل من تحداث على حداد. وي رايد أحد الميدين دار رحم أبيا دار الصعير الذي في ولايته ، دعى عليه فيها الصعير الذي في ولايته ، دعى عليه فيها الصعير الذي أن ولايته ، دعى عليه فيها الصعير في الده كلها الاحت منذاً والده كلها الده كلها لاحت منذاً والده الصعيرين ، فادفع إلى تصفيها لأقضيه لاحت منذاً إلى المدورين أن عده الده كلها الأقضيه حيال حيبانه أذ كن هذه الدو ملك الصحير الذي في ولايتي تتدفع عبده ويوى القيم الماسي، فإلى أقدم لقام الدم منذاً لدعم دعوى القيم هيل هذه الدور المنا الدي في ولايت وثا عن أبيه ، والأن ذلا من كلها للصنفير الدي في ولايت وثا عن أبيه ، والأن ذلا من كلها للصنفير الدي في ولايت وثا عن أبيه ، والأن ذلا من كلها للصنفير الدي في ولايت وثا عن أبيه ، والأن ذلا من كلها للصنفير الدي في ولايت وثا عن أبيه ، والأن ذلا من كلها للصنفير الدي في ولايت وثانيم المدير عليه ، المحان

۱۷۱۳۷ منتل بجم إلا ين السندي على الدول دير الدولي عصورية مولة المعلم، الكوم البيئة على المسب مدكر الأسامي إلى الحداء فأقام متكر هذا السبب والحرات منه أد حداثيد قابل أو هم حير ما أثبت الدحل، هل تلاقع بهذا دحري المدحل ويهدا قال ا إدر قع القضاء مسلم المدعي، فالقضاء ماص، ولا يُطل بنية المدعى بهذا، ولا تدمع دعواء، وإذ لو يعم القصاء بينية المدعى، فالعاصي لا بقضى بإحدى الهينتين الكان

النازني لاصر العة

¹⁴ ويني الأصل وينيي .

التعارض، قال رحمه الله: وهو نظم مسألة طلاق المُ أَمْ يوم النح بكونة من هذه السنة''' وعناق الميديوم النحر بحكة من هده السنة.

١٧١٣٨ - وفي " مجموع النوازك": رجل فدم سمرقند من تركستان، فادعى كم مَّا في يدي رجل مبيرانًا عن جدَّه أن أمه، وقال: أنَّا محمد وأمن حرَّة وأب أمن محمدين الخارث بن شارخ، وهذا الكرم الذي في بدهقا المدعى عليه من تركة محمد بن الحارث هذا، وأنا وارثه، لا وارث له غيري، فعليه تسبيم هذا الكرم إلى، فقال المدمي عليه في دفع دهوي المدعى: هذا المدعى مبطل في دعواه هذه من قبل أنه حين قدم من تركستان زعم أنه ابن عبائشة ، وعائشة بنب على بن الحسين ابن فلان، وهذا الكوم من تركة على بن الحسين، لم غير السوالام واسم الجداء فجمل اسم الأم حرق، وجعل اسم الجد محمد بن الحارث، وأقام المدعى عليه بنة عي دعواه، فأجاب شبخ الإسلام عطاء بن حيزة السعدي: أنَّ هذا دفع لدماي المدعى.

قال محمد رحمه الله: وهو تظهر ما قو ادعى عنَّا في بدى وجل ميرانًا عن أبيه، شير أدعى ذلك العن بعد ذلك مبيراتًا عن أمه، وكان الفاضي الإمام الأجل شيمس الإسلام. محمو دالأوزجندي يغني في جنس هذه السائل: أنه لا نندفع دعوى المدعى، ولا تقبل بينة المُدعى عليه على ما ادعاء، وتابعه في ذلك يعض مشايخ زمانه، ويه كان يغني الإمام ظهر الذبي الرغيناني، وحو الصواب عنائلًا.

وعلى هذا إذا ادعى وجل على ومن أنه كان لأبي على بن أبي القاسدين محمد: عليك كدا وكدا من طاله وأن أبي مات قبل سنيفاه شيء من دفك و وصار ما كان به عليك مبيرانًا في، وغيال اللدعي عليه: إنه مبطل في حده الدعوى؛ لأنه زعم أن والد القاسم محمد، ووالدائقاسم أحمد، لا يكون هذا دمعًا لدعوى المدعى على ما هو العنبار شبهس الإسلام، وبعض مشابخ زمانه، ولا تقبل بيئة المدعى عليه على ذلك، والمساكة كانت واقعة الفتري، وهذا لأن بينة المدعى هليه لو قبلت في هذه الصورة، أما أن تقيل على إثبات اسم جد المدعى، ولا وجه إليه؛ لأنه لبس بخصم في ذلك، وإما أن يقبل لنغى ما ادعاه المدعى من المبر ت، ولا وجه إليه أبضًا؛ لأن البينة على النفي غير

⁽١) مكفاض ظرف، وكان تي الأمين وم أألبية ".

مقبرتة.

وهو نظير ما تو ادعى رجيل على رجيل أنه أترضه ألف درهم هي يوم كذا في مكان كذا، وأفام المدعى عليه بينة أنه هي ذلك اليوم كان في مكان كذا، صبحي مكانًا أخراء لا مقبل بينة المدعى عليه و لأنها في الحقيقة قامت على النفى، كذا هذا.

١٧١٣٩ - إذا ادعى داراً في يدى رجل ميرانًا عن أبيه ، فضال المدعى علمه في دفع المدعى: الشريت هذه الغار من أبيك في حال صعرك بإطلاق الفاضى ، هذا دفع صحيح إذا ثبت أن البع خاجة العدير، أو لفضاء دين الميت، وقد مراجس هذا.

۱۷۱۵ - في فتاوى العضال: ادعى على آخيه شركة فيصالاً في ينيه بحق الهراث عن أنيه ، فأنكر المدعى عليه دعواه ، وقال: لم يكن لأبي في هذه الدار حق الم ادعى المدعى عليه أنه كان المسترى هذه الدار من أبيه ، أو ادعى أن أباء قند أقر له بها ، فدعواه صحيحة ، وبينته مسموعة ؛ لأن الجمع بين الكلامين عكن الأله يكنه أن يقول: لم يكن لأبي بعد ما المتريتها منه ، ولو قال: لم يكن لأبي قط، أو قال: لم يكن لأبي في حل قط لا تسمع دعوى إقرار أبيه فيها حل قط لا تنقض فيه .

إذا قال الذعل في دعوى البرات: لا وارت له غيري، مقال الدعى عليه عي دفع دعواه: إن لك أنحا وأخدًا، وقد قلت لا راوت له غيري، حكى فتوى الناضي الإسام شمس الإسلام الأورجيدي رحمه اف: أذا للدعى لو أفر بذلك، تنظل الدعوى والشهادة حميمًا، أمّا لو أراد المدعى عليه إثباته بالبينة، لا تسمع بينته، وفي كتاب الختابات: أنه يسمع بينته.

1918 - ادعى رجل ضيعة عن يدى رحل أنها كانت لفلان مات: وتركها ميراثاً العلالة لا وارث له عبرها ، ثم إن فلانة «اثت ، وتركها ميرا أنالي ، لا وارت أنها عبرى ، وقضى القاضى له بالصيعة ، فقان المقصى عليه بالضيعة بطريق الدفع لدعوى المدعى : إن قلالة التي تذكي أنت الإرث هنها لنعسك ماتت قبل موت فلان الذي تدعى الإرث عند لملابه ، فقد قبل : هذا دفع صحيح ، وقد قبل : إنه غير صحيح ، لأن زمان الموت لا

⁽¹⁾ وفي ۾ آفي دار

ودخل تحت القضاء، فلا يفيت بينة المدعى عليه موت فلانة فيل موت فلان.

19187 - سئل عن رحل ادعى محدوداً في يدى رجل ميراناً عن أبيه له والأخبه الفائب فلان، فقال الدعى عليه في دفع دعوى المدعى آن مورنك فلان فد أقر في حباته آن هذه المحدود ملكى ، فقد قبل : إن قال : إن مورنك ملان أقر أن هذا ملكى وأنا صدائعه فيه فيه الذعرى وأنا صدائعه وفيها أيس بديع ، وإن سيضر الأخ الغائب ، وادعى في دفع دعوى المدعى عليه الدفع على أخبه ، وقال : إن عادى عليه أذبه موت أبينا أن هذا المحدود تركية أبضاً ، فهذا دفع لدعوى المدعى عليه أخبه الدعوى المدعى عليه أخبه ، وقال : إن

ولو كان المدعى عليه من الانتداء لم يذع إقرار المورث يكون المحدود ملكاً له، إنما ادعى إفرار الوارث الدعى يكون الحدود ملكاً المدعى عليه، عالحوات فيه على الخلاف أيضاً ، على قول يعض المشايخ : هذا دفع، وعلى قوله بعضهم يجب أن تكون المسألة على التفعيل ، إن قال : إنث آفر رت يكون المحدود ملكى، وأما صدفتك، يصح الدقع، وإن لم يقل : وأما صدّقتك لم يصح ، وإن حضر الأخ الخائب، وادعى في دفع دعوى المدعى عليه، وقال : إن المدعى عليه قد أفر بعد موت أين أن هذا المحدود تركة أبيتا. لا يسمع منه عنا النفع : لأن ما تعلق بالمورث يتعلق مجمع الورنة، أما ما يتعلق يحض الورقة بقتصر عليه، فلا يتصب خصماً في هذا الدحوى .

نوع أخر

في دفع مسائل الإكراد

۱۷۱۴۳- إذا ادعى الإكراه على البيع والتسليم، فقال المشترى في دفع دعواه: إنك أخذت التمن منى طائعًا، فيقذا دفع صحيح ؛ لأن قيض الذمن طائعًا وجازة لفلك البيع ، وهذا لأن البيع إلها بأخذ الثمن من المشتوى ليسطم الشمن له، ولا يسمم الشمن للنائع إلا بإجازة البيع ، فكان أخذ الثمن من البائع إجازة البيع من هذا الوجه .

وكذلك إذا ادعى الإكراء على الهية، فقال الموهوب له في دفع دعواه أنك أخذت عوض هيتك متى طائعًا، فهذا دفع صحيع ؛ لأن أخذ العوض طائعًا إجازة منه للهيد. 2 3 4 V P - وفي مجموع الفوازان لا سنل شيخ الإسلام عطاء بن حمزه السمدي رحمه الله على وجن البده في المجموع الفوازان لا سنل شيخ الإسلام عطاء وأقام الما مي عابه في علم ذلك بيئة أن إفراء ذلك كان بإكراه، هل يكون دفعًا لبيئة الدعى؟ فقال العم، وبيئة الإكراه أولى بالقدول؛ الأنه بيئة الإكراه النبية على الإثبات أولى من البيئة على النفى، وبيئة الطوع مثبتة للدين، وبيئة الإكراء مافية للدين، قال الون كان الكان في الله على الله

وعلى هذا مسائل أصحات في الترازعة، فقد ذكر محمد في الترازعة مسائل، اعتبر فيها إثبات الزيادة صورة، فإن كان فيها إفساد العقد معنى، فمن جملها: إذا ادعى أحد المتعاقدين آله شرط له النصف وزيادة فعيز، وإدعى الآخر أنه ضرط له النصف، وأهاما على ذلك بينة، فالبينة بينة مدعى الزيادة، ويثبت به قساد المرازعة، واعتبر إثبات الزيادة من حيث الصورة، فقا ههنا.

97130 - رجل ادعى ضبيعة في بدى وجل و فقال. يقل الشوشهة مني و كنت مكرها على الديم والتسليم، وأذام على ذلك بيئة وأراد استرداد الضيعة . فقال اللدمي عليه . كان الأمر كما قلت ، إلا أن بعد ما رال الإكراد بعت هذا العين مني بكذا عن طوح ورضاه ، وأفام على ذلك بيئة الماضي عليه ، واستفع دعوى المدعى حتى لا يكون نشائح حق الاسرداد؛ لأن بنة المدعى عنيه تنبت أن المشترى المتوى شراءً عامداً وشراءً فاستأ إذا اشتراء المشترى شراءً صحيحًا بنفسح الله على ديبط بنفسح المناسعة ويطال حق الماشع في الاسترداد ، كذا هها .

۱۹۷۵ - أوجل الأهل فسيعة في يدى رجل أنها ملكه المستراها من اللذي في يديه بكتاء أو قبال الدعي في أخر دعواه، وهكف إفرار "اللذي في يديه مشراءي إباها منه، فقال المدعى عليه في دفع دعواه: إلى كنت مكرها في الإقرار بالبيح، فقد فين: بأن هذه لا يكون دفعاً، ومه كان يعني النبيخ الإمام مفهير الذين المرفيناني رصعه الله، وكان يقرل: يعتمل أنه كان طائعاً في البيع، ومكرها في الإقرار بالبع، والإقرار طاسم مكرها

_

⁽۱) مكذا مي ف رج، ركان في ط: أقرأ .

لا يوحب خللا في البيع حتى لو أقام البينة على كونه مكرها في الإترار والبيع حميمًا، كان الدفع صحيحًا "".

نوع أخرفي دعوي الدين:

۱۷۱۵۷ - إذا قبال الله على عليه في دعبوى الدين: آنا أجىء بالعفع، فيقبال له الله الدفع بكوذ بالإبراء أو بالإيفاء، فأبهما يدعى؟ قال: كلاهما، حل يكون هذا النفض؟

حكى عن التبيغ الإمام بجم الذين النسفى أنه قال الايكون تناقصاً إذا ونق، ولم يبين وجه التوفيق، ووحه التوفيز أن بقول: أوفيت بعصه، وأبرأني عن بعضه، أو يقول: أرفيت الكل فجحدين فتشفعت إليه، فأمرأني، أو يقول: أبرأني، مم جحد الإبراء فأرفيت وقبل: لا يكون متنافضا، ولا يبطن دعوا،، وإن لم يونق؛ لأن مع إمكان التوفيق لا يتحفق التنافض، فيحمل هيه صباله للدعوى "عن الملاك، وهذا القول بشير إلى أن إمكان التوبق يكفى.

على المادى عليه أنك استعهلى هذا المثال منذ عسرة أيام، وذلك وقرار منك بهذا المال عليه ذلك مناك بهذا المثال عليه المناس عليه أنك استعهلى هذا المثال منذ عسرة أيام، وذلك إقرار منك بهذا المثال عليك وقال الدعى عليه في دفع دعواد: إلك آمر أنتى عن هذا المثال مند عشرين بوساء وأقام على ذلك بهذا ليام، وهذا يمنح عليه بالمال منذ عشرة أيام، وهذا يمنح دعواد الإمراء قبل ذلك ؛ لأن الاستعهال من المدعى عليه فبل فضاء المقاصى عليه بالمال إقرار بالمال، والاستعهال بعد قضاء المقاضى عليه بالمال كذلك عند بعص المساخ، وعند بعضهم لا يكون إقراراً، حتى إذ بعدما قسى المقاضى على الملاحى على المدى عليه بالمال لو استعهال من المذعى، ثم ادعى مد دلك ددعًا، يسمع دعواد عند

⁽١) ها مين المعام ينهن ساقط من الأصل، إنه وحدثناه في حظ .

 ⁽٣) حكما عن طاء وكسائا في قدوم أأحل الدسيوي عن البطلان ، وكسائا في الأصل الصيابات الدعوي .

⁽٢) أو في الأصل: حالا

۱۹۱۱۹۹ رحل ادعی علی آخیر عشرة دواهیردی، أو عشرة داشیر دین، فاطال اللامی علیه می دوم دعواه آثر بخرار ادره که مراجر ده دینار حراستی سست جر ده درم خواستی بیست، فها، فیس بدوم دالان الطالبة بیست می بوار وانسین حتی بگون من ضهر و خان لامطالبة ناجا سوی الدر ممین، أو الدیبارین إمراره أن لا نین عاره مدوی الدرهمین أو اندیبارین، ألا مری آن الدین المق علی علی حقیقة، و لا مطالبة به فی طال .

والذياب الدين التي لا يكادينه في هذه الهنواء الأرافد عوى وقع في الدين، والشاجعان وقع في الدين، والشاجعان في الدين والدين الدين والدين الدين الد

و كذائك أنو أن منحمداً مشي دين عسدانه ، هاي تحسد أن يرجع سي إدراه . يدينه ، محم أن دين محمد لا يسقط عن إيراهيم عسرد حوالة محمد بن عبد أنه على الراهيم مع حدا إيسى تحدد الا سقط على المواجع مع حدا إيسى تحدد المعارفة بيراهيم في الحالية عن دين الفرص مع وحريم وأرومه الهارية العلالية عن دين الفرص مع وحريم وأرومه الهارية الطاريق الأيان لا يتصور التفاء المطابقة عنه سبب التأجيل أن

1910 - الأمني على عبيره مالا، قباقر المدعى عليه بدلك، إلا أنه بيأن سبسًا لا يصلح سنسنًا للوجورت، بأن هذا قبل ألف توجم بسنسة للسائر، في قائل الأبن

⁽¹⁾ ما يون العماعتون سافط من الأصال، وأنت و من عطال

الشاريين ميه البينه ، وكذابه المدعى في فألك السبب ، فإن أقام مدعى عالم على ذلك بينة تدفع مده بيوري المدعى ، ورن المريكل شديدى عليه بينة على دلت، فيز الحصاف في أدب لقاصي أنه يحمل المدس عليه ، ويكون القرل قراء مع البدين الأن في اسام على الفياد والموالالي انساريت منه المبته ، أو لألى فالمرت عليه حجود المسال أصلاء فيكون قتول فراد مديه .

هال الشيخ الإمام الأجل لشمس الأنمة احتوالي ما ذكر الحصاف إلى الغول قول المدعى عليم مع البسور فوقهما، أما على قول أبي حسفة القال لا م علم بإفراره، ولا يصال في قالم نص مينة أو مال قاموني مه.

قال رحمه الله الدو محمد عدو السالة في كتاب الإقرار على سبيل الاستشهاد . فقكم فيها الحلام على سبيل الاستشهاد . فقكم فيها الله الخصاص أو يكون عن أبي صبغة رحمه الله الخصاص أو يكون عن أبي صبغة وأقاء على نقيداً للسالة روابيات وباب قال المدعى عند أبي حديمه والان المسلم عد يجب عبد تحمر عندا، أبي يوكل دميا سبواهما واعتداما للدعى عند دموى المدعى والانجاب عبد تحمر عندا ما أبي يوكل دميا سبواهما واعتداما للدعى عند دموى المدعى والانجاب على المدعى والانجاب عبد المدعى والدعى عليه بنة حلى الانتان والمال قبل أبي حبية المال الانتان المنابع عليه واعتدامها القبل والدمع بينه والانجام.

۱۹۷۱- الدعى على فسيره كما كمة الديّامن الدراه و، فالدعى السعن عايا ما الإيفاء، وحاد يشهر على السعن عايا ما الإيفاء، وحاد يشهرو شهدرا أن شدعى عنيه دفع بنيه معاشل كله كما من الدرائمية وتكل لا درائ بأى حهد دفع، على على الدعل الشهدد؟ وعلى بندع بها دعوى الدعى؟ عكى عن ضبح الإسلام السعدي، أما على الانشار مده الشهادة، ولا تابع بها دموى الدعى، وعن بعص ستايحه : أما يصل رشدنج مع دموى الدعى، وهو الأشبعة ما لا تورى المدعى، وهو الأشبعة ما لا تورى المدعى المدعى الدعوى الدعوى الدعوى المدعون ال

 ١٧١٥ - دُمَن على رجل سفة بدلير ، فقال الله في عليه في فقع الدعى إبه أبرائي عن هذه الدعوى، ماكاه على دلك بيلة ، فدعى طلحى تشأ أن الله في طلبة قد

مكاني ما وكان في ف وظار الفول

كن أقر لى بسنة داير معد إبراءى إياه، هن مسح دفع الدفع؟ فقد قبل إن قال الدعى عليه البراني عن هذه الدعوى، وفيت الإراه أو قال اسدفتك في دلك، لا يستح منه دفع الدفع، بعني دعوى الإقرار ثالبًا والاقبلاء ولا قال: صدفتك في ذلك، يصح عنه دفع الدفع، بعني دعوى الإقرار ثالبًا والا الإراه ولا قال: صدفتك في ذلك، يصح عنه دفع الدفع، بعني دعوى الإقرار ثالبًا والاثار، ويقا بالروسة في الإقرار ثالبًا وهي الإيساء لا المسلم والمناوية ولا التصاديق، يحسل الروه فيصح دعوى الإقرار ثالبًا وهي الابصح دعوى الإقرار فيها والله على المدعى عليه تفيت إيراه شدعى إله والدعوى المدعى القرار المدعى عليه الإقرار المدعى إقرار المدعى عليه الإقرار ودعوى المال بسبب الإقرار عير صحيح على عليه الإقرار عير صحيح على الدعمى وقيد المدعى مدعوى الإقرار ومعوى المال بسبب الإقرار عير صحيح على الدعمى وقيد المدعى مدعوى الإقرار ومعوى المال المدعى وقيد الإدارة على المدعى وقيد الإدارة على المدعى وقيد الإدارة على المدعى وقيد الإدارة على المدعى وكنت منظلا في ذلك ومعوى طلاق الدعوى من أي طرف كان ذلك صحيح الله المواد على المدعى والتناقير بعد

۱۷۸۵۲ - الأعلى عالى أخر خامسين ديناراً، فضال المدعى عليه على الدعع أن الدعمى قد أقر أنه دفع إليه العدالي لكل دعار عمصين، ولكن أحذت الحظ بالدمانير صبح الدفع. وكذلك أو قال: بلك ليرانشي عن الدعموي كلها على سنه كما، يصبح الدفع .

١٩٧١٩٤ - وجل الدعى على رجل أني دفعت إليك عبلسوة دراهم فوضًا. ف قبال المدعى عليه : بن دفعت إلى عشرة دراهم إلا أنك أموتنى أن أدوعها إلى فيلان، وقد دفعها إليه، وبن أقام على ذلك بية ندفع اخصومة عن صاحب اليد، وما لا، ولا

٩٧٩٥ - «أحت امرأة أنها ابنة هذا المبت، وأنه لهامن توكنه كذا وكدا. فقال ورئة المبت ، وقات : أنت مبطلة في هذه الدعوى، فا أنت قد أنورت بعد وضاة هذا المبت، وقلت: بنته نين مرد، ودم ورم وي أزاد كرده نست مراء الا بصح هذا الدعم آ*".

١٧١٥٦ - رجل ادعى على حر دراهم مقالرة يسبب الكفالة عن هلان بأمره أو تغير أمراء، فتحضر الأصبل، ودمع دعوى الدعى، وقال: هذا المال غير ولجب هلى الكفيل المدعى عليه، كما أنه غير واجب على، وكنت مكرها في الإفرارات، فقد قبل.

¹¹⁾ ما بن المفرقتين ساقط من الأصل، وأنت مس مط

لا تسمع هذا الدفع؛ لأن المدعى ما ادعى على الأصبل شبئاً، وقد قبل : تسمع إذا كانت الكفالة بأمر الأصبل؛ لأن ضرر هذه الدعوى في الأن على الأصبل، ألا ترى أن من الشترى من آخر جارية، وقبصها، واستحقها رجل من بدى المشترى بالبيئة، وفضى القاضى بالجارية للمستحق، ثم إن البائع أقام البيئة على المستحق أنه باعها منه قبل أن يبيعها هو من مشتريه فلان، فالقاضى يقبل بيئة النائع، ويقضى بالجارية على المستحق، والاعوى من المستحق، أنه باعلان، فالقاضى يقبل بيئة النائع، ويقضى بالجارية على المستحق، في المنافعة ولا المستحق، في المنافعة وما كان الطريق سوى أن ضرر هذه القاموى في المال على البائع، كذا ههذا.

1992 - ادعت امرأة عنى ورنة زوجها الفهر، وألكرت الورثة التكام، فأقات المرأة بينة على النكاح، فأقات المرأة بينة على النكاح، وادعت الورثة في دنع دعواها، أنه كالت أبرأت أبانا عن حال حباته عن الهر، فقد قبل: هذا دفع صحيح، وقد قبل: يجب أن يكرن الجواب فيه على التنفصين في مسألة دعوى النين إن قالوا: أبرأت أبانا عن الهر لا يصح منهم هذا الدفع لكنان التناقض، وإن قالوا: أبرأت أبانا عن دعوى المهر، يصح منهم هذا الدفع، ولا تناقض فيه. وذكر شيخ الإسلام خواهر زائه مثل هذا التفصيل في مسألة دعوى الدين، وإنكار المدعى عليه الإبراء في شرح كتاب الحوالة والكفائة.

نوع أخر في دعوى الوصاية والوصية:

صابه الرصية . فأقام المدهى على غيره أن أداك أوصى لى نفلت ساله ، وأنكر المدعى عليه الرصية . فأقام المدهى عليه الرصية . فأقام المدهى ينة على دعواء ، فقال المدعى عليه في دفع دعواه : إن أبى قال كان رجع عن هذه الموصية في حياته ، أو فال: إن أبى قال في حياته : وجعت عن كل وصية أوصيت بها ، فقد قبل : لا يسمع منه هذا الدفع مكان التناقض ، وقد قبل : يسمع ، وهو الصحيح ؛ الأن هذا تناقض قبما طريقه طويق اخفاه ، فإذ الموصى يستبد بالابصاء ، فلمل قد كان أوصى وليه يعلم به ، فحمد الوصية بمحكم أنه لم يعام بالوصية ، ثم أخبر بعد المحود بالوصية والرجوع ، فادعى لرجوع ، والتنافض في مثل هذا المؤضع لا يضره ، وكذلك لو أقام البينة على أن الأب جحد الوصية في حياته ، كان هذا دفوضع لا يضره ، أن المحود الوصية في حياته ، كان هذا دفوضع لا يضره ، أن الأب جحد الوصية في حياته ، كان هذا دفوضع لا يضره ، أن الخبود ، أن الأب جحد الوصية في

الوصية وحوج.

ودكر في الجنام : أن جنعود الوصلية لا يكون وجنوعًا، قبل: في المسألة والتنان وقيل ما ذكر في الجامع - أن جنعود الوصلية لا يكون وجوعا قياس، وما ذكر في البسوط أستحسان.

الده م الدينة الله والما الدين الدينة رجل وصية لابه الصابر بنات ماله، وأدم البينة على الدعى بطرق ورزة الميت. وقضى بالوصية لابنه على الميت دين مستحرق لتركته على الميت دين مستحرق لتركته كان هداديك صحيحاً، ويبطر حاته القد قلى وصيحه و دين الدين المالكي به يكر حصيماً في دعوى الموصية إلا الدين الدين السنفرق، والبينة من عير المحسم غير مقبونة و القصاء الوصية إلا الدين السنفرق، والبينة من عير المحسم غير مقبونة و القصاء وقو المد يقرل حالة من الواحية على دالك بنده وقو المد يقرل حقا الدين وحي المحسم والمالكي الدينة على ما الدين وقو المد يقرل الدينة على ما الدين وقو المد يقرل الدينة الدين و عالى المالكي المحسم البدء والتالي والم يكن له بنة على ما الدين المحسم البدء والتالي وهذا الدي وعي الإبداح من صاحب البدء والدينة الدين والم يكن له بنة الدي وعي الإبداح من صاحب البد، والدينة الدين الدين المحسم من والدينة الدين على فير الخصولا تصل على على المناس عليه الديك حسما المدعى والدينة المدعى قامت من عباحية والدينة المدعى والدينة المدعى والدينة الدين على فير الخصولا التعل

الا ۱۹۱۹ - رجل أوسى لا غي إنه شك ساله و أحدهما صغير و و لاخر كبير و أبوهم الحي ، ثم مان الموصى لا غي المهدة برعلي وارت الموصى لا خل به الصغير الوصية من جهة المبت و وادعى الكبير لشبه الموصية من جهة المبت و وادعى الكبير لشبه الموصية من جهة المبت و وأنكر ما أوصى لا أو يعد موت المبت و أنكر ما أوصى لي يتي و وكذلك أبو الصغير المواقد المبت ما أوصى لاسى المسغير يشيء ما أوصى لي يتي المسغير يشيء ما أوصى لا يتي المسغير يشيء ما أوصى الأس المبت و الكبير الما وادعى الوصية لهب و اسمع وعواه المبت المبت و المبت و الكبر الابن و وادعى الوصية لهب و المبت وعواه و وادعى المبت والمبت المبت والمبت و

يحتاج فيها إلى الفيول، والعنه أرصى والم يعلم به المرضى له. فنفاه، فالما عمو به ادعاه.

نوع أخر من هذا الفصل في المتفرقات:

1999 - بجب أن يُعلم بأن دفع الدعوى كما هو صحيح، قدفع الدفع صحيح، وكذفع الدفع صحيح، وكذات دفع الدفع صحيح، وكذات دفع الدفع صحيح، المن دفع الدفع وكذات دفع الدعوى بعد إقامه المدعى البيئة بصح دفعه قبل إقامه المدعى البيئة، وإذا ادعى الدعى عبيه الدفع، وطفّه من الفاصى الإسهال، فأنقاضى جهله إلى المجسى الشكى، وفي أنواك "أشمس الإسلام محمود الأوزجاري رحمه الدال أن دعوى الدفع من المدعى عليه لا يكون تعديلا للشهود، وإنه ظاهر، غواز أن دفعه الطمن في الشهود.

۱۷۱۱۲ - وإذ ادمى للدعى عليه أن هذا العين وديعة عنده من حهة فلان، وأفام على ذلك بينة، وأقام الندعى بينة في دفع دعنواء، أنك أقبرت قبل هذا أن العين ملكي ، فهذا دفع لدعرى الدعى عليه .

19417 - وبدّ ادعى أرضاً في بدانسان، وأقام المناعى عليه بينة أن هذه الأرض في يدى محكم المراوعة، فهدا دفع دعوى المدعى، كما تو أقام بينه أنها في بدى إجارة، أو وديعة، وإذا قال: لا دفع لى، ثم جاء بدقع، فقد قبل البجب أن نكون هذه المسألة على روايتين، أو على الخلاف بين أس حنيفة ومحمد على أل بعب أن نكون هذه المدعى: لا بينة في، واستحنف المدعى عليه، ثم جاء بينة، وقبل في هذه المسألة: بجب أن لا يصح دف مد ذلك بالعاق المروايات، الأن معنى قوله الا دفع لى، ليس لى دعوى المدفع، ومن قال: لا دعوى لى قبل قلان، ثم حاء بدعى عليه، لا يسمع دعواد، كذا المدفع، والح بلائمى عليه، لا يسمع دعواد، كذا لا يوب لا ينافع وجرد دعوى المدعى عليه الدفع، وإله ابتدفع بينة بقيمها على الدفع، وإذا بتدفع بينة بقيمها على الدفع، وإذا بتدفع بينة بقيمها على الدفع، وإذا كنان معنى قوله. لا دفع لى علاء كسالة تقيم ما إذا قال الدفع، وإذا كنان معنى قوله.

١٧١٦٤ - الدمي عنيه النسيمة أو الداره إذا أقام بينة أن نصف هذه الضيعة، أو

⁽١) مكذا من ظامم، و ذان من الأصل: أمن القناوي من تواند تنمس الإسلام أ.

نصف هذه الدار في بدى وديعة من جهة فلان العدنب، هل شطن دعوى المدعى في الكر؟ فقد قبل يبطل الأن الدعوى واحد، فإذا يص مصم يطل كنه، وقبل : لا يبطل في الكل ، وإنما يبطل في النصف، فالوا: وإليه أنسا، محمد وحدمه الله في يسوع المامم

1998 دموى اتمات الأنمة على فسادها ، ومع ذلك جاء المدعى عنيه مدفع لو كان الدعوى صحيحة ، كان ذلك الدنع دماً له ، والفاصى هن يسلم دفع المدعى عليه ، أر يأمر المدعى بتصحيح دعوامًا فقد احتلف الماريخ فيه ، قال بعضهم : يأمر المدعى بتصحيح دعوام ، وقال بعضهم : يسلم دبع المدعى عليه ، ويقصى به .

۱۷۱۹۱ - ادعی داراً فی بدی رجل، فیشال المدعی علیه فی دفع دعمواه رافك الخرات قبل هدا آنك بعث هذه الدار منی، والراد أن يحلف المدعی، فله ذلك، و فر آغام البينة على إفرار المدعى بذلك، قبلت بينته، والدعر دعوى المدعى .

۱۷۱۱۷ - وإذا ادّعى النتاج في دية ، فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى . إنك مبطل في هذه الدعوى د لما أدّريت أناء شدريت هذه الداية من الملات، فه دا دفع للعوى المدعى .

1999 رجل ادعى كومًا في بدى رجل، فقال المناس طليه في دفع معواد: إنه أحر نفسه من اليعمل في هذه الكرم عمل في تفاله فهذا دفع صحيح لو أثبته بالبينة، ينتجع عنه دعوى المدعى: لأن إجارة نسبه من حيره للعمل في الكرم الذي في يد دلك الغير إفراز من الأجير أن الكرم ليس له، فيصير بدعواه أن الكرم له منتافث.

1919 - ذكر إلى سماعة في خوادره عن محمد رحمه الله: رجل ادعى على رحل أنه أخذ مه ما لا وحر كذا وكذا و وصفه بأمر أعرف وأقام الدعى عبد بنة أن المدعى قد أتر أن هذا المال المسكى للمسر أخذ منه فلان الأخراء والمدعى ينكر، فبس هما المدعى قد أتر أن هذا المال المسكى المسكى المسكى المسكن الأخراء والمدعى والإكداب لبيت والأن الإكداب والإبطال إلا يتبت فكان المنافقة والمنافقة بن الأمرين إدا أم يكن في الشهاد تيز ذهر الوقت والجوار أن فيلانا الأجبى أخذه أو لا متهرده عليه وإذا لم يكن بن الأمرين منافلة أمكن تصحيحهما لا يلعى أخرز تصحيحهما لا يلعى

إحداهمها. [ولو أن المدعى عليه أقام البية أن مقا المدعى أقر أن قلانًا وكبل هذا المدعى عليه، أحد منه هذا المال، فهذا إبطال لدعوى المدعى ، وإكذابًا لبينته.

والفرق: أن في هذه السياكة ثبت بيئة المدعى عليه إقرار المدعى بأخذ وكيل المدعى عليه القرار المدعى بأخذ وكيل المدعى عليه المال، هيعتبر بالثابت عباقاً و راو عاين إفرار المدعى بأخذ وكيل المدعى عليه المال منه و لا يصبح دعوى المدعى بعد ذلك الأخذ من المدعى عليه الأن فعل الموكيل فعل الموكل فيصبر المدعى بدعوى الأخذ مد ذلك على المدعى عليه مدعيًا ذلك الأخذ و المخابط بق الأصالة ، وإنما يصبر مدعيًا ذلك الأخذ حتى لا يزدى إلى إثبات أخذ أخر ووث أخر من غير ضرورة.

قلنا وأمكن أن يجعل المدهى مدعها فلك الأخدة على المدعى عليه؛ لأن معنى الإنسان ينتقل إلى غيره إداكان بحكم الركالة عن ذلك الغير، وإذا صار المدعى مدعيًا ذلك الأخذ يعيير مدعيًا المال على المدهى طبه بأخذ وتُجد س ركينه، قانا: ودعوى المال على المدعى عليه يفعل وجدمن الغير باطل؛ لأن الإنسان لا يصبر متعديا معمل غيره.

أما في المسألة الأولى: لا يمكن أن يجمل المدعى صدعها على المدعى عليه ذلك الأحد الذي كان من فلان الأخر؛ لأن فعل الإنسان إغابتنقل إلى غيره بمحكم الوكالة عن ذلك الغير، ولا وكالة في المسألة الأولى، فكان مدعيًا عليه أخداً آخر بطريق الأحسالة، ودعوى المال على غيره سسب الأخد عد مطريق الأصالة دعوى صحيحة، فهذا هو انقرق المنقول عن المشابخ، وإنه مشكل عندي.

قالوا: والمراد من مسألة الوكول أن لا يكون انوكل وهو المدعى عليه ذا سلطان، أما إذا كان ذا سلطان كان القسمان فيه على الموكل، وهو المدعى عليه على ما سر قبل هذا، فيستقيم دعوى الضمان عليه بأخد وكيفه على ما سرقل هذا، والمراد من الوكالة الملكورة فيه الأس، لا حفيقة الوكالة.

۱۷۱۷۰ - وإذا ادعى على رحل عبهً في يديه منكا مطلقاً، وأقام البينة، فقال المدعى عليه في دفع دعوى للدعى: هذا العبن ملكى، وقد كنت أبها المدعى اشتريت هذا العبن مبى، تم أفانا البيع، والبوم هذا العبن ملكى، فأقام على ذلك بهذ، فهذا لبس يدفع؛ لأن المدعى ادعى الملك المطلق لنصب، وصاحب البد بقوله ابتداء: هذا العين

مَلَكُني، وقد كنت التشريق مني ادعى شك المطلق لنصب أيضًا: ومقوله: أقلنا انهيه يدعى عود للك إلى تفسعه وذلك اللك لطائل، ففي الحاصل كل واحد منهما يدعي اللك للطلق لنفسه ، وهي مثل هذا البينة بنة الخارج ، وقد قير : منبغي أن تقبل بينة صاحب البدعلي قول من يقول: بأن البينة مع الإقرار إذا اجتمعاء فالقاصي يقصي بالإقرار لا بالبيلة.

ووجهه أنَّ هما حبِّ البِّديَّةُ قال للسِّدعي: قد كنت أشَّتَريتُ عِنْهُ العِينَ مني، فقد أقر بالملك للمدعىء ومطلت بينه الدعىء فعند دلك صاحب المديدعوي الإقالة مذعي الانتقالة إلى نفسه ، ويغيم عليه البينة ، ولم يبن للمدعى بينة ، فتقيل بينة صاحب البد صروره، ولأن صاحب البالطادهي البيع من الدعلي والإقالة، وأنبت ذلك بالبينة، فقد فبت إفرار المُدعى أنَّ الملك تُصباحب البيد في رواية : وإشراره أنَّه لا ملك له قبل البيم بالقباق الروابات، ومع إفرار الأماعي أن لا مالك إه فيل الربام، كيف يه صبى له المثلك المنبيء

١٧١٧١ وجل ادعى على رجل اخبر مالة من تُعن السنسم بسبب صحيحه خلقال المُدعى عليه في دفع دحواه: إنه مسطر في عدد الدعوق؟ ﴿ لَمْ يَدَ كَنْتُ أَعْطَيْتُهُ عوض عذا اللهمن ديناركامن الذهب الأمنعر الجيك البخاري الضراب، فهذا السي سافع ما المريقل المبيب وجنوب الدهن؟ الحواز أن الدهن فنذ وحب بسبب السلم، فيزَّا أحيدًا عوضه ديناراً ، فقد استبدال بالمعلم فيه ، والاستبدال بالمسلم فيه قبل الفيض لا ينحوز ، فيبقى الدهن في ذمته على حالف فلا يصبح الدفع . ﴿ إِنْ كَانَ الدَّمَنِ مِبِيعًا ﴾ بأن اشتراي مقدارًا معينًا من الدهن، فإذا أعماه عوص ذلك من الذهب وهو قائم بعينه، كان رائعًا المبيع قبل الفيض، وإنه لا يجوز، فلا يصبح الدفع أيضًا، فلهذا شرطن سان السبب.

١٧٩٧٢ - وإذا حمل الرحل أمر امرأيه بيدها على أنه منى لم تصل إليها بفعتها في وقت كذاء فهي تطفق نف. ها متى شاهت، فم إن المرأة أرادت أن تطلق تفسها بعد مصي ذلك الوقت، ووقع الاختلاف بينها وبين زوجها في وصوب النفقه وعدم وصولها في ذلك الوهت، فغالت الرأة في دفع دعواه: إنه أقر أنه لم يدمع إليه نفقتها، فهذا لا يكون دفعًا جواز أنه دهم إليها وكيمه حتى ثو قالب الرأة أنه أقر أنه لم يصل إليها نشفتها ، واقامت على ذلك بينة، كان ذلك دفعًا صحيحًا، وقد قبل هو دفع في الوجهين الأنَّا دفع الوكيل كدفعه ، ألا ترى أنّ من حلف ليعطينُ فلانًا حقه ، فأمر غيره حتى أعطَّه برُّ في هيئة أنَّا.

الا ۱۷۱۷۳ الأعلى على آخر أنه لكر أبي، و سات من لكرة، وأقيام على ذلك بنة ، وأقيام الله الله بنة ، وأقيام الله على ذلك بنة ، وأقيام الفيارب بنة أن أباه قد صح من لكرة ، وأبرأه من ضربه ، فقيد قبيل ، عنا دفع قدعوى المنعى ، وقبل أيضاً : يجب أن يكون الجواب فيه على انتفصيل : بن كان الشعى الدعى أنه لكرة ، ومات من تلك المكرة ، ومات من تكره ، فهذا لا يكون دفعاً فلاعوى المدعى ، ويقى كان ادعى أنه لكرة ، فيا الكرة ، ومات من تكره ، فهذا لا يكون دفعاً فلاعوى المدعى ، لكرة ، في الكرة ، فيا المتلى الكرة ، في كتاب العصب : إذا أنام المدعى بنا المعلى المناسب بالصمان ، وأغام المالك بهذا أنها ماتت من ركوب الخاصب ، فالقاصى يقضى على الخاصب بالصمان ، وكان دلك من باب العمل ركوب الخاصب ، فالقاصى يقضى على الخاصب بالصمان ، وكان دلك من باب العمل ركوب الخاصب ، فان يعلى المعلى مداكنا المناسب ، وأن يجول كان الغاصب وده على الخالات تم وكريا دلك ، كلافي مساكنا

1914 - من "فتارى النسفى رحمه الله": سئل عمل ادعى على آخر أنى رهنت منك كذاعية ، سماه ووصفه بكذاء وعلم منك كذاعية . سماه ووصفه بكذاء وعلم منه إحضار الرهن؛ ليقضى ساله عليه من اللدين، ويرد الرهن عليه، والمدعى عليه يتكر الرهن والارتبان، قحاء المدعى بشاهدين على الرهن، وجاء المدعى عليه المنزى بشاهدين من هذا العين بيئة صاحب البدء لأن بيئة اكثر إلياناء لأن الشراء أكد من الرهن

۱۷۱۷۵ - أرجل أخاد دابة من يدى رحل، وهلكت في يديه، فجاء الذي كالت الدادة في بده إلى أقاضى، ولاحى على الذي أخاذ الدابة من يناء أنه أخاذ بده بتى جي حق، وهلكت في بده، وأقام الآخذ بينة ألى أخذتها بحق؛ لم أن الدابة ملكى، وكانت في يد صاحب اليد بغير حق، فهذا دفع صحيح، وهذا الان الدهوى من صاحب اليد في الخاص دعوى ضمان الدابة، وبية الآخذ على الوحه الذي بياً صحت دافعةً له.

١١) ما بين المفودتين ساقط من الأصل، وأثبته من أمعال

ولو كانت الدابة قائمة في يد الأخف نادعى الذي كانت في بده على نحو ما بيئًا ، وأقام الأخفرينة أنه أخفاها - لأنه ملكها ، قبلت سنته ؛ لأن الآخذ وإن كان ذو البد في الحال، ولكن ثبت متصادقهما أنها كانت في بد الآخو ، وثبت بذلك أن صاحب البد في الحقيقة الأخر ، دون الآخذ ، فلهنا تقبل بينة الآخذ على الملك له في النابة .

1919 - امرأة الأعت على زوجها أمها محومة عليه بالطلقات الذلات، وأقامت على ذلك بيئة، فضال الزرج في دفع دصواها أنها أغرت، أمها احتدت بعد طلقاتها الثلاث، وتؤوحت بزوح أخر، ودخل بها روجها الثاني، ثم طلقها، وانقضت عدتها، ثم نزوجته وهي حلال له البوم، وهل يصح هذا دفحاً؟ كان شيخ الإسلام السغدي بقول: لا يصبح هذا الدفع؛ لأن أكثر ما في أنه ثبت سبة الزوح إفرازها بالحل، وتناقضها في دعوى الخرمة إلا أن الدعوى ليست بلرط لسماع البنة على طلاق المرأة وحرمتها، والصحيح أن دعوى الدفع على هذا الرجد صحيح.

19179 - وفي نوادر إيراهيم بن رستم" عن محمد: رحل الأعن داراً أو مناعًا عن بدي رجل الأعن داراً أو مناعًا عن بدي رجل و أقام بنة عند الفاضي بذلك، وقفي القاضي له بما الاعن، فلم يقبضه المقاضي، حتى أقام المناصي حليه به أن حذا المناصي أقر أنه لا سن لي في الدين المناعي به قلل: إن شهدت شهوده على إقرار المناعي بذلك قبل قضاه الفاضي، بطلت شهادة شهود المناعي، وإن شهدت شهوده على إقرار المناعي بذلك بعد القضاء لا يبطل المنظاء

إذا شهد شهود المُدعى عليه على إقرار المُدعى أن شهوده فسقة. أو على إقراره أنه استأجرهم على هذه الشهادة، أو على إقراره أنهم لم يعطروا للجلس الذي كان فيه هذا الأمر، وادعى المُدعى عليه ذلك، فبلت شهادتهم، ويطلت شهادة شهود المُدعى.

19174 - إذا أقر في غير مجلس القاضي أن هذا العين طاكه بسبب الشراء من فلان، ثم ادعاء عند الفاضي مذكاً مطلقاً، فقال المدعى عليه للقاضي في دفع دعواء أنه أقر مرة: إن هذا العين ملكه مسبب الشراء من فلان، فهذا دفع صحيح لو أثبت دلك عنا. القاضي بالبنة يندفع دعوى المدعى .

١٧١٧٩ - رجل ادعى عبينًا في بدي إنسبان هند قباض ملكًا بسب، ولم يحك

إتباته ، فسح المدعى عليه دلك العين من رجل ، وسلّمه إلى المُشترى ، ومضى على ذلك زمان ، ثم إن المدعى ادعى ذلك العين على المشترى عند ذلك القاضي ، أو عند قاض آخر ممكّا مطلقًا ، مقال المشترى في دفع دعواه ، إنه سعال في هذه الدعوى * تا أنه الآعى هذا العين على باشي بسبب الشراء ، والآن يدعيه ملكًا مضفًا ، فهذا نفع صحيح أ⁴⁴.

۱۷۱۸۰ - الأحق عيناً في يدي إنساد منكاً مطابق، وادعى المدعى عليه في دقع دعواه، أنه كان الأعي مثا العين قبل حلما بسبب، فقال المدعى: أنا الأحيم^{(الا} الأن مذلك السبب أيضاً، وترك دعوى الملك المطائل، مسع دعواه ذائباً بالسبب أيصاً، ويطل دفع المدعى عليه.

1914- ادعى عبداً في يدى رجل ، والبت دعر، وبالبية، فقال المدعى عليه في دفع دعراه: إنك قديمت هذا العبد من قلان الغائب، وأفام على ذلك بينة، فعلى ما عليه إشارات الجامع و الزيادات : لا تقبل هذا البيئة من اللمعى عليه، ولا يندفع دعوى المدعى، وقد ذكرنا المعلقي في الجناب الدأن القاضي يقبل هذه البيئة، وبدفع دعوى المدس.

و الوجه نا ذكره الناطقي: أن دعري المدعى عليه بهم الدعى من فلان، وكل ناتع مقرآ بالملك المشتري منه بجنولة دعوا، إقرار المدعى بأن هذا العين ملك لفلان، ولو ادعى إقرار المدعى أنا هذا العين ملك نفالان، وأقام على ذلك بنة يسمع ذلك منه، وفندفع خصومة المدعى عنه، كذا منه.

وعلى هذا القليب س: إذ الدعى دينًا على سبت محتصدة وارقع، وأمكر الوارث التركه، فعلى المدعى عليه عبدًا من الأعيان. وقال. هذا من تركته، قعال الوارث: إن اللبث قد كان باع هذا العبر في حياته من فلان كان دهمًا صحيحًا، حتى لو أقام البية على ذلك، تتدفع دموى الدعى.

۱۷۹۸۳ - حكي عن الله يخ الإماام بجم الدين الند لهي الدقال: عرض على محصر فيه دعوي رجل على رجل أوصّ أنها مذكه وحقه . وأنا مورث المدعى عليه

⁽١٤) ما بين للعفوذتين موقط من الأصل، وأشنته من حظال

٢٠) هكذا في ظاوم، وكان في الأصل وهـ ١٠ ادعيته [

أحدث بالد عليه معير حتى إلى أن مات وفي بدوارث هذا بعير حتى أيضا، وإحد غصر يقد حنها، وتستيده به ألى هذا المدعى، وأقيام على ذلك سفا بعد إلكار المدعى عليه دعواه، فقال المدعى عليه في بعج دعواد. إن مورك قلاد كان اشترى هذا المعدود من مورث عدا المدعى بيخا بالله، وتقالصه وكان في بدويحق لل أن توفي، تم صار عبرالله في صد حتى فقال تفدعى في عجر هذا الدفع ، إن مورك الدعى عليه كان أفر أن البيع الدى حتى يبنا كان موج وقدل فياها في هذا المرحة وقد كان على أد الأرض، وأد الم بها على ذلك، حل بعيج دفع الدفع على هذا المراجة الإفاد علاه الدين عامر ان عشمان أنه صححه وإما أحب أنه غير صحيح الأنه ادعى أولا أنه كان في بند بدير حق، والان إذا الدين عار المرابع والان إذا الدين على مدافر الله عن بدء بدير .

وأن أقول ، بحب أن يصبح دعوى الدفع على قول من يقول بأن اللهم الرفاء حكم الرهى الأدهى والده يقول من يقول الأن اللهم الرفاء حكم الرهى والأده يقول المواحد في المحلم الأنه لما كان تهدا أسبح حكم الرهن ، كان المسبح على ملك المدعى وإذا أن المدعى عبيد حق المهدد والمدافعي المدعى عليه سبر حق الوائد أقر بعد ذلك يبيع الوقاء ، فقد ادعى أن المث قد وادعى الزياد المدعى عليه سبر حق الهيو معى قرائد إله أقر له يبعض سائكره له أو لا والا أن يعد دافر بهم الرفاد لا يكنه مطالبة المدنى عنه مسلم الأرض وإذا تقبل سبح على تسايم الأرض وإذا تقبل بينه على مسكمة الأرض وإذا تقبل بينه على مسكمة الأرض وإذا تقبل المبع العلم محروط في المبع ما على مسكمة الأرض وإذا تقاردها وإذا تال المبع ما على مسكمة الإرض وإذا تقاردها وإذا تاك قوقاء مشروطاً في المبع ما دائم على مسلم وقال في المبع ما دائم المبع المناد يعسم الدفي وإذا قال المبع المند وقاء مشروطاً في المبع ما دائم المبع المند وهذا لا المبع المند وهذا المبع المند وهذا لا الله الما المبع المند وهذا لا المبع المند وهذا لا المبع المند وهذا المبع المند وهذا لا المبع المند وهذا لا المبع المند وهذا لا المبع المند وقاء المسلم وقاء في المبع المند وهذا لا المبع المند وقاء المسلم وقاء المبعد والما المناد وهذا لا المبع المبعد والمبعد والمبعد وهذا لا المبع المبعد والمبعد والم

١٧١٨٣ - وكو شبيح الاسلام في أخرج الحامع أبي قاب من الفصاء : لدعل على الخراعاتُ في يديه ، فأقام المدعى طلبه بينة على إقرار المدعى ، أن العام ليست ملكًا في ، أو ما كانت في ، الدفعات بينه المدعى .

١٧١٨٤ - ادعى عبدًا في يدى إسماد أنه ملكي، وقد آفر مساحب البديذلك لي. مأفام المدعى عليه البيئة ، أن المدعى استرجت هذا العين حسى يكون دلك ديمًا لناسوين

الدعراء الأق الاستنسبات إفراد أنه نسل ملك المستوعب باتفاق إثرو المات ، وعال بكون إن ازاً عنت الواهب؟ على روايه الجامه الكول إفرازاً، وعلى روايات الزيادات ١ لا بكه يَارِقُوا رَأَاء وحَمَارَ تَقَدِي حَمَّه حَسَالُة ؛ كأب المارجر عنيه أقام بينة صيررق او المدس أبه الإملكانة في هذا العن على الروايات كلها، أو على زفر روال هذا العن منك الراهب على رواية أأخامه

وكلالك على هذا إذا أقام الماعي حليه بينة على أن المدعى استاومه منه، أو قال بالعارسية الخريشة خواست بن همل إدار من، فهذا دفة بلاعوي الشعي، فالإفدام على الاستهام حتى الشراء إقرار أنه لا منك به فيه بانفاق الروايات، وهاريكوي إفراراً مشت اللبانع؟ فعلى لوزاينين أبضًا، وكدلك الإقدام على الإجارة، وعلى الم وعه على هذا.

١٧١٨٥ وفركتاب القسمة من المتفي فالاهتمام سألك مجملاً عن رجل تروح العراف وفراد على أنه اشتراها عن ولكها، قال: لا أقبل بينه على ذلك حيل بشهدوا أنه اشتراها من قلان رهو يملكها بعد التزوج، وكذلك إن ساوم بدار في بدي رحل، نير الوسى أنه الله تراهد من فلان و فلان بملكها والله أنبي ذلك منه حتى بشهدره أنه الله العالم من فلان بعد مفاء وهي فه أو أقر الذي في بديه الغار، اله وكيل الباتع والاشتراء من عبر المُدعى عليه في كونه إفراراً أبه لا منك للمدعى في اللاعي علم الاشتراء من المدعى عليه . حتى إن من ادعى عبدًا في يدى إنسان أبه ملكه ، فقال المدعى عليه في ذهر دعواه : إن هذا المدعى مسطن في دعم والدخيرين هذا العين ملكا العدم الدائم الشندري هذا العين من فلان، وهذا منه إقرار أنه لا ملك له في لمدعى، فهدا دفع.

وإدا الرحل الحالا في يدي رجيء فقائل الأدحى حليه في دهر هجو الدارية التشري أمر هذا التحل مني، فهذ ليس بدفع، إذ نبس من مبرورة أن لا يكون تمر التحين الإنسان أن لاتكون الحيل تعم وقدمرً هذا فيما نفدم.

١٧١٨٠ - ادَّعَى محدودًا في بدي رجل، وبين حدودها، فقال للدعي عليه - ابن محمودية ميدعي دعوي كردياس حدود ملك مسك وحق منست و بأعاد الدعي وعواه بانيًا في محلس أخر يعين نلك الجدود، فقال المدحى عليه: در حدود حطا كرده و بن محدود که در دست منست به این حدود نیست که تو دعوانی فرده، قاعاد اللاعلی وحوره فالدامى و حال آخر، فقال المدعى عليه ابن سحدود كه مو وعوى كرونى تو بفيلان فووجته ودى ابنش او آنكه وعوى كردى ومن از فلان خريده ام، على يكون هذا وفعاً فدعوى المدعى * فقيل: لا، ويقض كلامه الثالث بالكلام الدنى، واعتبر كلامه المتابى لفض كلامه التالث، وإن لم يُعتبر مى حق وقع وعوى المدت.

۱۹۷۱ - إذا الأعت المهار المسلمي على ورنة ووحلها، وأقامت على دلك رينة، فقالت الورنة في دوم دعواها إلىك مد كنت أفروت أن النكاح كان لغير السهاء، وأن الواحث مها المثن، والآن تدعى المسلمي وجهما تناقص، فقد قبل المله دمع وقد يل . إمه لبس بدفع، وهو الأصبح، إذ يجور أن لا يكون في النكاح نسماية، ثم يسلمي لها: مهرا، ويكون دلك تقاير عهر مثلها

1944 - ادعى المديون الفضات وأنكو وب الدين ذلك، وحلف تم إلى الديون صالح وب الدين من دلك على شيء، ثم اقام البينة، أنه كان قضاء الدين، هل تسمح بيته؟ اختف الشايع فيه، وذكر في كتاب الصلح ممالة تدل على الفول.

وصورتها السعار من أخر داية. وهلكت الداية ثحت السندير، وأبكر وب الداية الإعارة، وصالحه المشعير على مال جاز، فإن أقام المنتجر عد ذلك بيئة على العارية. وقاله: إذها تعقب " كملت بيمه، ويطل الصلح، وإن أراد استحلاف العير على دلك. كه ذلك.

400.44 وفي اللسفى ، رجن ادعى على رحن ألف درهم، سف الملاعى عليه ، ما كانت لك على ألفت درهم، سف الملاعى عليه ، ما كانت لك على ألف درهم قطاء وقد ادهبت هذه الألف أصره من متحدها إليك ، فقال للدعى د مقطاعه من دعراء على مسالة فرهم و فراعه الدعى عليه جاديبية و قشادت ألم وأوا الملاعى عليه جاديبية و قشادت ألم وأوا الملاعى عليه و ألفت إلى هذه الشهادة ؛ لأن هذا إلى أفتدى يبه بها و وتو كان أمن ألف درهم و أوا النفت إلى هذه الشهادة ؛ لأن هذا إلى أفق درهم و ولكى مد ألم الملاعى عليه و قسال المدعى عام فعد كانت لك على ألف رهم و والكي مد فعستكها أمن و هذات الملاعى عليه أو صاحبه على خصر مانة و نما والمدعى هيه و أنه ديم الإلف إليه الألف بالأمن و كان لدان

⁽١) وفي و: أغلت ..

برجع عليه تبا أعطاق والصلح باطن

۱۷۱۹۰ - وفي الفندس الدفال مشام: مدسما محمد ما يفوق العي رحل الدس على رحل الدس حلى رحل الدس حلى رحل الدس حلى رحل الدس والمحل حلى رحل الدس والمحل حليه بينا أن الدعى قال: قب الفعساء أو قب الصلح، لبس في قبل الملاك شيره، فالمعلم والفضاء، وإن أقام بينة أنه أن الذبك بعد الصلح والفضاء، أطلك الصلح والفضاء، ولو كان الفاصى قد قضى عليه بالمال ببيئته. أن أقام المدمى عليه بيئة أن الذب أن قبل أن يقصى عليه بالمال ببيئته، أن أقام المال عنه.

1919 - رحل الدعى دواً في يدى رجل، فصالحه المدعى عده على أف على أن يسلمها للمدعى عدم تم إن الملحى عليه أواد أن يقيم بنه أن، له : ليرجع في الألف، عليس له ذلك ، وكذلك إن أقام بينة أنها كانت نقلال اشتر اعامت ، أو كانت لأبيه فلال، ماك أبوه، وتركها ميرالاً فد، هكذا روى من سيساعة عن أبي يوسس، وعلل، فظال: لأبدكان القول فيها قوله، فإنه أندى بينه عابدل، فلا سنطح أن يوحم ب.

ولو أقام بينه أنه كان التتراه من المدعى فيل الصلح ، فمنت مهنته ، وبطن الصلح . ولو لم يقم بينة على الشراء ، وإلى أقام بينة على صبح صداحه فين هلا المدب أمصيت الصلح الأول، وأملت الناني

1919. وفي أطنته لل الدعى فاراً في يدى ، جل إرثا عن ابيه . ثم اصطفحا على شيء ، ثم إن الدعى عليه أفام بينة أنه كان انسرى الدار من أب عقا الدس حال حياته . أم أقام بينة أنه كان انسر تعامل فلان وفلان كان انسر العامل أب هذا المدعى ، لا تغيل بينه ، لأنه لو ظهر ذلك يطل الصفح .

1914 - وإذا ادعى على احر مالا معلوماً ، فادعى المدعى عايه الصديح . إن كان التصلح على حتى الحق الاحاب إلى ذكر صدى بناء الصلح ، وإن كان السلح على خلاف جسى الحق لابد من ذكر قبض بدر الصلح ، ومن ذكر قبضه في مجلس الصلح ، وهر يشترط بياد بدل العبلج " بعض اشتأجرين قالوا : يشترط ، وبعضهم عالوا الا بشرط، وذكر القبض بعني عن بدنه

١٧١٩ - ١٤ عن داراً في باري رحل ، فادعى تا فاعل عليه الصلح ، والم يقم على ا

دست بنده و وفضى الغاضى بالدار لمعدعى، و بادي المدعى من رحل و ثم إن المدعى عليه اللمار أو د أن يحلف للدعى بالله صاحب لحيض عن دهمواك مى الدار فسل فيضاء الفاضى بالدار لك، وبه ذلك، هودا حلمه، وفكل عن السمان، كان للمدعى عليه الخيار، ون شاء أحاز البيع، وأحد النس، وإن لشاء صسه

۱۹۱۹ من على دراهم صدماه بدفته الدعى عليه على دراهم مساحه المدعى عليه على دراهم مسماه بدفتها الدعى عليه على دراهم مسماه بدفتها اللدعى عليه القام بيئة على أن المدعى والدعية العالمي قال بعد العملع : حكونه أوردم كه جميس مال بناطل ((وي كروشم، تسمع عليه و يبطل المسلح ، وكمال قوامل ما ذكرما قبل هذا: المسلح ، وكمال قيام بيئة دارا المدارة فلا يكون أنه أن برجم بيئة المدارة فلا يكون أنه أن برجم بيئة المدارة فلا يكون أنه أن برجم بيئة المدارة فلا يكون أنه أن برجم بيئة

1919 - وفي المنتفى ، ادعى قوال في يدى و مل، فصالح الدعى عليه الدعى عليه الدعى عليه الدعى عليه الدعى على عشرة ورافع، ودفع مع إلى الدعى، ودفع مع إلى الدعى عليه أما ويه على إقرار المدعى، أنه لا حق له في هذا السوب إن شهدوا على إقراره فين الصلح، فيا الشهادة باطلة، والصلح حال الأو المدعى عليه مد صالح، وهو يُذكر فيها اقتدى عليه بالوله بالتوب وكذلك لو كان الدعى حليه المدعى عليه انكل وقضى الفاضى عليه بالكوله بالتوب للمدعى، مع حام الدعى عليه مينته يشهدون على إفرار المدعى في الفضه، أنه الاحق له عن النوب على الموادة على المدعى عليه مينة على إقراره بعد الصلح أنه المركن له في لتوب حزء أبطلت الصلح أنه

۱۷۱۹۷ - ادعى على صبت ديدًا في فرقت محتصرة أحد ووقته ، والبت الدين بالبيئة ، فجاء وارث احر غير قالتي قامت عليه البيئة ، وسائح مع المدعى على معلى ما ادع اما نم إلى هما المعالج ألام براة سهى الله مي أن الوارث قيد أرفاك هما المال ، وكلبت مبطلا في هذه الدعوى ، لا تسمع بيت ، ولو أقام غير المصاح من ورنة الميت بيئة على أن المورث قد كان أو فك هذا الدين سمم

۱۹۱۸ - «أعلى تكاح اصراءً وأضام بيئة على دعموه»، فأعامت هي بننة على وجمه ا - فع أنه قد خالعها، فهدا دفع إدا تجهوفنا، أو رفت أحدهما دول، لاخر ، وإنا رفتنا وتاريخ الحلح مدين، فهدا لبس بدهم وينة الرأة مردرده. ۱۷۱۹۹ - أمة في يدي رجل ادعاها رحل ، وقال: إنها أستى ، وقد اغتصبها فو البنا منى، وأقام فو البداينة أنها كانت أمة فلان، وف. أعتقها فلان منذ عشرين سنة، وأنا تزوحها، فهنا دنيع .

ويلفا ادعى لكرح اسراة وهي ندهي إقرار المدهى محرمتها، فهذا دقع، وكلدلك إذا ادعت هي النكاح، وادعى هر مخلع، فهذا دفع.

۱۷۹۰۰ - وإداد عي نكاح امرأة. وادعت الهامنكوحة فلان الغائب. فهذا ليس بدفع ، هرض الفاضي على الاوج النفقة، فطلبتها، وادعي على وجه دفع الفرص شها محرمة على في هدد الخالة، فهذا ليس بدفع ، ولا يبطل فرص الفاضي ، الأنه ليس من ضرورة كونها محرمة أن لا يكون لها عليه النفقة، فإيه لو كانت في هدفها، فهي محركة، ولها عليه النفقة، ونفقة النكاح، ونفقة العدة سواء، فهذا لا يصلح دفعاً، ولو كان ادعى الحدم على الهر، ونفقة العدة، فهذا دفع

1970 الدعى على زيد مثلا بحضرته، ألى استأجرت من صالح محدود كدا إحدوة طويلة مرسومة بكذا و وقيضت المحدود، ثم أحرته مضاطعة من زيد هذا الذي المضرته كذا مرتب حقيقة وقيضت المحدود، ثم أحرته مضاطعة من زيد هذا الذي المضاطعة وصاد مال المضاطعة ويتًا لى على زيد عذا وطلك كمنا، فشال زيد في يقع دعواه: إلى شدريت هذا المحدود من صاحب للحدود بكذا في يوم كذا وننذ البيع عن أيم المسخ، وذلك كذا، وسقط مال المناطعة على من وقت كفا، وذلك كذا، ومنا المدعى سبطل في دعواه جميع ماد المفاطعة على ، وقام بينة على ما ادعام، وكاذ جميع ذلك بغيمة صائح عاجم المحدود، هل تسمع هذه البيئة وهل تدفع دعوى المدعى في المخالف مضابح زماننا فيه، والأظهر أنه يسمع البيئة، وبندفع دعوى المدعى.

۱۲ ۱۷۲ - ادعى على أخر أنه كسر تبيته العلياء عضل القدم عليه بطريق الديم: إنه لم يكن نه هذا السر أصالا، وأضام على ذلك بينة، فسهده ليس مدفع، وحده البيئة مردوده؛ الأنها قمت على النفى.

١٧٢٠٣ - وقعت في زمامه. أن وجبلا ادعى على رجل أن تفلان ابن فبلال عندك

كما و 145 مرانه صدى و حدول القاضى والان ابن فلان و سيا الهما الديني. و هذا العسى من والاية هذا الديني و هذا العسى من والاية هذا الفاضى و لا فلان بين ولان وكانى بشخص مال الصغير هذا منك، و ولك كدا وكدا، و فضى القاضى بوكدية الدين بشر الطه و يؤدخن الديني المال، شوؤن هذا العدى عيده بعد دلك بوضًا الاين على هذا الوكيل أن هذا العبي فلان الوكيل عبر الرحمي الورك و و كانى بقيض ماله منك أبية الوكيل عن الرحمي المنت الذار إلى الموصى و هن بعدائي فقد فين الايساني، أصنه الوكيل عبر البحمي المعدما عزاله الوكل ابعده أمس، الوكيل بفيض الذار إذا أدب وكالته بالبينة، وقضى المعدما عزاله الوكل ابعده أمس، الوكيل بفيض الذار إذا أدب وكالته بالبينة، وقضى الفاضى بوكالته و المين له حين المعالى، فهذا دوراء، وليس له حين

١٧٦٠ - حافوت استحق من بدوحل بالبيد، ورجع المستحق عليه على بالعد بالبينة، وأرجع المستحق عليه على بالعد بالبينة، وأدم بالعد بعضرت، ويحضوه المستحق أن المستحق أو ألد عله الحدوث كالملك أبي، مات وتركه ميراثالي، لا وارت له غيرى، وأنا أبي قال مي حياته وصحت. حييم هذا الحافوث ملكي يسبب صحيح، وأنه في بدى يحكم الإحدوث لا ملك في فيد، وقاد كان صدائته في عد الإقرار، تم منه بعد ذلك من السنيحق عابه هذا، وأن فضاء القاص للمستحق عابه هذا، وأن

والو أن السائع لم يقل ، هذا، وإنها قبال إن المستحق قمه كمان قبال فبل دعوى -خسوت التي في يدفلان الملك فلان ابن فعال، والان يدهى الخانوت المسم، وهذا النقض ، فيما دمر لدعوى المدعى .

۱۷۲۰۵ - إذا أدعى أرضًا في يدي رجل، فقال المدعى عبيه في دفع دخوره: إذ المدعى منطل في هذه المدعوى؟ لما أنه صلب بني أنه أدفع هذه الأ، ض إليه مرازعة، أو قال: طلب مني أنا أخر هذه الأرض بنه، فيذا دفع لدعوى المدعى.

دلال دلالي كرد مردي و اتا خيانه بخريد از مردي بالرايي دلال همين خيانه وا دعوى سكند بوهمان مشتري علكي مشترى دفع ميگويد كه اين خام را دلالي فرده مرا تا از ملان خريد به هار يكون مقا دفعا؟ قال ارتقاره إن كان الدلال قبال للمشترى اشتراه فإنه منك هذا البائح، فهذا دفع وان لم يقل، دوم منك هذا فيانيم، فهذا لا يكون

دفعا

١ ١٧٢٠ - ادعى داراً في يدى رجل، فضال المدعى عليه في نفع دعوى المدعى: شتريتها من قلان وآنت أجزت هذا البيع، فهذا لا يكون إقراراً بالملك للملحى عليه، ولا يكون ديكا ندعوى المدعى.

۱۹۲۰۷ - قال في الأفضية: رجل ادمى داراً في يدى رجل، وأقر ذو البند أنها كانت للمدعى، ثم قال بعد ذلك: إن فلانا أو دعنها ، إن أقام البنة على الإبداع، لدفعت عنه الخصومة ، سواء بدأ بالإقرار للمدعى، ثم ثنى بالإبداع أو هلى القلب الأن لدفعت عنه الخصومة ، وراه المراه بكون المدار ملكاً للمدعى، إلا أن كونها ملكاً للمدعى، إلا أن كونها ملكاً للمدعى لا ينافي كون بد صاحب البديد أمانة ، جوار أن المفر له أجرها من الغالب، أو أمانة ، وإذا لبت أن كونه ملك المعى وين بالإبداع ، يؤمر أمانة ، يقبل بهانه ، وإن لم يكن له بينه إن بدأ بالإقرار للمدعى ، وثى بالإبداع ، يؤمر بالتسليم إلى المدعى بعد ذلك إن حضر الغائب وصدة » لا ينزع الدار كنه لك ، وإن بدأ بالإيناع ، وثني بالإقرار كنه لك ، وإن بدأ بالإيناع ، وثني بالإقرار ، يؤمر مسليم الدار إلى المنعى ؛ لأنه ثبت حق المنص ، وحق بلاينج ، وقو لم يقم البنة على الإبداع ، وتكن علم القاضى أن الغائب أو دعها يبنما خصومة ، وكذلك لو أفر المدعى بنكذ به القاضى أن الغائب أو دعها إلياء لم يجعل ينهما خصومة ، وكذلك لو أفر المدعى بنكل.

رلو علم القياصي أنهيا للصدعي، وأضام الذي في بديه البيئة أن فيلاقًا الضائب أودعها، لا خصومة بنهما حتى يحضر الغائب.

ولو علم الغاضي أن الغائب خصيها من المدعى، وأودع ذا الهد، فإنه بأخذها من ذي البدء ويسلم إلى المدعى. وذكر في باب الهمين أن ذا البدلو قال. أودعنها الغائب. ولم يكن له بهذه يحلف إن حلف برئ، وإن لكل، لزمه.

ولو جماء المفر له الأول، كمان له أن يأخله من المدعى؛ لأن الإشرار له مسابق، ثم يقال للمفر له انتانى، أو الناكل ته: ألت على خصومتك مع القر له الأول إن أثام البينة أخذه وإن له يكل له بينة يحلم، إن حلف برئ، وإن نكل لزمه. مدة الدعوى؛ لأنك بعد الحرّ، فإنك حلفت، وقلت، إلا اشتريت عبداً لهم حراء تم الشترين؛ إنك منطل في المدة الدعوى؛ لأنك بعد الحرّ، فإنك حلفت، وقلت، إلا اشتريت عبداً لهم حراء تم الشتريت هذا العبد بعد يجنك، وعنق عليك، وبعده متى، فهذا دمع صحيح لو أثبته بالبينة، وكذلك لو قال: حققت، وقلت: كل عبد أشتريه، فهذا دمع صحيح لو أثبت العبد بعد البحر، حتى عنق عليك، ثم بعثه متى، وكذلك لو قال: آهنفت مذا العبد بعد البحر، فهذا كنه دفع صحيح، ذكر الفصل الأخير في آمريادات من غير ذكر خلاف، وذكر الغصر الأخير في سوضع الخرعن لي يرسف، وعز أبي حنيفة: أن يبنة المشترى لا نقيل هلى البائع بذلك حق لا يسترد المشترى النمز عن البائع، ولكن بعنق العبد على المبترد المشترى النمز عن البائع، ولكن بعنق العبد على المغترى لا ترار، بذلك حوالة أعلى».

الفصل الرابع والعشرون في دعوى الوصية وجحود الوارث وإقراره بالوصية لغيره وفي دعوى الدين وجحود الوارث ذلك وإقراره بالوصية لرجل أخر

المعدد و المعدد و حده الله في المعامل و بعد المعامل و بال مالت، وقرك شلافة الصد في منهم على السواد و لا مال له غير حميه الله في المعامل الوارث له سواد و أقام رحل بينة أن المهت أوصى له بعده هذا الذي يقال له : سالم، وأنكر التوترت ذلك، وقال الم يوصر الميت لك بشيء ولها أوصى لهذا الرحل الأخر بعيده هذا الذي يقال له : يزيع، وصدته الميت لك بشلاء فالعاصى يعضى لهذا الرحل الاخر بعيده هذا الذي يقال له : يزيع، وصدته شيئا؛ لأنه تعذر تنفيذ الوصينين، لانهما يريدان على النلث، وحمل تنفيذ الوصابا عند عدم إجاره الورثة النلث، وقد عدم إجارة المورثة هها فيسازاه على الثلث؛ فا ترصى بزيع لا تبر، وتعذر ننفيذ الوصية عقدار النصف حتى تكون تنفيذ الوصية بقدار النصف حتى تكون تنفيذ الوصية بقدار النصف حتى تكون تنفيذ الوصية بالدرائية و لا توسية بزيع لم نشت في حق ساسب البينة والا وصية بزيع نبث بالإضياء بالرحمة قاصرة، فإذا تعنر القضاء بالوصيتين بكمالهما، وتعذر القضاء بالموسيتين بكمالهما، وتعذر القضاء بالموسيتين بكمالهما، وعدة وحن باللهمة والبينة بالمؤلمة والوسية والمهنة والمهندة وحدة فاصرة والمهندة وحدة فاصرة والمهندة وحدة فاصرة والمهندة وحدة فاصرة والمهندة وصدة في حدة فاصرة والمهندة و

قبان قبل: ينبعى أن يذهبى نامقر له مجميع بزيع و لأن بزيعًا في يد الوارث، وقد أنر الوارث أن جميعه للمغر له. فلنا الوارث ما أثر مزيع إثر الأمطلقاء إما أثر به مجهة الوصية ، و لوصية تقد من الثلث ، والقاضي لما قضى بسائم محكم الوصية و لأن أنقضاه يكون على وفق الدعوى، وصاحب البينة ادعاء محكم الوصية ، وإدا تعين سائم محلا للوصية ، عرج بزيع من أن يكون محلا لها ، فالإفرار من الوارث بيزيم حصل في عير محله فلم يصحه .

توصيحه أن الإقراد بيزيع لما حصل محهة الوصية ومحل الوصايا الثلث، كان الإقرار ميزيم من الوارث بشرط أن سلم للوارث ضعف مربع، وبعدما قصى الفاضي يسانم لو قضى بيزيع بإفراره. لا يسلم الوارث ضعفه، فلا يكون تنفيذ إقرار، كما أقي به

فراد قبل: فم لا يقصى للمقراله من بزيع بقدر ثنت ما على من انتركة سوى سالم بحكم إقرار الوارث، وبينان ذلك: أن في زعم الوارث أن صناحب البينة مبطل مي دعواه، وأنه أحد سائمًا مقير حق، فصار سالم بجزلة الهالك حكمًا، وأو هلك حقيقة، وقال الوارث: إن الميت أو مي بيزيع، تنفذ الوصيمة في بزيج مقمر قلث ما متي من التركة، ومو ذلك البيدي، فكذا ههنا.

واجواب عن هذا أنا بقال: بآن القاضى لما قصى بوصية سنام، فعد قضى بجميع ما يملك الموصى الإيصاء به الآن الفاضى إنما يقطى بالوصية بقدر الثلث، فإذا فضى موصية سالم، وسائم تلث ماله، فقد امتاز ما يملك الميت الإيصاء به، ولم يبني في يد الوارث شيء مما يملك الميت الإيصاء به، فجعل الاين مفرآ له بالوصية تما لا يملك الميت الإيصاء به، فوقع إفراره لفواً.

نم إذا قصى الفاضى بسائم لصاحب البينة، لو انشرى الوارث سائماً بيزيع، جزر الشراء، وكان يبخى أن لا بجوز؛ لأن من زعم الوارث أن صاحب البينة أخذ مسالماً بغير حق، وأنه سريصر ملكاً له، يل بفي على حكم ملك البت، وصار ملكاً للمقرك، فصار الوارث مشتوياً ما هو يفكه بمثال غير أولى.

قلنا: في زعم الوارث إن سالمًا صار ملكًا لصاحب البيئة ظاهرًا عدد محمد واسندي أفروايين عن أبي حيفة ، فإن في الفضاء بالوحبة شهادة الرود دوايتان عن أبي حنيفة ، في دواية يتفذ ، في دواية يتفذ طاهرًا و باطنًا و كما في الأملاك الموسلة ، وفي رواية : يتفذ طاهرًا وباطنًا و ويادا صار صنام ملكًا الصاحب البيئة ظاهرًا وأوطئة على النثك ، ولهذا لو على ملك الوارث ظاهرًا و أطاهرًا وباطنًا حتى لا يزداد الوصية على النثك ، ولهذا لو باع أنوارث بؤيمًا من فيره يجوز ، وطريقه ما قلتا وقا كان هاكذا كان في زعم الوارث أنه يسترى ما هو ملك عبره ظاهرًا وباطنًا ، أو ظاهرًا لا اعلنًا ، ولو كان في زعم الوارث أن شراء ساميح ، والحكم في منل هذا مبنى على أن شراء ساميح ، والحكم في منل هذا مبنى على زعم البادي على زعم البادي وعد البادي ، كما لو النبوي عبدًا أقو يجوبنه .

وكذلك أو كان الوارت الشرى سال أما بالف ورهم، كان الشراء جائزًا؛ فأ فكرنا الندائسيرى ما عو علوك تغيره فناهراً وطاطاً، أو ظاهراً لا باطناً، إلا أن تصاوت ما بين الغصل أن في الغصل الأول بضم الوارث قبسة يزيع للسفر له يبريع، وفي الغصل النائي يؤم الوابث بتسليم بزيع إلى انقر له، وهذا الجواب مستغيم على فول محمد وإحدى الووابين عن أبي حتيفة وحمه الله الآن في ذعم الوارث أن سالماً بقي عنى ملك اللبت باطناً عند محمد، وإحدى الروابين عن أبي حتيفة ، وأن وصل إليه يحكم الميراث لا يحكم الناراء، وأن النبراء مه كان تخليماً للمغصوب، فإما وصل إليه يحكم الوارث، فقد وصل إليه يحكم الميراث ثاناً مثل المبت بزعمه، فجب تفيذ وصل سائم إلى مناب المناب المناب

۱۷۳۱ - رجل مات وقواك عدمًا نبعته ألف درهم، لا مال قد غيره، فأقر الوارث أن البيت أرضى بهذا المعد تفلان، وأبى أجزت وصيته بعد موقه، وأقام رحل بيئة أن له على البيت ألف درهم، وجدحه الوارث دينه، قإن القاضى يبيع العدد بالذين، ويقضى الدين من ثبته؛ لأن الدين صفدت الوارث دينه، قوات البينة ، كمان الدين صفدت على الوصية ، فإذا كمان الدين المفدت الدين كان الوصية ، فإذا كمان الدين المدن كان أولى، وإغا شرط محمد رحمه الله إحازة الوارث وصية الميت لكون الوصية حاصلة ، بجميع مال الميت .

عادًا باعه القناضي بدين ألف درهم، وقضى دين الغريم من تمنه ، لم إن الوارث اشترى العبد ، أو رجع العبد إليه بهية ، أو وصية ، أو ميرات ، فأواد المفر له أن يأتحفه من الوارث باقراره له بالوصية ، لا مسيل له عليه .

ورق بين هذا وبين المسألة المتقدمة، فإن في نفسألة المتقدمة إذا قضى القاضى مسالم المساحب البيئة، ثم وصبل إلى الوارث مسالم يشرده، أو هبة، أو وصبية، قياته يؤمر الوارث بدقم يزيم إلى نقوله بالوصية بيزيم. والقرق: أن في مسألتنا الفاضي بييع العبد حول حق الوصي له من العبد إلى ثمنه ، وله هذه الولاية ، يسانه : أن للقاضي بييع العبد حول حق الوصي به إذا كنان متقولا على الموصى به للحفظ عليه حال عجز الموصى له عن المفظ بنفسه بالغيبة ، وما أشبه ذلك ؛ لما عُرف أن حفظ المعرفهم أيسر من حفظ العرب ، وهها الموصى له عجز عن الحفظ بنفسه ؛ لأن القاضى حال بيته وبين العبد سبب دين القرع ، فقد حصل بيع القاضى عن و لاية شرعية ، فنفذ ظاهراً وباطناء فظهر العبد عن الوصية ، وعمولت الوصية إلى بعل العبد الى الموصد الى الفسه ، ويدفع نسن العبد إلى الموسد أن الشهود على الوصية بسالم والمهد إلى المراه الم يسلم له بالميوات كانوا عبيداً ، يبطل قضه المقاضى ، ويدفع نسن كانوا عبيداً ، يبطل قضه المقاضى ، ويدفع بزيع إلى المراه الم يسلم له بالميوات كانوا عبيداً ، يبطل قضه المقاضى ، ويدفع بزيع إلى المراه (لى الفراه لم يسلم له بالميوات

وبو أن العرج مات بعد ما قيض النهن، وورثه وارث النيت الأول، فإن ورث ثلك الألف بعينها، فللمقرلة أن يأخذها، وإن ورث مالا احر غير فلك الألف، بياع من بقدم الله ورهم، وبدفع ذلك إلى القر له الأن في زعم الوارث والمقر له أن الوصية تحولت إلى ثمن العبد، وأن الغرم حين أخذ الشمن صار خاصياً له ، وصار ذلك وبأ عليه ، واقدين مقدم على الموارث ولات الميت ، ولكن أوصى الميت فلمقر له بنالك الألف بعينها ، كان على الوارث أن يودها على القرقة ، وإن كان أوصى له عال أخر ، وحمل الخواب في كان أوصى له عال أخر ، وحمل من ذلك للمقر له قدر ألف درهم ، وصار الجواب في الوصية تظير الجواب في الرواث ولكن وهب القرح للمقر له تلك الألف بعينها ، أو أيضاً ، وإن كان الموسية ؟ لأن أيضاً ، وإن كان الموسية ؟ لأن الهبة في حالة العرب في الوصية ؟ لأن الهبة في حالة العرب في الوصية ؟ لأن اللهبة في حرف المراب الماليم إلى الغرم ؛ لأنه وصر إليه عين ما أقر به ، وإن كان الموهوب تلك الأنه بعينها ، أو المنا نعلى به الأنه ولا ما نعلى به أن أن دين الحر الصحيح لا بتعلق عالم عرف .

ولو أن القاضي لم يبع العبد من الأجنبي بالدين ، لكن أعطاه الغريم بدينه ، فقال : هذا العبديم لك بدينك ، أو قال : جعلته لك بدينك ، فأخذه العريم على هذا ، ثم إن الوارث اشتراه منه : أو وهيه العرج له ، أو تصمق به عليه ، قالا سبيل للمقر له على العرارث اشتراه منه : قال سبيل للمقر له على القر نه العيد ، وهذا وما تو باعده من الأجنى مدواه ؟ لأن بيع الفاضى إغابته على الفر نه بطريق الحفظ : وفي هذا المني البيع من الأحنى ومن الغرج مدواه ، فصح بيع الفاضى من العرب ، وانتقل حق الموصى له طور له إلى النهن .

وهده المسألة دليل على أنا اليم يتعقد بلفظ الحمل، ومقا فصل احتلف المشايح فيم، والصحيح أنه يعهد لوجود معنى البيع، وهو تسليم العين ببدل، والعبرة في العقود للمعاني، لا للألفاظ، ألا ترى أن من قال لغيره: جملت لك ابنتي بألف درهم، كان نكاحًا، لوجود معنى النكاح، كذا ههنا.

قال: وقو أن الفاضي لم يهم العبد من الغرج، ولكن حمله صلحًا للغرج من ماله. بأد، قال: هذا العبد صلح لك من مالك، وسلكه إليه، تم وصل العبد إلى الوارث بومً، من الدهر، يؤمر الوارث بسليمه إلى الموصى له المقرفه، بخلاف ما لو باعه من لغرج، ثم وصن إلى الموارث، فإن هذك لا يؤمر الوارث بنسليمه إلى الموصى له المقرله.

والفرق: وهو أن الصلح متعلق طاهبين القصاف، ولهمدا لوصداته مع غيره على دين له عليه، ثم ظهر أنه لا دين، كان الصلح باطلا، وفي زعب الوارث أنه لا دين لفنري على المت، وأن الصلح وضع ماطلا، وأن حن المفرك في عبن العبد بافي على حالمه وفؤ وصل العبد إليه، يؤمر بتسليمه إلى المفرك عملا بزعمه وأما البيع لا يتعلق بالدين المضاف إليه، ولهفا إذا باع شبئًا من غيره بالدين الذي له عليه، ثم ظهر أنه لا دين، لا ينظل المبيع، فيتحول حق الهوصي له المقركه من العين إلى التمن بزعم الكل، فلهذا لا يؤمر الوارث بتسايم العين إلى المفرك من وصل العين إلى.

1974 - رجل مدت، وترك ثلاثة أهيد فيمتهم على سواء، لا مال له غيرهم، ثم شهد شهود أن الميت أرصى بهذا العبد الأكبر لهد الرجل، و جحد الوارث في دلك، وأقر أن الميت كان أرصى بهذا العبد الاصغر لهدة الرجل الآخر، قلم يقض انفاضى يشهادة الشهود حتى أعنق المقر له العبد المقربه، نقدً عنفه الأنه أعنق ملك نفسه الأن الوارث أقر بالأصغر، وصبح إقراره؛ لأنه ملكه ظاهراً، ألا توى أن الوارث لو أعنفه بنفسه صبح إعدف، فصبح إقراره؛ للمقرله، فملكه المترله، فتعذ عنف، قال فضى الفاضى بعد ذلك للمشهودة بالعبد الشهوديه ، يؤمر القرق بتسليم قيمة العبد الغربه إلى الوارث : لأن الوارث ما أقر بالعبد الأصغر له مطلقاً ، إنما أقر له به وصبه وحين خفص القاضى للمشهود له المشهود به فقد بطلت وصبة القرقع الأد محل الوصبة التلث واللك صار موضوعا في يد المشهودكه بولاية القضاء، فبلزمه رد العبد الأصغر، وتعذر رده صورة بالإعتاق، فبجب وده معنى برد القيمة.

فإن قيل: إذا يطلت الوصية للمقرله ، يتبنى أن يبطل إحتاقه ، كما لو كان الوارث أقر بوصية الأكبر لهذا الرجل ، وأعنق المقرله الأكبر ، ثم فضى القاصى لمدعى الأكبر بالأكبر بالبينة ، فإنه يظهر أن العنق باطل في الأكبر ، وسلم الأكبر للمقضى له .

قلنا: في تلك المسألة فقيمي بعين العبد المغربه لغير المقر له ، فيظهر أنه أعتل ملك الغيير ، وههناسا قضى بعين المغربه لغيبر المغرف ؛ لأن القصص له العبد الأكبر دون الأصغر ، إلا أنه في صعنى المغل عن الأصغر ؛ لأنه منا لم يسلم الأكبر المسقر لا يسلم الأصغر المهنول له ، وكان في معنى البدل عنه من هذا الوجه ، واستحقاق بدل العنق لا يرجب بطلان العنق ؟ لأنه لا يظهر أنه أعنى ما لا يملك ؟ لأن بدل المشحق بعد الفيض علوك للقابص ملكا فاصداً على ما عرف ، وإذا لم يعلل العنق ، وبطلت وصيته ، وعجز على رد عن العبد ، وجب رد الشهة .

فإن قبل: القيسة لو رحب، وحب الموارث، وفي زعم الوارث أنه أعنق ملك نفسه، وأنه لا فيسة عليه. قلنا: القاضي لم قضى للمشهود له بالمشهود به وصبة، فقد كذب الوارث فيما زعم، فالنحق زعمه بالعدم، ألا ترى أن المشترى عند الاستحقاق يرجع بالنمن على البانع، وإن كان في زعم المشترى أن المشترى ملك البانع، إلا أن القاضي لما قضى بالملك للمستحق "، فقد كذب المشترى في زعمه، فالتحق زعمه بالدلع، كذا هها.

وثو أن المتر له لم يعنق العبد المتر به حتى قضى القاضى بالعبد المشهود به للمشهود أنه ويطلت وصية المقر له ، فإنما أعتق ما لبس بمعلوك له ، فلا يصبح إعتافه ، ولا كذلك ما قبل قضاء القاضى للمشهود له ؛ لأن قبل قضاه القاضى وصبة المقر له على الصحة ، فإنما أعش المقر له ملك غصه ، فإن وصل العبد المشهود إلى بد الوارث يومًا من الدهر يوجه من الرجوء يؤمر بتسليم القربه إلى المقر له الأن في زعم الوارث أن هذا العبد لم يكن موصس به اوأته في بد المشهود له بحكم الغصب، فباها وصن إليه بطريق من العرق. كان واصلا إليه بحكم الميراث. فيؤمر بتسليم المقر به إلى المفر له الان قبل هذا إلها كان لا يؤمو به مع إقراره أنه موصى به لاتحدام شرطه، وهو سلامة صعفه له، فإذا وصل إليه المشهود به بحجة الميراث، فقد سلم له صعف المقربه، فأمر بالتسليم إلى المقر له.

مإن قبل " ألبس إنكم قلسم" إن القاضي لما قضى للمنشهود له بالمشهوديه ، فقد أيطل وصية المقر له في المفريه ، وبعد ما بصل حقه في المقر به كيف يؤمر بنسليم المقربه المه؟

قلنا: معنى قولنا: أبطن وصية القراله، أنه امتنع من تفيلا وصيته في الغربه الاعدام شرطه، وهو سلامة ضعفه للوارث، وقد وجد هذا الشرطه وصول سالم إليه، فيبجب تنفيذ وصية المقراله، ويجوز أن بمنع نفوذ الرصية لمعنى من المدابى، ثم يجب تنفيذه عند زوال ذلك المعنى، ألا ثرى أن من أوصى بعدد الإنسان، قم مات وعبه دمن مستقرق، فإنه لا يجب تنفيذ أتوصية في العبد لمكان الدين، فإن سفط الدين بعنى من المعابى بحو الإبراه، أو ما أشبهه، فإنه يجب تنفيذ ألوصية عيه، ثروال المائع، كذا ههنا، أو نقول: إن القاضى وإن أبطل وصية القراله، إلا أن الوارث مصراً على إفراره بالموصية لله، فأنه فلم بالتسليم بعكم هذا الإفرار، ثم قال: ولا يعتق العبد القرب به على الفراء بالمؤلف، وإن وجد يعد الإعتاق الدابق، فلم يصبح هذا الدين من الفراه على سبل النوقف، وإن وجد بعد وجود سبب الملك له، وهو إقوار أنوارث والدين عائم العنق على المقراله؛ الأنه توقف الاعتمال على المقراله؛ الأنه توقف التمال الوارث طاهر، ولهذا لو أحاز الوارث على مائك الوارث طاهر، ولهذا لو أحاز الوارث هذا الغنق بالمؤلف على المقراله؛ الأنه توقف الفرد ولهذا لو أحاز الوارث هذا الغنق على المقراله؛ الأنه توقف الفرد ولهذا لو أحاز الوارث على القراء وهو الوارث؛ فإن المفريه ملك الوارث طاهر، ولهذا لو أحاز الوارث هذا الغنق بعند العنق بفظ على المقراله؛ الأنه توقف الفرد على الغراب ولهذا لو أحاز الوارث على منك فلموره وهو الوارث؛ فإن المفريه ملك الوارث طاهر، ولهذا لو أحاز الوارث على بعن بنفذ على

والأصل عند محمد: أن العنق مني توقف على إجارة مالك طاهر، لا يشوقف على غيره، كما في الشنري من الغاصب إدا أعنق، فإنه لا يتوقف عليه، لانه بوقف على إجازة مالك ظاهر، فلا يتوقف على غيره، كما في المشتري، ويهذا الحرف يقع

قا الوكان في الأصل رم البالك لا المستحق .

القرق هي مسألتنا، ومسألة الشفري من العاسب على مناهبه، وبهنما إقا أوصى الرجل معيده لإنسال، حيرمات الرفيل عبيده الإنسال، حيرمات الرفيل وعبه در تحيط عاله، ثم بي العرم، أرأو اللت عن الدين، فإن العنل ينعذ على إجازة أحد سوى الدين، فإن العنل على إجازة أحد سوى الدين، فإن العنل على إجازة أحد سوى الموصى له، وأما عند أبي حيدة وأبي يوسف، فإنما لم يتوقف هذا العنق على الفر لمه الأه وجد أبل سبب فالمن، وأما عند أبي حيدة وأبي يوسف، فإنما لم يتوقف هذا العنق على الفر مسبب للمنك، أو بعد وجود سبب قاصر لا يتوقف هيال ذلك العنى من القرائه إعام حصل بعد ما أنط القائم، وحمد المنافية على المنافية في المرازة المنافية والمنافية والمنافية والمنافية والمنافية على المنافية والمنافية والمنا

المقصى الخامس والعشرون فى دعوى أنر جلبن عبداً فى يد أخر، و دعوى كل واحد منهما الإيداع من صاحب اليد وإقرار صاحب اليد لأحد هما. وفى دعوى الرحل عبناً فى يدى رجل، وإفرار صاحب اليد بالعين له. ثم دعوى صاحب اليد الإيداع من جهة غير،

1971 - قال محمد وحده الله في الطامع : حدثي بدي وحل دعاه وحلالاه كان واحد منهما يذعبه أنه عبده، أو دعاما لذي هو في يده، و فو اليد يجحد ذاك أو لا يحصد، ولا بقل، بن يسكن، فانقاض وسبع بينتهما عليه و لان الساك أفر، مكواً حتى مصل الدعم إلى البات حقه، وهذا لأن الدعم استحل الجواب عليه إمار نعم ، أو بالا ، والسكوت يحتمل الأمرين، فأنب الإنكار والأنه أنن الأمرين والأم حنيج هي الاستحقاق به إلى فرينة أغرى، وهي البة

دار أن القاصى مسمع شهددة شهو دهما، إلا أنه سريفض بشهادة الشهر دامدم ظهور عد الشهر حتى أقر لم البدلا حد الدعيين معينه أنه عبده أو دهم من الذي هو عي ياديه، فإذ الفاضى بدفع العبد إلى القراله؛ لما مراً، وإذا ظهرت عدائهم بقضى بالعبد يتهما اصعاف، وكان بدفع العبد إلى القراله؛ لما مراً، وإذا ظهرت عدائهم بقضى بالعبد أقربه الأحد المدعيين، فقد صار العبد علوكًا لله رقبة ويداً، وقراك القراله مو غير الفراله بحرالة على الراء مع الحدر إذا أفام السبة على المدت العالى، وهناك يقضى بكل العبد للحارج، واعتبره بما إذا أتر الأحد هما قبل إفاههما البينة، تم أقاما البينة، وهناك يقمى

والجواب وهو القرق يبتما قبل إفامة البيئة، وبينما يديها: أن التركية لا تُعمل الشهادة حجه، ال يظهر تومها حجة موجية للاستحقاق من وقب وحودها، فإذا كانت الشهادة فين وحود الإقرار حجة، فيند ظهور العدالة يظهر الاستصفاق قبل الإقرار، وئيلي أن الإضرار كناذ باطلاص شنخص هر اليس عالمك، ومنى بطن اللافرار بطل التصديق الأنه بقضى عليه، وصاء وجودهما والعدم ينزلة، ولو لم يوج البقضي بينهما، فكما إذا صار وجودهما والعدم عنزلة، فأما إذا كانت الشهادة بعد الإفرار، فعند ظهور العالمة لا يظهر الاستحقاق قبل الإفرار، ملابتين أن الإفرار كان باطاب، وإذا لم ينظل الإفرار، صار المقرلة صاحب بد، وغير المفركة حرج، فيقضى ببينة الخارج،

عبارة اخرى للفرق بينهما أمهم إذا أقاما ألبية فيل الإفرار"، فقد استحق كل واحد مسهما القصاء بجسيم العبد عند تركية بنة على الانفواد، وبنصف العبد عند تركية بنته على الانفواد، وبنصف العبد عند تركية بنته وبنة صاحبه، فهو بإقرار لاحدهما يربد إبطال الاستحقاق الديت لكل واحد العبد، والدينة إغاب المعرفة اللهي أنا مقراك إلى العبد، والدينة إغاب معرفة المواجد لا على المفر، فيبطل استحقاقه عليه بدلينه، أما المتحقاق الآحر، فلائه يقول له من حيث المعنى العبد ملك المفرقة، وفي بدى أمائة، وينا الأمائة ليست يبد حصوصه، وليس له ولاية إعلال الاستحقاق التبت لكل واحد مهما بإقراره، فعمارة وحودهما الإقرار بيمائ والعدم عنولة والنفريب ما دكرنا، فأماؤا أمر قبل إقامة البينة الإقرار إبطال الاستحقاق لهما عليه؛ لأن كل واحد مسهما لم يستحق عليه شيد قبل إقامة البينة؛ لأن مجرد الدعوى لا يصلح مسها كلاستحقاق، فصح إقراره، وصار المفرقة صاحب بد، والفقريب ما ذكرنا،

وكذلك لو أقام كل واحد مهما شاهداً واحداً على دعواه، ثم إن صاحب البدائر بالعبد لأحدهما، فالفاصى يدفع العبدإلى الفراله، فاذكرنا، ولا يبطل ما أنام كل واحد صهما من الشاهد الواحد، حتى لو أقام كل واحدمهما يعد ذلك شاهداً أخراء بقضى بالعبد بينساء لأل كل واحد منهما استحق القصاء بهذا العبد صد غام احجة، فهر بهذا الإقرار بريد إيطال استحقاق كن واحد منهما، ولا يقدر عليه.

توضيعه: أو كن و، حد منهما قصد إثبات مثلث مؤقد ما فكم، والإقرار لا يقيد له ذلك . قصار وجود إقراره فيما هو مقصره والحدم مجزله ، فإن أقام غير القرامه شاهداً

¹¹⁾ هكتا في طلب وكان في الأصل وم. البعد الإفرار

⁽٢) هنخذا مي الأحسل وم، وكان في هـ : - القبر

أخر، قضى بالعبدله؛ لأن شهادة النباهد الأول لما لم تبطل يتضم شهادة الشاني إلى شهادة الشاني إلى شهادة الأول لما لم تبطل يتضم شهادة الشاني إلى شهادة الأول لم تتم الحدة في حق المغر له، فيقضى الجميع العبد لغير المقر له لهذا، فإن لم يقض القاضى لغير المقر له في هذه الصورة حتى أنام المقر له شاهداً أخر، فضى بالمبد سهما؛ لأن الحجة قد تمك في حق القر له أيضاً، وهما خارجان من حيث المني، ولا رجحان لأحدهما على صاحبه؛ لأن كل واحد منهما الاستحقاق على صاحب اليد، ولم يذع أحدهما الاستحقاق من جهة صاحب البد، ولم يذع أحدهما الاستحقاق من جهة صاحب البد،

فإن ثم يقعى القاضى بالعبد بينهما نصفان في هذه العسورة حتى قال غير المغر له:

أنا أعبد شاهدى الأول على المقر له على أن العبدلي وأعاده فالقاضى بقضى بكن العبد لغير المغر له: الأد قا أقام شاهده الأول على الشرك، فقد ترك الاستحقاق الغابت له بحكم شهادة الشاهد الذي شهد على صاحب البد، وأبطل شهادة فلك الشاهد، وعند ذلك بغذ إقرار المتر؛ لأن عدم نفاذ إقراره في هذا، كيلا يعطل ما أقام غير المقر له من الشهادة، وإذا رضى ببغلان، فقد زال المانع، فنشذ إقرار المعر، فصار المقر له صاحب البد، ووقع الدعوى بن المتارج وبن صاحب البد، فيضي بالعبد للخارج.

فإن قال المقر له "ك أنا أصيد شاهدى الأول أن العبد عبدى لم يلتفت إليه ؛ لأنه صار مقصياً عليه ، ولأنه لا يتصور في حقه أن بترك الاستحقاق النبت ك بما أقام من الشاهد على ذى البد، وتستأنف الخصومة استشافًا مع غير المقر ؛ لأنه صاحب بد، فلا يسمع صه البينة على الملك المطلق .

قبان قبال: غير المقر له قد مات شاهدى الأول، أو خاب يقال له: هات بشاهد اخر، فأقمه على الفرقه حتى يقضى لك بكل العبد، وهذا لأن شهادة الناهد الأول، لا تبطل بموته و لا بعبيته، وكان موته وغيبته ويقاء، حياً سوام، قباذا أقام شاهداً أخر يُضمُ الشاهد الأول، فيقضى له بالعبد كله إلا أن يقيم المقر له شاهداً أخر مع شهادة الأول قبل المقير المقوله، قدما خارجان في تلك المسومة من حيث المعنى

⁽¹⁾ مكذا في الأصل وم، وكان في على أنظر أر

قال: أو يقبم المقر له شاهدين مستقلين، فيقضى بينهما، كما لو أقام كل و الحد منهما شاهدًا أخر، وهذه المسألة من المبائل التي كتب محمد بن سماعة بن الحس رحمهما الله يستغرقه بيهما، وبين المبأله التي فيها طعن الفضاة الثلاثة، فكتب إليه محمد رحمه الله أن الصحيح أن يقصى بالعبد بينهما، ثم فرق بينما لو أقام غير المقر له شاهدين مستقلين على القراله، وبينما أقام المراكة شاهدين مستغلين عنى عبر المفراكه، عقال: إذا أقام غرا المقراله شاهدين مستقلي بقضى بكل العبد له، وقال: إذا أقام المتراكة شاهدين مستقلين يقضى بالعبد ينهد.

والعرف: بسهما هو أن لغير المقر له أن يستأنف الخصومة مع المفرقه: لأن ما بدّعيه عبر القوله في بد المقرله، مصاو المفرله خصماً، وهو ذو البدوغير المفرله خارج، فيتضي بالمد للنخارج.

فأما الفرآق، فلا يكنه أد يجعل الذي ليس بقر له خصمًا، فيستأنف الخصومة معه؛ لأنه لابد لغير القرآل، فاعتبر إقامة الشاهدين بناء على الحصومة الأولى، كأنه أقامها على دى البد، فيقيت خارجين، فيقضى بالعبد بينهم لهذا.

فإن قبل: إن لم يمكن أن مجمل إقامة شاهدين مستقليل من المقر له على سبيل استثناف الخصومة مع النام المستخال العبد عليه يكن أن يحمل هذا منه إيطالا؟ لما أقام غير المقر له من الشاهد الأول الذي أقامها على القرام، كما جمل فيما تقدم وهو ما إذا ادعى ذو البدأيه لفلان أو دعنيه، فقيل: أن يقصل الفاض بينة مدعى الشراء حضر فلان، وأقام البنة أنه له أودعه من ذي البد، كما اقراحيث يبطل بدينة مدعى الشراء، فهون بجب أن يكون كذلك.

والجواب نمّة أمكن قسول بيسه على إنطال بيسة المدعى للسراء؛ لأن المقر له ببهنته يثبت أن مدعى الشراء أقام البيتة على مودهه وهو غائب، وبينة المدعى على المودع حال غية المودع باطلة؛ فأمكن قبول بهنته لإنطال بينة المدعى .

أما في مسألت لا يمكن قبول بينة انقر له على إيطال ما أقام غير المفر له من الشاهد؛ لأن أكثر ما في انساب أنه يفست أن غير للفر له أقام البينة على الودع، لكن المفر له حاضر، وبينة المدعى على الودع حال حصرة المودع مقبولة، علهذا اعترقا. 1979- قال محمد رحمه الله: عبد في بدى رجن ادعاء رجلان، كل واحد منهما أنام ببه أنه عبده أودعه الذي في يديد، وصاحب اليدج حلاً وساكت، وقضى القاضى بالعبد بين المدعيين المستواءهما في الحجة، ثم إن أحد المدعيين أقام ببه أن العبد عبد، لم يتفع بنفك البينة، ولا يقضى على صاحبه بشيء الأن كل واحد من ادعيين صار مقضياً عليه في الصف الذي نصى به لصاحبه؛ لأنه ببيته استحق الكل ولو لا بيئة صاحبه لقضى له كل العبد، فإنما حرم كل واحد عن النصف سينة صاحبه، فصار هر مغضاً عليه في ضره لا يصير مقضياً له في عين ذلك الشيء.

فإذ قبل: كيف يجعل كل واحد من المدهبين مقضيًا عليه في النصف الذي صار فصاحبه ، ولم يكن له مي ذلك النصف ملك قبل القضاء الصاحبه .

قلنا: إن لم يكن له فيه ملك، كان له حق الملك؛ الأنه أقام البينة أنا الكل له، وألها توجب حقيقة الملك عند انصاب القضاء بها، وقبل انصاب القضاء بها، يوجب حق الملك، وحق الملك معتبر بحقيقة الملك، وثر ثبت الحقيقة بصير مقصياً عليه، كذا مهنا، ولر علك ينة أحدهما، ولم يعدل بينة الأخر، أو لم يقم الآخر شاها أو احداث فقصى به لمن عدلت بننه، ثم جاء الأخر بيئة عادلة، قصى له به الأنه لم يصر مقضياً عليه به من جهة صاحب؛ الأنه لم يكن له في المقضى به لا حقيقة الملك، ولا حق الملك، لانعدام الحجة الموجة للقضاء، والمقضاء على الإنسان بإزانة الاستحقاق الثابت ه، فإذا نم يكن الحقيقة بعد الحقيقة عليه، فسمع دعواه، ويبنته بعد الحقيقة بنصور إزانته العلم أنه لم يصر مقضياً عليه، فسمع دعواه، ويبنته بعد

وقر أفام أحدهما البيئة، فلم يزك بينه حتى أفر ذو البدأن العبد الذي نم يقم البيئة آودعه إباد، وديم الفاضى العبد إلى المقر له، ثم وكيت بينة الذي أقامها، وأحد صاحب البيئة العبد من الفقر له، ثم إن المقر له أتى ببيئة أنه عبده أودعه إياه ذو البد، قبلت بيشه، وقضى قه بالعبد، لأن المغر له ثم يصير مفضيًا عليه؛ لأن بيئة غير المقر له قامت على ذي الميد، وجعل المقر له كالوكيل عنه على ما مرقبل هذا.

مان قبل: اللك بنيت لعنظر له بإقرار في اليد، وبتصعيق الغراله إياه، فم استحل عليه بالفضاء ببية فلدعي، فيجمل الفراله مذعبيًا عليه، فلنا " إفرار دي اليدي لا بعد إقدمة المدعى بنة على في البداء وعند فلهوار عدالة الشهواد يست الاستحفاق من وقت الشهاداء قطهر أن إقرار في البدكان ناطع ؛ لأنه ظهر أنه لم يكن مالكا للعبد، وإذا بطل إقراره بطل تصديق للفراك ؛ لكونه بناء عييه، وإذا بطن الإقرار والشصاهيق، صدر وجودهما، والعدم عنوالة، ولو عدماً، وباني للمثألة بحالها، كان القضي عليه الدي كان الديد في يدودون الفراك، كما جهنا.

وكذلك ثو أقام اللتراك الدينة على دا ذكرانا قبل القطاء للمناحبة بييسه ، يقصى التعلم أمه ونبطل بينة صاحبه ؛ لأنا ببيته اللهراله طهر أن بينة صاحبه قامت على مودع اللهرائمة وهو ليس بخصم و البينة متى فاحت على عبر خصم كان باطلا

قابان فيل : ينتة للدعى منى قامت على المودع المقر له إلها يبطل إذا كال المقو له عائبًا وقت إقامة البيئة على مودعه ، أما إذا كان حاضرًا كانت مقدوله ، كسا في ما تعدم، وتكون إقامة السنة على مودع القراله ، وهها المقولة كان حاضرًا رقت إقامه اللاعي السة .

قلد: المقر له ورد كان حاضراً وقت إقامة البيئة على الذي كان العبد لو ينيه حقيقة هها، لكه غالب حكماً؛ لأنه ليس بحصم المدعى وقت إقامة البيئة الأنه ليم يكن للمقر أه في العبد لا منك ولا حق، ولو يثبت له زيادة حصوصية بهذا العبد من بين سنتر الأجانب، وهو كونه بحال لو آهام شاهداً واحداً يقصى له، فصار عداً! الحكك، بخلاف ما تقدم الأن تمة إن تم يكن للمقر أه حقيقة الملك، ولا حل المثلك يقامة الشاهد الواحد، ولكن له ريادة مصوصية في هذا العبد من بين سائر الأجاب، الأناه صار محال يستحق هذا العبد برقامة شاهد واحد، فكانب خصوصية معتبرة واعتبار، بخلاف ما يستحق هذا العبد برقامة شاهد واحد، فكانب خصوصية معتبرة واعتبار، بخلاف ما يستحق هذا العبد برقامة شاهد واحد، فكانب خصوصية معتبرة واعتبار، بخلاف ما يستحق هذا العبد برقامة شاهد واحد، فكانب خصوصية معتبرة واعتبار، بخلاف ما

فيان عالى غير انقر له . أن أعيد شهودى على الفراله ، هل تقبل ببده ؟ فهذا على و حهين : إن كان ذلك بعد ما قصى ببنة المقر له ، لا نسمع ببنه ، لأنه صار مفضية عبيه سبية المقرفه ، وإن كان ذلك قبل القصاء سبة المقرفه ، فست ببنه ؛ لأنه لم حسر مقطبة حليه ، تم يقصى له بجميع العبد ؛ لأنه لما أعاد البينة فقد أبرأذا البدعى الخصومة ،

⁽١) وهي الأصل - وأو توضيف .

ورضي ناعظ إفرازه، والمنتأنف الخصوصة مع الشرالة على المفرالة على ما موا ونفارت بد القرائم، واجتمع بهذا الخارج ويهة فتى البدء وكالشابية الخارج أولى.

١٧٢١٥ - قال ديجيما، وحيمه الله في الحيام ... در في يذي وجل مصافع وجل أحراء فأقا الذي في يديه الدوائها كانت للمعاعراء وفلان أوه تبيهاء وأقام البيبة عمل ولين ، فلا حصير مه سنهيل و فوفر و اصاحب البيدان ياك الله المهاعي الابتاقعوا دعواه الإيدام من فيلان الاحرام لأن الجميع بينهما مكن، فلعل إنها كانت لمدعى، تمه صارمه الفلاق الأخر بوح مدر الوجوم وتمرن دلاك أودعها مساحب البلد، وإذا لويكن بين الكيلامين تسقض، يحب قبوله مسته على ما ددعي من الإعداج، وإن لم مفير السنة على ما الاعيء لا بلافع عند الخصوصة لالأبه أفر باللبك للمناهى، وتوجهت عب الخصوصة عاعدتان بذوه والدينيت وريخوا عدامل الحصورة بارهو كبريه مددعا من جهه عيره الثلا تندفه الخنصومه نناه وويؤمر لتسليسها إلى الكاعي بحكورقر تره فإنا حفسر فلاباد وصلة صاحب البدعيم قال. لا يترع الدر من مدالاتهن حتى بقيم الحاضر سنة أساعه لأن مساحب البد أفر بالدار للسدعي أولاء واسم إفراره له من حيث الطاهر ، وصلات محمد حقة للمحاص ورغا أفر للغائب حددلك وكالوالإفرار للغائب والاؤر مالك اللدعي واللايصيح ويمال ينفيلك والششه أن بأحدالنا العزيد فدعيء وأفوا أسغة عليه ، وكانك بو أن صاحب الرديد أريا إلا ورياه هره ما أن قال العموالعار أودعنها فللان، وهي تهدا الدعلي، إن اتمام البلغة على لإبداع تلدهم الحصوصة، وإن أم يقم لا الله وم عبد الحدومون ويؤما بتسليمها إني الدعي

وين القرا أو لا للغائب. ثم للسلامي، فالأصل عند أن من أفر ومين لفات، تم حاضر ، وحالك وخاصر على إقراره وإصر الفر بتسليم المورايي احتصره الان تصابيق خاصر القبل بالمرازق، ولم ينصل أصابيق القالت بإقراره، وحسى بصدفه و حسى لا بصافه، فلا سعطل أحد الإفراز والتعبديق لأمر موهوالا، فإل أحصر المراكه بالوتيعة الرية أنها داري، إلا أن نصاديقه أسند إلى وقت إقراره، وكان إقراره بالوديعة أو لا، فظهر الملاكة

والأولانيافي الأصال أفلامك

ميزمر المدعى بتسليم العار إليه ، ويقال له : إن شئت أخذ الدار فأقم البينة .

ونو أن اندَّعي صدائق صاحب الوديعة في أنها وديمة فلان، فلا خصومة بينهما اعتباراً الثابت بالتصادق بالبينة معاينة .

ولو علم القاضى أن الدار لرجل، قصارت بعد في يدي آخر، فحاصه الذي كانت الدار له إلى القاضى، قضال الذي الدار في يديه: إن فلاتًا أو دعيها، واقام على فلك بيئة ، فلا خصوصة بينهما، ولا يخرج الدار من يدى الذي كانت في يديه حتى يحضر فلان الآن الثابت بالبنة العادلة إذا قبلت كاللبت عباتًا، وتو عابن الناضى هذا، دفع الخصوصة بكون الدار لنمدعى في زمان، لا تجعل الذي في ينيه الدار متناقضًا في فعرى الإيتاع من الغائب، لجواز أنها كانت للمدعى، شم باعها، أو آخرها، أو وهنها من فلان من الذي في يديه.

رقوعلم التاضي أن فلالاً غصبها من الذي كانت له ، وأودعها الذي في بديه ، أخدها من الذي في يديه ، ودفعها الذي في بديه ، مبطلة ، بخلاف ما لو علم أن يدفو البد مبطلة ، بخلاف ما لو علم أن فلاناً أودعها فذا الذي في بديه ، ولم يعلم أن غصب من المنحى ؛ لأن مماك لم بعلم بكون بدق البد مبطلة ، بل شت في ذلك بحبور أن يكون المنحى ؛ لأن مماك لم بعلم بكون بد مهالة ، ولا يبجب نقصها من ذي أنيت ، فلا تكون بده مبطلة ، فلا يبجب نقصها ، ويجور أن يكون قلان غصبها من المدعى ، تم أودعها من ذي البد ، فتكون بده مبطلة ، فيجب نقصها ، قلايجب نقصها بالشت

ثم إن محمداً وحمد الله اعتبر علم الفاضي في هذه المسألة حتى قال: إذا عدم الفاضي أن فلانًا غصبها من المذهى، بأخذها من صناحت البد، ويدافعها إلى المذعى، وهذا جواب ووابة الأصول.

وزوى ابن سماعة عن محمد وحمه الله: أن القاصي بعلمه لا يقضى، قال ابن مساعة: وجع محمد إلى هذا القول في أخو عمره، وقال: الغاضى لا يقضي بعنسه، وإن استفادالعلم في حالة القضاء، حتى يشهد معه شاهد واحد، قال: لعل القاضى عائط فيما يقول، فشرط مع علمه شهادة شاهد أخر، حتى بصير علمه مع شاهد آخر في معنى شاهدين -والله أعنم-.

الفصل السادس والعشرون في دعوى الموكالة والكفالة والحوالة

1911 - رجل من وكلاه باب القاضى ادعى قبل انقاضى على رجل أنه وكيل من جهة فلان ابن فلان ابن فلان الفائف بإبات حقوقه وديونه على فلمان و وللغائب على هذا عشرة دراهم فوض و مره حتى يسلم إلى، فلم يجب المدعى هليه ولكن وكيل أخر من و كلاه الفاضى بحضرة المدعى عليه أجاب و قال: إن مركلي بقول: ليس على هذه العشرة، وليس تى علم يهذه المركانة و فقام الوكيل شاهدين على النوكيل، وطلب الحكم من الفاضى، فقضى القاصى بنبوت وكانته و فالدهى عليه ساكت بم يجب أصلا، وتوكيل الوكيل الموكيل المؤلف عليه في النوكيل وهل بشت المنافة فتحفظ المنافق عليه ليس بقائب، على بصبح هذا الحكم؟ وهل بشت الموكيل؛ وهل بشت

١٧٦١٦ - رجن استأجر كومًا إجازة طويقة، وضاب، ويعد ذلك جاء وطل. وقال: أما وكيلة بعيض ألمال، وفسخ الإجازة، وأنكر هو اللوكيل. وأثر بالبائي يقضى.

رجل ادعى عند لفاضي بنبوت الوكالة بحصرة المدعى عليه، كان ذلك قصاء على الغادات.

1911- ادعى أن وكبل فلان باستيفاء الدين من رحل ، فادعى الديون الإبراء والإيماء، قال الذعى: عزلى الوكل، إن كان التوكيل بالتماس الخصم لا يمك عزله، علا تسمع هذه الدعوى: وإن كان بغير الشماس منه، يشت الدعوى إذ أفيم البينة على الغرماء على العزل، أما بدون البيئة فلا.

ولو قال: نست بوكيل و وصدّته خصير، لا يسمع و رأيتُ هذا في أنه إذا صالح مع الخصيم، ثم قال: قست يوكيل، وأراد استرداد وا دفع، وصدّته الحصيم، لا يسمع ١٧٢١٨ - ادمى على خر الكفالة " بجال الإجارة معلقة بالفسخ، وقال: إلى قد

⁽١) وكان في الأصار: أعال الكمالة .

فسنحت الاحمارة، ولا مك المان، وأقام على ذلك يبية، والأحمر عاتب، قبلت بينه، ويكون دلك قصد على الآخر، فالتصب الكفيل حصداً عنه الارائد المدعى إداءه عن خال على الكفيل، ولا يأد باند على الأصابل، فيبتنصب الكفيل، ولا يكفيل الأحمر إلى تصت الكفيل، المراد، وإلى كانت مير أمره، وإلى تصت الكفيل، ولا حضر الآخر من أن بأحل المناعى من الكفيل شيئة. وألك الفسعة ماهيلًا.

١٩٧١٩ - ادمل طلل أم راكه فعل له أنه إن مات فكان سجيهالا الوينجي وهي كذاء فصمات على ، وقد مات قلال مجهلات لوضعتي، وأفام البينة عليه على نسم هذه الدعوى؟ فقد في النسع هذه مدعوى، وقد فيل الاشتيع

ولى دعوى الكفالة لامد وأن يعول: وأنا أجرت نفقاته محض الكفالة، وبه كان يعتى المتبخ الإمام طهر الدس، وقد قور الاستادة ذلك، ودعوى الكفالة بنفس، ذكر الإجزاة، كدعوى الميم يستمسن ذكو السراء، حتى إنا من ادعى على خر ألك يعت منى كنا بكفاء لا يحدج إلى أنا يقوال: وأما التدريث

١٧٩٣٠ - ادعى الكمالة بالآل معلقة بعدم تسليم النفس في يوم كذا، وإمال الذي وممث الكفالة إلى المورد والمال الذي وممث الكفالة إلى وجب على الأحراق مسبب الصلح ، وإمه كالماد النوم ، لالده أن بين في دعواء أن الصلح على أي أني م كان البيطر أنه عل بصح ؟ ولو صح ، هن فيد بكساد المدل قبل القبض ، كما يصد كساد المدل قبل القبض ، كما يصد البيح بكساد المدل قبل القبض ، كما يصد البيح بكساد المدل قبل القبض ،

1975 - استرى عبداً بالك درهم، وقبص العبد بإذرائداند وطلب الدائع الفيل، فقال المتوى - قد كان أخاده على دلالاه ودلالا عاليه، وأقاء عالى درك بيد، فيات بيده، ويتعالى ذلك إلى الغائب، وفي مثل هذا يتصب الخياض تحصيلاً عن الغائب، وكثير من هذا اجتم دكوناه، في اكتاب أدب القاضي أن وسيأتي مد ذلك من كذات الكمالة والوراة عال شاراته-

فذا وكالرفق الأصل: أمجمات

الأثما وكالرفي لأصل احملان

الفصل السابع والعشرون في دعوى المنق

يسفى مسائل هذا القصيل قد مرَّ قبل هذا .

۱۷۲۲۲ عبد في بدي رجل، قال: إلى كنت عبداً لهذا الرجل، وأما اليوم حر؛ له آنه قال لي: اثمر هو سال كار من كني تو أز د، ومن دو سال كار او كردم، وأقام على ذلك يبغ، قبلت يبته، وحكم بعنه.

1۷۲۲۳ - عبيد ادعى أنه حر الأصل في صوضح لم يسبق منه الإفواد بالرق، وقضى القاضى بحريثه؛ لما أن القول في ذلك قوله، لا يرجع المفتري بالشما عند بعض الشابع، وعند بعضهم يرجع، والحيلة للمشترى في ذلك حتى برجع بالنمن على الباتع أن يدهى المفترى على العبد الرق، ويقول: أقر لي بالرق، ويقيم البيئة على أنه حر الأصل، فيرجع الكثرى حيثة بالعبد البيئة على أنه حر الأصل، فيرجع الكثرى حيثة بالعبد البيئة على أنه حر الأصل، فيرجع الكثرى حيثة بالتمن على أنباتع

19774 - عبد في يدى رجل يزهم أنه ملكه، وادعى العبد عليه أنه أعتقه، وشهد الشهود أنه حر الأصل، لا تقبل، وكذلك أو ادعى العبد أنه حر الأصل، وضهد الشهود أن صاحب البد أعقه، لا نقبل، وقبل، نقبل، وعلى العكس لا تقبل، وقبل: تقبل في المجهن جميعًا.

14770 - ادعى ضلامًا في يدى رجل أنه ملكه ، أعشقه منذستة ، فالفاضي يسأل القدعى البينة على الملك ، لا على العنق ؛ لأنه إذا أقام البينة على العنق ، ولم يكن له بيئة ، يحلف المدعى عليه على الملك .

1977 - ادعى على امر أة بأنها أمنه ، فأقامت الأمة سنة أنها كانت لفلان ، وأنه أعتقها ، وأقام المدعى بينة أن فلانًا ذلك قد أقر أن مة ، الأمة أمنى وغلوكتى ، فإن أرّخا و تاريخ الإفرار أسسق ، قصى بالملك للمدعى ، وإن لم يؤرخا ، يجعل كأنهما و قعاممًا ، الإفرار والإعناق بالملك للمدعى ، فيقضى بالمنز بينة الأمة . 19777 - ادعث حرية الأصل، ثم دعت حوية عارضية، يسمع، وكذَّلك [لو أدهى العيد أنه حر الأصل، وكذلك ["على العكس، يجب أن يسمع.

عارضاً بدريخ فيل تاريخ البيامات، روح المشرى الآخر على مانده وكذلك بائمه عنفا عارضاً بدريخ فيل تاريخ البيامات، روح المشرى الآخر على مانده وكذلك بائمه رحع على بائمه، وأبي البائع الأول الرحوع عليه، فقيما إذا ادعت حرية الأصل إن لم يسق منها إذ إراق، لا نصا ولا دلالة من انعفاد البيع، وما أشبه دلف، على ما عرف في كتاب الإقرار، ليس له أن يأبى؛ لأن حرية الأصل ثبتت عجره قولها في حل الماس كاف، إذا لم يسبق منها إقرار بالرق، ولو سق منها إقرار بالرق، كان المانع الأول أن يأبى الرحوع علمه ولا كن حربة الأصل لا نشت عجره قولها في موضع سبق منها الإقرار يألوق، وفيما الرحوع علمه على كل يأبى الرحوع علمه على كل حال، المعارضي لا يشت بمجرد قولها، وفي كل موضع تضي القاضي بحرية حال، العارضي المارضي لا يشت بمجرد قولها، وفي كل موضع تضي القاضي بحرية الأصل لا يشتري على البائم بالنبئ والنه أعلم وحرية المعارضي المعارضية والها، وفي كل موضع تضي القاضي بحرية الأصل لا يشتر طاحضرة العيد والأمة كرجوع المترى على البائم بالنبئ والله أعلم والمعارفة المهد واللهة كرجوع المترى على البائم بالنبئ والله أعلم والله المعارفة المهد واللهة كرجوع المترى على البائم باللهن والهنة عليه والله أعلم واللهة كرجوع المترى على المنافع والله المعارفة المهد واللهة كرجوع المترى على المنافع والله واللهة كرجوع المترى على المنافع واللهة على حرية الأصل لا يشتر عالم المهارف واللهة كرجوع المترى على المنافع والنهن والله والنه أنه المهارفية واللهة واللهة كرجوع المترى على الموقع على المنافع والله المهارفية والمهارفية والمهارفية

⁽١) ما بن الغومين في الأصل يقط

الفصل الثامن والعشرون في دعوى النسب

هذا الفصل بشتمل على أثواع.

الأول: في بيان مراتب النسب:

المتعاد المسحيح، وما هو في معناه من النكاح الفيد، والحكم به أنه بثيث النسب من النكاح الصحيح، وما هو في معناه من النكاح الفيد، والحكم به أنه بثيث النسب من غير دعوى، وله أن ينفيه ما لم يقر ينسبه صريحاً. أو يظهر منه ما يكون اعترافا به من قبول نبيته أو شراه مناح الولادة، أو تغاول المنة مع العلم بالولادة، أو يقع الاستفناء، أو يقع حكم لا يفيل التفنى والإسال منى وجد واصد من دفه الأسباب، لا يلك النفي معد ذلك، أما إذا أقر بسب الوك صريحاً والأن الإقراز بنسب الولد وقرار بحقوق مالية بحر النمقة والميراث، وأشباه ذلك اقتضاء، ولو أقو له بهذه الحقوق صريحاً، لا بعس رجو عه بعد ذلك، فكذلك لو أقر له بذلك اقتضاء، وأما إذا قبل النبيئة فلان قبول النبيئة على التولادة ولالفا لام تو لم يكن الولد منه، ما مل له قبول النبيئة، عدل قبول النبئة على أن الولدمنه.

وآما إذا الشفري مناعًا للولادة، فلاته أقر بالولد دلالة عادة، فإن العادة أن الإنسان لايشتري مناعًا فلولادة إذا لم يكن الولندمنه .

وأما إذ وقع الاستغناء عن نفيه فلاق مداما وقع الاستعناء عن نفيه لا يكون في النعى فائدة، والشرع لابرة " بما لا بفيد.

وأما إذا تطاولت الله فلان ترك النفى مدة طويلة مع العقم بالولادة دليل لإقوار بالولد ظاهراً ؛ لأن النظاهر أد الإنسان لاجرك النهي مدة طويلة مع العلم بالولادة إذا بم

⁽١) ومي الأصل: أوالشرع لايريد مدلا يقيد يعيد .

يكن الوالد منه، والمرجع في معرفة تطاول نبك المده العرف والعادة إذا مصى من المده ما يعمى فيها الولد عادة، ولم يعم، فليس له أن يقيه بعد ذلك، عده رواية أبي حنيمة. وروى عنه رواية أخرى: أنه يقوص ذلك إلى رأى الفاضي.

وعن أبر يوسف ومحمد: أنهما قفوا المة الطويلة بالأرسير، فيعد الأرسير لا يصح النفى، وأسا إذا وقع فيه حكم لا يقبل النفض، سانه: فيسما إذا حتى هذا الوب جابة، وقفى القاضي على عاقلة الأب بالأرش

لا يستطيع نفى مدا الوزد ؛ لأنه وقع فيه حكم لا يميل النمس والبطائات لأما حكة نسب هذا الولد من الآب ما قصينا بالآو في على عاقلت والقضاء بالأراض على لعاقلة بعد ما صع لا يقبل النقض والإنطال، ومتى صار نسب الولد مقطية به يحكم لا يقيق الصلان، لا يصع بعد بعد ذلك ، ولا يكن قصم لهذا ؛ لأنه لا يمكن علمه إلا يعد قطم ذلك الحكم، ولا يمكن قصم دلك الحكم، فامتع النفي والقطع.

وبيانه في مسألة أخرى رون عن أمى بوسف وحمه الله " رجل حامته امرأته بواند، انتفاه، ولم يلاعتها حتى قذفها أجنى بالولد، محدّ يبت النسب، ولا تلاعن بينهما، والمعنى ما ذكرنال ومعدم وجه النفى، لا يشفى نسب، لواد إلا باللعال، وضرائط جربال المعان عرف في كتاب الطلاق.

1999 - المرتبة الثانية أنم الولدة والحكم فيها أن سب ولده ينبت مدون الدعوة إذا كانت بحال بعل للمولى وظاهفاء أما إذا كانت لا يحل للمولى وطاهفا، لا ينست البسب من المولى بدون الدعوة، وتلمولى أن ينقيه إذا لم تطاول الماة مع العلم بالمولادة والايقراء صريف، ولم يقع الاستغناء عن نقيه، ولم نقع معه حكم، الايتسل النقف والإيفال

وعن هذا قلنا: إذ جنى هذا الولد جباية، وقبضى النسافي على عسافقة المولى مالارش، أو جنى عليه، وقضى القاضى بالارش جناية الأحرار واقصاص لا يستطيع أن يصيبه المولى بعد ذلك؛ لأنه وقع فيه حكم لا يفيس التقض والإيطال؛ لأن حكسا محريته بسبب أن والد، لما فضى على هافلته بالأرش، إذ قنال جنائياً، وقضى له يأرش الإحرار، إن كان محيها عليه، والحرية عالا تضن القض والإيطال، ومنى حكمنا منسب الولدامنه بحكم لارفايل النقض والإحالات ولا يكن نفيمه وقطم سبه بعد ذلك لاعكن قطعه إلا بعد نقض ذلك الحكم، ودنت الحكم لا بضل النقض.

وأبه يذكر في ولد أم الولاد ما إذا قبل، الأشك أنه يكون إمراراً ، عقد ذكر في عناق الفيناوي: أنه لو حياً الولى بولدالأمة، فسكت، بكرن قراراً، فقسول التبيئة أولى أن يكون إفراد التبيث فيبدرونو مبات هذا الولد، لا جلك المولي تفييد أما إذا ترك مبالا قلر جهين: أحدهما: أنه مجار محكومًا بكونه محلومًا من ماه بحكم لا شيل البطلان وهو الميسرات، هانه ورت منه بالولادة، والوراثة منه بالولاده حكم بكومه مخلوفًا من مامه والإرث لايقيل القطع والإيطال.

و تُنافي " أنه وقع الاستخناء عن نعيه ؛ لأن مقصود المولي من عيه أن لا يستحق هذا الولد عليه أحكام البسب، وهو غير مخلوق من ماءه، وقد حصل هذا المقصود للمولي عوات الرائد ، أما إذا لم يترك مالا ، فللواجه الثاني

١٧٢٣١ . وإذا زوء الرحل أم ولده من رجل، ومات عب زوجها، أوطلقها ه وانفضت عدتها ونهرجاءت بولد ستة أشهر منذانقصت وفهو لبرالوليء ولوأن ينفره م لم يوسيد منه أحد الأمساب التي ذكرناه وحذا لأنه فا انقصت عدتها. حملت للموني، وعادت فرائلًا له؛ لأن يانقضنا، العدة بانفع النكاح بحقوقه من كيل وجمه وهو المانع من ظهر و فراشه ، وإذا ظهر حكم فراش المولى ، صار احمل بعد القضاء العدة كالحال قبل الذكاح، وقبل الذكاح له أم الولد إذا حاءت بالولد كان لابت النسب، وكبان للمولى أن ينفيه ما قد بوجد واحد من الأسباب التي ذكر ناها ، كذا ههه .

١٧٢٣٦ - وإذا حرَّم الولي أو ولده على نفسه ، أو حلف أن لا يقويها و صحاحت بولد، لزمه مالم ينقه؛ لأن فرانتها لا ينظل بتحرير الدلي، ولا بالإبلاء، ألا نرى أنه لا يبطل فراش النكاء بالتحرم والإيلاء، مكذا فراني ملك البدير إلا أن الإيلاء في الكاح ينظل التكاخ بعد أراحة أشهره والإبلام في الأمة لا ينظل ملك اليمين؛ لأن الإبلاء يصمر طلاقًا بعد مضى أربعة أسهر في المنكوحة، والايصير طلاقًا في الأمة، فيبقى بمينًا -

٢٧٢٣٣ - ولو وطنها أب الوالي، أو ابن المبت، فحرمت على المراني، ثم حامث بولد بعيد ذلك لأكشو من سنية أشهراء لا يلزمه، ولو جهمت به لأقل من سنة أشهره بلرصة؛ لأنا حرمة المصاهرة يزين الفراش في ملك النكاح، ففي ملك اليمين أولى؛ لأن فراش ملك النكاح أقبى من فراش ملك اليسين، إلا أنه يزول لا إلى عدة، ثم جامت بالوقد، وكان بمنزلة ما قوزال فراش النكاح قبل المدخول بها لا إلى عدف، ثم جامت بالوقد، وهناك لو جامت بالوق، لأفل من مستة أشهر، ثبت النسب من الزوج، وإن جامت به لسنة أشهر، لا ينبت النسب منه، كذا ههنا.

۱۹۳۳۶ وإذا على المولى نسب وقد أم الوقد، ينظى نسبه يمجره النفى ، وهذا لأن نبات النسب بننى على الفرائس أم الوقد و لأن النسب بننى على الفرائس أفكوحه أموى وآكد من فرائس أم الوقد لأن فوائم المشكوحة أموى وآكد من فرائس أفهر ، فإنه لو فوائم المشكوحة بزول بسبب واحده وهو الطلاق، ولا يزول بالنمليك من غيره و لا يزول قو غرائل الزوح، وفرائل أم الوقد يزول بسبب واحد، وإدا الإعتاق والتعليك من غيره، وما يزول بسببين أن أضعف عا يزول بسبب واحد، وإدا كان فرائس المشكوحة أتوى وأكد، فالنسب المثابت ناء على هذا الفرائس يمكون أقوى، هلم يجهز أن يتسبونة بين الأقدوى والأنعف، وإذا لا يتبيز أن يبهز أن يتبيز أن الإضعف، وإذا لا يجهز أن

وجهنا دقيقة يجب صفظها: أنه إنما ينتفى به نسب ¹¹¹ أم الولا بمجرد النفي إذا لم يحدث العتق في الأم، وسبأني بعد ذلك هذا في نوع بتعلق بمسائل أم الولاد وولاد أم الود إن ضاء الله .

14440- المرتبة القالمة: الأمة، والحكم فيها أن نسب وقدها بعد الولادة لا يثبت بدون دعموة الموقى، ويستموى في ذلك أن يدعى المولى نسب ولدها بعد الولادة، أو يدعى نسبه وهو في بطنها، لأن قال: حفا الحمل الدى في بطن أمنى هذه منى، أو قال: هذ الوقد الدى في بطن هذه منى، ولو قال: إن كمان هي بطن جاربتي هذه غلام فهو منى، وإن كان حاربة فهو من فلان، أو قال: فليس منى، فولدت ابنة، ثبت نسبها منه، هكذا ذكر في عناق عصام.

١٧٢٣٦ - وفي "الأصل": وجل له أمة حامل، فقال: إن كان حسلها غلامًا، فهو

⁽١) حَكَدًا فِي فَلَ وَكَانَ فِي الأَصِلَ وَمَ . أُويِزُولُ مَا يِكُونُ أَصِيفُ .

¹¹⁾ كَافَا فِي حَمِيمِ النَّسَعِ، ولكن الصحيح: أنَّبَ ولا أم الولد

مني، وإن كان جارية، فهو من قلال، أو قال، فلسر مني، فولدت علامًا وحاربة لأنس من سنته أشهر، ثبت سنسهم بنه، وكان يبيعي أن لا يثبيت، لأنه هلق الدهور، يشارط الدعوة منا بد، فلايصم أنه كما لو منقها بدخول الدار

سامه الله علَق الدعوة بكون عليها علامًا. وكون الحسن غلامًا أمر الدعوة منه يف عيد تو قال الهذا أضل مني، كالمنا دعوته صحيحه، وإن كان الحمل جارية، وكان عون الحمل علامًا تسخول العار من هذا الرجه ويحلاف ما الرقال الذكار تها حمل، فهو منى والأن هذا تعلق الدعوة بما لا يد لمدعوة منه والأنه الإيدكة عود خمل من وحود الحمل.

واجواب. الذعوة عهدا معاقد بأصل الخيل الإيصاد في الحدن والتعليق بأص الحسل صحيح ويبائد أنه وإلد فكر صدا أخيل و إلا أما لو اعتبره حميعة الصفة ويض التعليق ويو حمد ذكر الصفة عبارة من الحسل مجارة ويصح التمين ويكل حص التعليق ويحل من الموسيق الموسوف الاتميال بينهما وكل العين العمين ويكل معن جريلا ويصير تقاير كلامه إلى كان حميها حميلا على خديقة وهو مني و فا قال بعد ذلك وإن كان جريفة فليس مني و فتقديرها أيض و وإن كان حملها حميلا على المفينة في المان عملها حميلا على المفينة في المان الموان المان والمان المان المان

١٧٢٣٧ - وفي أنوادر يشرين الوليدا عن أبي يوسف رحمه الله . في أمة حامل الترسيدها أتها حامل وده فحرات يولد لأكثر مراسئة أشهره أو نستة أشهره فغاهم

⁽¹⁾ مكدا في طاء وقاد في الأصل وم. العلا يصلح ال

قال: لا يكون ابه، وتكون أم ولده ياقو ره، وكدلك إن ثم تلد، وتكن أسفضت سقطًا المرسئين خانه

19774 - وفي المنتقى عن أبي حنيفة وحده الله : وإذا عالج الرجل جاريته فيما هول الفرح، وأثول، فأخذت الجارية ماءه في شيء، واستدخت فرجها في حدثان فلك، فعلفت الجارية، وولدت ولذا، فإن الولد ولد الرجل، والجارية تصير أم ولده، ونو هني الولي بولد الأهة، فسكت، وأوى عن محمد وحده الله: أنه لا يكون اعتراف، يصلاف ولد الحرة وولد أم الولد، ولو قبار المولى التبتقة، كان اعترافًا.

وغايتصلبهذا النوع:

۱۷۲۳۹ - ما روى إفراهيم عن محمد الفي رخل رطق حارية ف، ولم يموثها بينا، ولم يحصنها ١٩٠٠ قال أبر حنيفة رحمه الله: له أن ينفي مادها ويبيعها، وأما في قرلي فأحب أن يعنق واندها، وينمنع منها، فإذا مات أعنفها.

وذكر العلى عن أبي بوسف في رحل له أمة بطنها ويحتصنها، ولا يعزل عنها، العباءت بولد، لا يسعه أن ينفيه في قول أبي حيقة وذ والي، وأحب إلى أن يذعيه إذا كان طفه والم يحصنها

وى بتصل ببذا أيضًا:

١٧٦٤- إذا ولدت أمه الرجل ولداً، عددت أن مولاها أقربه، وجمعة المولى فالفارة على فراقعه وجمعة المولى فالفارة على ذلك شاهدين، فشهد أحدهما أنه إب ولد على فراقعه، وشهد الانتراق المولى أقربه، فالعاصى لا يصل شهادتهما؛ لأن الشهود به قد احتفد؛ لأن أحدهما شهد على الولادة، وإنها فعل، والآخر شهد على إفراد المولى بها، وإنه فول، والقول مع الفعر محتلمان.

⁽¹⁾ وفي الأصل: ولو يحصها -

وإن قبل: كوف يعلم فن هذه الولادة وقد على فرائسة قبنا: أصل لولادة بعلمها الشاهد بطريقين بالمعابنة إن اتنفن به ذلك، كلما في الزناء أو بالسهورة والتساهم، وكوا بها على قرائسه بعلم شرعًا إن كسانت الولادة منكوحة، أو أه وللا: لأن له فورفَّ على الكوحة، وعلى أم الولد شرعًا، وإن كانت الوالدة أمة بعلم بإقوار المولى أنها ولمدت منه على فرائمة الأن الأمة لا تصير فرائمًا للمولى ما لم يقر بولادنها مه .

فيان قبل: إذا كان طرس وقوف الشاهد ولادة ولد الأمة على فراش المرلي إقرار المولى أنها ولدت منه ، كانت الشهادة على لولادة على فراشه شهادة على قرار الولى أنها ولدت منه وبنيخي أن تقبل الشهادة في هذه المسألة؛ لأن شهادة كل واحد ممهمة قامت على العول

قلى: المشهود به شيئان: الولادة والفراش في الأمة، والفراش في الأمة إن كان لا يعلم الشاهد إلا بإقرار النولي، فالولادة يعلمها من غير بقرار المولى بالمعايمة، فشهادتهما على الفراش إن قامت على الفول معيى، فشهادتهما على الولادة " فشاخسات فلا نظيت الولادة بهذه الشهادة، وما لم نتبت الولادة، فالعراض لا يكمي.

وإن تفل الشاهدان على إقرار المولى أنها وأست منه، فيلك شهادتهمها لاتفاقهما على الإقرار، ويصير الإقرار الثابت بالنينة كالإفرار الثالث عيانًا، وكذلك إذ شهدا على نضر الولادة على فراشه، فبلك شهادتهما، لاتفاقهما على نفس الفعل، وهو الولادة.

⁽¹⁾ و قان في الأصل: مشهاد نهما على الولاد، على فرات شهادة على إقرار عولى أنها ولذت «نها». ما قامت على القواره فلايس، أن نقل الشهاعة في هذه المائة الاصهادة كل واحد مهما قامت على القوار، فيما «القيم» و ما على الولادة فله التنفيد إلى أحد مهما قامت.

الرجه التاس: أن يدمر المرل، وجعلت الأمة، وفي هذا الرجه لاتقبل الشهادة ذ لأن هذه شهادة ذمي قامت على المسلم، قال شمس الألمة رحمه فه: تأويل المسألة على الوجه الثاني أنها تجحد المعلوكية للمولى، أما أو أقرت بطمئوكية ، فالولى بنفره مدعدة النب ، ويشب ثب الولدمنه ، وتصبير الجارية أم وقدله بإقراره ، ولا عبوة تكذيب

وعابتصل بهذا الفصل أيضاً في معرفة أمالولد:

١٧٢٤٢ - فنقول: أم الولد الجاربة التي يست ولدها الرجل بملك البسين، أن الستولده) بملك النكاح، ثم الشنراها بعد ذلك، أو ملكها يسبب أخره أو استولدها بالبية. تُوانْسُرَهُ المِدذلك: أو ملكها يسبب آخر، وهذا مذهبنا، وقال الشافعي: إذا المتولدها بعكم الكاحا فداشتراها لانصير أوولدله

وإذالين لدهامالإناء فبرملكها، الفياس أن تصبر أم ولذله ؛ وهو قول زفر ، وفي الاستحمان: لاتصير أم والدله، وهو قول هلما فقالتاته، والمعالة تأتي بعد هذا -إن شاء الله تعالى-.

وكذنك إدا قال الرجل: تزوجت منه الجارية، ورلدت مني، ولا يعلم ذلك إلا يقوله، وأنكر ذلك المولى تلذي هي له ، فإذا ملكها الذي أثو بهذا بعد ذلك ، تحب أم ونُهُ له عند علماءنا انتلاثة رحمهم الله.

١٧٢٤٣ - وردًا أسقطت أمة الرجل سنطًّا استبان خلقه، أو بعض خلقه، نصير أم ولداري وإن لم يستين شيء من خلفه، لا تصبير أم ولدنه عندنا، وفي المنتقى قال أس يوسف: إذا أقر الرجوران جاربته هذه قد أسقطت منه، فهذا إثرار أنها أم ولذه، قال: إنما يقع السيرة السنط على ما يبين خلفه، أما إذا لم يبن خلفه، لا يسمر سخطًا، وقد ذكرنا عدد المسائل في كناب العناق .

نوع آخر

في المسائل التي تتعلق بنفي الولد:

قال محمد رحمه الله: إذا تزوج الرحل اسوأة، وجاءت بولد لسنة أشهر منذ تروحها، والزوجان حواً فر مسلمان، فادعى أحدمها أنه ابنه، وكدته الآخر، فهو ابنه منهماه لأن هذا الولدولد النكاح القائم بشهما ؛ غا جامت لسنة أشهر منذ تزوجها، وولد النكاح تاب النسب من صاحب السكام، لا يستقى نسبه إلا باللعان.

وكذلك موقال الزوج: هذا الوقد كان من زوج قبلي. وقالت المرأة ابن هو منك، قهم ولد هذا الزوج؛ لأنه ولد النكاح الفاتم بينهما، ولا تعان بينهما، ولا حدّ على الزوج؛ لأنه لم يقذفها بالزناء إنما تسبها إلى وطه ملال، فا يوجب حداً ولا لعائاً، وقال الروج: ولدته من الزناء وكذبته، يلاعي بينهما، ويقطع نسب الولد من الروج، ويلحز بالأم، وإن صفقه، فهو إنهما؛ لأن العال لا يحرى بين التصافقين

19788 وإدا ولذت المرأة وندير في بطن واحد، وأفر الزوح بالأول منهما، ونفى الأحراء فهما لبناه، والاعن بينهما لقطع النكاح الأنهما لا يتحزان في حل ثمات النسب، فإذا أفر بالمدهمة فكأنه أفر بهما، فإذا من الأخر بعد ذلك، فكأنه نفاهما. جميعاً.

ولم أقر بهماء ثم نفاهما يتلاعنان لقطع النكاح إن كانا بتلاعنان لفطع النسب. فكذا ههناء فإن كان نفى الأول منهما، وأتر بالنانى، جلد الحد، وكان ابتيه، لأم نا نفى الأول، فكأنه نفاهما، فإذا أقر بالأخر فكأنه أقربهما، ولو نفاهما نه أقربهما، لا بلاعن، لأنه أكذب نفسه، والملاعن إذا أكذب نفسه يعلد، ولا يلاعن، غانهم بعد هذا إدشاء الله، وإذا امتع اللعان، بفيا بابنى الزوج من النسب.

١٧٣٤٥ - وإذا تزوج الرجل امرأة، وحاءت بولدين، فنصحما الزوح، وفضى الفاضي باللعان، فصات أحدهما، يعني أحد الولدين قبل اللمان، فهما ابنا الزوح، وبلاعن تقطع النكاح، وإما كانا إبني الزوج؛ لأنه نعفر قطع نسب الميت صهما بالمعان، ويتعذر قطم نسب الحي ثبعًا له، وبقي نسبهما ثابتًا من الروج.

قان قيل: أمكن قطم نسب الحي بالثمان، فيمكن قطع نسب البت نبعًا له.

فلنانا اعتبار جانب الحي يوجب قطع نسيهماه واعتبار جانب البت يوجب ابرت تسليما، ووقع الشك في القطع والنسب كان ثابتًا، فلا يقطع بالشك.

وكذلك لوائم يمن واحد من الولدين، ولكن مات الروج، أو الرأة قبل اللعان، قالولمان ثابتًا النسب منهما؛ لأنه نعذر إقامة اللعان بعد موت أحد الزوجين.

وكذلك لو المتعنا عند القياضي، إلا أن الشاخير سريضركي سيساء وطبر بلزم الولد أمدر حتى مات الزوج أو المرأة، فظولدان ثابتًا التسب منهما؛ لأن بمجرد اللعان لا ينعطم نسب الولد من الزوج، ما لم يقطعه القاضي؛ لأن قطع النسب من جملة اللعان، وإفامة اللعان بعد موت أحد الزوجين متعدّر ، فكذا قطع النسب الذي هو من جملة اللعان.

١٧٢٤٦ - وإذا ولدت المرأة الرجل ولهاً. فلفاه الزوح، ولاعز الفاضي بيهما، و فركي بيتهمال وألزاء الولد أمه ، فيه ولدت ولذاً اخرا في ذلك البطن ، فإن الوافعين بلزامان الأب؛ لأن نسب الثاني بشبب من الروح؛ لأنه لم يوحد فيمه لفي، ولا تعال، وثبات السب الثاني يوجب ثبات النسب الأول.

فإنْ قيل: هلاً اعتبرته جانب القطع، فقلتم: قطع تسب الأول بوجب قطع نسب. النَّالَيُّ؟ قلك: اعتبار النَّالِي في حق النسب أولي من اعتبار الأول في حق القعم ؛ لأنا إذا المقدرة الثاني في حق ثبات النسب، ويثبت بسب الأول باعتبار الثاني، كان في ذلك إبطال النفي من حيّ المنفير، وأنه جانو، كبيا لو كذب المتزعن نفسه، وقو اعتبرنا الأول في حق الفطع، وانقطع نسب الثاني باعتبار الأول، فقد انفطع نسب الحبل باللعاف. وقطع نسب احبل باللعان غير مشروع، فكان اعتبار الثاني في حق إثبات النسب، وفيه إنبات أمر مشروع أولي من اهتبار الأول في حق انقطع ، وهيه إنبات أمر خير مشروع .

ولوكانت وكدتهما جميعاء وهلم باحدهما ونعاه ولاعزاء وألزمه القاضي أمهء وفرأن بينهما ، فم علم بالاخر ، فهما ابناه ؛ لأن سب الذي علم بعد ذلك ثابت من الزوج؛ لأنه لم يوجدني حنفه نفي ولا فعيانه ومن ضيرورة ثبوت نسبيه ثبوت نسب لأجراه لأنهما لايحتلفاه هي النسباه لكوانهما توأمان

فيان قبل الم لا يجعل نسب أحدهما باللمان قطعًا في حق الأحراك قلت. اللمان يعتمد النقى في حق الأحراء ولم يوحد مل حيث الصريح، لو حعل النفى موجودًا في حق الاخرافة البحص موجودًا من حيث للعلى، إلا أنا النفى لا ينب من حيث المعي، في معتمد الصريح، لا ينب من حيث المعي، في معتمد الصريح، لا ينب المعان في حق الأخراء فكان الاخرافيات السب ما لم يشطع بالماء إن فاتيًا وأما اللمان فائل في معلوه لأمان الإوجية فقطعت بهما فقرة بينهما، ولان الذي القطع صبه باللمان بحسل المبوت منه بالاكانس والذي بفي قالت النسب منه بعد ما فضى القاضى بينهما بالمرقة، فسبه الاجتمال لنفى عنه الأن النشاء سب ولد السكاح بالمان، وانتمان بعد وقوع العرقة المنتع، وثان النب بنس أي موضع الشبهة، ولا النفى عجرد النسه، فكان الرجيح لجانب النسات.

ولم علم بالثاني فيل أن يُعرَق الفائمي بيتهما ، الفائم المائة النائضي يعيد اللعان بيسهما لأجل الثاني، ويقطع نسبهما من الزوج ؛ لأن الشي في حق التاني وُحد صريحًا، وإقامة الفعال محكل، فيعاد اللعان، ويقطع مسب الثاني من الزوج، كما نطع تسب الأول

187 - 187 وإذ أتحذب الملاعن نفسه ، وادعى سبب الوقد بيدبا فرق العاضى بينهما ، وألزم الوقد بيدبا فرق العاضى بينهما ، وألزم الوقد أمه إن كان الوقد حيث بيدت سبب الوقد منه الأنه بالإكفاف بهل اللعان ؛ لأن اللعان شهادة ، وأن بعض اللعان عبر جوع الشاهد ، وإذ بعلى اللعان صدو وجود المقدمة ، وإذ عقم القعان لان الولد ثابت السب من أثا وج الكما ههنا ، ويقام علمه الحد سواء علم الأمم ملاعن أكدب تعلم ، والحكم في مثلة الحاد ، فم يقام علمه الحد سواء كان المرأة حيّة أو ميثة ، وذكالت حية ، فلا إشكال الله صار قافة كاحية محصنة ، وال كانت المرأة حيثة كان على القافف الحد ، وهذا إذ كان الوقد حيّا الأدا في محتاج الله أن بشرف بالنسب ويتحمل مه فلا تصع دعوته

قال ترك هذا الوقد سفى بدأ أربث الرابل ابن هادعا، الملاعن، صدمت دعولد؛ لأن البت إن مستغلى عن النسب، فتولده محساج إليه، حتى شبت سبايه من الجالم فيتشرف به و حافة ولده، وهو بعضه التجافة عليه، وأو كالا المتي حياً محتاجاً إلى الدينة أبس أنه يصح أفضاء الإنام بعضه محتاجاً إلى ولا كالا الدينة من الدينة في الدينة في

1978 - وإذا لا عن الرحل بحيارية ، وأثر مسهد الأم تم أراد الين اللاعل أنا يتوجّه إذا المريكي قدد قال، ويعالى بيهات وكلفك تلاعر الفده لو الأعلى أنا له يد مل مالأم، وتروّح بالمسبب يمرق بسهد، وهذا لأن السبب القي هي حق حرامه الما تحجه كما هي عن حرامة وصدر الوكاة علد، وقبل الشهادة

بين . أن السميدوإن القامع بالمهان حشرة الذكان عكل الإعادة، يعدر والشقا حكمًا، هذا أسل عهد في قواعد الشرع، فإذا كان السميد بعد البعد منظمًا حقيقة وشقًا حكمًا تكان من وجه منقطعًا من وجه ما فاعد رياه منقطعًا في حق المرات والمشقّة، واعتدرنا فائمًا في حق حرمه وضع الزكاف وقبول السميادة احقابالا مدياط في كل فصال والأجل ما فكرناه فائنا الله لايضيع فقرة عبر وسات ولد نقلاعه الأن السب من الأول باق من وجه .

نوع أخر

في ببان ولد المطلقة ا

۱۷۳۶۴ - طَلَقُ الرَّحْنِ (قُولُتُهُ) تُمْ جَاءَتُ بِالْذِينَ، فَهَامُ النَّسَالُهُ عَلَيْ وَجَهِينَ: رَمَّا أَنْ كَانَ الطَّلِانَ رَحِعَيْكُ أَوْ بِاللَّهُ وَكُنْ وَجِهُ مِن مَلَكَ عَلَى ثَلِانَةً ﴿ إِنَّهُ أَنْ حَامَت بِيمَا لَأَقَلَ من سنتين، أو جنادت بهمما لاكسر من سنتين، أو حمادت بسما لأقل من سنتين يموم، وبالاحر الأكثور من سنتين بموم، ومدأ محمد في الكتاب بالطلاق الرجمي، فقال: إذا حمادت تومدين لأقل من منتين من وقت الطلاق، ولم نقر المرأة بانقصما، العدم، فنفي الزوج الولد الأول، فم وندت الثاني فهما الناه؛ لأنهما ونذا الكاح ونسب ولا، الكاح لا ينقضم إلا باللعان، واللعان هها متعذر.

بيانه: أن ترأة وإن كانت منكوحة له وقت بفي الولد الأول لقيام العدة، إلا أنها له وقدت التالى بعد ذلك. فقد القصت عدتها، والمضدة العدة في الطلاق الرجمي بقطح النكاح، وانقطاع النكاح بعد النفي يهم جربال اللعان لقيام الأوحية وقت النفي، والعقد من العقد موجباً للعان لا يرجب أخد، مداذات إلا يإلا شار شلاعي نفسه، والعقد الإكماب مهما، وإن جاءت بهما الأكثر من سنتم، وقد نفي الأول، فإنه لا يلاعن بسهما المقطع النكاح، وقطع السب، يكون موفوة إلا نفي القاني قطع نسهما منه، وإلا قلام أما لا تلاعن بينهما أنظم النكاح، الأنا تبقر أن العثري بالوندين من وظه بعد الطلاق، الأل الرابع مراجعاً لها، فولادة ألولد الناني حصلت بعد رجعة الزوح، فيكرن النكاح فائداً وقت ولادة ألولد الثاني، فهما من أمن المائن، فيجري النداب موفوقاً على نعي الناني، فهما من أمن المائن، فيجري الناني، فيها من أمن الأول لا يكون منها للمائن، فيجري الناني، في حق اللعان، فيقي ناس ثابت النسب، وثبوت نسب غلى الفي الناني،

فيزز قيل: كالزيجيني أن لا يقطع تسبيهها و وإن بقى الشاني؛ لاما حكمنا بكود الولدين محلوقين من ماءه؛ قا حكمنا بالرجعة، وكون الولد مخلوفًا من ماءه يمتع قطع النسب باللمان، كما لو كان مقرًا به .

قندا: المحتفف عبدرة الشابخ في الجواب، قعبدارة بعضهم أن الحكم لكون الولد مخلوفًا من ماه لو ثبت إلى ينبت إذا ثبت الحكم بالرجعة بوطء الزوج، وثم يحكم بالرجعة بوطء الزوج؛ لأن الرجعة كما تثبت بالوطء تست بدواعي الرطء ومفدماته، وهي شراً عن شهوته.

وعبارة الفيهم وهو الأصح أناورن فكمنا بكرنا الوالدين معلوقان أأأمن هادمه فإعا حكما به بالرحمة، وأبر جمة ي تقبل الإيطال بعد تُولِيا، فإنه لو طَلْفَها ثَلاثًا بعد الرجعة تبطل الرجعة، والمكتربكون الولد سخيو قامر ماه الإنسان إذا كانت سبب حكم بقبل البطلان، لا يمم القطع بالمعان، ألا ترى أن فس النفي حكمنا بكون لولد محلوقًا من ما وود له حكمت بثبات النسب، تم لم يمع ذلك حريان المعان، وقطعه به لما كان النسب يقبل القطع والإنطال بعد الشوات.

وإن حاء باحدهما لأفل من سنين بيوم، وجاءت بالأخر لاكتر من سنين بيوم، وتفي الزوج الأول منهماء فالجواب فيه عند أبي حنيعة وأبي يرسعت كالحداب فيجا إذا حاءت بهما لأقل من سنتين بيوم؛ لأسما بحدلان الثاني تمكَّا للأول؛ لأم لابد من حمل أحدهما شمًّا للإنجر ؛ لأنهما خلفا من ماه واحد، فكان حجل اللاحق أرمَّ للسابق أولمي ؛ لأن للسبق أنوا في كثير من الأحكام

وعنا محمدا الخواب فيه كالخواب فيسا إذا حدث بهما لأكثر من ماتول. لأنه المعمل الأول تبدأ للنامل، لأن العلوق ولثاني منبقة أنه بعد الطلاق؛ لأن الولد لا سفى عن البطر أكب من سنتين، والعلوق بالأول سشكوك، يجوز أن يكود بعد الطلاق. ويحور أن يكون قبله، ولا شك بأن جعل المتبقن أصلا أولي، هذا الذي ذكر .. إذا كان الطلاق وحدميًّا، فيزن كان العلاق بالثاً، فبإن حيادت بهيمنا لأقل من مستبن من وقت الطلاقيء فهما ابناه والانهمة ولانا البكاحي وتعذر أطع نسبهم باللعان لالقطاع الزوجية م وعلى لزوج سأ انقذف الأبه فذفها وهي أحنيبة هم محصنه دون جاءت بهما لاكتر من سنتين لا بذبت نسبهما من الزواج، والاحد على الروج، وإن قذفها وهي أحنيهُ، لما أنها في صورة الزاليات؛ لأدافي حجرها وبدلم يثبت بنسه من أحده وإذا جاءت لأحدهما لأقل من سنتين بيوم، وجرءت الأحر لأكثر مر منتين، معني قول أبي حنيفة وأبر بوسف الهدا وما لو حاءت بهما [لأقل من سنزن سواء، وعلى قول محمد رجمه الله و فقا ومالو جاءت بهما أنا أكثر من سنتين سو م

⁽١) هكة؛ في الأصل، وكان في ظاوع : المحدوة ا

۲۱) زيد تر ځا،

۱۷۲۹ - افاطئق الوحل المراته واحدة بالده و فد دخل بها عد تروجها فانيا ، في جامت بوقد لاقل من مشة أسهر من وقت التكاح الذي فقفاه ، فإنه يلاعن بينهما لقبام التكاح بينهما في الحال ، ويعرف بينهما ، والوق ثابت النسب من الأب الأالم فنا أن المعلوق به كان في البكاح الأول، والنكاح الأول قد انفطع ، والتكاح الذي منه الوقد إذا القطع لا يكن قطع نسب الوالد بعد فقال بالقمال ؛ لأن الوالد فرع التكاح ، ولا يكن قطع فقال التكاح الأول بالنمان ، فكذا قطع نسب ولد يكن مه .

وان جامت به لسنة أشهر فصاعدًا، فإنه يلاعل ويقطع نسب الولد؛ لأن علوق هذا لولد من النكاح الثاني؛ لأن الوطء حلال للزوج، فيحال ما على أقرب الأوقات، فانكاح المدى منه هذا الوف قائم، فيحوز فعم نسبه باللعان.

نوع أخر

في نفي وقد المنكوحة إذا كانت أمة:

۱۷۲۵ وإذا كانت متكوحة الرحل أمة حدادت بولد، فيهذا على وجهود. الأول: إن جدادت به لأمل من سنة أشهر من وقت النكاح، وفي مقا الرجم إن ادهاء الزوج، لا بشبت نسبه والا بتصنعت المولى؛ الأن علوق عدا الولد كان في سنك المولى، فيستاج إلى تصديق المولى نتيات سببه، كما قبل النكاح، وإن نفاه لا يلزمه؛ الأنه لا مازمه بدون النفى، فني النفى أولى.

الوجه التالى: أن يجى ، به لسنة أشهر فصاحها من وقت النكاح ، وقى هذا الوجه ملبت نسب الولد منه ادعاء أو نم بداع ، لأنه ولد النكاح ، وإن نفه لا يلاعل بينهما ؛ لأن المعان لا يجرى بين الحراً والأسة ، ولا ينتقى نسب الولد؛ لأن سبب ولد المنكوحة لا يبنع إلا باللمان ، ولا لمان هها، ولا حداً عليه ؛ لأنها لمست بمحصلة .

فإن كان المولى أعتق الأمله المجامت بولد، فهو على وجهين: الأول: أن يجيء بالوقد لاقل من سنة أشهر من وقت العنق، وإنه على وجهين أيضًا: الأول: أنه يدعى الزوج الولد، وقي هذا الوجه نبت نسب الولد من الزوج، الحتارت زوجها، أو نفسها

قبل الدعوة، أو بعد الدعوة إذا خدارت زوجها، قلاق النكاح قائم وقت العلوق، ووقت الدعبوة ، وذلك كناف للبنات النبيب يدون المدعوة ، فيمم الدعوم أولى ، وإل اختارت بفسها حتى بانت. فكذلك إن اختارت نفسها بعد الدعوة فظاهر، وإن اختارت تفسيها قبل الدعوة، فالأن البكام إن كان منقطمًا وقت الدعوة، ققد كنان قائمًا وقت العلوق، وإنه كاف نشات النسب من عبر دعوة، فمم الدعوة أولي.

الوجه التالي: أنَّ بغي الزوج الولد، وفي هذا الوحه ون اختارت زوجها، فسبب الولد فامت منه ، ويشالاعناذ لقطع النكاح، أما نـــ ، الولد فلاته والدالنكاح، وتعادر قطعه باللحاف؛ لأنهما لمم يكونا من أهل اللحان وقت العطراق، وأما التلاعن لقطع النكاح فلأن اللكام قائم وقت النفيء وهما مزاهل اللعان وقت النفيء فيتلاعنان لقطع النكاح إن كانا لا يتلاعنان لقطع النسب، وهو نظير ما أو نفي ولد امرأته بعد ما أقربه، فإنهما يتلاحنان لفظم التكاح، لا لقطم النسب، كذا هناه وإن اختارت نفسها فإن كان ذلك قبل تعي الولاء تبرنقي الزوج الولاء فنسب الولدةات من الزوج، ولا يلاعن و لأمه لا تكاح ينهما وقت الغيء لأبها بالث باختيارها بغمها قس النفيء ولايفام اللعان بعد البينونة ، ويجب الحد على الروج ؛ لأنها محصنة وقت الفقف، وإذ كان اختيارها نفسها جعد النفي قبل إقامة اللمان، فالولد ثابت النسب من الزوح ولا لمان؛ لانها بانت من زوجها ، ولا حدَّ أيضًا ؛ لأن القذف انعقد موجبًا للعان؛ لأنها كانت محصنة وفت القذف منكوحة للغاذف، والقذف مني نمقد موجدًا للمان لايوجب الحدَّ إلا إدا أكذب الللاعن نفسه والبريوجة ذلك ههنان

هذه إذا حامت بالولد لأقل من سنة أشهر من وقت العنني" ، فأما إذا حامت بالولد المنة أنبهر فصاعدًا من وقت العثق " ، فإذا ادعى الزوج الولد، فالولد ثابت النسب منه، ولاحدًا، ولا تعان في الوجوه كلها، وإنا تفاه، فهو على وحهين: إنَّ احتارت روحها فهما يتلاعنان، وهل يقطع نسب الولد؟ في قياس واستحسان، الفياس أن لا يقطع، وفي الاستحسان بقطع على ما مرَّ، وإنَّ اختارت نفسها قبل نفي الولد، فإنَّ الوقد ثابت

⁽١) مكداني طي وكانياني الأصل وم: أقطوق أ.

⁽٣) مكذا برط، وكان في الأصل وم - العلوق .

السند من الزوج ، ولا لعاده لأنه قذفها وهي أجلية ، ولكن يجب الحدد لأنها معصلة وقت القدف، وإن الحدوث نفسها بعد الهي قبل إقامة اللعان ، فالولد نامت السند من الزوج ، ولا تعان ولا حدد لما مرًا .

۱۹۲۵ و حل تحته أما أشتراها من مولاها، تم حادث بالوقد، فإن جادث به ما من الربح، سوء كانت به لأقل من سنة أشهر من وقت الشراء، فالوقد قابت النسب من الربح، سوء كانت الرأة مدخولا بها أو غير مدخول بها، فإن ند الذات الناكل بيقين، ودلد التكال ثابت لنسب مدخولا بها أو غير مدخول بها، فإن ند الذات في هذه الصورة، قالولد ثابت النسب من الزوج، ولا لدن بنهما، أما لأن المقدوف أمه، أو لأن النكاح قد انقعم وقت القذب ولا حدًا لعنا أن الفقف عبادف أمة، وإن حادث بالولد نسبة أشهر فساعة إلى سنيز من وقت الشراء، فإن ادعاه الروح أمت النسب منه، وإن نعاه لا ينبت النسب منه، صواء كانت مدخولا بها، الوغير مدخول بها؛ لأنه وقد الأمة.

بيانه: أن العلوق حادث، والأقبل في أخوادت أن يحال بحدوثها على أقرب الأوقات نسبة الروح إلى الأوقات إلا تضرورة، وذلك بأن يتصدن حائت على أقرب الأوقات نسبة الروح إلى الزنكاب الشرارة، كسافي الفلاق السائل حرام على الزنكاب الشرام، كسافي الفلاق السائل حرام على الروح، فبحال العلوق على العرام، أو يتضمن خلاف السنة بأن يصير الزوج مراجعاً بالوطاء، فبحال بالعلوق على بعد الأوقات صيالة لمروح عن السبة إلى مخالفة السنة، وهذه الفرودة معدومة في مسائلة الإولام، ولا يصير مراجعاً بالوطاء مبد الشراء، في مناه الناه على العروم على ما بعد الشراء، فهو مدى فوائلا إلى هذا ولد. لامة، بعد الشراء، فهو مدى فوائلا إلى هذا ولد. لامة، وولد الأمة لا يتبت نسبة بعون العموة، فسم النفي أولى.

۱۷۳۵۳ رجل محته امة اشتراها من مولاها، فأعتمها، تم جاءت بالولد، فهذه الفسالة على للائة أوجه الأولد، فهذه فيسالة على للائة أوجه الأول: أن يحي، بالولد لأقل من سنة أشهر من وقت العنق، قبان ادعاء بشت نسبه منه، سواه كانت الواقع منحولا ماه أو غير ملتحول بها الأنها إن جاءت به جاءت بالولد لأقل من سنة أنسهر من وقت الشراء، فهذا ولد اللكح، وإن حاءت به لسنة أنشهر من وقت الشراء، فهذا ولد المنه، فنت السهر من وقت الشراء، فهذا ولد أمنه، فنت

النسب صعد وإدائيت السبب منه صارت الحارية أم وقدته ؛ لأنه منت جارية له منها ولد. وهو نابت النسب منه

رأمه إذا بقاء الزوج إن جامت به لأقل من سبقة أشبهم من وقت الشراء لا بشقى ضمحه و لا الحال ببسها لا يشقى ضمحه و لا الحال ببسهما لا يشقى أخسه و ولا الحال ببسهما لا يقتل على أن القداف وإن بسبه أنهم من وقت الشراء، وإن نسبه الوقد لا يشبه من الفلاف وقت الشراء، وإن نسبه الوقد لا يشبه عنه الأنه ولد أمة كانياً أن العاوق حلات يحال به على أفرب الأوقال من أمكن ولا لعان لا تقطع الشكاح ، ولا حداً على الزوج ؛ لأنه في حجزها ولذ عيم ثابت النسب من أحده فكانت في صورة الواليات .

الوحه تنتى: إذا حاءت بالوعد لسنة أشهر فصاعداً إلى سنتين من وقت المتق. فإن ادعى الزوج نسب الولد، ينب نسبه منه: سواه كانت الراة مدخولا يها، أو غير مدخول بها، وإن شاه، إن كانت لرأة غير صدحول بها، لا يشبت نسبه منه عندهم جميعًا، وإن كانت المرأة مدخولا بها، وبعاه أو لم ينف، ولم يدع، لل سك اختنفوا بها، فقال أبو يوسف وحمه اله: لا يشت نسه من الزوج، ولا يصرب الحد إذا نفي.

رفان محمد رحمه الله . يقيت النسب من الزوج، ويضرب الحد إذا الله ، وجه قول محمد . إن هذه معندة قد نب نسب وقدها من صباحب العدة إلى منتين، وإعا قلنا: هذه معندة قد ثب نسب وقدها من صباحب العدة إلى منتين، وإعا فلنا: هذه معندة قد ثبت نسب وقدها من صاحب العدة إلى منتين، الأن العدة فلا وجبت بالعرقة الواقعة بالشراء، وظهر بالعتى، حتى لزمها الانقاء عن محطورات العدة، وحرم على الزوج، والابعض له أن يتروج داختيا، وأربع سوحا، يخلاف ما أو لم يستفها، وساحت بالولد لسنة أشهر من وقت الغراء، فإنه لا ينبك نب من غير دعوة؛ الأبا فلان معتدة جدمت برائد، وقبل العتر بعد الشراء لا نظهر العدة في الولى، فإن شبئاً من أحكامها لا يطهر على حق الولى، فإن شبئاً من أما أنوجه، وأما أبو يوسف يقول بأن هذا ولد الأمة، فلاجبت نسه بدون الدعول مها من هذا ولد الأمة، فلاجبت نسه بدون الدعوة قباساً على ما لوائع بعنها.

بيامه : أن العلوق حادث، فيحال بالخدوث على أقرب الأوقات ما أمكن، وأمكن إحالته إلى ما بعد الشواء : لأن الوظء حلال للمولى بعد الشراء بمنك البدين، ولا يصب المولى بالوطاء مراجعاً حتى يصير مخالفاً للسبة بخلاف المطلقة بعد انتحول به إذا جاءت بولى بالوطاء مراجعاً التحديد النحول به إذا جاءت بولاد الكان الطلاق بالذاء وإن كان رجعيًا يصير الزوج مراحعاً بالوطاء، وإنه خلاف السنة، فأحيل به على حال النكاح، فكان ولد منكوحة، ورزا لم يتبت النسب من الزوج عند أبي يوسف لم يجب الخذ، ورن تقي، فإن في حجرها ولذا غير ثابت النسب، وعند محمد لما ثبت النسب، ويجب الطفاً إن مغيرها ولذا غير ثابت النسب، وعند محمد لما ثبت النسب، ويجب الطفاً إن مغيرها ولذا غير ثابت النسب، والحد

الوحمه الشائف: إما حامد بالولد لأكدر من سنتين من وقت العيني، فإن ادعماه الزوج ينبث تسمه منه ، وإن نفاه لا يثبت نسبه منهم عنده م، كلما عي الطلقة، وإد، ثم يثب تسب الولد من النكام، لا بجب (لحدًه الماذي نا ذكرنا .

1970 - رجل تحده أمة اشتراها، ثم منها من عبره، ثم جاءت بولد بعد البيع، فهذه السالة على رجوه أبضاً. الأول. أن يجيء بالولد لأقل من سنة أنسهر من وقت شراء الزوج إياها، وفي هذا الوحه يقب نسبه منه ادعاء أو سكت؛ لأنه ولدالكاح، وولد النكام تابت لنسب من الروح ادعاء، أو سكت، وإذا تبت النسب ظهر طلال بيع فلروج؛ لأنه ظهر أنه باع أم ولده، وولده الحر، عوجب هلى الزوج رد لنمن، وإن نقاه، لا بنتمي نسبه أبضًا؛ لأنة نسب ولدالنكاح لا ينقطع إلا بالنعان، وتمذر إقامة العمال همنا لا بقطاع النكاح، وكون المفذوف أنه.

الوجه الثاني: إذا جاءت بالولد لسنة أشهر فقط منذ الشنراها الروح ""، فادعاء الزوج فالجواب فيه كالجواب فيسا إداجاءت بالولد لأقل من سنة أشهر منذ الشيراها الزوج الآنها ولذت تسنة أشهر صد اشتراها لروح، فيكون لأقل من سنة أشهر منذ باعهاء ومن ياع جاربة، وجاءت بولد لأقل من سنة أشهر منذ باعها، وادعاء البائع، صحت دعوته

الوجه الثالث: إذا جاءت بالولد لأكثر من سنة أشهر منذ اشتراها الزوج، وإنه

⁽١) وفي م. الإيحياحد .

 ⁽٧) فكفة في ظارم، وكناد في الأصل: منذ انتشار اها الروح، فيكون لأقل من مناة أشهار ما فادعاد الزوج، درالح.

على وجود أيضًا: إن حدمت به لأقل من سنة أشهر منذبهم الزوج، وادعاه الزوج، يثبت تسب الولد منه من غير تصفيق النشري، ومطن البيع، كما لو ماع أمة لم تكن زوجة له، وجاءت بولاد عند المشتري لأقل من سنه أشهر من وفت البيم، وإنا نفاه الزوح في هذه الصورة لايقبت نسمه الأمواق الأمقوله يدع نسيمه وإفايقبت انسب بقي البيع ملي حاله، وإنَّ جاءت بالولد لسنة أنهر فصاعداً إلى سنتِي من وقت بيع الزوج، وأدهاه، عإن كانت لم أة غير مدخول بها. لا بثبت نسبه ١٧ بتصفيق المفتري، كما لو ياع أمة ثم تكل روحة له، وحامت بولد تسنة أشهر فصاعدًا إلى سنين من وقت البيع، وادعاء لباتع، وإذا صدقه المتنزي سني ثبت السب، حلل البيع

وإن كانت الله أة مدخو لا بها ، وباقي المسألة بحاله، كان أبو بوسف يقول أولا. تصح دهونه من غير نصديق الشكري، وهو فول محمد، ووجه دلك: أن هذا ولد العندة؛ لأن العدة وحبت بالفرقة الرافعة بالشراء، وظهر بالبيع، حتى لا سعل للمنشري. أن يقربها ما لم الفضلُ عدتها، والعندة إداجيات بولديُّل سنتيل، بيت نسيه من صاحب المدة من غير تصديق ودعرة، كما في الطلقة، وكسالو أعتقها الزوج في هذه الهورة على قول محمد، وإنما شرط محمد رحمه أنه الدعوة ههنا لشات المست، وإن كيان الواقد المصدة لأجل الضرورة؛ لأنها من لم تشيرها الدعوة، وأنب النصب بدون الدعوة أيتدره كزمنا اشتراط الدعوة انتهار

بيانه: أنَّه مني تب السبب بعون الدعوة، يسقص البيع، وصار كانه لم ينع، وال المريس، وجاءت بالولد ليستة أشبهر منذ انبشراها الزوج، لا يثبت النسب إلا بالعدة ، فشيت أنا لوالم تشترط الدعوة النداء لنبرطهما انتهاء وفشرطناها من الالنداء لهاده الصرورة، بخلاف ما لو أعتقها على أصل محمدر حمه الله؛ لأن هناك لو لم نشترها الدعوة من الامتداء انسمت النسب، لا يترمنا المستراطها في الانتهاء فالأنها إذا جاءت والولد بعد العنق. لا ينتقص العنق، ويخلاف ما تو لم نكن المرأة مدخولا بها؛ لأن هناك بالشواء وقت الفرقة قبل الدخول من هير هدة، وكان ولد أمة لا ولد معتده

راجه فبول أبر يوسف الاخبرا إن هذا ولد الأسة؛ لأن العلوق بحال على ملك

⁽¹⁾ هكد: في ظاوكان في الأصل وم: الماليا يفص

البيمين على مام في قصل العلق، فقط جاءت بالوقد بعد الديم البلة أند يهر ، وإذا - ماه البائع يحد أن لا تصح دعوله من عير الصابخ بلديدري، كما لو لم تكن الأمة روجة له

هذا إذا ادعاء، وإن نفاه لا يثبت سبيه عدهم حميقاً إد حدت بالوك لأكثر من منفز من وقت بع الزمح إن ادعاء الزمح، لا يثبت سبه إلا نصديق المنسري عدهم حميقاً، أما عد أبي يوسف الاحر؛ فلأسها إده جاءت به إلى سبتان لا يثبت النسب إلا بتصدير المنتزى، فهمنا أولى، وأن عند محمد فلاته منبرها بالمندة، والمتادة وه جاءت بالولد لاكثر من سنين من وقت الفراقة، لا يثبت النسب من غير دهوة، فههت تذكات وإن نفاه لا بنت النسب عدهم جهرها

90 (197 - رجل قعه أمة رجل المشراها لم ياعها من اخر ، فولدت في يد المشوى ولداً ، وأعلى النكح ، فهذا على ولداً ، وأعلى الشرى وأعلى النكح ، فهذا على وحها ، فالمد وأعلى النكح ، فهذا على وحها أيضًا : الأولى أن يجيء بالولد لا قور من سنة أشهر منذ الشراها الزوج ، وفي هذا الوجه يشبث نسب الولد من الزوج ادعاله الروج أو أم بدح الأه وأد المكاح ، ويطل الرجع ، وبطل على الشرى الأنا تبشأ أنه ياع أم وسده وأن الولد كان حراً ، وؤن جادت به المسته أشهر منذ اشتراها الزوج ، لا يتبت منه الأنه ولما الأمة ، فلا يصبح فيه دعوة البالع بعدما أمنقة المنترى ، كما يولو لم تكن الأمة روحة له .

وإن لم يكن المتنفري أهمتني الوقاء، ولكن أهمتني الأم، ويهد على تلانة أوجه الاقول الهاجاء من تهديري أهمتني الوقاء ولكن أهمتني الأم ويهد على تلانة أوجه المعون الموقع في حق الأم والولد حميدا المعونة في حق الله والله حميدا المعونة في حق الله والله علياء وطهر مطلان إعمال المشتري، وإن حامت به مسئلة أشهر فعما عما منة الشتراف الروج، فإذا لكن لأقل من مسئلة أشهر فعما عما منة الشتراف الروج، فإذا لكن لأقل من مسئلة أشهر فعما المعامنة المعارف المعرف والمائم المعارف المعرف وحامت بالولد، ولم تصح دعولة في حل الأم، كما تو باع أمة فيست بزوجة له، وحامت بالولد الأقل من مسئلة أشهر من وقاء الديم، فأعني الشائري حتى يد الولد على البائع، ولا يسلم للمائم ما في حق الولد من غير تعديق المسترى حتى يد الولد على البائع، ولا يسلم للمائم ما فيض من حصدة من السلم بالمائم المائم من حصدة من الولد من غير تعديق المسترى حتى يد الولد على البائع، ولا يسلم للمائم

البائع، ويسلم للبائع ما فنص من حصتها من التمن، كذا ههما.

وإن جاءت بالولد لأكثر من سنة أشهر منذ بدعها الزوح ، فإنه لا تصنع دعوته إلا يتعسمين المنشري عند أبي يوسف الاخر ، وعند محمد تصنع دعوته إلى سنتين من غير تصديق المنشري إذا كانت مدخولا بها لمكان العدة، وهو قول أبي يوسف الأول، وقد ذكر، ذلك بهما تقدم.

وإن جامت به لاكثر من سنين مند اشتراها، فمواه جامت به لاكن من سنين، أو لاكثر من سنين منذباعها الزوج، لا تصح دعوة الزوج إلا بتعملين المتمتري، إلا أنه إن جذمت بالولد فسنتين من وقت البيع، وصداقه المشتري، ينتقص السع، وإن جامت به لأكثر من سنين من وقت البع، لا ينتقض البع.

۱۹۲۵۹ - وإذا طلق الرجل اسرائه الأسة تطليقة بالثة، ثم أعدقت، ثم جاءت بالولد إلى ستين منذ طلقها، فزه بلزمه إباه؛ لأنه ولد النكاح؛ لأن العلوق هيئا بحال بعد الأوفات، وهو وقت الدكاح؛ لأن الوط وحرام، و الطلاق، ويضرب الزوج المدان ثماه؛ لأنه تدفها وهي محصة أحيبة من الفاقت، وولاء الولد لولي الأم؛ لأنه ما عنز قصدى الأنا حكمنا بوجوده وقت إعتاق الأم حيث أحلنا العلوق على حال الدكاح، والمعنق المقصدى لا يبيع أحلاقي الولاء، ويكون ولاء اللمحت، قبل عليه السلاة والسلام: «الولاء لل أعتى الأل

ولوحات الأب وقد أعنقت يعلم جوم، وحاءت بالولد إلى ستين، داخواب قيه

⁽٢) أحراحه البخاري في حسجيحة ١٩٤١ حديث (٤٤٤)، باب ذكر السع والشراء ١٩٤٢ حديث (١٩٤٢)، باب ذكر السع والشراء ١٩٤٢ حديث (١٩٣٤) ١٩٤٢ حديث (١٩٠٤) ١٩٤٢ حديث (١٩٠٤) ١٩٤٢ حديث (١٩٠٥) ١٩٤٢ حديث (١٩٠٥) على المبلود أي المبلود المبلود (١٩٠٥) المبلود (١٩٠٥) المبلود المبلود (١٩٤١) حديث (١٩٠١) وإن حيات في المبلود (١٩٤١) حديث (١٩٨١) وإن حيات في المبلود (١٩٤١) حديث (١٩٢٩) والدارض في استه ٢١١ / ١٩١١ حديث (١٩٢٩) والديث في المبلود (١٩٤٨) والدارض في استه ٢١ / ١٩١١ حديث (١٩٢٨) والديث في استه ٢٣ حديث (١٩٢٥) والديث في استه ٢١ / ١٩١١ حديث (١٩٤١) والديث في استه ٢١ / ١٩١١ والسائر في النجاس و١٩٧١ حديث (١٩٤١) والديث في استه ٢١ / ١٩١١) والديث في استه ١٩٤٢ حديث (١٩٠١) والديث في استه ١٩٤١) والديث في استه ١٩٤١ حديث (١٩٠١) والديث في استه ١٩٤١) والديث في استه ١٩٤١ حديث (١٩٠١) وغيرها.

والحواب ميما إذا طلقها سواءه الأن العدة كما نجب بالطلاق نجب بالموس.

وأعنقها وتروجها، ثم ولدت ولما أخرجل أمنه، فولدت منه ولذا، فانتساراها الزوج، وأعنقها وتروجها، به ولدت ولما أخر نستة أشهر فصاعدًا منف تروجها، فعاه، لاعن الناصى بينهما، وأثره الولد أمنه أما النسان دلاسها من أهل اللمان وقت النفى، ويقصع نسب لولده لأن العلوق يُحال به على أقرب الأوفات، وهو ما بعد النكاح، وهما من أهل اللعاق في ذلك الوقت، وإن جامت به لأفل من سنة أشهر منذ تزوجها أخر، أو لاكتر من سنة أشهر منذ انشراها، بلاهن ويلرم الولد أياه الآب بالشراء صارت أم ولد له فإذا جامت بالولد لأقل من سنة أشهر من أوقت النكاح الأخير، عمما أن العاوق لم يكونا من أمن النقاعي عمود كان سابقًا على هذا النكاح، فكان ومد أه الولد أله ونسب وقد أم الولد لا بندمي بمجود النهاب، ولو جاءت بالولد لأفل من سنة أشهر منذ اشراها، لاعن الفاصى يتهما، وأزم الولد أنه العلوق لم يكونا من أهل العلوق الم يكونا من أمن الكاح حان ما لاجرى بسبسنا اللعان، وبعمرب الحد إذا كانت أو الولد ليس مه، لم يوسدها على الولد ليس مه، لم يعمدها على الولد إلا السب من حق الولد، وقد استحق السبب؛ لأنه ولد النكاح، فلا يصدفا على الولد؛ لأن السب من حق الولد، وقد استحق السبب؛ لأنه ولد النكاح، فلا يصدفا على الولد، وقال النكاح،

نوع أخر

في المسائل التي تتعلق بأم الولد وولد أم الولد:

۱۷۳۵۸ - الجدرية إداكانت بين رحلين، جماعت بولد فادعياه حتى ثبت النسب منهما، ثم جاءت بولد آخر بعد ذلك، لم يتبت سمه من غير دعوة منهسا، وإن كات الحاوية أم ولد لهمة، ونسب ولد أم الوقد ثبت بنون لدعوة

والوجه فيه ما ذكورا أن تسبب والدائم الولد إنما يتبت يدون الشعوة إذه قامت أم الولد بحال يحل للسولي وطاعها، أمّا إذا كانت بحال الاجعل للمولي وطاعها، لا يشبت نسب وقدها بدون الدعوم، ألا نزى أسالو حرّاً من حلى المولى بالصهورية، أو كانتها المولى، لم (1) هكا فرائد وكان من الأسهار عكال أدال ك.

جاءت بولك الاينيت لتسبيدين الولي بالوي الدعوة وإي ادحاه أحدهماء ثبت السب مته ، وخيمان الفريكة بصف عقرها ، ولا يعسمن من فيمة الوقد شيئًا عند أبي حنيفة : لأن ولما أواله الدعنولة أوالولاء ومالية أم الولاعي ميشومة عند أبي حنيفة رحمه الله حتى اعتقها أحد المتريكين لايصمن لشريكه شيئاء فكفا مائية ولدهاء وعندهما مائية أم لولد متفوَّمة لو أعتقها أحد الشريكين، يضمن لشريكه نصعه فيمتها إن كان موسواً. و سعت في بصف فيمتها إن كان اذبتني معمداً له فكذا مائية وبدأه الوفد.

١٧٣٥٩ - وإذا أعنى الرحل أم وفقاء فهار وجهار فحامه بولدر منفاه الوس. فإن جاءت بالوند لأقل من سنة أنسهر منذنزو حهاء فإيهما بتلاعنان، لأنهما من أمل للعان وأدنا لفذف والكاح بيهما فالهاء ولرج الوالد أدما فكلنا ذكر محمد وحمه فه ف الأصوا .

فال شمس الأثمة السرخس ؛ تأويل المسأنة إذا جاءت بالوقد لأقل من ستين منة أعتلها حتى لا ينبت النسب من المولى باعتبار روال الفراش إلى عدة، وانشبخ الإمام تسخرالان بإم حواهم زاده أحرى هذه المسألة عالم إطلاقها مزرغير تأويل عالى: العلوق كان في حال كانها أم وثدالم، وقد حدث العبق فيها من قبل المرثى، ونسب ولد أم الولد لا ينفي بمجرد النفي بعداما حدث العشق في الأم، وإنما ينفي بمجود النفي قس حصول العمل، فلا يتنفي بمجرد النفي هيت، والمعان متعدر؛ لأسهما لم يكونا من أهل اللحاف حال ما حصل العلوق، وإليه كالت أم ولد في نلك الحالف وإن حاءت بالوقد لأكثر من مستون صد تروحها ، فإمهما متلاعدت، ويقطع تسب الوقد استحمالًا .

١٧٣٦٠ - وإذا مناه الرجل، وترك مرأة وأم ولك، فأقر الوارث أنها ولدت منّا الغلام من الله ، قابل لم يكن همك للمغر صارع، أسم سمم الخلام من المرت، ويرث و لا يشتر ما المدد في المُن يرب و لا لفظة الشهادة ، فإن كان شعقر منازع يشكر ط العدد ماتفاق الروابات ، والإبشم ط العدالة باتماق الروابات ، وعل يددرط اعظة الشهادة؟ فيه رواينان.

١٧١٦٦ - رحل ياع أم وللد من رجل، والشتري بعلم بدر فحاءت بولك، وادعاء المسترى، لايشب نسبه منه ، وهو ابن اقبائع؛ لأنه ولد على فراف، الأن أم الولد فراش سَولِي ، ولا ينظل هذا الفراش بالبيع ؛ لأنابِع أم الولد باطن، هإدائناه المولى فقد التفى سبه من الولى ، والشفرى يذعه ، فينت نسبه عن المنترى، كبلا يبقى بلا أب.

وكذلك إذا تم يعلم المتدرى بكونها أم وإد للبائع. كان الحرب كمد قلنا، إلا أن في هذه العسورة إذا من البائع الولد، يكون الولد حراً عنى المسترى بالقيمة والأن المسترى صار مغروراً ههنا بخلاف الرجه الأول، فإن هناك الولد لا يكون حراً على المسترى إذا نفاه البائع، وإن ثبت النسب من المشترى ؟ لأن المشترى هناك لم يعسر مغروراً.

17 "17 شنرى جارية وظهر بها الحيل بعد أبام، قحاصم المشترى السنح، فقال السائع: أمسكها، حن كان مى مطلبا ولد، فهو منى، فأستبط هذه الحدوية سفطاً مستجر اختل الاقل من أربعة أشهر مذ قال هذه المقافة، خانولد نابت السبب من المائع ، والجاربة أو ولا له والأنه بين أن الوقد كان موجوداً هى البطل وحد إقراره الأن الوقد سه، وكنان عليه أن يرد على المشترى بنا أحد من الشنع والأنه نيس أن البحرة وعلى المشترى بنا أحد من الشنع والأنه نيس أن البحرة وعلى المطلا.

نوع أخريتصل بهذا النوع:

19717 جاربة بير البين، قال أحدهما: عقد أم ولذي وأم ولدك، أو قال: أم ولدك، وأم وقدى، أو قال: أم ولده، فإن صدّة مداحيه في ذلك صارت الجاربة أم ولد لهما، فرق بين هذا وبيد، إذا ولدت ولكاً، فقال أحدهما اصاحته: هو الني وابتك، أو قال: هو ابتك وابني، أو قال، انتناحتي لبت النسب من القراء صيارت اختوبة أم ولد للمقور.

والفرق: أن القر هناك أثر يتسب الولد مفصوفاً. وبأمية الولد نبعاً: الما ذكرة أن ألبة الولد تبع لقبات النسب، وحكم التبع يدج، من الأصل، فإذا أبت صحب الولد من المنفرة ولد للمقر عليه والتحرّي، صارت الحاربة أم ولد للمقر عليه التبعية أيضاً، أن هها أقر المومية الولد مقصوفاً لا تبعاء ويعتبر حكمها بنقسه، ومن حكم الاستبلاد أنه يقبل الشركة والتحري يبن النسب مهما، صارت اجارية أم ولد ينهما، ولو لا

آن الاستبلاد بقبل المشركة والنجري، لصارت الحاربة أم ولد لكل واحد مهما كملا، آلا ترى أن النسب لما كان لا يتحز أواة لت النسب عنهما، يتبت من كل واحد منهما كملا، حتى أن النسب لما كان لا يتحز أواة لت النسب عنهما، يتبت من كل واحد منهما كملا، حتى لو صات ورث من كل واحد منهما ميرات ابن كامل، وإذا ثبت أن الامتبلاد متجزئ في هذه الصورة، فقول: القر أقو أن الاستبلاد وجد منهما، ولا صداقة صاحبه في منكابهما ادعيا ذلك جميعاً مما، فلهفا صارت الجارية أم ولد لهما، ولا ضمان المو لنبريكه منهما على الآخر، كمه لو ادعيا معا، وإن كفيه صاحبه في ذلك، ضمن المفر لنبريكه نصف قيمتها موسرا كان أو معسراً، إلا أنه يصير متملكة نصيب شريكه بزعم شريكه إن كان لا يصبر متملكاً بزعمه الأن في زعمه أن ذلك النصف أم ولد الشريك، وأم ولد الشريك، وقد رجل، وضمن أيصاً نصف العقو لشريكه الأن إقراره بوطء حارية الشريك، وقد رجل، وضمن أيصاً نصف العقو لشريكه الأن إقراره بوطء حارية الوقد، وإنها توقف كا فلنا: إنه لما ضمن المر نصيب النريك، فقد العقد سب الملك له الوقد، وإنها توقف كا فلنا: إنه لما ضمن المرت صب النريك، فقد العقد سب الملك له في نصيب الشريك بعب القول بالتوقف، كما عهدا.

نوضيحه: أو للشريك حق الرجرع إلى التصديق، فربما بصدقه ساحة ساحة، فصحير آم ولد بينهما، فلاحل هذا التوهد أتبننا التوقف، فإن عاد الشربك إلى التصديق، عمار أم ولد بينهما، ويردُ ما أحدُ من التوهد أتبننا التوقف، فإن عاد الشربك إلى التصديق، عمار أم ولد بينهما، ويردُ ما أحدُ من الشمال لاقواره أم أخذ ما أخذ بعير حق، وإن لم يعد إلى التصديق، فتصفها أم ولد للمقر، ونصفها موفوف بمزلة أم الولد تخدم المفر قصل التصديق عنف، وضعة المنتى واحد أن نصب المبت قل عنق عوله، ويتعدى إلى الباقي، ولا سعاية عبها للحي في قول أبي صيفة ؛ لما عُرف من مفعيه أن أم الولد للسب بمال، وعندهما عليها السعابة ؛ لأن أم الولد مال عندهما، فقد احتبس عندها التصريب الحي، وهو مال، فيجب عليها السعابة ؛ وذا لما احتس عندها الـ

وفي فصل التكذيب: كذلك يعتق أبهما مات، ولكن لعنين مختلفين، إنامات

⁽١) هكندافي فالدوكان في الأصل وم الآسات (٥) وفي م. الجنب .

الغر عتقت الآن في زهم النكر أن كلها أم وقد الدهر، وأنها عنقت بواه، وزهبه معشر في حقه، ولا سعاية عليها الممنكر؛ لأن في زهم المنكر أنها خرجت عن ملكه، فصار كلها أم ولد اللمقر، وأنها عنقت بواه، وزهبه معشر في حقه، وقد أخد الضعان من المقر، وكيف يأخذ السعاية، وإن مات المكو عنقت؛ لأن في زهم المتر أن بصفها أم والد الممكر، وقد عنق ذلك النصف عوته، فبعدي إلى الماقي، والاسعاية عابها تعمقر عند أبي حنيقة، حلافًا لهما لما مراً.

١٧٢٦ - رحلان بيسها جارية، جاءب بولد فادعاء أحدهما، ثبت النسب منه، وحكم بحرية الولف وصدرت الجازية أع ولف وضمين غيربكه بصف فيستماء موسرا كان أو مجمركه وضمن نصف العقر، وأصل الممألة معروفة، فإن قال المعي لصاحم: إن هذه الجارية فقا ولدت مثك ولدك والاعبيثة قبل أن نقد مني، وصيارت أم ولد لك، وصدكه صاحبه في دلك، وكذب الجارية، فإنهما لا يتبدُّ فإن على الجارية وعلى ولدها. حتى لا يبط إما نُبت ليسامن الحقوق من جهة المدعى، ولا يبطن الضمان عن الماعي: الأنا لما جوها: ها أم والداللم، عني ، فقد كذَّت القدعي في (قراره، فيطن إقراره، فلهمة الم يبطل عنه الصيمان ، ولكن بفيمن المفر نصف فيمه ، أم والدباعتبار أن صاحبه لله أقر شبوت الاستبلادية قبل هذا، عفد أتو بعوات ذلك الجزء من جهته ، فصار مبرنًا" المدعى" عن فضل قيمتها قنة على فيمنها معرف من مشابخت من قال: هذا قولهما ، أما على قول أبي سنيقة لا يضمن المفر لمعقر له شبقًا؛ لأنه أه الولد غير متقوم عدد، وقبل: لا، برعو تولهم جميعًا؛ لأن أمَّية الولد من جهد المُمَّر له، المجبِّب في الحكم؛ لأنها أو ولد للمغر في الحكم، فصدر متملكًا نصيمه، والنملك لا يكون محالًا، لكن يصمن فيتها أم وقد مًا قلنا، والأول أنسه وأقرب إلى الصواب؛ لأن إقرار المفرالة بالاستبلاد قبل ذلك، أبر أقلمقر عن العسمان أصلاء لأن الاستبلاد بمع النملك معد وَقُلُ ، وَقُو وَجِبَ الْصَحَالَ هَهِمَا تُوجِبِ مِنْ مَاكَ مَا فَا إِنَّ الْكَسَبِّ، الْخَارِيةِ الكشمالياء أو

⁽¹⁾ مكنا في ظاء وكان في الأصل وم أأ سبر أ

⁽¹⁾ وفي ظال المادعي).

قتلت "" هي أو ولدها، فذلك كله للمفر ؛ لأنها أم ولد المقر ، والولد ابن المقر في الحكم . فلهذا فال : كل ذلك للمقر .

ولو قال هذا المدعى للضريك؛ كنت أعنقتها أنت قبل هذا، وصدَّة الضريك في ذلك، فالأمّة تعنق؛ لأن المثر أثر بعنقها، وهو مالك الإفراد بعثقها، ولا ضمان على الواطئ في نصف قيشها، ولا في نصف مفرها، بعلاف قصل الاستبلاد عندهما.

والفرق: أنّ الإقرار بالعنق قبل ذلك إقرار ببراءة المقر عن الفسسان، لأنّ العنق ينافي ضسانية أصلا، وهو يملك إنشاء الإبراء، فيصح الإقرار به، أما الإقرار بالاستبلاد ليس بإقراد ببراءته عن الفسسان أصلا؛ لأنّ الاستبلاد لا ينافي الفسسان عندهما، على ما عرف من تلك المسألة، فلهذا الشرقا.

الانده عند المحالة والدفالان، فزوجنيها، فوائدت منه ولقا، فادعى ولدها، ثم قال: كانت حى أم ولد فلان، فزوجنيها، قوللت لى هذا الراد، وصناته فلان فى دلك، فإن صدائتهما الأمة فى ذلك، فإن صدائتهما الأمة فى ذلك، أو كلابتهما، ولكن وجعت إلى تصديقهما قبل قضاء القاضى يكونها أم ولد المعنو، فهى أم ولد المعنو المات ويكون حكم ولدها كحكمها، فيعنفان إذا مات المقر له؛ لأن تصديقها فى حق نفسها صحيح، وكذلك فى حق الولد؛ لأنه فى يديه، قان كبر الولد يعد لأنه فى يديه، قان كبر الولد يعد نقله، وكذبها فيما أفرت، لم يلتفت إلى تكذيه الآن إقرار الجارية قد تقذ عليه حين نقله، وكذبها حيث المبراء عن نقسه، فلا ينفيه أمور المغارية قد تقذ عليه حين نقسه، كان في طيم اللفيط، وكذبه الإيلفت إلى تكذيبه المبراء عن المبراء عن نقسه، فلا ينفيها شم كبر اللفيط، وكذبه الإيلفت إلى تكذيبه عبر اللفيط، وكذبه الإيلفت إلى تكذيبه عبر اللفيط، وكذبه الإيلفت

دلو لم تصدق الجارية المقرء ولم تكذبه حتى مانت، فصدق المقر والمقر له ، حتى كان الولد عبدكا للمقوله ؛ لأنا إما كما لا نصارتهما حال حياة الجارية طق الجارية، وقد

⁽¹⁾ هكذا في ظ وكان في الأصل وم وف: "قبلت .

⁽٢) مكذا في طاء وكانا في الأصل وم رف: "اللمقو". -

⁽٣) مكلاني ظرود وم، وكان في الأصل: أولا يعتبر .

زال حقها: ولا نعتبر بحق الصغير؛ لأنه لا يعبُر "عن نقسه، وهو في يدالمقر، فعمار كتوب أو دابة في يلد، فيصح إقراره بالملك فيه للمقر، قان كبُر الولد، وأنكر أن يكون عبدً، للمقر قاء لم يلتفت إلى إنكاره؛ لما فلنا.

وإن كنيتهما الأمة، وأثبت على ذلك، فالقاضي يجعلهما أم ولد للمقر ؛ لأن ألبة الولد للجارية؛ ونسب الولد وحريته ثابتة من جهة القر بناء على الظاهر، فالمقر بقولة: إن الولد من نكاح يريد إبطال ذلك، فلا يصدق عليه، وعلى القر قيمتها أم ولد للمقر له؛ وقد احتبت عنده بقضاء القاضى قبل المعتراه؛ لان المقر أثر بكونها أم ولد للمقر له، وقد احتبت عنده بقضاء القاضى قبل هذا على قولهما، أما على قول أبي حنيمة: لا ضمان على المقر ؛ لأنه لا نقوم نظية أم الولد عند أبي حنيفة، ولا عفر للمقر ؛ لأنه لا نقوم نظية أم أثر بالوطه إلا يحكم النكاح، وإنه لا يوجب العشر، وأشار في الكتاب إلى فرق اخر، فقال: إن الفاضى لما فضى بكونها أم ولا للمقر، فقد قضى بأن المقر وطئ ملك نقسه، وهذا إنسارة إلى ثم لا يلزمه للهو أيضاً، بضلاف المسألة التشعمة؛ لأن هناك القاضى وهذا إنسارة إلى ثم لا يلزمه للهو أيضاً، بضلاف المسألة التشعمة؛ لأن هناك القاضى فضى بكونها أم ولد للمفر بعد أن كانت مشتركة بينهما ظاهراً، وكان ذلك قصاء باستبلاد

وإن كذبتهما، فلم يفض القاضى بشىء حتى ماتت توقف أمر المولد حتى بكبر يخلاف ما إذا لم تكليسها، ولم تصدقهما حتى ماتت، فإنه بقضى بولدها للمقر له، والفرق أنها إذا لم نصد قهما، ولم تكذب لم يوجد ما يوجب مقوط اعتبار بد المقر، فإذا مات والولد في بد الفر، يعتبر قوله فيه، فأمّا إذا كذبت المتر، فقد مفط اعتبار يد، لا لأن تكذيبها كنكذيبه، وهو يعبّر عن نفسه، فلا يحكم برقه باعتبار يد، إلا أنه يحتمل أن يعقل الملام، فيصدق المقر، والتصديق بعد التكذيب معتبر، فلهذا يوقف أسره، فإن يعقل وصد كل المقر فيهما أقر كان عبداً للمقر له، وأمّه أم الولد للمقر له، وإن صفى على والغلام بعبر عن نفسه، فصدفت الأم المقر، وكذبه الغلام، فالغلام حر، والجارية أم ولد للمقر، الأن تكذيب الولد قد صح لكونه من أهد، ومع صحة تكذيب الولد، لا

(1) مكفائي الأصل: وضوم، وكان في ظ: الابعيرا.

تعتبر بتصديق الأم؛ لأن الولد أصل في هذا الباب، والأم تبع على ما عرف.

قال: وكذلك إن كذبك الأم القراء وصدقه العلام في جميع ما وصفت لك، ولم يَضَمُر لذلك نفسيراً ، فعن مشايخا من قال " تفسيره أن تصديق الوقد أولى حتى كانا وقيقين للمقر له : لأن تصديق الوقد قد صح لكومه من أهفاء ، ولا يعتبر تكذيب الأم مع تصديقه ؛ ما ذلنا.

ومنهم من قبال: تفسيره أن تكذيب الأم أوني حتى كان الوثد حراً والجارية أم ولد نفيقر ، كسائو كذب الغلام ، ألا ترى إلى قوله في الكتاب ، وكذلك لو كذت الآم المقر ، وصدّته الغلام ، وإنما يستقيم ذلك كذلك إنا كنان الجواب في الفصائي متحداً . وهذا لأن قول كل واحد منهما صحيح معتبر بانفراده ، فعند التعارض ترجع قول من يوحب الحربة على من يوجب إيطائها . واله أعلم بالصواب .

نوع آخر في بيان أنواع دعوة الرجل نسب الولد:

1979 - فقول الناعوة في النام الانجار عن ثلاثة أوجه : دعوة استبلاد، ودعوة تحرير، و دعوة الآب ولد جارية الله ، ومن يقرم مقام الأب كأب الأب حال عدم الأب حقيقة أو اعتبارك أما دعوة الأب ولد جارية ابنه عظاهر ، ولمرط صحتها أن يكون للأب تأويل ملك في حدرية الله عن وقت العنوق إلى وقت الدعوة ، وولاية السملك أيضًا من وقت العلوق إلى وقت الدعوة ، وأن تكون الجارية محلا للنقل من ملك إلى ملك الأفا الأب يشملك جارية الابن سابقًا على أصل الوط ، د لما يبني بعد عداء ولاية النملك من كون المحل في الله للنقل من كون المحل جارية الابن سابقًا على أصل الوط ، د لما يبني بعد عداء ولاية النملك من وقت العلوق ، وإنما يمكن الدعوة ؛ لأن دعوة الأب منى صحت استندت إلى وقت العلوق ، وإنما يمكن الدول بالاستناد إلى وقت العلوق ، وإنما يمكن الدعوة ؛ أما وقت العلوق ، وإنما يمكن عدوله .

الرجل الولد، صحف دعوته، صدقه الإبن في دلك، أو كذه أما إنا صدقه فظاهر، وادس أب الرجل الولد، صحف دعوته، صدقه الابن في دلك، أو كذه أما إنا صدقه فظاهر، وأما إذا كفيه فلان علوق الولد المعمل بتأويل طلك ألا للإس تأويل لللك في حال ولده، قال عليه الصلاة والسلام: ٩ أنت وحائك الأبيث ألا ولهذا أو وطيح حربة إبنه، وقال: علمت أنها حرام على، لا حد عليه، ولو انصل العلوق بحقيقة ملكه، كان مصدقا في طلعت أنها حرام على، لا حد عليه، ولو انصل العلوق بحقيقة ملكه، كان مصدقا في طلعت أنها حرام على المنت ينظيم وصاد، فكفا إذا أنصل العلوق بتأويل الملك، وإذا صحت الدعوة صارت الجارية أم ولا نه وضمن الأب فيمه الجارية الابه علك الجارية على الأب الأن الشرع أبت له ولايه عنك مدل الابن عند الحاحة، وقهذا كان له أن يأكل طعام الابن، وأن يلس شابه عند عالم الوند منه الحاجة الإن الحاحة إلى إثبات نسب الوند منه بعد ما أعلقها بولده، إلا أن هذه الحاجة دون الحاحة إلى المكول والمنبوس؛ لا وجود أصل الحاجة المناه ألت والابة التعلق الحاجة المناه ألت ولاية التعلك بالقبعة وجود أصل الحاجة المناه التعلك بالقبعة والحيم والمناه الناه عندن والان قلكها في الوطه.

ينامه: أنَّ التعملك باعتبار الخاجمة إلى إنَّات التعلق منه ، وزَنَّات النسب وإنَّ كانَّ وفَّت العلوق، إلا أنَّ الوحاء قائم منَّام العلوق، فيجب تقديم طلك على الوحاء فيبب

⁽١) رقى لأصلى: "ماكه .

⁽٧) أغرب أحمد في "مسئله ١/٤٠١ حليث (١/١٥)، وإبن أبي تبيد في "مسئله ١/٢٧٠٠) وإبن أبي تبيد في "مسئله ١/٢٥٢٨) وعد (١/٢٦٢٨) وعد فرزاق في "مسئله أ ١/١٥٨ حديث (٢/٢٢٨)، وإنقاطول والشابعي في "مسئله ١/١٢٠١، وإبن ماجه في الله على ١/٢٠٤ حديث (٢/٢٩٧)، والطحاول في "مسئلي الأثار أ ١/١٨٥)، والطلور في أن "الأوسط ا ١/١٨٦ حديث (٣٥٣٤)، والبرار في "مسئله ١/١٠٦ حديث (٢/٢٥١)، وأن حديث (٢/٢٠١)، وأن حديث (٢/٢٠١)، وأن حديث (١/٢٠٤)، وأن حديث (١/٢٠٤)، وأن حديث (١/١٨ حديث (١/٢٠٤)، وأن وأنطور في "فضفة"، لأبن حديث (٢/١١)، وأنديث في "فضفة"، لأبن حديث (٢/١٨)، وأنكامل في "فضفة"، لأبن حديث (١/١٤). حديث (١/١٥)،

⁽٣) هكد أي ظ، وكان في الأصل وف وم. أالحياة أ.

نسب الوقد سه، هنين أنه وطئ ملك نعسه، ولبس كما لم يعلقها الآن هناك لم يتملك الجارية الآن هناك لم يتملك الجارية الالارتفاق الم يتملك عند الإعلاق باعتبار الحاجة إلى إثنات سب الوقد منه، وقد المعدمة هذه الحاجة إدا لم يعلقها، وليس كالأمة المشتركة بين رحلين إذا استوقدها أحدهما هناك؛ لأن الوقء في نصب النبريك حصل قبل اللك.

بياته أن تملك نصيب الشريك هناك وقع معد الوطاء لا قبله ؛ لأن النملك قبال الوطاء لا قبله ؛ لأن النملك قبال الوطاء في مسألتها باعتبار الحاجة إلى إنبات نسب الولد، ونمة نسب الولد ثابت باعتبار ما نه من الملك في مصيمه و ألا ثوى أن الجارية المشتركة إذا كانت مشيرة، فاستولدها أحدهما وصح استيلاد، وإن نم يتملك عميب صاحبه، أما فهنا مسك الحاجة إلى تقديم الملك ؛ لأن ما ثلاب من تأويل الملك في سال الابن ، لا يكفى لتبات النسب منه ، ألا ثرى أنه لو ادعى نسب ولد منبرة "ابنه لا يحمد إلا بتصديق الإبن .

وروى بشرا أن أخر ما استفر عليه قول ألى يوسف رحمه الله : إن الجارية لا نصير أم ولد للاب، ولكن الولد حر بالقيمة بجزئة الولد الفرور، فيغرم الأب عقرها، وقيمة ولدها، وقامه على ما إذا ادعى ولد جاريه مكاتبه، فإنه لا تسير الجارية أم ولد له، علما ليس للاب في مال الاب حق الملك، ألا ترى أنه بجوز للابن وطاعها، فلا يمكن إنبات النصب من الأب إلا يتقديم الملك نه في الجارية، وإذا قدمنا اللك في الجارية صار الأب مستولدًا في ملك، فتصير الجارية أم ولد له لهذا.

1977.4 - وإذا الشرى الرجل آمة حاملا، وولدت عنده بعد الشراء بيوم، دادعى أب المشترى الولد، لا بصح دعوته إلا بتعيديق الإبن الالل العلوق ثم تكن منصلا لا علكه، ولا بتأويل ملكه، ولا بد من أحدهما أن الصحة الدعوى من غير تصديق المثالك، وقد لك المديرة تكون عند الرجل، فنلت ولذا، فإنه لا تصح دعوة الأب إلا بشصديق الإبن الابن تديير الحاربة يمع صحة الدعوة، والعلوق منصل بشأويل الملك، وإذا لم تصع الدعوة في حق الولد

وروى ابن سماعة عن أبي يوسف أن دعوة الأب في ولدمدبرة الابن صحيحة

⁽١) مكتافي طارف وكان في الأصل وم: " من بدايته "."

⁽¹⁾ وفي لله: الأحدهما

ينبت بسبب الولد منه ، ويضمن عقرها ، وقيسمة الولد مدير؟ وهذا على الأصل الدى دكرنا لأس يوسف رحمه لله الله لا بشملك الجارية ، ولكنه بند له المغرور في دعوة النسب ، وفي هذا الفنة والمسرّة سوام إلا أنه بضمن قيسته مديرًا الأنه كما نفصل من أمه المفصل مليرًا ، فإغا يضمن قيسته على الوحه الذي أنشه مدعوته ، وفوق على هذه لروجة من ولمد المديرة ومن الدائم الولد ، والعمري: أن ومدأه الولد تابت التسب من مولام، مصاحرة عوى الأداب

وكدا إذا دعى وتدمكانية بنه الانصح دعونه إلا بتصديره الابن و لأن دعوة الأم إنما تموج إذا كانت الجارية محل الدمالك الأم إدا صاحت دعوته دملك الجارية سابقًا على الاستبلاد ، والكالية ليست عجل انتمائك الم يستوى في هذه الصورة إن ولذته وهي مكانية ، أو كانت الكنانة بعد الولادة .

وكذلك هذا على وحوالا أن رسا أن كاتب الأم والولا، حسيمًا به أو كاتب الولد خالية، وفي هذين الوجهيل لا تصبع دعوة الألب؛ لأن الولد مو المقسود، وقد ثبت على الولد من جهة الإيل ما تمنع نقله إلى الألب، فلهذا لا تصبع دعوة الألب، وإذ كالب الأم نعدا والدنت خاصه و قد الدي موضع من كتاب الألعوى: لا نعيج دعوته وقال في موضع من كتاب الألعوى: لا نعيج دعوته وقال في موضع من كتاب الألعوى: من حقوله قبل: ما ذكر أنه تصبع دعوته قول أبي يوسعه رحمه الله وما ذكر أنه لا يستود دعوته قول أبي يوسعه رحمه الله وما ذكر أنه لا يستود دعوته قول أبي يوسعه رحمه الله وما ذكر أنه لا يوسعه دعوته قول محمد وحمه الله وما ذكر أنه المستود عموله قول محمد وحمه الله على على على ما ذكر أنه يوسعه نقه وما ذكر أنه المستود عموله قول محمد وحمه الله وما ذكر أنه لا يستود دعوته قول محمد وحمه الله وحمه الله نصبع دعوته ويثبت سب الولدة وعلى قول محمد وحمه الله لا تصبع دعوته ويثبت سب الولدة وعلى قول محمد وحمه الله لا تصبع دعوته ولا بنيت نسب الولدة وعلى مسألة البيع بعد هذا إلى داله الله .

١٧٣٦٦ - ويستوي في دعوة الرجل ولد جاريه الاس أن تكون الجارية موهومة

⁽۱) رقی ها اوجوده .

الاس و أو لم يكن الأن العلوق قبد الصل بشأويل ملكه في الخيالين، والجيوية محل التناك في الخيالين، والجيوية محل التناك وإذا قال التناك وإذا قال التناك وإذا قال التناك على جارية ابنى، وأنا أعلم أنها على حوام، بصبح دعوته، ويثبت مسب الواد كه الوام على الخيالين جميعًا انصل الواد كه الوام على الخيالين جميعًا انصل بتأويل ملكه.

۱۷۳۷ - وإذا ادعى ولد جاربه الله وضعى قيمتها للابى، ثم استجعها رجل، فإن المستحق أن بأ عد الجاربة وعفرها، وقيمة أنولد من الأب، أما أخد الجاربة وعفرها، وقيمة أنولد من الأب، أما أخد الجاربة والعفر وظاهر، وأما أخذ قيمة الولد، لأن الأب في معنى المغرورة لأنه تملك الجاربة على الولد بعرص، وهو القيمة، فصار في معنى المشترى، والمشترى مغرود في ولد الجاربة عند الاستحقاق، فكذ ههنا، ثم يرجع الأب على الابن بما أخذ منه من قيمة الجاربة؛ لأنه تين أنه ثم بعلكها على الابن، وأن الابن ما أخذ منه من قيمة الجاربة؛ لأنه تين أنه ثم بعلكها على الابن، وأن الابن ما أخذ خراجن.

19791 - وإذا ولدت أمة الرجل ولغاً ، وادعى المولى، وأبوه الولد مساء صح دعوة الابن، ولا نصح دعوة الأب الأن دعوة الابن سائقة دعني ، هيمت عالمو كانت سابقة حقيقة .

بياته: أن دعوة الأبن توجب ثبات النسب منه بلا راسطة ، ودعوة الأب لا توجب ثبات النسب منه إلا بواسطة التملك ، فحال ما يتملكها الأب يثبت نسب الابن ، فيكون شات النسب من الابن سابقًا على دعوة أبيه من هذا الوجه ، ولو كانت دعوة الابن منابقه على دعوة الأب مفيفة ، لا تعليم دعوة الأب ، فههنا كذلك .

۱۷۳۷۲ - وإذا حسلت جبارية الرجل في ملكه، ووقدت وفداً، عادعة ولجساً، والوالد حي حقيقه، واعتبراً بأن كان الوالد حراً مسلماً، فدعوه الجد باطلة، الانعدام شرط صبحة الدعوة الجد وله حارية حافه، أن تكون له تأويل ملك في حارية حافه، أن تكون له تأويل ملك في حارية حافه، وأن يكون له والإية تملك الخارية خاجة الاسبيلاد وقب العلوق إلى وقب الدعوة، فإن اجد بقوم مفام الأب، وشرط صحة دعوة الأسبيلاد وقب العلوق إلى وقب الاعوة، فإن اجد بقوم مفام الأب،

⁽١)هكذا تي طيه وكان مي الأصل وها وم: أيحل له

الجدولا جارية حائده.

إذا ثبت هذا فتقول: حال تهام الأب حقيقة واعتبارًا، إن كان كلجد تأويل المنت في مال حافقه حتى قلتا: إن الجد إذا وطئ جارية حافده حال فيام الأب حقيقة واعتبارًا، لا يجب الحد على الجدد على المنتبلاد، إلها يشت لمن كان أه ولاية القصوف في الحال إذا كان صاحب المال صغيرًا، كما في الأل ذ لأن الولايات إقا تثبت في حالة الصغر غير أن الثابت للأب في حافة الصغر ولاية التملك بالاستبلاد طاجة نفسه على الحاحة إلى صيافة ماه عن الفياع، وصيافة نفسه عن الزنا، فما لبت من الولاية لحاجة الصغير تزول ببلوغه عن عقل، وما ثبت من الولاية لخاجة نفسه، تبقى بعد الدرغ بطويق ثبوت الولاية للاب في علك جارية الاس لحاجة الاستبلاد.

وما ذكرما إذا ثبت مقاء فنفول: مادام الأب حيًا حقيقة واعتبارًا، فليس للجد ولاية التصرّف في مال حافد، وإن كان صغيرًا، قلا يبت له قلك جارية حافده لحاجة الاستبلاد، قلو صحّت دعونه لصحّت دعونه باعتبار مجرد تأويل الملك، ولا وجه إليه؛ لما ذكرنا أن دعوة الأب صحت باعتبار تأويل الملك، وباعتبار ولاية التملك خاجة الاستبلاد، ففي الجديجب أن يكون كفاك

فإن كان الآب نصرانيا، والجد والحافد مسلمين، أو كان الآب عبداً أو مكانيا، والحد والحد والحافد والحد والحافد والحد والحدة على مال حافده لحاجة الاستبيلاد في هذه الصورة؛ لأن الأب في حكم المبت في هذه الصورة، ألا ترى أنه يزول ولاية عن المال بالكفر والرق، كما يزون بالمرت، ولو مات الآب حقيقة ينبت للجد ولاية غلك مال حافده لحاجة الاستبيلاد، وتسبح دموته ولد جارية حافده؛ كذا للجد والديل عليه أن زوال ولاية الأب بالكفر والرق بعتبر بزوال ولاية بالموت في حق الجد في شرب والمعذير بالنفقة الجد في ثبوت ولاية التصوف في مال المعنم ي وفي حق غلك مال العمنير بالنفقة واللبيع، حتى توماع مال حافذه من نفسه يجوزه فكذا في حق التمنك خاصة

ولوكان الأب سرتعًا، والحدوالحافد مسلسان، فدعوة الحدموڤوفة عندأبي

حبيفة إن أسبه الأب، يطلت دعوته، وإن مناب أو قبل على الردة. صحب دعوته. وهلى قول أبي يوسف وصحب الدعوة الحديناطية، وهذا لأن دعوة الجيد صحة وبطلائاتيتني على ولاية الأب زوالا ويفاه، وولاية الأب موقوفة عبد أبي حزيمة، فكدا دعوة الجدموقوفة، وعندهما: ولاية الأب باقية بلا نوقف، فدهوة الحديكون باطلا بلا ثوفف أيضاً.

قان قبل: على قرابهما. يحب أن يترفف دهرة الجدّ يُفِدًا الأن السنك بالاستيلاد تصرف في مال الابن، ورلاية الرئد في منال ولده موقوعة عند الكل، نص عليه محمد في كتاب الوكالة وإنما الحلاف فيما يتصرف الرند في مال نفسه و فتكون دعوة الجُدّ موقوقة ضرورة

والجواب هن هذه أن يقاله. بأن ولاية التملك بالاستيلاد نظير ولايته على نفسه د الأنها إنما نفت حقًا له ، ولهذا لا يروق بالبلوع من عفق، وكان نظير انولاية في ماك، لا في مال الاين، وفي توقف ولايته في ماله احتلاف، وكنان بصلان دعوة الجد عندهما صحيح.

ولو كنائوا جميعًا أحراراً مسلمين، ثم صات الآب والجارية حامل، فوضعت حملها لأنل من سنه أشهر مند مات الآب، فادعاه الجدر لم قصيع دعوته الماذكراتان من شرط صحة دعوة الجند قيام لاية النميت له من وقت العدراق إلى وقت الدعوة، وقد العدمت ولاية الملك للجدوقت العموق حميمة واعتباراً، لكون الأب حيًا وقت العلوق حقيقة.

استشهد في الكتاب، فقال: ألا ترى أن رجلا لو استرى جاربة حاملا، موصعت عدد السنة أشهر - فادعاء والدافلتري، لم تصح دعوله، لانعداء ولاية التملك له وقت العلوق لكوفها زائلا عن منك الإمراء، أوردهذا البياد أن شوط صحه دعوة الجدفيام والإية النمنك له من وقت العلوق إلى وقت الدعوة.

وكذلك لو كان الأمد نصرائيًا، والجدواحات مسلمين، ثم أسلم الأس والجاوية حامل، فوصعت حسلها لأفل من سنة أشهر، كانت دعوة الجدوطلة، لانعدام ولاية التملك حالة الدعوة بإسلام الأب، وكذلك لو كان الوالد مكاتبًا، وأدى بطل الكتابة، فمتن قبل دعرة احد، أو كان عبدًا، قاعنق قبل دعوة الجد، كانت دعوة الجدياطلا الأمعام ولاية التملك له وقت الدعوة.

1979- قبال محمد وحسم الله: إذا كان للرجل جاربة حبلت في ملكه، وللرجل والد معتره، وله جد حراسالم، فوالمعت الجارية ولذا، فادعه الجده فدعوته جائزة؛ لأن الأب حمل كالمدوم يسبب العنه لهجزه عن النصوب، وظهر ولاية الجد، وصحت دعوته، وإن لم يدّع الوقد الجديمد ما أفاق الأب، وإنما ادعاء الأب بعد ما أفاق، القياس أن لا تصح دعوته، وفي الاستحسان: تصح دعوته،

وجه القياس في ذلك ما مراً أن شرط صحة دعوة الأب قيام حق النطك وقت الدعوة، وهها لم يكن للاب ولاية النطك وقت الدعوة لكونه معتومًا، فانعده شوط صحة الدعوة.

وجه الاستحسان في ذلك: أن الولاية كانت قائمة وقت العارق، فإن العده لا يناقى الولاية، ولهذا بستوجب نقفته على ونده، والإرث طريفه طريق الولاية، ولهذا تبقى الولاية كالرق، وتعتلاف الدين يمنع الإرث، وكان من هذا الوجه بمنزلة المعتق، إلا أمه يمنزلة المعتق، إلا أمه يمنزلة المعتق، إلا أن عجز المعتودة الدين عاجز إلا أن عجز المعتودة النساد عبارته، وعجز العبد تكونه غير أهل لملك المال، أما فيما يرجع إلى العجز فهما النساك عدد، دعوته، ولا تصع دعوة الجد، ولو كان يمنزلة العبد من كل وحه بان كم يكن من أهل العملاء من كل وحه بان كان عبر العالمة العبد من كل وحه بان قم يكن من أهل العملاء أن يصع دعوة الجد، ولو كان يمنزلة العبد من كل وحه بان قم يعدل إنه معتود، تصع دعوة الجد، فإن كان بينهما فعن حيث إنه معتود، تصع دعوة الحدقيل إفاقته، وإن كان علوق الولا قبل إفاقته، ومن حيث حيث العبد، صحت دعوة الحدقيل إفاقته، وإن كان علوق الولا قبل الشهين حظهما.

وجه أخر للاستحسان: أن العنه والجنون إنما ينافي الأهلية، والولاية في كل ياب إذا كان مستغرفا مدة دلك الحكم، فأنا إذا لم يستغرقه فهو مذحل بالنوم والإغدام، ألا ثرى أنه لايعمل في الزكاة حتى يستعرق الحول، ولا يمنع الصوم حتى يستغرق الشهر، ولا يمنع الصلاة حتى يرقد على خدمس صلوات، وههنا مدة مذا الحكم من حين البلوغ إلى حين الدعوة، ولم يوجد امتداد العنه في هذه المدة، فصار ذلك بمنزلة اليوم. 1979 - جنتا إلى ببال دعوة الاستبلاد ، فنقول: دعوة الاستبلاد أن بكول النداء العلوق في ملك المدعى ، وشرط صحتها في النحل قيام الملك وقت العلوق، وأما قيام الملك في النحل وقت الدعوة، ليس بشرط الصحة اللهوة عند علمانا الثلاثة حتى إن من باع جارية، وولدت في بد الششري لاقل من سعة أشهر من وقت البيع، قادعي البائع الولد، صحت دعوته استحمالًا؛ لما نبيل بعد هذا -إل شاه الغالقي -

١٧٣٧٥ - جنا إلى بيان دعوة التحرير : فنقول : دعوة التحرير أن لا يكون العلوق في ملك لمدعى، وشرط صحتها قيام اللك للمسعى في الأحل وقت الدعوة

الاتماع والدي المسائل فال محمد رحمه الله من الأحس : وإذا بع الرجل جارية من غيره، وولدت عبد المسترى والذا، فادعاء البائع، فهذه السألة على ثلاثة أوجه: الأول: إذا حدد بانوقد القل من سنة أشهر من رقت البيع، وقد علم ذلك، والحكم قيه أنه إذا الدعاء البائع صحت دعوته، صدقه المشترى أو كذبه حتى ثبت نسب أولد منه، وصفرت الحاربة أم والدله، وانتقض البيع، ورد النمن على المشترى إن كان سفد التمن، وهذا استحسال، أحديه علمان الثلاثة رحمهم القات اللي والقياس أن لا تصع دعوة البائع إذا أكدته المتشرى، وبه أنتذ زفر رحمه الله، وجه الشاس في ذلك أن البائع في الدعوة متناقض ساع في نقض ما تم به، وهو لبيع، فلا يقبل قوله، كما لو نان: كت أهنفها، أو ديرتها قي البيع.

بياه : أن إندامه على البيع إفرار منه أنها ليست بأم ونذله ، فيصير بدعوى أمية الوقد بعد ذاك متنافضا . وجه الاستحسان في ذاك أنا ليقنا محمد ول العاوق في مثلك البائع ؛ لأن أدنى مدة الحبل سنة أنسهر ، فإذا جامت بالولد لأقل من ذلك، وقد نيفنا محمول العلوق في المثال العلوق بملك الإنسان لزل منزنة البينة في إيطال حق محمول العلوق في المثال العلوق علث الإنسان لزل منزنة البينة في إيطال حق النبر عليها ، ألا ترى أن جاربة المريض إذا حامت بولد في ملكه ، وقد عي سبه بقول ذلك منزلة البينة في حق إيطال حق الشرعة على العلوق في ملك شت له حق استحقاق النسب بالدعوة ، وذلك لا يحتمل الإيطال ، فلا لها للها دليع .

وما تقول: بأنا مثناقض، قلنا: نصم، ولكن طريقه طريق الخفاء، فإن الإسمان قد

لابعلم يعلملوق أصلاً، ولا يعلم أن لعلوق مد، ته معلم بعد ذات. والمنافض في هذا مغور، ويش هذا خماء لا يمكن نصوره في دهوي الإعداق و العبير، فإن ادعى المشري. الهابد بعد دلك، فعلى طريق الاستمحسيات لما حسحت دعوة المائع و لا "صح دعوة السفري، وعلى طريق لعباس أذكم نصح دعوه البائع و لا عمح دعوة الكفري.

هذا الذي دكريا إذ ادعاه الباتع ، حدد ، وإن ادعه النسري رحده صنحت دعوله أيضاً له وتبات السب عنه ، وسندت فينارية أم وقد له ، وتنابت دعوة عنستري دعوة تحرير والأن المقوق لو يتصل ملكه حتى قان للمشترى والاه عنى قولت السالم أعتقه الشترى ، والشترى يصح منه تحرير الولد والاله ملكه و فيصح منه التحرير أيضاً ، وإذا منحب دعوة المشترى، وتبت الساب منه وحمل أمره على جهة يثبت به السباس لكام جائز أو داست، لا على وجه الزنا.

راد الهداخل، وسوة المشتري لا تصح دعوة البائح بعد دلك؛ لأنه ثبت فيه حقيقة السب، وإنه أفوى من حق استحقاق النسب، فينظل به ما كان للنقع من حن استحقاق المسب ضرورة

وان الاعيام حميمةً ، يعني البائع والمشترى ، فإن سبق أحدهما صاحبه في الدعوة ، ورعوته أولى ، وإن حرح الكلامان مماً ، فقحوة النابع أولى عند ، الأما ، من محر ، الأن هاموته دعوة استبلاف وإله يستند إلى وقت العقوق ، ودعوة المشترى دعوة عوير ، وربها تقصر على احال، فهم معنى فرانا إن دعوة البائع سابق معى .

الوجه الدين. إذا جاءت بالوقد لدية أشهر فصاعداً ما يبهما وبن سبير من وقت البيع. وقد علم تاء بن إذا جاءت بالوقد لدين المحتاد لا يسبح دعوته إلا تصديق المتنزى: لأذ الباتر في هذه الصورة ملوق الوده في ملكه وأحلى أخو سواء، ولو أن أجيباً أخو ادمى نسب هذه الولاء لا يسبح دعوته إلا التصديق المنتزى، فههما كذلك، إذا أن الحرف في وعدالة الاسترى وعين ينست المحب من الأحسى يبغى الوقد عدالاً المتسوى و ولا تصدير الجاهرة أو وقد الأجبى، وإذا الاعام الإسترى وهذا الإجبى، وإذا الاعام الإنهام وهذا له المتسوى و وإذا الاعام الإنهام الدينام المتسوى المتسوى

۱۱) رمي طي عد .

لمشترى بتصادقهما أذ اتولد ثابت النسب من اثباتم ثبت علوق الوند في ملكه؛ لأن احتسان حصول الطوق في الماكه ثابت، وقد تصادق عبيه، واحق لهما لا يعدوهما، قبت علوق الولد في ملكه.

وإن الاعداد المتستري وحدد، صحف دعوته، ويحب أن تكون دعوته دعود ستبلاد، حتى كان الولد حو الأصل، ولا يكون للمشترى عليه ولاده لانه يزعم أن العلوق مصل في ملكه، وأمكن تصديقه الالاعده مدة تصلح محدوث الوقد فيها، وإن دعيه وخرج الكلامان معا، أو أحدهما أمبق، فدعوة المشترى أولى على كل حال، كما لو كان المدعى مع المتنوى أجنياً

والوجه الشائث: إذا جماعت بالوعد لأكشر من سنتيز من وقت البيع، وقدد علم الفناصي ذلك، فإن ادعاء السائع، لا تصح دعوته إلا تتصديق المتشرى، وإدا صدقه المشترى حتى صحّت دعوته، ثبت النسب من الباتع، ويكون الولد عبداً للمشترى، ولا تصير الجارية أم وقد: لاأنهما نصادقا على شات السب من الباتع، أما ما تصادفا على كون العُلوق في مذكه؛ لان قده مدة لا تحتمل هذا، الوقد في البطن، فيكون حادثًا بعد زوال ملك النائم لا محالة، يخلاف الوجه الناني.

ويَّانَ وعياه وخرح الكلامان مكَّاء أو سيق أحدهما صاحبه، صحَّت وعوة للشرى، والتصع دعوة البائع.

هذه الذي ذكرها إذ علم المدة من وقت السيع إلى وقت الولادة. فأما إذ لم يعلم أمها جاءت بالولد لاقل من منة أشهر من وقت البيع ، أو لمنه أشهر ، فصاعداً إلى سنتين أو لاكثر من سنين من وقت البيع ، فإن ادعاء للنائع لا تصبح دعوته إلا يتصديق المشترى؟ لأن لم نتيقن بكون العلوق في منكه .

وإن ادعاه المسترى، تصبح دعوته الأن أكثر ما في الداب أنا ثم نبيقن بعموق الولد في ملكه الكن ذلك لا يمتع صبحة دعوة المنشرى، كما أو حاصه بالوكد الأخرا من سدة أشهر من وقت البيع ، وإن ادعياه جميعاً ، وخرج الكلامان معاً ، ثم نصبح دعوة واحد منهما ، ويكود الولد عبد للمشترى ؛ الأنه وقع النبك في نبوت النسب من كل واحد إن كان الأقل من مئة أشهر ، لا يتبت من الشترى ، وينبت من الدائم ، وإن كان لسنة أشهر ، أو لاتحتر من سنتين، ويشت السبب من الشنتري، ولا يتبت من البائع، فوقع الشك في شوت النسب من كل واحد منهماء فلا يتبت مع الشنث، وإي سنق أحدهما صاحبه، فإن سبل المشترى، فسنعت دعوله، وإن سبق البائع، ثم نصبح دعوه واحد منهما، لوقوع الشك في تنوم، النسب من واحد منهما، وإن لدياه في الوجود كانها، فهو عبد المشترى لاتعدام الدعوة.

هذا كلمه إذا للم مخترجية عن مفكمة قبان أخترجيها عن ملكة ماتم حياءت بولدة. فأجواب في هذه المسألة للقير الجواب في المسألة الأولى على الوجوء، والتماصيل التي ذكرية.

الاستوال الأقل من سنة أشهر، قد إن للتمنزان أعنق الأم، ثم ادعى المات الولنده صحت المستوال الأقل من سنة أشهر، قد إن للتمنزان أعنق الأم، ثم ادعى المات الولنده صحت وعوده في حلى المستوال المحلم حي لا المستوال المستوال المحلم والمحكم بحريته و إلا يصبح في حلى الأم، حتى لا المدير الجارية أم والداء أو في بن هذا، ويبندا إذا أعنق المتسرى الولاد، تم ادعاه الدائم، والمحمد وعوده والمحكم الاستبلاد في الحارية بشك تبعاً للولاد، والموحد في ولك أن الولاد مو حلى الأم حلى الأم والموحد في المك المسالة والمحلمة والمحدد والمحكم الاستبلاد في الحارية بشك تبعاً للولاد، والهذة قال المستوى عديم عصحه دعود المباتع فيه الا تعسم دعود البات الحالم المواد المبات المستبلاد، ومنى حرى في الماتم بدء ولا في الأم الكول الأولاد في حلى حكم الاستبلاد، ومنى حرى في الماتم بدء ولا في الأم الكول الأولاد في المناس المناس الماتم والمناس المناسة والدار المباتع والمحم عني المشترى في الخارية والا يحمد على المبتوى في الخارية والا يصبح المبتوى الولد مده الالمات والدين المناس المبتوى الولد مده الأول الذي الأولى الأولى الأولى المبتوى المبتوى الولد مده المبتورة والدين يشغى ألا تصبح المبتورة المبتورة والدين الأولى الأولى الأولى المبتورة المبتور

⁽¹¹⁾ أخرج مسال الرزيق في أصدافه (۲۰۱۷ حديث (۱۲۹۶۰). والدارفطي هي مديد (۲۰۱۳-۱۰ در الدارفطي هي مديد (۲۰۱۳-۱۰ در ۱۳۹۰) والربيقي في ألفكري (۲۰۱۳-۱۰ حديث (۲۰۱۹) والربيقي في ألفكري (۲۰۱۳-۱۰ مديد (۲۰۱۵) والربيقي ما ۱۳۳۸، والربيق ها ۱۳۵۰ حديث (۲۳۳۹). والربيقة في مسيد (۲۰۱۸-۱۰ حديث (۲۳۳۹)، والربيقة في المعروجي (۲۰۱۵-۱۰ حديث (۲۳۳۹)، والربيقة في المعلقات الربيزي (۲۰۱۵-۱۰ والربيقة في المعلقات الربيزي (۲۰۱۵-۱۰ والربيقة في المعروجي (۲۰۱۵-۱۰ در ۱۳۵۹).

المشترى الأم في هذه الصورة إذا ادعى البائع بسب الولد حتى ثبت نسب الولد منه . صارب الجارية أم وقد له حكماً لثبات نسب الولد مه . والجواب صبرورة الجارية أم الله للمدخى من أحكام لبوت النسب، وليس من صروراته محيث لا ينفث السب عنه بل يجوز الانحكالات عنه بحالي، ألا ترى أن ولا، المغرور حر ثابت النسب من الستولة : وأنه لا يكون أم ولدلة .

إذا تبت عقاه نتقول. صيرورة الجنوبة أم وثد للمدعى لو لم يكن من ضرورات ثيوت نسب الوقد منه. ولا من أحكامه نصيرا الجارية أم وقد للبائم ادعى البائم الوقد عمل إعتاق الشنرى عملا بكوته من أحكامه اولم يجعلها أم وقد للبائم إدا ادعاها بعد وعتاق الشنرى؛ لأنه ليس من ضرور نه عملا بالشبهن بقدر الإمكان، وإذا على الدعوة عنى فدر البائع في حق لوقد دود الأم، دكر أد النس بنسم على الجارية وعلى الوقد عنى فدر فيشها، فما أصاب أوقد مجب على البائع وده الأنه لم بسنم الوقد للمشترى، فلا سلم للبائع مناه، وما أصاب قيمة الأم عسكه الدائع؛ لأن الأم سلم للمشترى، فلا يسلم تلايات مدله، وما أصاب قيمة الأم عسكه الدائع؛ وكان ينبغي أن لا يكون له حصته من النمن، وكان ينبغي أن لا يكون له حصته من النمن، وكان ينبغي أن لا يكون له حصته من النمن، وكان ينبغي أن لا يكون له حصته من النمن، وكان ينبغي أن لا يكون له حصته من النمن، وكان ينبغي أن لا يكون له حصته من النمن، وكان ينبغي أن لا يكون له حصته من النمن، وكان ينبغي أن لا يكون له حصته من النمن، وكان ينبغي أن لا يكون له حصته من النمن، وكان ينبغي أن لا يكون له حصته من النمن، وكان ينبغي أن لا يكون له حسته من النمن، وكان ينبغي أن لا يكون له حسته من النمن، وكان ينبغي أن لا يكون له حسته من النمن، وكان ينبغي أن لا يكون له حسته من النمن، وكان ينبغي أن لا يكون له حسته من النمن، وكان ينبغي أن الإمان الأم حدث يعد قبض النمن النمن النمان الأمان الأم حدث يعد قبض الشعر، النمان النمان

والجواب. لولد من حيث الصورة حدث معد قبض المنتوى، أما من حيث الحكم فهو حادث قبل قبض الشترى؛ لأنه حدث في حال للبائع فسخ العقد، فإن قلباتع مسخ هذا البيع بالدعوة، وإن قبضه التسرى، كما قو فسخ هذا البيع قبل القبض بالاسهلات، وإذا كان الولد حادثًا قبل القبض معنى، صار له حصة من النمن متى استهلكه البائع": بالدعوة، فنهذا صار له حصة من القبن

و كذلك الجواب فيما إذا كان دارها ؛ لأن بالتدبير يثبت حق العنق، فيمنر محقيقة المنق، ألا ترى أن في الولد المتوى المنق و الندبير، حتى ثم يصح دعوة البائع الولد بعد عليم في كما لم يصح دعوله بعداً " إعتاقه .

١١١ هكدا في طاء وكان في قيدوم. ألا تصبر ال

⁽٢) هكذا في وكاد من الأصل وقد وم. النشري [

⁽٣) هڪڏاهي طاء وڙن جي اواحيل ۾ ٻاءوج - آخيل

ولم يكن شيء من ذلك، ونكنها مانت عند المشترى، ثم ادعى البائع الوند، فعلى قول أبي حنيهة: تصح دعول في حق الولد والأم جميعًا، حتى يجب على البائع ود جميع النمن على المشترى، كما أو قانت الأم حيّة، وعلى قولهما: لا تصح الدعوة في حق الأم، كما لو أعتقها المشترى، ولا يلزمه ودائلس بحصة الأم؛ لأنه تعدر قسخ البح عها بعد الموت، كما في مصل العش والتعيير.

قانوا. هذه المسألة في الحصل بناء على مسألة مصروفة أنارق أم الوئد، هل هو متقوم؟ فعند أبي حقيقة رحمه الله: ليس بتقوم حتى لا يضمن بالغصب، فكذا لا يكون له حصة من التمن، وقد زعم البائع أنها أم ولده وزعمه حجة في حقه، وعلى قولهما. رقها متقوم، حتى بضم بالغصب، فيسبك حصتها من النمن.

نم فرق أبو حنيفة بن فصل المرت، وبن بعس العنق والتعبير مع أن النائع ذعم أنها ولدنه في الفعول كلها، وجه القرق له أن في القصول المتقدمة الفاضي كدب البائع فيما زعم حين جعلها معنفة من المفترى، أو معبرة أو أم ولد، علم بدبق لإعجه غيره، فأما مهنا بعد مونها في بعر الحكم، يخلاف ما زعم البائع، فقي زعمه معبراً في حقه، فلهفا ردّ حميع النسن، ولو نم يكن شيء من ذلك، ولكن المسترى باعها من عبره، أو كانبها، أو زوجها، أو وهبها، وقبضها الموجوب له، ثم إن البائع ادعى الولد، صحت معونه في حق الأم والولد، حميحت معونه في حق الأم والولد، حميحة، وينفض عله التصرفات ويرد الجارية عنى البائع، عهما يحتاجان إلى الفرق بين عده التصرفات ويرد الجارية عنى البائع، عهما يحتاجان إلى الفرق بين عده التصرفات ويرد الجارية عنى البائع،

والقرق: أن يعدموت الآم إفا لم نصح دعوة البائع في حق الأم؛ لأنه تعذر فسح البيع فيه بعد الوت، أما بعد هذه النصرفات فسخ البيع فيها عكن يوصطة فسخ هذه التصرفات، وهذه التصرفات قاملة للفسخ

فال: وقو لم يكن شيء من ذلك، ولكن مات الولد عند الشنرى، أو قتل، وأعف المشنوى قيمة، فم ادها، البائم، وقد كانت ولدت لأقل من سنة أشهر، فم تصبح دهوته، لا في حق الولد؛ لأنه لم يبنّ محملا لنسات النسب، ولا عي حل الأم؛ لأن الأم تسم عي هذا البياب، ولو لم يحت كولد، ولم يقتل، ولكن قطع يقد، فم ادعاه البيائع عسمت دعوته؛ لأن يعد القطع بقي محالا لنبات النسب، وإذا صحّت دعوته ثبت نسب الولد صعه وحكم بحريسه ، ويكن على الجاني أرش الصدوعا استقلما الحرية إلى حالة العلوق، ولم يمكن إتبات السب في حق اليدا الانهاجائية ، ولم يحلما "ابتلاقى حق قبات السب الاندالايش لا يتسلح بدلا عن الولد في حق ثبات السب، وإدالم تصح المدعوة في حق الهذا الم يتنب الاستنادي حقم، فيفي الهذا "الهيالا على حكم الرق، فيجه أرش الوقيق.

1977 - وإدا وندت الحارية البيعة في بد انتشاري ولما لأقل من سنة أشهر من مفت البيع ، فادعاء ، وكده المشترى ، ثم قبل في بد انتشارى ، أو قطمت بده عبداً أو حطاً . قال على الجامى في ذات ما عبه في حتاية الأحوار ؛ لأن النسب فد ثبت من البالع حهد وعوقه ، إد لا عبرة تكذيب النشرى إذا كان من وقت الشراء إلى ، فت الولادة أقل من سنة أشهر "ا و مكم بعرية الولد من الأعلى ، وكانت الجناية واردة على ، له

وكذلك إذا قدتت الحدية على الأم، كنان على الجناني في ذلك ما يجب بالجناية على أما الولد؛ لأنا حكمنا تأمية الولد من وقت العلوق بالولد، والجناية كانت بعد ذلك، ولوكانت الحداية من الولد، أو من الأم في فله الصورة، فبعدية الولد كحدية الحرار وجناية الأم كجدية أم الولد؛ لأنا حكمنا معرية الولد من الأصل، وحكمنا لأمية الولد من وقت العلوق بالولد، واحاية مهد كنت بعددتك.

ويان عشت اجتابه من الواقد، أو من الأو صلى دعوة البائع، تم ادعى الساتع نسب الواقد، من المائع الساتع نسب الواقد، من البائع دول المشترى، الأدام منتحفًا على المشترى، فيعتبر بما أو صار مستحفًا على المشترى، فيعتبر بما أو صار مستحفًا بالمينة، وهناك لا شيء على المشترى من جناية، مل تكون على استحق، كما هما.

١٧٢١٩ - وإد والاب الجاويه المبيعة في بدالشتري والدُّ لأقل من سنة أنسهو.

⁽١) وفي م الرابيجينية وكان في ها أوالونجلف

⁽¹⁾ مُكِذَا فِي طَاءُ وَقَادُ فِي الأَصَلِّ وَفَ وَمَ النَّذِيسِ.

١٣٠) وكان في الأمان. وبني الولد تالناعلي حكم الرق . .

⁽⁴⁾ حكفًا في طويد وم، وكان في الأصل. سرستة أسهر من وقت أشبع . .

فتحير ابنها وولدله ابن عند المشترى، ثم مات الابن الأول، ثم إن الباتع ادعى الولد الثاني، لا يصح دعوته، فرق بين عذا، وبين ولد الملاعنة إذا كسر وولد له ولد، ثم مات الولد المنفى، ويفي ابنه، فادعا، لملاعن صحت دعوته، وعلوق الولد الثاني ثم يكن في حلك الملاعن، كما في ولد ولد المبيعة، ثم قال: تصح الدعوة في مسألة اللعان، ولم تصح في ولد ولد للبيعة.

والغرق: أن مى وقد وقد للاحدة إن لم يشبت اتصال العلوق بملكه حقيقة بشبت اتصال العلوق بملكه حقيقة بشبت التصال العلوق بملكه ، وهو أن لا تصبح دعوة الغير إياد، وفي وقد وقد المبيعة لم يثبت اتصال العلوق بملكه ولا حكمًا ، فإنه لو ادهاه غير البائع صحفت دهوته ، ولايد تصحفة الدعوى من انهمال العلوق بملك الدعي، إما حقيقة أو حكمًا .

۱۹۳۸ - إذا ولعت المبيعة في يد المشنوى لأقل من سنة أشهو من وقت البيع ، في المنهذ شاهدان أن البائع ادعى هذا الولد، والبائع بشكر، فإن كان المشنوى يدعى فلك، فالشهادة مقبوقة ؛ لأنها قامت عن دعوة صحيحة ؛ لأن للسنرى بهذه اللاعوة يدعى فلك، استحقاق النسن على البائع ، وإن كان المشنوى لا يدعى ذلك، فإن كان الولد أثنى، مختلك الجواب تقبل الشهادة ؛ لأن هذه شهادة قامت على عتق الأمة في حن الولد أثنى، جميعاً ، وإن كان الولد أننى، عميماً ، وإن كان الولد أننى، جميعاً ، وإن كان الولد أننى، محميعاً ، وإن كان الولد ذكراً ، فكفلك الحواب عند أبى يوسف ومحمد وحمهما الله عنه المبهادة ، لأنى حتيفة : كان ينهنى أن لا نقبل هذه الشهادة ، لا في حق الولد؛ لأن فأ الشهادة على عتق العبد، فتقبل بدون الولد؛ لأن علم المشهادة على عتق العبد عنه بلون اللحوة غير مقبولة ، ولا في حل الجارية ؛ لأن حق المشهادة مفبولة عند أبى حتى الولد الثابت بالمشهادة ، وكانت المنه منت العبد، إلا عنم عتق العبد ، إلا عنم عتق العبد ، إلا عنم عتق الأمة ، حتى فو كانت الأم عبنة لا نقبل علم الشهادة على عتق الأمة ، والى عنية الأمة ، والى عنية الأمة ، على عتق الأمة ، والى عنية الإسلام المعروف به خوامر زاده أن عندا مال شيخ الإسلام المعروف به خوامر زاده أن عندا مال شيخ الإسلام المعروف به خوامر زاده أن عندا مال شيخ الإسلام المعروف به خوامر زاده أن علامال شيخ الإسلام المعروف به خوامر زاده أنه المنامال شيخ الإسلام المعروف به خوامر زاده أنها عناه المعروف به خوامر زاده أنها على عنق الأمة ، والى عندا المعروف به خوامر زاده أنها عالم والمعروف به خوامر زاده أنها على عنق الأمة ، والى عندا المال شيخ الإسلام المعروف به خوامر زاده أنها على عنق الأمة ، والى عنوا الأمة ، والى عندا المعروف به خوامر زاده أنها على عنق الأمة ، والى عنوا الأمة ، والى عنوا الأمال به خوامر زاده أنها على عنق الأمة ، والى عنوا الأمة ، والى عنوا الأمة ، والى عنوا الأمة ، والى عنوا الأمال شيخ الإسلام المعروف به خوامر زاده أنها المعروف به خوامر زاده أنها المولد الشاء المولد المولد المال شيخ المولد المعروف به خوامر زاده أنها المولد المال شيخ المولد المال شيخة المولد المال شيخة المولد المال المولد المال المال المولد المال المال المالم المولد المال المولد المال المولد المال المالم الماله المالمولد الماله الماله الماله الماله المال

وقال بعضهم: (لا بن هذه الشهادة مقبولة عند ألى حيفة، وإن كانت الأم بينة ، إذ أيس القصاره فهنا عنة الولد، وإلى المفصود غبوت النسب والعنق مد، عالمه، ويحور أن بنات التسب بالشهادة من غير دعوة كالولد إذ وإلت، وتصادق الروجان، أو التكاح بينها منذ شهر ، فشهد الشهاد أن التكاح منذ منة أشهر أو أكثر ، فإنه يتبت السب بهذه الشهادة، وإذ العلمات الدموه، وإلى فال مال من شمال الأنمة ، خلواني رحمه الف

19781 [151-3 البرجل من أحر جبرية، المادعي أنها حامل، وأن الحسل مه. الإنه لا تصبح دعوله هي الحال، من تكون موقوعة، وإن وأن النساء، فقلن الها حل، أو صداقة المشتري في دموي الحسل، وهذا لأن من شوط صدحة دعوة البائع العبال العلوق لانكه يبقي، ولا يقين في حال، خوال أنها لا تبدالاتي من سنة أشهر من وقت البيع.. فيتوقف فيه

ورن حدمت بمولد وأقل من سنة أشهر ، طهر أن لعشرة كان في ملك، وأن دعوته كانت صحيحت ، ورد حادث بالولد لسنة أضهر فصاحها بين أن العلوق لم يكي من ملكم، ورد دعوته وإن لم تصع، فإن ولدت لأقل من سنة أشهر من وقت البع، فقال المنظري: أصل اخبل لم يكن في ملكك، إنفا اشتريتها يحي خامل ، وقال البائم، لا، يل أصل الحيل كان في ملكي، فالقول فول البائع، لأن تبقيا أنها كانت حاسلا في يد الدنم، فيعد ذلك المنظري يتأمي ناويةًا سالفًا في العموق، والبائع بتكو ذلك.

و كان يبيغي أن يكون لقبال هول المستوى والأن المستوى بدأهل جنواز العقد. والدائع يذعى فساد العقد والأنه يقول: العلوق كان معى ، وقد بعث أو الولد، فام يصح البيع ، والفول قول من يدهى الصحة ، ألا تران أنهما إذا اختما في تاريخ المتواه بعادما وبدت الحارية في بد المستوى، وادعاه البائع ، فقال المستوى ، ضغريها مذاحة أسهر وأكثر ، وقال الدائع الله بل المتروية، منى مداشهر ، فالقول قول المستوى ؛ لأنه يدعى حوال الدفاء كان هها .

و الجواب؛ وهو الفرق بين المسالتين أن في مسالتنا سبب المساد ليك بدليله ، فكان الفوق قوق من بدّعي الفصاد ، كما لو أبت سبب الداد الدينة ، براك ، وهو أن سبب الصداد علوق هذا الولد من جهة الدائع ، وقد تبت داك بذون البائع ، لأن الظاهر يشهد للبائع؛ لأنه هو المكن من الوطء دون غيره، بخلاف ما لو اختلفا في التدريخ؛ لأن هناك سبب الغساد لم يكن تابقًا طلبله والأن سبب الفساد هناك ما يدعيه البائع من التاريخ، ولم يثبت ذلك بقوله؛ لأن الظاهر لا يشبهد للبائع أنه باع منذ شهر، وما لم ينب سبب الفساد بطلبل، فالقول تول من يدعى الجولز.

وإن أفاما أنبينة ، فالبينة بينة البائع ؛ لأن البائع بنيت تاريخًا سابقًا في ملكه على العلوق ، وملكه حقم ، فتقسل ببت في سبق التاريخ في ذلك ، ولا شك في هذا على قول أبي يوسف .

واختلف الشايع على قول محمد، منهم من قال: قوله هكذا، ومنهم من قال: على قوله، البنة بينة الشترى؛ لأم هو المحتاح إلى إقامة البيئة.

وأصل هذا فيما إذا اختلف في تاريخ الشراء، وقد ولدت الجارية في يد الشترى بعد البيع بيوم، وادعاء البائع، فقال المنترى: لم أخيل عندك، وإنه اشتريتها أبل أن بعب مى مد شهر، وقال البائع الا، بل اشتريتها منذ سنة، فالقول قول البائع، فإن أقاما حميمًا البيئة، فالبية بينة البائع عند أبي يوسف؛ لأن البائع ببيئته يثبت حصول العلوق في ملكه، وثبوت عن استحقاق النسب.

وعند محدد: البيئة بيئة المشترى؛ لأنه هو المعتاج إلى إثبات التاويخ في شراءه بالسنة قشت أنا شراءه كان سنّاسة ، فستشع به صبحة دعوة البائع .

19784 - وإذا ولدت الجارية البيعة منّا لأقل من سنة أنسهر من وقت البيع، لم ولدت الانة امنّا، فاعدق المسترى ابن الابة، ثم لاعل البائع نسب البيت، فإنه تصبح دعوته، لأن علوق البيت كان متصلا بملكه، وإذا صبحت دعوته في حق البيت، صبحت في حق البها حتى بيطل عنق المسترى؛ لأن من ضرورة حرية الأم^{انا} من الأصل حربة الوقد؛ لأنه لا يتصور أن تكون الأم حر الأصل، ووفدها يكون رقيقً، مخلاف ما إذا

⁽¹⁾ مكان في ظارة درم، رك الدقى الأصل: الأدمن مدرورة مدرية دونى الكافى أن إذائع أسة فرائدة عند طشترى، وقال الفشترى العنها من فرائدت عبد طشترى، وقال الفشترى العنها من كاشتر من سنة أشهر و والولة ليس ملك، ماهمول قول المشترى بالانفاق، قول أقام البيئة طالبنة المسلمين بالانفاق، قول أقام البيئة طالبنة المسلمين أبيئاً من الأصل قدت عذه العبارة في ربوعة في بربوعة.

الدعى البائع الابن بعد ما أعني تشتري الأم، حيث لا يتعلل إعداق المنتري في الأم، إد النس من صوارة كون الوقد حر الأصل أن تكون الأم أم الوقد، كما في وقد المغرور

1974 وإن حيلت الأمنى وولدت في يدمو لاها، فياهها المولى دور ولدها، فياهها المولى دور ولدها، وقض نستيا، ثم زواجها المسترى عبداً في فيلدت ولداً، نو مات طعيد عنها، فوطنها الشكرى معذ الفصد العدد، فحاءت بولد، و دعاه السترى ، نو إلى ابياته ادعى الولد الذي عدد الان علوق مذا الولد كان في ملك، طال، ولا يصح دعوته في الولد الذي ادعاد المسترى، ولا في الجارية؛ لأنه جرى فيها من الشرى ما يمنع صحة دعوة البائع؛ لأنه يُست لم لد حقيقه العنق، وللحارث من العنق، قال : ويود المسترى ولد العبد على البائع بحصته من النس ، فيكون عبد البائع ولذا ألم الولد بعنى يوته ، وهذا إلى البائع ولذا ألم ولذا الدى عنده فقد أفر أن الجارية لم ولده ، ولا أنه كم يعسى إقراره في حق الحرية قام فتم يها، ولا مام مي من الجارية قام فتم يها»

قابدا دعى البابع بعد دلك ابن العلامال المم عنل عليه - لأنه ملكه سه ، ولا يشت بسم منه ؛ لأنه معروف النسب من عبر « مطعوله إياه كاعناقه

1978 - إذا إذا إذا المراحل حيارية وعن حيلى ، قبولدت في يد المشترى معد السيح به م المدت في يد المشترى معد السيح به م المراح ، قد وكذات منذ والمدن ومبعد ، المحال المراح ، ويرد الدائم ويرد الدائم الميد والكان المشترى نقله ، وهذا الأن دهوة الدائم الولد الأول هد صبح ، وصيارت الجارية أم ولد من وقت العلوق به وسيم أم الولد ما طلق وتبين أن الولد الشائي وقد أم لولد ، وولد أم الدائم الدائمة أولى .

قلو ادعى الباتع والتشري الولدين حميمًا معا، صبحت دعوة الباتع، والا نصح دعوة النسري، لأن دعوة الباتع ساعة معنى، ولادت أولى بالاعتبار شما لو كانت ساعة حضيفة، ولو كانا الشيري ادعى الولد الآخر إبداء، أحرب دعوته، وجعلت الجارية أم ولداله، فإن ادعى البائم بعد ذلك الولد الأول، مسخت دعوته في حق الولد، ولم تصح

¹¹⁾ وكالم في فأن والوال

دعوته في حق جُاوية ، والوقد حر ؛ لأنه حرى فيهما من الشترى ما يمنع صحة دعوة البائع.

1940 قال محمد رحمه الترفي الجامع : رجل له جارية فعيلت، فياعها من وجل، فوقعت من يدالمتنوى، وصفّه وجل، فوقعت من يدالمتنوى، وصفّه البائع أو كنّبه، مدعوته بافلة، ولا يقبت سب الولدات، ولا يظر في هذا إلى تصديق البائع أو كنّبه، مدعوته بافلة، ولا يقبت سب الولدات، ولا يظر في هذا إلى تصديق البائع وتكذيبه وإلى المحرب عن ملك البائع فاهراً، وصار البائع كالأجتى عنها، فصار فكذيبه وتصديقه في بيان تبات السب كتصديق وتكذيبه

فرق بين هذاء وبينما إذا ادعى البائع نسب هذا الواد بنفسه ، حيث نصع دعوته وإن كلبه المشترى، والفرق من وحوم: أحدها: ما ذكرنا أن الأب يتملك جارية الابن مابغًا على الاستبلاد، حتى يصبر مستولفًا طلك نفسه ؛ لأن استبلاد الآب إنما يصبح في ملك نفسه للابن.

إذا ثبت هذا، فتعول: الشاب للإن منى حصل العنوق في مثك الاسن، تمنك الجنوق في مثك الاسن، تمنك الجنوية على الإبن، فم الاستبلاد صحته بدأ عابه، وقد ثبت فلمشترى حقيقة الملك وبقيم من حيث الظاهر، وكان واحد همها أعلى حقيقة المك، وحق الملك قابل قليقس، وتعفر مراعاتهما، وكان مواحلة حقيقة الملك أولى، علما الثابت للبائع بحصول العلوق في ملك قبل البيع حتى مستحقاق نسب الوثاء، لا حق قلك اجارية، فإنه كانت عموكة على الخقيقة وقت العلوق، وهذا العن عالا يحتمل القصر؛ لأن الحق معتر بالعقيقة، وصفيعة النسب لا تحتمل النقض بعد لبوتها، فكذا الحق، وهلك المسترى بحتمل الغض، ولا شك أن مراعاة ما لا يحتمل النقض أولى.

فياس مسألة الآب من البائع لو أدعى المنشري أنه أعقه حتى بثبت حقيقة النسب. أو الولاء الذي هو كلحمة النسب من المشترى، ولو كان هكذا كان مراحاة حقيقة النسب. أولى من مراعاه حق النسب.

لفرق الثاني: أن طريق تصميح دعوة الأب ولد حاربة ابنه لما كان نقادم اللك للأب في الحاوية على الوطء ليصير الآب مستوفاة ملك نفسه، فنقول: تقلم الظلك للأف في الحاربة على الرطاء غير محكن ههنا؟ لأن الأب يدعى ملكاً خفيا ليتفنى به ملكاً طاهراً؛ لأن ملك المنسسرى من الجاربة ظاهر وقت الدعوة، وملك الأب خفى وقت الرطاء، ومن ادعى ملكاً خفياً لينفض ملكاً ظاهراً، لا تسمع دعواء، ألا ترى أن أب البائع بعد ما ياع الجاربة والولا لو ادعى أن البائع قد كان باع الولا منه قبل أن يبيعه من عفا، لا تصبح دعواء، وإنما لا تصبح لما قلما، بخلاف ما إذا ادعى السائع نسب الولا على الجاربة فاهر وقت العنوق، ونيفنا أن العلوق حصل في ملك ؛ لأن موضوع السائلة في دعوة البائع عبما إذا جاءت بالولد لافل من سنة أشهر، ولا أنه لا ينبت نسب الولا دون دهون دهونه المؤله في وقد جاربة الابن حق الملك لكونه حنوالله عن ملكه عن الوقد ولذا ادعى مقد ارتبع عنه الشك ، وتبيئ أن هذا الوقد ولده، وأنه باغ أم ولده، بالنبك، وإذا ادعى مقد ارتبع عنه الشك، وتبيئ أن هذا الوقد ولده، وأنه باغ أم ولده، فهو معني قولنا ، إن ملك البائع ظاهر وقت العلوق، قبطة أن يغيل قوله، وينقض ملك المنسوى.

والعليل على العرق بينهما أن الجارية لو لم تكن في ملك الابن وقت العلوق بهذا الوسه ثم انستراه الابن، فجاءت بولد لأقل من سنة أشهر حتى علم أن العلوق لم يكن في ملك المشترى، فادعى الولد أب المشترى، لا يصبح دهوت، ولو ادهاه المشترى، حسحت دعوت، ولوادهاه المشترى، حسحت دعوت، فإذا وفع الفرق مين دعوة الأب ولد جاوية الابن ربين دعوة الابن ولد جاريته قيما إذا تم تكن الجارية في ملك الابن وقت العلوق، حيار أن يقع الفرق بين دعوتهما إذا لم تكن الجارية في ملك الابن وقت العلوق، حيار أن يقع الفرق بين

الفرق الثالث: أن الأب بهذه الدعوة يدعى على الابن تملك الجاربة عليه بالقيمة قساع النبيع، وتملك الجاربة عليه بالقيمة قساع النبيع، وتملك المثنى وطالف ولمبل وقت الدعوة، فصار بمنزلة ما لوادعى على الابن أنه قد كان اشترى هذه الجاربة مه قبل البيع، مأما البائع بهذا المبيع ليس يدعى تملك الجاربة على المشترى، بل بتكرر زوالها عن ملكه؛ لأنه يقول: صمارت أم ولدلى، وقم يصبح نشى قيساً، وله على ذلك دليل ظاهر، وهو علوق الولدنى ملكه

فيان فيل: أليس أن الأب لو ادعى قبل البيع صبحت دعونه، وقد ادعى قلك

عارية على الابن بالقيمة ، ولم يجعل ذلك بدرلة دعوى الشراء.

قسنا. حسمل ذلك عبزلة دع وي الشرباء أرمك ، إلا أنه له على هذه اقد سوة دليل. طاهر - دهو ماله من تأويل الظك وقت الديوق ووقت الدعوة، فلهذا الترقال

العرق الرابع: أن دعوة الأب دعوة علك، والتعلك لا يعلم في ملك النبو، أما: دعوة الابن دعوة استبلاده والاستبلاد قد يعلن في ملك الفير، لاما في الخارية المنتركة بين النبز

هذا الذي ذكونا ود كلفيه التشدري، ومسطقه المائع، أو كليم، و لذا المساقه المفتاري والوكلك المانعي صبحت دموته الأن الجارية مع تولد ملك المتتريء فإذا صارفي المُشَمِّرِي أَبِ البَائِمِ في دعونه، قفد أفر أن الجارية أو ولده، وأن نولد ونده، وأنه قمك الحاربة على البدئم قبل مملكة بيدها، وغل دفك إفرار صلى نف ما وإذا ار الإسان على أفده منحيم وألا فري أن أجبأ أخرالو ادعوا نبيب هذا الولدة وصياب اللسفري صحت دهوته مع أنه ليس للأجني في اجارية تأويل اللك، فههنا أولى، وذك الابيرة المشتري عن النمن بحمديقه أحد لبدتم في دعونه ؛ لأن تصديفه يعتبر فيهما عليه لا فيميا لك، وصبوروة اجارية أم وإنا لام، البائم، وأنوت سمه والولد منه أمر على المهنوي، فيعتم تصديق المفتري في دلك، أمَّا براءة الشيري عن النبس مرائم، فلا يعتبر نصاديقه في ذلت، والايضمان أب البائع شيئًا من قيمة الخائرية للنام، وإن زعم أنه يملك الجارية على البائع بالاسترلاد، وبملك الأب جاربه ابيه بالاستبلاد بوحب القيدة على الأب، وإلا أنه البائع كلاب الأب في ذلك ، فالتحق رعمه بالعدم، وليس للمنت ي على أب البائم شيء من قيمة الجاريف والامن قيمة الولد ، أما من قيمة الحاربة بالأنه وإن، عبر أن الأب شاك أالحاربة، إلا أنه رعم قذكها على الابن، وهو الباتع لا على نفسه، وكان معامية القيمة للمائدة لالمفسدة وأماص قيمة دونده دلاد في زعمه أن الاب يلك بخارية مسقًا على الاسبلاد، وأن لوله علق حر الأصل، فلا يكون مدعيًا قيمة الولد أصلا.

و لو صلاقة جميعًا ، يعتى التشتري والربائع ، صارت الجنّاء به أم وقد مه ، و تدب نسب للوحد صه ، ورجع المنشري بالشمل على البائع ؛ لأنّا بنصدة تهم طهر أد البائع بالع أم و ند

الكوفي الأصل أنبك.

الغيراء وأدبيعه ياطل، والذالبالغ أحدالتمن ، ولا نسل له . فيؤمر بالرّد، وضمل الأب ويسة الجارية للبائع؛ لأنها تصادفا على قالك الأب حارية البائع سابقًا على الاستيلاد، ويه برحيه النيمة على ما غرف.

المحافظة ال

وأما كرن الولد الاحراعيداً للمسترى، فقد ختلفت عيارة للشابح في تحريحه ، يعضهم قالوا: لأن ساك الشرى قال فايد من حدث الطاهر، فلا ينظل عنه ملاه مناموة غيره إلا السرورة، ولا شرى فاهها: لأن اكثر ما فيه أنا حكسا بحرة الولد الذي تم ينح إلا أن كن محد سهاما شاهص على حدة متصلين عن احده وعن الأما وليس من فسروره عنق أحد المسخصين المقصلين عني الأغراء ويتحمل في حق الاس المبع كمأن الان الاحوامين المحال بعق دشه صياحة لمك المشرى، وعنق أحدهما وعنافي ميتدا الا يه جب عني الاحرار

توضيعه أن العنق سرح بطريق الأصل عند العلوق وبطريق الابتداء، ففر " حل الرائد الميع عنى كدي كوابع حال هي الابتداء حياته بلك يخلاف انسب؟ لأن النسب بسيد إلى وضد العارق، والابتصار النوت إلا تطريق واحده وهو النبيين من الأصور، عيانا نست سبب المحض ليك نسب الكال الانهما الحماس ما: واحده والا الابتصار،

⁽¹⁾ فكف بن لك وقتل في الأصل وهناوم .. فهي من الوات ..

التبعيض فيده فلهذا افترقاء

قبل قبل: حكمنا بحرية الولد الذي لم يبح من الأصل، ومن فسرورة حريته من الأصل حريًّة الولد الآحر من الأصل؛ لأنبها قوأمان خلقًا من ماء واحد.

فننا: حرية الولد الذي لم بيع من الأصل يظهر في حقه، أما لا يظهر في حق الولد المبيع، ويجعل في حق الولد المبيع كأن عن الذي لم يبع ثبت بإعناق مبتدأ على ما منّ، ولا يوجب الشراء يه**.

فإن قبل: إن مم تتحقق الضرورة من الوجه الذي قلتم، تحقفت من وجه أخر، فإن نسب الوقد المبيع قد ثبت من المنامى، ومن ضرورة ثبوت نسبه منه أنا يكون العلوق حاصلا في ملكه، ومن ضرورة حصول علوقه في ملكه أنا يكون حر الأصل.

قدنا - ثهوت نسب الوقد المبيع منه كان بطريق الضرورة لا بدليل توجّه ، بل الدليل يختلافه . بيانه : أن من شرط صحة الدعوة وثهوت النسب في ولد جاوبة الابن قبام حق التعلك من وقت العلوق إني وقت الدعوة ، وقت اتعدم الشرط في حق الوقد المبيع ، فتنعدم صحة الدعوى في حقه ، فيستى أن لا يشت نب منه ، وإنما أيث ، ضرورة أنه ثبت نسب الوقد المفنى لم يبع ، وهما توأمان ، والتابت بالضرورة لا يعدو موضع الصرورة في حق الحرية ، فصار في حق حرية الوقد المبيع كأنه م يو جدمنه المدودة العلام ما فيه أنه ثبت يرجد منه الموقد منه عنفه ، ألا ترى أنه لو يسبب الوقد منه عنفه ، ألا ترى أنه لو اسبولة جارة الغير بالنكام ، ثبت سب الوقد منه ، وإن كان لا يعنق ، كذ هها .

وبعضهم قالوا: الآنه حين ادعى كان الولفان الفصلين، ومن شوط صحة دعوة الآب فيام ملك ولده فيهم، وإنه معلوم في حل الولد النبيع، فصحت الدعوة يشفو وجود شرطه، فصحت في حق الولد الثاني و الأم دون اللبع، فالحجة إنما ثبتت بقدو شرطها، كتصديق المشترى الآب في المسألة الأولى ثبت في حق الأم دون الابن، وتعتبر الدعوة في حق الولد المبع إعناقاً فاسداً، فصارت الدعوة في حق الابن المبع كأنها لم تكن، بخلاف ما لو أعنق الشترى الوقد، ثم إن البائع ادعى النافي، فإن الدعوة تصح،

⁽١) هكذ في الأمس وف وم، وكان في ظ: السراية .

وينقص إعباق المُشرَى ضرورة صحة الدعوة في النامي، وإن كانت دعوم المنع لا نصح في الوقد لديم عدد لعنق، كما أن دعوة الأس لا نصح في الوقد مداليم.

والفرق: أد شرط بسجة دعوة استع اللك عند تعاوق، ومنك الدنع كان قائمًا فوقت العنوى بالوحمين، فصحت الدعوة نعياء شرعها مطلقا، وظهر فيوب في حق طولدين جميعًا، وله ظهرت لم يجز أن يكوب أحد الولدس على حراً دول الأحرة لأبهما خلقا من ماه واحد، فضهر مطلان إهتاق المفترى بعنق هر فرقه، فأها دعوة الأب فإفا معدم بقياه ولاية النماك لمحال، لاعد العنق، وفي اخال الأولاد والأم منقصل بعصها عن بعمل والشرط منفطح في حق الراد المبيع، فينعده ثبوت الدعوى في حقه، قلا بحمل براد النائي حر الأصل في حقه، في المحل بيحمل على المدالة في حقه عبدة أن فراحه والم وصدر كما أو الديرى عملة أفر أن حر الأصل، فيت في حقه كذلك، ولا يكون له ولايه، وهو في حق الدير بمنولة إحتاق مبيدة الأنه فم بعمدة كذلك، ولا يكون له ولايه، وهو في حق الدير بمنولة إحتاق مبيدة الأنه فم بعمدة

قول قبل. إذا تم تصح ده و قالأ ما في حق الولد اللمح و يبيعي أن لا يتست سب. الولد اللميع منه

قلبا، بعن إنها لم تصدق الأب على الشهرى، وقطعنا شرط صحامه صواة الملاه الشغرى عليات الانرى لو صدق الشغرى الآب، همك دعوته في حل الولدين ، فتعذر القطاع شرط العليادة بمدر ما يصول له ملكه، وإذلك في أن لا يمثل لا في أن لا يشبت المدر الصورة فيده وازية الاس الأنه تظكها بالاستيلاد، برا ميو حب الفيدة، ولا يحب العقر على عندا، خلافًا للشافعي، والمسالة معروفة

هذا الدى ذكره المنادع أحدا والدن لا عبير، عباد كا الجدارية مع أحد الوندين، مران أب اليانع ادعى فسب الوقدين جديدًا، وكذبه الشنرى والبائع، فعلى قول مسه، درجاء عند عموة الآب في هذه الصورة باطلق، وعنى فول أبي يوسف. دعوة الآب لا نصح في حن الجارية، ولا تعدير الجارية أم وقدله، وتصح دعوته في حق المولدين نسب نسب الولدين منه، ولا نصح دعوته في حق الوحدين حرة، فلا يحكم بحرية الراند اللبح، بل بكون عبداً للمشتري، والواند الثاني يكون حراً بالقيمة

وجه قول محمد في النسألة: إن من شرط صحة دعوة الأب قيام حق قلك الجارية فلاك من وقت العلوق إلى وقت الدعوة اليصير الأب منهلكا الجارية سابقاً على الوظء، قيصير مستولفاً ملك نفسه، وقد قات هذا بالبيع، فلا تصع دهونه في حق الجارية، وصالم يتبت شاك الجارية الاين من الأب من حبث وقوع الاستيلاد في ملك الأب، ولم يوجد، وصال كما لو ادعى نسب ولد مديرة الاين، أو نسب ولد مكاتبة الاين، أو نسب ولد أم ولد الاين.

و جه قول أبى بوسف: إن البنام لو لم يبع الحاربة والويش حتى ادعاه الآب، صحت دعوته في الكل، فإذا باع الحاربة و لديرين، لم تصع دعوته في الكل، فإذا باع الحاربة و لديرين، لم تصع دعوته في الكل، فإذا باع المحض دون المعص، كان ثكل بعض حكم نفسه، والمعنى في ذلك أن حق النعوة كان ثابت للآب قبل الديع و لعيام طلك الابن، ولو بطل إنما ببطل حكماً لم وإن ملك الابن، فإنما يبطل بقدر ما زال ملك الابن عه، بخلاف ولم المديرة والمكانة؟ لأن حق الدعوة لم يكن ثابتًا للاب عنك لقو ت شرطه. أن ههنا بخلاف، ولكن المنصود بالدعوه الولد يكن ثابتًا للاأم، وبدل عبه قوله عليه الصلاة والسلام، المعنفها وتعمالات، وما هو ولا يقاله: ولا يقاله: في الماعية وتعمل حاله، لم يحدث فيه ما ينع نفن الملك إليه، فتصح دعوته عبه إن المساد ويا الم يعمل دالم ورائل من وسئل هذا جائز، ألا ترى أنه لو باع جاربة من إنسان. وجانب في يد المنشري بولد، وإن لم تصح دعوته في المام، وسئل المنتري الجاربة، ثم إن البنع ادعى نسب الولد.

و؟ فالك إذا مالت لج الربه مع أحد الوالمين عن مداأ الثناء ثم إلى أب البائع الأعن نسب الولمين الصنعت دعنوته عن حق الولم الحي، وإن كنان لا تصبح في حق الأم، وخروجها عن ملك الابن بالموت كحروجها عن ملكه بالنبع، ثم هناك فالم يتع صحة دعنوته عن الولم التناتي، كنفا عهما، والعليق عليمه أن ولما الفنوور ثابت السب من العرور، ويكون حراً بالقيمة، وأنه بكون رفيقة على حافها، وليس كما لوادعي نسب

١٠) قد مضي تخريجه في الصفحة للاضية .

وللاسكانية الابن، أو ساعرة سه الآن ولذ المديرة مادير، وولة الكادة مكاسب عند حداث في الود عنك ساعة القل إلى ملكه، فسلم حدث دلت في الام، فلم يصح حداث في الود المناه الما المناه ا

عد الذي ذكر ما إدا البرم بسيري والبائع، قاماً إذا صدقه المفترى، وكذب البائع، فاحاربة بصبر أم ولدن علا خلاف، وعليه فيسب للإن ويد تناسب الوالدين بنه بلا علاف، ويمبر الولد المبع حرا بعير فيمة بلا حلاف، وأنه الولد التابي فهو حر الخيرية أم ولد له، وكان الولد المبع حراً بعير فيمة بالا حلاف، وأنه الولد فيمة وإنه صدرت الخيرية أم ولد له، وكان الولد المبيع حراً بعير فيمة باعتبار أن الشترى نا صدقه في دعواه، فقد أقر أن الخارية صارت أم ولد أن، وأن الركد المبع علق مو الأصل، وأن البيع لم يصبح فيمها، ولى حر الرجوع على الرائم، ويصدق فيمه حد ذلك؛ لأن فساعه دلك كان أم راه ملى المد دارى، وهو منالك لذلك من حيث الطاهر، وإنه ثبت بسب دلودي نصوي المدني المناهر، وإنه ثبت بسب الولدين بلودي نصيري الشاهر، وإنه ثبت بسب

⁽٤) وفي الأصل وف: العبقع

وأما على قول محمد: فلأنه خبت نسب الرفد المسترى بنصديق المسترى، وهما توأمان خلفنا من ما مو حد، فإذا ثبت أحده ما ثبت الأخو صرورة، وأما تلو المأباني في بعد لبانع، فعلى قول أي بوسف. هو حر بالقسمة و الله قال عنز بالغسمة حثّة للبائع فين تصديق المشترى، قلا يبطل طلك بتصديق المشترى، وعلى قول محمدو حده أقد : يعنل بخبير قبيمة والأن على قوله " لو يسب نسب الرائدين من المدعى أصلا قبل تصديق المشترى، وبصديق الشقرى يتبت نسب الوقد المشترى منه، ومن صروريه بيوت نسب الدخى في يا البائع منه والأجهان على أخيه بالقرابة بعير مني .

وأو أن السائع صداً والده فيما نامعي، وكذاته طفتوى، ينبت نسب الولدين من البائع، مشايخنا طبّوا أن ذكر نا أنه بنت نسب الولدين من النائع قول أبي بوصف و وأما على قول محمد عينها في لا بثت نسب الولدين منه الان محسداً وحمداته يعتبر الأم أصلا في هذا البات، والولد بند، وبعدًا رعيجيح دعوله في حق الأم على ما مرا أصلا في هذا البات، والولد بند، وبعدًا رعيجيح دعوله في حق الأم على ما مرا أبي بوصف قلان عدله عبد نصب لولدين من الأب عد تكديبهما، فعند تصديق البائم أبي بوصف قلان عدله حمد رحمه الله قلان نصديق البائم يتبت نسب الولد الذي لم بع منه والوكان أجبياً ادمى سده ومسلمه الاس بثبت سبه منه وفهما أولى، ومن سورة غيرات سبب هذا نبات نسب الأحراء ويكون الماليع علوكان للمشترى، ولي البائم والمنافذات على مشترى، وليس من المبيع علوكان للمشترى، وليس من المنافذة على المدترى، وليس من المبيع علوكان للمشترى، وليس من المنافذة على المولد الأخر والمؤلد المنافزي وليس من المنافذة على المتراث على المنافذة على المناف

نم إن محسداً رحمه أنه ذكر في الكتاب حكم الولد في هذا الفصل و ولم بذكر حكم الولد في هذا الفصل و ولم بذكر حكم الأود و كان الفاض الإسام أنو حازم والقاص الإسام أبو المسهما الله يقولاك على فياس قول أبي يوسف ومنحمة. يعملون السائح فيسمة الحاربة أم وقد لتمسيس و ومد الأب الأنه لما تسدى أناء، فقد أقر أنه باع أم وقد أنهاء وسلمها، وبه يعمل شاصية والمسهد و تعمل الذعى، وهو الأب

البائع، وهو الله فيستها فيفه الأنهما تصادفا أن الأب استولد جارية الالن، وأنه فالكها بالفيسة وارعلي قول أبي حنيفة واحمدالله الأيصمين البائع أو لده شيئه الأن أم الولد لا يضم والغصاب عند.

ووقال أكثر مشايعا: الإيفسان أحدهما المناحدة شيئًا بالاتفاق، أما عند أبي حيمة فالبائع لا نفيه نشبك للإب لا مراء والآب لا غلمل فابته شيئًا من قيمة بلمارة فقاد الآن ثمنه سالم شائع لا بقي لبيع صحيحًا في حل الشترى ، والتمن عوص عن بخارية، فام الخذائيات من الأراء في هذا جارية، يحتاج في ملكه عوصان بإر معمرًا في باحد، وإنه لا يجوز، وأما عدهمة فالأب لا بشمن لهذه العلم أيضًا ، ولا يضمى الابل أيضًا ، وإن أفر مفصل أم الوقد بالبيع والتسميم؛ لأن العاضي ما قضى بصحة البيع ، إلك نها شوكة للمسترى، فقد كانه فيها أثر، فيلحق إذراره داها،

1974V - جررية لرحل حيلت في ملكمه مناهها وهي حامل، وقبضها التشريء تم انشتر اها البائع، موضعت حملها في سه الأقل من سنة أشهر ، فادعاء أب البائع الأول، وكذّه النه في ذلك ، كان دعوة الأب باطنة؛ الماذي ما أن من شرط صحة المعرة قبام حق التسلك فيسا بين الدعوة والعموق ، ومنا لما ذكرنا أو دعوة الأب مني صحت ششمال وقت العلوق، ولهذا لعلق الولد حراً، وانتطاع ولاية النسك فيسا بين العلوق والدعوة عبد الاستندارلي وقت العموى، علا لصح دعوته لهذا.

والراصلة مالاين . كانت الجالي م أم وقد له بالقيسة ، ونيت بسب الولد، ويكون حراً بعير قيمة (لأن الملك للاين ، وقد أفر مكونها أم وقد لايما " من وقت العلوق، وأن بيعه كان مطلا، فيقبل قوله في صفعه والابضل في حق المتشرى حتى لا ينتقص البيع الذي كان جرى بنهم .

والو أن المنشوى لم يبعها من البائع، وتكتم ردها بعيب بفضاء القاصى، أو بغير قصاء القاصى، أو بخيار الشرط، أو ، خيار الرزمة، أو كان البيع داسداً، وقاد فنضه، المشترى، فردها على البائع محكم فساد البيع، لم بن السائع ادعى الولة، فهذا والأول سواء في سميم ما وصحب لك الآلة الأنه النفاع ولاية السمك فيسا بن هرفي العلوق،

⁽¹⁾ مكدامي طار وكاديفي الأصل وقدوم. ألابه

و الدعوة لزوال أخارية عن ملك الابر ماسيع. وبأن عادت الجارية إلى قديم ملك الابن من حقها ، ومن حق الثالث لم بتبين أمه لم بكن واللا عن ملكه، فلا ينبين أن حق النملك فلاس لم يكن ساقطً ، ومن المانع من صحة دعوة الأب.

ألا تري أيامن شفري شبك لم يوم، ثم رد طبع بنضاء قاص. أو بخيار الروية، هوله لا بعود خيار الروية للمشتري الأول، وإن عاد إلى قلم ملك، ولم يحص كأمالم بيع، ولم يزل عرامتك،

ألا ترى أن من اشترى وازاً ، ووجب فسنشرى فيها ضفحة شرإن نشترى وهما بالعبب بقضاء فاضيء أو بخيار الوقية ، كان الشعيع فيها حق الشفعة ، وإن عاد إلى تدم ملك السائح ، ولم يجمعل كنان الدو لم تخرج على ملك البائح ، ولم تدخل في ملك المتشرى قط ، وكذلك أو الششرى مكوحته حتى فسد الكحم ، ثم وهما بالعيب بقضاء قضي أو يحيد الوقية ، فيته لا يعود المكاح ، وإن عاد إلى قديم ملك البائع ، ولم يجعل فأمها لم تخرج عن ملك البائع ، ولم يحكها المشترى ، تكذا من وحب أن يكون كذلك ، وإدا بقى الروال على حالم تصح دعوت .

ا الله النبل العقالية تكل الحيال العيساء عبده يسقط بهم المشتوى من غيره، أمر وجرد به عاد قدم ملكه، وجعل كأنه مو يبع والم مرال عن ملكه قطء حتى كان له الرد على ماتعه.

قلد: محن لا تقول: مان حقه في الردبالعب سفط والبيح، وكيف يسقط والم مكن طائسًا الكن تأخر معجره عن الرد، إلا أنه لا يكون ته الرحوم بقصيان العب الوحيون: الحدمه: أن النسك من انتشري بثبت بالبيع من حية النشري، فيجعل تثبته كنفت النشري الديري، وقر تان مديري منظمًا أبلايع مفسه، فيه لا يكون له الرجوع بتعصال العبب من غير رفسا البائح، وإن كان في العبب حقه باقيًا لإمكان الرد، فوذا تثبت ألفير به من جهة، والرد موهوم بأن يعود إلى قارم ملكه.

ا والثاني: أنَّ الشَّتري لما باع من غيره، فقد وصل إليه عوض العبب، فلا يكون له

الذاة هكداهي فقارف وكالدافي وأصلي ومراسوال

⁽۱۰) والي مِن سيدًا

⁽٢) حكما في طاء وفي الأميل وغيره السيال

- [T· -

الرجوع بتقصان العيب؛ لأنه يحصل له بأن العيب عوضان، وهذا لا يجون، وقد زال كلا الأمريز متى عاد الشيء إلى قديم ملكه ، وكان له الرد بالعيب، بخلاف خيار الرؤية ؛ لأنه يسقط لما أثبت لغيره لازما مرعليه بثبوت الخيار له لعليه بعلته، وهو جهله فأوصاف المبيع، فلا يعود بعد ذلك، وبخلاف مسألتناه لأن دعرة الأب كانت باطَّلة ببيع الابن لقوات نبرط صبحة الدعوة، وهو ولاية التملك بالجارية، وإن عادت إلى قديم ملكه ، لم يتميز أنه لم يكن زائلا عن ملكه على ما بيمًا . وإذا بفي الزوال على حاله حقيقة وحكماء كالاشرط صحة الدعوة فانكاء فلم نصح دهوته

١٧٢٨٨ - وإذا ولات الجنازية الجبيسة في بدى المُشخري ولدين في بطن واحد كلاهماء أو إحداهما الأقل من منة أشهر من وقت البيع، ثم جني على أحد الولدين، بأن قطيريده مشلاء وأخط الشمري الأرش. ثم ادعى البائع نسب الوقدين، مسحت دعرته؛ لأنا تبقنا أن العلوق بالولدين اتصل بملك الدائم، أما الذي جاء لأقل من سنة الشهر فظاهراء وأما الأخر فلاتهما خلقا من ماه واحده وعلى الجاني أرش العبده ويكون فلك سالمًا للمشتري، وإن حكمنا بحرية الولد الأحر من الأصل حتى لم يكن للبائع على الوقد، ولا مَّا قلنا في الوقد الواحد؛ إن احْرِية لاتظهر في حن اليد، وكندلك إن اكتسب أحدهما كسبًا قبل الدعوق ثم ادعاهما البائع، فالكسب يسلم للمشترى.

ولو قتل أحدهما قبل الدعوة، ثم ادعاهما البائع، يثبث تسبيما من البائع؛ لأنه صبحت دعوته في حق الحري، ومن ضرورته صبحة الدعوة في حق الأعر ؛ لأنهما خلقا من ماه واحد لا ينصور أن ينب تسب أحدهما، وحريته من الأصار دون الآخر، وإذا صحت دعو نهما فيما ذكر أن قيمة الفتول تكون لورثة المفتول، ولا يكون للمشترى، فقد حكم بحربة المفتول من الأصل في حق المشترى، حتى لم بجعن القيامة سالة للمشتري، ولو يحكم بحريته من الأصل في حق الجاني، حتى لم يوجب عليه الدية ، بل أوجب القيمة، ومثال هذا جائز، ويجوز أن يكون الشخص الواحد عبداً وحواً في حق شخصين، وفي حق حكمين، ألا ترى أنا من أقر بحرية عبد في يد غيره، ثم اشتراه اعتبر عبدًا في حق البائع حتى يستحق الثمن على المتشرى، ويعتبر حراً في حق المشترى حتى يحكم بعنقه عليه ، واعتبر شراء، في حقه تخليص الحر ، كذا ههنا.

ومرق بين الأرش والكسب والقيمة و فيعل الكسب والأرش الاستنوى و وحمل الضعة لورتة المقبول والكسب والقيمة و فيعل الكسب أحدهما وحريته من الأصل فيرورة ثبوت تسب أحدهما وحريته من الأصل فيوت سبب الأحراء وحريته من الأصل و لا يقتوام لا يقضل أحدهما عن الأحرافي حق الورد النسب واخوية في حق القضل من الأصل في الفري الأحرافي التبيت في يقال النسس فيكون لورثة المقتول فيه ورقه أما ليس من سرورة لنبات السبب و تنوت حرية الأطراف المبالة والأسام حرية الأمراف المبالة والأراف المبالة والأراف المبالة والأراف من الأطراف المبالة والأسام ورقة الذات منتصورة بدول الأحراف المبالة الأسام والمبالة والألف عن الكسب وهو المباقع والكسب والأن حرية الدات منتصورة بدول حرية الدات بسبب الكسب، وهو المباقع والكسب الكسب والمبالة الشرف في الأن حرية الدات بسبب الكسب، وهو المباقع والكسبة الشرف في الواقع ولواقع المبالة المبالة المبالة الشرف في المبالة المبالة الشرف في المبالة ا

۱۷۲۸۹ وإد واقت الآمة عندرجل ومدين في يطن واحد، فيناع أحدهما، وادعى للشرى الولد الذي الشراءات منه صحف دعوت، وينيت السب تولدين بنه الأنتهما بوأمان، فعم صووره منوت بند، أحدمه منه ليوت بنت الأخر، والآية بن الولد الآخر، الآية دعوة الذير والآي أصل العلوق لم يكن في ملكم وكانه أعين ما التشريق بلحث في ديوم عنق أعين ما التشريق بلحث ويرده اليساس بيرورة عين أحداث التوأمين بحثق عارض عنق الآلة والدام عن حربة ألواد من الأصواء كند في الولد المرومة أولى .

۱۹۳۹۰ - وزدا حبيف الأمة عند وحل، وولدت سفاء فضرت ابيتها، وولدت سفاء تم إن الولى باع الاسة السملي، وأعتمها المتنوى، فو إن الولى ادعى الاسة العلياء بشك حد العاملة ورشت سب السعلي، ويطل عنق القشري، وكانت شؤلة الموام، وإعامها إعناق المفتري، الأنه مين أمها كنت حرة قبل سراءه.

۱۷۲۹۱ - و إذا التسري الرجن آمة و ولدها ، أو شتراها وهي خاص ، ثم باعها من أحير ، ثم التشريعا ، ثم دعق الولد ، صبحت دعونه ، وبيت " مست الويد منه إذا كان

⁽١) هكند في طاوف، وكان في الأصل وم الويسك

الولد في ملك، فإنه يبطل يوم ادعاء، لأنه ادعى سبب ولد علوك له ، ولا يبطل ما كان فقل الدعوة مراسع أو شراء الحارف وذا الاكان علوى الواد في ملكه، وله يبطل ما كان قبل الدعوة مرابع أو شراء والفرق ، ان علوق الولد إذا كان في ملكه فدعوته دعوة استبلاد، فنسته إلى وقت العنوق، والمرا الالباعات كلها حصلت من ولد احوقوى لم الولد، فيظهر بطلانها، أما إذا له يكي العنوق في ملكه، فدعوته دعوة عربر، فيقتاس على الحال، فلا يطهر به بعلان البيع السابقة .

قال، وإذا اشترى الرجل عبدين ترأمن ولد مي ملك الباتع، وباع أحدهما ونم الدعامما مسبعًا، أو ادعى الدي مويع، صحك دعوته في الذي لم يعم، وهذا ملام، وينت قسب الدي باع؛ لأنها وأمان حنقا من ماه واحد، فلا مختلفات في ندت السبب، ولا ينتذل البع في دري، ع، بمحة سابة لاد المغرق في ملكه

والقبرق وهو أن العموق إنا كالدقى ملكه ، فدعوته في الفق للمهيم دعوة حربهه من الأصل ، ومن ضرورة حربته من الأصل مربه الأحواس الأصل ، فنبين أنه اع الحوا-فأت إدالهم لكن العلوق في ملكه ، فساعلوته في الدن للماليم دعموة تحرير ، وليس من صرورة حربه أحدهما يحربة عارضة حربة الاحواء فلا يشين أنه باغ الخراء

19797 وإذا المنظري الرحل مسلك و قسيري ألوه أحادث العسان وهما الإسلام فادعي أحدمه العد الدي في يديد صحت دعوله يساعي بنيد. وهذا ضهره وتب صب الأحراء لأنهما خلقا من ما، واحد، ويعتقال حميدًا الأن الله من إن كن هو الأسد على الذي عده بالدعوة، وعلى الأحراعلي الله الأنه ملك أخده وإلا كناه شمل هو الاس، على الدي عدد بالدعوة، وعلى الأحراعلي الله والاسمال الله مناك الله الله و ولا صدير على واحد مهما اصدحه الأوعلي ما عي يدكن واحد سهما للت بسيد مفسودًا عليه مدر متداً للي صاحبه

۱۷۳۹۳ و باد اشتراق الرحل أمة على أمه باخيتار عادية ايام، فوامت بعد دات بود عند المشتران، فادس للشتراق الدين مدح ب اعواد عندهم حمود ۱ الأن دعود المشترى صدوفت معكم، أما عند أمي يومف ومحمد قلان خيار المسترى مقط بالولادة، وصدرت الأمة ماكما لمد لأن أو لادة عيد على بدك ادم، وحدوث العميد في يت المشترى يسقط خيار المشترى، فهذا معنى قوله: إن دعوة المشترى مسادفت ملكه. ولو كان الخيار للبائع، فادعاه المشترى، فإذ دعوته تكون موقوفة إن أجاز البائع البيع، صحت دعوته، وإن قسخ بطلت دعوته، قرق بين صفا وبينما إذا أعنقه المشترى، والخيار كلبائع، فإن عنقه لا يتوقف، بل بيطل.

والقرق: أنّ الدعوة إقرار بنسب فايت، وليس بأثبت النسب للحدل، والإقرار صحيح قبل اللك، ولكن بقاء يتوقف على الملك، كسالو أقر يحربة عبد الغير، فأما الإعتباق، فرائشا، تصرف لا يصح إلا في الملك، وليس للمشترى حالة الإعتباق، لا ملك بات، ولا ملك موقوف حتى كان الخبار فلباتم على ما عرف في موضعه، فلم يصح الإعتباق، حتى تو أخرج الكلامان في الإعتباق مخرج الإخبار بأن كان قال: هذا كان حراقيل شراءي يوقف ذلك مه.

۱۹۲۹ - وإذا أحد الرحل أمين من رجل على أنه بالخيار ، يأخذ أيهما شاه بألف ترهم ، ويرد الأخرى ، فوقدنا عنده ، واقر أيهما منه ، إلا أنه لم بين التي وضها أولا ، فإقراره صحيح في ولد أحدهما ، وهي التي نناولها البيع ، وهذا لان خيار المشترى لا ينع صحة دعوته ، ولكن البيع نناول أحدهما بغير عينها ، ويتعين باختيار المشترى ، فيتم صحة دعوته ، ولكن البيع نناول أحدهما بغير عينها ، ويتعين باختيار المشترى ، فيوم بالبيان مادام حيّه ، فإن مات قبل البيان ، فالبيان إلى الورثة ؛ لأنهم قامرا مقام الميت أما خيار التعيين ، فيكون فهم البيان كما كان لنمورث لو كان حيّه ، فإن قالت الورثة : إن أما ولك ولك من تركة هي أم ولك للمسيت ، وعنى بمومه ، وعلى الورثة نمن هذه البياتم يؤدون ذلك من تركة على أم ولك للمسيت ، وعنى بمومه ، وعلى الورثة نمن هذه البياتم يؤدون ذلك من تركة للبيت ويؤدون الأمة الأعرى على البائع مع عفرها ، فتكون أمة البائع كما لو كان حصل المبائي من المبت .

ورن قال بعض الورنة : إن أبانا وطي حلم أولا، وقال بعض الورنة، لا، بل وطئ هذه الأخرى أولاء كان التي قال تها بمض الورثة أولا : هي التي وطنها النيت أولا متعينة للاستيلاد، ويود الأخرى .

فرق بين هذا، وبينما إذا أوصى الرجن أن يعنق أحد عبديه، ثم مات وقه وقدان، وأعنق أحدهما أحد العبدين، وأعنق الآخر العبد الأخر، فإن الآخر يتمين لتشهد الوصية ويه دون الأول. والفرق: أن في مسألتنا هذه الوارث قام مقام المورث في البيان بحكم الملك لا بحكم الأمر و لأن المورث لم بأمرهم بالبيان، وإنما يفبت فهم البيان بحكم الملك و لأنهم ورنوا ما كان ملكا فيت، وإنه مختلط بحلك الغير، والملك ثابت للكل، فيكون تعين أحدهم كتعين الميت لو كان الحبت حيا، ولو كان الميت حيا، وقال: وطلت هذه أولا، كنا من الإفراد منه صحيحا، والرحوع باطلا، كنا من الورث، أما في تلك المسألة التعيين إلى انوارث بحكم الأمر، لا بحكم الملك، ألا ترى أنه لو صات ولم يأمرهم، لا يصح إعناقهم عن أليت، وإذا كان التعيين إليهم يحكم الأمر، فإنما بصيل بأمرهم، وإنه تعييد يجتمعان على تعييد، وإنه مقيد لتقاوت العدين، كما نو حصل الأمر في حالة الحياة، فإذا أعنى تعييد، وإنه مقيد لتقاوت العدين، كما نو حصل الأمر في حالة الحياة، فإذا أعنى المعتنى؛ لأن له نصيباً فيه، وإذا أعنى مص هذا العبد من ابن المعتن، لم يني هو محلا للعبد الوصية، فتعين العبد الأحر لتفيذ الوصية فيه، ويصح إعتاق الابن الآحر بانفراد، فيه، لا نا بتماعهما عنى إعناق عده بعيه لا يغيد، فيه، ويصح إعتاق الابن الآحر بانفراد، فيه، لا نا بتماعهما عنى إعناق عده بعيه لا يغيد، فيه، ويصح إعتاق الابن الآحر بانفراد، فيه، لا نا بتماعهما عنى إعناق عده بعيه لا يغيد، فيه، ويصح إعتاق الابن الآحر بانفراد، فيه، لا نا بتماعهما عنى إعناق عده بعيه لا يغيد، فيه، ويصح إعتاق الابن الآحر بانفراد، فيه، لا نا بتماعهما عنى إعناق عده بعيه لا يغيد، فيه، ويصح إعتاق الابن الآحر بانفراد،

وإن انفقت الورثة أنهم لا يعرون التي وطنه البت أولا، فإنه لا يلبت نسب واحد من الولدين ونصف كل واحد من الولدين ونصف كل واحد من الولدين ونصف كل واحد من الجاربين، وبيعت كل واحدة من الجاربين، وبيعت كل واحدة من الجاربين وبيعت كل واحدة من الجاربين ونصف العقر من التيمة، وردّت الورثة على البائع نصف لعى كل واحدمن الجاربين ونصف العقر من التركة، فإن لم يمت المشترى، وادعى نسب الولدين أيضاء فهذا على وجهين: الأول: أن تكون الدعوة من البائع بعد دعوة المشترى، وفي هذا الوجه يصح دعوة البائع في الولد الذي يرد عليه، وفي أمه كيف ما جاء بالولدين لأقل من سنة أشهر من وقت البع، أو لسنة أشهر الان دعوته صادفت ملك نفسه، ولم تصح دعوته فيما صار للمشترى كيفسا حامتا، أما إذا جاءنا لسنة أشهر قالان دعوة البائع فيما صار للمشترى لا تصح في هذه الصورة من غير تصديق الشترى، قيما دعوة أولى.

و أما إذا جاءنا لأقل من سنة أشهر لا يصح أيضًا ؛ لما دخل عليه من عنق المُسترى ، وإن ادعياهما جميعًا إن جاءنا بالولد للسنة أشهر ، فدعوة البائع صحيحة فيما ممار له ، ولا تصبح دعونه فيما صار بلسشتري، وإن جاءنا بالولد لأقل من سنة أشهر، قدعوة البائم أولى في الولدين؛ لأن دعوته دعوة استبلاد، ودعوة المنشري دعوة تحرير

نوع أخر

ني دعوى الولد بعد العناقة

1919- إذا أعين الرجل عسلاً صغيراً له، ثم ادعى أدابته و هسمت دعوته استحسانًا، والقياس أن لا نصح والان متناقص في هذه الدعوى، بيانه : أن إقداء على الإعتاق إقرار منه بصحة الإعتاق، وإنما يصح إعتاقه إذا لم يكن المأل ؛ لأنه إذا كان ابنًا له، وكان العلوق في ملك، كان حر الأصل، وإن لم يكن العلوق في ملك، وإذا دخل في حلك، بعنق عليه، فلا يصح إحدة بعد ذلك، فإقدامه على الإعتاق يكون إقرارًا مه أن ليس بابن له، فيصر بلعواء أنه ابته منافضًا

وجه الاستحداث الناهذا إقواد للغير، وهو الابن؛ لأن معظم المعمة في هذا الموات للإبن، لأن معظم المعمة في هذا الموات للإبن، والم الموات للغير، والإقاراء فلغير صحيح من غير تصديق، وإلما ينطن التكذيب، ولم يوجد التكذيب هها، وقوله: بأنه متنافض في هذه الدعوى قلدا: معم، وقكن التناقش في هذا الناب الإيفر، ألا ترى أنه لو صرح، مقال: هذا ليس بابني، شم قال: هذا ابني، تصح دعوه لقنة انه القول: ليس هذا بابني أنكر أن يكون للابن علم حقوقًا سالة، ويقوله عد ابني بعد ذلك أفر للابن على نفسه بالمقوق المالية، والإقرار بالحقوق بعد إيكارها صحيح.

1979 - عبد صغير بين رجلين. أعنمه أحدهما، ثم ادعاه الآخر بعد دلك، فهو ابنه عبد أبي حنيقة؛ لأن الإعناق عنده منجر، فاقتصر الإعناق على نصيب الدخق، وبقى تصيب الآخر عبركا له، فإذا ادهياه الآخر، فإعاءدعى سب ولد علوك له، فينصح دعونه، ويكون مولى لهيما إن كان دعوة الدعى دعوة تعرير، بأن لم يكن العلوق في ولمكهما؛ لأن المعنق استحق نصف الولاء بإعناق النصف، ونبوت نسب الولد من الآخر

⁽¹⁾ مكذا في ط ، وكان من الأصل وف وم. " حهنا يبطلان على النكفيت

⁽٢) مكذا في قدوم، وكان في الأصل وف الألاث

لا يبطل هذا الاستمخاق، فيكوب الولاء بينيس، فإن كان دعرته دعود السيلاد، بأن كان العلوق في ملكه، فلنمعنل همف الولاء بإعتاق التصف، والاولاء للمداهي والأن وعم أنه علل حر الأصل، وأنه لا ولاء ك عليه، وزعمه معتبر في حقه

وأما على قول أن يرسف وسحمد حير أهنقه أحدهما، فقد أعنق كله، وكان حميم الولا - للمعنق، فبدا أعنق كله، وكان حميم الولا - للمعنق، فبدائحة ألا أخر عا، دلك، وغا ادمى سب المحمد لقيط هذا إدا العالم نسب مع رف معنف لقيط هذا إدا العالم الأحراء وأما إذا الاعاء المعنق، عملي قول أن حنيفة رحمه الله الاعمام وعلى قولها الاعمام عملية الإعمام المعنق، عملية على ما يعلى قولها على مساحب وعلى قولها العالم على على المحمد على المعالمة العالم المعالمة على المعالمة على

هذا إذا كان الولد صغيراً ، وإن كان كبيراً بعيرٌ عن نفسه ، فإن أقر بدلك ، فهو ثابت النسب من المفاعل ، سنواء ، دعى المستق أو لا ، وإن جاحد ذلك الهاصاح ، ما وه المعتق الآنه لا مقلك له ضمه و تصح دعوة الانجر عند ألى حيفة ؛ لأن نصيبه ، اتى على ملك ، وعلى قولهما: لا تصح دعوى أحدمها ؛ لأنه لا ملك لا مدهما ويه عندهما

نوع آخر في دعوى الإنسان نسب غيره والشهادة عليه ما يجب اعتباره في هذا النوع شيئان اثنان:

أحده من أن البرة إذا قامت على خصم حاصر قبلت وإذا قامت على حصم ضائب الانفس إلا إذا كان هنه حصم حاضر م إن قصدي وهو ظاهو مأم حكمي م ودلك طريقين: أحدهم: إن يكون توث الدس مالي الذاب سماً لشوت المدعى على الحاضر لا محالة وقد ذكرنا ذلك عبر مرأي

والثاني " أن بكون الدي فاحت عليه السه وارثًا، وبكون تلدعوة واقعًا على النيت ، فإن البيئة مقبل على الوارث إذا كان الدعوة في الذال : لأن الدارات يعوم معام الزرات في

۱۹۷ و کان کی ظ آ آسیه

 ⁽⁷⁾ هخت في ظاء و شاراتم الأحيل . إلا يتصيدن الأحوا عنده ساتصنع دعوته استحسالًا الأن ادعى إلى صحة دعوته لياسألواستحساسًا : الآرانسية سق حيي ملك.

المال، وفيساهو من أثار المال، وفي الحقوق المتصلة مالمال، فيقوم مقامه في الخصومة هه .

الثانى: أن من ادعى أخر دعوة، وأقام عليه بينة إن كان الدعى عليه عن يبجوز إقراره للمدعى بما وقع قيد الدعوة، سمع دعوة المدعى عليه ، وقبلت بيته يذلك عليه ؛ لأم قاجاز إقراره للمدعى عليه ، وقبلت بيته يذلك عليه ؛ الخصم مقدولة ، والدعوى عليه عن لا يجوز إقراره الخصم مقدولة ، والدعوى عليه عن لا يجوز إقراره الخصم مقدولة ، والدعوى عليه عن لا يجوز إقراره للمدعى المدعى عليه عن لا يجوز إقراره للمدعى بالإعمارة إلى أخر أنه الموادة أبواد المدعى على أخر أنه الموادة بالمدعى على أخر أنه الموادة الموادة الموادة الموادة أبواد أبواد

ولما لم يصبح من المارعي عليه الإفراز بما وقع فيه الدعوة، ولم يتصور مه إنبات نسب ما وقع فيه الدعوة من كل وجه، ولم نسب ما وقع فيه الدعوة من كل وجه، ولم بكن خصمًا للمارعي، فلا تقبل بينته عليه، وإن كان المدعى عليه من لا يجور إقراره للمدعى عا وقع فيه الدعوة، إلا أنه يسمور من ما هي عام الإبات المبه و أوقع ديم الدعوى، مقبل البيه 1 لأنه لما نصور منه إثبات النسب ذلك، كان خصمًا فيه، أو وقع فيه الدعوى من كان وجه، وذلك، كان حال حق يقبل دعواه، الماسوي من كان وجه، وذلك، كان خصمًا فيه وأو وقع فيه الماسوي من كان وجه، وذلك، كان حال على دعواه، فيلك بينته حتى إنه إذا كان لها زوج، يثبت نسب هذا الولد من زوجه، وأن كانت لو أرث بدلك من زوجه، وأن كانت لو المنه على غيرها، وهو الورج؛ لأنه إن كان لا يصبح إفرازها بالشوة، ويتصور منها ما هو مسبه على غيرها، وهو الورج؛ لأنه إن كان لا يصبح إفرازها بالشوة، ويتصور منها ما هو مسبب البوت الميدة، ويتصور منها ما هو مسبب البوت الميدة ويتصور منها ما هو مسبب البوت الميدة ويتصور منها ما هو مسبب البوت الميدة الولد منها، كما في

⁽۱) رئاد نی الأصل: بنت .

وقد الملاعنة والرئاء فكان المدعى ادعى عليها أنها وقدته، فكان مدعياً عليها فعلا بتصور منها، وكان خصماً للمدعى عى حق سعاع البينة عليه، وإن كان لا يجوز إفراو،، ثم ما ذكرنا أن إفرار المرأة بالوقد باطل مستقيم على رواية الأصل، والقرائض غير مستقيم على رواية الجامع، فقد ذكر في الجامع : أن إفرار المرأة بالوقد جائز، ومبائى الكلام فيه في خلال المسائل -إن شاء الله تعالى-.

الحامع : لو أن رحلا ادعى على رحل أنه أخوه الأبيه وأمه، وهو يحده فقداًمه إلى المحامع : لو أن رحلا ادعى على رحل أنه أخوه الأبيه وأمه، وهو يحده فقداًمه إلى القاضى، فالفاضى بدأل المدعى، ويقول: ماذا تربت فإن قال: لاحل في تبله من نعته و ميرات، ولكن أويد إشاب تسبى لا غير، فالقاضى لا يلتفت إلى دعوته، ولا يسمع يبته عليه إن أقامها، أما على الأصل الأول فلان هذه بيئة قامت على غائب، وهو الأس والأم والأم والأن سبه يثبت من الآب، ولا يشت من الحاضر المدعى عليه و لأن نسب أحد الأحوين لا يشبت من الآحر، فقال أن هذه يبئة قامت على الآب، وهذا الحاضر ليس بحصم عنهما في هذه المدعوة، ولا من طريق الخيم، أما من طريق الإرت؛ لأن الوارث يوصى عنهما في هذه المدعوة، ولا من طريق الخيم، أما من طريق الإرت؛ لأن الوارث يوصى عنهما في هذه المدعوة، ولا أثر من آثار المال، ولم يدع أيضا على الحاضر شيئاً لا يشعب الحاضر خيصاً عن يتبر الخيم لا تقبل، وأما على الحاضر خيصاً عن يتبر على غير الخصم لا تقبل، وأما على الأصل الثاني فلان المدعى عليه عن لا يجوز (قراره بما وضع فيه الدعوة، وهو الإعراد ولا يتصور منه إنبات نسب عليه عن لا يجوز (قراره بما وضع فيه الدعوة، وهو الإعراد ولا يتصور منه إنبات نسب عليه عن لا يجوز (قراره بما وضع فيه الدعوة، وهو الإعراد ولا يتصور منه إنبات نسب الخاض، وهو إيلاد أبه وولادة أمه، فلهفا قال: لا يقبل.

وإن قال المُدعى: أنا أدعى عليه مبرانًا أو بعقة، أو غير ذلك عا يستحل بالأخوة، جمله القاضى خصب للمدعى، وتسبع بنة المدعى عليه، أما على الأصل الأول ملان هذه بيئة قامل على خصم حاصر؛ لأن ما يدعيه المدعى من الحق على الحاصر لا يتوصل إلى إثباته إلا بإثبات النسب من الأبرين، فانتحب المدعى عليه نظافير خصباً

⁽¹⁾ وفي من ارجو ظامر ا

عنى الأموين في إلكار السب، كبين أدعى عسدًا له في بدانسان أنه انتشراه من ملان العالب، وأقام عليه البينة، قبلت بينته في إنبات الشراء؛ لأنه فا بتوص إلى إثبات ما يدعيه على الحاضر إلا بإشات الشراء من العالب، فانتصب الحاضر خصمًا عن الغائب في إنكار الشواء، وكبين الاعي على رحل مالاسميك الكفالة مه قبلان، وأقام عليه اللسف تفيز السنماني إشارت لذان على الفيات والآنه لابتو صور إلى إثباث ما يدعمه عثي الحاضر إلا بإنسات المان على العانب، فانتصب الحاصو خصيمًا عن الغبائب في إنكار المال، فكذا هوذ يتنصب الحاصر حصمًا عن الغائب في إنكار النسب، ويصبر الغائب مقضيًا عليه بالقضاء على الحاضر، حتى تو حضر بعد ذلك، و أذكر أنَّ يكون المدعى عليه المه ، لا يمعه إنكاره ، وأما على الأصار لثاني ملان المدعى عليه بالأخوة في هذا الوجه بجوز إفرارت فنقبل ببعة الدعى عابه بذلك.

١٧٢٩٨ وإلى الاعبي رجل على رحل أبه ابنه، والأب ينكر، فأقيام المدعى بيمة على دهوته ، قسلت سنه . ادعى مع ذلك مالا أو لم يدع؛ لأن هذه يمة قامت عالى ا حصمه لأمه يدعى عليه فعلاه وهو إيلاده ويحمل سبه عليه والهدالو أقو الدعن علت مذلك، يعمع إقراره، وكمذلك لو ادعى رجل على رجل أنه أبوه، والأبل ينكر، فأقام المذعى بينة على دعوته ، فبلت بينته ، ادعى مع ذلك مالا ، أو لم بدَّع الأن حذه بـــة قامت على خصبوه الأنه يدعى عابه دملاء فإنه يقول: أنا أولدنه، وينزعه الانتساب إلى لغميه، فإن لابل ينتمب إلى الأب، والهذا لو أفر المدعى عليه به لك، جار إفراره.

وكدلك إذ الدعى وجل على المرأة لكاحًا، وهي تنكوه أو الاعت الموأة على رجل تكامأه وهو ينكره فأفام المدعى بنة على دعواده فسلت ببنده لألها قامت على الخصم د لأنه يدمعي علبه عفدا بانسره وتولامه ولأن الزوج يدعى عليها الملكء وحمي ندعي هفي الزوج المهر والنفقة، وثبوت حق المطالبة بالحماع، وفهد تو أفر المدعى عليه بذلك، جاة إفراره وفشل بينة المدعى عليه .

١٧٢٩٩ - ولم ادعى رجل على رجل أنه مولاه من عنافه من فوق، أو أسغل، أو ادعى أنه مرلاه من موالات، والمدعى عليه يجلحك وأقام المدعى بينة على دهواه، قبلت! لأنه يدعى عليه فملاء فكان خصما فيه ، وإنالم يدع عليه مالا، وأهدا لو أقر الدعي سليه بذلك صح إفراء، ذكر بعد عدًا أن إفراد المرأة بالرلد جائر، وكذا ذكر في دعوى الأصل ، وفي كشباب الفرائص: أن إفرار المرأة بالولد باطار؛ لأن النسب للاب، فيكون تحديد عليه

حكى عن الشيخ الإمام فنخر الإسلام على البردوي: أنه قال بفول: ما ذكر في الجامع محمدي على الشيخ الإمام فنخر الإسلام على ما إذا لم يكن لها روح معروف، فصدر فوردها منصرفًا إلى الرفاء فصدر عليها حاصة، وما ذكر في الدعوي والفرائص محمول على ما إذا شال نها روح معروف، فكون تحميلا عليه

وصيح من قبال. في ضمالة ووليتنان، على رواية الأصل إق ارها بالولد باطلى، وعلى رياية الجامع (هراره بالوند صحيح، والبينة عليها لذلك بقبولة على الروايس جميعًا حتى إلى امرأة لو ادعت على رحى أنه ايتها، وأقالت على ذلك بينه، فلك بينتها، وإن له تلاء بذلك مالا أو حقًا.

وكفلك لو الاحتى رجل على المرآة أنه النهاء وأفام على الله بيئة، وإدالم يدّع مدك مالا وحفّاء أما على رابع الجامع ، عقاهر، أما على رواعة الأصل : فيها قملت البيئة عليها، وإك قباد لا يحور إقرارها بدلك الآن في الإخسار أخبرت بحبر المسابق، وحدرها علامة، وهي شهادة القابلة؛ لأن سبب السب منها الولادة، وله يحضرها لقابلة، فلا تصدق في إجيارها بدود شهادة القابلة، ولا يتبت النسب بقولها،

قائما لبينة فشرط صحتها الإمكار، ولا يشترط لهيجة الإنكار الصماع قول غير الذكر إلى قبل الذكر، وإثا يشترط تصور مسب، وقع فيه الدعوى والامكار، وتصور مباحاً رفع فيه الدعوى، والإنكار مها تات، فقيل البية، ولا كذلك المدعى عليه، فمريس عليه البية

وروي أصحاب الأمالي عن أبي يوسف: أن الدينة عليه في هذه الصورة غير مقبولة • لانه لا بعيم إلى وها بالشوق فلا يصم البية عليها اللك .

١٧٣٠٠ - وتو أناصبيًا في يدرجل لا يعبّر العسي عن نفسه، ورعمالرجل الذي في يديه أنا انقطع، وأقلمت المراتا لله ذا الإصل بسة أنا تشوها لأبها وأنها جعلت أشاها، وتضيت بيشهما، ودمعت إليها؛ لأن مذه ينة قامت على خصم؛ لأنها ندعى على . وخاضر، وهو المتنفط حقّا لنفسها، وهو حق بقل الصبي إلى حجرها للحصانة والتربية: فإن ذا الرحم نفحرم، وذات نارحم الحرم أحق بالصبي من الملتقط، ولا يشوصل إلى إئيات هذا الحق إلا يمد إثبات نسبه من أبه وأمه.

وكذلك لو كان الذمن في بديه يدعى أنه عبده، وبافي المسألة بحاله، تضبيت بأنه الحوها، وقصيت معنفه؛ لأنه لا يكتبها الانتزاع من يد الملتقط إلا بعد إثبات تسبها من أبيه وأمه، وإنبات حربته، فكان نها إثبات ذلك.

قال بعض مشايعت: وعلى فياس مسألة اللقيط إذا ادعت امرأة على رحل أنه أخوها لأبيها وأمها، وأفامت على ذلك بنه ينبض أن تقبل بيت عند المحسد؛ لأنها تدعى عليه حق الإنكاح؛ لأن نكاحها لا يجوز إلا به عند محسد، وكان النزويج حقا مستحقالها قبل الولى، فقد ادعت ينسب الأخوة حقا، فعلكت إثباته بالبينة عليه، وعلى قول أبي حيفة وأبي يوسف: الرأة تملك تزويج تقسها من غير وأبي، فلم يكن التزويج حقا مستحقالها على المولى، فلم نكح بنسب الأخوة حقا، فلا تملك إبالها مالتة.

۱۹۳۰ - ولو أنا وحلا من العوب هلك وله ابن، فادعى وجل على بنه أنه كان عبدًا لابه، وأن أراه أعفه ، وأتكر ذلك الابن، فأقام النبنة عليه، تسمح نينته، قال. لاء ويشيه هذا السبب بريد بذلك دعوى الآخوة .

وكدنك لو سات هدا العيد المعنق، وتوك ابناً وبنشاء فادعى الابن الصربي أن أباه أعنق أباهما، وأنهما مولياه، وأقام عليهما البينة، فإنه نقبل بينته، فقد قرأى بين ولاء العاقة وبين النسب.

وانتلف هبارة المشايخ في الفرق، والعبارة الصحيحة فيه ما حكى عن الفقيه أبي بكر البعضي . أن الولاء أثر من أثار المال، فإن الرحلك البعين؛ لأنه يشبت بالعنق، ولا صحة للحش إلا في ملك البعين، فكان من أثار ملك البعين، والابن يقوم مقام الأب البيت فيهما يذهب على الب من المال، وإن كان المدعى لا يدعى على الابر مالا، بأن

⁽۱) وفي دوف استهما

ادعى دينًا على الأب لبب، والدى في بد لان شيء مر توكة الأب البت، برباد سالك النبت على المبت ، برباد سالك البت على دينًا على الأب البت، والدى في بد لان شيء مر توكة الأب البت من الله البت على الأب البت من الله المبت من الله المبادي على الأب البت من الله المباد وإذ كان المبت من الله المباد على الله على الله على خليف المباد أن يرجع مشعبال المبب، وإذ لم ين شدى على أب بها عال أن يرجع مشعبال المبب، وإذ لم ين ملكه وأحد على تها المبت على خليف بها كان أن يرجع مشعبال ولم كان الألم في ملك والمحال على عائب عنه على المبت على المبت على المبت على عائب عنه على عائب عنه حصم حاضر فعيلك منه والأن عن دعوى الولاء كانت عذه البية قائمة على عائب عنه إلا تعلم من قال منك المنعة ، فعهد الإيشوم عضامه إلا بني ملك المنعة ، فعهد الإيشوم مفامه إلا بني دعوى الأخوى كانت بهة الأخوى كانت به كانت بهة الأخوى كانت بهة الأخوى كانت بهة الأخوى كانت بهة الأخوى كانت به كانت بهة الأخوى كانت بهة الأخوى كانت به كانت بهة الأخوى كانت به كانت بهة الأخوى كانت بهذا كانت به كانت بهذا كانت به كانت بهذا كانت كانت بهذا كانت بهذا كانت كانت بهذا كانت كانت به

تم فال محمد و يُتعلث ولا المؤالاة بمؤلة ولا العناقة في حميع ما وصفت لك ا لأنه حكم عقد توفي الأب لا تتساب شن، وإنه لا يشتقى عرقه، فاشبه البح مز هذا الموجه، والأبر يقوم طاء الأب في حقوق البح وأحكامه، حتى برد عليه إللبب وبحيور الرؤية وبحيار الشرف، فكفا يقوم مضم الأب في دعوى الولاء عليه ، بحالف الأخوم، فإن الم تتبت مفد ينفي بعد الموت حتى يلحق بالبرح، فيضم الواوث في دعواما مضم الحراث في لمراة إذا ادعت على رجل أنه إنهاء، أقامت على ذلك بهذ، فبنت بيشنا.

وكدلك إذا ادموروجل علو المرأة أنها أمه، وأقام على ذلت بنقه وإقافهات بنق. وإن كنات الله أنالم أقارت بدلك، لا بصح الان سب الأسرسية متصور صها، وهو الولادة، وكان حصدً للابي فيد ادعى، وإذ الويلاع عليه مالا.

۱۹۳۰۷ - ولو ادعت اصرأة على رجل أنه ابن أصها ، فهما اوما تو ادعت الأحيرة سواما الأنها تحين النسب على عيرها ، فونه ما لم بنات بسيم من أيها ، لا يثبت منها . فكان تلاعوه الأخواء عان ادعت مع دلك حقًا مستحقًا ، قبلت البينة ، وما لا ، فلا .

١٩٣٠٠ - مال في الحامع (: رجن بالب ولوث موال ثلاثه أعلموه. وترك وارأ). مأفام مواليه البينة أمير عصية، وورثته ومواليه الدين أعتقوه، لا وارث له قيرهم. وقصى الفاضى بالقاربينهم أثلاثا، ثم صات واحد من الموالي، والحام رجل بينة أبه أخوه لابيه وأمه، لا و رضاله عبره، يعنى أنحا الميت الباني، وقضى الفاضى له بنصيبه، ودفعه إبيه غير مقسوم، فياع الأخ ذلك من رجل، وسلمه إلى المشترى، لم إن المشترى أودع ما الشرى من رحل، وغاب المشترى، فجاء رجل، وأمام بدة محضرة أخى الميت الأخراك ابن المبت الأخر ووارثه، لا وارث له غيره، وصداته في ذلك الشركان في الله اله فالقاضى يقصى بنسب الاس في حق إلمات السب، قامت على خصم جاحد، وهو الأجر، ويقصى الغاصى بيئة في حق النسب قهذا.

فين قبل: كيف يقضى القاضى دبيئته، وأن الابن لا يدعى حفًّا على الأخ؛ لأذ عصيب المبت قبس في بد الأخ¹⁰، ودعوه السب إذا حلا عن دعوى المال لا يصع، فلا تسم البينة عليه.

قلدا؛ تسمع من وجهين أحدهما؛ أن دصوى اخق إغابشترط لصحة دعوة النسب، فيما عدا الواقد، والولد تحو الآح والعبا، وأشباه ذلك، أمّا في حق الوالد والولد يعوى الحق ليمو بشوط لصحة دعوة النسب، آلا ترى أن في حالة اخباة تصح الدعوة من الوائد والولد، وإدلم يكن مع ذلك دعوى الحق، وقد مرّعة الكفاحها.

الشامى: إن سلمن أن دعوى الحق مع دعوة السبب شرط في الوالد والولد أيضًا . إلا أنه وجد دعوى الحق ههنا من الابن، وبيدن ذلك من وجود أحدها: أن الابن يقول الأخ المين: ثنث الدار ملكي، وأنت بعد يغير أهرى، وثي أن أجيز البيع، وآخذ منت النس.

والثاني: آمه ادمى البيرات مع دعوة السبب إلا أن الغاضي لم يقض له بالبيرات في الحال لعدم الخصيم، وحدًا لا يمنع الفضاء بالنسب، وهذا نظير ما لو دعى رحل عند القامي أنه وكيل علان يؤتبات حشوقه على الباس، وله على الناس حقوق، وأن أويد إنهائها بحكم الوكالة، وأنام البينة على الوكالة، فإذ القاصي بغضى بوكالته، وإن كان لا يقضى بالحقوق في الحال،

النَّالَتُ: أنه بدعى حدًّا في الثاني بأنَّ يحضر المشترى، ويغر أنه اشترى هذ من أخ

⁽١) هكذ في قد، وكان في الأصل وف وم اخر دهوي .

هذا البَّت، وأنه عا"؛ ورثه من المِّت إذا أثر الشَّتري، فنهنذ والأبن يستحق منذ، والنسب كما يحير إذا أفاد حكمه في الحَالَ، فكذا يعتبر إذا أماد حكمه في الناش، كبيع العضوي والبيع بشرط الحيار.

وأقرب من هذا رجل مات وله دين مؤجل على رجل، جاء رجل، وأقام بية على المدبوذ أنه ابن المبتء مسمع دعوته ، ومغبل بيئته ، وإن كان دعونه لايميد له شيئًا في للال كذا مهتا

وإذا قضى القاضي بنسب الابنء هل يقصى للابور بالنلث الذي كان قضي به للآخر من تركة البيب الأخر؟ ينظر إن كان الفاضي الذي وقع عنده دعوة. لابن هو القاضي الذي قضى للأخ ينصيب البت، قضى للابن يذلك: لأنه علم يخطه من قصاءه؛ لأنه قضى للاخ بالمبراث مع وجود الاس، وعلم يكون المشخري غياصتًا، ويكون المودع مودع العاصب، ولا يكون هذا منه قضاه عني الغائب، وهو الشنوي؛ لأنه علم أن اللك لم بشب فلمشنع ين ""، حسن اتمنع ي من غير العالمان، وإن كيان القاضي الذي وقع عنده حصومة الابن عبر القاض الذي ، فضي للأح بعسيب البت ، لا نفضي للابن ؛ لأنَّ القراضي الثاني لا يعلم أن المشترى غاصب، وأن المودع عاصب الغاصب؛ لأنه لا يعلم أنَّ الأح البيانع بأي سبب ملك، وأنه لا يعلم أنَّ الشَّاصَيُّ فَعَيي للآخ منصيب البت بالأخوذه فلوقفس للاس ينصب الليتاه كالاهقا قصاء على الغائب من غير خصيمه لأن المودم لا يتصب محصمًا فيما يستحل على المودع، وتأويل هذه المسألة أنَّ القرضي. كتاني عرف كون الودع مودعًا بالمُعابِنة، بأن كان إبداع المُسْتري مِه بمعابِية الفاضي كذابيء أوبدينة أفلمها فالمودع أما إذاله يعرف القاضي الثاني كونه مودعاء فالغيضي يغضى للابن مصبب الأحء لأن صاحب البدينتصب حصماً بطاهر بده ما لم يثنت كوته مو دعًا.

شم إذا لم يقض القرضي للابن بنصيب الأخ، لا يدخل الابن في نصيب الشريكين اللصدفين؛ لأنَّ الغضاء للآخ . نصر ف إلى نصيب البت خاصة ، مد بصيرا مقرين للابن.

⁽¹⁾ وكان في الأصل. وأنه وارته عن المست

⁽٢) وكان في الأصل: الشراء ..

الشراء ها في ألديهما ، وإن حضر الكثير في معد لأنك ، أخذ الفاض الثاني العبسية الست من النشري، ودفعها إلى الابن، هكذا ذكو محمد وحمدالله في لكتاب، قالوا: تأويل هذا إذا أعاد الأس اللهذة على اللشم في، أو يقو الفشت في أنه الليتري هذا من أخي لبيت. وأن الأحكان ورندمن البتء أما بدون دلك لا يفضى العاضي بنصيب الميتاه الأمالينة الأبل في حن المال قامت لا على حصم، فصار وجوده والعدم بمزلة.

نوع أخر في دعوى الرجار النسب على غيره وإحالة ذلك الغبر نسمه عنى شخص آخر:

١٧٣٠٥ - في النشقي الرجل أمن الاعلى على رحل أنه أبوه لينضرهن له عليه النفقة، وأنكر دلك الرجل، فأقام الأمل بيئة أنه أبود، وأقام المدعى عليه بيئة على رحل أخير أنه أد والزمور، وفقك الرحل مكراء والزمور مكر أنضًا لم فيليا الدينة سنة الزمور. ويتست سننه من الذي أقام عليه السنة بالمنسنة، ويعم ص له عليه النفقة ، ولا بنتمت إلى ا الْبِينة الأخرى، ذكر تُمة سؤالاً، فقال: كيف لم بجمله ابن الرجلين؟

الْمُولِجَابِ. فِقَالَ اللَّهِجِيدُ ذَنْكِ. أَلاَّ نِي أَنْ رَجِلِسُ لُو ادْعِيبًا رَجِلًا كُلِّ وَاحْدُ ممهما برعم أأه البعياء قداموك مثله الزلهب وفأقام كوا واحد منهما سية على دلك والرهي الاين شهادة إحدى البيتين، كانت أولي أن يثبت نسبه منه وحدود لأن الحق هها حق الأبنء وهو الذي ينسب إتى الأبء وفيس الأمدينسب إلى الابس، فبإذا كمان الأبوان المنتوى هالهما في الدعوة، كافت الدينة التي يدعمها الامن أولي أنَّ يؤخذ بها، وكدا استرت حاليما في الجحود، وردعي الولد إحدى البيتين، فهو أولي أن يو تطبية، ألا ترى أيضًا مر ادعى العلام على أحدهما أنه أمره وهو يجحده والآحر بدعي أن الذلام البثاء والعلام يجحده وأقات البينة. إن البيئة بينة الفلام، فإدا كانت بينة الفلام في هذا أولى، فقى ذلك أن يكون أولى، وإن كان الأب محتاجًا والغلام مرسرًا، وادس أنه ابنه بثبت سببه منه و وعرص له عليه النفقة ، وأقام على ذلك بيبة ، وحجه الخارم ذلك ، والقاهيبية أنفانن فلان ستكي وجلا أعرب فأحصره أوالم يحضرن وفتلان يجحد فالبينة بينة الأب، ويقتضي له على افغلام بالنفظة، وتنطل بينة الغلام على الآخم، قال تعمة ا

وثبيث أقضى مسب وجارمن وجدي إلا أنايبيتوي حالهما في الدعوة والبيبة، وفي كل شرع حتى لا فجد مسلا إلى أن أقضى لأحدهما دون الآخر و وإما إذا كان أحدهما أولى بالدعوة من الآخر ، بأن يستحق بالنسب شبئًا لا يستحفه الأخر ، كان أولى ەكىپ.

١٧٣٠٥ - وهي المتنفى أيضًا: لو أن فلامين نوأدين مات أحدهما وترك مالا. والآخر زُمنُ محسَّاح، فجادرج، وادعى أنه أبوعها للأخذ بليوات، وأنباء على ذلك يبية ، وادعى الرَّمن على رحل أخر أنه أبو هميا، وأراد أنْ يقضى القاضي عليه بالتقفة ، وأقيام على ذلك وينفه وحادت البياشان معًا مه فبالقاضي يغاضي بنسب الخلامين من الأبوين، وتفرض بعقة الزمن عليهمة جميعًا؛ لأن كل واحد منهما يدّعي بالنسب حقًّا عنى عبره، فاستوى حالهما في الدعوة.

١٧٣٠٦ - وهي المتنفي أيضًا: اسرأة خاصيمت صفيا إلى الفاضري وطلبت من القاضي أن يفرض فها النفقة على العمروهي محتاحة، فقال العم: إن لها أخا موسرًا، قهو أولى بالنفغة عليما منيء وأنكرت المرأة ذلك، فإن القاضي يبرأ العبومن النفغة، ويقول لها: إن نسلت فرضت لك النفقة على الأخ، قال ثمة: ولا يشبه هذا الأبويز، ثم قال: ألا ترى أني أقبار ببنة العم بعد ما ثبت نسبه أن لها أخاء ولا أقبل البينة بعد ما ثبت مست أحد الأمن بأن الأخر أبوه

١٧٣٠٧ - وقي بعض الفشاوي: مجهولُ النسب إذا ادعى على وحل أني النث، وها ذكَّ والله على عليه منت النسب منه ، وإنَّ كمَّوه في دعو نه ، وأقام بينة أنه بعد بنست ، النسب منه، وها لا، فلا، وقد مرَّت السألة من ثبل، فإن أنَّام الدعى عليه بهمَّ بعد ذلك أن هذا المدعى نبن ملان اخر ، يبطل بينة الابن ، ولكن لا يقضى ببينته من فلان الأخو ؛ لأن المدعى عليه ليس بخصم عنه في إنبات النسب منه، هكذا دكروا، وقد ذكرت من المنتفى مسألة المؤمن إذا الدعى على رجل أمك أبي، وأقام عليه البيعة، وأقام المدعى عليه البينة أنه امن فلان الأخر أن البينة بيئة الامن، ولا يلتقت إلى البيئة الأخرى، فعا ذكرنا في بعض الفتاوي بخالف ما ذكر في المنتفي

١٧٣٠٨- إذا قال في دعوة البنوَّة: هذا ابني، ولم يقن: وُلدعلي فراشي، فهذا

دهرة صحيحة . وإذا أقام البيئة نسمع بينته ، وقصى بينونه ، وإذا قال : هذا الولد ليس منى ، ثم قال : هو منى ، صح قوله الثاني، وحكم يثيوت النسب منه .

1979 - وإذا إدعى أنه ابن عم فلان، فلابد فيه من ذكر الجد، وإذا ادعى أنه أخو فلان، لايشترط فيه ذكر الجد، هكدا حكى عن القاضى الإمام شمس الأثمة محمود الأرزجندى، وفي "نوادر لبن مساحة" حن أبي يوسف رحمه أفه: في ولد الملاحنة إذا ادعاد وجل، إنه لايثيث نسبه منه، قال: لأنه وكد على فراش الزوج،

۱۷۳۱ - رقی المنتفی : إذا شهد الشهود لوجل أن ربدا أقر أن هذا المدعی آخوه
 أو الحت، أو ابن آخيه أو مولاه، فليس هدا بشيء حتى بيتوا، وهذا بخلاف ما كو شهدوا
 أنه أقر أنه ابن خاله، أو ابن عمه و الأن الغالب في هذا النسب، ويورث مه.

١٧٣١١ - وفي خوادر ابن سيماعة عن محمد وحمه الله: صبى في يدي وجل لا يعرف نسبه ، ادعى وجل أخر أنه ابنه ، قال: إن صدقه الذي الصبى في يديه ، بثبت نسبه منه ، وإلى السيالة الصنغير الذي لا يُعبر ، ولأنه إذا كان بعير عن نفسه كان العبرة لتصديقه وتكذيبه ، لا لتصديق من في يليه وتكذيبه .

لمسلمين، وما أقدم السلمان حجة على الغلام، فاستوت الميتنان من هذا الوجه، وترجحت بنة الغلام من هذا الوجه، وترجحت بنة الغلام من هذا الوجهين اللذين ذكر ناهما، ولو كان بية الغلام نصرائين، لبت نسبه من السلمين، لأن ما أقام العلام من البيئة لبست حجة على المسلمين، وكان الغلام من البيئة لبست حجة على المسلمين بيتهما؛ لأنهما الغلام بيئة في النسب وإن كان للعلام، فللوالدين فيه حق أيضا، ولهمه يستحقان عليه حقوقاً عالية، فتقبل بتنهما إذا لم يكن للعلام من موجعة في حقهمه، وإذا قضى سبب الغلام من المسلمين، يجبر الغلام على الإسلام إن كان الأبوان مسمين في الأسل، وإن كانا كافرين في الأصل؛ إلا أنهما السنمان الإسلام، كان الإسلام، وإن كانا كافرين في الأميل؛ إلا أنهما السنمان الإسلام، كان المعتبر بعسير مسلم، بإسلام الأبوين، فإذا بلغ كافرة يحبر على الإسلام، لكن لا يقتل، إن أبي الإسلام، والمسألة مروفة في السير.

نوع أخر

في دعوى الرجل نسب الغلام:

وإنه ينفسم أفسيامًا: تسم في دعوة الخيارج مع ذي البيد، وفسم في دعوة الخيارجين، وقسم في دعوة صباحب البد، أما الفسم الأول في دعوة الخيارج مع ذي البد.

14° 17° 17 على محمد وحمه الله في الأصل! لو أن حراً مسلماً في يديه علام يديه علام المحمد وحمه الله في الأصل! لو أن حراً مسلماً في يديه علام البدى أنه البد، والمعبدة أنه ابنه، والابنة لعداعدا البد، قضى بنسبه من المدعى؛ لأن البيئة لا تعارضها البد، ولا قول في البد، بعد عدا ذكر شبخ الإسلام وحمه الله: ويكون الولد حراً في ذلك كله، قبال وهذا الجراب لا يشكل فيما إذا كان المدعى عبد ؟ لأن منه المعد وقيق ما الم وابت أنم اله يوحم الحرة، وإذا لم يسموا أمه لم ينبت الصاله برحم الحرة، لم أجاب، فقال. حرية الولد قد ثبت ظاهراً حين ادعى صاحب البدنسبه وهو حراء وي أما العبد من البيئة لم يبطل تلك الحرية في لاتهم لم يسموا أمه ، وجوز أن تكون أما حرة حتى لو أقام العبد من البيئة لم يبطل ما شت للولد من

الخربة باقرار ذي اليد. وذكر شمس الأثمة الحيواني رسمه الله. ويكول الصبي حراً إلا في العبد حاصة، فإنه إذائيه . نسبه من العبد بكون علوكاء وهو الأشبه .

۱۷۳۱۹ - قال: وإذا شال الصدى في يدي رجل يدهى أنه بنه ، ويعيم على ذلك بية ، ورجل الحريقيم بية أنه ابد ، قصى لصاحب البد؛ لأن السند في معنى الندج ، وفي النتاج بينة ذي البد أولى ، فكذا في لنسب .

وبوالخام صاحب ليديهة أبه اينه من مراته هذه، وأقام رجن أخر ميبة أنه اينه من لمر أنه هذه، قضي للذي في يديه؛ لأنهما استريا في البد على الأم، ولأحدهما بدعلي الولد، فيترجح من له بدعلي الولد، كما في دعون النباج، ثم قال: اجعله بين الرجل والراه الذي هو من أبنهها، سواء ادعى الأب رجحنت المرأة، أو ادعت الرأة وححد الأب يريد به إذا لاسي الرجل الذي في يديه الصابي أنه ابنه من أمار أنه هذه ، والمرأة بجحده أوادهت للرأة الني الصبي في يدها أبه إنها من زرحها هذاه والزوج بحجده وهفا بناء على أن الأب يتعبب خيصهًا عن ابنه في إثبات نسبه من الأم؛ لأن النسب حق الولد، والأب بنصب خصمًا عن أنه في إنبات حقر قه، فصار إقامة النبية من الأمن لم كان بالغَّاء وأقام البيئة عني الأم أنه ايب، ثبت نسب مبياء كذا ههنا، وكدلك الأم تنصب خصيمًا عن الابن في إثبات النسب من لأب- لأن النسب محص مفعة في حق الصغير، وبيسا تمحض منفعة في حق الصعير فالأب والأم في ذلك على السواء. ألا نرى أنه كيما بصبح فسول الهيمة من الأب على أنه الصخير ، يتميح فسولها من الأم على الصغير، وإنما النقاوت بن الأم والأب في الحقوق الموددة بين الصرو والنفع، والأب ينتصب خعامًا من الصافير في ذلك ، والأم لا تنتصب ، وإذا تتصبت الأماح صمًا عن المستغير في إنبات سببه من الأب، صبار إقامة الأم البينة على ذلك كإفامة الابن لو كان بالغَّاء ولو كان الإنز بالغَّاء وأقام لبينة أنه ابن هذا الرجل، أنَّيس أنه بثبت نسبه معه؟ كفا مها .

19710 عيد تحه أمة، وفي أيديهما صبى، جاء رجن أخر أخه حرة، وادعى أن هذا الصببي لينه من هذه المرأة، وأضام على دلك بينة، وادعى الحبيد أنه ابنه من اسرأته هذه، وأمام على ذلك بينة، يقضى به للمور، ولم تعتبر ابد الثانية للعبد ترجيحاً إذا كان الحدوج حراً، وهذا لأن الهداما تعتبر للترجيع إذا استوت فيتناد في الإشات. ولا استواء فهذا؛ لأن ينة الحر تثبت السب بجميع احكامه ، وبينة العدلا تثبت النسب محمع أحكامه .

١٧٣١ - وإداكان الصبى في يدى رجل أقام رحل بمنة أنه ابنه من الموالد هذه وهما حرات والقالم الموالد هذه وهما حرات وأقام رجل أعام بها أنه الله وهو حر أيضاً له إلا أنه لم يتميه إلى أماه فإله يقصى بالوالد المعادي ؛ لأن ينته أكار إنهائه الأنها كبك النسب من الأب والأم جميعً ، وبيئة صاحب البد لا تست السبب من الابن إذا لم يسم الأم، فعم المشوت البيئنان في الإثنات للعين البد ترجيحًا

۱۳۳۱۷ - صبى في يدي رجل من أهل الذمة يدعى أنه ابنه ، حاد مسلم وأقام بينة من السلمين ، أو من أهل الذمة أنه الده ، و أقام الذي في يديه بينة من أهل الذمة أنه ابنه ، فضى للخارج ؛ لأن ما أقام الذي من أبيئة ليست بحجة في حق المسوء فصار في حق المسلم كنال الذمي له يقم السينة ، ولو أنسام الدي البيئة من المسلمين ، ويافي المسألة بحافها ، فصى للذمي يحكل بدوعند الاستواء في الحجة .

نوع أخر يتصل بهذا القسم، وعودعوة الخارج. مع ذى اليد نسب الأمة مع دعوى ملك الأمة:

الا ١٧٣١- قال محما رحمه الله: وإذا ولئات أما في يقني رجل أقام وجل أخرابية أن هذه الأماة أمنته، ولئات هذا الولد ميه في ملكا، وعلى فراشه ، وأقام فو البدينية أن هذه الأماة أمنته، ولئات هذا الولد مه في ملكا، وعلى عراشه ، والغلام صغير لا يتكلب أو قلاء حلم، إلا أنه يدعى أنه ابن صاحب البلا، فالقاضي يفضي بالغلام لذى البلاء في ذكر له أن بنات حب برجيحها من دعوى النشاح، ويفضى بالأماة لذى البلاء وإن كان المنحى خارجًا الأنهما تصادفا على أن حل المعنى للاحسب برجيحها على أن حل المعنى للاحسب بنات نسب هذا الولد منه ولان حق الأم إنها فيت بنا لنبوت حق الولد وكل من يشبت نسب المولد منه يشبت حق العمن للام من جهته بالشاق الخصصين، وبالساق البينين، وقد تبت نسب الولد ههنا من ذى البد، فيثبت حق العمن بهنه ، وإن

يثبت حق المعتق للأم من جهة في اليد إذا قصيت بالجارية لذي اليد.

وإن كان الغلام يدعى أنه ابن الخارج، يغضى بالغلام للخارج، ويغضى بالأمة له أيضًا، أما الفضاء بالغلام للخارج؛ لأن الغلام لما ادعى أنه ابن الخارج، صار بينة الخارج بينة الغلام، وصار كأن الغلام أقام البينة ينقسه، وهناك يقضى ببينة العلام، كذا ههنا. وأما القضاء بالأمة له فنما ذكرنا من العلة في القصل الأول من جانب ذي البد.

وعايتصل بهذا القسم دعوة الخارج

مع ذي اليد نسب ولد الخرةمع دعوى نكاح الخرَّة:

1771- قال محسد رحمه الله: حرة لها الن، وهما في ينتي رجل، أقام رجل آخر البيئة أنه تزوجها، وإنها وللدن منه هذا الولد على فراشه، وأقام فر البدينة على مثل دلك، فإنه بقضى بالولد فقى البد، سواء ادعى الغلام أنه الل في البد، أو ادعى أنه ابن الخارج ، إن ادعى أنه ابن الخارج و فلائة، قضينا ابن الخارج ، إن ادعى أنه ابن الخارج فلائة، قضينا بالنكاح لذى البد، لأنهما ادعيا تلقى الملك في بضعها من جهة واحدة والأحدهما بد، ويضى لذى البد، كما في دعوى الشراء.

وإذا وجب القضاء بالتكاح لذي اليف لم يكن القضاء التكاح للخارج، وما لم يثبت النكاح مي الرأة للخارج، لا يمكن إليات نسب الولد منه.

ولو كان الذي هما في يعيه من أهل القمة، وشهوده مسمول، والذي ينعبه مسلم، وشهوده مسلمون، والرأة من أهل الذمة، فضيت بالرأة والولد للذي هما في يديه؛ الأنابينة كل واحد مهما حجة على صاحبه، وفي دعوى النكاح والنسب بينة ذي الهد أولى، فيقضى بالولد والرأة لذي الهد.

وإن كانت الرأة مسلمة في هذه الصورة يقضي بالمرأة والولد للمدعى ، سواء كان شهود ذي اليد مسلمين ، أو كانوا من أهل الذمة ، أما إذا كانوا من أهل الذمة فظاهر ؛ لأن شهود أهل الذمة ليست بحجة على المدعى ، وكان ذا البدلم يقم البينة ، فيقضى للخارج ببينته ، وإن كان شهود ذي للبد من أهل الإسلام، فلأن ذا البديدهي نكاحًا فاسدا ؛ لأن · 117 -

تكام الذمي على السلسة تكام فاست، وبينة في البد في دعوي الكام إغابس حم إذ التغير ذو البدائكاحًا صحيحًا، وإدادعي الدعي أنه تزوجها في وقت كذاء وأفاه على هالك مينة، وأفاع ذو البدعلي وقت دونه، فإنه يقصل مها للحدوج؛ لأنهما ادعها تنقي اللك من حهة ثالث، وأرَّحًا وناريخ أحدهما أسبق، فيقضى لأسبقهما تاريحًا، كناجي دموي الشاهر

وعابنصا يهذا الفسم دعوى ذي البد نسب الولد مع فكاح أمه. ودعوة الخارج نسب الموقد مع ملك أمه:

١٧٣٢٠ - ولو أفاء فورثب، بينة أب امرأته ، تؤوَّجها وولدت هذا الولد منه على فراشه ، وأقام أخر بينة أنها أمنه ، ولذت هذا الغلام في ملكه على فراشه ، فرنه يقصي بالوائد للزوج، وغلت الأمة للمدعى، أميا العصاء بالدلد للزوج لأن فروح أنيت سب الولديمواش طنكاج. والمدعى أثبت فراتب بملك اليمين، وأما القضاء بالأمة للمدعى الأداللدعي بدعى منكهاه والزوج لابدعي ملكهاء إغابدعي النكاح فبهاء ويجوران تكون أمة الإنسان منكوحة الغيراء فلإاتناني بين الدعوتين، فينفضي بالأمة للمدخي الهداء وكالدانوقد مع الأمة عنوكين له والان لولديسم الأم في الملك ، ولا أن الوقد يعنق والمرار المدعى، ونصير الجارية أم وقد له يتوراره أيصاء عالى إلا أن يشهد شهود المدعى أنب خرائه من تفسها، بأن ووجب نفسها على أنها حرة، فحيلة بكون الولا، حراً بالقيمة.

قال: أمة ورادها في يدي رحل أقام رحل بينة أنها أمه إمه، فوقدت هذا الولد على هواش أينه في ملكه، وأموه مبيت، وأقاع در السدامينة أن هذه أهناه، ولدت هذا الوالد على قواشم في ملكه ، قضيت بالوالد لنميت الذي ليست في يدره ؛ لأنهما استور، في إثبات السبب بفراض ملث اليمين ، وترجعت بينة نفيت بإنبات حقيقة العنق للجارية في اللحال

وأما القسم الثاني في دعوة الخارجين لسب الولد :

۱۷۳۲ قال محمد رحمه افت صبي في بدي رجل جاء رجلان. وادعي كل

ومنا منهما أنه الله و أقاما على ذلك بينة نشى نسمه منها و وإن وقت إحدى البينين وفئة قبل الأخرى، ينظر إلى سرأ الصبى ، وإن كان موافقاً الأحدى الوفتين مخالفاً الموقت الآخر، يقضى للذي كان محافقاً الموقت الآخر، يقضى للذي كان وقته مو فقاً لسن الصبى ، وإن كان محافقاً لا حداثو قتين بيقين مشكلا للوقت الآخر، يقضى للمنتكز و لانه لم يتيفر بكفته ، ونيف بكفله الأخر، وإن كان مشكلا للوقتين، بحو إن تنهد أحد الفريقين أنه ابن نسم سبين، وشهد السريق بوانت المربق بيوسف ومحمد وحسيسه الله . يسبقط اعتبار التاريخ، ويقضى بيهما باتقاق الروايات، وأما على فول أي حديقه و حمه الله : ذكر قبي ووابة أي سليمان اليقضى لأسبقها المربطة في شرحه وأما بالروايات الله يقضى بالمحاف الوايات الله يقضى بيهما عن بالريخا، في شرحه وأما باليقل قول أي حديقة وحمه الله : ذكر في عامة الروايات الله يقضى بينهما وذكر في عامة الروايات الله يقتمى بينهما وذكر في عامة الروايات الله وقضى بينهما وكان من اللهامة الروايات، وكان من اللهامة على والورية أي ينهم بينهما وكان من اللهامة الروايات الوراية وأراخا، وكان من اللهامة على بينهما

وعلى ماذكر في رواية أبي معص كما ذكره شيخ الإسلام، وعلى عامة الروايات كما ذكره شمس الألمة لا درق بن دحوى الناج والسناء والتاريخ ساقط الاعتبار عند أبي حنيفة فيهما، كما هو ملهمهما، وعلى ما ذكر في رواية أبي سبسان كما ذكره شيخ الإسلام، وعلى بعض الروايات كما ذكر شهب الأثمة، فرق أبو حنيفة رحمه الله بن النتيج وبين السبب، في عتبر الترويخ في النسب، وأسقط الناسخ في الشاح، وهما سبوا أن بن لنسب والنتاح، وأسقط الناريخ فيهما، والقياس معهمة؛ لأن النسب بمني الشيخ عن الشاح، وهما بنيكره، فسقوح اعتبار التريخ في لنتاج يكون سفرطا في النسب، وأبو حنيفة بقول: إنها ينكره، فسقوح اعتبار الترويخ في لنتاج يكون سفرطا في النسب، وأبو حنيفة بقول: إنها سبقط اعتبار التدريخ في للناح؛ لأن زيادة الباريخ لا يسبب، وأبو حنيفة بقول: إنها سبقط اعتبار التدريخ في النتاح؛ لأن نزيادة الباريخ لا يسبب، وأبو حنيفة بقول: إنها سبقط اعتبار التدريخ في النتاح؛ لأن نزيادة الباريخ لا يسبب، وأبو حنيفة بقول: إنها

⁽١) مكد في ظوالاصل، وهي م أستوبا وفي ف أسوام.

استحقاق على أحده لأن التاج لا يستحق على أحده فعمار وجوده والمدم بحزانه أما مريادة التاريخ في ماب السمب بذت لصاحب الريادة زيادة استحقاق؛ لأن النسب بوجب حفوقًا فيسة بين الوالد وولده، فأستفهما تاريخًا بزيادة التاريخ يثبت زيادة استحقاق. عكان بينته أولى، ألا ترى أن في دعوى الشراء من قالك اعتبرنا سبق الدريج، و طريقه ما

١٧٣٢ - صبى في يدي وحل يدّعي نسبه خارجان: أحدُهما مسلم، والأخر فميء وأمنام كال واحده منهيمية سنه من المسلمين أنه ابنه و فيضي بالتسب من المسلم، وقر حع المستم على الذمن بحكم الإسلام، وفي هذه السألة تعدر التر حبح محكم البداء لأسما خارجان، فرجحنا بعكم الإسلام، وفيما إذا كان الصبي في يد ذمي يدُّع إِنَّه ابته، ويقب عليه بيئة من المسلمين أو من أهل الدمة، يقضي للذمن ؛ لأن هناك الترجيع بحكم ليد لكن فرجحنا اليد عند الاستواء في الحجة.

١٧٢١٣ - صيم التي يدي رجن ادَّعاه دسُي أنه لهنه، وللدعلي فرانيه، وأقيام على لألك شاهدين مسلمين وادعى عبد مستمرأته النه ولدعلي فراشه مزرهذه الأمة وفضي للدمي، وتم يترجع العبد محكم إسلامه . وإن كاما خارجين كما عبمه تقدم الأن الترجيح بحك الإسلام، (مما يكونا بعد استبراء البيتين في الإنبات، وبينة الذمي أكثر إثباثا؛ لأنها تثبت النسب بجميع أحكامه

١٧٣٢٤ - ولو ادعى يهودي وتصواني وصحوسي كل واحد يدَّعي أنه ابنه وُلد عني فرانسه، يقضى لنهيو دي والنصراني بينهداء ولا يقضى للمجوسية لأبالينة اللحوسي لانعارص بينهما؛ لانا بيسهما تب يعض أحكامالإسلام، وهو حلَّ الناكحة وحل الذبيحة، واليهودي والتصرائي سواه لاستوادها في الإثبات.

١٧٣٦٠ - صبي في يدي رجن دعاء حر مسلم، أنه إنه من هذه الرأة، وادعاه عبد أو مكانب أنه ابنه من هذه الواقع، قصى للحرم لأن بيشه أكثر إليانًا؛ لأمها تنسب النسب بجميع أحكامه والوادعاء عبدأته ابنه ولدامن هذه الأمة ، والاعاه مكاتب أنه اسه ولد من هذه المكاتبة، قضى للمكانب، الأنابينية أكتر إثماثًا؛ الأمها توحب حرية الولد.

حِمْهُ إِذَا كِأَنْ مِدعي السبب أَتُمِنْ ، ولو كَأَنْ مَدْعي النَّسِي ثَلَاثُهُ ، أو أكثر ، فعلن

قول أبي حتمة: يشت النسب من الكل، وعلى قول أبي يوسف: إذا قانو. أكثر من الثين لا يثبت النسب، وعلى قول محمد: يثبت النسب من ثلاثة، ولا يثبت من أكثر من ثلاثة.

وإذا كان الله على امرأتين أو ثلاثة، فعلى قول أبي حنيفة: يثبت النسب من كل واحدة منهما، وقال أبو يوسف ومحمد: لا ينب النسب من واحدة منهما، وقد مرّب المنألة في كتاب اللهيم.

القسم الثالث

وهو دعوة صاحب البد الولد:

1975 - صبح في بدي وجل وامرائه، قال الرجل: هذا اسي من امراة آخري، وقالت الراف: هذا ابني من زوج احر كان ني قبلت، فهو ابنيما، ولا يصدق كل واحد عنهما فيما يدعى من الإخواج من يد صاحبه، وهذا لأن كل واحد منهما أفر يثبوت نسب الرائد، وادعى ما يخرجه من يد صاحبه، ويدهما ثابتة في الوقد على السواء، فصح إفرادهما يثبوت نسب الولد، ولم يصح دعواهما الإخراج من بد صاحبه.

وإن كان الولد في بدائر وج ، فقال . هذا الني من امر أن أخوى ، وقالت المرأة اهذا ابنى هنك ، فالفول فول الروج ، وإن كان الولد في بدائر أن ، فغالت افرأة ، هذا لبنى من روج كان في فبلك ، وفال الروح . هذا بنى منك وقدته في طكى ، فالقول قول الروح أيضاً ، وكان في فبلك ، وفال الروح أيضاً ، وكان ينخى أن العول قولها أن في هذه الصورة ؛ لأن الولد في يده ، واختلف عبارة ، فشايخ في القرق بين السألي ، فعيارة ، فضهم : أن الولد إن كان في بدها حقيقة ، فهو في بدأ في الما المؤلد في بدها حقيقة ، فهو في بدأ لوج حكماً ، فلا يصدق المرأة في دعواهه ، كما لم كان في بدالروج لا بعتبر في يد الوأة حكماً ، لأن افرأة ليست بقوامة عليها محكم التكام، فكان ليدالروج لا بعتبر في يد الوأة حكماً ، وكذلك إذا اختلف الزوجان في مناع البيت، لا يجعى القول قول الزوج فيما في بدالرأة ، ولا يجعل ما في بدالرأة في بدالزوج حكماً .

مع هذه الايقبل قبول غراف في الولد، وإن كان في يدما؛ الأن الرأة با تقول الربد قطع النسب من هذا الناسب من هذا الولد، وهذا الرب السب من هذا الزوح ظاهراً، لقبام الفراش بنهما، فهم معنى فولنا : إنها تربد قطع النسب من الزوح مفهوداً، ومحرد الله الايسم لدلك، الا نرى أن اليدمع المك الاتصلح لذلك، حتى لو كان لها شد وهو معروف النسب من شرر اإذا قالت عذا وقد فلان الأخر ، الإيمدان على دلك، مأها إذا كان الولد في يد الزوج، قالروج بقوله : هذا ابنى من امراة أخرى لا يقطع نسباً ثب منها مقصوداً والان الأساب للإباء لا للأمهات، وليس يخرجه من يقطع نسباً ثب منها مقصوداً والان الإنساب للإباء لا للأمهات، وليس يخرجه من يدها والله يقلد مهدة فيها ادعى.

وأما إذا كالذهل أبديهما فالروج إنه لا يعداني وإن قال لا يقطع نسك مقصرةً من حالبها ؛ لام يربد إحواج الوقد من يفعاء ويدها على الولد ثابت ظاهراً ، فلا يصدّني في دعوى الإخراج ، ويعضهم فالموال فياء الفراش بنه ويسهما لا ينع فرائمًا له على غيرها إما ينكاح أو ملك عين ، فيذا كان الوقد في بدالروح كان بيان نسب إليه أنه بآل فرنش حسيل له ، وأما تبوت المواش له عليها ينهي وراشاً أخو عليها تعيره ، فكان هذا الفراش في حقها متعياً ، وباعتباره يثبت النسب من الزوج .

۱۷۳۳۷ وهي الشقى البراهيم عن سحمه: اهرأة قالت لزوجها : هذا ولدي منان وهو في بدها، ونسهمات امرأة على والادنها، وكذّتها الروح، لوم الزوج، إذا لزمها، لرمه، ولو كان الزمع ودعى ذلك وكذبته المرأة، فأقام الزوج امرأة على الولادة لا يصدق الروح، وإنما يعنو قول المرأة الشاهلة إذا ادمت

1983 - وفيه أيضاً: ابن سماعة عن محمد اصبى في بدى رجل وامرأة ، فالت الرأة . هذا لهي من هما الرجل وامرأة ، فالت الرأة . هذا لهي من هما الرجل ، وقال الرجل : هذا لهي من امرأة أخرى غيرها ، فإنه يكول ابن الرحل ، ولايكون ابن الرأة ، فإن جاءت الرأة بامرأة . وشهدت على ولادتها إباه كان الهامت ، وكانت ذوجته بهذه الشهادة الأي حعلته ابنها ، وإلا كان الوفد في يدالرحل دور المرأة والمرأة امرائه ، فأدعى الرحل أنه ولله من عيرها ، وادعت المرأة المرأة المرائة على الولادة لا يكون بهامت ، ويكول ابنها منه ، ويكول بهنا منه ، ويكول بهنا منه ، ويكول

نوع أخو

في دعوة المرأة نسب الولد:

1975 صبيى هي يدى رجل جدات اسراف، وادعت أنه الهها، وأقامت على الناسه على حدد مدين قضى لها بالولاد، وإذا به دقم إلا المواق، فإذا كان صاحب اليه مدعية للناسه ، لا يقصى للمراة المدعية ، فين : هذا على قول لي منيفة رحمه الله ، فأما على ويعلما : يقصى نامر أة المدعية بناء على أن شهادة القابلة على الولادة إذا نه يتأيد بدويد، ويعسمنت إيطال حق مستحق على الفهو ليست بحجة عند ألى حيشة رحمه الله ، وهنا نصبت إيطال اليد حتى دي اليا ، فعمار وجوده والدام دنوله ، بهي ه حرد المدعوي من جانبها ، ومن حالت عاحب اليد كذات ، فيقصى لعما حب اليد و مندهم شهادة القابلة حجه بنراة الشهادة الرجاين، فيقصى دار لد للساعية ، وإذ كان در الهد لا ينعى فتيس له على الله يع المدار أة المدعية ، إلا ذا البد إذا كان لا يدعيه من يده ، فيو لقيط ، فيس له على الله يعلم بدارة المدارة الشامة ، (لا ترى أن للفاضي أن يترعه من يده ، وذا كان فيس له على الله يعاد من غير شهادة الشامة ، قمم شهادة القابلة أولى .

۱۹۳۳ صبى في يدي امرأة التوت مرأة أشرى أنه انها، وأقامت على ذلك المراد وأفامت على ذلك المراق وأفامت المراق والمحاد والمراجع فو المراق المراق والمحاد والمراجع فو المراق ال

والواضهد لصاحبة البداهر أة واحدة والشهد للخارجة ، حلال ، فضى للخارجة . اما عبد أبي حنيفة : فلان شهددة نمر أة واحدة على الولادة حالة المارعة ومجرد الدهوى سواء ، وأما عندهما : فلاله لا نعم ض بين الحجدان ، لأن شهادة أمر أة واحدة حجه على الولادة لاغير ، وشهادة الوحين حجة عن الولادة وعيرها من الأحكام .

ا ۱۷۳۴ - صلى في بدي وحل لا يدعيه أكامت الرائدينة أنه إينها ولدته ، والم تسم أباء ، وأفاج رامل بينة أنه ولنده على فرائمه ، ولم يسبم أمه ، فإنه يجمل ابن هذا الرجل من هذه المرأة، والابعدو الترجيح بالبدكما لو كان اللدعي وجلان، والصبي في يد احدهما. فإنه يفضى عما حب البدء لأن الترجيع بعكم البدراء يكون هند تعفر العمل بالينتين، وف أمكن العمل بالبيتين، الأنبسا قيامنا لإثنات نسب هذا الولد من هذا الرجل وهذه المرأة، وانتسب هكذا نقيت من الرجن و المرأة، بحلاف ما إذ كان الدعوم و وطورت الأن هناك تعذر العمل بالبيتين، الأن النسب لا ينست من جنين، فرحمنا ابدة أحدمه

نوع أخر

في دعوة نسب ولك أمة الغير بحكم النكاح:

بديد، وإنه زواجها سي، وقد والدت على قراشي هذا الولد الذي وقال: الأرد لذي هي في بديد، وإنه زواجها سي، وقد والدت على قراشي هذا الولد الذي في بدي، وأقام على ذلك ببنة، وأقام صاحب البدابينة أن الأمة فهذا المدعى، وأنه زواجها منى، ووالدت على قراشي هما الولد الذي في يديد، فإنه بقضى لكل واحد مهما الهائد الذي في يديد الأن كل واحد مهما الهائد الذي في يديد الأن كل واحد من الله الذي في يديد الأن كل واحد من الله الذي من يديد، ولا ينازعه في ذلك أحد، ويحكم بحرية منت صاحبي على حديث وصدحتي أقر بحريته لما دعي به، وقد صحح إفراره لذلك، فقد تصادقا على حديث كل واحد من الولدين بدحة حديد بديد، لا يعلما واحد مهما لصير ورئها أم ولد نصادقها على خود به أم ولد نصادقها على ذلك كل واحد مهما يقوله هي بديد، لا يعلما واحد مهما لصير ورئها أم ولد نصادقها على ذلك المنافزة بالمناحب، وصدحتي قد أم بكرابا أم ولد، فتصاحب بيراً من ذلك، وأيهما مات، هندت الأنهما تصادفا على حريته بعد موت أمها مات،

وإذا كالمند الأمة في يدي رجل، وهي يديه ولدها، فقدعي أخر أنه ني وجها لغير إدن مولاها، فوقدت له على مراقبه هذا الولد الذي في بد مولاها، وأقام البينة على دنك، وأقام الذي في لديه الأمة لينة أن هذا الولد إنه ولد على فراتبه من أمته هذه، فإله بقضى بالولد للزوج ، وإن كان الزوج خرارجاً ، ودعوى النسب بمترفة دعوى النتاج ، إنّها كان بنة صاحب البد أولى ؛ لأن البيتين استود في الإنباث ، بهن كل واحده البنت أولية الملك لا من حهة أحد، وترجحت بينة في البد بحكم البد، وحهد ما استوت البيتان في الإثباث ؛ لأن بينة الزوج تنبث السبب بقراض الدكاح ، وبينة صاحب البد تنبث السبب كالعراض بملك البوين ، والنسب الثابت والنكاح أكاد حتى لا ينتفي بمجرد العي، وكانت بينة الحارج أكثر إفيانًا ، فكانت أولي.

وزد قدل: يجب أن لا يشت العراقي الوجب الشات النسب بهذا التكاح الأنه عقد مغير إدن المالك، والمستولد عالم به، فهو منزلة ما فو الشترى أمّا من الغاصب، وهو عالم مذلك واستولده، عزام لا يتبت سبب الوقد من المشتري، وطريعه ما قلنا.

قلنا: هذا النكاح مسعر من الخالك من وحده وهى الجارية ؛ لأن الجارية في حى الكاح وبداة على خوجه المنازية والمنازية والكاح وبداة على خوجه الكاح وبداة على خوجه حتى الله الفسم كنه للحرية واعتبرت الأمة بالحبد، فإن العبد في حق النكاح حيق على الحرية حتى ملك النكاح بإذن المولى، ولو نبت الرق في حق النكاح حدث من المالك من وجده إلا أنه فسد لقوات شرطه ، وهو يجزلة أحد المولى إدارة إلج الأمة نغير إذن الأخر ، وجده المخارة المبدأ المحارة من عبر النائلة من كن وجده مخارة المنازية بنزمة أم المولدة عتى وجده وحده وعده يمزلة ، نم قال : وبعنز الابن بإغراز المولى بمنفه حيث ادعى نسبه ويكون وحوده وعده يميزلة ، نم قال : وبعنز الابن بإغراز المولى بمنفه حيث ادعى نسبه ويكون إلجارية بنزمة أم المولد نعتى بوته الأن المولى كما أقر المجارية .

نوع أخر في دعوة غلام أنه ابن فلان ولد عنى فراشه من أمته هذه ودعوة فلان كون الغلام عبداً له ولدته أمته هذه زوجها من عبده فلان:

14444 - قال محمد رحمه أنها، ولو أن علاما حتلم فأقام بينة أنا إلى فلان وأند على فورشه من أمنه هذه، وقال فلان إنه عمدي ولدته أمني هذه روحتها من عبدي فلان، فهذا على وحهين، الأول، أن يكون العمد حيّا، وبدعي ذلك، وفي هذا الرجم يتبت سبب الفلام من العبد، وهذا مشكل الأن العلام في يدنفسه، والبد معتبرة ترجيحًا في دعوة النسب، ولا بيت الأحربة نفسه من الأصل، وحق الديق اللاه، وبينة العادنتين رقهها

وألجواب: أن البرجيح بالمبد وبإنباب الحرية إنبا يقع إذا استوت البيمنان هي الإثبات فيما وقع فيه الدعوى، وأما إذا كان إحدى البينين أكثر إنَّهِ تَا فيما وقع فيه الدعوى، ومشر الترجرج بكثرة الإثبات، تدافي صدي الملك المطاق لوجعتبر الشاجيح بالبداء له كادت بيئة أخبارج أكش إنساقا فيبعا ونعرفيه الدعوى الأن العيد ببينته بثبيت نسبب الغلام بقراش النكاح، والغلام يتبت سنه من الوالي بقراش مثلاً البعيل، والنسب الثالث بقراض المكاح أكد حنى لا ينتفي نسب فراض النكاح محرد النفي، وكالت بينة العبد أكثر إنَّبَانُ فيما وفع فيه الدعون، فكانت أولي بالقبول، وإذا قللُه بيئة العبد، كان العلام وألمَّه رقيقين للمرالي.

الوجه التاشي: إذا كان العبد مبتًا، أو كان حيًّا إلا أنه لا يدعي نسب الغلام، ولا بدعي البكاح ومولى الأمة أبضًا ميك، وإنّا يدعيه ورنة للبك، وبقيسون البينة على ذلك، وفي هذا الوجه يقصى ننسب العلام من سولي الغلام، وبرث مع سائر ورثنه ؟ لأن سنة الورقة قامت على إثمات النكام للعملاء وهم أجامت عن لكام العمد، والبيئة إغا تقسر من فينا فيدا لحق، لا من أحشى، وكيأب الورية لم يقيموا بينة على مبا ادعواء او نقول: الورثة لهذه البينة لا ينبون لأنفسهم شبئًا لا التكاح ولا النسب، وإنما عرضهم من هذه البيمة نفي سبب لخلام من المولى، والسينه على لنفي لا مقبل، وإذا لم نقبل بينة البورثة بقبت بيئة الفلام خالبة عن المعرض

ولو كان العبدوالولي حيين، فأفام العبديينة أن هذا الفلام ابته من هذه الأسة، وأقاع ليولي بننة أنه الله من حذه الأحة ، فهم الن العمد ؛ لأب العمد للمنته يثمت انتسب يقر في لتكاني، والمركل ينبث السبب بقر في منك اليمين، فكانت بنة العبد أكثر إثباتًا ، وكذكك إن أورم الخلام بهم أنه لبن هذا العسد من هذه الأسم. وأعام الموسى بيته أنه ابنه من هدمالأمقه فهوالس المحاه بالذكرتان

١٧٣٣٤ - ولم أن رجلا ماسم، وترك أمو الاكتبرة، فجاء علام قد احتلم، ومثله

¹⁵⁾ فكذا في حميع النسخ، ولعه - أربيت

يولد للمبت، وأقدم بينة أنه بن البت من أمت فالانة، وولدنه في منكه، وأن البت أقر مدلك، وأقام رحل احربينة أن هذا العبد عدد، وأن الأمة أمنه ووحها عدد فلان، فولدت منه هذا الولد، فإن كان العبد حبّا، ويدعى دلك، فهو ابن العبد؛ لما ذكرت في الحبث أن بهية العبد أكثر إثبات فيما وقع فيه الدعوة، ويقضى بالأمة للمدهم ؛ لأن البينين في حق الأمة قامت على الملك، الطائق، والمدعى خارج، فيقضى بيئة المدعى في الأمة، وإن كان العبد مبنّا، أو كان حبًا إلا أنه أنكر المكاح، قإن سبب الغلام بثبت من المبت الذي أنها العبد مبنّا، أو كان حبًا إلا أنه أنكر المكاح، قإن سبب الغلام بثبت من المبت الذي أنها العبد مبنّا الغلام بنبت المدعى على إثبات نكاح الغبر لا نقل من عند وهوى صاحب النكاح، وإذا أنه تقبل بيئة المدعى جعل كأن الدعى فم يفيم البيئة، وتفرد الغلام بأنامة البيئة، ومبلك يقضى مبنة الغلام، كذا ههما، ويقضى بالأمة المدعى؛ وتضير أم وقد له، ويحكم بعنها بمونه، ويكان بنبغي أن يفضى بالأمة للمدعى؛ لأن الدعو، وقواليد إذا ادعى مطلق الملك مع العنق كان بيئة أولى من بيئة الخارج إذ كان الغن، وذواليد إذا ادعى مطلق الملك مع العنق كان بيئة أولى من بيئة الخارج إذ كان المنت، وذواليد إذا ادعى مطلق الملك مع العنق كان بيئة أولى من بيئة الخارج إذ كان المنت، وذواليد إذا ادعى مطلق الملك مع العنق كان بيئة أولى من بيئة الخارج إذ كان المنارع بدعى مطائق الملك عم العنق كان بيئة أولى من بيئة الخارج إذ كان المؤرج بدعى مطائق الملك عم العنق كان بيئة أولى من بيئة الخارج إذ كان المؤرج بدعى مطائق المات مردًا.

نوع أخر

في دعوي الولد من الزنا:

١٩٣٥ - وإذا ولدت أمة الرجل ولداً، فادعماء رجل آنه المدمن الزياء أم سنكه يوناً من الله من الزياء أم سنكه أم ولد له، وقى الاستحسان: لا نصير أم ولد له، وجه القياس أده، العياس أن نصير أم ولد له، وجه القياس في ذلك: أن حق الأم في هذا الباب تبع لحق الوقد، وحق الولد في شيئين في النسب وحقيقة العنق، وحق الولد بثيت في حقيقة العنق، وحق الولد بثيت في حقيقة العنق، وكان الملك المستوفد، وإن كان من زناه فوجب أن يثبت حق الأم في حق العنق العنق المولد كافياً " شيوت حق الأم، ألا ترى أن لو ثبت نسب الولد بأن بدوت الحقيق للولد كافياً " شيوت حق الأم، ألا ترى أن لو ثبت نسب الولد بأن المارة حارية المولد بأن المارة حارية المداولة حارية المولد بأن المارة المولد بأن المارة الما

١٩) هاكلة في م. وكان من الأصلي وظ: أكاد . .

الغير بالنكاح، تم تدكها، فإن خاريه به تصيد أم ولذ له الآل بنات أحد الحقيل للإلد وهو السبيد، كذا هها، وحه الاستحداث أن موت أحد الحقير تمولد كاف شهوت الحق للا وإذا تبت الحق للوف من وقت العلوف، إما تبات النسب إن ستولدها بالنكاح، او علوفه حر الأصل إن استرلده علك البدير، وهذا لأن الحارث بقا تصيد أم ولد عند العلوق، فشرط لنبوب حقها ثبوت الحق للولد عند العامان، ولم يشت ههذا أنولد ومت العلوق، لا حق شاك انسب ولا الحرية، ورفاعيق الرئد بسبب طارئ بعد العلوف،

وكدلك إدافيان للدعي ، هذا التي من فعول ، أو فان . صعرت مها عوقدت هذا الرائد على المدينة على الرائد و الله قال المدا المدينة الأرافلة العبارات بين عن الرائد و الله قال على ولدى من الرائد وكدنك إن كان هذا الولد لأب الدعى ، أو خنافه أو فرجل ذي رحم محروم من للدعى ، لا ينبث بسبه من المدعى ، إذا بدأ ، هو من زلاه لأن وطاء حاويه الولاء إن محض ، وليس له فلها ملك ، ولا تأوس ملك ، وماثرن لا شبت السب ، ولا يعتى هذا الولد على هؤلاء الآل بعد الملك إنا يشت العبق إذا قال طموك وارجم محرم من المائلة ، أو كان بعضاً من المائلة ، وهذا مخالات ما إذا كان الولد لاب المدين ، فإنه من المائلة ، أو كان بعضاً من المائلة ، وهذا مخالات ما إنا كان الولد لاب المدين ، فإنه البناء المائلة ، منا من رائا لا يكون رائاً بحرية المائلة الابالة وبها المائلة ، منا من المائلة ، منا من داخل ما دي المائلة ، منا منا المائلة ، منا منا منا عني ما دي .

1977 - وإذا غير موجل أدره مهده المرأة الحرف وأن هذا الوقد وقد مهدا من المحل على كل حال، وهذا الداء وصداعة على المرأة الموسدة المرأة المحل على كل حال، وهن بنيت نسبه من المرأة ابن شهدت الشدة أو لامتها هذا المرئد، ثبت المست مها، وهنا لا ينبت نسبه من المراجل أفر الرجل المرأة ابن المست مها، وهنا لا ينكده حالو ألم والداغل المرئد هادت المرئة من المراجل حالو ألم والداغل المرئدة المست المراجل من الرجل ويان ملكه والان المنكن تم ينبت المست المرئة المراجل المرئة المراجل المرئدة المراجل المرئد المرئة المراجل المرئد المرئة المراجلة المرئة ال

العُمر لأن الدوط المصراع في قار الإسلام لايخلو عن عموية أو عر منه، وتعد اليجات لعقومة، فلجت الغرامة

و كذلك إذ أقدمت شاهداً واحداً لا أند بالنسب من الدجل، مهان كان من السخط المداهد عدلا الله المداهد عدلا الآل أن المداه على المداه المدا

1977 - وإذا قدمي الراحل النكاح، والدعن الراف الرباد ذكر في الأصل : أنه إن ذان الولد في إدائزوج إذات سب الولد مه الأوانواع إذا كان في يدالو الاعراض. في يدالو العرب وقد يصح دعواه و نشام بدو مع أنه إقرار على الولد، فإذ الاعي سبه لأن يصح الاعواد، وبد إقرار للولد كان أولى و إن كان الولد في بدالوأة لا ينت سبه من الرجل إلا سبغ، فإن ملكة بولاً من لدم يسب نسبة منه، ويصير كالمجاد الأفرار، وكذلك إذا منك المقرار، وكذلك إذا منك المقاصير أو ونذلك.

1948 - وفي الوادر لمن سيناعة العن أبي يوسف، في رحق إدعى ولما من يدى الموادر وفي الوادر لمن سيناعة العن يدى الموادر وفادر وفادر الموادر وفي أبيت تسبب الرفاد سنة وأقصى بالمهر عليه والمتهر وفي أن الأصوار الموادر في يدى المرادد الإينات نسبة من الرجال فول محمد. الإينات نسبة من الرجال فول محمد.

قال في الأصل ، وكندلك إذ أقام الرحل ساهداء حداً على الذكاح، لا ينت المسامل الرجل، يريد اله إذ كان الولد في بدالرائه وكذلك إذ اقاه شاهدان عبر أبهما الهام كباء أم كاناً محدودين في فدف الرأحمين، فإلى لا اليب السب، وأوجب المهو والعداد الآن الدكاح لا ينت شهاده العاملين والأعمين والمحدودين في القدام، كما الا ينبت الشهادة الراجد، فصار الجواب في فالماللسورة بعير الجواب في الشاهد. الواحد،

⁽١) هكة في هاف وود كان بي الأصل. الأعلمين.

المارم ب: كالمحاود

١٧٣٣٩ - وإذا كنان للرجار إمرأة ولدت على فراشه ولدًا، فضال الزوج: زنيت بهياء وولمدت هذا منه ، وصيدكت الوأة في ذلك ، قبإن نسب الولد ينسب منه ؛ لأنه ولد النكاح، ورلد النكاح ثابت النسب من صاحبه، لا ينتفي نسبه إلا باللعان، ولا لعان منهما لأفرارها هلى تفيها بالزتاء

١٧٣٤٠ - وإذا قال لصبي في يدي امرأة: هذا ابني من الزناء وقالت المأة: لا، مِل مِن النكاح، فقيال الروح بعد ذلك: هو من النكاح، يثبت النسب من الرجل؛ لأن إنكاره السابق لا ينافي إفراره اللاحق كما في باب المال إذا قال: لا حق لفلان فيلي، ثم قال: له على ألف درهم، وكذلك إذا قال الرجل: هو ابني من نكاح، وقالت الرأة: هو ابني من مثك من زناء ثم قالت بعد ذلك : هو ابني مثك من نكاح، فإنه يثبت النبيب منهماء والمعنى ماذكرتا.

١٧٣٤ - رجل نروم امرأة لا تحل له، فأغلق الباب، وأرخى السنر، لم نكن له عليه مهرًا، والسألة معروفة في كتاب النكاح، فإنّ جاءت بولد لسنة أشهر منذ خلا ساء فإن نسبه يشت منه، وعقا لأن ولادة الولد لسنة أشهر منذ عملا مها دليل ظاهر على دعوله بها في حالة الخلود، وإن كان محوها هن وطعها شرعاء والعمل بالظاهر وأجب حتى يقوع العليل على خلافه، ومن ضرورة الوصول بها ثبوت النسب؛ لأن النكاح القاسد بعدالدخول ملحق بالتكام الصحيح فيحق فيات النسب، ويجب المهر؛ لأنافد حكمنا بالدخول، والدخول في النكاح القاسد يوجب الهر، وهذا الذي ذكرنا قول أبي حنيفة رحمه الله، وأما على قول أبي يوسف ومحمد هذا النكاح غير متعقد أصلاً إلى لا جائزًا ولا فاسدًا ؛ لأنه أضيف إلى غير محله، ولهذا يوجب الحد عني تولهما، وإذا لم يتعقد هذا النكاح عندهما صاو وجوده والعدم بحزلة ، وكان فعله وُنا محضًّا ، فلا يثبت النسب، ولا يحب المهر والعدة.

والمرفى ظاء أبضاً

نوع خو

في المرأة إذا تزوجت وزوجها حي وجاءت بالأولاد:

بروج أخراء وللدن من هذا الزوج الآخراء ثم جاء الأول حيا، أحسموا على الدائرة بروج أخراء وولدن من هذا الزوج الآخراء ثم جاء الأول حيا، أحسموا على الدائرة ترد على الأولاء وترويخا الأول حيا، أحسموا على الدائرة ترد على الأولاء فإلى المرافقة والمرافقة الأولاء فإلى المرافقة والمرافقة الأكثر من سنتين منذه على بها طالب وقال أبو يوسف وسحسان إذا جاءت به باتولك الأكثر من سنتين منذه على بها الزوج الشائل، فالأولاد للزوج الشائل، وإن جاءت به لسنة أشهر منذ دخل بها الزوج الشائل، فالأولاد للزوج الأول، وإن جاءت به لسنة أشهر منذ دخل بها الزوج الشائل، في منتبذ أنه الأولى، وروى أبر عصمة سعدين معاذ عن إسماعيل بن حماد عن عبد الكرم الحرحاني وحمد الله عن أبي عصمة سعدين معاذ عن القول، وقال: الأولاد للتائل، فوجه قولهما أن الناللي يساوى حقيقة أنه رجم عن هذا القول، وقال: الأولاد للتائل، فوجه قولهما أن الناللي يساوى الأول وما يقوم مقاده. وهو الخلوة الصحيحة.

بيام: أن الأولى كان له فرات فلا وطاء منه لا حقيقة وهذا ظاهر ولا حكمًا ولا المتمكن من وظاها مقيقة بسبب الغيبة ، وإغايتنبو الإنسان واطنًا حكمًا إذا كان هكنًا منه حقيقة ، فهو معنى قولها: إن لنائي ترجع على الأول بالوطاء حقيقة ، أو ما يضرم مضامه ، فوجب أن بنيت النسب من تنائى دون الأول ، وإن كنان فراش النائى فاسدًا ، وهراش الأول ، وإن كنان فراش النائى فاسدًا ، وهراش الأول صحيحًا قياسًا على المرأة الصبى إذا زوجت نفسها من وجل ، وحادث بالوقد ، فإن هناك الولد يكون المنائى ، وفراشه ثبت دنكاع فاسد ، ونكام الصبى صحيح ما كنان الطريق فيه سوى أن الفائى ترجع على الصبى مالوطاء ، وهذا بخلاف ما طوكان الزول حاضرًا و لأن الحاضر مشمكن من وطء المرأة كالنائى ، فاستوبا في النائح من الوظاء ، وترجع الأول ، حكم الصاحة ألا أن أبا يوسف يقول : إذا جاءت بالوف الأقل من سنة أشهر منذ دعن بها الفائى ، فهو ثلاول ، وإذا حادث به سنة أشهر منذ على المنافق في حق حكم النسب ، فينظما الأول بالنائى في حق حكم النسب ، وتكون الناسان في حق حكم النسب ، فينظما الأول بالنائى في حق حكم النسب ، وتكون

العمرة منشاني، ألاتري أن مدخول بحرم على الأول، وبلرمها العدة من الثاني، وهد. قابل على أن العراض الأول قدرال، وإنما كان التقدير فيه بأدني مده الحبل اعتباراً للعاسد بالصحيح

ومحمد وحمد الله يقول. فراض الاول وإندوال. فالملك لم يول، ولو رال الفوافي والملك بالطلاق أو مالدال، ويقيت العدة إذا جامت يولد ما يبنها وين ستين عالولد للاول، وإن جامت به لأكثر من منتين فالولد للتاني، فكذا إذا زال العراض ويقي الملك من طريق الأولى، وإن جامت به لأكثر من منتين فالولد للتاني، فكذا إذا زال العراض ويقي الملك من طريق الأولى، لا الملك بوقى العدة، وأبو حديدة في حدداته يقول الأول ساضراً، أن النسب، وفي الوطء ترجع الأول مستواء حما من فلا ولا الغراض فظاهر، وأما السنواء حسافي نوطء الآل إن وأجد من الناني حميمة الوطء وأن أقيم معامه، وأجد من الأول الوطء حكمًا؛ لأن التكاح الأول صحيح، والتكاح الأول عن حق من هو من أهن الذه أفيم مقام الوطء حتى بشت صحيح، والتكاح الأول بيضافي في طفر من مناه الذه المنتوبا في العراض ومي الرط، يجب أن يترجح الأول محكم لصحة قدا نو كان الأول حاضراً، وهذا لأل لا معاوضة يو الناسخ وجدم، بل العامد وهو إلله حيم المحالة.

قال: وإن نفاه الأخر وادها، الأول، أو أدهياه جميعًا، أو نفاه الأول وادهاد الناس، فعلى قول أبي حنيقة وحمد فعا أمو الاصاد فعلى قول أبي حنيقة وحمد فعا أمو أبن الأول الأموالة ولذ في تكاحد فلا ينتفي نسبه من صاحب الدكام إلا باللحاف، ولا لعان بين الأول والراقة الألها وطيت في تكاحد ولا تعان، وعلى قولهما: هو وله التالي وإن غادة لام ولد في نكاحه نكام فاسدا، وهلى قولهما: هو وله التالي وإن غادة لام ولد في نكاحه نكام فاسدا، وولا تعان المؤلف أب عالما القال مراء وقد في تكام في المؤلف في المؤلف في المؤلف في المؤلف من أهل الخرب، وولدت أو لافاء فهو على الخلاف الذي مراء و كذلك لم المؤلف، ذكر عذبن فاصليان شمس الأنمة الموجس وحمد إنه في شرحه.

فهوس المحتويات

الغصل الثالث
في دعوى للنك الطلق في الأعيان
النوع الأول: في دعوى الخرج مع ذي البد
المايتفس ميذا النوع الله المسالين المسا
الماينصل بهذه الدوع أيضًا
غُوعُ أَحَرُهِي هُعُويُ الْخَرَامِينَ هِي اللَّكَ الطَّلَقَ:
غوع أغير:
لوغ الخرافي دعوى الخارجين كل واحد منهما بدعي وملاحيي صاحب
من عصب أو وجارة أو إغارة مع دعوي اللك الطلق وفي دعوي أسدهما
دلك الفعل على صاحم:
القصل الرابح
في دعون لطك في الأعيان سبب حم الشراء والميرات وانهاق وسافشه ذرك 18
نوع خرمن هنا المقصل والمدارات والمدارات والمدارات والمدارات
يوع خر من هذه القصلي
فرع حرمن هذا الفصل في ذكر تاريخ الشراء مع احهالة و ١٠٠٠
نوع خومن هذا الفضلي
توع آخو من هذا القصل في دهوي الرجلين كل واحد سهما البيع على ميلجيه،
أوالشراءعفي صاحبه أراريان المستدان المستداري المحا
موع أخر من هذا القفس في الرجلين بدعيان اللك يسببين مختادين في من و احد. ١٠٠٠ ق
موع أخر من هذا الفصل في الخارجين بدعان الشواء من واحد
ويه على أحدهما مع الشراء باعتاقاً ، ويدخل فيه إذا ادعى رجل لشراء

على من من بله رفيق، والدعى الرفيق الإختاق، أو السبير أو الكتابة أو الاستيلاد 27
عايمين مسئل أأمني
ماينصن مسائل العني
بفاوقع الاختلام وبوالمعتني والمعلق السنان بالمستمان والمعلق
القصان الخامس
في دعوي البيع والخراء
الغصار السدس
في الاستحقاق وما هم في معني الاستحقاق منا يحد واعتباره في هذا أنصور.
ومالافجيها دارا درايا والمستنين المستنيان المستنيان المتارات والمتارات والمت
موج أحوارية المستريد المستريد المستريد المستريد المستريد
موع أحو المناب المناب المناب المناب المناب المناب الماء ١٥٠
سع الحراث
نوع أخر من استحقاق لمنع:
اللمس السابع
في تكافئ الدعوى والبياف عليها
الغصو الثامن
في مفاسمة الممجى بطريق المنارحة والعول
الفصل الباسع
هی دعوی اشرات
المصل العبي
بي دعوي الرحل الشكاح على المرأة . في دعون لمارأة بدكاح على الرجاء الأحو (- ١٩٨٠
الأعصى الجازلان موشر
في الرحلين يدعيان بالأيمني
العمل الثاني مشر
في دعوي النتاج
$\gamma_{12} = \gamma_{12} + \gamma_{13} + \gamma_{14} + \gamma$

فهرس الوصوعات	- 203 -	المبط ج١٦
 117		عاينصل بهذا الرعاسي
157		الايتصل بهذا: لوع
188		غايتصل بهذا أتعمل
101	دعوي الخارجين النتاح .	توع آخر من عذا الفصل عي
13*	دعوى صاحبي البد النتاج	نوع أخر من هذا الفصل في
19 7	المتفرقات	نوع أحر من هذا القصل في
		الفصل النائث عشر
197		فيما هو في معنى النتاج .
		ومحا يتصور بهذا الفصال: .
		المعمل الرابع عشر
114		في دعوى الحائط
197		كالتعبل بيدا الفتيل
		الفصل الحامس عشر
3W	ه والمجاري والناوقات	في دعوي الطرق ومسيل الما
		المصل السادس مشر
هوار العدالة	بند طهور العدالة لشهوده ثم ظ	في القصاء لأحد الخارجين،
M	ة الخارج الأخر شهودًا بعد ذبك	تشهيره الحارج الأحر أو إقاما
		الفصل السابع عشر
1A1		في دعوي الدين
		الفصل التامن حشر
من بقسه	ب، المستخى عليه أو لعي دلك ،	في إفرار المدعى بيعض ما فظ
18	له بعض ما قصي به عليه	وقي دعوى المدعى عليه لنف
		القصل التاسع عشر
145	ي الدعوى وما لا يقع ١٠٠٠.	في سان ما يقع به التناقص في
	_	القصيل العشروف
T-1	وقوله أو فعل	ا فيما ينظل دعوي المدعى من

القصن الحادي والعشرون
فيما يكون جوابًا من المدعى عليه وما لا يكون رما يكون إثرارًا منه وما لا يكون 💎 ٢١٦٠
القصس الثاني وانعشرون
في بيان من يصلح خصمًا ومن لا يصلح
نوع منه المساور المساو
موغ أبحر
نوع أحر من هذا القعيل:
نوع آخو
فوع تحرانا المستعدد ا
فوع احو من هذا لقصل في المتعرفات؛ ﴿ وَهُ مِنْ مُوالِمُعِلَّمُ عَلَيْهِ مِنْ الْمُعْلِقِينَ عِلَيْهِ ا
العصل المالث والعشرون
قى بياند ما پندفيم به دعوى المدعى، وما لا يتناقع
عما يتصل بهذا التوع:
القسم اثناني إذا وقعت الدعوى في المين بعد هلاكه :
القسم النائث إذا وقعت الصوي في العبد بعد إدفه:
القسم الرابع إقا وقع النحوي في العين بعد ما ذهب طرف من أطروه
وردًا وقعت الذعوي في الحاربة بعاد ما ولذت و ماتب الخارية :
القسم الخاص من هده النوع:
التوع الناتي من هذا الفصل أن يدعى نقدعي مع دسوى الملك المطنق قعلان ٢٨٧ -
القسم التاني من هذا النوع:
الفسم النافك من هذا النوع:
يوع أخر من مذا أغصل "
عوع أخر في مسائل الدفع في دعوي ليبع والشراء: ٣٠٧ .
نوع آشر فی گلامع لی دخوی المبرات: ۱۹۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰
نوع أخر فمي دفع مسائل الإكواه
المراقب والمراجب المراجب

فهرس الوصوعات	t71 -	الحبط ج11
ryr	اية والوصية:	نوع أخو في دعوى الوحد
PT6	بي المتفرقات:	وخ أخر من هذا الفصل ا
		الغصل الرابع والمشرون
	والوارث والمراره بالوصية لغبره	في دعوي الوصية وجحو
على اخر ٢٤١	د الو رث ذلك وإقر ازه بالوصية لرج	وفي دعوى المدين وجعو
		الفصل الحامس والعشرو
ا الإيداع من صاحب	ی بداخر ، ودعوی کل واحد منهما	في دهوي الرجنين عيداً ف
ے۔ اس یدی رحل ،	لأحلخماء وفي دعوى الرجل عيثاء	البد وإقرار صاحب اليدا
من جهة غيره ٢٤٩	ل له تم دعوى صاحب اليد الإبداع	وإقوار صاحب اليد بالعبر
	U	الفصل السادس والعشرو
TOV	فوالخوالة	في دعوى الوكانة وانكفال
		الغصل السابع والعشرون
*09		في دعوي العنق
		القصل اللثامن والعشرون
ru		في دعوى النسب.
	ب	
		_
	ا في معرفة أم الوب :	
	نعلق بنفى الولدة	
		توع آخر في بيان ولد المعلن
	رحة إذا كانت أمة المسابق	
	تعلق يأم الولد وولد أم الولد	
	رة الوجل تسب الولدة	
\$7¢	ىدائعتاق	غرع أخر في دعوى الركة ب

لوع آخر في دعوى الإنسان نسب غيره والشهادة عليه
ما يجب اعتباره في هذا النوع شيئان الثان
نوع أحر في دعري الرجل النسب على غيره وإحالة نظك الغير نسبه
على شخص أخرا
نوخ أخر في دعوي الوحل سبب الغلام
موع أحر ينصل بها اللمسم، وهو دعوة الحارج مع دي البدنسب الأمة مع
دعوى ملك الأمة:
عايتصل بهذا القسم دعوة الخارج مع دى البدنسب ولذ الغرة مع دعوى نكاح
الحوقات والمراب والمتاب والمراب والمتاب والمتاب والمتاب والمتاب والمتاب
بما يتصل فيقا القسم دعوى فتي اليد نسب الولد مع بكاح أمه، ودعوة الحارج
نسب لولد فع ملك أمه الماليان المستمين المستمين المستمين المستم
القسم الثاك وهو دعوة صاحب البدالولد:
موع أخر في دعوة المرأه نسب الولند:
بوع أخر في دعوة اسب ولد أمة العبر بحكم النكاح:
موع أخر فني دعوة غلام أنه ابن فلاد وللدسلي فر شه من أمنه هذه
ودعوة فلان كون الغلام عبداً له ولئت امنه هذه زوحها من عبده فلال:
نوع آخر في دعوى الولندمن الزمال
نوع الحرفي المرأة إذا تؤوجت وروجها حي وحاءت بالأولاد